

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة فرحات عباس سطيف-1

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تحت عنوان:

آليات ترشيد الإنفاق العام في الجز لـر

- دراسة تقييمية لبرامج الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014 -

تحت إشراف:

أ.د بودرامه مصطفى

إعداد الطالب:

بلعاطل عياش

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
علوني عمار	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة سطيف-1	رئيساً
بودرامه مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف-1	مشرفاً ومقرراً
قصاص الطيب	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة سطيف-1	مناقشاً
دردوري لحسن	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة بسكرة	مناقشاً
بومجان عادل	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة بسكرة	مناقشاً
عماري زهير	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة المسيلة	مناقشاً

السنة الجامعية: 2019-2020

# شكر

أشكر الله تعالى وأحمده على توفيقه لي لإنهاء هذا العمل.  
ثم أشكر الأستاذ الدكتور "مصطفى بودرامه" الذي قبل  
الإشراف على هذا العمل، أشكره على نصائحه وأفكاره  
القيمة وتوجيهاته الرشيدة التي أفادني بها؛ أشكر أساتذتي  
أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم وإثراء هذا العمل.

# إهداء

أهدي هذا العمل إلى والدي الكريمين حفظهما الله ورعاهما،  
إلى زوجتي، إلى أبنائي قدس، بلقيس ومحمد؛ إلى إخوتي  
وأبنائهم، إلى أختي وابنتها دعاء، إلى كل عائلتي. أهديه كذلك  
إلى الأصدقاء منير، صالح، ياسين، وليد، رفيق، زهير، سمير،  
وإلى جميع الأصدقاء والزملاء.

## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء.
	شكر و تقدير.
	فهرس المحتويات.
	فهرس الجداول.
	فهرس الأشكال.
	فهرس الملاحق.
أ-ل	مقدمة.
<b>الفصل الأول: دور الدولة في تحقيق الإنعاش الإقتصادي.</b>	
01	تمهيد
02	المبحث الأول: نظرة مذاهب الفكر الإقتصادي لدور الدولة.
02	1-1 التيارات الفكرية المعارضة لتدخل الدولة.
02	1-1-1 الدولة الحارسة في الفكر الكلاسيكي.
04	2-1-1 حجج الفكر الكلاسيكي المعارض لتدخل الدولة.
05	2-1 التيارات الفكرية المؤيدة لتدخل الدولة.
05	1-2-1 الدولة المتدخللة عند "كينز".
07	2-2-1 الدولة المنتجة.
08	3-2-1 حجج التيارات الفكرية المؤيدة لتدخل الدولة.
08	3-1 الإطار الكفاء لتدخل الدولة.
09	1-3-1 تحسين الكفاءة الإقتصادية.
10	2-3-1 تحقيق الإستقرار الإقتصادي.
10	3-3-1 تحسين توزيع الدخل.
12	4-3-1 إشباع الحاجات الأساسية وحماية الفئات الفقيرة.
13	5-3-1 حماية البيئة.
14	المبحث الثاني: الإنفاق العام كأداة لتدخل الدولة في الإقتصاد.
14	1-2 مفهوم الإنفاق العام.
15	1-1-2 شكل النفقة العامة.
15	2-1-2 الطبيعة القانونية للشخص المنفق.
16	3-1-2 الهدف من النفقة.
16	2-2 ضوابط النفقة العامة.
17	1-2-2 ضابط المنفعة.
17	2-2-2 ضابط الإقتصاد (العقلانية).

## فهرس المحتويات

18	ضابط العدالة.	3-2-2
18	تبويبات الإنفاق العام.	3-2
19	التبويبات العلمية.	1-3-2
21	تبويبات الإنفاق العام في الجزائر.	2-3-2
25	الآثار الإقتصادية للإنفاق العام.	4-2
25	أثر الإنفاق العام على الناتج الوطني.	1-4-2
32	أثر الإنفاق العام على الإستهلاك.	2-4-2
32	أثر الإنفاق العام على توزيع الدخل.	3-4-2
34	أثر الإنفاق العام على التشغيل.	4-4-2
36	المبحث الثالث: السياسة الإنفاقية للدولة ودورها في إنعاش الإقتصاد.	
36	مفهوم السياسة الإنفاقية.	1-3
37	متطلبات إعداد السياسة الإنفاقية الفعالة.	2-3
38	التوقع السليم لسلوك الأعوان الإقتصاديين.	1-2-3
39	الأخذ بعين الإعتبار للآثار الثانوية المترتبة عن تطبيق السياسة الإنفاقية.	2-2-3
40	أهداف السياسة الإنفاقية.	3-3
42	تحقيق النمو الإقتصادي.	1-3-3
52	بلوغ التشغيل الكامل.	2-3-3
54	تحقيق إستقرار الأسعار.	3-3-3
58	تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات).	4-3-3
60	خلاصة الفصل.	
الفصل الثاني: ترشيد الإنفاق العام: المفهوم، الدوافع والآليات.		
62	تمهيد.	
63	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول ترشيد الإنفاق العام.	
63	مفهوم ترشيد الإنفاق العام.	1-1
64	ترشيد الإنفاق العام وسياسات الإنضباط المالي.	2-1
65	مفهوم سياسات الإنضباط المالي.	1-2-1
66	الفرق بين ترشيد الإنفاق العام وسياسات الإنضباط المالي.	2-2-1
67	المبحث الثاني: دوافع ترشيد الإنفاق العام.	
67	ظاهرة تزايد النفقات العامة.	1-2
68	النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة.	1-1-2
73	أسباب تزايد النفقات العامة.	2-1-2
76	ترشيد الإنفاق العام وقاية من الوقوع في فخ عجز الموازنة.	2-2

## فهرس المحتويات

77	إزاحة رأس المال الخاص.	1-2-2
78	أثر الدين العام على التنمية.	2-2-2
79	محدودية المقدرة المالية للدولة في مقابل حاجات مجتمعية لا متناهية.	3-2
81	المقدرة التكلفة.	1-3-2
84	المقدرة الإقتراضية.	2-3-2
86	ضمان إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات العامة الأساسية والحد من الفقر.	4-2
87	المبحث الثالث: تحسين كفاءة برامج الإنفاق العام كمدخل لترشيد الإنفاق العام.	
87	ماهية كفاءة برامج الإنفاق العام.	1-3
89	قياس كفاءة برامج الإنفاق العام.	2-3
90	حساب مؤشر أداء القطاع الحكومي.	1-3-3
92	حساب كفاءة القطاع العام.	2-3-3
93	المبحث الرابع: آليات ترشيد الإنفاق العام.	
94	تخطيط الإنفاق العام.	1-4
95	ترشيد خيارات الميزانية (R.C.B) Rationalisation des choix budgétaire.	1-1-4
98	التسيير المرتكز على النتائج (G A R) . la gestion axée sur les résultats	2-1-4
99	الإطار المتوسط الأجل للنفقات العامة le cadre de dépenses a moyen terme (CDMT).	3-1-4
103	تحسين شفافية الممارسات ذات الصلة بالمالية العامة.	2-4
103	مفهوم شفافية المالية العامة.	1-2-4
104	مقاربات الهيئات الدولية في مجال شفافية المالية العامة.	2-2-4
108	إصلاح منظومة الإدارة العمومية التقليدية والحد من فساد الأعوان العموميين بإتباع أسلوب التسيير العمومي الجديد (NPM).	3-4
108	مفهوم التسيير العمومي الجديد.	1-3-4
109	خصائص التسيير العمومي الجديد.	2-3-4
110	وظائف منظمات القطاع العام وفقاً لنمط التسيير العمومي الجديد.	3-3-4
112	توزيع الأدوار بين القطاع الخاص والقطاع العام وتحديد حجم أمثل لهذا الأخير.	4-4
115	خلاصة الفصل.	
الفصل الثالث: النهج التنموي في الجزائر من إقتصاد الخطط المركزية إلى سياسة البرامج الإستثمارية.		
117	تمهيد.	
118	المبحث الأول: تخطيط التنمية الإقتصادية في الجزائر 1967-1989.	
119	إقتصاد الخطط المركزية 1967-1979.	1-1
120	المخطط الثلاثي 1967-1969.	1-1-1

## فهرس المحتويات

121	المخطط الرباعي الأول 1970-1973.	2-1-1
123	المخطط الرباعي الثاني 1974-1977.	3-1-1
124	الفترة التكميلية 1978-1979.	4-1-1
125	الحصيلة الإقتصادية والإجتماعية للفترة التنموية 1967-1979.	5-1-1
129	إخفاقات التنمية المخطط لها مركزيا في الجزائر خلال الفترة 1967-1979.	6-1-1
130	التخطيط اللامركزي للتنمية الإقتصادية في الجزائر 1980-1989.	2-1
132	المخطط الخماسي الأول 1980-1984.	1-2-1
136	المخطط الخماسي الثاني 1984-1989.	2-2-1
141	المبحث الثاني : الإصلاح الإقتصادي في الجزائر: بداية التحول نحو إقتصاد السوق.	
141	نظرة على برامج الإصلاح الإقتصادي المطبقة في الجزائر.	1-2
143	الحصيلة الإقتصادية والإجتماعية لبرامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر.	2-2
143	الحصيلة الإقتصادية.	1-2-2
145	الحصيلة الإجتماعية.	2-2-2
149	المبحث الثالث: سياسة البرامج الإستثمارية العمومية: عودة النهج التدخلية للدولة.	
150	السياق العام للوضع الإقتصادي في الجزائر قبيل إطلاق برامج الإنعاش الإقتصادي.	1-3
153	حسابات التخصيص الخاص كآلية للتسيير المالي والمحاسبي لبرامج الإنعاش الإقتصادي.	2-3
155	الطابع الخاص لموارد حسابات التخصيص الخاص.	1-2-3
155	الطابع متعدد السنوات للحسابات الخاصة للخبزينة.	2-2-3
157	برامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014: حدود الإلتزامات.	3-3
158	برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (PSRE) 2001-2004.	1-3-3
169	البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) 2005-2009.	2-3-3
182	برنامج توطيد النمو الإقتصادي (PCCE) 2010-2014.	3-3-3
190	خلاصة الفصل.	
الفصل الرابع: برامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014: طبيعة الإنجازات.		
192	تمهيد.	
193	المبحث الأول: أثر برامج الإنعاش على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	
193	التحليل الإقتصادي لأثر برامج الإنعاش الإقتصادي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	1-1
196	قطاع المحروقات.	1-1-1
198	قطاع الخدمات.	2-1-1
200	قطاع الصناعة.	3-1-1
205	قطاع البناء والأشغال العمومية.	4-1-1

## فهرس المحتويات

207	قطاع الفلاحة.	5-1-1
209	التحليل الإحصائي لأثر الإنفاق العام الإستثماري على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	2-1
209	تقدير معادلة الإرتباط الخطّي بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الإستثماري.	1-2-1
211	اختبار فرضيات النموذج الإحصائي المقدر باستخدام طريقة المربعات الصغرى.	2-2-1
214	المبحث الثاني: أثر برامج الإنعاش الإقتصادي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	
214	التحليل الإقتصادي لأثر برامج الإنعاش الإقتصادي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	1-2
219	التحليل الإحصائي لأثر الإنفاق العام الإستثماري على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	2-2
219	تقدير معادلة الإرتباط الخطي بين الإنفاق العام الإستثماري ومعدّل البطالة.	1-2-2
220	اختبار فرضيات النموذج الإحصائي المقدر باستخدام طريقة المربعات الصغرى.	2-2-2
222	المبحث الثالث: أثر برامج الإنعاش الإقتصادي على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	
223	التحليل الإقتصادي لأثر برامج الإنعاش الإقتصادي على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	1-3
226	دور الإنفاق العام الإستثماري في إحداث الفجوة التضخمية خلال الفترة 2001-2014.	1-1-3
232	التضخم المستورد.	2-1-3
236	التحليل الإحصائي لأثر الإنفاق العام الإستثماري على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	2-3
236	تقدير معادلة الإرتباط الخطّي للعلاقة بين الإنفاق الإستثماري العام ومعدّل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	1-2-3
237	إختبار فرضيات النموذج الإحصائي المقدر باستخدام طريق المربعات الصغرى.	2-2-3
239	المبحث الرابع: أثر برامج الإنعاش الإقتصادي على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	
239	التحليل الإقتصادي لأثر برامج الإنعاش الإقتصادي على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	1-4
241	تحليل تطوّر رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	1-1-4
243	أثر برامج الإنعاش الإقتصادي على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	2-1-4
246	التحليل الإحصائي لأثر الإنفاق العام الإستثماري على ميزان المدفوعات خلال الفترة 2001-2014.	2-4

## فهرس المحتويات

247	المبحث الخامس: تحليل مربع كالدور الخاص بالإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2014.	
247	تمثيل مربع كالدور الخاص بالإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2014.	1-5
250	التحليل الإقتصادي لنتائج تمثيل مربع كالدور الخاص بالإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2014.	2-5
253	خلاصة الفصل.	
الفصل الخامس: آليات مُقترحة من أجل ترشيد الإنفاق العام في الجزائر.		
256	تمهيد.	
257	المبحث الأول: تحليل أسباب تواضع نتائج سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	
257	حسابات التخصيص الخاص كآلية لتسيير العمليات المالية لبرامج الإستثمار العمومي: مرونة أكثر، شفافية أقل.	1-1
258	مخالفات صريحة لأحكام القانون رقم 84-17 المعدل والمتمم المتعلق بقوانين المالية.	1-1-1
260	تحول حسابات التخصيص الخاص من إستثناء على مبادئ الميزانية العامة للدولة إلى ميزانيات موازية لها.	2-1-1
263	غياب الشفافية في تسيير حسابات التخصيص الخاص.	3-1-1
266	قصور آليات إبرام وتنفيذ الصفقات العمومية عن تأطير عمليات الإستثمار العمومي.	2-1
266	تعديلات مستمرة على النصوص التنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية.	1-2-1
268	إجراءات إبرام الصفقات العمومية، إما أنها مُعقدة وطويلة، أو أنها غير شفافة.	2-2-1
271	خروقات عديدة لأحكام النصوص التنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية.	3-2-1
272	سياسة ميزانية عامة توسعية في جانب النفقات وحذرة في جانب الإيرادات، في ظل مصادر تمويل غير متحكّم فيها.	3-1
278	عدم مراعاة الطاقة الإستيعابية للإقتصاد الوطني.	4-1
278	ضعف إستهلاك الأغلفة المالية المرصودة.	1-4-1
282	عمليات إعادة تقييم متكررة لرخص برامج التجهيز العمومي.	2-4-1
285	التأخر في تنفيذ مشاريع التجهيز العمومي المقررة.	3-4-1
287	الفساد.	
291	المبحث الثاني: نموذج مُقترح لآليات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر.	
292	صياغة وتقدير النماذج المقترحة لآليات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر.	1-2
292	تحديد معطيات النماذج.	1-1-2
294	النموذج المقترح الأول.	2-1-2
296	صياغة وتقدير النماذج المقترحة ذات ثلاث متغيرات مُستقلة.	3-1-2
300	صياغة وتقدير النماذج المقترحة ذات متغيرين مستقلين.	4-1-2

## فهرس المحتويات

305	المبحث الثالث: آليات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر.	
305	الحد من ظاهرة الفساد في الجزائر.	1-3
306	الآليات القانونية لمكافحة الفساد في الجزائر.	1-1-3
308	الآليات المؤسسية لمكافحة الفساد في الجزائر.	2-1-3
310	قراءة في آليات مكافحة ظاهرة الفساد في الجزائر.	3-1-3
313	تحسين شفافية الممارسات المتعلقة بالميزانية العامة في الجزائر.	2-3
313	تحسين شفافية حسابات التخصيص الخاص وتقليص عددها.	1-2-3
314	إضفاء المزيد من الشفافية على بند التكاليف المشتركة.	2-2-3
315	توسيع حافطة الوثائق التفسيرية المرافقة للميزانية العامة وإتاحتها للإطلاع العام.	3-2-3
319	إعادة النظر في مدونة النفقات العامة ضمن الميزانية العامة للدولة.	4-2-3
322	خلاصة الفصل.	
324	الخاتمة.	
334	الملاحق.	
340	قائمة المراجع.	

## فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	دور الإنفاق العام والضرائب في إعادة توزيع الدخل في المملكة المتحدة خلال الفترة 2012 - 2013.	33
1-2	تطور الإنفاق العام في عينة من الدول كنسبة من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1870-1990.	68
2-2	تطور عجز الموازنة في عدد من الدول العربية خلال المدى الزمني 2011-2015.	76
3-2	مقارنة بين الإدارة التقليدية والتسيير العمومي الجديد.	109
4-2	الممارسات الإدارية الناجعة في المنظمات العمومية وفق التسيير العمومي الجديد.	111
1-3	توزيع إستثمارات المخطط الثلاثي 1967-1969.	121
2-3	إستثمارات المخطط الرباعي الأول 1970-1973.	122
3-3	توزيع إستثمارات المخطط الرباعي الثاني 1973-1977.	124
4-3	الإستثمارات المخططة والفعلية خلال الفترة 1967-1979.	125
5-3	بنية الإستثمارات المنقذة خلال الفترة 1967-1978.	127
6-3	عينة من الوحدات الصناعية المنشأة خلال الفترة 1973-1979.	127
7-3	نمو العمالة غير الزراعية خلال الفترة 1970-1979.	129
8-3	توزيع إستثمارات المخطط الخماسي الأول بالأسعار الجارية .	133
9-3	بعض الإنجازات الإجتماعية للمخطط الخماسي الأول	136
10-3	برنامج الإستثمارات المقررة ضمن المخطط الخماسي الثاني 1985-1989.	138
11-3	تطور قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات 1985-1989.	140
12-3	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-1999.	145
13-3	حصيلة عمليات تخفيض عدد العمال حسب كل قطاع نشاط في السداسي الأول 1998.	147
14-3	تطور معدّل التضخم خلال المدى الزمني 1990-1999 في الجزائر.	149
15-3	وضعية أهم مؤشرات الإقتصاد الجزائري العام 2000.	152
16-3	التوزيع القطاعي لاستثمارات برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004.	159
17-3	توزيع الإعتمادات المالية على السياسات المرافقة لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004	168
18-3	تطور رخص البرامج وإعتمادات الدفع للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.	170
19-3	التوزيع القطاعي لاستثمارات البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.	172
20-3	المشاريع الإستثمارية المقررة ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو والموجهة نحو تحسين الظروف المعيشية للسكان.	174
21-3	التوزيع القطاعي لاستثمارات برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014.	184
22-3	الهياكل القاعدية المزمع إنجازها في إطار برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014.	187
23-3	توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدججة حسب الأهداف المسطرة 2009-2014.	188

## فهرس الجداول

189	الأثار المتوقعة للمشاريع الجوارية المدمجة في الجزائر.	24-3
195	تطور نمو الناتج الداخلي الخام والإنفاق الإستثماري في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	1-4
197	تطور معدل نمو قطاع المحروقات ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	2-4
199	تطور معدل نمو قطاع الخدمات ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	3-4
200	تطور نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام ومعدل نمو القطاع في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	4-4
206	تطور نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج الداخلي ومعدل نمو القطاع في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	5-4
207	تطور الأرقام المتعلقة ببعض البنى التحتية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.	6-4
208	تطور نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام ومعدل النمو القطاعي خلال الفترة 2001-2014.	7-4
211	نتائج الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء.	8-4
213	نتائج إختبار ARCH	9-4
215	تطور أهم المؤشرات المتعلقة بالتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	10-4
218	تطور نصيب الفرد العامل من إجمالي الناتج الداخلي الخام (تعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2011) في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	11-4
221	نتائج الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء.	12-4
221	نتائج إختبار ARCH.	13-4
225	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	14-4
227	تطور فائض الطلب المحلي والفجوة التضخمية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	15-4
229	تطور مساهمة الإنفاق الإستثماري والإستهلاكي الحكومي في الطلب المحلي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	16-4
231	تطور نمو الكتلة النقدية وسرعة دورانها في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	17-4
235	تطور هيكل واردات الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	18-4
238	نتائج إختبار ARCH.	19-4
241	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	20-4
244	تطور نمو الإنفاق العام ونمو الواردات في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	21-4
248	تطور المؤشرات الإقتصادية الكلية المشكّلة لمربع كالدر السحري في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	22-4

## فهرس الجداول

259	موارد حسابات التخصيص الخاص في الجزائر خلال الفترة 2012-2015.	1-5
261	تطور عدد حسابات التخصيص الخاص في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	2-5
265	تطور مؤشر الموازنة المفتوحة في الجزائر خلال الفترة 2005-2015.	3-5
272	عينة لبعض العمليات التي تجاوزت فيها نسب الإنجاز نسب الإستهلاك المالي إلى غاية 31-12-2015.	4-5
275	مقارنة بين السعر المرجعي وسعر التصدير لبرميل النفط في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	5-5
276	تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000-2014.	6-5
279	تطور نسبة إستهلاك رخص البرامج في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	7-5
282	نسب إستهلاك إعمتادات عينة من حسابات التخصيص الخاص في الجزائر نهاية سنة 2013.	8-5
284	عمليات إعادة التقييم لعينة من مشاريع التجهيز العمومي في الجزائر نهاية سنة 2014.	9-5
285	نسب الزيادة في تكاليف إنجاز بعض أشطر الطريق السيار شرق -غرب إلى غاية نهاية 2006.	10-5
287	عمليات التجهيز العمومي المسجلة ضمن مختلف البرامج والتي لم يتم الإنطلاق في إنجازها إلى غاية نهاية سنة 2014.	11-5
288	جرائم الفساد حسب نوع الجريمة بين سنة 2010 والسداسي الأول من سنة 2012.	12-5
289	البيانات الإحصائية لقضايا الفساد على مستوى المحاكم بين سنة 2010 والسداسي الأول من سنة 2012.	13-5
290	تطور مؤشري مدركات الفساد وضبط الفساد في الجزائر بين سنتي 2003 و2015.	14-5
291	تطور مؤشر هدر الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2008-2014.	15-5
293	توصيف متغيرات النموذج المقترح.	16-5
294	تطور المؤشرات المعتمدة في بناء النموذج المقترح لآليات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.	17-5
295	نتائج تقدير النموذج المقترح الأول.	18-5
297	نتائج تقدير النموذج المقترح الثاني.	19-5
298	نتائج تقدير النموذج المقترح الثالث.	20-5
299	نتائج تقدير النموذج المقترح الرابع.	21-5
300	نتائج تقدير النموذج المقترح الخامس.	22-5
302	نتائج تقدير النموذج المقترح التاسع.	23-5
303	مختصر نتائج إختبار ( LM ) على النموذج المقترح التاسع.	24-5
304	نتائج إختبار ARCH على النموذج المقترح التاسع.	25-5
318	وضعية توافر وثائق الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 2008-2015.	26-5

## فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	أثر الإزاحة.	26
2-1	أثر النفقات العامة على الناتج الوطني.	30
3-1	موقع سياسة الإنفاق الحكومي ضمن سياسات مكافحة البطالة.	35
4-1	الآثار قصيرة الأجل المتوقعة لسياسة الإنفاق الحكومي التوسعية.	39
5-1	سياسة إنفاقية مقيدة لإبطال الضغوط التضخمية.	40
6-1	مربع كالدور السحري.	41
7-1	الإنفاق العام كآلية للإنعاش الإقتصادي.	43
8-1	الآثار الإقتصادية غير المباشرة للإنفاق العام.	44
9-1	آلية عمل المضاعف.	45
10-1	منحنى "فيليبس": معدّل البطالة والتغيّر في الأجور الإسمية.	53
11-1	منحنى فيليبس: معدّل البطالة والتضخم.	54
12-1	أثر صدمة العرض على مستوى الأسعار.	56
13-1	التضخم الناشئ عن الطلب.	57
14-1	العلاقة بين مختلف مصادر التضخم.	58
1-2	تطور الإنفاق العام حسب تحليل "بيكوك ووايزمن"	71
2-2	تطور النفقات العامة والإيرادات الضريبية في الو.م.أ، خلال الفترة 1900-1993.	73
3-2	أثر الدين العمومي على إزاحة رأس المال الخاص.	78
4-2	أثر الدين العمومي على المخرجات والتكوين الرأسمالي.	79
5-2	الإنفاق العام والإيرادات الجبائية كنسبة من الناتج الداخلي الخام في عينة من الدول مرتفعة الدخل سنة 2013.	80
6-2	المقدرة المالية للدولة.	81
7-2	منحنى "لافر".	82
8-2	الإطار المفاهيمي لكفاءة وفعالية الإنفاق العام.	88
9-2	حدود كفاءة الإنفاق العام.	99
10-2	مؤشرات أداء القطاع العام.	91
11-2	نظام التسيير المرتكز على النتائج	99
12-2	المراحل السبعة للإطار المتوسط الأجل للنفقات (CDMT).	102
13-2	الحجم الأمثل لتدخل الدولة والإنتاجية الحديثة للإنفاق العام.	113
14-2	العلاقة بين حجم القطاع العام والإنتاجية الإقتصادية.	114
1-3	حجم الإستثمارات الفعلية مقارنة إلى الإستثمارات المخطط لها خلال الفترة 1967-1979.	126
2-3	تطور الطلب في مقابل عرض العمل في الجزائر 1990-1999.	146
3-3	تطور مؤشر إنحراف الفقر في الجزائر خلال الفترة 1988-2000.	148

## فهرس الأشكال

160	التوزيع النسبي لاستثمارات برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2004-2001.	4-3
173	التوزيع النسبي لاستثمارات البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2009-2005.	5-3
184	التوزيع النسبي لاستثمارات برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2014-2010.	6-3
198	مقارنة تطور معدّل نمو الناتج الداخلي الخام وتطور معدّل نمو قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2014-2001.	1-4
201	تطور معدّل نمو قطاع الصناعة في الجزائر خلال الفترة 2014-2001.	2-4
202	تطور واردات وصادرات القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2014-2002.	3-4
203	تطور معدّل نمو القطاع الصناعي العام في الجزائر خلال الفترة 2014-2001.	4-4
204	تطور الإنتاج الصناعي الخام للقطاعات العام والخاص في الجزائر خلال الفترة 2014-2002.	5-4
204	عدد المشاريع المصريح بها في الجزائر حسب القطاع القانوني خلال الفترة 2015-2002.	6-4
209	تطور معدّل نمو قطاع الفلاحة في الجزائر خلال الفترة 2014-2001.	7-4
214	التوزيع البياني للبواقي.	8-4
216	تطور توزيع القوة العاملة حسب القطاعات خارج الزراعة في الجزائر خلال الفترة 2014-2001.	9-4
218	مقارنة بين تطور معدّل نمو الناتج الداخلي الخام ومعدّل نمو نصيب الفرد العامل من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2014-2001.	10-4
222	التوزيع البياني للبواقي.	11-4
230	تطور عرض النقود (M2) في الجزائر خلال الفترة 2014-2001.	12-4
232	تطور واردات الجزائر خلال الفترة 2014-2001.	13-4
234	تطور الإنفاق الإستهلاكي وواردات السلع الإستهلاكية في الجزائر خلال الفترة (2014-2001).	14-4
239	التوزيع البياني للبواقي.	15-4
243	العلاقة بين تطور عائدات صادرات المحروقات ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2001.	16-4
245	تطور معدّل نمو الإنفاق الإستهلاكي والإنتاج الجاري والواردات في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	17-4
248	مربع كالدور السحري للإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014-2001.	18-4
251	تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام ومعدّل نمو قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2014-2001.	19-4
270	أهم إجراءات إبرام صفقة عمومية في الحالات العادية.	1-5
274	تطور إيرادات المحروقات كنسبة من الناتج الداخلي الخام كنسبة من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2014-2001.	2-5
277	تطور عجز الميزانية العامة ومساهمة موارد صندوق ضبط الإيرادات في تغطية هذا العجز في الجزائر خلال الفترة 2014-2003.	3-5
304	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي على سلسلة بواقي النموذج المقترح.	4-5

## فهرس الأشكال

---

## المقدمة

أحدثت أزمة الكساد الكبير لعام 1929 إنعطافاً حاداً على صعيد الفكر الإقتصادي الذي تناول دور الدولة في الإقتصاد، إذ وعلى خلاف ما اجتهد الفكر الكلاسيكي - ومن قبله الفكر الطبيعي - في الدفاع عنه من ضرورة إبعاد الدولة عن الممارسة الإقتصادية، أكدَّ الإقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز" على أهمية دور الدولة في الحياة الإقتصادية، وبنى إفتراضاته في ذلك على نقض أهم المبادئ التي قام عليها الفكر الكلاسيكي في هذا المجال؛ فعارض أفكاراً من قبيل حيادية المالية العامة، وضرورة توازن الموازنة العامة، وأنَّ العرض يخلق الطلب المساوي له في القيمة، لصالح أفكار أخرى وجدت لها سنداً عملياً بعد أزمة الكساد الكبير، فأصبحت - حسب كينز - المالية العامة وظيفية يمكن للدولة إستخدامها بشقيها (النفقات العامة والإيرادات العامة) للتأثير في مكوّنات الطلب الكلي، وبدلاً من تقديس التوازن المحاسبي للموازنة العامة، جعل "كينز" من بلوغ توازن الإقتصاد القومي (الذي يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة للدخل) أولويةً للسياسة الإقتصادية، حتى وإن كان ثمن ذلك إحداث عجز - مقصود - في موازنة الدولة؛ فلا ضير - حسبه - أن تزيد نفقات الدولة عن إيراداتها إذا كان الهدف تحفيز طلب الأعوان الإقتصاديين (الإستهلاكي والإستثماري) ورفع الدخل القومي.

في ذات السياق، إعتبر "كينز" أنَّ الطلب الكلي هو الذي يحدد مستوى العرض الكلي والتوظيف وحجم الناتج القومي، وبالتالي وفي سبيل إنعاش الإقتصاد ينبغي التأثير في واحدٍ أو أكثر من مكوّنات الطلب الكلي؛ وعلى إعتبار قصور القطاع الخاص عن القيام بمكثداً تأثير، يبقى الخيار المتاح لتحقيق هذه الغاية هو تدخّل الدولة بوسائل متعددة، لعلَّ أبرزها هي زيادة حجم الإنفاق العام (إنَّ الإستهلاكي أو الإستثماري)؛ غير أنّ قيام الدولة بهذا الدور، قد يصطدم بمحدودية الموارد المالية العامة أو ضعف القدرة على تعبئة المتاح منها، الأمر الذي فرض حتمية إعادة النظر في الأنماط والكيفيات التقليدية التي يتم وفقها تسيير وإنفاق هذه الموارد، على نحو يضمن قيام الدولة الحديثة بالمهام المنوطة بها في حدود المتاحات المالية؛ والسبيل إلى ذلك إنما يمرّ من خلال إيجاد أفضل توليفة ممكنة (منفعة عامة أعظم - إنفاق عام أقل)، وعليه بات لزاماً على القائمين على الإنفاق العام، البحث عن الآليات الكفيلة بالتخصيص الأمثل للموارد المالية العامة وتحقيق الكفاءة والفعالية في صرفها؛ أي البحث عن آليات لترشيد إنفاقها العام.

ولئن كانت النفقات العامة هي وسيلة الدولة - من بين وسائل أخرى - من أجل علاج المشكلات الإقتصادية، فإنَّ السياسة الإقتصادية هي الإطار العام الذي تُفَعَّل ضمنه تلك الوسائل بهدف توجيه أو إعادة توجيه نشاطات وأو إختيارات مختلف الأعوان الإقتصاديين نحو المسارات المرغوبة الكفيلة بعلاج تلك المشكلات؛ والسياسات الإقتصادية في عمومها، قد تكون ظرفية (مؤقتة)، هدفها حفز معدّلات النمو الإقتصادي وخفض معدّلات البطالة والتحكّم في نسب التضخّم، إضافة إلى بلوغ التوازنات الخارجية عبر

## المقدمة

إعادة التوازن لميزان المدفوعات؛ والسياسات الظرفية بدورها، إقنا أن تكون سياسات توسعية في فترات الكساد حيث تتراجع معدّلات النمو الإقتصادي وترتفع معدّلات البطالة، وهنا تعتمد الحكومات إقنا أعمال أدوات السياسة المالية من خلال زيادة نفقاتها العامة لاسيما الإستثمارية منها، وأو خفض معدّلات الضرائب وغيرها من الإقتطاعات التي من شأنها تحد من القدرة على الإستهلاك والإستثمار؛ أو إلى تفعيل سياستها النقدية (التأثير على وسائل الدّفع) عبر زيادة المعروض من النقد (كمية النقود) بنسب محسوبة وخفض معدّلات الفائدة؛ أو أن تكون سياسات إنكماشية في حالات التضخم واختلال الأرصدة الخارجية، وفي هذه الحالة تعتمد الحكومات إقنا إلى ضبط إنفاقها العام ورفع معدّلات وأو توسيع أوعية الإقتطاعات الضريبية، أو إلى تقييد كمّ وحركة النقد والإئتمان على النحو الذي يُعيد الإستقرار للنشاط الإقتصادي. كما قد تكون السياسات الإقتصادية ببنوية هيكلية، تهدف إلى تغيير مناهج سير إقتصاد دولة ما فاقد لتوازناته الكلية ويعاني إختلالات بنوية، وإعادة توجيهه، على المديين المتوسط والبعيد تماشيا مع التطورات الإقتصادية الدّولية؛ الجدير بالتنويه إليه هنا، أنّ أهداف السياسة الإقتصادية تتغيّر من دولة إلى أخرى، وداخل الدّولة الواحدة من فترة إلى أخرى.

في الجزائر، وبعد نحو ربع قرن من الإستقرار النسبي في كنف إقتصاد الخطط المركزية، أسّس تراجع أسعار النفط سنة 1986، وما انجر عنه من تراجع للقدرات التمويلية للدّولة، لانطلاق مرحلة جديدة غير واضحة المعالم سوى كونها تقوم على نقض أسس النهج التنموي السابق (التخطيط الإشتراكي)؛ مرحلة كان عنوانها الأبرز هو الإصلاح الإقتصادي وفق رؤية لبيرالية تحت إشراف مؤسسات "بريتن وودز"؛ غير أنّ تركيز برامج الإصلاح الإقتصادي التي تمّ إعمالها خلال هذه المرحلة على تحسين المؤشّرات النقدية والمالية وإغفالها للتحديات الحقيقية لعملية التنمية، كان له بالغ الأثار السلبية على الجانب الإجماعي، نذكر هنا أنّ معدّلات البطالة ناهزت نسبة 30% سنة 1999، في حين بلغ متوسط معدّل التضخم خلال المدى الزمني 1990-1999 نحو 18%؛ وعليه، كان حلياً بكل جهد تنموي مع بداية الألفية الثالثة أن يأخذ بعين الإعتبار الوضع الإقتصادي الهش والوضع الإجماعي المتردي الموروث عن الأزمنة متعددة الأبعاد التي عرفتتها الجزائر نهاية الألفية الثانية، وكان تبني الجزائر للأهداف الإنمائية للألفية التي أقرتها الأمم المتحدة شهر سبتمبر من العام 2000، بمثابة إلتزام صريح من قبل السلطات العمومية بذلك.

مع بداية الألفية الثالثة، ولأنّ صادرات المحروقات تشكّل نحو 70% من إيرادات الموازنة العامة في الجزائر، فقد كان للتحسّن الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق العالمية بالغ الأثر الإيجابي على الوضعية المالية للدّولة، الأمر الذي حفّز السلطات العمومية على تدشين نهج تنموي تدخّلي - مرة أخرى - لكن بمنطلقات نظرية مختلفة، يستهدف خاصة تنمية رأس المال الإجماعي وتطوير البنى التحتية (طرق،

## المقدمة

مطارات، موانئ...) وبدرجة أقل تنمية القطاعات الإنتاجية؛ فكان أن تبنت الجزائر سياسة إقتصادية أساسها التوسع في الإنفاق العام، الممول حصراً عن طريق عائدات قطاع المحروقات، تُرجمت من خلال إطلاق عدد من البرامج التنموية بتخصيصات مالية غير مسبوقة، بدايةً ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (PSRE 2004-2001) بغلاف مالي إبتدائي تجاوز 550 مليار دينار جزائري أي 7.3 مليار دولار، تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (PSCE 2009-2005) والبرامج المرافقة له ( برنامجي تنمية الهضاب العليا و الجنوب) بمجموع غلاف مالي إبتدائي بلغ 8705 مليار دينار جزائري، وأخيراً برنامج توطيد النمو الإقتصادي للفترة (2010-2014 PCCE)، بغلاف مالي هو الأضخم على الإطلاق في مسيرة التنمية في الجزائر ناهز 286 مليار دولار أمريكي أي 21.135 مليار دينار جزائري، يتوزع بين إستكمال المشاريع الكبرى التي هي في طور الإنجاز (السكك الحديدية، الطرق، السدود...) والمتأخرة عن البرامج السابقة بمبلغ 9.700 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 130 مليار دولار أمريكي (نحو 46% من مجموع الغلاف المالي للبرنامج)، وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.435 مليار دينار جزائري أي نحو 156 مليار دولار أمريكي.

### 1- طرح الإشكالية:

مبززات الحجم الإستثماري الضخم السابق الإشارة إليه والذي تمّت مباشرته مع بداية الألفية الثالثة في الجزائر، تكمن في ضرورة تدارك التأخر الكبير على صعيد أبعاد التنمية الإجتماعية والإقتصادية الذي خلفته الأزمة متعددة الأبعاد التي مرّت بها البلاد خلال تسعينات القرن العشرين، وبعث حركية الإستثمار والنمو من جديد، ومن تمّ تهيئة الإقتصاد الوطني لمرحلة ما بعد البترول، عبر استغلال الوفورات المالية المعتبرة التي تحققت نتيجةً للتحسّن الذي عرفته أسعار البترول في السوق العالمية.

اليوم، وبعد أن تمّ إعمال ثلاثة برامج للإستثمار العمومي على طول الفترة 2001-2014، واستهلاك أغلفة مالية طائلة تجاوزت حسب بعض المصادر ثمانمائة مليار دولار أمريكي، تُشير البيانات المتاحة إلى تواضع النتائج المحققة على جميع الأصعدة (مقارنةً مع مستوى الإنفاق العام)، فإقتصادياً لم يتجاوز متوسط معدّل نمو الناتج الداخلي الحقيقي عتبة 4% سنوياً، في ظل استمرار إرتباط أداء الإقتصاد الوطني بأداء قطاع المحروقات، في حين كانت إستجابة باقي القطاعات الإقتصادية لاسيما الإنتاجية منها لكمّ الطلب الإضافي الذي أحدثته سياسة التوسع في الإنفاق العام دون المأمول، الأمر الذي ساهم في تسرّب جزء هام من الإنفاق العمومي إلى الخارج عبر قناة التجارة الخارجية من أجل مقابلة الطلب الإضافي المحلي؛ أمّا إجتماعياً وبالرغم ممّا تُشير إليه الإحصائيات الرسمية من تراجع معتبر في معدّلات البطالة التي انتقلت من أكثر من 27% مع إطلاق برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، إلى حدود 11% سنة

## المقدمة

2014، إلا أنّ ما تعرضه الهيئات الدّولية من بيانات عن واقع التشغيل في الجزائر يُظهر ضعف إنتاجية مناصب الشّغل المنشأة خلال هذه الفترة، وهو ما يُؤشّر إلى إعتقاد المقاربة الإجتماعية للحد من ظاهرة البطالة في الجزائر بديلاً عن المقاربة الإقتصادية ما ساهم في نمو معتبر لكتلة المرتّبات والأجور (نفقات تسيير) دون أن يقابله نمو في إنتاجية عنصر العمل (في القطاع العام)، في ذات السّياق، و تحت تأثير فائض الطلب المحلي المتولّد عن نمو الإنفاق العام وضعف استجابة الجهاز الإنتاجي الوطني لهذا الفائض، فقد استقرّت معدّلات التضخم عند مستويات فاقت تلك المستهدفة في أغلب سنوات الفترة.

من واقع العرض السابق، يُثار التساؤل أدناه، والذي يُشكّل محور إشكالية هذه الدّراسة:

لماذا عجزت برامج الإستثمار العمومي للفترة 2001-2014 عن تحقيق إقلاع إقتصادي حقيقي مستقل عن قطاع النفط؟، وماهي الآليات الكفيلة بترشيد إنفاق المال العام في الجزائر من أجل ضمان بلوغ أهداف السياسة الإنفاقية؟.

التساؤل أعلاه كلّ، تمرّ الإجابة عنه عبر الإجابة عن جملة التساؤلات الفرعية الآتية:

- ماهي المنطلقات النظرية الأساسية لسياسة التوسّع في الإنفاق العام المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014؟
- هل تدرج سياسة التوسّع في الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، ضمن استراتيجية إقتصادية تنموية عمومية واضحة المعالم، أم أنّها مجرد إستجابة ظرفية للتحسّن الذي عرفته القدرات التمويلية للدّولة؟
- إلى أي مدى نجحت سياسة التوسّع في الإنفاق العام الإستثماري المنتهجة في الجزائر في بلوغ أهداف السياسة الإقتصادية الكلية المتمثلة في تحقيق النمو الإقتصادي، الحد من البطالة، ضبط التضخم وتحقيق الإستقرار الخارجي؟
- هل استطاع الإقتصاد الجزائري إستيعاب كم الطلب الإضافي الإستهلاكي والإستثماري المتولّد عن سياسة التوسّع في الإنفاق العام خلال الفترة 2001-2014؟
- هل تمكّن النظام الميزاني المعمول به في الجزائر من تسيير العمليات المالية لبرامج الإستثمار العمومي للفترة 2001-2014؟
- ماهي الآليات الممكنة التي تتيح تحسين كفاءة وفعالية برامج الإنفاق العام في الجزائر؟.

## المقدمة

### 2- فرضيات الدراسة:

- إستندت سياسة التوسّع في الإنفاق العام التي باشرتھا الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة، إلى النظرية الإقتصادية القائلة بأهمية السياسة المالية لاسيما في شقّها الإنفاقي في إحداث صدمة إيجابية في جانب الطلب الكليّ، تنتقل آثارها من خلال آليات المضاعف والمعجّل إلى جانب العرض الكليّ؛
- سياسة التوسّع في الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، سياسة ظرفية، أملاها التحسّن الذي عرفته مؤشرات الوضع المالي للدولة؛
- لم تمكّن سياسة التوسّع في الإنفاق العام خلال الفترة 2001-2014 من بلوغ أهداف السياسة الإقتصادية الكلية؛
- بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي الوطني وعدم مرونته، إضافة إلى تواضع الإمكانيات المادية والتقنية والبشرية لمؤسسات الإنجاز الوطنية وكذا تعقد الإطار التنظيمي المتعلّق بإبرام وتنفيذ الصفقات العمومية، لم يكن بإمكان الإقتصاد الجزائري استيعاب الحجم الإستثماري العمومي الذي تمّ إعماله خلال الفترة 2001-2014.
- يعاني النظام الميزاني المعمول به في الجزائر من عديد النقائص التي أضعفت كفاءة التسيير المالي لعمليات الإستثمار العمومي التي تمّ تنفيذها خلال الفترة 2001-2014؛
- يمكن تحسين كفاءة برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال العمل على الحد من الممارسات السلبية المتّصلة بالمال العام (الإختلاس، التبذير...)، وأيضاً إصلاح الإطار القانوني، التنظيمي وأيضاً المؤسسات التي يحكم، يُنظّم ويُؤطّر صرف المال العام.

### 3- أهمية الدراسة:

من المسلّم به أنّ قطاع المحروقات شكّل -ولا يزال- الممول الرئيسي لكل عمليات الإستثمار العمومي في الجزائر منذ الإستقلال، بل أنّ هذا الأخير يُعدّ الممول الرئيسي للموازنة العامة للدولة بنسب تفوق 70%، في حين تبقى مساهمة المصادر العادية للإيرادات العامة متواضعة؛ ولما كان أداء قطاع المحروقات يخضع لمنطق تقلب أسعار النفط في السوق العالمية وأيضاً للكّمّيات المتاحة من هذا المورد - هذه الأخيرة التي تُشير عديد الدراسات إلى أنّها آيلة للنضوب أفق العام 2030-، وفي انتظار تنمية بدائل إقتصادية أخرى لهذا القطاع يمكن الإعتماد عليها في تمويل نشاط القطاع العام لاسيما في ظل تنامي الطلب المجتمعي على ما يعرضه هذا الأخير من سلع وخدمات عامة؛ أصبح لزاماً على القائمين بالإنفاق العام في الجزائر إصلاح المنظومة التقليدية التي تحكم، تنظم وتسيّر النشاط المالي للدولة لاسيما في شقّها الإنفاقي.

## المقدمة

من هذا المنطلق تظهر أهمية هذه الدراسة في كونها محاولة للمساهمة في إيجاد السبل الكفيلة بضمان الإستغلال الأمثل للموارد المالية العامة المتاحة في الجزائر، وتعظيم المنافع العامة المتأتية عن صرفها، والحد من الممارسات السلبية التي قد تطال المال العام.

### 4- أهداف الدراسة:

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- تقييم الجهد التنموي الذي تم إعماله في الجزائر خلال المدى الزمني 2001-2014، والوقوف على مستويات الإنجاز على صعيد بلوغ أهداف السياسة الإقتصادية والمتمثلة أساساً في تحقيق معدلات نمو مقبولة في الناتج، الحد من البطالة، ضبط التضخم وأيضاً تحقيق التوازنات الخارجية (توازن ميزان المدفوعات)؛
- دراسة طبيعة العلاقة الإقتصادية بين سياسة التوسّع في الإنفاق العام والمتغيّرات الكلية للإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2014؛
- الوقوف على أوجه القصور التي اعترت تنفيذ برامج الإستثمار العمومي خلال هذه الفترة، والأخطاء التي رافقت التسيير المالي لعمليات الإستثمار العمومي؛
- استنباط نموذج لأهم الآليات الكفيلة بترشيد الإنفاق العام في الجزائر، على ضوء تحليل أوجه القصور التي اعترت تنفيذ برامج الإستثمار العمومي، وكذا مساهمات المنظمات والهيئات الدولية في هذا المجال.

### 5- دوافع إختيار موضوع الدراسة:

تقف وراء إختيار موضوع الدراسة جملة الدوافع الآتية:

- الرغبة الشخصية في الإسهام في إثراء الرصيد النظري المتعلق بحوكمة السياسات الإقتصادية في الجزائر؛
- الجدل الكبير الذي أثير حول الأغلفة المالية الكبيرة وغير المسبوقه التي تمّ إستهلاكها خلال الفترة 2001-2014، في مقابل تواضع النتائج التي تمّ تحقيقها؛
- الوقوف على حدود الإلتزامات، وطبيعة الإنجازات التي حققتها سياسة التوسّع في الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

### 6- تحديد إطار الدراسة:

## المقدمة

زمانياً، الدّراسة محدّدة بالفترة 2001-2014، وهي الفترة التي شهدت تنفيذ برامج الإستثمار العمومي التي استهدفت الدّراسة تقييمها، أمّا مكانياً فالدراسة كلّية تتناول بالتحليل والتقييم سياسة التوسّع في الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة المحددة آنفاً.

### 7- منهج الدّراسة:

من أجل الإجابة عن الإشكالية المحورية والتساؤلات الفرعية المرتبطة بها، واختبار فرضيات الدّراسة، إعتدنا المنهج الوصفي والتحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة وتقرير حالتها كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وتصويرها كمياً، عن طريق جمع بيانات عن المشكلة وتصنيفها، وتحليلها؛ وهذا عند تناولنا للشق النظري للدّراسة، وأيضاً عند تحليل وتمحيص البيانات والإحصائيات التي تُتيحها مختلف الهيئات والمؤسسات الرسمية الوطنية ( الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر، المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، وزارة المالية...) والدّولية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية...)، ذات الصلة بموضوع الدّراسة.

### 8- الدّراسات السابقة:

من بين الدّراسات السّابقة التي تمّ الإطلاع عليها والتي نعتقد أنّها وثيقة الصّلة بموضوع الدّراسة، نذكر ما يلي:

- أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان " السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي -حالة الجزائر 1990-2004-" (السنة الجامعية 2005-2006)، للطالب دراوسي مسعود، حاول الباحث الكشف عن آثار الإنفاق والإقتطاع العامين على التوازن الإقتصادي في الجزائر؛ من بين ما توصل إليه الباحث هو أنّ التوازن الإقتصادي العام في الجزائر يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس إنعدام التوازن البنوي الذي يعاني منه النظام المالي في الجزائر، والذي من مظاهره العجز الهيكلي الذي يميّز الموازنة العامة للدولة الناتج أساساً عن زيادة النفقات العامة بمعدّلات تفوق معدّلات نمو الإيرادات العامة وأيضاً عن تقلب أسعار النفط في السوق الدّولية.

- أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه "سياسة الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي - الإقتصاد الجزائري نموذجاً-" (2010) عائدة ل وليد عبد الحميد عايب، حاول الباحث من خلال الدّراسة إبراز دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، إضافة إلى تحليل مسار السياسة الإقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على الإستقرار الإقتصادي خلال الفترة 1990-2007، من بين ما توصل إليه الباحث أنّ سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر من

## المقدّمة

شأنها أن تحقق الإستقرار الإقتصادي من خلال تأثيرها على النمو الإقتصادي والتشغيل، غير أنّ هذا الأثر كان محدوداً بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني، ضعف الطاقة الإستيعابية للإقتصاد الوطني و وجود طاقات عاطلة كبيرة.

- أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان " الحكم الرّاشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر - دراسة حالة الجزائر 2000-2010-2011"، (السنة الجامعية 2011-2012)، عائدة لـ "فرج شعبان"، هدفت الدّراسة إلى إبراز الدّور الذي تلعبه الإدارة الجيّدة للمالية العامة للدّولة في الحفاظ على مواردها وترشيد الإنفاق العام، وكذا معرفة متطلّبات الحكم الرّاشد التي من شأنها أن تجعل برامج التنمية الإقتصادية تُحفز النمو الإقتصادي وتحد من الفقر في الجزائر، من بين ما توصّلت إليه الدّراسة هو الأهمية البالغة التي يكتسبها الإلتزام بمبادئ الحكم الرّاشد من أجل توسيع نطاق قدرات الدّولة على إدارة مواردها المالية المحدودة، على نحو يضمن تحقيق أهداف الإقتصاد والمجتمع ككل، على اعتبار أنّ الحكم الرّاشد هو الكفيل بالحد من الممارسات السلبية (الإختلاس والتبذير) التي قد تطل الأموال العمومية.

- أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه علوم بعنوان "ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف - دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر- (السنة الجامعية 2014-2015)" عائدة لـ "بن عزّة محمد"، من خلال دراسته حاول الباحث إبراز دور عملية ضبط برامج الإنفاق العام بالأهداف في الرفع من رشادة سياسة الإنفاق العام، إضافة إلى معرفة توجّهات سياسة الإنفاق العام في الجزائر واستعراض أهم الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإقتصادية. من بين النتائج التي خلصت إليها الدّراسة أنّ السياسة الإنفاقية تعد أهم وسائل تدخّل الدّولة في الجزائر في النشاط الإقتصادي وهو ما يفسّر النمو المعترف والمستمر في حجم النفقات العامة خلال فترة الدّراسة، كما توصّل الباحث إلى أنّ أثر الإنفاق العام على المتغيّرات الإقتصادية الكلية (النمو الإقتصادي، التضخم، البطالة والتوازن الخارجي) كان متواضعاً، وذهب الباحث إلى أنّ السياسات الإنفاقية في الجزائر تمارس نوعاً من الآثار اللاكينية على المديين المتوسّط والبعيد.

- أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه علوم بعنوان "مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر - دراسة تطبيقية للفترة 1990-2014-2015"، (السنة الجامعية 2015-2016)، عائدة لـ "قدوري طارق"، إستهدفت الدّراسة تحديد العلاقة بين بنود الإنفاق

## المقدمة

العام وبين التنمية الاقتصادية من خلال تحديد أثر النفقات العامة على معدلات النمو القطاعية، وأيضاً تبيان مدى كفاءة تخصيص هذه النفقات على المجالات الإنتاجية من أجل المساهمة في دفع عملية التنمية، توصلت الدراسة إلى أنّ الإنفاق العام يؤثر بشكل إيجابي وقوي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل، وأنّ الإنفاق العام على قطاع الفلاحة له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى القصير.

- تقرير للبنك الدولي بعنوان « **la république algérienne démocratique et populaire a la recherche d'un investissement public de qualité** »

بتاريخ 15 أوت 2007، التقرير من جزئين، يتناول بدايةً بالتقييم مستويات الإنجاز فيما يتعلق ببرنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، ثمّ يعرض سيناريوهات والإفتراضات المتعلقة بتنفيذ الإستثمارات العمومية المقررة للفترة 2005-2007 ضمن البرنامج الخماسي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009، وتحديات تنفيذها على المستوى القطاعي، كما تناول التقرير أيضاً بالتقييم النظام الميزاني المعمول به في الجزائر؛ أهم ما خلص إليه التقرير هو التحسّن الطفيف على صعيد نسبة تنفيذ إعمادات الدّفع خلال الفترة 2005-2007 على المستوى القطاعي بالمقارنة مع الفترة 2001-2004 غير أنّ مستويات الإنجاز تبقى ضعيفة، شأنها شأن نوعية الإستثمارات العمومية المنفّذة؛ التقرير أشار أيضاً إلى النقائص العديدة التي تعترى النظام الميزاني في الجزائر وكذا آليات إعداد وإبرام الصفقات العمومية، وأوصى بحتمية إصلاح هذين المجالين الحيويين شديدي الصّلة بالإنفاق العام.

### 9- مساهمة الدراسة:

نحاول من خلال هذه الدّراسة بدايةً تقييم مدى فعالية النهج التدخّلي للدّولة في الجزائر وكفاءة برامج الإنفاق الإستثماري خلال الفترة 2001-2014، من خلال رصد مستويات الإنجاز على صعيد أهداف السياسة الإقتصادية الأربعة ( تحقيق النمو الإقتصادي، الحد من البطالة، ضبط التضخّم وتحقيق توازن ميزان المدفوعات)، واستناداً إلى ذلك سنقوم بتمثيل مربع كالدور الخاص بكل فترة من الفترات الثلاث التي تمّ خلالها تنفيذ برامج الإستثمار العمومي (برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009، والبرنامج الخماسي لتوطيد النمو الإقتصادي 2010-2014) والمقارنة بينها.

ثمّ في مرحلة ثانية، نُحاول الدّراسة تحليل مواطن الضعف وأوجه القصور التي طبعت تنفيذ برامج الإستثمار العمومي خلال الفترة 2001-2014، وساهمت في تواضع نتائج سياسة التوسّع في الإنفاق

## المقدمة

العام في الجزائر خلال هذه الفترة؛ لنخلص في النهاية وبالاستعانة بالأساليب الإحصائية الكمية إلى صياغة نموذج قياسي مُقترح لآليات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر، وهنا ننوه إلى أنه وعلى خلاف الدراسات السابقة تنطلق هذه الدراسة من فرضية أنّ ترشيد الإنفاق العام في الجزائر هو دالة في العديد من العوامل.

### 10- هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية المرتبطة بها، تنتظم الدراسة في خمسة فصول مترابطة، فصلين نظريين وثلاثة فصول تطبيقية على النحو التالي:

- الفصل الأول يحمل عنوان "دور الدولة في إنعاش الاقتصاد"، ومن خلاله نتناول بدايةً، نظرة أهم تيارات الفكر الاقتصادي لدور الدولة، حيث نركّز على المراحل الأساسية لتطور دور الدولة من الدولة الحارسة في الفكر الكلاسيكي، ثمّ المتدخلّة عند الكنزيين، فالدولة المنتجة، كما نستعرض أيضاً الحجج التي بنى عليها كل تيار فكري وجهة نظره؛ ثمّ نتناول وجهات النظر الحديثة لدور الدولة في الاقتصاد، والتي رسمت ما يمكن اعتباره إطاراً كفاءاً لدور الدولة الحديثة؛ في المبحث الثاني من هذا الفصل والذي يحمل عنوان "الإنفاق العام كأداة لتدخل الدولة في الاقتصاد"، نستعرض الإطار النظري المفاهيمي المتعلّق بالنفقات العامة (المفاهيم، القواعد، الضوابط، التبويبات)، والآثار الاقتصادية المباشرة التي تحدثها النفقات العامة على الكمّيات الاقتصادية الكلية (الناتج، الإستهلاك، التشغيل، توزيع الدخل...); ثمّ ومن خلال المبحث الثالث من الفصل الأوّل والذي يحمل عنوان "السياسة الإنفاقية ودورها في إنعاش الاقتصاد"، نحاول عرض المفاهيم الأساسية المتعلّقة بالسياسة الإنفاقية، وعوامل نجاحها، وآليات تأثيرها، وكذا أهدافها.

- الفصل الثاني والمعنون " ترشيد الإنفاق العام: المفاهيم، الدوافع والآليات"، نحاول من خلاله الإحاطة بالإطار النظري المفاهيمي المتعلّق بترشيد الإنفاق العام، وذلك من خلال إستعراض جملة من التعاريف التي تناولت المفهوم، وأيضاً من خلال إبراز أوجه الاختلاف بين ترشيد الإنفاق العام وبين سياسات الإنضباط المالي نظراً للتشابه الكبير بين المفهومين؛ في المبحث الثاني من هذا الفصل، نستعرض أهم العوامل التي فرضت على الدول على اختلاف مستويات تقدّمها ونظمها الإقتصادية، حتمية السعي إلى ترشيد نفقاتها العامة؛ ثمّ ومن خلال المبحث الثالث المعنون "تحسين كفاءة برامج الإنفاق العام كمدخل لترشيد النفقات العامة"، نتناول المفاهيم الأساسية المتعلّقة بكفاءة وفعالية برامج الإنفاق العام، إضافة إلى أساليب قياس هذه الكفاءة، وهنا نستعرض واحدة من الدراسات الرائدة في هذا المجال؛ ثمّ ومن خلال المبحث الرابع نتناول أهم الآليات الكفيلة

## المقدمة

بترشيد الإنفاق العام، وهي آليات مستوحاة أساساً من مقاربات الهيئات والمؤسسات الدولية في هذا المجال.

- الفصل الثالث بعنوان "النهج التنموي في الجزائر من إقتصاد الخطط المركزية إلى سياسة البرامج الإستثمارية"، من خلال هذا الفصل نستعرض تطوّر النهج التنموي في الجزائر منذ الإستقلال، بدايةً بمرحلة إقتصاد الخطط المركزية التي استمرت لنحو ربع قرن من الزمن، وشهدت أعمال خمس مخططات تنموية تراوحت بين قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل، وهذا بهدف الوقوف على أهم إنجازات المرحلة وأيضاً وبالأخص إخفاقات التنمية خلال هذه الفترة والأخطاء التي رافقت تنفيذ هذه المخططات؛ ثمّ وفي مبحث ثاني تناول فترة الإصلاحات الإقتصادية التي فرضها تراجع الإيرادات العامة للدولة، بسبب تداعيات تراجع أسعار النفط في السوق العالمية العام 1986، وهنا نركّز خاصة على الآثار الإقتصادية والإجتماعية التي خلفها أعمال تلك البرامج والإتفاقات خلال تسعينات القرن العشرين؛ من خلال المبحث الأخير من هذا الفصل نتطرق بشيء من التفصيل لسياسة الإنعاش الإقتصادي التي باشرتها الجزائر بداية من سنة 2001، وهذا من خلال عرض وضعية أهم المؤشّرات الإقتصادية قبل إطلاق هذه السياسة، ثمّ نتناول الأهداف والمحاور الكبرى لكل برنامج من برامج الإنعاش الإقتصادي (الإستثمار العمومي)، التي تمّ إعمالها خلال الفترة 2001-2014.

- الفصل الرابع بعنوان "برامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014: طبيعة الإنجازات"، ومن خلاله نستعرض الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر، حيث نحاول تقييم سياسة التوسّع في الإنفاق الإستثماري في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، عبر تقييم مستويات الإنجاز على صعيد أهداف السياسة الإقتصادية (تحقيق النمو الإقتصادي، الحد من البطالة، خفض معدّلات التضخم وتحقيق الإستقرار الإقتصادي الخارجي)، وتمثيل وتحليل مربع كالدور لكل فترة من الفترات الثلاث التي شهدت تنفيذ برامج الإستثمار العمومي (2001-2004، 2005-2009، 2010-2014)؛

- الفصل الخامس، يحمل عنوان "آليات مُقترحة من أجل ترشيد الإنفاق العام في الجزائر"، من خلاله نستعرض أهم العوامل التي نعتقد أنّها ساهمت في إضعاف كفاءة وفعالية سياسة التوسّع في الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، ثمّ واستناداً إلى ما تمّ تناوله في الفصل النظري الثاني، وأيضاً ما تمّ الوقوف عليه من خلال المبحث السّابق من أوجه القصور التي اعترت تنفيذ برامج الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، نحاول بالإعتماد على الأساليب الكمية

## المقدّمة

---

الإحصائية صياغة نموذج قياسي لآليات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر، ثمّ نتناول بالتحليل أكثر تلك الآليات تأثيراً على كفاءة وفعالية برامج الإنفاق العام، وبالتالي ترشيد الإنفاق العام في الجزائر.

### 11- صعوبات الدّراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد هذه الدّراسة، نذكر خاصة صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات المتعلّقة ببرامج الإستثمار العمومي من المصادر الرسمية (وزارة المالية)، وأيضاً التضارب في بعض الإحصائيات بين المصادر المختلفة الوطنية والأجنبية، الأمر الذي يُؤثّر على تجانس البيانات.

تمهيد:

لطالما أثار التدخّل الحكومي من عدمه في الحياة الإقتصادية الكثير من النقاش على المستويين النظري الأكاديمي والعملي (صناعة السياسة الإقتصادية)، نقاش إمتدّ منذ البدايات الأولى لتشكّل الدولة القومية إلى حاضرنا، وتدعمه العديد من الوقائع العملية، فبعد أن مكّنت آلية السوق الحرّة العديد من الدّول الغربية من تكوين قواعد صناعية ضخمة وأنظمة إنتاجية متطورة حقّرت النمو الإقتصادي في تلك البلاد لنحو قرن من الزمن، عجزت نفس تلك الآلية عن إخراج نفس تلك البلاد من براثن أزمة الكساد الكبير العام 1929، وفي وقت إنهارت فيه أسس إقتصاد الخطط المركزية في دول أوروبا الشرقية، حقّقت دول أخرى (إقتصادات دول جنوب شرق آسيا) المعجزة الإقتصادية بتدخّل من حكوماتها، ومنذ فترة ليست بالبعيدة، اظطرت العديد من الدّول الرأسمالية، إلى ضحّ كم هائل من المال العام لإنعاش إقتصادياتها بعد الأزمة المالية خريف سنة 2008؛ وبالتالي فإنّ الجزم بأنّ تحجيم دور الدولة هو الأفضل من أجل تحقيق تنمية إقتصادية مستدامة أو الجزم بنقيض ذلك يعدّ مجانبة للصّواب، وهي الحقيقة التي أفضت إلى بروز تيارات فكرية حديثة خطّت ما يمكن إعتباره إطاراً كفاءاً لتدخل الدولة.

إنّ ممارسة الدولة للدّور المنوط بها بغض النظر عن حجمه، يفرض عليها بذل ما تمتلكه أو ماتستطيع تدبيره من موارد مالية عامة، من أجل إشباع الحاجات المجتمعية اللامتناهية والمتزايدة باستمرار؛ ولأنّ الإنفاق العام وسيلة الدولة - من بين وسائل أخرى- للقيام بدورها، فإنّ النظرة إلى دوره تغيّرت بتغيّر النظرة إلى دور الدولة، فهناك من إعتبر أنّه تبديد للموارد وبالتالي فأفضل النفقات أقلّها حجماً<sup>1</sup> عطفاً على دور أقل للدولة، وهناك من رأى أنّها أداة وظيفية يمكن إعتماها للمساعدة على إعادة التوازن للإقتصاد وإنعاشه في فترات الركود.

<sup>1</sup> مبدأ شهير أطلقه Jean- Baptiste Say، لحض وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية للإنفاق العام.

## المبحث الأول- نظرة مذاهب الفكر الإقتصادي لدور الدولة:

إنّ الدّارس لتوجّهات مختلف مدارس الفكر الإقتصادي، يجد أنّ هذه الأخيرة لم تستقر على رأي واحد فيما يتعلق بالدور الذي يمكن أو ينبغي للدولة أن تلعبه في الحياة الإقتصادية، فبين معارض لتدخّل الدولة كفاعل إقتصادي منافس للقطاع الخاص، وبين مؤيّد لدور فعال للقطاع الحكومي غايته تحريك الإقتصاد بعيدا عن حالات الكساد أو حالات التضخم وبالتالي تحقيق الإستقرار الإقتصادي، وبين من يرى بأحقية الدولة في الممارسة الإقتصادية إن كمخطط أو منتج أو مورّع، تراوحت تلك الرؤى.

في المتقدّم من النقاط أن نستعرض أهم مدارس الفكر الإقتصادي التي تناولت دور الدولة، وإن كان الكلاسيك والكنزيين وإشتراكبي ماركس يُعدّون أبرز تيارات هذه المدارس، فإنّه يجدر التنويه إلى أنّ الجدل حول دور الدولة يمتد إلى البدايات الأولى للدولة القومية الحديثة<sup>1</sup>.

### 1-1. التيارات الفكرية المعارضة لتدخّل الدولة:

تمتد البدايات الأولى لمعارضة تدخّل الدولة في الحياة الإقتصادية إلى الفكر الطبيعي الذي ساد في فرنسا أواخر القرن السابع عشر؛ حيث اعتقد الطبيعيون أنّ المنفعة الشخصية هي التي تحدد السلوك الإقتصادي للفرد وهي المحفّز على ممارسة النشاط الإقتصادي، وأنّ المصلحة الإقتصادية تقتضي توافر أكبر قدر ممكن من الحرية للأفراد في سعيهم وراء مصالحهم الشخصية سواءً عند الإستهلاك أو الإستثمار، وهو ما يعني بالضرورة دوراً أقل للدولة في الحياة الإقتصادية.

من خلال نفس منظور الفكر الطبيعي، نظر رواد المدرسة الكلاسيكية إلى دور الدولة في الحياة الإقتصادية، وعارضوا بدورهم أي توسّع للنشاط العام خارج الوظائف التقليدية للدولة (العدالة، الدفاع، الأمن...)، من خلال ما يأتي نتناول بالتحليل وجه نظر الفكر الكلاسيكي لدور الدولة، وكذا الحجج التي أقام عليها هذا الفكر إفتراضاته المتعلّقة بهذا الدور.

### 1-1-1. الدولة الحارسة في الفكر الكلاسيكي:

رأى رواد الفكر الكلاسيكي أنّ إشباع الحاجات الفردية يؤدّي حتما إلى إشباع الحاجات الجماعية، وأنّ الصّالح العام هو مجموع المصالح الفردية<sup>2</sup>، هاته الأخيرة ( المصالح الفردية) تتحقق فقط في ظل الحرية الفردية في الميدان الإقتصادي؛ أمّا الدولة -كشخص معنوي- إنّما تتصف بالإسراف والتبذير وعدم

<sup>1</sup> يبدأ التاريخ للدولة القومية الحديثة مع توقيع معاهدة ويستفاليا (1648).

<sup>2</sup> محمد عفر، أحمد فريد، الإقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 11.

الكفاءة في التسيير وإنعدام الرّشادة الإقتصادية والمالية، وبالتالي فإنّ التدخّل الحكومي على نطاق واسع في الحياة الإقتصادية سيعود بالضرر على المجتمع ككل<sup>1</sup>.

بالمقابل فإنّ آلية السوق كفيلة بتحقيق التوازنات المطلوبة، والمطلوب من الدولة -هو فقط- دعم عمل هذه الآلية من خلال تذييل كل ما من شأنه إعاقه المنافسة الكاملة وضمنان تخصيص أمثل للموارد وتحجيم الآثار الخارجية التي قد تنشأ عن عمل آلية السوق، كذلك - وحسب الكلاسيك دائما- لاضير أن تتدخّل الدولة للقيام ببعض الإستثمارات العامة التي لا يُقبل القطاع الخاص عليها إمّا لتكاليفها المرتفعة أو لمردوديتها المنخفضة.

من هذا المنطلق، خطّ "آدم سميث" في كتابه "بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم" حدود تدخّل الدولة في الوظائف الثلاث التالية<sup>2</sup>:

- الدّفاع الخارجي،
- العدالة،
- إقامة المشاريع الإنشائية العامة، هذه الأخيرة قسّمها آدم سميث إلى ثلاثة أنواع:
  - البنى التحتية اللازمة لدعم الصناعة والتجارة،
  - المؤسسات التعليمية،
  - المؤسسات الدينية ( الكنائس).

وبإختصار دورها في هذه الوظائف والتي تعبّر عن الحد الأدنى للتدخّل الحكومي، برز مصطلح الدولة الحارسة<sup>3</sup> الذي تبناه الفكر الكلاسيكي للدلالة على الحدود الضيقة التي يتعيّن على الدولة التحرك ضمنها، فاسحة بذلك المجال أمام السوق ليكون الضامن الوحيد لتحقيق الأمثلية الإقتصادية.

لكن، ما تجدر الإشارة إليه أنّ دور الدولة في تلك الفترة وفي البلدان التي كانت مرتعاً للفكر الكلاسيكي، تجاوز كثيرا الحدود التي رسمت له في إطار الدولة الحارسة، ودليل ذلك مايلي<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> ودع طوروس، مبادئ إقتصادية، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط1، طرابلس، لبنان، 2010، ص107.

<sup>2</sup> Alain Béraud et Gilbert Faccarello, **Nouvelle histoire de la pensée économique- Des scolastiques aux classiques-**, tome1, éditions la découverte, paris,1992, Pp 349-350

<sup>3</sup> شبّه آدم سميث الدولة برجل الحراسة الليلي.

<sup>4</sup> أنظر:

- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ( الدولة في عالم متغيّر)، مطابع الأهرام التجارية، جمهورية مصر العربية، 1997، ص، 23.  
- marc montoussé, serge d'agostino, arcangelo figliuzzi, **100 fiches pour comprendre l'histoire économique contemporaine**, 2<sup>e</sup> édition, Bréal, 2008. pp 96-97.

- في الولايات المتحدة الأمريكية، أسست الدولة لثورة الإتصالات السلكية واللاسلكية من خلال إنشاء أول خط للتلغراف؛

- في الولايات المتحدة الأمريكية أيضا، ساهم برنامج البحوث وخدمات الإرشاد الذي ساندته الحكومة الفيدرالية بدءاً من صدور "قانون موريل" سنة 1863، في الزيادة الهائلة في الإنتاجية الزراعية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، كما ساهم إنشاء الطرق السريعة وخطط السكك الحديدية من قبل الحكومة الفيدرالية، على تنمية الأسواق في الولايات المتحدة الأمريكية.

- أخيراً وليس آخراً، وخلال أزمة التضخم في فرنسا والتضخم الجامح في ألمانيا (1920) والزلازل الذي ضرب اليابان (1923)، اضطرت الحكومات وعلى غير العادة، إلى التدخّل في هذه الدول بسياسات إقتصادية ظرفية للخروج من هذه الأزمات ومعالجة آثارها.

هذه الأمثلة وغيرها كثير، تنم عن حجم الفجوة الموجودة بين الفهم النظري المجرد لأفكار المدرسة الكلاسيكية، والتطبيق العملي في البلدان التي شكّلت بيئة خصبة لإنتشار تلك الأفكار.

### 1-1-2. حجج الفكر الكلاسيكي المعارض لتدخّل الدولة<sup>1</sup>:

أقام معارضوا تدخّل الدولة أو بالأحرى تحجيم دورها في الحياة الإقتصادية، تحليلاًتهم على جملة من الإفتراضات، أثبت الواقع فيما بعد صحّة بعضها ومجانبة بعضها للصواب. لقد عقد هؤلاء آمالاً كبيرة على آلية السوق التي تحكمها المصالح والمبادرات الفردية، كي تضمن الإستغلال الكامل والأمثل لموارد المجتمع المتاحة والمحتملة، ووفقاً لقانون العرض والطلب ستتحقق مصالح أصحاب رؤوس الأموال المستثمرين وكذا حقوق أفراد المجتمع المستهلكين، كما أنّ آلية السعر وحدها كفيلة بتحقيق التخصيص الأمثل للموارد؛ أمّا ما أشيع - حسبهم - عن إمكانية تعرّض إقتصاد السوق لدورات تنتشر إثرها البطالة وتخفض فيها الأسعار والأجور وقد يركد فيها الإقتصاد، فهي ظواهر آنية سرعان ما تتكفل آلية السوق بتصحيحها.

في المقابل تتسم الدولة - وفقاً لآراء معارضي التدخّل الحكومي - بعدم الرّشادة وعدم الكفاءة الإقتصادية، وأي دور لها سيعني تبديداً لموارد المجتمع، فنشاط أوسع للدولة يقتضي بالضرورة إمّا مزيداً من الضرائب التي لاتعدو أن تكون عقاباً للقطاع الخاص، بإعتبارها تحويلاً لجزء من موارد قطاع منتج من المجتمع إلى قطاع آخر غير منتج، وإمّا اللّجوء إلى الإقتراض وهو ما يرفع معدّلات الفائدة إلى مستويات

<sup>1</sup> أنظر:

- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ( الدولة في عالم متغيّر)، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-30.
- حازم الببلاوي، دور الدولة في الإقتصاد، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص ص 66-70.
- محرز محمد عباس، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص ص 17-19.

تعجز القطاع الخاص، وإمّا اللجوء إلى الإصدار النقدي الذي قد يرفع معدّلات التضخم إلى مستويات غير محمودة، وجميعها مآلات لها بالغ الآثار السلبية على الإذّخار وعلى الإستثمار وبالتالي معدّلات النمو الإقتصادي.

بالمحصّلة لا يوجد ما يُبرّر خروج الدولة عن الوظائف التي تمّ رسمها لها، فما يمكن أن تقوم به الدولة لا يُعجز القطاع الخاص، والحديث عن المنفعة العامة لا يعدو أن يكون مغالطة، فهذه الأخيرة (المنفعة العامة) تعبير عن مجموع المصالح الفردية التي إلتزمت آلية السوق بتحقيقها، كما أنّه لا توجد أيّة ضمانات بأنّ القائمين على الإنفاق العام سيسعون إلى تحقيق المنافع العامة وليس منافعهم الشخصية ( نظرية الخيارات العمومية)<sup>1</sup>، وواقع كثير من الدول يضيف تأييدا عمليا لهذا الطرح، إذ غالبا ما تُسن قوانين وتُفرض إجراءات بحجة الصالح العام، لكن هدفها هو الحد من تطوّر القطاع الخاص وخدمة مصالح أصحاب السلطة في إطار ما يسمّى " سلوك البحث عن الربح".

## 1-2. التيارات الفكرية المؤيِّدة لتدخّل الدولة:

في مقابل الفكر الكلاسيكي الذي نادى بضرورة تحجيم دور الدولة، وجعله ضمن حدود ضيقة بحيث يدعم ولا يعيق عمل آلية السوق، برزت تيارات فكرية أخرى، ترى بأهمية دور الدولة وتنادي بوجود تدخّلها ليس فقط كمنظم للنشاط الإقتصادي، ولكن أيضاً كفاعل أساسي فيه؛ فهي بما تملكه من سلطة، من قانون، من قدرة على التنظيم ومقدرة على تعبئة الموارد بإمكانها أن تضمن التشغيل الكامل لطاقت المجتمع، وتضع الإقتصاد في منأى عن الدورات الإقتصادية التي عصفت بأهم الأسس النظرية التي قامت عليها التيارات الفكرية المعارضة لتدخّل الدولة.

## 1-2-1. الدولة المتدخّلة في الفكر الكينزي:

لقد أفضت أزمة الكساد الكبير التي تلت إنحيار سوق الأوراق المالية في "وول ستريت" سنة 1929 إلى إنحيار الأسس النظرية التي قامت عليها المدرسة الكلاسيكية، حيث أثبتت اليد الخفية قصورها عن إعادة التوازن للسوق، وسقط "قانون ساي" حيث لم يعد العرض الكلي يخلق الطلب الكلي المقابل له والمساوي له في القيمة، باختصار أثبت السوق فشله؛ بالنتيجة تراجع مفهوم الدولة الحارسة لصالح مفهوم الدولة المتدخّلة.

<sup>1</sup> تأخذ نظرية الخيارات العمومية نفس مبادئ علم الإقتصاد المتعلقة بتحليل سلوك الأفراد سواء كانوا أرباب عمل أو عمّال أو مستهلكين عند دخولهم الى السوق وتطبق ذلك على تحليل سلوك الأفراد المعنيين باتخاذ القرار الجماعي. فالأفراد سواء كانوا سياسيين أو ناخبين أو جماعات ضغط، يدعون أن هدفهم هو تحقيق الصّالح العام، إلا أنّ مطمحهم الأساسي هو تحقيق مصالحهم الدّاتية.

وبرزت أفكار الإقتصادي الإنجليزي " جون مينارد كينز " التي نادى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير في الطلب الإستثماري من خلال إقامة المشاريع العامة (خاصة مشاريع البنية التحتية) والتأثير في أسعار الفائدة، وكذا التأثير على الطلب الإستهلاكي عبر إعادة توزيع الدّخول بين أفراد المجتمع ومن خلال التحويلات الإجتماعية المباشرة وغير المباشرة الممنوحة للفقراء لخلق في النهاية ما أسماه "الطلب الفعّال"- حيث وعلى خلاف الكلاسيك فإنّ كينز يرى أنّ الطلب هو الذي يخلق العرض-، وتحريك الإقتصاد بعيدا عن منطقة الركود وبالنتيجة تحقيق الإنعاش وبعده الإستقرار الإقتصادي<sup>1</sup>.

وعليه، وعلى عكس ما نادى به الكلاسيك وقبلهم الطبيعيين من إبعاد الدولة عن كل ما هو إقتصادي، رأى كينز أنّ تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية بإستعمال أدوات السياسة المالية<sup>2</sup> ( النفقات العامة و الإيرادات العامة) ولاسيما في فترات الأزمات الإقتصادية (الإنكماشية أو التضخمية) أمرٌ لا بد منه لتحقيق الإستقرار الإقتصادي؛ حسب كينز، فإنّ زيادة أولية في الإنفاق العام ستولد دخولا فردية جديدة تتوزع بين الإستهلاك والإدّخار وفقا للميل الحدّي للإستهلاك والميل الحدّي للإدّخار، وبين الإقتطاعات الضريبية، وتحت تأثير المضاعف (K) ستؤدّي الزيادة في كمية الإستثمار الكلي، إلى زيادة في الدّخل القومي بالكمّية (K) مضروبة في الزيادة الأولى في الإنفاق الإستثماري<sup>3</sup>.

لقد لاقت أفكار "ج.م. كينز" صدى لدى الدول التي كانت وإلى عهد قريب تمثل أقطابا للفكر الكلاسيكي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال وبعد أن تولّى "فرنكلين روزفلت" ( F.D. Roosevelt) مهامه كرئيس للدولة الليبرالية العام 1932، أطلق برنامجا للإصلاح الإقتصادي 1935-1933 سمي فيما بعد "سياسة العهد الجديد" والتي تقوم على سياسة التوسّع في الإنفاق العام عبر إقامة المشاريع الإنشائية العملاقة، وتنشيط التجارة، ودعم المزارعين، وإقامة مؤسسات الرعاية الإجتماعية للفئات المتضررة من الأزمة الإقتصادية، ولم كانت نتائج هذا البرنامج متواضعة نسبيا( تراجعت البطالة من 24.8 % إلى 20.1% خلال المدى 1933-1935)، أطلق برنامجا جديدا سمي " العهد الجديد الثاني" بداية من

<sup>1</sup> محززي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 20.

<sup>2</sup> تحولت المالية العامة من حيادية عند الكلاسيك إلى وظيفية عند كينز.

<sup>3</sup> جون مينارد كينز، النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود، ترجمة جمال سعيد، الطبعة الأولى، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2014، ص 135.

عام 1935 إستهدف الجانب الإقتصادي، لاسيما من خلال إقامة أنظمة للتأمين الإجتماعي، و محاولة إمتصاص البطالة من خلال أعمال المنفعة العامة<sup>1</sup>.

### 1-2-2. الدولة المنتجة:

بعد الحرب العالمية الأولى، أخذت مبادئ الإقتصاد الاشتراكي التي أرساها "كارل ماركس" و"فريدريك انجلز" وجسدتها الثورة البلشفية في الإتحاد السوفياتي (1917) في الإنتشار، ما مهّد لظهور مفهوم الدولة المنتجة.

عمليا النظام الإشتراكي يلغي جل الأسس النظرية التي قامت عليها الرأسمالية، على إعتبار أنّ الاشتراكية إنّما ظهرت وازدهرت كرد فعل للتناقضات والسلبيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أفرزها النظام الرأسمالي، ويؤسس في المقابل لنظام إقتصادي ينسجم مع النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائلة بالملكية الجماعية لمصادر الثروة ولوسائل الإنتاج وتكافؤ الفرص والعدالة بين أفراد المجتمع. ويمكنّ الأداة التخطيطية التي تشكّل محورا أساسيا في تطور الإقتصاد، من تجنيد كل إمكانيات المجتمع المتاحة والمحتملة من أجل تحقيق تنمية شاملة تلمس مختلف جوانب الحياة بصورة منسجمة ومتكاملة، ففي مرحلة أولى تحتكر الدولة هذه الإمكانيات ثمّ تعيد توزيعها تاليا، بكيفية تكفل عدالة التوزيع وتحقق العدالة الإجتماعية<sup>2</sup>.

وبالتالي وتحت تأثير الرّواج منقطع النظير الذي لاقته الأفكار الإشتراكية في الإتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، تعيّرت وظيفة الدولة في الدّول التي أنتهجت الإيديولوجية الإشتراكية، إذ لم تعد مجرد حارس يحول دون الخروج عن قواعد اللعبة الإقتصادية<sup>3</sup>، ولم يعد دورها يُحتزل في مسألة تحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي، وإنّما تعدّهاها إلى تولّي زمام الإنتاج والتوزيع بل وأصبحت لها الهيمنة الكاملة على النشاط الإقتصادي في مجمله، وبدأت مظاهر النشاط الفردي تتلاشى في هذه الدّول.

<sup>1</sup> marc montoussé, serge d'agostino, arcangelo figliuzzi, 100 Fiches pour comprendre l'histoire économique contemporaine, op cit, p p 98-99

<sup>2</sup> أنظر:

- حازم البيلاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 72-75.

- إسماعيل محمود علي، إبراهيم جابر حسنين، تاريخ الفكر الإقتصادي، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 24-28.

<sup>3</sup> حازم البيلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

### 1-2-3. حجج التيارات الفكرية المؤيدة لتدخل الدولة:

أقام فشل آلية السوق في إيجاد الحلول للدورات الإقتصادية التي مافتتت تضرب إقتصادات السوق، الحجّة على معارضي تدخل الدولة، وعزز مركز مؤيديه، وإخفاق السوق إنّما يتجلى في النقاط التي سنأتي على ذكرها والتي شكّلت مبررات لدعم التدخل الحكومي<sup>1</sup>:

- غياب التوزيع الكفء للموارد نتيجة قصور نظام السّعر، وإنعدام العدالة في توزيع الدّخول وبالتالي تركّز الثروة في يد فئة قليلة من الأفراد ؛
- عدم قدرة السّوق على حصر والتحكّم في الآثار الخارجية (الخارجيات)<sup>2</sup> السلبية أو الإيجابية ؛
- إهتبار مبدأ المنافسة الكاملة تحت تأثير الإحتكارات وقصور أنظمة المعلومات؛
- عدم قدرة القطاع الخاص على توفير السّلع العامّة، باعتبارها سلعا عادة ما تكون إمّا من دون مقابل كون التكلفة الحدية لتوفيرها للشخص الحديّ منعدمة، أو بمقابل يقل كثيرا عن تكلفتها.

### 1-3. الإطار الكفء لتدخل للدولة:

ما يمكن أن نستشفّه من خلال العرض السابق للرؤى المختلفة -بل والمتناقضة في أحيان كثيرة- لمدارس الفكر الإقتصادي عن دور الدولة، ما يلي:

- ينطوي الإختلاف بين مدارس الفكر الإقتصادي على إتفاق ضمني حول أهمية دور الدولة في تحقيق التنمية إن كضابط (عند المعارضين لتدخل الدولة) أو كففاعل (عند المؤيدين لتدخل الدولة)، وبالتالي فإنّ رفض الكلاسيك لتدخل الدولة إرتبط بحجم التدخل وليس بالتدخل على إطلاقه؛
- إنّ جوهر الإختلاف بين تلك المدارس يكمن في تساؤلات من قبيل مالذي ينبغي للدولة أن تقوم به، ومالذي يتعيّن عليها الكف عنه؟ متى ينبغي للدولة أن تتدخل وبأية وسائل؟؛
- أغفلت المدارس المؤيّدة للتدخل الحكومي نقطة جوهرية مفادها، أنّ العوامل المساعدة على تحقيق فعالية وكفاءة التدخل الحكومي إنّما تختلف من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى داخل نفس الدولة، فإنّ نجحت إفتراضات كينز ومن دار في مداره، الداعمة لتدخل الدولة من أجل تحريك الإقتصاد بعيدا عن

<sup>1</sup> أنظر:

- Joseph E. Stiglitz, **The Role of the State in Financial markets**, Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economic, 1993, ( <http://www.worldbank.org>), date de visite : 23-05-2016.

- Vito Tanzi, **the quality of the public sector**, Prepared for delivery at the IMF Conference on Second Generation Reforms, octobre 19, 1999, (<http://www.imf.org>), date de visite : 23-05-2016.

<sup>2</sup> يقصد بها الآثار المترتبة عن تصرف وحدة إقتصادية ( مصنع مثلا) على وحدة إقتصادية أخرى ( مصنع آخر أو مستهلك)، كأثر تلوث الهواء الناتج عن الإنبعاثات الغازية على صحة الأفراد مثلا.

منطقة الركود في عديد الدول الغربية بعد أزمة الكساد الكبير، فقد وقفت عاجزة أمام أزمة الكساد التضخمي في نفس تلك البلاد في فترات لاحقة (1973).

- إن التسليم بمواطن الضعف - السابق الإشارة إليها- لعمل آلية السوق أو لتدخل الدولة، ربما لا يشكل سندا قويا لحجج داعمي تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية أو لرافضيه، كون أنه ما من ضمانة بأن التدخل الحكومي سيتمكن من معالجة الاختلالات التي إعترت آلية السوق، أو العكس.

مع الأخذ بعين الاعتبار لكل ما سبق، برزت تيارات فكرية حديثة تحاول أن ترسم إطاراً كفاءاً للدور الإقتصادي للدولة، إطاراً يُتيح للدولة التدخل في الحياة الإقتصادية دون أن تؤثر سلباً على عمل آلية السوق وعلى نحو يسمح للفاعلين من القطاع الخاص أن يتحركوا في إطار إيجابي لدعم رفاهية المجتمع ككل، وتشكل العناصر التالية أهم معالم هذا الإطار<sup>1</sup>:

### 1-3-1. تحسين الكفاءة الإقتصادية:

المقصود هنا هو سعي الدولة إلى معالجة أوجه القصور التي إعترت آلية السوق، وكما سبقت الإشارة إليه فإنّ قضايا المنافسة غير الكاملة والسلع العامة والآثار الخارجية شكّلت أهم مظاهر فشل السوق. فيما تعلق بالمنافسة غير الكاملة يُمكن للحكومات وضع أطر تنظيمية تحفيزية أو عقابية لضبط الإحتكارات الخاصة ومنع إقتسام الأسواق فيما بينها، كما يمكنها التدخل من خلال توفير السلع والخدمات المحتكرة بنفسها أو تسقيف الأسعار وتحديد أرباح الإحتكارات، ضف إلى ذلك أنّ توفير تغطية شاملة النطاق بالمعلومات التي يحتاجها الأعوان الإقتصاديين تُسهّم ولاشك في إبطال مفعول المنافسة غير الكاملة.

أمّا ماتعلق بالآثار الخارجية، والتي تعني ما قد يترتب عن تصرف أحد الأعوان الإقتصاديين منتجين أو مستهلكين من آثار سلبية أو إيجابية على بقية المجتمع دون دفع أو الحصول (حسب الحالة) على تعويض، هنا في إمكان الحكومات العمل على الحد من الخارجيات السلبية وتثمين الإيجابية منها، من خلال اللوائح والتنظيمات والرسوم والضرائب ومختلف آليات الدعم.

ثالث أوجه فشل السوق والتي يمكن للدولة التدخل لعالجها، ما اتّصل بالسلع والخدمات العامة، هذه الأخيرة - كما هو متعارف عليه- أنّها غير تنافسية ولا يمكن حرمان أي أحد منها والحاجة هي التي تحدد حجم الإستهلاك منها وليس القدرة على الدفع، كما أنّها في العادة مجانية كون أنّ التكلفة الحدية

<sup>1</sup> أنظر:

- بول آ. سامويلسون، وويليام د. نوردهاوس، الإقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة أسامة الدباغ، الطبعة الثانية، الأهلية للنشر والتوزيع، 2006، ص ص 60-61.  
- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ( الدولة في عالم متغير)، مرجع سبق ذكره، ص ص 30-35.

لتوفيرها للشخص الحدي منعدمة، وللإعتبارات السابقة لايقبل القطاع الخاص على الإستثمار فيها، ولأنها ضرورة فعلى الدولة التدخّل من أجل توفيرها للسّاكنة مراعاةً لإعتبارات المنفعة العامة.

### 1-3-2. تحقيق الإستقرار الإقتصادي:

أصبحت الدورات الإقتصادية خصيصة لصيقة بإقتصاديات السوق، وباتت ظواهر من قبيل البطالة والتضخّم والزّكود تراحم التّدرة كي تكون أصل المشكلة الإقتصادية في البلدان الرأسمالية، وفي سبيل تلطيف آثار هذه الدورات أو الحد منها، بات لزاماً على الدولة التدخّل من خلال العمل على صياغة سياسات إقتصادية كلية (مالية ونقدية) حكيمة تسهم في النأي بالإقتصاد عمّا قد يعتريه من أزمات، ونجد في آليات معالجة أزمة الكساد الكبير سندا عمليا قوياّ لما تقدّم، حيث أسهمت السياسات المالية والنقدية المحكّمة في تحريك الإقتصاد في دول الأزمة بعيدا عن حالة الزّكود، بل ومكّنتها من تحقيق مستويات من النمو الإقتصادي غير مسبوق في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية.

وعلى الرّغم ممّا قد يُثار من تحفظ حول هذا الطّرح، كون أنّ معدّلات النمو تراجعت في هذه الدّول بعد أزمة الكساد التضخّمي، إلاّ أنّ نماذج واقعية في فترات لاحقة تعيد التأكيد على أهمية السياسات الإقتصادية الحكيمة في تحقيق النمو الإقتصادي على المدى البعيد، حيث كان للتوسّع في الإنفاق العام الإستثماري وحماية الصناعات الناشئة من طرف الدولة في جنوب شرق آسيا الدّور الأبرز في إحداث المعجزة الإقتصادية في تلك الدّول.

### 1-3-3. تحسين توزيع الدّخل:

لقد ساد الإعتقاد لفترة من الزّمن، أنّ اتّساع عدم المساواة في توزيع الدّخل شرط ضروري لتعظيم النمو الاقتصادي، وحجة ذلك أن الدّخل الفردي المرتفع سيمكّن من تحقيق معدّلات مرتفعة من الادّخار، ما يسمح بدوره بتوفير التمويل اللازم لتحقيق الاستثمارات اللاّزمة، وبالتالي النمو الاقتصادي وفق آلية "نموذج هارود - دومار"<sup>1</sup>، فالميل إلى الادّخار يكون أكبر عند الأغنياء في حين يرتفع الميل للاستهلاك لدى الطبقات الفقيرة، التي تنفق كل دخولها على ما تحصل عليه من سلع استهلاكية؛ وإذا سلّمنا بأنّ معدّل نمو الناتج القومي الإجمالي يرتبط طرديا مع النسبة المدخّرة من الدّخل القومي، فالنتيجة تكون أنّ الإقتصاد الذي به عدم عدالة في توزيع الدخل يستطيع أن يدخّر أكثر وبالتالي ينمو أسرع، وفي مرحلة

<sup>1</sup> يعتبر نموذج هارود - دومار من أشهر نماذج الكينزيين الجدد للنمو، يؤكّد النموذج أنّ معدّل النمو يكون أكبر ارتفاعا عندما تكون نسبة الادّخار أعلى ما يمكن .

متقدّمة ستكفل بعض الآليات على غرار فرض ضرائب على الدخول المرتفعة، وبرامج الإعانات للفقراء  
عملية إعادة توزيع الدخل<sup>1</sup>.

بيد أن هذه الحجة، ما لبثت أن فقدت جزءاً من مصداقيتها أمام عديد الانتقادات المستمدة  
أساساً من واقع الدول النامية، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية<sup>2</sup>:

- إن ارتفاع عدم المساواة وتفشي الفقر، سيحد من إمكانيات الطبقات الفقيرة في تحقيق مستويات  
معيشة مقبولة، وهو ما يظهر في افتقارهم للصحة و التغذية و التعليم، و النتيجة - إن مباشرة أو  
غير مباشرة - ستكون انخفاض الإنتاجية الاقتصادية لهؤلاء وبالتالي تباطؤ معدلات النمو  
الاقتصادي؛

- إن أغنياء الدول النامية، وعلى خلاف أغنياء الدول المتقدّمة لا يقبلون على الادخار والاستثمار،  
بل يتّجه القسم الأكبر من دخولهم لاستيراد السلع الترفية والسفر إلى الخارج والادّخار - إن حدث  
- فيكون في الخارج كأمان لهم، وبالتالي فأغنياء الدول الفقيرة لا يدخرون ولا يستثمرون أكثر من  
فقرائها، ومنه ففكرة النمو القائم على عدم المساواة في توزيع الدخول، لا تعدو أن تكون وسيلة  
لتكريس استحواذ الطبقة الحاكمة على ثروات البلاد النامية؛

- إن ارتفاع الدّخل المتاح للفقراء، سيرفع الطلب على المنتج المحلي ما يرفع بدوره الإنتاج المحلي،  
وبالتّيجة التوسع في الاستثمارات ورفع معدلات التشغيل المحلي؛

- تؤدي العدالة في توزيع الدخول، إلى توسيع فرص المشاركة في العملية التنموية أمام شرائح واسعة من  
المجتمع، ما يدعم ويشجّع النمو الاقتصادي السّليم، في حين يخلق التباين في توزيع الدخول  
وانتشار الفقر الظروف المواتية التي من شأنها أن تقوض جهود التنمية، حيث يؤدي سوء التوزيع إلى  
تغذية الصراع الطبقي<sup>3</sup> بين من يملكون ومن لا يملكون.

من أجل ذلك ظهرت الحاجة إلى تدخّل الدولة من أجل إعادة توزيع الدّخل بين فئات المجتمع  
لصالح ذوي الدّخول المنخفضة، مستعملة في ذلك - من بين وسائل أخرى - الإنفاق العام في صورة

<sup>1</sup> سالم توفيق النجفي، احمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، الطبعة الأولى،  
2008، ص 191.

<sup>2</sup> ميشيل ب. تودارو، التنمية الاقتصادية، (ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق)، دار المريخ، الرياض، السعودية،  
2009، ص ص 234-236.

<sup>3</sup> احمد إبراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية (رؤية إسلامية مقارنة)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت -  
لبنان، 2007، ص 98.

تحويلات إجتماعية مباشرة (منح إعانات نقدية للفئات الفقيرة) وغير مباشرة (توفير السلع والخدمات العامة لهذه الفئات بالمجان أو بأسعار رمزية).

إلا أنه وفي سعيها لإعادة توزيع الدخل بين فئات مجتمع باستعمال الآلية الإنفاقية، يتعين على الدولة مراعاة الوسائل التي يتم من خلالها تمويل الإنفاق العام، فاستعمال الضرائب المباشرة - لاسيما التصاعدية بالشرائح - لتمويل الإنفاق العام التحويلي، يكون أكثر فعالية في إعادة توزيع الدخل كونها تصيب الدخل المرتفعة، أما إذا تم تمويل نفقات الدولة عن طريق الضرائب غير المباشرة أو الضرائب النسبية التي لاتراعي المقدرة التكاليفية للمكلف بها، والتي عادة ما ترتفع حصة أصحاب الدخل المنخفضة في حصيلتها، فإن ذلك قد يؤدي إلى مزيد من التفاوت في توزيع الدخل.

### 1-3-4. إشباع الحاجات الأساسية وحماية الفئات الفقيرة:

جاء في إعلان "Cocoyoc" الذي تَوَجَّ أعمال مؤتمر الأمم المتحدة حول إستغلال الموارد البيئية واستراتيجيات التنمية المنعقد بالمكسيك (مدينة cocoyoc) في الفترة ما بين 08 و12 أكتوبر 1974 مايلي: "... إنّ هدفنا الأول هو إعادة تعريف الهدف الكلي للتنمية ... العنصر البشري له حاجات أساسية غذاء، مأوى، لباس، صحة، تعليم، وأنّ أية عملية نمو لا تقود إلى إشباعها أو الأسوأ من ذلك تقود إلى تعطيلها، هي تشويه لفكرة التنمية".

لقد أثبت الواقع العملي أنّ آلية السوق الحرّة لا تولي إهتماما لمصالح الفئات الفقيرة، بل هي تساهم في تفاقم أوضاعهم نتيجة ما تحدثه من تفاوت في توزيع الدخل كما سبق وأن تبيننا، من هذا المنطلق شكّلت مهمّة إشباع الحاجات الأساسية مجالا أساسيا يتعين على الدولة شغله، وساهم في تكريس هذا التوجه ما ذهب إليه البنك الدولي فترة السبعينات حينما ربط سياسات الإقراض للبنك بضرورة إظطلاع الدولة بإشباع الحاجات الأساسية للفئات الفقيرة<sup>1</sup>.

إنّ إظطلاع الدولة بدورها في إشباع الحاجات الأساسية وحماية الفئات الفقيرة، يمرّ عبر الإجابة على الأسئلة التالية<sup>2</sup>:

- هل ارتفعت مستويات المعيشة بالقدر الذي يمكن الجميع من تلبية حاجاتهم الأساسية؟؛
- هل انخفضت مستويات البطالة وتوسعت فرص التشغيل؟؛

<sup>1</sup> Christian Comelieu , **la croissance ou le progrès( croissance, décroissance ,développement durable**, édition s.duseuil ,paris VI, 2006, p70.

<sup>2</sup> ميشيل ب. تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 52.

- هل توافقت مستويات التنمية المحققة مع تراجع لعدم المساواة وانحصر للتباين في توزيع الدخول؟؛
- هل تراجعت أعداد الفقراء؟ .
- وللإجابة عن ما سبق من أسئلة بالإيجاب، يكون على الدولة أن تعمل على:
- تمكين الفقراء من فرص العمل وزيادة قدرتهم على الكسب؛
- توفير متطلبات الحياة الأكثر إلحاحاً، في صورة مياه الشرب النقية وأنظمة الصرف الصحي وأمن؛
- جعل الخدمات الأساسية من مأكّل ومسكن وتعليم وصحة في متناول الفقراء، وتمكينهم من الحصول على الحد الأدنى منها على الأقل من منطلق أنّ الفرد يجب أن يمتلك الكفاية حتى يستطيع أن يمتلك أكثر؛
- تطوير بنية مؤسساتية وتنظيمية تكفل حقوق الفئات الهشة وتتيح لهم إمكانية المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بإشباع حاجاتهم الأساسية.

### 1-3-5. حماية البيئة:

لطالما شكّلت الموارد الطبيعية متغيّراً أساسياً في معادلة التنمية الاقتصادية، سواء من حيث كونها مدخلات وعناصر إنتاج أساسية لمختلف الأنشطة الاقتصادية أو كونها مصدراً أساسياً للثروة في عديد البلدان. لكن بعد عقود طويلة من الإستهلاك غير الرشيد للموارد البيئية، استيقظ العالم على حقيقة مفادها، أنّ تلك البيئة ومواردها التي ظلّت تدعم عملية التنمية الاقتصادية، أصبحت اليوم تشكّل قيلاً على تلك العملية، فكثير من الموارد البيئية تبين اليوم أنّها ناضبة، وكثير منها لا يمكن تعويض الأرصدة المستهلكة منه، كما أنّ المتجدد من تلك الموارد أصبح يتهدده التلوث.

لقد ألفت مختلف قمم الأمم المتحدة ومؤتمراتها مهمة حماية الأنظمة البيئية على عاتق الحكومات، وفي سبيل ذلك بات يتعيّن على الدول التحرك وعلى أكثر من صعيد<sup>1</sup>، فمحلياً يتعيّن عليها:

- إصدار تشريعات بيئية ملائمة تعكس السياق البيئي و الإنمائي الذي تنطبق عليه؛
- إحلال التكنولوجيات الصديقة للبيئة محل الآلات التقليدية في مختلف مراحل الإنتاج؛
- استخدام الأدوات الاقتصادية من أجل استيعاب التكاليف البيئية، ومن هذه الأساليب أن يتحمل المتسبب في التلوث تكلفة هذا التلوث؛

<sup>1</sup> Déclaration de rio sur l'environnement et le développement, principes de gestion des forets, site d'internet : [www.un.org](http://www.un.org), date de visite : 12-04-2015.

- إشراك جميع المواطنين في علاج قضايا البيئة، مع تمكينهم من الحصول على المعلومات؛
- إتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة من أجل حماية البيئة، وتقييم الآثار البيئية المترتبة عن المشاريع التنوية؛
- أما خارجياً، ولأنّ المشاكل البيئية لا تعترف بالحدود الجغرافية، فإنّ التعاون الدولي من أجل حماية البيئة بات أكثر من ضرورة، خاصة من قبل الدول الصناعية التي بنت تقدّمها وازدهارها على أنقاض النظام البيئي العالمي، ويكون ذلك من خلال إتخاذ إجراءات من قبيل:
- أن تراعي الإجراءات الدولية المتخذة في ميدان البيئة والتنمية مصالح أكثر البلدان فقراً؛
- أن تتحمل الدول مسؤولياتها كاملة في حفظ وحماية البيئة العالمية بقدر مساهمتها في تدهورها؛
- أن تعمل الدول على تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة، على نحو يجعلها أكثر استدامة ؛
- أن يتمّ العمل على تكثيف التعاون الدولي في مجال العلوم والتكنولوجيا الملائمة لتحقيق التنمية المستدامة؛
- العمل على تشجيع الانفتاح الاقتصادي والتجاري، مع تلافي استخدام الاعتبارات البيئية كوسيلة لتقييد حرية التجارة العالمية.

### المبحث الثاني - الإنفاق العام كأداة لتدخّل الدولة في الإقتصاد:

أكد "كينز" أنّ الطلب الكلي هو الذي يحدد العرض الكلي ومستوى التوظيف وحجم الناتج القومي، وبالتالي وفي سبيل إنعاش الإقتصاد يكفي فقط التأثير في واحد أو أكثر من مكونات الطلب الكلي؛ و على إعتبار قصور القطاع الخاص عن القيام بهذا التأثير، يبقى الخيار المتاح هو تدخّل الدولة بوسائل متعددة أبرزها زيادة الإنفاق العام إن الإستهلاكي ( مرتبات وأجور القطاع الحكومي، التحويلات الإجتماعية...)، أو الإستثماري ( البرامج الإستثمارية العمومية في البنى التحتية مثلا) لتحقيق هذه الغاية.

### 2-1. مفهوم الإنفاق العام:

النفقة العامة، " مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة"<sup>1</sup>، أو هي "كل مبلغ نقدي ينفقه شخص معنوي خاضع لأحكام القانون العام بهدف تحقيق المنفعة العامة"<sup>2</sup>. كما تعرف أيضاً أنّها، "مبلغ نقدي يخرج من خزانة الدولة بقصد إشباع

<sup>1</sup> طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان، 2009، ص 122.

<sup>2</sup> محرزى محمد عباس، مرجع سبق ذكره، 2008، ص 55.

حاجة عامة<sup>1</sup>. إذاً، فالنفقة العامة مبلغٌ نقديٌّ تنتقل حيازته من شخصٍ عامٍ مُلزمٍ بإشباع حاجةٍ عامةٍ، إلى شخصٍ آخر (عام، خاص، طبيعي أو معنوي)، كمقابلٍ لإشباع تلك الحاجة.

تحمل التعاريف أعلاه، الأركان الثلاثة التي تقوم عليها النفقة العامة، أولها يتناول شكل النفقة العامة، وثانيها ينظر إلى الطبيعة القانونية للشخص المنفق، وثالثها يتمحور حول الهدف من النفقة العامة؛ وفي الآتي نناقش بنوع من التفصيل هذه الأركان قصد الإحاطة أكثر بمفهوم النفقة العامة:

## 2-1-1. شكل النفقة العامة:

النفقة العامة مبلغ نقدي؛ ففي سبيل الحصول على ما تقتضيه المنفعة العامة من سلعٍ إستهلاكيةٍ أو رأسماليةٍ وخدماتٍ وغيرها، يتعيّن على أشخاص القانون العام إنفاق مبالغ نقديةٍ كمقابل، دون غيرها من وسائل الدفع التي كانت شائعة الإستعمال فيما مضى ( الوسائل العينية، الإستلاء الجبري أو أعمال السخرة مثلاً). إنّ الإجماع الذي بات يحضى به الشكل النقدي للنفقة العامة إنّما يرجع إلى الأسباب التالية<sup>2</sup>:

- زيادة تدخّل الدولة في النشاط الإقتصادي؛
- إنتشار مبادئ الديمقراطية، وتخلي الدولة المعاصرة عن مظاهر إستغلال الأفراد التي مارستها الدولة التقليدية كأعمال السخرة والإستيلاء الجبري على الممتلكات أو الخدمات؛
- يعتبر الشكل النقدي الأكثر قدرة على تحقيق العدالة الإجتماعية التي تقتضيها فعالية الإنفاق العام؛
- يتيح الشكل النقدي للنفقة العامة، إمكانية أفضل للرقابة الفعّالة على إستخدامات المال العام.

## 2-1-2. الطبيعة القانونية للشخص المنفق:

كي تكون النفقة عامة، يقتضي الأمر أن تصدر عن شخصٍ معنويٍ عامٍ أي الدولة أو جماعاتها الإقليمية أو هيئاتها أو إحدى مؤسساتها، وإن كانت تخضع في إدارتها لتنظيم تجاري بقصد تحقيق الربح<sup>3</sup>،

<sup>1</sup> محمد طاقة، هدى العزّوي، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2010، ص 33.

<sup>2</sup> أنظر:

- محرزى محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص 56-57.

- نجم الدين حسين صوفي عبد القادر، السياسة المالية وأدائها في الإقتصاد الإسلامي- دراسة مقارنة بالسياسة المالية في الإقتصاد الوضعي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2015، ص 233.

<sup>3</sup> محمد طاقة، هدى العزّوي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

أما إذا صدرت عن أشخاص القانون الخاص وإن كان الهدف منها تحقيق النفع العام فلا تعدّ من قبيل النفقات العامة<sup>1</sup>.

يجدر التنويه إلى أنّ هناك وجهتي نظر حول تحديد الطبيعة القانونية للشخص المنفق، الأولى تستند إلى المعيار القانوني والثانية إلى المعيار الوظيفي ( الفكرة الإقتصادية والإجتماعية للنفقات العامة)<sup>2</sup>:

- **المعيار القانوني:** وفقاً لهذا المعيار تتحدد طبيعة النفقة ( عامة أو خاصة) تبعا للطبيعة القانونية للشخص المنفق ( عام أو خاص) بغض النظر عن الهدف منها؛ فإذا قام بالنفقة شخص معنوي يخضع لأحكام القانون العام كانت عامة، أما إذا كان المنفق من أشخاص القانون الخاص فإنّ النفقة خاصة.

- **المعيار الوظيفي:** وفقاً لهذا المعيار فإنّ التمييز بين النفقات العامة والنفقات الخاصة يتوقف على الوظيفة التي تؤديها المبالغ المنفقة بغض النظر عن الطبيعة القانونية للشخص المنفق، وعليه فإنّ النفقة عامة إذا صدرت عن الدولة بصفتها صاحبة سيادة أو أن تصدر عن الأشخاص الخاصة أو المختلطة التي إستفادت من تفويض الدولة بإستخدام سلطتها.

### 3-1-2. الهدف من النفقة:

حتى تكون النفقة عامة يجب أن تستهدف الإشباع العادل للحاجات العامة، وعليه لا تُعد من قبيل النفقات العامة تلك المبالغ النقدية المنفقة في سبيل إشباع الحاجات الخاصة، ومبرّر ذلك أنّ جميع أفراد المجتمع يساهمون - كلٌّ حسب مقدرته التكليفية- في تحمل الأعباء العامة ( الضرائب خاصة) وهذا يفرض على الشخص العام المنفق ضرورة إستهداف النفع العام لجميع أفراد المجتمع - كل حسب حاجته - من وراء عملية الإنفاق<sup>3</sup>.

### 2-2. ضوابط النفقة العامة:

المقصود بضوابط النفقة العامة، جملة القواعد التي تحكم عملية الإنفاق العام والتي ينبغي مراعاتها والتقيّد بها من أجل تحديد شكل النفقة وحجمها الأمثل وأبواب صرفها، والغرض هو تحقيق الأهداف

<sup>1</sup> وليد خالد الشايحي، المالية العامة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2005، ص 208.  
<sup>2</sup> انظر:

- محرز محمد عباس، مرجع سابق، ص 58-60.

- محمد ابراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص 99.

- عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي الضريبي، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 41.

<sup>3</sup> المرسي سيد حجازي، مبادئ الإقتصاد العمومي، الدار الجامعية، لبنان، 2002، ص 320.

المرجوة من وراء عملية الإنفاق العام أي إشباع الحاجة العامة، على نحو يدعم ويزيد من مشروعيتها إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً.

## 2-2-1. ضابط المنفعة:

ومضمونه أن يكون الهدف من وراء عملية الإنفاق العام هو تعظيم المنفعة العامة بأقل كلفة ممكنة، وتحقيق المنفعة العامة من المسلمات في المالية العامة، إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلاّ بحجم المنافع العامة المترتبة عنها<sup>1</sup>.

إنّ تعظيم المنفعة العامة يتحقق عندما تتساوى المنفعة الحدية للنفقة العامة مع المنفعة الحدية للدخول المتبقية لدى الأفراد بعد إقتطاع الضريبة، أي عندما يتساوى مقدار ما يحصل عليه أفراد المجتمع نتيجة عملية الإنفاق العام مع مقدار ما ضحى به هؤلاء من إنتاج القطاع الخاص نتيجة مزاوله الدولة لبعض أوجه النشاط الإقتصادي (تكلفة الفرصة البديلة)؛ غير أنّ وجهة النظر هذه إنّما تعتبر الإنفاق العام كأحد أوجه الإنفاق في الإقتصاد ككل، دون مراعاة لطبيعته كونه إنفاقاً عاماً، تتعدد آثاره بين إقتصادية وإجتماعية ومباشرة وغير مباشرة، آنية ومستقبلية...، من أجل ذلك يرى آخرون أن يتم قياس المنافع المتأتية من الإنفاق العام على أساس طبيعته العامة، من هذا المنطلق فتعظيم المنفعة العامة يقتضي أن تتساوى المنفعة الحدية الإجتماعية مع التكاليف الحدية الإجتماعية في المجالات المختلفة للنفقات العامة، مع الأخذ بعين الإعتبار كافة المتغيرات المرتبطة بهما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بمعنى آخر أن يتم الأخذ في الحسبان كافة المنافع الحدية التي يحصل عليها المجتمع من أي نفقة إضافية، وكافة التكاليف الحدية التي يتحمّلها المجتمع نتيجة هذه النفقة العامة الإضافية<sup>2</sup>.

## 2-2-2. ضابط الإقتصاد (العقلانية):

يرتبط ضابط الإقتصاد في النفقة العامة بضابط تعظيم المنفعة إرتباطاً وثيقاً، حيث أنّ العقلانية في إنفاق المال العام إنّما هي من صور الحفاظ على موارد المجتمع، والتي يمكن إعتبارها من قبيل الحاجات العامة التي يتعيّن إشباعها. يُعد إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات العامة المهدف الأساس للإنفاق العام، وعلى إعتبار أنّ هذه الأخيرة (الحاجات العامة) غير محدودة، في حين أنّ الموارد المالية العامة المتاحة لتبليتها محدودة، فإنّ الأمر إنّما يقتضي أن يتمّ البحث عن أفضل توليفة ممكنة (أقل إنفاق - أعظم منفعة عامة).

<sup>1</sup> TR jain, SJ kaur, Ashok gupta and Pal gupta, **public finance and international trade**, VK publication, New Delhi, december 2008, p 14.

<sup>2</sup> فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث، 2008، ص 111.

والمقصود بالإقتصاد في النفقة العامة، تعظيم الكفاءة في استخدام المال العام وترشيد إنفاقه وتلافي كل أوجه التبذير والإسراف التي قد تطال عملية الإنفاق، وبالتالي فالإقتصاد في النفقة لايعني على الإطلاق ضغطها كمّا على نحو يحول دون تحقيق أهداف المجتمع وإشباع حاجاته، بل أن يتمّ العمل على إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات العامة بأقل قدر ممكن الإنفاق العام، ويتحقق ذلك لاسيما من خلال<sup>1</sup>:

- التحديد الدقيق للأهداف المرجو بلوغها وتوجيه الإنفاق العام نحو تحقيقها وفقا لأولويتها؛
- تجنب الإسراف والتبذير وتحديد حجم أمثل للنفقات العمومية؛
- إعداد الدراسات القبلية ( الجدوى والنجاعة...) قبل تنفيذ النفقات العامة؛
- تفعيل آليات الرقابة المختلفة (إدارية، مستقلة، سياسية).

### 2-2-3. ضابط العدالة:

يُنظر إلى هذا الضابط من زاويتين، الأولى تتصل بتحقيق العدالة في توزيع المنافع المتأتية من النفقات العامة، حيث تلبي حاجات أفراد المجتمع، كل بالقدر الذي يحتاجه، فيكون من المنطقي أن تستفيد الفئات الأقل دخلا بشكل أكبر من النفقات العامة سواءً في شكل إعانات أو تحويلات مباشرة أو غير مباشرة. أمّا الثانية فتتعلق بتحقيق العدالة في توزيع عبء النفقة العامة، فمن المتعارف عليه أن تتم تغطية النفقات العامة من خلال الضرائب، هذه الأخيرة التي تحكمها عدّة قواعد لعل أهمها قاعدة العدالة، حيث يُساهم كل فرد في المجتمع في تحمّل الأعباء العامة للدولة وفقا لمقدرته التكلفة، ومع القبول الكبير الذي باتت تلقاه الضرائب التصاعدية، سيكون من العدالة أن يتحمّل أصحاب الدّخول المرتفعة القسط الأكبر من هذه الأعباء<sup>2</sup>.

### 2-3. تبويات الإنفاق العام:

مع إتساع دور الدولة المعاصرة وتعدد أوجه تدخّلها في الحياة الإقتصادية والإجتماعية وانتقال المالية العامة من محايمة إلى وظيفية، تزايد الإهتمام بطبيعة ومضمون النفقات العامة بعد أن كان منصباً على حجمها فقط، وهنا ظهرت الحاجة إلى تبويب هذه النفقات وفقا لمعايير وأسس واضحة تسهم في تسهيل صياغة وإعداد وتنفيذ والرقابة على البرامج الحكومية وتقويمها من جهة، ودراسة الآثار الإقتصادية والإجتماعية المترتبة عنها من جهة أخرى<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 113-114.

<sup>2</sup> عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي الضريبي، مرجع سبق ذكره، 45.

<sup>3</sup> محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 65.

تتراوح التقسيمات المختلفة للنفقات العامة بين علمية، تعتمد معايير علمية تظهر فيها الطبيعة الإقتصادية للنفقات العامة بوضوح<sup>1</sup>، وبين عملية (وضعية) حيث تعتمد كل دولة على معايير تلائم وضعها الداخلي وظروفها الإقتصادية، الإجتماعية، المالية والسياسية لتبويب نفقاتها.

### 2-3-1. التبويات العلمية:

يُعتمدُ في التقسيم العلمي للنفقات العامة على جملة من المعايير، أهمّها:

- التأثير في الدخل الوطني وإستعمال القدرة الشرائية؛
- التكرار والدورية؛
- نطاق شمولية النفقة العامة؛
- التقسيم الوظيفي (الهدف من النفقة العامة).

### 2-3-1-1. معيار التأثير في الدخل الوطني:

وفقاً لهذا المعيار تنقسم النفقات العامة إلى حقيقية و تحويلية<sup>2</sup>:

أولاً. **النفقات الحقيقية:** تتمثل في المبالغ النقدية التي ينفقها الشخص العام من أجل الحصول على السلع الإستهلاكية أو الرأسمالية أو الخدمات الموجهة لمقابلة الحاجات العامة، وكذا مرتبات وأجور العاملين في القطاع العام، وعليه يتميز هذا النوع من النفقات بمايلي .:

- يحصل الشخص العام على مقابل مباشر للمبالغ المنفقة ( سلع، خدمات، يد عاملة... )؛
- يسهم هذا النوع من النفقات في زيادة مباشرة في الدخل الوطني.

ثانياً. **النفقات التحويلية:** يسعى الشخص العام من وراء هذا النوع من النفقات العامة إلى نقل القدرة الشرائية بين فئات المجتمع، من خلال إعادة توزيع الدخل في صورة إعانات إجتماعية ( الضمان الإجتماعي، التأمين على البطالة... ) أو إقتصادية ( دعم أسعار بعض أنواع السلع الضرورية، إعانات للمشروعات ذات المنفقة العامة... ) أو مالية في صورة دفع الأقساط المترتبة على الدين العام، ومنه فهذا النوع من النفقات العامة:

- لا يؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل الوطني؛
- لا يحصل من خلاله الشخص العام على مقابل.

<sup>1</sup> محززي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 69.

<sup>2</sup> سعيد علي العبيدي، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، العراق، 2011، ص 64.

## 2-1-3-2. معيار الدورية والتكرار:

تنقسم النفقات العامة من حيث دوريتها إلى نفقات عادية (متكررة) ونفقات غير عادية (غير متكررة)، وعنصر الدورية أو التكرار هنا إنما يقتصر على نوع النفقة لا على مقدارها.

أولاً. **النفقات العادية:** النفقات العادية هي تلك النفقات التي تتكرر بصورة دورية، وتتم تغطيتها من خلال الإيرادات العادية للدولة ( الضرائب)، كما أنّها نفقات إستهلاكية لا تولّد دخولاً، ومن أمثلتها الإنفاق على المرتبات والأجور والنفقات الضرورية لسير المرافق العامة<sup>1</sup>.

ثانياً. **النفقات غير العادية:** هي نفقات لا تتكرر بصورة دورية، وعادة ما تنشأ لمواجهة ظروف طارئة غير متوقّعة، ولأنّها كذلك فعادة ما تلجأ الدول إلى الإيرادات غير العادية ( القروض) لتمويلها؛ كما يمكن أن تكون نفقات غير عادية تلك النفقات التي تساهم في تكوين رأس المال العيني أي النفقات الإستثمارية<sup>2</sup>.

## 2-1-3-3. شمولية النفقة العامة ( من حيث السلطة القائمة بها):

تُبوب النفقة العامة حسب معيار شمولية المنفعة العامة المترتبة عنها إلى نفقات عامة وطنية ونفقات عامة محلية.

أولاً. **النفقات الوطنية:** هي تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع الحاجات العامة لجميع سكّان الدولة بغض النظر عن مكان إقامتهم داخل إقليمها، وهي عادة ما ترد ضمن الميزانية العامة للدولة كنفقات التعليم والصحة والأمن...، وتتولى الوزارات والهيئات والمؤسسات التابعة للدولة تنفيذها<sup>3</sup>.

ثانياً. **النفقات المحلية:** يوجّه هذا النوع من النفقات إلى مقابلة حاجات السكّان على المستوى المحلي حسب التقسيم الإداري المعتمد في الدولة (ولاية، بلدية...)، وبالتالي فهي نفقات مكّملة للنفقات الوطنية. وتظهر هذه النفقات في ميزانيات الهيئات المحلية التي عادة ما تتمتع بالإستقلال المالي، والتي تتولى عمليات تنفيذها وكذا تعبئة الإيرادات اللازمة لتغطيتها<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> محمد ابراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 110.

<sup>2</sup> محرزى محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 78.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 79.

<sup>4</sup> دردوري لحسن، لقلبي الأخضر، أساسيات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2018، ص ص 69-70.

#### 2-3-1-4. التقسيم الوظيفي للنفقات العمومية:

هنا تقسم النفقات العامة تبعاً للأنشطة المختلفة التي تقوم بها الدولة، والهدف من وراء هذا التقسيم هو من جهة إظهار حجم النشاط العام ومن جهة أخرى تسهيل تقييم مدى كفاءة القطاع العام في القيام بالوظائف المسندة إليه كون هذا التقسيم يسمح بعرض الموازنة العامة للدولة بشكل مبسط. وتعدد الوظائف التي تؤديها الدولة فنجد وظيفة الدفاع الخارجي ووظيفة الأمن الداخلي ووظيفة التعليم والصحة...، غير أنّ الإقتصاديّين عادة ما يميّزون بين ثلاث وظائف أساسية للدولة، هي الوظيفة الإدارية، والوظيفة الإجتماعية والوظيفة الإقتصادية، هذه الوظائف الثلاث تعكس على الترتيب أوجه الإنفاق الثلاثة الآتية<sup>1</sup>:

#### أولاً. النفقات الإدارية:

هي الإعتمادات التي ترصدها الدولة من أجل تسيير المرافق والإدارات العامة، لذا تسمى أيضاً نفقات التسيير، وتشمل أجور ومرتبّات العمّال والموظفين ونفقات صيانة وإدارة المباني العمومية ونفقات التمثيل الدبلوماسي، نفقات العدالة، نفقات الأمن...؛

ثانياً. النفقات الإجتماعية: ومن قبيلها النفقات على التعليم والصحة والثقافة والتأمينات الإجتماعية وكذا مختلف أشكال الدّعم الموجهة للفئات الهشة في المجتمع. والغرض من هذا النوع من الإنفاق عادة ما يكون رفع مستوى معيشة المواطنين خاصة الفقراء منهم.

ثالثاً. النفقات الإقتصادية: هي نفقات تسعى من ورائها الدولة إلى تحقيق أهداف إقتصادية كرفع الطاقة الإنتاجية للإقتصاد الوطني وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة، وكذا خلق البيئة الملائمة للإستثمار. لذا فغالبا يوجه هذا النوع من الإنفاق إلى تطوير البنى التحتية للنقل والمواصلات والرّي والكهرباء...

#### 2-3-2. تبويب الإنفاق العام في الجزائر:

كما سبق الإشارة إليه تسعى كل دولة إلى تبويب نفقاتها العامة وفقا لمعايير تحددها وفقا لظروفها الخاصة الإقتصادية، الإجتماعية و المالية والسياسية، وفي الجزائر تُعتمد عدّة معايير لتبويب النفقات العامّة:

<sup>1</sup> أنظر:

- لطيفة كلاخي، أثر السياسة المالية في استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة دول MENA، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2017، ص 34.
- محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص 70-71.

### 2-3-2-1. التبويب الإداري:

يعد تبويب النفقات العامة وفقا لتقسيم الإدارات الحكومية في الدولة، أبسط وأقدم المعايير المعتمدة في تبويب النفقات العامة للدولة، في الجزائر وبحسب نص المادة 20 من القانون العضوي 17/84 المتعلق بقوانين المالية، توزع النفقات العامة في الجزائر حسب الحالة على الوزارات وعلى المتصرفين العموميين، حيث يتم تبويب الإعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية، على الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات ميزانية التسيير، وعلى المتصرفين العموميين الذين يتحملون مسؤولية العمليات المخططة فيما يتعلق بنفقات الإستثمار، ثم يتم تخصيصها وتوزيعها على الفصول والقطاعات حسب طبيعتها أو الغرض منها<sup>1</sup>.

### 2-3-2-2. التبويب الوظيفي:

وفقا لهذا التبويب تُقسّم النفقات العامة وفقا للوظائف التي تقوم بها الدولة ( خدمات عامة، دفاع... )، ويمكن هذا التبويب من تحديد حجم الإنفاق العام المخصص لكل وظيفة ونسبته إلى مجموع الإنفاق العام للدولة، وتقسّم وظائف الدولة في الجزائر إلى أربع مجموعات رئيسية<sup>2</sup>:

- الخدمات العامة: تضم الإدارة العامة، العدل، الشرطة والدفاع؛
- الخدمات الإجتماعية والجماعية: تضم التعليم، الصحة، النشاط الإجتماعي والخدمات الجماعية (سكن، تعمير، ترفيه...)
- الخدمات الإقتصادية المتعلقة بالفلاحة، الصناعة، النقل...؛
- النفقات غير القابلة للتخصيص أو المشتركة مثل الفوائد المترتبة على الدين العام، القروض وغيرها.

### 2-3-2-3. التبويب الإقتصادي:

ميّز المشرع الجزائري بين قسمين للنفقات العامة للدولة، نفقات التسيير و نفقات الإستثمار<sup>3</sup>:

#### أولاً. نفقات التسيير:

نفقات التسيير هي النفقات الضرورية لضمان السير العادي والطبيعي للمرافق العامة والأجهزة الإدارية للدولة ومنها أجور ومرتبوات عمال القطاع العام ومصاريف صيانة العتاد والمباني والمنشآت العمومية وغيرها. وبالتالي فإن نفقات التسيير هي نفقات إستهلاكية ولا تسهم في رفع المقدرة الإنتاجية للدولة كما

<sup>1</sup> المادة رقم 20 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية، المؤرخ في 07 جويلية 1984، الجريدة الرسمية عدد 28-1984، ص 1042.

<sup>2</sup> لعامة جمال، منهجية الميزانية العام للدولة في الجزائر، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 36-37.

<sup>3</sup> أنظر:- المادة 23 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية، مرجع سبق ذكره، ص 1042.

- المادة 03 من القانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية، مؤرخ في 15 أوت 1990، الجريدة الرسمية عدد 35، ص 1132.

أثما لا تحمل قيمة مضافة مباشرة للإقتصاد الوطني، وإنما تسعى إلى ضمان سير المرفق العمومي الموجود من أجل أداء الدور المنوط به، وبهذا فهي تقترب كثيرا من فكرة النفقة العامة المحايدة التي تبنتها الدولة الحارسة.

يتم توزيع نفقات التسيير في الميزانية العامة حسب الدوائر الوزارية، وهي تنتظم في أربعة أبواب (عناوين) هي<sup>1</sup>:

- **أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات:** تقيد في هذا الباب الإعتمادات الموجهة للتكفل بأعباء الدين العمومي سواء أكان دينا عموميا داخليا أو دينا عموميا خارجيا أو ضمانات، بالإضافة إلى النفقات المختلفة المحسومة من الإيرادات.

- **تخصيصات السلطات العمومية:** يتضمّن هذا الباب الإعتمادات المخصصة لتغطية نفقات تسيير الهيئات السياسية في الدولة مثل المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة والمجلس الدستوري والمجلس الإقتصادي والإجتماعي وغيرها، وهي أعباء مشتركة بين الوزارات، تخضع لأنماط رقابية تختلف عن تلك التي تطبق على غيرها من النفقات العامة.

- **النفقات الخاصة بوسائل المصالح:** تغطي الإعتمادات المقيدة في هذا الباب نفقات تسيير مختلف المصالح التابعة لمختلف الوزارات، لاسيما ما تعلق منها بمصاريف المستخدمين (أجور، مرتبات، معاشات...) و مصاريف صيانة المعدّات والبنائات، وتنتظم في سبعة أقسام (الأدوات وتسيير المصالح، أشغال الصيانة، إعانات التسيير، النفقات المختلفة وثلاث أقسام أخرى خاصة بالمرتبات والمعاشات والتكاليف الإجتماعية.

- **التدخلات العمومية:** وتُقيد في هذا الباب الإعتمادات الموجهة لكل أوجه الدعم التي تقدّمها الدولة، كالإعانات الإقتصادية والإجتماعية والإعانات الموجهة للجماعات المحلية والمنح الدراسية وغيرها، إضافة إلى مساهمات وإشراكات الدولة الهيئات الدولية.

يتعلّق الباب الأول والثاني بالأعباء المشتركة بين الوزارات المختلفة في الميزانية العامة<sup>2</sup>، ويتم توزيعها بمقتضى مرسوم رئاسي، في حين يتم توزيع إعتمادات الباب الثالث والرابع على الوزارات بمقتضى مراسيم التوزيع، ويُقسّم الباب إلى أقسام والقسم إلى فصول والفصول إلى مواد وفقرات ويشكّل الفصل الوحدة الأساسية في توزيع إعتمادات ميزانية التسيير.

<sup>1</sup> المادة 24 من القانون 17/84، مرجع سبق ذكره، ص 1042.

<sup>2</sup> لعمارة جمال، مرجع سبق ذكره، ص 51.

## ثانياً. نفقات التجهيز:

هي نفقات إستثمارية، وعلى عكس نفقات التسيير، تُسهم هذه النفقات في خلق القيمة المضافة والزيادة في قيمة الناتج الداخلي الخام. يتم توزيع نفقات التجهيز على مختلف القطاعات ( صناعة، فلاحية، خدمات، منشآت قاعدية...) وفقاً للمخطط الإنمائي السنوي للدولة، ويقسم القطاع إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد تعبر عن مجال ضمن الإقتصاد الوطني يمكن تشخيصه بحيث ينفرد بخصوصيات ويمكن تعيينه بدقة.

تنظم نفقات التجهيز في ثلاثة عناوين رئيسية<sup>1</sup>:

➤ **الإستثمارات المنفذة من قبل الدولة:** وفيها توزع الإعتمادات على قطاعات الصناعة، الفلاحة والزري، دعم الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الإقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الإجتماعية والثقافية، دعم الحصول على السكن، مواضيع مختلفة والمخططات البلدية للتنمية.

➤ **إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة:** هي النفقات الموجهة لدعم النشاط الإقتصادي مثل حسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد.

➤ **النفقات الأخرى بالرأسمال:** حسب نص المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم 09-148 المؤرخ في 02 ماي 2009 والمتعلق بنفقات التجهيز، يتم توجيه العمليات برأس المال للتكفل بتبعات الخدمة العمومية و البرامج الخاصة المقررة من قبل الدولة غير المؤهلة للتسجيل في مدونة الإستثمارات العمومية ويتم تنفيذ النفقات الأخرى برأس المال عن طريق حسابات التخصيص الخاص أو عن طريق التعاقد (على أساس دفتر شروط).

أما نص المادة الثانية من المرسوم التنفيذي 98-227 المؤرخ في 13 جويلية 1998 والمتعلق بنفقات التجهيز للدولة، فقد حصر هذه الأخيرة في:

- نفقات التجهيز العمومي للدولة التي تنفذها الوزارات والإدارات المتخصصة والمؤسسات التي تتمتع بالإستقلال المالي؛
- نفقات التجهيز العمومي المتصلة بالميزانيات الملحقه للبريد والمواصلات<sup>2</sup>؛
- نفقات التجهيز العمومي التي تنفذها المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري؛

<sup>1</sup> المادة 35 من القانون 17/84، مرجع سبق ذكره، ص 1043.

<sup>2</sup> تم إلغاء العمل بالميزانيات الملحقه ابتداء من 01-01-2003.

- نفقات التجهيز العمومي التي تنفذها الجماعات الإقليمية (الولاية والبلدية)؛
- التخصيصات وإعانات التجهيز من ميزانية الدولة الموجهة لبرامج خاصة أو للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري أو للتكفل بالتبعات المرتبطة بمشاريع التهيئة العمرانية.

تُسجّل نفقات التجهيز العمومية وإعانات الإستثمار والنفقات بالرأس المال في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برامج التي تمثّل الحد الأعلى الذي يؤذن للآمرين بالصرف بإستعمالها دون تحديد لأجل لصلاحياتها حتى يتمّ إلغاؤها، وتُنقذ بإعتمادات الدّفع وهي التخصيصات السنوية التي يمكن الأمر بصرفها أو تحويلها<sup>1</sup>.

#### 4-2. الآثار الإقتصادية للإنفاق العام:

تبيّننا فيما سبق أنّ للنفقات العامة أدواراً عديدة يمكن أن تلعبها في شتى المجالات الإقتصادية والإجتماعية وحتى السياسية، لاسيما وأنها باتت تشكّل نسبة معتبرة من الدّخل القومي للدّول المعاصرة على إختلاف نظمها الإقتصادية ومستويات نموّها الإقتصادي؛ ومن أجل ضبط تلك الأدوار وتوجيهها نحو تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية و تطلّعات المجتمعات الآنية منها والمستقبلية، يتعيّن تحليل الآثار المختلفة المترتبة عن مختلف أوجه الإنفاق العام لاسيما على الجانب الإقتصادي.

نستعرض في المتقدّم من النقاط أهم الآثار المباشرة التي يربتها الإنفاق العام على بعض المتغيّرات الإقتصادية الكلية كالنتاج الوطني والإستهلاك والتشغيل، وكذا على توزيع الدّخل أو بالأحرى أثر الإنفاق العام على طريقة توزيع الدّخل.

#### 2-4-1. أثر الإنفاق العام على الناتج الوطني:

كون النفقات العامة من المكوّنات الأساسية للطلب الكليّ فمن البديهي أن تؤثر في الناتج الوطني، غير أنّ أثرها يتوقف على جملة من المحدّدات، كحجم الإنفاق العام أو بالأحرى حجم دور الدولة في الحياة الإقتصادية، ونوعه ومدى مرونة الجهاز الإنتاجي ودرجة إستجابته للسياسة الإنفاقية المتبعة، وكذا مستويات النمو الإقتصادي، في الآتي نعرض لآثار بعض أهم أوجه الإنفاق العام على الناتج الوطني:

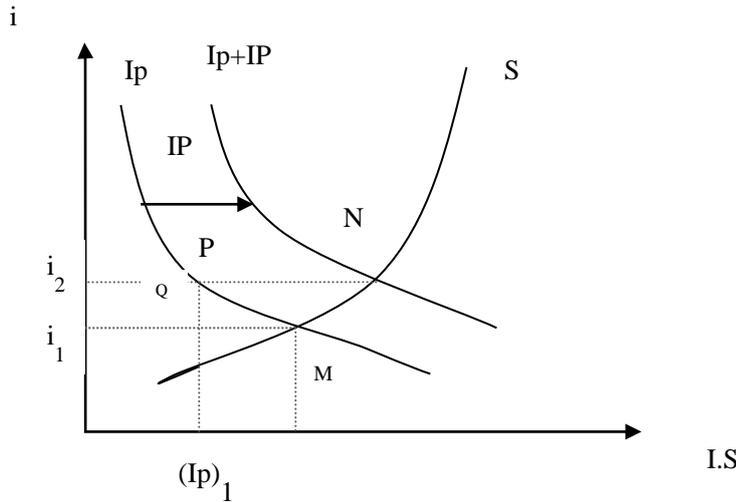
<sup>1</sup> المادة 6 من القانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية، مرجع سبق ذكره.

## 2-4-1-1. أثر الإنفاق العام على البنية التحتية على الناتج الوطني:

لم تتفق تيارات الفكر الإقتصادي حول طبيعة الأثر الذي يمكن أن يحدثه الإستثمار العام في البنية التحتية على الناتج، فبين من يرى بوجود آثار إيجابية قد يحملها الإستثمار العام في البنية التحتية على نمو الناتج الوطني وبين من يرى بعكس ذلك تراوحت تلك التيارات.

في هذا السياق، ذهب نظرية المكافئ الريكاردوي ( l'équivalence de ricardo-barro ) (1974) إلى إعتبار أنّ أثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي منعدم بسبب "أثر الإزاحة"، الذي ينجم عن توسّع القطاع العام وإستحواذه على موارد القطاع الخاص، ما يظطره إلى التنازل عن دوره في عملية التنمية، أي أنّ أي أثر إيجابي قد يحدثه نمو الإستثمار العام على البنية التحتية، سيتم تقويضه تحت تأثير تقلص حجم الإستثمار الخاص الناجم خاصة عن إرتفاع معدّلات الفائدة<sup>1</sup> (الشكل أدناه).

الشكل(1-1): أثر الإزاحة.



المصدر:

- OCDE, 50 ans de recherché en economie des transports- l'expérience acquise et les grands enjeux , conférence européenne des ministres des transports, Budapest,29 octobre 2003, p 45.

الشكل أعلاه يرسم العلاقة بين الإستثمار الخاص (I) ومعدّل الفائدة (i)، في البداية يكون وضع التوازن عند النقطة (M) أين يتساوى الإستثمار الخاص مع الإدّخار عند معدّل فائدة قدره (i)، لكن تدخّل القطاع الحكومي من خلال الإستثمار في البنية التحتية (IP) سوف ينقل الوضع التوازني من النقطة (M) إلى النقطة (N) مايرفع معدّل الفائدة من (i1) إلى (i2) ما ينجر عنه تقلص في حجم الإستثمار

<sup>1</sup> Mattieu caron, budget et politiques budgétaires, bréal, 2007, p 72.

الخاص بمقدار (MQ) مما يؤثر سلباً على مستوى النشاط الإقتصادي؛ وتميّز النظرية الإقتصادية بين نوعين من أثر الإزاحة<sup>1</sup>:

أولاً. أثر الإزاحة غير المباشر: ويحدث عندما تلجأ الحكومة إلى تمويل توسّعها في الإنفاق العام عن طريق الإقتراض، مايؤدي- في ظل ثبات المعروض من رؤوس الأموال- إلى إرتفاع معدّلات الفائدة، ما يدفع إلى تقليص حصة الإستثمار الخاص في الإقتصاد؛

ثانياً. أثر الإزاحة المباشر: حيث أنّ إرتفاع حجم الإنفاق العام سيترافق على الأرجح مع إنخفاض في الإستهلاك أو الإستثمار الخاص، تحت تأثير توقعات الأعوان الإقتصاديين التي تتسم بالرّشادة، فتوسع آني في الإنفاق العام يعني حتماً مزيداً من الأعباء المالية مستقبلاً.

وتضيف نماذج النمو النيوكلاسيكية تأييداً نظرياً "لأثر الإزاحة"، إذ اعتبرت أنّ إستثمارات البنية التحتية تعدّ أحد مدخلات دالة الإنتاج، وأنّ أثرها على النمو سيكون مؤقتاً وخاضعاً لتناقص الغلة كغيره من عوامل الإنتاج الأخرى، إنطلاقاً من فرضية أنّ إرتفاع معدّلات الفائدة يؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار ما من شأنه أن يرفع أكثر معدّلات الفائدة، الأمر الذي قد يدخل الإقتصاد في حلقة مفرغة<sup>2</sup>.

لكن على الرغم من حجبة الطرح الذي بنيت عليه مقارنة "أثر الإزاحة"، إلا أنّ هناك العديد من الإنتقادات التي وجّهت له، ومن بينها:

- أنّ معدّل الفائدة قد لا يكون هو المحدد الوحيد لمستوى الإستثمار الخاص، حيث يمكن لمتغيّرات من قبيل الطلب المستقبلي والعائد المتوقع أن تؤثر على قرارات الإستثمار؛
- إنّ حدوث أثر الإزاحة مرتبط بتوافر ظروف إقتصادية محددة ومقيدة مثل التشغيل الكامل وإنتهاج سياسة نقدية حيادية؛
- من وجهة نظر "كينزية"، قد يكون إحلال الإستثمار الخاص عن طريق الإستثمار العام حتمية للإقتصاد، لاسيما في حال فشل القطاع الخاص عن أداء الأدوار المنوطة به؛

<sup>1</sup> Eric Devaux, **finances publiques**, Bréal, 2002, p 16.

<sup>2</sup> Xaffier Greffe, **principe de politique économique**, economica, paris, 1989, p 156.

في مقابل وجهة النظر السابقة، ترى نماذج النمو الداخلي<sup>1</sup> لاسيما "نموذج بارو" (Barro)<sup>2</sup> (1990)، أنّ الإستثمار العام في البنية التحتية (على عكس الإنفاق العام الإستهلاكي) قد تكون له آثار بعيدة المدى على النمو، من خلال ما يحدثه من آثار مباشرة في صورة زيادة في رصيد الإقتصاد من عوامل الإنتاج وتوفير فرص العمل وتشغيل المعطل من الموارد، ومن آثار غير مباشرة من خلال ما يحدثه الإستثمارات في البنية التحتية من خارجيات<sup>3</sup> (externalités) في صورة زيادة إنتاجية القطاع الخاص وعوائد رؤوس الأموال الخاصة عبر ما يحدثه من تسهيل لإنتقال مدخلات ومخرجات العملية الإنتاجية والخدمات والسلع الوسيطة، وتخفيض لتكاليف المعاملات والإثمار.

تُضيف بعض الدراسات الرائدة التي تناولت العلاقة بين الإستثمار العام في البنى التحتية والنمو الإقتصادي تأييدا لهذا الطرح، من أبرز هذه الدراسات، دراسة لـ (R. Musgrave) والتي تناولت تطوّر النفقات العامة في بعض الدول الرأسمالية خلال المدى الزمني 1890-1963، الدراسة أبانت عن الأهمية التي يحتلها التكوين الرأسمالي العام في المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية؛ ثمّ إنّ أعمال (Aschauer) التي بحثت في أسباب تراجع الإنتاجية في الإقتصاد الأمريكي في سبعينات القرن العشرين، خلصت إلى أنّ إنخفاض الإستثمار العام في البنى التحتية أثر سلبا على إجمالي إنتاجية العمل في الإقتصاد الأمريكي، ووجد أنّ زيادة بقيمة 1% في مستوى البنية التحتية تؤدي إلى زيادة بقيمة 0.39% في إنتاجية القطاع الخاص<sup>4</sup>، ما يُشير إلى أنّ الإنفاق العام على البنية الأساسية من العوامل الهامة المحددة لمعدّلات النمو.

وجاء تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام 1994، ليدعم ما توصل إليه (Aschauer) حين أكّد أنّ "البنية الأساسية إن لم تمثل محرك النشاط الإقتصادي فهي إذن عجلاته...الإتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء والمياه تستخدم في العملية الإنتاجية لكل قطاع تقريبا، وأنّ النقل يمثّل مدخلاً بالنسبة

<sup>1</sup> ميّزت نماذج النمو الداخلي بين الإنفاق العام المنتج والإنفاق العام غير المنتج.

<sup>2</sup> أنظر:

-Barro, R, **Gouvernement spending in a simple model of endogeneous growth**, Journal of political economy, 1990, vol.98, n° 5, part 2 (the problem of development ; aconference of the institue for the study of free systems), oct 1990, pp 103-125.

-Barro, Robert J, Xavier Sala-i-Martin, **Public Finance in Models of Economic Growth**, The Review of Economic Studies, Volume 59, Issue 4, Oct 1992, pp 645-661.

<sup>3</sup> Ahmed Zakane, **l'inpact des depenses d'infrastructures sur la croissance en algerie, une approche en series temporelles multi variees (var)**, Les Cahiers du CREAD n°87 /2009, p 31.

<sup>4</sup> البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم (البنية الأساسية من أجل التنمية)، الطبعة الأولى، مطابع الأهرام التجارية، جمهورية مصر العربية، 1994، ص 26.

لكل سلعة أساسية، والمستخدمون لا يطلبون خدمات البنية الأساسية للإستهلاك المباشر وحسب، ولكنهم يطلبونها كذلك لرفع إنتاجيتهم<sup>1</sup>.

في الأخير، تجدر الإشارة إلى الدور الكبير الذي لعبه الإنفاق العام على البنى التحتية في تحفيز معدلات النمو الإقتصادي بعد الأزمة المالية لعام 2008، في هذا السياق أشار البنك الدولي في مارس 2008، إلى أنّ الإنفاق العام على البنية التحتية شكّل نحو 22% من مجمل عمليات الإنعاش الإقتصادي في الإقتصاديات المتقدمة، و 64 % في الإقتصاديات النامية.

## 2-1-4-2. أثر الإنفاق العام التحويلي على الناتج الوطني:

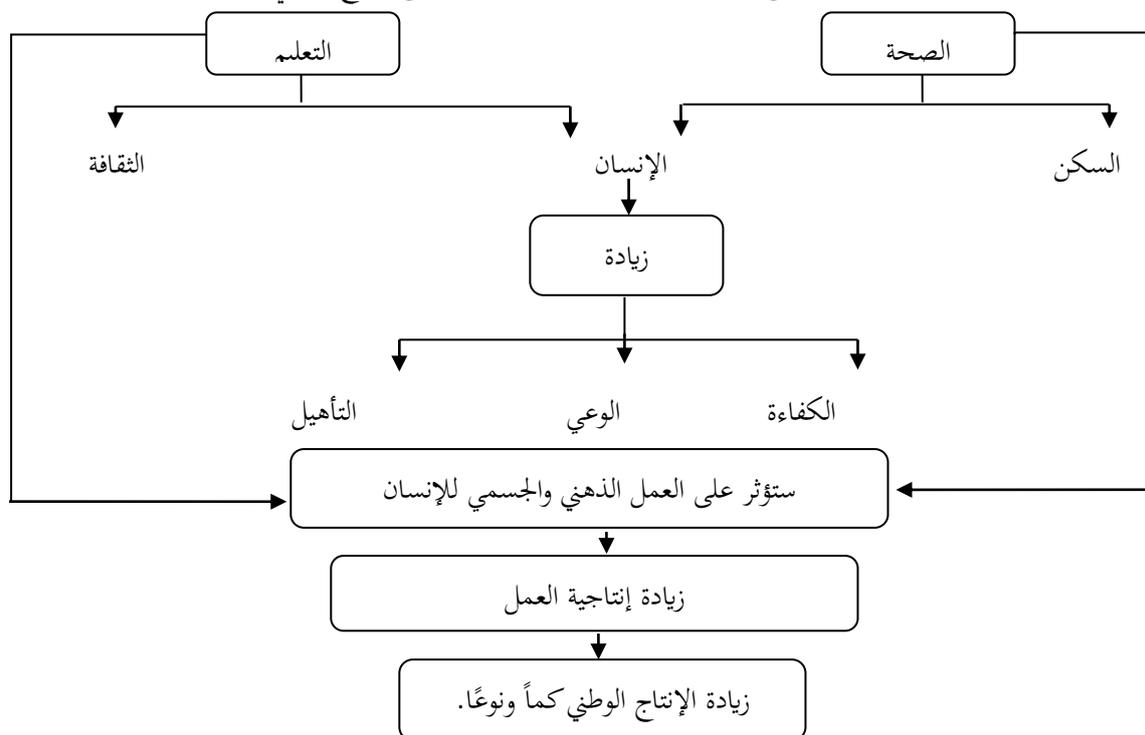
إجمالاً، يمكن تقسيم المدفوعات التحويلية التي تؤدّيها الحكومات إلى:

أولاً. التحويلات النقدية والعينية للأفراد: من قبيل الرواتب والمعاشات والتأمينات على البطالة، وخدمات الرعاية الصحية والتعليم وغيرها والتي في العادة تكون على صلة وثيقة ببرامج الرفاهية الإقتصادية التي تلتزم بها الحكومات، ولهذا النوع من الإنفاق التحويلي آثاراً مباشرة وأخرى غير مباشرة على الناتج الوطني، فالتحويلات النقدية التي عادة ما يغلب عليها طابع الإعانات إنّما تؤدّي إلى زيادة دخول الفئات الفقيرة في المجتمع وبالتالي الرفع من قدرتها على الإستهلاك، وكون ميولها الحدّية للإستهلاك عادة ما تكون مرتفعة فإنّ ذلك سيؤدي بدوره إلى تحفيز الأداة الإنتاجية لمقابلة الزيادة الحاصلة في الطلب على السلع الأساسية. في ذات السياق فإنّ رفع القدرة الشرائية لهذه الفئات سينعكس في صورة إستقرار إجتماعي لاغنى للمجتمع ككل عنه، وللممارسة الإقتصادية بصفة خاصة .

أما التحويلات الاجتماعية العينية كخدمات الصحة والتعليم والتأمينات الإجتماعية وغيرها، ففي الغالب يكون لها أثر غير مباشر على الناتج الوطني ويظهر على المدينين المتوسط والبعيد، فهي تُسهم في تنمية القدرات الذهنية والجسدية لأفراد المجتمع من ذوي الدّخول المحدودة، ما ينعكس إيجاباً على قدرتهم على الإبتكار والعمل والإنتاج. الشكل الموالي يوضّح آلية تأثير النفقات الاجتماعية العينية على الناتج الوطني:

<sup>1</sup> البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ( البنية الأساسية من أجل التنمية)، مرجع سبق ذكره، ص 25.

الشكل (1-2): أثر النفقات الاجتماعية على الناتج الوطني.



المصدر: محمد طاقة، هدى الغراوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2010، ص 63.

يُضيف واقع الدول الإسكندنافية، التي يفوق فيه الإنفاق على القطاعات الاجتماعية نظيره في باقي الدول الأوروبية منذ سبعينات القرن العشرين، تأييداً عملياً للآثار الإيجابية للنفقات الاجتماعية على الناتج الوطني، هذه الدول نجحت في تحقيق ما سمي "المعجزة الإقتصادية الشمالية" التي يعزى جانب مهم في تحقيقها، إلى نجاح هذه الدول في صياغة برامج للحماية الاجتماعية (أنظمة التقاعد، الصحة) على درجة عالية من التطور أسهمت في رفع إنتاجية مواطنيها<sup>1</sup>.

ثانياً. الإعانات الإقتصادية: وهي الإعانات التي تمنحها الحكومات للمؤسسات الإنتاجية إما بهدف دعم إنتاجيتها وزيادة تنافسيتها إن في السوق الوطنية أو الدولية، أو بهدف الحفاظ على أسعار بعض أنواع السلع عند مستويات مرغوبة، وجعلها في متناول فئات المجتمع من ذوي الدخل المحدود، هذه الإعانات التي يكون لها أثر إيجابي مباشر على الإنتاج الوطني تتخذ عدة أشكال<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> Giuliano Bonoli, fabio Bertozzi, les nouveaux deficit de l'etat social, première édition, presse polytechnique et universitaires romandes, lausanne, 2008, p 3.

<sup>2</sup> محرزى محمد عباس، مرجع سبق، ذكره، ص ص 75-77.

- إعانات إستغلال هدفها تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛
- إعانات تحقيق التوازن وتغطية العجز، وتمنح للمؤسسات والمرافق ذات المنفعة العامة بهدف تفادي توقفها عن النشاط؛
- إعانات التجهيز، وهدفها دعم قدرات المؤسسات الإنتاجية على الإستثمار؛
- إعانات التجارة الخارجية، وهدفها إغناء تشجيع المنتجين المحليين على تصدير منتجاتهم، أو تشجيع إستيراد منتجات وخدمات بذاتها تلي الإحتياجات الإقتصادية أو الإجتماعية محلياً.

### 2-4-1-3. أثر الإنفاق العسكري على الناتج الوطني<sup>1</sup>:

لم تستقر النظرية الإقتصادية على وجهة نظر واحدة فيما يتعلّق بالعلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الإقتصادي، فمن جهة هناك من يرى بوجود آثار سلبية أو إنكماشية للتوسع في الإنفاق العسكري على النمو الإقتصادي وذلك لاعتبارات عديدة لعلّ أهمّها، ما قد ينجر عن التوسع في الإنفاق العسكري من تحويل لبعض عناصر الإنتاج من القطاع المدني إلى القطاع العسكري ما يؤدّي بدوره إلى إرتفاع أسعار هذه العناصر وندرتها ما يؤثر سلباً على إنتاج القطاع المدني، وهو ما يحتمل المجتمع تكلفة فرصة بديلة.

في ذات السياق، قد يكون للإنفاق العسكري أثر سلبي على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي تحريك عناصر الإنتاج بعيداً عن القطاع المدني المنتج إلى تراجع نمو الصادرات، وفي مقابل ذلك يحفز اعتماد الصناعات الحربية - لاسيما في الدول النامية- على الخارج، نمواً للواردات وهو ما قد يفاقم عجز ميزان المدفوعات، في ذات السياق، فإنّ سعي القطاع العسكري إلى أملاك التكنولوجيا الحديثة قد يؤدّي به إلى الإستحواذ على مقدّرات المجتمع المادية والبشرية والتكنولوجية، ما يؤثّر سلباً على البحث والتطوير في القطاع المدني وبالتالي على تقدّم الدولة وموقعها التكنولوجي.

في مقابل الإتجاه القائل بوجود علاقة سلبية بين الإنفاق على القطاع العسكري والنمو الإقتصادي، هناك من يؤكّد على وجود آثار إيجابية عديدة تسهم في حفز النمو الإقتصادي، ليس أقلها أهمية توفير الحماية الخارجية والأمن الداخلي للضوريين للممارسة الإقتصادية، من خلال إيجاد بيئة أعمال مستقرة تُشجّع الإستثمار المحلي وتجذب رؤوس أموال والإستثمار الأجنبي؛ كما قد تسهم النفقات العسكرية في

<sup>1</sup> أنظر:

- Aviral Kumar, A. P. Tiwari, **Defence Expenditure and Economic Growth: Evidence from India**, Journal of Cambridge Studies, Vol. 5, No.2-3, 2010, pp, 118-119.
- Fonds monétaire international, **les dépenses publiques improductives- analyse pragmatique de l'action des pouvoirs publics**, série des brochures n°48-f, washington, 1996, pp 25-26.
- Ramesh chandra das, **handbook of military expenditure on economic and political resources**, IGI Global, united states of America, 2018, pp 274-275.

إنشاء صناعات أو منشآت لا يقتصر إستغلالها على الجانب العسكري من قبيل المطارات والطرق والموانئ وغيرها، والتي ولاشك تدعم إنتاج القطاع المدني وبالتالي الإنتاج الوطني إن بصورة مباشرة أو غير مباشرة. أما القول بإمكانية وجود أثر سلبي للإنفاق العسكري على التقدم التكنولوجي، فهو رأي تدحضه تجارب العديد من الدول التي إنتقلت فيها التكنولوجيات الحديثة من الصناعات الحربية إلى القطاعات المدنية.

#### 2-4-2. أثر الإنفاق العام على الإستهلاك:

نمّيز هنا بين إستهلاك الأفراد والإستهلاك الحكومي أو العمومي، حيث يعبر الأول عن ذلك الجزء من الدخل الذي ينفقه الفرد من أجل الحصول على السلع والخدمات، ولأنّ الإستهلاك مرتبط بالدخل من جهة ولأنّ توزيع الدخل يخضع لحنمية التفاوت بين مختلف فئات المجتمع من جهة أخرى، فإنّ احتمال وجود فئات مجتمعية غير قادرة على الإستهلاك أمر وارد، لذا فإنّ تدخل الحكومات من خلال إنفاقها العام يصبح حتمية من أجل رفع القدرة الشرائية لتلك الفئات وبالتالي قدرتها على الإستهلاك.

يؤثر الإنفاق العام على مستويات الطلب الإستهلاكي الخاص من زاويتين، أما الأولى فهي مباشرة وتتمثل فيما تنفقه الدولة في شكل مرتبات أو أجور أو معاشات أو ريع عمرية، يوفر دخولا للأفراد يوجّه قسم منها إلى إشباع حاجاتهم من سلع إستهلاكية وخدمات ومتطلبات الحياة اليومية، أما الثانية فهي غير مباشرة حيث أنّ الإنفاق العام على الصحة والتعليم والسكن وبعض المرافق العامة الأخرى يسهم في توفير هذه الخدمات بالمجان لفئات المجتمع الفقيرة، ما يرفع ولاشك في قيمة الدخل المتاح لها وبالتالي يتيح لها إمكانية أكبر لزيادة حصّتها من السلع الإستهلاكية والخدمات؛ أما الإستهلاك الحكومي، فتعبّر عنه نفقات القطاع العام على المستلزمات الضرورية لسير المرافق العامة، في صورة معدّات ولوازم المكاتب، ولوازم صيانة المباني الحكومية وغيرها، هذا النوع من الإنفاق يرى فيه بعض الإقتصاديين وجهاً آخر لاستهلاك الأفراد، فعوضاً أن تقدّم الدولة لهؤلاء دخولاً تمكنهم من الحصول على هذه السلع والخدمات فإنّها تقوم هي بتوفيرها لهم بالمجان أو مقابل رسوم معيّنة<sup>1</sup>، مع ذلك فهو بالحصلّة يؤدّي إلى زيادة حجم الإستهلاك الداخلي الكلي.

#### 2-4-3. أثر الإنفاق العام على توزيع الدخل:

في الغالب لا يُراعى التوزيع الأوّلي للدخل الوطني على أساس عوامل الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم) في شكل ريع وأجور وفوائد وأرباح، العدالة بين شرائح المجتمع<sup>2</sup>، وهنا يكون على الدولة

<sup>1</sup> محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص- ص 103-104.

<sup>2</sup> محمد حسن القاضي، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014، ص ص، 79-80.

أن تتدخل للتقليل من حدة التفاوت بين أصحاب الدخول المرتفعة وباقي فئات المجتمع، ومن بين وسائل أخرى، يمكن للدولة أن تستعمل النفقات العامة لآداء هذا الغرض، حيث تُتيح النفقات التحويلية إمكانية إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع، في صورة تقديم إعانات نقدية وعينية مباشرة وغير مباشرة لذوي الدخل المنخفضة، وإعانات البطالة والشيخوخة والعجز هي شكل من أشكال نقل القوة الشرائية من أصحاب الدخول المرتفعة إلى ذوي الدخول المنخفضة.

الجدول أدناه يرسم صورة واضحة عن دور آلية الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل بين الشرائح الخمس التي تتوزع عليها الأسر في المملكة المتحدة خلال الفترة 2012-2013:

الجدول (1-1): دور الإنفاق العام والضرائب في إعادة توزيع الدخل في المملكة المتحدة 2012-2013.

الخميسيات الأسرية							الوحدة: جنيه إسترليني
النسبة بين نصيب الخميس الخامس والخميس الأول	المتوسط الأسري	الخميس الخامس	الخميس الرابع	الخميس الثالث	الخميس الثاني	الخميس الأول	
14.7	32.108	81.284	38.697	23.069	11.952	5.536	الدخل الإبتدائي
0.4	5.990	2.666	4.691	6.622	8.817	7.154	التحويلات النقدية
6.6	38.098	83.950	43.388	29.692	20.769	12.690	الدخل الإجمالي
16.2	7.418	20.322	8.635	4.620	2.257	1.256	الضرائب المباشرة
5.6	30.680	63.628	34.753	25.072	18.512	11.434	الدخل المتاح
2.6	5.623	9.140	6.474	5.029	3.986	3.488	الضرائب غير المباشرة
6.9	25.057	54.488	28.279	20.043	14.527	7.946	الدخل بعد الضريبية
0.7	6.777	5.403	6.193	7.026	7.617	7.646	التحويلات العينية
3.8	31.834	59.890	34.472	27.069	22.143	15.592	الدخل النهائي

المصدر:

- [www.ons.gov.uk](http://www.ons.gov.uk), date de visite : 16-06-2015.

من خلال الجدول أعلاه، وبعد التوزيع الأولي للدخل في المملكة المتحدة في الفترة 2012-2013، يتضح أنّ دخل الخميس الخامس من الأسر البريطانية (أغنى 20 % من الأسر البريطانية) يمثل نحو خمسة عشر (15) ضعفاً دخل الخميس الأول (أفقر 20% من الأسر البريطانية)، وهو ما ينم عن إنعدامٍ للعدالة في توزيع الدخل بين فئات المجتمع البريطاني، من أجل ذلك تدخلت الدولة، مستخدمة- من بين وسائل أخرى- الإنفاق العام التحويلي النقدي وكذا العيني، من أجل الحد من حدة التفاوت في توزيع الدخل، بالنتيجة تقلصت الفجوة بين حصة الخميس الخامس والخميس الأول من الأسر البريطانية إلى نحو أربعة أضعاف، حيث ارتفع دخل الأخير من 5.536 جنيه إلى 15.592 جنيه بعد إعادة توزيع الدخل.

يجدر التنويه إلى أنّ فعالية النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل تتوقف على طريقة تمويل هذه النفقات، حيث تكون الفعالية أكبر إذا اعتمدت الدولة في تمويل نفقاتها على الضرائب المباشرة، سيما التصاعدية منها كونها تصيب الدخل المرتفعة، لكن إذا تم تمويل نفقات الدولة عن طريق الضرائب غير المباشرة أو الضرائب النسبية التي لاتراعي المقدرة التكلفة للمكلف بها، والتي عادة ما ترتفع حصة أصحاب الدخل المنخفضة في حصيلتها، فإنّ ذلك قد يؤدي إلى مزيد من التفاوت في توزيع الدخل.

### 2-4-4. أثر الإنفاق العام على التشغيل:

المالية العامة الوظيفية في مفهوم "كينز"، تعني إمكانية استخدام نفقات الدولة أو إيراداتها أو الإئتين معا من أجل تحقيق أهداف إقتصادية مرغوبة أو تلافي أخرى غير مرغوبة. ولما كانت البطالة واحدة من المشكلات الإقتصادية غير المرغوبة والتي ترجع في الغالب إلى قصور في الطلب الكلي - من منظور كينزي-، فقد بات الحد من تفاقم هذه الظاهرة واحداً من أهداف السياسة الإنفاقية.

في فترات الكساد ومن أجل زيادة فرص العمل، عادة ما تعتمد الدول إلى إنتهاج سياسة إنفاقية توسعية كفيلة بتحقيق الإنعاش الإقتصادي إمّا من خلال تقديم إعانات وتخفيضات إقتصادية للمنتجين تتيح لهم فرص التوسّع والإستثمار، أو من خلال إطلاق مشروعات الأشغال العمومية والبنية التحتية كالطرق والمطارات والسدود... التي تعرف بقدرتها على إستيعاب أعداد معتبرة من اليد العاملة، في حين تجد عديد الدول النامية في القطاع الإداري ملاذاً -غير مرغوب- لإمتصاص العرض المتزايد من اليد العاملة سيما من خريجي الجامعات والمعاهد، وهو ما يشكّل عبئاً إضافياً على موازنتها، فعلى سبيل المثال يشغّل القطاع في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما بين 14% و 40% من إجمالي العمالة، و يدفع نحو 9.8% من الناتج الداخلي الخام في صورة أجور ومرتبات وهي أعلى نسبة في العالم حسب تقديرات البنك الدولي، أمّا في دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية فقد تراوحت مساهمة القطاع العام في التشغيل بين 16% كأدنى حد في ألمانيا و 37% كأعلى حد في إسبانيا العام 2005<sup>1</sup>.

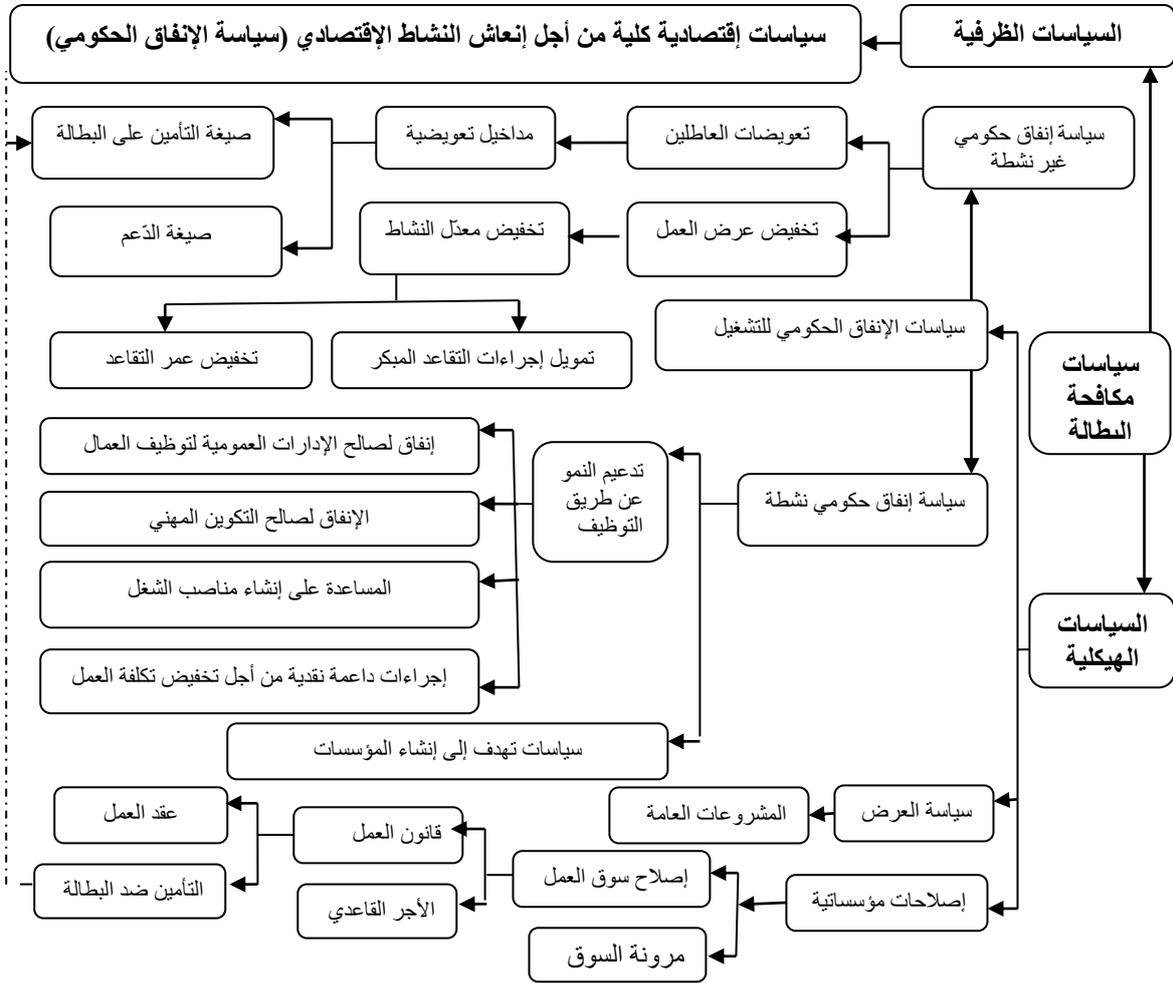
إضافة إلى ماسبق، يمكن أن يُؤثّر الإنفاق العام بصورة غير مباشرة على التشغيل، من خلال آليات الدّعم المختلفة التي تهدف إلى تأمين الوظائف وحمايتها في القطاع الخاص، ومن بينها، ما تلجأ إليه بعض الحكومات من شراء للسلع والخدمات التي ينتجها أو يقدّمها المتعهدون الخواص من أجل حماية مستويات العمالة لديهم وربما تشجيعهم على خلق مناصب عمل جديدة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> OECD, **Employment in Government in the Perspective of the Production Costs of Goods and Services in the Public Domain**, gov/pgc/pem(2008)1 28-Jan-2008, p 13

<sup>2</sup> تنفق دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية نحو سُدس الناتج الداخلي الخام من أجل دعم التشغيل في القطاع الخاص.

إذا فإنّ لسياسة الإنفاق الحكومي دوراً هاماً في محاربة البطالة، إن من خلال السياسات المؤقتة الزرفية التي تهدف في العادة إلى إنعاش الإقتصاد وتجاوز فترات الكساد، أو من خلال السياسات الهيكلية الرّامية إلى إعادة تصحيح مسار الإقتصاد في مجمله، من خلال التوسع في إقامة مشاريع البنية التحتية الدّاعمة والمحفّزة لنشاط القطاع الخاص والمترافقة مع إصلاحات مؤسساتية داعمة (إصلاح سوق العمل، قوانين العمل، التأمينات على البطالة، إجراءات للحد من الإستيراد لمنع تسرّب مخصصات الإنفاق العام إلى الخارج...)، وهو ما يبرزه الشكل (1-3) أدناه:

الشكل (1-3): موقع سياسة الإنفاق الحكومي ضمن سياسات مكافحة البطالة.



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية، مكتبة حسن سعد العصرية، بيروت لبنان، 2010، ص 162.

### المبحث الثالث- السياسة الإنفاقية للدولة ودورها في إنعاش الإقتصاد:

من المبادئ التي استقرت عليها نظرية الإقتصاد الكلي بعد أزمة الكساد الكبير، إمكانية إستخدام عناصر الموازنة العامة ( الإيرادات والنفقات العامة) بهدف إعادة الإستقرار لاقتصاد دولة ما يعاني تقلبات غير عادية في مستوياته التوازنية، أو تحريكه بعيداً عن منطقة الركود.

لقد بات بالإمكان التأثير إيجاباً في متغيرات كلفة من قبيل الناتج القومي، العمالة ومستويات الأسعار وغيرها من خلال عمل الآلية الضريبية أو من خلال النفقة العامة بهدف إدارة الطلب الكلي (من خلال التأثير في أحد مكونات الطلب الكلي) على نحو صحيح يمكّن من تحقيق التشغيل الكامل والإستقرار الإقتصادي.

### 3-1. مفهوم السياسة الإنفاقية:

السياسة الإنفاقية واحدة من أدوات السياسة المالية، وعليه ومن خلال التعاريف العديدة التي أعطتها أدبيات المالية العامة للسياسة المالية، والتي من بينها، أنّها "دراسة تحليلية للنشاط المالي في القطاع العام وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف القطاعات الإقتصادية في البلد متضمنة تكييفاً لحجم الانفاق العام ومصادر الإيرادات العامة بغية تحقيق أهداف معيّنة كالنهوض بالإقتصاد الوطني..."<sup>1</sup> أو أنّها "إستخدام الميزانية (الإيرادات العامة والنفقات العامة) من أجل تشجيع الإستهلاك والإستثمار، أي الطلب المحلي"<sup>2</sup>، أو كونها تمثل مجموعة السياسات والإجراءات المدروسة والمتعمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية و بمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى؛ يمكن القول بأنّ السياسة الإنفاقية للدولة، تشير إلى استخدام برامج الإنفاق العام الإستثماري وأو الجاري من أجل التأثير إيجاباً في متغيرات الإقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الإستهلاك، الإستثمار وغيرها...إتّما بهدف تحقيق الإستقرار الإقتصادي أو لإنعاش إقتصاد ما في فترات الركود، ومن بين عوامل أخرى، تتوقف فعالية النفقة العامة في إحداث الآثار المرغوبة على نوع النفقة وحجمها وآليات تنفيذها ومصادر تمويلها.

<sup>1</sup> نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الإقتصادية-الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الإقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، اليازوري، الأردن، 2014، ص 24.

<sup>2</sup> Matthieu Caron, Budget et politiques budgétaires, op cit, p 32.

### 2-3. متطلبات إعداد السياسة الإنفاقية الفعّالة:

لا شك أنّ إعداد سياسة إنفاقية ناجحة وفعّالة دالّة في جملة من المحددات والعوامل السياسية والإدارية والمؤسّساتية، وعليه ينبغي على صانعي السياسات الإنفاقية الأخذ في الحسبان العديد من الإعتبارات التي من الممكن أن توضّحها الإجابات عن حزمة الأسئلة التالية<sup>1</sup>:

- ما هي الخيارات المتاحة أمام الحكومات من أجل تمويل نفقاتها، أخذًا بعين الإعتبار الدورات الإقتصادية والعديد من العوامل الأخرى التي من شأنها أن تؤثر سلبيًا على مصادر الإيرادات العامة الحالية؟؛
- هل هناك سلع أو خدمات يتعيّن على الحكومة، يمكنها أو يكون من الأفضل لها أن تتوقف عن إنتاجها أو إنتاجها بكمّيات أقل، أو على العكس من ذلك إنتاجها بكمّيات أكثر؟ وفي هذه الحالة، بأيّ كمّيات؟ وهل بالإمكان تخفيض تكاليف إنتاجها، وكيف يتمّ ذلك؟؛
- هل هناك سلع أو خدمات يتعيّن أو يكون من الأفضل للحكومة إنتاجها وأو تقديمها؟ بأيّ كمّية، بأيّ وسائل وبأيّ تكلفة؟؛
- هل توجد نفقات تحويلية إجتماعية أو إقتصادية، يمكن أو ينبغي للحكومة إلغاؤها، تخفيض حجمها أو زيادتها؟ بأيّ نسبة؟ ووفق أيّ إعتبارات؟ وبأيّ تكلفة؟؛
- هل هناك نفقات تحويلية إقتصادية أو إجتماعية جديدة يمكن زيادة حجمها؟ ووفق أيّ إعتبارات؟ وبأيّ تكلفة؟؛
- هل بالإمكان أو من الواجب أو من المحبذ، تغيير هيكل مصادر الإيرادات الحالية؟ كيف يمكن ذلك؟ وما أثر ذلك على حجم الإيرادات العامة؟؛
- هل من الممكن أو ينبغي أو من الأفضل، أن تتساوى النفقات العامة مع الإيرادات العامة؟، أو أن يكون هناك فائض للإيرادات عن النفقات العامة؟، أو على العكس من ذلك بأن يكون هناك عجز في الموازنة العامة للدولة؟ ماهو مبلغ الفرق بين النفقات العامة والإيرادات في حالة العجز أو في حالة الفائض؟ ما هي آلية تمويل العجز، أو كيف وأين سيتم صرف الفائض؟.

إنّ الإجابة الدقيقة عن جملة الأسئلة السابقة، قد ترسم الخطوط العريضة لبناء سياسة إنفاقية فعّالة بأهداف واضحة، غير أنّ التركيز فقط على النفقات العامة، أنواعها، مصادر تمويلها، حجمها وأوجه

<sup>1</sup> André Bernard, *politique et gestion des finances publiques Québec et canada*, presses de l'université du Québec, 1992, pp 6-7.

صرفها قد لا يكون كافياً، وهو ما يجتّم على صانع السياسة الإنفاقية الأخذ بعين الإعتبار إعتبارات أخرى من قبيل:

### 3-2-1. التوقع السليم لسلوك الأعوان الإقتصاديين:

يقتضي إعداد سياسة إنفاقية ناجعة وفعّالة، التوقع السليم لسلوك مختلف الأعوان الإقتصاديين على المستوى الكلي، بالرغم من صعوبة ذلك لاسيما في ظل الديناميكية التي باتت تطبع الإقتصاديات المعاصرة. إلا أنّ الإستغلال الأمثل لكافة البيانات والمعطيات المتاحة بالإعتماد على نماذج قياسية إقتصادية كلية رشيدة ضمن إطار ما بات يصطلح على تسميته بـ " نظرية التوقعات الرشيدة"، عوامل من شأنها أن تساعد على تفسير سلوك الأعوان الإقتصاديين آنيا والتنبؤ باتجاهات تغيره مستقبلاً، وهو ما من شأنه أن يتيح لصانع السياسة الإنفاقية إمكانية صياغة برامج للإنفاق العام إستناداً إلى معطيات دقيقة.

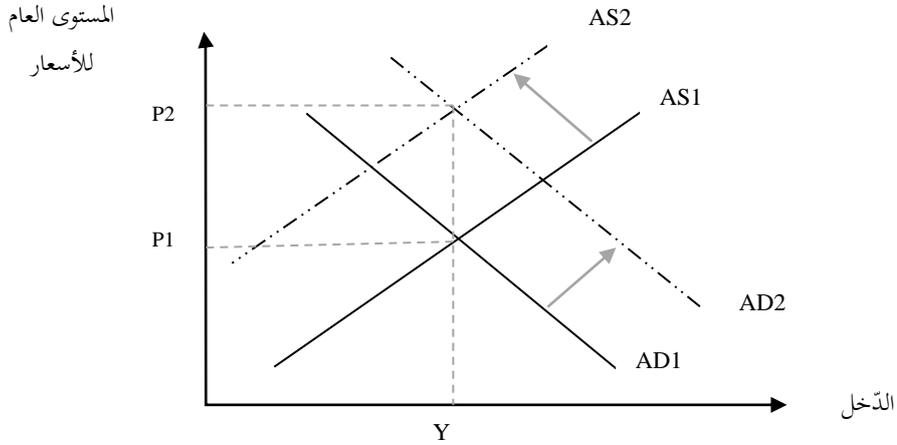
من وجهة نظر<sup>1</sup> " Thomas J. Sargent " و " Neil Wallace " فإن أهمية نظرية "التوقعات الرشيدة" تنبع من جهة، من كونها تتلاءم مع ما جاءت به النظرية الإقتصادية من كون أنّ تعظيم المنفعة هو ما يحكم تصرفات الأعوان الإقتصاديين، ومن جهة أخرى، أنّها أداة فعّالة لتوضيح الآثار المستقبلية للسياسة الإقتصادية وكذا المدى الزمني المتاح لمختلف الأعوان الإقتصاديين من أجل التنبأ بها، حيث تعتبر السياسة الإقتصادية المطبقة خلال مدى زمني معيّن ككم من المعطيات والبيانات التي تستعمل من أجل التنبؤ بسلوك المتغيرات الإقتصادية والعلاقات التي من المتوقع أن تنشأ بينهم مستقبلاً، وعليه فإن أي تعديلات قد تطرأ على السياسة الإقتصادية من شأنها أن تغيّر من توقعات الأعوان الإقتصاديين وبالتالي سلوكهم في المستقبل.

في هذا السياق وعلى إفتراض أنّ الحكومة قررت التوسع في الإنفاق العام من أجل تحريك الإقتصاد بعيداً عن منطقة الركود والحد من البطالة، فإنّ هذا الإجراء من شأنه أن ينقل منحنى الطلب الكلي إلى اليمين (الشكل أدناه)، في المقابل ولأنّ توقعات العمّال تتسم بالرشادة، فهم يعرفون أنّ إرتفاع الطلب الكلي من شأنه أن يؤدّي إلى إرتفاع في المستوى العام للأسعار من  $p_1$  إلى  $p_2$ ، وكرّد فعل من جانبهم فهم سيطلبون برفع أجورهم ما ينقل منحنى العرض  $AS_1$  إلى اليسار  $AS_2$ ، الأمر الذي يحد من فعالية سياسة التوسع في الإنفاق العام، أو ما يسمّى "فرض عدم فعالية السياسة"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Thomas J. Sargent and Neil Wallace, **rational expectations and the theory of economic policy**, Working Papers N° 29, Federal Reserve Bank of Minneapolis, 1974, pp 209 - 210.

<sup>2</sup> وليد عبد الحميد عايب، الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية، مكتبة حسن سعد العصرية، بيروت لبنان، 2010، ص 190.

الشكل (1-4): الآثار قصيرة الأجل المتوقعة لسياسة الإنفاق الحكومي التوسعية.



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية، مكتبة حسن سعد العصرية، بيروت لبنان، ص 190.

### 3-2-2. الأخذ بعين الاعتبار للآثار الثانوية المترتبة عن تطبيق السياسة الإنفاقية:

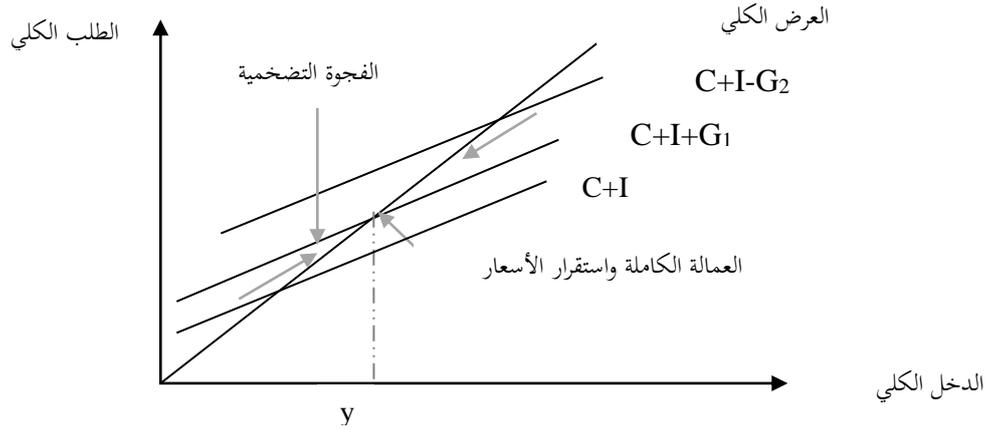
في الواقع لا تقتصر الآثار المترتبة عن أي سياسة إنفاقية على تلك المستهدفة، بل من المرجح أن تُحدث السياسات العامة آثاراً ثانوية قد تكون غير مرغوبة وقد تحد من فعاليتها، ومن أجل أن تكون تلك الآثار محدودة ولا تؤثر على بلوغ الأهداف المقررة، فسيكون من الضروري بما كان أن تؤخذ تلك الآثار بعين الاعتبار وأن تُرسم خطط بديلة لتخفيفها أو الحد منها.

في كثيرٍ من الأحيان ترتبط الآثار الثانوية لأي سياسة إنفاقية توسعية بطريقة تمويل هذه الأخيرة، ففي حال ما إذا لجأت الحكومات إلى تمويل توسعها في الإنفاق العام من خلال فرض المزيد من الضرائب وأو توسيع أوعيتها، فإنّ من شأن ذلك أن يخفض من الدخل المتاحة للأفراد وبالتالي مستويات الإنفاق الاستهلاكي لهم، الأمر الذي يحد من فعالية آلية مضاعف الإنفاق العام كما سبق الإشارة إليه، أمّا إذا تمّ تمويل النفقات العامة الإضافية عن طريق الاقتراض، فكما سبق الإشارة إليه أيضاً فإنّ ذلك قد يرفع أسعار الفائدة إلى مستويات تفوق قدرة القطاع الخاص ما ينجر عنه انخفاض مستويات الإستثمار الخاص تحت تأثير " أثر الإزاحة"، ومن المسلم به أنّ من شأن ذلك أن يحد من الآثار التوسعية المتولدة عن الإنفاق الحكومي الإضافي.

في سياق متصل، وبغض النظر عن آلية تمويل التوسع في الإنفاق العام، فغالباً ما تُثار مخاوف حول إمكانية أن تترتب عن سياسة إنفاقية توسعية تهدف إلى تحقيق التشغيل الكامل والإستقرار الإقتصادي في فترات الإنكماش أو الكساد، إلى إحداث آثارٍ تضخمية إذا أدّى التوسّع الإقتصادي إلى الوصول بالطلب الكلي إلى مستويات تفوق مستويات الناتج الوطني (حدوث فجوة تضخمية)، وإذا كان بالإمكان التنبؤ

ب هذه الفجوة التضخمية على نحو دقيق، فإنّ من شأن سياسة إنفاقية مقيدة (أنظر الشكل (1-5) أدناه) أن تمنع حدوثها وتواجه الإرتفاع المتوقع في مستويات الأسعار، وفي هذه الحالة يتعين مراعاة التوقيت المناسب لتعديل السياسة الإنفاقية، وكذا أثر العوامل الإقتصادية والسياسية على توقيت واتّجاه التغيّرات المالية<sup>1</sup>.

الشكل (1-5): سياسة إنفاقية مقيدة لإبطال الضغوط التضخمية.



المصدر: جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، الإقتصاد الكلي - الإختيار العام والخاص، دار المريخ للنشر-الرياض، 1999، ص 308.

على صعيد آخر يمكن أيضاً للسياسات الإنفاقية المقيدة أن تولّد آثار ثانوية تحد من فعاليتها، فعلى إفتراض أن الحكومة قررت خفض مستويات الإنفاق العام وأو رفع معدّلات الضرائب، فإنّ ذلك سيضعف حتماً الطلب على القروض العامة، الأمر الذي يولّد ضغوطاً من أجل خفض معدّلات الفائدة، ما يؤدّي إلى تشجيع الإستثمار الخاص الذي يعوّض إنسحاب القطاع العام، وهو ما يحد ولو بصورة جزئية من فعالية السياسة الإنفاقية المقيدة<sup>2</sup>.

### 3-3. أهداف السياسة الإنفاقية:

تتعدد أهداف السياسة الإقتصادية في عمومها وتختلف من بلد إلى آخر، ومن فترة إلى أخرى داخل البلد الواحد لعدد الإعتبارات، غير أنّه ومهما اختلفت أدواتها فإنّ غايتها النهائية هي تحقيق الإستقرار الإقتصادي، من خلال العمل على جعل المتغيّرات الإقتصادية الكلية للبلد تتحرّك ضمن مجالات مرغوبة؛ وأهداف سياسة الإنعاش الإقتصادي أو السياسات الظرفية في مجملها لا تخرج عن هذا السياق.

<sup>1</sup> جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، الإقتصاد الكلي - الإختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر-الرياض، 1999، ص 300.

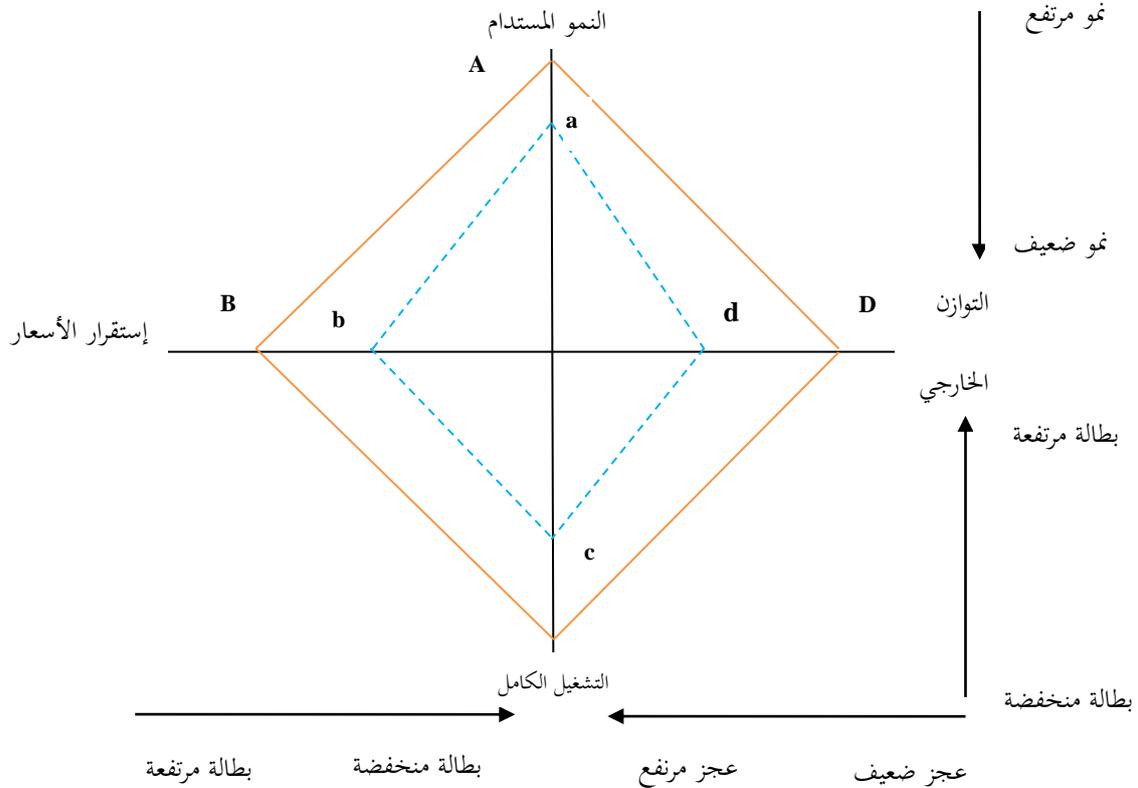
<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 310.

في عام 1960 قدّم الإقتصادي البريطاني (Nicholas Kaldor) ذو التوجه الكينزي، ما بات يُعرف بـ "مربع كالدور السحري" (le carré magique de kldor) والذي حدد من خلاله أربع أهداف أساسية للسياسة الإقتصادية، وحصّرها في تحقيق معدّل نمو مرفع، الحد من البطالة وتحقيق التشغيل الكامل، التحكم في مستويات الأسعار والحد من التضخّم، وأخيراً تحقيق التوازن الخارجي؛ وفي عام 1966، أعطى قانون (Verdoorn - N.Kaldor) قيماً كمية للأهداف السابقة على النحو التالي:

- معدّل نمو الناتج الداخلي الخام 5% ؛
- معدّل البطالة 0%؛
- معدّل التضخّم 0%؛
- رصيد ميزان المدفوعات مُنعدم أو مُوجب.

الشكل (1-4)، يعرض مربع كالدور السحري، وهو عبارة عن رسم بياني رباعي الأضلاع، تحدد رؤوسه أهداف السياسة الإقتصادية الأربع حسب (Nicholas Kaldor).

الشكل (1-6): مربع كالدور السحري.



المصدر:

- S.dagostino et al, **Dictionnaire de sciences economiques et sociales**, breal, 2008, p 259.

حسب "Kaldor" كلما كانت مساحة المربع أكبر (المربع ABCD) وشكله أكثر إنظاماً دل ذلك على أن إقتصاد البلد المعني في حالة جيّدة وأن السياسات الإقتصادية المنتهجة فعّالة ونجحت في بلوغ الأهداف المتوخاة منها؛ وعلى العكس من ذلك، تتناقص هذه الفعالية كلما نقصت مساحة المربع (المربع abcd) في الشكل أعلاه) وأو اختل انتظامه؛ ويمكن تحديد مدى التقدّم نحو تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية للبلد المعني محل الدّراسة، من خلال إجراء مقارنات عبر الزمن للتطوّرات الحاصلة في المتغيرات الإقتصادية الكلية الأربع السابق الإشارة إليها، وهنا يكون بالإمكان تحديد ما إذا كان تحقيق هذه الأهداف مجتمعةً ممكناً، أم أنّ تحقيق بعضها يكون رهناً بعدم تحقيق البعض الآخر<sup>1</sup>، مثال ذلك المربع (abcd) الذي يعكس الوضعية الإقتصادية لبلد حقق معدّل نمو إقتصادي مرتفع، ونجح في تقليص معدّلات البطالة، لكن في المقابل أخفق في ضبط مستوى التضخّم عند مستويات مقبولة، وأيضاً يعاني من عجز خارجي مرتفع<sup>2</sup>.

### 3-3-1. تحقيق النمو الإقتصادي:

أي تحقيق زيادة قدرة الإقتصاد القومي والذي ظلّت ظروفه الأولى ساكنة نوعاً ما لفترة طويلة<sup>3</sup>، على توليد زيادة فعلية ومستمرّة في الناتج المحلي الإجمالي، أي في مجموع السلع والخدمات المنتجة داخل حدود البلد محل الدّراسة خلال فترة زمنية معيّنة<sup>4</sup>؛ وعليه فإنّ النمو الإقتصادي يتحقق من خلال زيادة الثروة خلال مدى زمني طويل نسبياً، لكن بمستويات تفوق الزيادة الطبيعية في عدد السكّان، إذ - كما يرى بذلك s.kuznets - لا تُموّ إقتصادي إذا كان نمو السكّان يفوق مستويات نمو الثروة.

ما يجدر التنويه إليه، أنّه إذا كان معدّل النمو يساوي معدّل التغيّر في الناتج المحلي الحقيقي، فإنّه من الضروري مقارنة الناتج المحلي الحقيقي مع الناتج المحلي المحتمل أو الكامل الذي يُشير إلى مستوى الإنتاج الممكن الوصول إليه في حال إستخدام كامل الطاقة الإنتاجية المتاحة لكل عوامل الإنتاج، والفجوة بين الناتج المحلي الكامن والناتج المحلي الحقيقي تُعبّر عن ما يسمى "فجوة أوكن"<sup>5</sup>.

لقد بات الإنفاق العام والذي يعد أحد أدوات السياسة المالية من بين أكثر الوسائل إستخداماً لمعالجة مشاكل من قبيل الركود والبطالة وغيرها، حيث أنّ الإنفاق العام بشقيه الجاري (نفقات التسيير) أو

<sup>1</sup> وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 82.

<sup>2</sup> S.dagostino et al, *Dictionnaire de sciences économiques et sociales*, op cit, p 260.

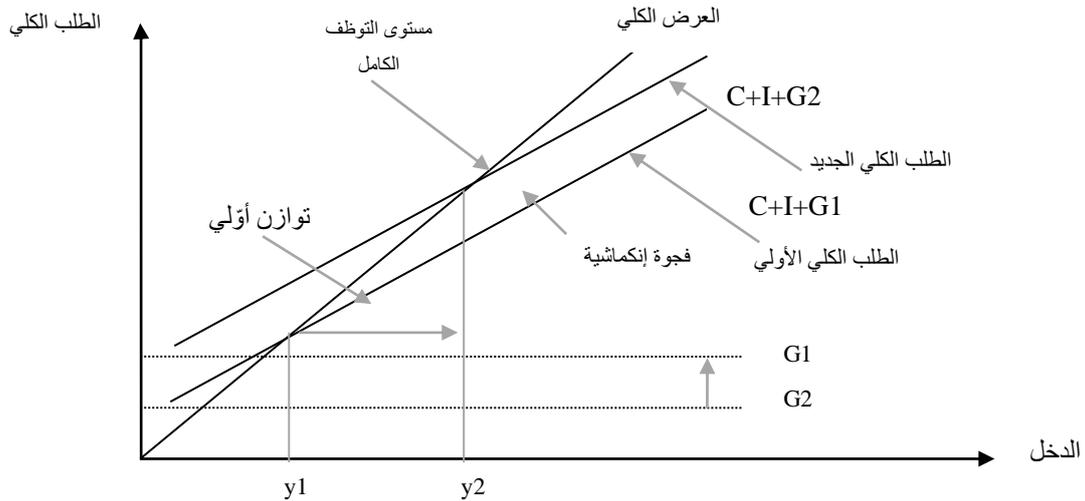
<sup>3</sup> ميشل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص ص 50-51.

<sup>4</sup> روبرت صولو، *نظرية النمو*، ترجمة ليلي عبود، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 310.

<sup>5</sup> وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 83.

الإستثماري يُشكّل أحد مكوّنات الطلب الكلي في إقتصاد ما، وأي تأثير في مستوياته من شأنه أن ينعكس على حجم الطلب الكلي وبالتالي على حجم الدخل الكلي؛ الشكل أدناه يوضّح كيف أنّ بإمكان آلية الإنفاق العام أن تنقل إقتصاد ما من حالة الركود إلى مستوى التوظيف الكامل.

الشكل (1-7): الإنفاق العام كآلية للإنعاش الإقتصادي.



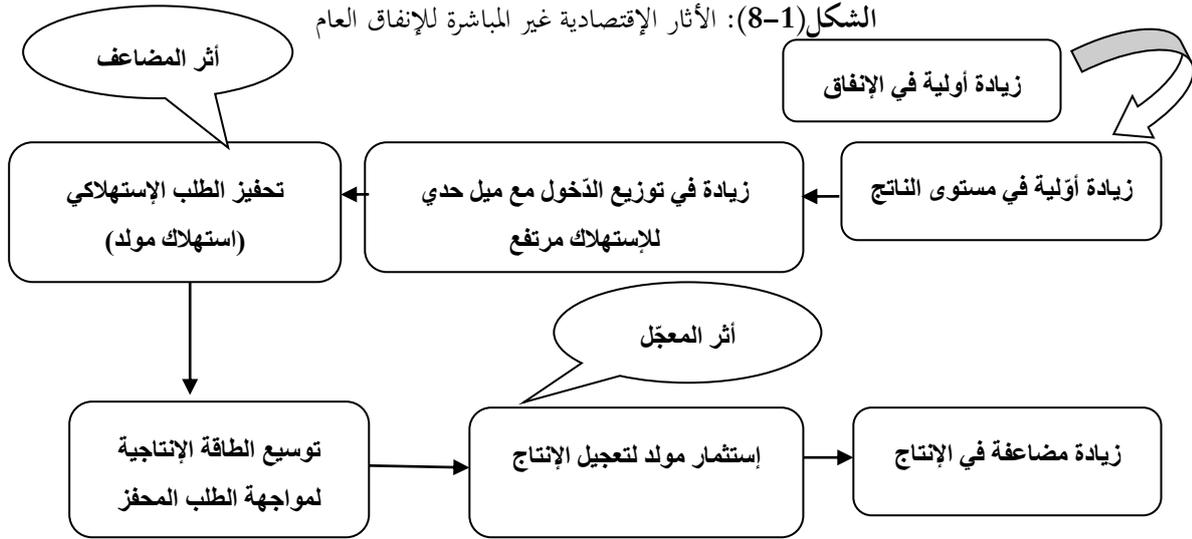
المصدر: جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، "الإقتصاد الكلي - الإختيار العام والخاص"، دار المريخ للنشر-الرياض، 1999، ص 301.

في الوضع التوازني الأولي يعمل الإقتصاد عند مستوى أدنى من مستوى التشغيل الكامل ويعاني فجوة إنكماشية تترجمها على أرض الواقع معدّلات بطالة مرتفعة، تدني مستويات الدخل، إنخفاض القدرة الشرائية للأفراد... إلخ، من أجل تحريك الإقتصاد بعيداً عن هذا الوضع - من منظور كنزي- يتعيّن على الدولة أن تتدخل، ومن بين أدوات أخرى ( خفض معدّلات الضرائب، رفع الكفاءة في استخدام الطاقة الإنتاجية.. ) يشكّل التوسّع في الإنفاق العام أحد أوجه هذا التدخّل، وتؤديّ الزيادة في حجمه من  $G_1$  إلى  $G_2$  إلى نقل الطلب الكلي من  $(C+I+G_1)$  إلى  $(C+I+G_2)$  وبالنتيجة ينتقل الإقتصاد من الوضع التوازني الأولي إلى مستوى التشغيل الكامل لقدراته الإنتاجية.

يجد الأثر الذي يحدثه التوسع في الإنفاق العام على حجم الناتج الحقيقي ومستوى الدّخل التوازني تفسير فيما يسمّى "أثر المضاعف" (effet du multiplicateur)، وأثر المعجّل (Effet de l'accélérateur). حيث و "مثل حجر ألقى في بركة ماء، فإنّ كل فعل إقتصادي يولّد تموجات من ردود الأفعال في الإقتصاد كلّ" <sup>1</sup>، كذلك الأثر الذي يحدثه التوسع في الإنفاق العام، إذ لا يقتصر على ما سبق الإشارة إليه سابقاً من آثار إقتصادية مباشرة، ولكن أيضاً تُحدث الزيادة في الإنفاق العام آثاراً

<sup>1</sup> بول آ. سامويلسون، وويليام د. نوردهاوس، مرجع سبق ذكره، ص 474.

إقتصادية غير مباشرة من خلال ما يعرف بدورة الدّخل (إنتاج- دخل- إستهلاك- إنتاج)، لقد دأبت أدبيات الفكر الإقتصادي على حصر الآثار غير المباشرة للإنفاق العام في أثرتين هما، أثر المضاعف (effet multiplicateur) وأثر المعجل (effet de l'accelerateur)، وهو ما يمكن إيضاحه من خلال الشكل أدناه:



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية، مكتبة حسن سعد العصرية، بيروت لبنان، ص 149.

من خلال الشكل أعلاه، يتّضح أنّه من شأن زيادة أولية في الإنفاق العام أن تؤدي على زيادة أولية في مستوى الناتج وبالتالي زيادة في الدخول الموزعة على الأفراد، ومع افتراض مستويات عالية للميل الحدي للإستهلاك لدى الفئات المجتمعية المستفيدة من تلك الزيادة في الدخول فمن المرجح أن يرتفع الطلب على السلع والخدمات المعروضة، الأمر الذي يحفز المنتجين على استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة في مرحلة أولى (أثر المضاعف) ثم توسيع الطاقة الإنتاجية والإستثمار في مرحلة ثانية (أثر المعجل).

### 3-3-1-1. أثر المضاعف:

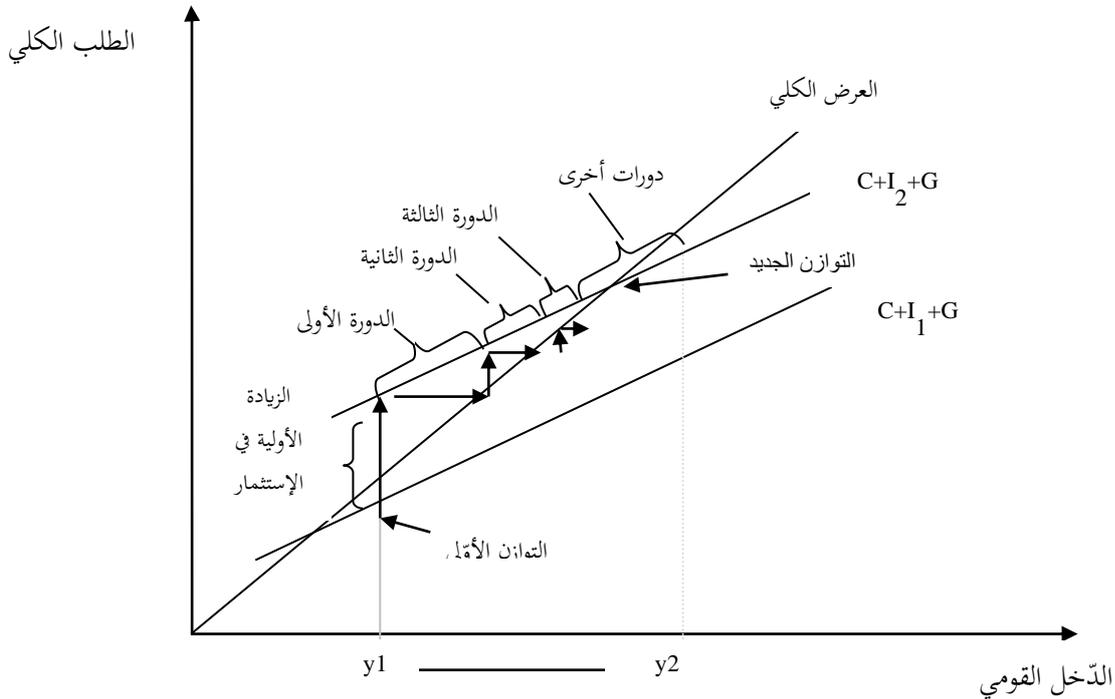
في دراسة له، تناولت العلاقة بين الزيادة في الإستثمار والزيادة في التوظيف الكلي، نشرت العام 1931، طوّر الإقتصادي "كاهن" R.F.Kahn " فكرة مضاعف التشغيل، والتي مؤدّاها أنّ الزيادة الأولية في حجم الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة حجم الناتج وفي ذات الوقت إلى زيادة في مستوى التشغيل، حيث يسهم الإنفاق الإستثماري في خلق مناصب شغل جديدة وبالتالي دخول جديدة، ينفق جزء مهم منها

على الإستهلاك (وفق الميل الحدّي للإستهلاك) ما يعني زيادة احتمال خلق مناصب شغل جديدة<sup>1</sup>، وإنطلاقاً من نفس الفكرة، أوجد كينز علاقة كمية بين الزيادة في مستوى الإستثمار و نمو الدّخل القومي، باتت تستخدم كآلية لتفسير أسلوب تحديد المخرجات على المدى القصير.

المضاعف في التحليل الإقتصادي، يشير إلى أنّ كل تغبّر في أحد مكونات الطلب الكلي يؤدي إلى تغبّر بمقدار أكبر في الدّخل الوطني. وإن كانت النظرية الكينزية حصرت فكرة المضاعف بالأثر الذي يولده الإستثمار على الدّخل<sup>2</sup>، فإنّ التحليل الإقتصادي ما بعد كينز وسّع مجال تطبيق نموذج المضاعف، ليشمل تفسير كيف أنّ للتغيرات في مستويات الإستثمار والتجارة الخارجية وسياسات الضريبة والإنفاق الحكومي يمكن أن تؤثر في المخرجات والعمالة في إقتصاد لديه موارد معطّلة.

الشكل أدناه (9-1) يوضّح كيف أنّ زيادة أولية في حجم الإستثمار المخطط من شأنها أن تحدث زيادات متتالية في الإنفاق الإضايفي على الإستهلاك، وبالمحصّلة تتحقق زيادة نهائية في الدّخل الذي ينتقل من  $y_1$  إلى  $y_2$ ، هذه الزيادة تقدّر بأضعاف الزيادة الأولية في الطلب الكلي (الزيادة الأولية في الإستثمار):

الشكل (9-1): آلية عمل المضاعف.



المصدر: جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، الإقتصاد الكلي - الإختيار العام والخاص، دار المريخ - الرياض، 1999، ص 282.

<sup>1</sup> John maynard keyns, **critical assessments- second series**, edited by john cunningham wood, volume V, ROUTLEDGE, 1994, p 433.

<sup>2</sup> جون مينارد كينز، النظرية العامة لتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة إلهام عيداروس، الطبعة الأولى، دار العين للنشر، أبو ظبي، 2010، ص 163.

رياضياً يصاغ المضاعف (أبسط نموذج للمضاعف) وفق مايلي:

$$Y=C+I \quad \text{إنطلاقاً من أن:}$$

$$C=c_0+by \quad \text{و}$$

حيث أن:  $Y$ : الدخل؛

$C$ : الإستهلاك،  $c_0$  الإستهلاك المستقل عن الدخل و  $b$  الميل الحدي للإستهلاك (أو النسبة

من الدخل الإضافي الموجهة لاستهلاك السلع والخدمات)؛

$I$ : الإستثمار.

$$\Delta Y=K.\Delta I$$

يكون:

$$K= \frac{1}{1-b} \quad \text{حيث: } K \text{ تمثل المضاعف، ويساوي:}$$

في التحليل الكينزي، حتى يحدث المضاعف أثره ينبغي أن تكون قيمته أكبر من الواحد ( $K>1$ ).

#### أولاً- مفهوم مضاعف الإنفاق العام:

تبعاً لآلية المضاعف، فإنّ التوسّع في الإنفاق العام يؤديّ على المدى القصير والمتوسط إلى توزيع دخول جديدة على عوامل الإنتاج (أجور، فوائد، أرباح و ريع)، هذه الدخول يتمّ توزيعها بين الإستهلاك والإدخار وفقاً للميل الحدي للإستهلاك (أو الميل الحدي للإدخار)، وما ينفق على الإستهلاك يؤدي بدوره إلى توزيع دخول جديدة لفئات أخرى توزّع هي الأخرى بين الإستهلاك والإدخار، وبهذه الطريقة تتوالى الزيادات في الدخول وتنشأ دخولا جديدة من خلال ما يعرف بدورة الدّخل في سلسلة متتالية من الإنفاق الإستهلاكي المتناقص (الإستهلاك المولد)<sup>1</sup>، ما يفرز زيادة في الدّخل القومي تفوق الزيادة الأولى في الإنفاق العام بمقدار المضاعف ( $K$ ).

ولما كان أثر المضاعف مرتبط بميل الأفراد ورغبتهم في الإستهلاك، فإنّ أثره يتوقف على قيمة الميل الحدي للإستهلاك، حيث يزيد بإرتفاع قيمة الميل الحدي للإستهلاك وينخفض بانخفاضها. في الآتي نتميّز بين مضاعف الإنفاق العام في إقتصاد مغلق ومضاعف الإنفاق العام في إقتصاد مفتوح:

#### أ- مضاعف الإنفاق العام في إقتصاد مغلق:

أمّا عن آلية عمل مضاعف الإنفاق العام، أو أثر الزيادة في الإنفاق العام على الناتج الوطني في إقتصاد مغلق، فتصاغ وفق النموذج الموالي:

<sup>1</sup> محمد الخصاصنة، المالية العامة: النظرية والتطبيق، دار المناهج لنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014، ص 81.

على إفتراض أنّ الطلب الكلي (AD) في إقتصاد مغلق كل، يشمل الإستهلاك (C) والإستثمار (C) إضافة إلى الإنفاق الحكومي (G)، يكون لدينا:

$$AD= C+I+G.....(1)$$

وإنطلاقاً من حالة التوازن أين يكون الطلب الكلي (AD) مساوياً للعرض الكلي (Y)، يكون:

$$Y=C+I+G.....(2)$$

وعلى إعتبار أنّ الأستهلاك دالة في الدخل المتاح (y<sub>d</sub>) الذي يمثل الفرق بين الدخل الإجمالي (Y) والإقتطاعات الضريبية (T)، يكون لدينا:

$$C= c_0+ b(Y-T).....(3)$$

حيث: c تمثل الإستهلاك المستقل عن الدخل، و b تمثل الميل الحدي للإستهلاك أو النسبة من الدخل الإضافي الموجهة لاستهلاك السلع والخدمات. و بتعويض (3) في (2) يكون لدينا:

$$Y=c_0+b(Y-T) +I+G.....(4)$$

على إفتراض أنّ الإستثمار (I) ذاتي ومستقل عن الدخل، يكون لدينا:

$$Y= \frac{1}{1-b} (c_0-bT+I+G).....(5)$$

الملاحظ من خلال المعادلة (5) أنّه ومن بين الآليات المتاحة أمام الحكومات من أجل التأثير في مستوى الدخل الوطني، تغيير مستويات الإنفاق العام، حيث:

$$\Delta Y = 1/1-b .\Delta G$$

مع 1/1-b: المضاعف البسيط للإنفاق العام، الذي يعبر عن مقدار الزيادة الحاصلة في الناتج الوطني نتيجة الزيادة الأولية في حجم النفقات العامة.

ننوه إلى أنّ لجوء الحكومات إلى تمويل التوسّع في إنفاقها العام، من خلال زيادة الإقتطاعات الضريبية سيحد من فعالية آلية مضاعف الإنفاق العام، حيث وعلى افتراض أنّ الحصيلة الضريبية مرتبطة مع الدخل بعلاقة خطية من الشكل T=tY، حيث t يمثل معدّل الضريبة. وبالتعويض في المعادلة (4) أعلاه يكون:

$$Y= c_0+b(Y-tY)+I+G.....6$$

ويكون لدينا:

$$Y= \frac{1}{1-b+bt} (c_0+I+G)$$

وبالتالي تكون قيمة مضاعف الإنفاق في هذه الحالة مساوية لـ  $\frac{1}{1-b+bt}$  وهي أقل من قيمة المضاعف البسيط  $\frac{1}{1-b}$ .

في ذات السياق، وفي دراسة للإقتصادي النرويجي ذو التوجه الكينزي (Trygve Haavelmo) نشرت العام 1945، لاحظ أنه في حال لجأت الحكومات إلى تمويل الزيادة في الإنفاق العام من خلال تغيير ممال في الإقتطاعات الجبائية، فإن نسبة التغير في الدخل الوطني تعادل نسبة الزيادة في الإنفاق العام وليست مضاعفة لها، بمعنى أن قيمة مضاعف الإنفاق العام تكون مساوية للوحدة<sup>1</sup>، وهو ما يمكن برهنته من خلال مايلي:

إنطلاقاً من أن:

$$Y = \frac{1}{1-b} (c_0 - bT + I + G) \dots \dots \dots (7)$$

وعلى إفتراض حدوث زيادة في الإنفاق العام ممولة بزيادة مماثلة في الإقتطاعات الضريبية أدت إلى

إحداث زيادة في الدخل الوطني، يكون لدينا:

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{1-b} [c_0 - b(T + \Delta T) + I + (G + \Delta G)] \dots \dots \dots (8)$$

بطرح (7) من (8) نجد:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b} [-b\Delta T + \Delta G]$$

وبما أن:

$$\Delta T = \Delta G$$

نجد أن:

$$\Delta Y = \Delta G$$

تجدد الإشارة إلى أن النتائج التي توصل إليها (Trygve Haavelmo) قد لا تكون صالحة لواقع الدول النامية، التي لا يتمتع هيكلها الضريبي بالمرونة اللازمة لتمويل إنفاقها العام، وفي حال حدوث ذلك فإن الإيرادات المتأتية من الإقتطاعات الضريبية توجه في الغالب لتمويل الإنفاق الجاري وليس الإستثماري<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Marc montoussé, **Macroéconomie- introduction l'économie**, édition Bréal, 2006, p 203.

<sup>2</sup> وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 152.

ب- مضاعف الإقتصاد المفتوح:

في مضاعف الإقتصاد المغلق الذي سبق تناوله، يكون الإدخار هو التسرب الوحيد من الدخل، في حين أنه في إقتصاد مفتوح إضافة إلى الإدخار يتسرب جزء من الدخل نحو التجارة الخارجية وفق مايسمى الميل الحدّي للإستيراد<sup>1</sup>، إنطلاقاً من المعادلة (2) الواردة أعلاه، وبإضافة صافي قطاع التجارة الخارجية الذي يعبر عنه بالفرق بين الصادرات والواردات (X-M) يكون لدينا:

$$Y=C+I+G+(X-M).....(9)$$

وعلى إفتراض أنّ الواردات (M) دالة في الدخل وتأخذ الصيغة:  $M=M_0+my$ ، حيث  $M_0$  تمثل الواردات التلقائية، و  $m$  الميل الحدّي للإستيراد، يكون:

$$Y=C+I+G+(X-(M_0+mY)).....(10)$$

ومع إفتراض أنّ:

$$C = c + bY, I = I_0, G = G_0, X = X_0$$

يكون:

$$Y=c+bY+I_0+G_0+X_0-M_0-m Y.....(11)$$

ومنه:

$$Y = \frac{1}{1-b+m} (c+I_0+G_0+X_0-M_0)$$

حيث تعبر الصيغة:  $\frac{1}{1-b+m}$  عن مضاعف الإقتصاد المفتوح، والملاحظ أنّ هذا الأخير أقل من مضاعف الإقتصاد المغلق على إعتبار أنّنا أمام تسرب آخر للدخل يعبر عنه الميل الحدّي للإستيراد (m).

ثانياً- حدود مضاعف الإنفاق العام:

حتى تحدث آلية مضاعف الإنفاق العام أثرها وفق المفهوم الكينزي، ينبغي في يقترب الناتج الداخلي الخام الفعلي من الناتج الداخلي الخام المحتمل أو الكامل والذي يقتضي الإستعمال الكامل للقدرات الإنتاجية المتاحة<sup>2</sup>، وهنا تقترب قيمة المضاعف من الوحدة، غير أنّ عمل هذه الآلية في الواقع يخضع لعديد العوامل التي من شأنها أن تحدّ من فعاليتها، أو في أحيان أخرى قد تعكس عمل هذه الآلية<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي، الطبعة 10، دار وائل للنشر، 2009، ص 243.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 37.

<sup>3</sup> أنظر:

- Carine Bouthevillain et al, **les politiques budgétaires dans la crise- comprendre les enjeux actuels et les défis futurs**, 1<sup>er</sup> edition, de boeck, 2014, pp 21-22.
- Marc montoussé, dominique chamblay, **100 fiches pour comprendre les sciences économiques**, 3<sup>e</sup> édition, Bréal éditions, 2005, p 88.

- وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص ص 192-197.

- تعتمد فعالية آلية مضاعف الإنفاق العام على ردة فعل المؤسسات أو الجهاز الإنتاجي الوطني وقدرته على الرفع من مستوى الإنتاج، من أجل مقابلة الزيادة الحاصلة في الطلب الكلي، حيث ينبغي أن يتمتع الجهاز الإنتاجي للدولة بالمرونة اللازمة من أجل مقابلة الطلب الإضافي العام والخاص المرتقب المرافق للزيادة في الإنفاق العام، وفي الحالة المعاكسة فإنّ من شأن التوسّع في الإنفاق العام أن يحفز طلباً داخلياً على السلع والخدمات الخارجية، في هذا السياق هناك العديد من الشواهد العملية التي تؤكد أن التوسّع في الإنفاق العام قد يصاحب إمّا بنمو مطرد لمعدّلات الإستيراد في الدّول التي تتمتع بمقدرة مالية مرتفعة، حينما يتم التوجه للأسواق الخارجية من أجل مقابلة الطلب الإضافي المتولد عن زيادة النفقات العامة، الأمر الذي من شأنه أن يحد من عمل آلية المضاعف، ومثال ذلك ما حدث في فرنسا 1981-1982، بعد سياسة التوسع في الإنفاق العام الذي أنتهجتها حكومة Pierre Mauroy "بلغ عجز الميزان التجاري 4% من الناتج الداخلي الخام، وإمّا بضغط تضخمية تنهك القدرة الشرائية في الدّول ذات الموارد المالية المحدودة؛
- إنّ ردة فعل الجهاز الإنتاجي تتوقف من جهة، على وجود طاقات إنتاجية عاطلة وعلى درجة عالية من المرونة والحساسية لأي زيادة في الطلب على المنتجات أو الخدمات، ومن جهة أخرى على وجود أسواق راسميل بإمكانها أن تمويل كل توسّع محتمل في استثمارات المؤسسات الإنتاجية التي زاد الطلب على مخرجاتها؛
- إفترض كينز أن سياسة الإنعاش الإقتصادي من خلال التوسّع في الإنفاق العام من شأنها أن ترفع مستويات الإستهلاك لدى الأسر بحكم أنّ ميلها الحدي مستقر، لكن " Robert Barro " في العام 1974 رأى أنّ سلوك الأسر الذي يتسم بالرشادة سيحد من فعالية المضاعف، حيث أنّ لجوء الحكومات إلى تمويل التوسّع في الإنفاق العام من خلال إحداث عجز في موازنتها العاقّة من شأنه أن يحمل الأسر- على عكس ما افترضه كينز- إلى الحد من إستهلاكها وتعبئة مدخراتها تحسّبا لأي ضرائب مستقبلية قد تلجأ الحكومات إلى فرضها من أجل تغطية ذلك العجز؛
- يتوقف نجاح عمل آلية المضاعف أيضا على وجود نظام نقدي قوي، متماسك ومرن قادر على توفير السيولة اللازمة ضمن المستويات المرغوبة للأسر الراغبة في الإستهلاك و للمؤسسات الراغبة في توسيع إستثماراتها وللحكومات المتوجسة من خروج عجز موازنتها عن السيطرة، وهو ما تفتقده الدّول النامية.

- في الأخير يجدر التنويه أنه ووفقاً لنموذج "مندل- فليمنج"<sup>1</sup> فإنّ نظام سعر الصرف المتبع يؤثر بدرجة كبيرة على قيمة المضاعف، إذ ترتفع قيمة مضاعف الإنفاق العام في ظل نظام سعر صرف ثابت، حيث أنّ أي جنوح لأسعار الصرف إلى الإرتفاع نتيجة ارتفاع الطلب الكلي، يمكن إيقافه بتدخل البنك المركزي من خلال سياسة نقدية توسعية، وبالتالي تلافي أي آثار سلبية على الصادرات، في حين أنه في ظل نظام سعر الصرف المرن، أين لا توجد إمكانية لتدخل البنك المركزي من أجل الحد من إرتفاع قيمة سعر صرف العملة المحلية، فإن التوسع في الطلب الكلي يؤدي إلى ارتفاع في قيمة العملة ما يؤثر سلباً تنافسية الصادرات وبالتالي إنخفاضها، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إنخفاض قيمة الناتج.

### 3-3-1-2. أثر المعجل : Effet de l'accélérateur

في دراسة له بعنوان "Business Acceleration and law of Demand" نشرت العام 1917، قدّم الإقتصادي الأمريكي (1884-1963) John Maurice Clark مفهوم المعجل<sup>2</sup>.  
يعبّر المعجل ( الإستثمار المولّد) عن ذلك الإستثمار الذي يشتق من الطلب على السلع الإستهلاكية، حيث تخلق الزيادة في الطلب الإستهلاكي (أو الدّخل) المتولّدة عن الزيادة الأولية في الإنفاق العام، حافزاً أكبر على التوسّع في الإستثمار (زيادة الطلب على وسائل الإنتاج من معدّات وآلات) لدى المشاريع التي زاد الطلب على منتجاتها. وبصيغة رياضية، فإنّ المعجل يقيس أثر التغير في الطلب الإستهلاكي على التغيّر في الإستثمار وفق الصيغة التالية:

$$A = \frac{\Delta I}{\Delta C}$$

حيث: A: المعجل؛

$\Delta I$ : التغيّر في الإستثمار؛

$\Delta C$ : التغيّر في الإستهلاك؛

إذاً فالمعجل يعمل وفق مبدأ أنه إذا كان الطلب على السلع الاستهلاكية يزيد تحت تأثير التوسّع في الإنفاق العام، سيكون هناك طلب إضافي على عوامل الإنتاج من آلات و غيرها و التي يتم رصدها من أجل زيادة إنتاج السلع التي زاد الطلب على إستهلاكها، الأمر الذي يحفز توسّعاً في الإستثمارات بوتيرة

<sup>1</sup> نموذج لاقتصاد صغير مفتوح يواجه سعر فائدة محدد عالمياً، وواردات تتسم بالمرونة الكاملة عند سعر معيّن مقوم بالعملة الأجنبية.

<sup>2</sup> Thomas cate, **an encyclopedia of keynesian economics**, second édition, Edward elgar, cheltenham, uk, Northampton, MA, USA, 2013, p 4.

أسرع وينسب تفوق نسب الزيادة الأولية في الإنفاق العام، إذ أنّ آليّة عمل المعجل تتكامل مع آليّة المضاعف، لذا فإنّ أثر التكامل بينهما يظهر من خلال فكرة "المكرر المزدوج"، الذي يُمكن التعبير عنه رياضياً من خلال الصيغة التالية<sup>1</sup>:

1

$$\text{المكرر المزدوج} = \frac{\text{الميل الحدي للإستهلاك} + \text{الميل الحدي للإستثمار}}{\text{الميل الحدي للإستهلاك}}$$

يتوقف أثر المعجل على ما يعرف بمعامل رأس المال، أي ما يلزم من رأس المال من أجل إنتاج وحدة واحدة من منتج ما، حيث أنّ ارتفاع الطلب النهائي على سلعة ما يقتضي زيادة في منها الإنتاج لمقابلته، أي ضرورة التوسّع وبالنسبة نفسها في رأس المال المستخدم في إنتاج هذه السلعة. كذلك فإنّ أثر المعجل يتوقف إلى حد بعيد على الزيادة في الطلب على السلع الإستهلاكية، فإذا لم تحدث هذه الزيادة نتيجة لميل الأفراد إلى الإدّخار عوض الإستهلاك<sup>2</sup>، فإنّ إنتاج السلع الإستثمارية سوف يقتصر على ما يُحتاج إليه منها لغرض تعويض ما يهلك منها<sup>3</sup>.

### 3-3-2. بلوغ التشغيل الكامل:

بلوغ التشغيل الكامل لكل عوامل الإنتاج المتاحة يُعد من أولويات السياسات الإقتصادية؛ وكما سبقت الإشارة إليه في عناصر متقدمة، فإنّ عنصر العمل يُعدّ أحد أهم عوامل الإنتاج التي يتعيّن على السياسة الإنفاقية للدولة بلوغ تشغيلها الكامل؛ نوه هنا، إلى أنّ بلوغ التشغيل الكامل لعنصر العمل لا يعني بالضرورة أن يكون مُعدّل البطالة منعدماً، بل إنّ مستوى العمالة الكاملة هو الذي يتحقق عند الإستخدام الكفء لقوة العمل مع السّماح بمعدّل عادي (مقبول) من البطالة، ينتج عن التغيّرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنان الإقتصادي<sup>4</sup> للبلد المعني.

إنّ مُعدّل البطالة المقبول هو المعدّل الذي يراعي العلاقة التبادلية أو العكسية بين البطالة والتضخّم، هذه العلاقة التي صاغها عالم الإقتصاد (Alban William Philips) من خلال ما يعرف بـ"منحنى فيليبس" والذي من خلاله عرض العلاقة بين معدّل نمو الأجور الأسمية (تضخّم الأجور) ومعدّل البطالة في

<sup>1</sup> حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، 2014، ص 84.

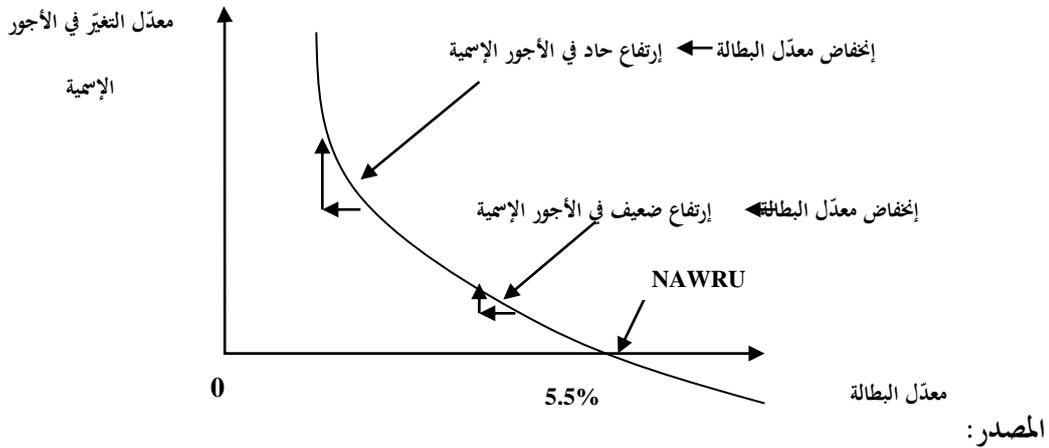
<sup>2</sup> قد يميل الأفراد إلى الإدّخار عوضاً عن الإستهلاك، إذا زادت توقعاتهم عن إمكانية إرتفاع الإقتطاعات الضريبية مستقبلاً بهدف تغطية الزيادة الحاصلة في الإنفاق العام.

<sup>3</sup> سعيد علي العبيدي، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة، جمهورية العراق، 2011، ص 101.

<sup>4</sup> سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

الإقتصاد البريطاني خلال المدى الزمني (1861-1957)، ووجد أنه كلما انخفض معدّل البطالة زادت نسبة التغيّر (نسبة النمو) في الأجور التي تدفع للأيدي العاملة<sup>1</sup> والعكس، وتفسير ذلك أنّ إرتفاع الطلب الكلي من شأنه أن يدفع المنتجين إلى توظيف المزيد من الأيدي العاملة لرفع الإنتاج ومقابلة الزيادة في الطلب الكلي، ما يتسبب في رفع أجور العمّال؛ وفي الحالة المعاكسة فإنّ إرتفاع معدّلات البطالة يفضي إلى تراجع الطلب الكلي ما يعني تراجعاً في الأرباح، وهو الأمر الذي لا يشجّع على رفع الأجور<sup>2</sup>؛ ويعتقد (A. W. Philips) أنّ معدّل البطالة الذي يضمن إستقرار الأجور<sup>3</sup> (NAWRU) هو 5.5% (أنظر الشكل أدناه).

الشكل (10-1): منحني "فيليبس": معدّل البطالة والتغيّر في الأجور الإسمية.



- Isabelle waquet, marc montoussé, **macroéconomie**, bréal, 2007, p 159.

خلال ستّينات القرن العشرين وانطلاقاً من أعمال (A.W.Philips)، وبعد إدراج عاملي أرباح إنتاجية عنصر العمل والتضخم في دراسة تناولت إقتصاد الولايات المتّحدة الأمريكية خلال الفترة (1958-1900)، توّصل كل من (P. Samuelson) و (R. Solow) إلى وجود علاقة عكسية بين معدّلات البطالة و التضخم (الإرتفاع في المستوى العام للأسعار)، وأنّه مادام الإرتفاع في الأجور الإسمية أقل من الإرتفاع في إنتاجية عنصر العمل والمقدّرة بـ 2.5% سنوياً، فإنّ الأسعار لن ترتفع وفي هذه الحالة

<sup>1</sup> نبيل مهدي الجنابي، التوقعات العقلانية - المدخل الحديث لنظرية الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2017، ص 150.

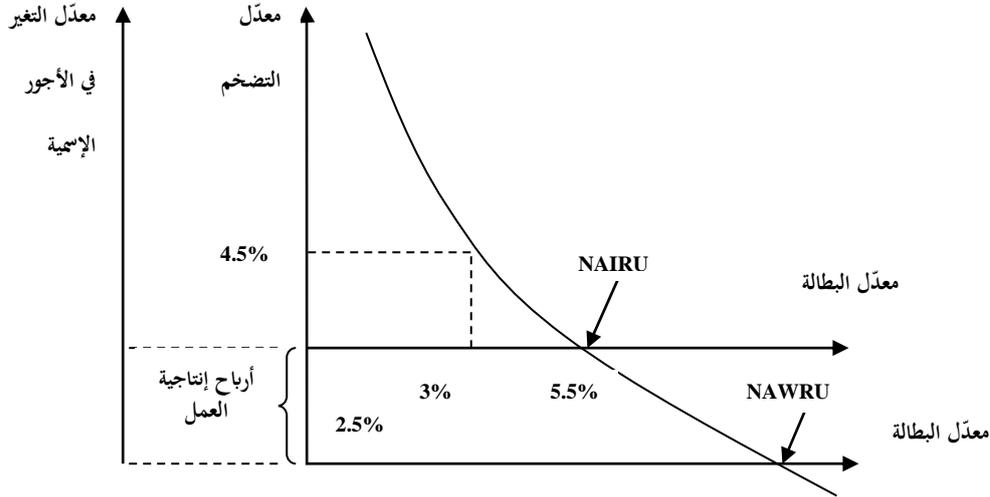
<sup>2</sup> نفس المرجع، نفس الصفحة.

<sup>3</sup>NAWRU : Non-accelerating wage rate of unemployment.

<sup>4</sup> Isabele waquet, marc montoussé, **macroéconomie**, bréal, 2007, p 158.

سيكون معدّل البطالة (NAIRU)<sup>1</sup> بين 5 و 6%، في حين أنّ معدّل بطالة قدره 3 % سيتوافق مع معدّل تضخم بين 4 و 5%<sup>2</sup> (انظر الشكل أدناه).

الشكل (11-1): منحني فيليبس: معدّل البطالة والتضخم.



المصدر:

- Isabelle waquet, marc montoussé, **macroéconomie**, bréal, 2007, p 159.

### 3-3-3. تحقيق إستقرار الأسعار:

ضبط المستوى العام للأسعار، يُعدّ أيضاً حسب "كالدور" من أولويات السياسة الإقتصادية، كون أنّ معدّلات التضخم المتحكم فيها تُعدّ مؤشراً على مدى تحكم صانع السياسة الإقتصادية في باقي المؤشّرات الإقتصادية، في حين أنّ معدّلات التضخم المرتفعة وغير المتحكم فيها، من شأنها أن تفضي إلى قراءات خاطئة لباقي المؤشّرات المعتمدة في اتخاذ القرارات الإقتصادية<sup>3</sup>.

إنّ تحليل المصادر الأساسية للتضخم، يُظهر أنّ هذه الظاهرة الإقتصادية قد تكون نتاجاً لعدّة عوامل، منها ما يتعلّق بجانب الطلب ( التضخم الناشئ عن الطلب demand – pull inflation)، ومنها ما يتعلّق بجانب العرض (التضخم المدفوع بارتفاع التكاليف cost–push inflation).

### 1-3-3-3. التضخم الناشئ عن إرتفاع التكاليف cost–push inflation:

في هذه الحالة يكون إرتفاع تكاليف إنتاج السلع بمختلف أنواعها والخدمات، هو المتسبب في إرتفاع المستوى العام للأسعار، وقد ينشأ الإرتفاع في تكاليف الإنتاج عن ارتفاع أسعار السلع الأولية أو

<sup>1</sup> NAIRU : non- accelerating inflation rate of unemployment.

<sup>2</sup> Isabelle waquet, marc montoussé, **macroéconomie**, op cit, pp 158- 159.

<sup>3</sup> وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 87.

الوسيطية المحلية أو المستوردة، وهنا ننوه إلى أنه في أحيان كثيرة لا تقتصر مصادر التضخم على العوامل الداخلية فحسب، فقد تنتقل ظاهرة التضخم عبر قناة التجارة الخارجية من الإقتصاديات الخارجية إلى الإقتصاديات الوطنية، حيث أنّ الإعتماد على الواردات إن كمدخلات للعملية الإنتاجية أو كسلع إستهلاكية نهائية، سيجعل من الأسواق المحلية خاضعة لمنطق تقلب أسعار هذه السلع في الأسواق العالمية، وعليه فمن شأن أي إرتفاع لأسعار الواردات (سلع وأو خدمات) أن يولّد ضغوطاً تضخمية محلياً، وهو ما يُطلق عليه "التضخم المستورد"، وأبرز مثال نسوقه هنا، هو إرتفاع أسعار المواد الأولية وفي مقدّمتها البترول سنة 1973 الذي ولّد موجة تضخم غير مسبوقه في البلدان المستوردة لهذه المادة.

في سياق ذي صلة، يمكن أن ينشأ إرتفاع التكاليف - وهي الحالة الغالبة<sup>1</sup> - نتيجة لارتفاع تكلفة عنصر العمل التي تشكّل جزءاً هاماً من تكاليف الإنتاج، حيث أنّ الزيادة في المرتبات والأجور مع بقاء إنتاجية العمل ثابتة (أو تزيد بمعدّلات تقل عن معدّلات الزيادة في المرتبات والأجور) من شأنه أن يولّد ضغوطاً تضخمية نتيجة إرتفاع تكاليف إنتاج السلع أو تقديم الخدمات<sup>2</sup>، مثال ذلك ما حدث في بعض الدّول الصناعية سنوات الستينات، حيث ولّد ارتفاع الأجور والمرتبات ضغوطاً متزايدة على توزيع القيمة المضافة على مستوى المؤسسات الإنتاجية، هذه الأخيرة التي وجدت نفسها مجبرة على رفع أسعار بيع منتجاتها<sup>3</sup>؛ أيضاً كان للإرتفاع الحاد للمرتبات والأجور في فرنسا مقارنة مع إنتاجية عنصر العمل، دور كبير في موجة التضخم التي ضربت البلاد ما بين 1981-1985، حيث بلغت متوسط معدّل التضخم خلال هذه الفترة 49.7%.

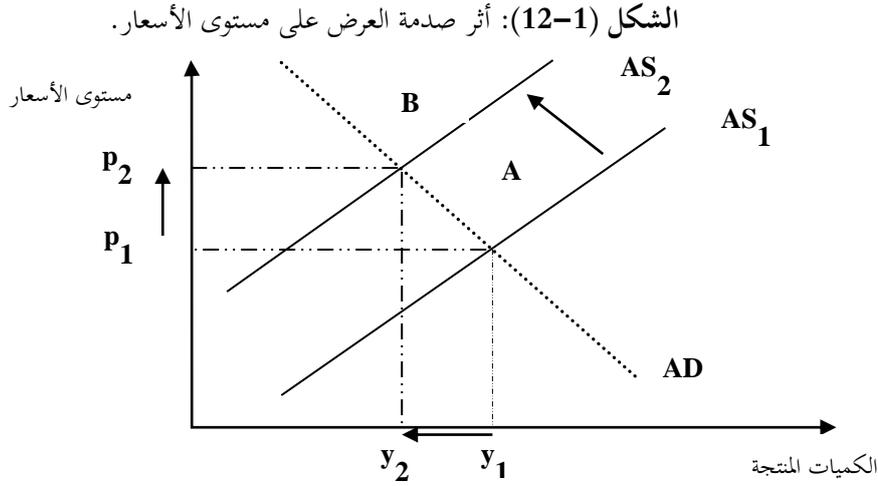
في ذات السياق، من شأن إرتفاع تكاليف المؤسسات الإنتاجية، أن يحملها على تقليص إنتاجها (أي تقليص المعروض من السلع، الأمر الذي سيدفع - في ظل ثبات الطلب - مستويات الأسعار نحو الأعلى، الشكل (1-12) أدناه، يُظهر كيف أنّ تراجع الكمّيات المنتجة من  $(y_1)$  إلى  $(y_2)$ ، سيترجمه إنتقال منحني العرض الكلي  $(AS_1)$  باتجاه اليسار  $(AS_2)$ ، ما من شأنه أن يرفع مستوى الأسعار من  $(p_1)$  إلى  $(p_2)$  في ظل ثبات الطلب الكلي  $(AD)$ .

<sup>1</sup> بول آ. سامويلسون، وويليام د. نوردهاوس، الإقتصاد، الطبعة الثانية، ترجمة هشام عبد الله، دار الأهلية للنشر والتوزيع، 2008، ص 618.

<sup>2</sup> Marc montoussé, dominique chamblay, op cit, p 88.

<sup>3</sup> Bertrand affilé, christian gentil, les grandes questionw de l'économie contemporaine, les guides de létudiant, p 104.

<sup>4</sup> Marc montoussé, dominique chamblay, op cit, p 90.



المصدر:

- Gregory N.Mankiw, Marc P.Taylor, **principles de l'économie**, 5<sup>e</sup> édition, deboeck supérieur, 2019, p 900.

### 3-3-3-2. التضخم الناشئ عن فائض الطلب demand – pull inflation:

وهو ما يعبر عنه أيضاً بعبارة (كثير جداً من المال يطارد عدداً قليلاً جداً من السلع too much money chasing too few goods)، حيث أنّ فائضاً من الطلب بالأسعار الجارية الذي ينتج - من بين عوامل أخرى- عن زيادة الإنفاق العام؛ عن مجموع إنتاج إقتصاد ما (العرض) يشتغل بكامل (أو بالقرب من كامل طاقاته) من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار<sup>1</sup>، بمعنى آخر فإنّ زيادة حجم الطلب النقدي بمعدلات تفوق معدلات نمو المعروض من السلع والخدمات تؤدي التضخم<sup>2</sup>.

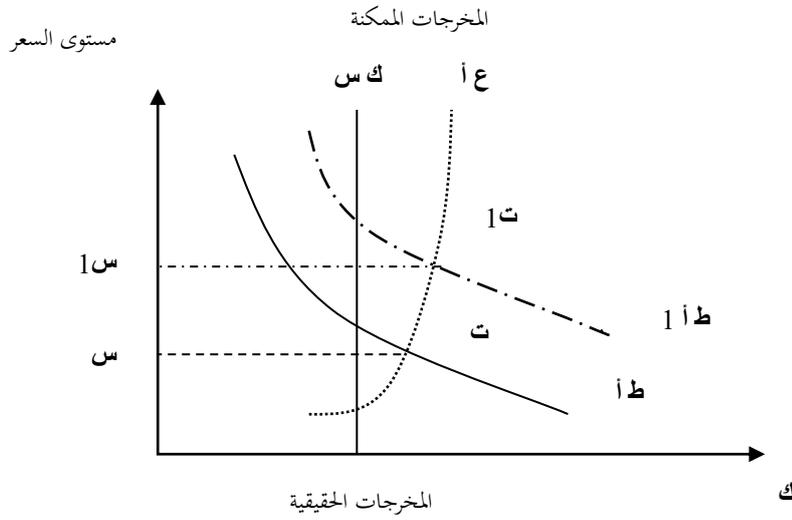
الشكل (13-1) أدناه، يُظهر كيف يُسهم التغيير في مستوى الطلب الإجمالي (ط أ) تحت تأثير التغييرات في مستوى الإستثمار، الإنفاق الحكومي وصافي الصادرات، في توليد ضغوط متزايدة على المخرجات (المخرجات الممكنة في الشكل) التي تُدفع إلى ما هو أبعد من إمكانياتها (المخرجات الحقيقية في الشكل)، ما يُفضي في النهاية إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار التي تنتقل من (س1) إلى (س2)<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Irvin B. Tucker, **macroeconomics for today**, 6<sup>th</sup> edition, south-western cenagage learning, 2017, p 184.

<sup>2</sup> عادل رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية، مجموعة النيل العربية، 2010، ص 134.

<sup>3</sup> بول آ. سامويلسون، وليام د، نوردهاوس، مرجع سبق ذكره، ص 617.

الشكل (1-13): التضخم الناشئ عن الطلب.



المصدر: بول آ. سامويلسون، وويليام د. نوردهاوس، الإقتصاد، الطبعة الثانية ترجمة هشام عبد الله، دار الأهلية للنشر والتوزيع، 2008، ص 617.

ومن منظور كينزي، فإنّ فائض الطلب يعبر عن الفرق بين مجموع الإنفاق القومي معبراً عنه بالأسعار الجارية و إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، وفق الصيغة التالية<sup>1</sup>:

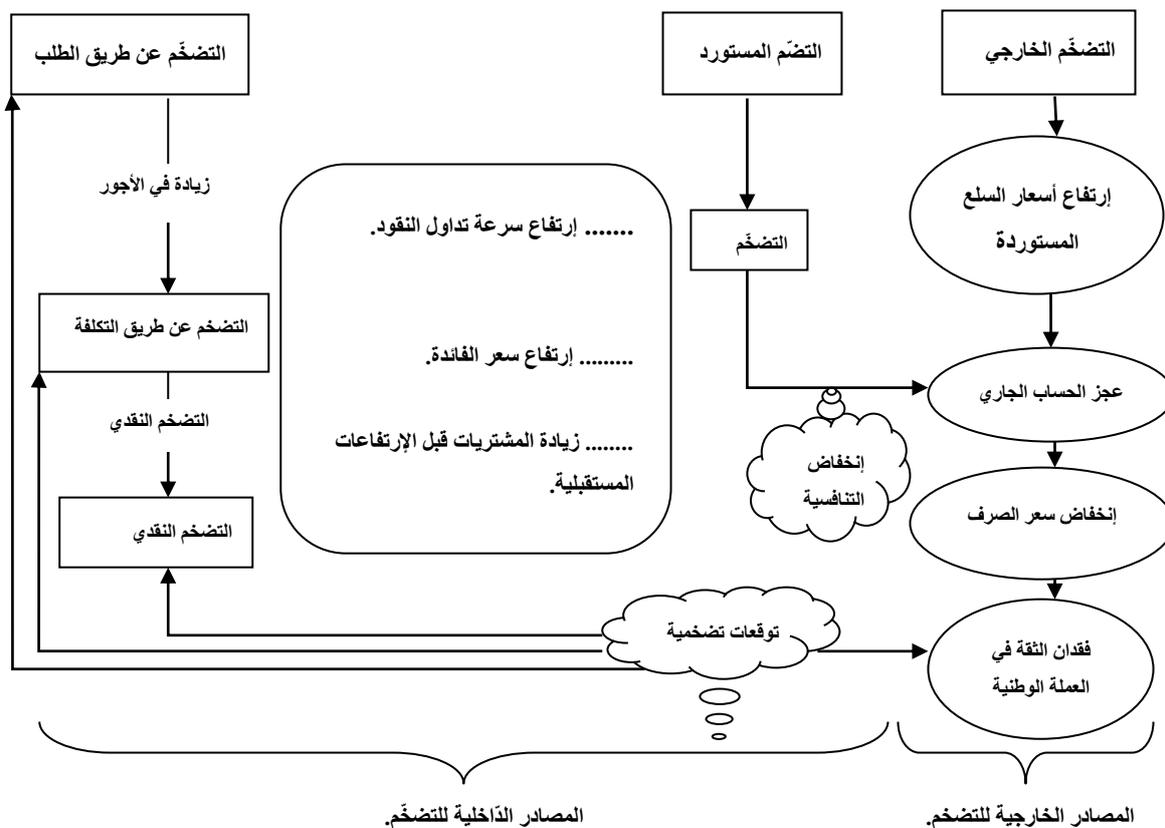
$$D = CP + CG + I + \Delta S - Y$$

حيث: D: فائض الطلب الكلي؛ Y: الناتج؛ CP: الإستهلاك الخاص؛ CG: الإستهلاك الحكومي؛ I: الإستثمار في الأصول الثابتة؛  $\Delta S$ : الإستثمار في المخزون السلعي.

من خلال الشكل (1-14) أدناه، نستعرض العلاقة بين مختلف مصادر التضخم السابق الإشارة إليها أعلاه (التضخم الناشئ عن فائض الطلب، التضخم الناتج عن إرتفاع التكاليف والتضخم المستورد).

<sup>1</sup> وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 88.

الشكل (1-14): العلاقة بين مختلف مصادر التضخم.



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، "الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية"، مكتبة حسن سعد العصرية، بيروت لبنان، ص 87.

### 3-3-4. تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات):

تحقيق التوازن الخارجي يمر عبر تحقيق توازن ميزان المدفوعات، هذا الأخير الذي يُشير إلى بيان منسق لجميع المعاملات الإقتصادية (تبادل سلع، خدمات وأصول) التي تتم بين مقيمي دولة ما وباقي دول العالم<sup>1</sup>، خلال فترة زمنية معيّنة والتي في العادة تكون سنة واحدة؛ يُمكن ميزان المدفوعات من إعطاء صورة واضحة عن موقف الإقتصاد الوطني تجاه باقي الإقتصاديات، ما يُساعد الحكومات على الصياغة السليمة لسياساتها المالية والنقدية والتجارية<sup>2</sup>، وذلك بالإعتماد على العديد من المؤشرات الإقتصادية، منها<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> بول آ. سامويلسون، وويليام د. نوردهاوس، مرجع سبق ذكره، ص 699.

<sup>2</sup> Dominick Salvatore, *économie internationale*, 1<sup>re</sup> édition, De Boeck, 2008, p 480.

<sup>3</sup> وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 89.

- نسبة الإحتياطي الأجنبي إلى الديون: ارتفاع هذه النسبة يُعدّ مؤشراً على مدى قدرة الإقتصاد على مقابلة أعباء المديونية، حيث أنّ إرتفاع الإحتياطي الأجنبي يشكل ضماناً للحكومات لمواجهة الإختلالات الظرفية ويُسهّم في تحقيق إستقرار أسعار صرف العملة الوطنية؛
- الطاقة الإستيرادية للإقتصاد: أي مدى قدرة الإقتصاد على تغطية وارداته، بالإعتماد على عائدات صادراته وحجم الأموال الأجنبية المحصّلة، ويُعبّر عن الطاقة الإستيرادية للإقتصاد من خلال الصيغة الرياضية التالية:

$$Cm = ((X+F)-(D+P))/B$$

حيث: Cm: الطاقة الإستيرادية الكلية؛ X: الصادرات؛ F: الأموال الأجنبية المحصّلة؛ D: خدمات الديون؛ P: تحويلات نحو الخارج؛ B: متوسط سعر الوحدة من الواردات.

من خلال الصيغة أعلاه أيضاً يمكن التمييز بين الطاقة الإستيرادية الذاتية، أي الواردات التي يمكن تغطيتها عن طريق حصيلة الصادرات، والتي يُعبّر عنها بالعلاقة:  $(X-D)/B$ ، والطاقة الإستيرادية المعتمدة على القروض، والتي يمكن التعبير عنها من خلال الصيغة:  $(F-P)/B$ .

- نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات: إرتفاع هذه النسبة من شأنه أن يزيد إحتمال تعرض الإقتصاد إلى أزمات المديونية الخارجية، حيث أنّ تحقيق الملاءة الخرجية تقتضي أن يعمل البلد المعني على تحصيل أكبر قدر ممكن من النقد الأجنبي من خلال فوائض التجارة الخارجية من أجل الوفاء بالإلتزامات الخارجية، وانخفاض الصادرات بالتأكيد سيؤدّي إلى صعوبة تحقيق تلك الفوائض، ما يُثير المخاوف حول قدرة البلد على سداد الديون المستحقة عليه<sup>1</sup>، من أجل ذلك تحرص الدول على أن لا تتجاوز النسبة بين المديونية الخارجية وقيمة الصادرات 50%.

<sup>1</sup> صندوق النقد الدولي، آفاق الإقتصاد العالمي - دورات الركود والإنعاش، أبريل 2002، ص 63.

### خلاصة الفصل:

تناولنا من خلال الفصل الأول إشكالية دور الدولة في إنعاش الإقتصاد، من خلال إستعراض - بدايةً - نظرة التيارات الفكرية المختلفة لهذا الدور، في هذا الشأن إستعرضنا الرؤى الفكرية الثلاث الرئيسية الكلاسيكية والكيينزية والإشترابية؛ الأكيد أنّ التيارات الفكرية المختلفة لم تستقر على رأي موحد حول دور الدولة، ففي حين عارض الفكر الكلاسيكي تدخّل الدولة بحجة أنّ الحرية الفردية والمبادرة الخاصة وآلية السوق كفيلة بتحقيق التراكم الإقتصادي المطلوب وكفيلة أيضا بإشباع الحاجات العامة وأنّ تدخّل الدولة من شأنه أن يكون له بالغ الآثار السلبية على الكفاءة والفعالية الإقتصاديتين؛ أيّدت المدرسة الكييزية على الخصوص تدخّل الدولة التي وجدت في أزمة الكساد الكبير 1930، الفرصة المناسبة لنقض أهم المبادئ التي أقام عليها معارضوا تدخّل الدولة حججهم، حيث رأى "جون مينارد كينز" أنّ علاج الأزمة يقتضي تدخّل فعّال للدولة من خلال ماليتها العامة، وهو ما تحقق بعد أنّ مكّنت سياسات التوسّع في الإنفاق العام في دول الأزمة من تحريك الإقتصاد بعيداً عن حالة الركود، في مقابل الطرحين السابقين، لاقت أفكار "كارل ماركس" و"فريدريك أنجلز" رواجاً كبيراً في الإتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية، وظهر في هذه الدّول نمط جديد من الدّولة التي تحتكر الممارسة الإقتصادية في مختلف مراحلها.

بالإضافة إلى دور الدولة، تناولنا أيضاً الإطار النظري المتعلّق بالأداة التي تمكّن الدولة من القيام بهذا الدور ألا وهي النفقات العامة، حيث تطرقنا بنوع من التعمق للمفهوم، والآثار الإقتصادية التي يرتبها الإنفاق العام على متغيرات الإقتصاد الكلية (الناتج القومي، البطالة، توزيع الدّخل...)، ثمّ تناولنا في نقطة أخيرة من الفصل الأول المفاهيم المتعلّقة بالسياسة الإنفاقية وشروط نجاحها، وأيضاً أهدافها التي لا تخرج عن أهداف السياسة الإقتصادية التي حددها الإقتصادي N.Kaldor ذو التوجّه الكييزي في تحقيق النمو الإقتصادي، والحد من البطالة وضبط التضخم إضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

تمهيد:

مُشكلة علم الإقتصاد هي ندرة الموارد ووفرة الحاجات الإنسانية وتنميتها، وهي ذاتها مُشكلة المالية العامة التي تبحث في أفضل السبل لبلوغ إشباع الحاجات العامة اللامتناهية من خلال المتاح من الموارد المالية للدولة، هذه الأخيرة التي لا تشكّل إستثناءً على مشكلة الندرة.

إنّ محدودية الموارد المالية في الكثير من الدول من جهة، وتنامي الطلب المجتمعي على ما يعرضه القطاع العام من سلع وخدمات عامة ( خدمات التعليم، الصحة، الأمن والعدالة...) من جهة أخرى، استدعى من القائمين على الإنفاق العام في تلك الدول إعادة النظر في الأنماط التقليدية التي يتم وفقها صرف وتسيير المقدرات المالية للمجتمع، على نحو يضمن قيام الدولة الحديثة بمهامها، لكن في حدود المتاح لها من موارد مالية، والسبيل إلى ذلك إنّما يمرّ عبر توحّي العقلانية في تخصيص تلك الموارد والكفاءة والفعالية في إنفاقها، والبحث عن السبل الكفيلة بإيجاد أفضل توليفة (إنفاق عام أقل - منفعة عامة أعظم)، ولكي تنفق الدولة أقل عليها أن تنفق جيّداً<sup>1</sup>، ولكي تعظّم المنفعة العامة عليها أن تبغّي الوسيلة من أجل التخصيص الأمثل لمواردها وتعظيم كفاءة إستخدامها ورفع من فعاليتها، وهي بذلك تسعى إلى ترشيد إنفاقها العام.

من خلال هذا الفصل نسعى إلى الإحاطة بالإطار المفاهيمي لترشيد الإنفاق العام، وتحديد أهم الدوافع التي فرضت على الدول باختلاف مستويات تقدّمها وأنظمتها الإقتصادية حتمية ترشيد نفقاتها العامة، لنخلص في نهايته إلى تحديد الإطار النظري لآليات ترشيد الإنفاق العام، من خلال عرض أهم مقاربات الهيئات والمؤسسات الدولية في هذا المجال.

<sup>1</sup> Matthieu Caron, *Budget et politique budgétaire*, Breal, 2007, p 11.

### المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول ترشيد الإنفاق العام:

أبرزت النقاشات الفكرية حول دور الدولة ومجالات تدخلها، حقيقة مفادها أنّ إشباع الحاجات العامة يقع في صميم إختصاصات الدولة، وأنّ على هذه الأخيرة العمل على إشباعها كونها هي الوحيدة القادرة على ذلك في ظل امتناع وأو عدم قدرة القطاع الخاص على القيام بهذا الدور؛ هذه الحقيقة شكّلت تحدياً جدياً أمام مختلف الحكومات في الدول المتطورة كما النامية، ففي ظل طلب مجتمعي متزايد على ما يعرضه القطاع العام من سلع وخدمات عامة، تحضع الموارد المالية العامة المتاحة لمنطق الندرة، وهو ما يفرض على هذه الحكومات العمل على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بترشيد إنفاقها العام على نحو يضمن إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات العامة من خلال المتاح من الموارد.

#### 1-1. مفهوم ترشيد الإنفاق العام:

إنّ ترشيد الإنفاق العام مفهوم، ينصرف في ماهيته إلى تحقيق المبدأ الإقتصادي "تحقق أكبر عائد بأقلّ تكلفة"، من خلال توجّي العقلانية والحكمة في صرف المال العام، على نحو يكفل إشباع الحاجات العامة اللأمتناهيّة ويحقق أهداف المجتمع؛ و" يسير المال مع حسن التقدير وإصابة التدبير، أجدى نفعاً وأحسن موقعاً من كثيره مع سوء التدبير وفساد التقدير، كالبذر في الأرض إذا زوعي يسيره زكا، وإن أهمل كثيره اضمحل"<sup>1</sup>.

ولأنّ من المفاهيم الإجتماعية، فقد تعدّدت تعاريف "ترشيد الإنفاق العام"، حيث يُعرف أنّه " العمل على زيادة فاعلية الإنفاق العام بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الإقتصاد القومي على تمويل ومواجهة إلتزاماته الداخليّة والخارجية، مع القضاء على مصادر التبديد والإسراف إلى أدنى حدّ ممكن"<sup>2</sup>؛ في ذات هذا السياق يذهب "محمد عمر أبو دوح" إذ يُعرّف ترشيد الإنفاق العام أنّه " إلتزام الفعالية في تخصيص الموارد، والكفاءة في إستخدامها بما يعظّم رفاهية المجتمع"، والفعالية في تخصيص الموارد تقتضي توزيعها على أوجه الإنفاق المتّسقة مع أهداف المجتمع والأكثر قدرة على إشباع حاجات أفرادها، أمّا الكفاءة في إستخدامها فمضمونها تعظيمٌ للمنفعة العامّة المتأتيّة منها<sup>3</sup>.

ويقصد بترشيد الإنفاق العام أيضاً " تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة

1 علي الماوردي، أدب الدين والدنيا، الطبعة 16، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1979، ص317..

2 محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الإقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1999، ص 72.

3 محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 44.

وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة<sup>1</sup>، يضيف هذا التعريف على سابقه، أنّ مفهوم ترشيد الإنفاق العام يمتدّ ليشمل أيضا الموازنة بين حجم الإنفاق العام وما يمكن تعبئته من الموارد المالية العادية في صورة ضرائب ورسوم وعائدات أملاك الدولة، غير أنّنا نعتقد أنّه إذا إقتضت ضرورة الحاجة العامة، اللجوء إلى الموارد غير العادية للدولة فهذا لا يتناقض وترشيد الإنفاق العام، طالما أنّ صرفها يُرَاعِي حسن التدبير والإقتصاد. أمّا "محمد شاعر عصفور" فيرى أنّ ترشيد الإنفاق العام " يتضمّن ضبط التّنفقات العامّة وإحكام الرقابة عليها والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، وتلافي النفقات غير الضرورية وزيادة الكفاية الإنتاجية ومحاولة الإستفادة القصوى من الموارد الإقتصادية والبشرية المتوفرة"<sup>2</sup>.

مما تقدّم نتبيّن أنّ ترشيد الإنفاق العام مفهومٌ يُشير إلى مجموع الإجراءات والتدابير الحكومية الرّامية إلى تحقيق التخصيص الأنسب والإستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة للدولة وحمايتها من مختلف أوجه الإسراف والتبذير، وزيادة إنتاجية برامج الإنفاق العام، باتباع سياسات مالية رشيدة تضمن إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات العامّة لأفراد المجتمع من خلال المتاح من الموارد المالية العامة.

## 2-1. ترشيد الإنفاق العام و سياسات الإنضباط المالي:

عطفاً على ماسبق تناوله من تعاريف، يتبيّن لدينا أنّ ترشيد الإنفاق العام قد يقتضي تخلي الدولة عن بعض أوجه الإنفاق العام، و هو الأمر الذي جعل البعض يرى بأنّ ترشيد الإنفاق العام يعني تخفيضه<sup>3</sup>، وفي هذه الحالة تكون سياسات ترشيد الإنفاق العام شبيهة بسياسات التقشف أو الإنضباط المالي، على إعتبار أنّ الأخيرة تقتضي دائماً، عمل الحكومات على تقليص مختلف أوجه الإنفاق العام الجاري وأو الإستثماري، غير أنّ الأخذ بهذا الرأي يعدّ مجانباً للصواب على إعتبار أنّ تخفيض الإنفاق العام في سياسات الترشيد يقتصر على البرامج الإنفاقية أو النفقات غير المبررة إقتصادياً أو إجتماعياً، أو تلك البرامج التي يمكن للقطاع الخاص أن ينفّذها بكفاءة وفعالية أكبر.

في الآتي، وبعد عرض موجز مفاهيمي عن سياسات الإنضباط المالي، نحاول أن نبيّن الفروق الأساسية بينها وبين ترشيد الإنفاق العام.

<sup>1</sup> دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي (حالة الجزائر 1990-2004)، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 171.

<sup>2</sup> محمد شاعر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2008، ص 399.

<sup>3</sup> كردودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر، 2013-2014، ص 239.

### 1-2-1. مفهوم سياسات الإنضباط المالي:

يُشير الإنضباط المالي أو التقشّف إلى حزمة التدابير والإجراءات التي تتخذها الحكومات، أو تُفرض عليها، بهدف كبح نمو الطلب الكلي وخفض عجز الموازنة العامّة والحد من تفاقم الدين العمومي والتحكّم في عجز ميزان المبادلات الجارية<sup>1</sup> وإستعادة قدرة الدّول المدينة على خدمة ديونها، وهذه إختلالات مالية - في العادة - تكون إنعكاساً لحالات إنكماشٍ إقتصاديٍّ أو لتراجعٍ حادٍّ في مستويات النمو.

إذاً، فالإنضباط المالي ينصرف في مفهومه إلى جنوح الحكومات نحو اتباع سياساتٍ إقتصاديةٍ تهدف الى رأب الفجوة بين الإنفاق العام للدّولة وإيراداتها، وتستخدم في ذلك - من بين أدوات أخرى - أدوات السياسة المالية (الإيرادات والنفقات العامة...)، وفي هذه الحالة إمّا أن تعتمد إلى رفع معدّلات الضرائب والرّسوم التي تحصلها الدّولة وأو توسيع أوعيتها، وبالتالي فهي تؤثر بذلك على مستويات الدّخول المتاحة للأشخاص الطبيعيين أو على أرباح المحصلة من قبل الأشخاص المعنويين، وهو ما ينجر عنه خفض مستويات الإنفاق بشقيه الإستهلاكي والإستثماري، أو أن تعتمد إلى خفض مستويات الإنفاق العام بأشكاله المختلفة سواءاً الإستثماري (الإنفاق على البنية التحتية...)، أو الجاري مثل النفقات التحويلية الموجهة لدعم ذوي الدّخول المنخفضة، أو أن تقوم الدولة بخفض أجور العاملين في القطاع العام ومختلف نفقات التسيير الأخرى.

بالجمل تهدف سياسات الإنضباط المالي الى إستعادة التوازنات الكلية الدّاخيلة والخارجية للإقتصاد ورفع تنافسيته والسيطرة على نمو الدين العام، من خلال:

- تخفيض حجم الإنفاق الحكومي بمختلف أشكاله ( التحويلات الإجتماعية للأسر، الإعانات الإقتصادية للمؤسسات، التشغيل في القطاع العام... ) من منطلق أنّ أفضل النفقات أقلّها حجماً، ورفع معدّلات الضرائب والرّسوم وتوسيع أوعيتها (الضرائب على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين) من أجل خفض نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي (خفض فجوة الموارد المحلية)؛
- إمتصاص فائض السيولة من أجل التحكّم في معدّلات التضخّم ومن بين آليات أخرى يمكن إستخدام الآلية الضريبية لهذا الغرض؛
- تخفيض قيمة العملة المحلية، رفع معدّلات الفائدة ومراجعة السياسات الإئتمانية للبنوك.

الجدير بالإشارة هنا، هو أنّ الآثار التي تحدثها سياسات الإنضباط المالي قد لا تقتصر على تلك المرغوبة أو المستهدفة ( خفض عجز الموازنة، التحكّم في الدين العام ومستويات التضخم... )، ففي بعض

<sup>1</sup>S.dagostino et al, **Dictionnaire de sciences economiques et sociales**, op cit, p 260 .

الأحيان ينجم عن تطبيق هذه السياسات آثار سلبية غير مرغوبة وقد تكون معاكسة تماماً لما هو مستهدف، حيث أنّ العمل على خفض مستويات الطلب الكليّ (الإستهلاكي وأو الإستثماري) قد يُضعف حصيلة إيرادات الضرائب غير المباشرة (الرسم على القيمة المضافة مثلاً)، كما من شأنه أن يتسبب في تراجع معدّلات النمو الأمر الذي ينجر عنه تراجع في عائدات الضرائب المفروضة الأعوان الإقتصاديّين كالضرائب على أرباح الشركات؛ أخيراً وليس آخراً من شأن سياسات الإنصباط المالي أن تحد من التوظيف في القطاع العام ما من شأنه أن يرفع معدّلات البطالة، وهنا تجد الحكومات نفسها مطالبة برفع مستوى التحويلات الإجتماعية ( التأمينات على البطالة، الإعانات الإجتماعية...) بمعنى آخر أنها ستعتمد إلى زيادة إنفاقها العام.

### 1-2-2. الفرق بين ترشيد الإنفاق العام وسياسات الإنصباط المالي:

بناءً على ماسبق، يكون من المجانبه للصّواب القول بأنّ ترشيد الإنفاق العام والتقيّص وجهان لعملة واحدة، فترشيد الإنفاق العام وإن كان من الممكن أن ينطوي على إجراءات من شأنها خفض الإنفاق العام كالصّغظ على بنود الإستهلاك الحكومي غير الضروري مثلاً تفادياً للإسراف والتبذير، فهو يضيف عليها تدابير من شأنها أن تزيد من فعالية إدارة المال العام، وفي الآتي نورد جملة من أوجه الإختلاف بين المفهومين:

- ترشيد الإنفاق العام وصفة وقائية للحكومات من الوقوع في فخ عجز الموازنة العامة وما ينجر عنه من تبعات سلبية على الإقتصاد، في حين أنّ التقشف وصفة علاجية مالية لدول تعيش خارج إمكاناتها المالية تعاني وضعاً إقتصادياً ومالياً متأزماً، بهدف إعادة التوازن بين الإنفاق العام والإيرادات العامة، واستعادة قدراتها على الوفاء بالديون الخارجية المترتبة عليها؛
- من شأن ترشيد الإنفاق العام أن يخفّض من الأعباء المالية المفروضة على عاتق الأفراد في صورة ضرائب ورسوم وغيرها، في المقابل عادة ما تبقى سياسات التقشف عقيمة إذا لم تتوافق مع زيادة في معدّلات الضرائب والرّسوم وأو توسيع أوعيتها، وتخفيض في مستويات الدخول المتاحة لهم؛
- في الغالب يكون لسياسات التقشف بالغ الآثار السلبية على الجانب الإجتماعي كإخفاض القدرة الشرائية للأفراد نتيجة تحرير الأسعار والتضخّم، وارتفاع معدّلات البطالة وإخفاض نسبة التخصيصات المالية للقطاعات الإجتماعية ضمن الموازنة العامة، في حين من شأن ترشيد الإنفاق العام أن يمكّن من تحقيق وفورات في الإيرادات العامة للدولة نتيجة إرتفاع كفاءة السياسات الإنفاقية، يمكن توجيهها لدعم الفئات الإجتماعية من ذوي الدّخول المحدودة؛

- سياسات التقشّف عادة ما تكون في شكل وصفات جاهزة مملاة من قبل المؤسسات المالية الدّولية ليبرالية التوجّه، ولا تراعى فيها الظروف الدّاخلية للدّول ولا الأنظمة الإقتصادية المنتهجة فيها، في حين أنّ ترشيد الإنفاق العام وكما سبق الإشارة إليه، يشير إلى جملة من التدابير والإجراءات الدّاتية والسياسات الأصيلة غير الدخيلة التي تقرّها الحكومات وتطبّقها بما يتناسب وظروفها الدّاخلية.

### المبحث الثاني - دوافع ترشيد الإنفاق العام:

تبيّننا فيما سبق تعدّد وظائف الدّولة الحديثة مهما كان نظامها الإقتصادي أو نهجها التنموي، والإظطلاع بتك الوظائف يحتمّ عليها بذل الكثير من المال العام، وفي ظل محدودية موارد الكثير منها وعدم قدرة بعضها على تعبئة مواردها نظراً لضعف أنظمتها الجبائية وأو جمودها، أو إعتقاد بعضها على موارد ريعية ناضبة من أجل تمويل موازنتها العامة، عادة ما تلجأ تلك الدّول إلى الإستدانة الدّاخلية وأو الخارجية، وإلى تمويل موازنتها عن طريق العجز الذي سرعانما يخرج عن السيطرة ليتحوّل إلى عجز هيكلي؛ في ظل هذه المتغيّرات، تعالت الأصوات المطالبة بضرورة كبح جماح التضخّم في حجم النفقات العامّة وضبطها، دون أن يكون ذلك على حساب ما ينبغي أن تظطلع به الدّولة الحديثة من أدوار، في الآتي نستعرض أهم العوامل التي باتت تفرض على الدّول ضرورة ترشيد نفقاتها العامّة:

### 2-1. ظاهرة تزايد النفقات العامّة:

بتحوّل دور الدّولة وإنتقالها من دولة حارسة إلى دولة متدخّلة ثمّ منتجة، ثمّ إلى دولة رفاه في الدّول المتطورة، تعدّدت أوجه تدخّلها في مختلف مناحي الحياة الإقتصادية والإجتماعية إضافة إلى أدوارها التقليدية (الدّفاع، الأمن، العدالة...)، هذا التوسّع في مجالات النّشاط العام، إنعكس في صورة زيادة في حجم الإنفاق العام كنسبة من الناتج الدّخلي الخام في جميع الدّول على المدى الطويل، مهما اختلفت مستويات تطوّرها وفلسفتها الإقتصادية ومذاهبها السياسية ولا يخرج عن هذه القاعدة ما يمكن ملاحظته في بعض الدّول من تراجع أو ثبات حجم الإنفاق العام على المدى القصير ( أنظر في الجدول أدناه دولتي النمسا وسويسرا)، الجدول أدناه يعرض تطور الإنفاق العام كنسبة من الناتج الدّخلي الخام لعينة من الدّول الصناعية خلال المدى الزمني 1870-1980م:

الجدول(1-2): تطور الإنفاق العام في عينة من الدول كنسبة من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1870-1990.

الدولة	السنة	حوالي 1870	1913	1920	1937	1960	1980	1990
أستراليا		18.3	16.5	19.3	14.8	21.8	34.1	34.9
النمسا		10.5	17.0	14.7	20.6	35.7	48.1	38.6
كندا		-	-	16.7	25.0	28.6	38.8	46
فرنسا		12.6	17.0	27.6	29.0	34.6	46.1	49.8
ألمانيا		10.0	14.8	25.0	34.1	32.4	47.9	45.1
إيطاليا		13.7	17.1	30.1	31.1	30.1	42.1	53.4
إيرلندا		-	-	18.8	25.5	28.0	48.9	41.2
اليابان		8.8	8.3	14.8	25.4	17.5	32.0	31.3
نيوزلندا		-	-	24.6	25.3	26.9	38.1	413.3
النرويج		5.9	9.3	16.0	11.8	29.9	43.8	54.9
السويد		5.7	10.4	10.9	16.5	31.0	60.1	59.1
سويسرا		16.5	14.0	17.0	24.1	17.2	32.8	33.5
بريطانيا		9.4	12.7	26.2	30.0	32.2	43.0	39.9
و. م. أ		7.3	7.5	12.1	19.7	27.0	31.4	32.8
المعدل		10.8	13.1	19.6	23.8	28.0	41.9	43.0

المصدر:

- Vito Tanzi , Ludger Schuknecht, **Public Spending in The 20th Century, A Global Perspective**, Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom, 2000, p 6.

### 1-1-2. النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة:

تعددت الدراسات النظرية التي تناولت ظاهرة تزايد النفقات العامة، هذه الدراسات عادة ما يتم تبويبها في مقاربتين، الأولى تتعلق بجانب الطلب بريادة الإقتصادي الألماني "فاغنر" Adolph Wagner الذي يُعدُّ أول من تناول هذه الظاهرة بالدراسة، حيث أعزى سببها إلى إرتفاع معدلات النمو الإقتصادي، التي تحفز طلبا مجتمعيا متزايدا على السلع والخدمات العامة نتيجة إرتفاع المداخيل، ما يفضي بدوره إلى دور أكبر للدولة وبالتالي إرتفاع مستويات الإنفاق العام، والثانية بجانب العرض ونورد في بحثنا هذا كمثال، فرضية "بيكوك" و"وايزمان" (Peacock et Wiseman)، اللذين وجدا أنّ للإضطرابات الإجتماعية والأزمات السياسية والحروب الدور الأبرز في هذه الظاهرة.

2-1-1-1. قانون "فاغنر" (A. Wagner) (قانون التوسع في النشاط العام):

في نهاية القرن التاسع عشر، أوجد الإقتصادي الألماني "أدولف فاغنر" "Adolph Wagner" (1835-1917) وعبر مؤلفه "مبادئ الإقتصاد السياسي" (1892)، علاقة بين مستوى التقدّم الذي قد يُحقّقه مجتمع ما، وحجم التّشاط الإقتصادي وكذا الإجماعي للدولة، واعتبر "فاغنر" الذي كان ينادي بدور أكبر للدولة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية ويُعارض الأفكار التي نادى بها "آدم سميث" ومن سبقه من الطبيعيين، أنّ توسّع نشاط القطاع العام في الدّول الغربية هو نتيجة حتمية لما حققته هذه الدّول من نموّ إقتصادي في ظل حركية التصنيع التي شهدتها هذه الأخيرة.

وهو ما عبّر عنه "A.Wagner" من خلال قانون أسماه "قانون التوسّع المستمر للنشاط الحكومي"، حيث أنّه كلّما حقق مجتمع من المجتمعات معدّلاً معيّنًا من النمو الاقتصادي فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة ما ينعكس في صورة زيادة في حجم الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج القومي، وبعبارة أخرى فإن نسبة النفقات العامة في الناتج القومي تميل إلى الزيادة بنسبة أكبر من الناتج القومي<sup>1</sup>، على النحو التالي:

إرتفاع النمو الإقتصادي ← إرتفاع الدّخول المتاحة لأفراد المجتمع ← إرتفاع طلب الأفراد على السلع العامة (صحة، تعليم...) ← إرتفاع الإنفاق العام (توسّع نشاط القطاع العام) بنسبة أكبر.

ومردّد ذلك حسب "فاغنر" أسباب إقتصادية بحتة، حيث أنّ<sup>2</sup>:

- زيادة درجة التصنيع وتعدد الأنشطة الإقتصادية وإرتفاع درجة التحضّر تُرتّب مزيداً من التدخّل الحكومي من أجل ضمان كفاءة الأداء الإقتصادي وتنظيم الأنشطة الإقتصادية؛
- إرتفاع الدّخل القومي يولّد طلباً متزايداً على منتجات القطاع العام، ما ينجر عنه مزيداً من التدخّل الحكومي لمقابلة هذا الطلب.
- تحقيق التنمية الإقتصادية يتوقف على درجة التقدّم التكنولوجي، هذا الأخير (التقدّم التكنولوجي) وباعتبار تكاليفه المرتفعة لا يمكن الإستثمار فيه إلاّ من قبل الدّولة.

على الرغم من أهمية ما توصّل إليه "فاغنر" في دراسته لظاهرة تزايد النفقات العامة، إلاّ أنّ التفسيرات التي قدّمها لهذه الظاهرة كانت محلاً لجملة من الإنتقادات:

- على عكس ما ذهب إليه "فاغنر" في حصر أسباب تزايد النفقات العامة في الأسباب الإقتصادية فقط، أوضح "بيكوك" و "وايزمان" (Peacock et Wiseman) في دراسة لنمو النفقات العامة

<sup>1</sup> عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار زهران، الأردن، 2008، ص 150.

<sup>2</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة- مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 484.

في المملكة المتحدة (1961)، أنه وإضافة إلى العوامل الاقتصادية، فإنّ العوامل الاجتماعية والسياسية يمكن أن تكون أسباباً جوهرية في الزيادة المطلقة أو النسبية للنفقات العامة، ففي فترات الحروب أو القلاقل الاجتماعية مثلاً، تزيد النفقات العامة، وفي مرحلة لاحقة يكون من الصعب التراجع عن مستويات الإنفاق هذه، كون أنّ أفراد المجتمع يكونوا قد تعودوا من جهة على مستوى معيّن من إستهلاك منتجات القطاع العام، وفي الجهة المقابلة على حجم معيّن (مرتفع مقارنة بمرحلة ما قبل الحرب) من الإقتطاعات الضريبية.

- بيّنت العديد من الدّراسات التطبيقية، أنّ مرونة الطلب الدّخلية على المنتجات العامة موجبة ولكن ليست بالضرورة دائماً أكبر من الوحدة، على خلاف ما افترضه "فاغنر"، مثال ذلك دراسة قام بها "بورشدينج" "Borcheding" على الإقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1902-1970 خلصت إلى أنّ قيمة المرونة تساوي 0.75.
  - أغفل "فاغنر" دور بعض المحدّدات مثل العوامل الإديولوجية ومستويات النمو وقدرة الدّول على تعبئة الموارد المالية، ودورها في تحديد نسب الزيادة في النفقات العامة، حيث إفترض نمواً مطلقاً للنفقات العامة، ولم يبيّن اختلاف معدّلات هذا النمو بين الدّول المختلفة، فعلى سبيل المثال وخلال المدى الزمني 2012-2013، ووفقاً لإحصائيات صندوق النقد العربي، نمت النفقات العامة في دولة الإمارات المتحدة 7.3% وفي الأردن 2.5% وفي السعودية 7.6%، وفي تونس 8.11% .
  - أخيراً وليس آخراً، لم يشر "فاغنر" إلى إمكانية وجود علاقة مرتدّة أو عكسية بين الزيادة في الإنفاق العام و نمو الدّخل الوطني، وهو ما أثبتته "كينز" (J.Keynes) فيما بعد من خلال مضاعف الإنفاق العام، حيث أنّ الزيادة في الإنفاق العام المتولّدة عن إرتفاع طلب الأفراد على المنتجات العامة، يولّد بدوره زيادات متتالية في الدّخول الحقيقية للأفراد تحت تأثير الميل الحديّ للإستهلاك، ما يؤدّي بدوره إلى زيادة مضاعفة في الدّخل الوطني.
- إنّ جملة الإنتقادات هاته، وإن أبانت عن جانب من القصور في تحليل "فاغنر" لظاهرة تزايد النفقات العامة، إلّا أنّها لا تلغي أهميّة النتائج التي توصل إليها، سيما وأنّ العديد من الدّراسات التي تناولت إقتصاديات البلدان التي تكون في أولى مراحل نموّها شكّلت سنداً عملياً قوياً لتلك النتائج<sup>1</sup>.

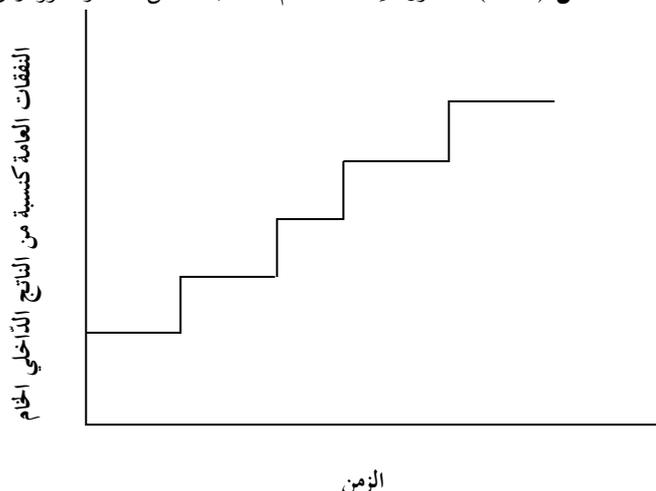
<sup>1</sup> حمد بن محمد آل الشيخ، العلاقة بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في قانون فاجنر شواهد دولية، مجلة جامعة الملك سعود، العدد 14، السعودية، ص 157.

## 2-1-1-2. فرضية "بيكوك" و"وايزمان" (Peacock et Wiseman):

في محاولة منهما لتفسير أسباب ظاهرة تزايد النفقات العامة وكذا أسباب ثبات حجم الإنفاق العام أو ربما تراجعها في بعض الفترات (حدوث إنقطاعات في ظاهرة تزايد الإنفاق العام)، قام كل من "بيكوك" و"وايزمان" بدراسة تطور حجم الإنفاق العام في بريطانيا خلال المدى الزمني 1890-1950؛ وانطلاقاً من جدلية أنّ حاجة المجتمع إلى تدخّل الدولة - وبالتالي زيادة حجم الإنفاق العام- من أجل إعادة توزيع الثروة وتوفير الرعاية الصحية والتعليم...، عادة ما تصطدم بقدرة المجتمع على تحمّل المزيد من الأعباء الضريبية من أجل تمويل هذا التدخّل، لاحظ أنّ بعض الظروف الإستثنائية كالأزمات الاقتصادية والحروب وكذا التحضير لها، قد تشكل سبيلاً لحل هذه الجدلية<sup>1</sup>.

ففي فترات الحرب مثلاً، سيكون على الدولة التوسّع في الإنفاق العام في ظل إقتصاد الحرب، من أجل مقابلة الطلب المتزايد على السلع العسكرية من جهة، وإشباع الحاجات العامة التي تزداد كمّاً و نوعاً في هذه الفترات، في المقابل وفي ظل هذه الظروف الإستثنائية سيقبل أفراد المجتمع بإقتطاعات ضريبية أكبر كمساهمة منهم في تمويل المجهود الحربي<sup>2</sup>؛ من بين ما خلص إليه "بيكوك" و"وايزمان" أنّ الزيادة في حجم الإنفاق العام لا تكون مستمرة، وإّما متقطعة وعلى شكل إرتدادات تعكس الظروف الإستثنائية التي تمر بها الدولة على النحو الذي يوضحه الشكل أدناه:

الشكل (1-2): تطوّر الإنفاق العام حسب تحليل "بيكوك ووايزمان".



المصدر:

-M.Maria jhon kennedy, **public finance** , PHP learning private limited, 2012, p 176.

<sup>1</sup> John A.vasquez, Marie T.henahan, **the scientific study of peace and war**, LEXINGTON BOOKS, united states of America, 1992, p 313.

<sup>2</sup>M.Maria jhon kennedy, **public finance**, PHP learning private limited, 2012, p176.

من الملاحظ من خلال الشكل أعلاه، أنّ مستويات الإنفاق بعد أن تستقر الأمور في البلد المعني (إنتهاء الحرب...) تستقر عند مستوى أعلى من المستوى الذي كانت عليه من قبل وهو ما يسمّى بأثر الإزاحة<sup>1</sup> أو "أثر الإستبدال"، حيث أنّه وفي فترات لاحقة على الظروف الإستثنائية، سيتحوّل التوسع في الإنفاق على القطاع العسكري إلى القطاع المدني، بالموازاة مع ذلك يكون أفراد المجتمع قد تعودوا على مستويات الإقتطاع الضريبي المرتفعة.

وحسب "بيكوك" و"وايزمان"، فإنّ الزيادات غير المستقرة في حجم الإنفاق العام كنسبة من الناتج الداخلي الخام إنّما ترجع إلى العوامل التالية<sup>2</sup>:

- تغيّر الظروف الإستثنائية (الحروب والقتال...) من وجهة نظر أفراد المجتمع إلى الإقتطاعات الإجبارية التي تمارسها الدولة على دخولهم، ما يجعلهم يتقبلون مستويات أعلى من الضرائب ومن الإنفاق العام؛
- بعد أن تستقر الأوضاع، تتحوّل المهام الإستثنائية التي إطلعت بها الدولة خلال فترة اللاأستقرار إلى مهام عادية تدخل في صميم اختصاصاتها؛
- تحتم الظروف الإستثنائية على الدولة الإظطلاع بمهام جديدة لم تكن تمارسها من قبل (إعادة الإعمار بعد الحرب مثلا...).

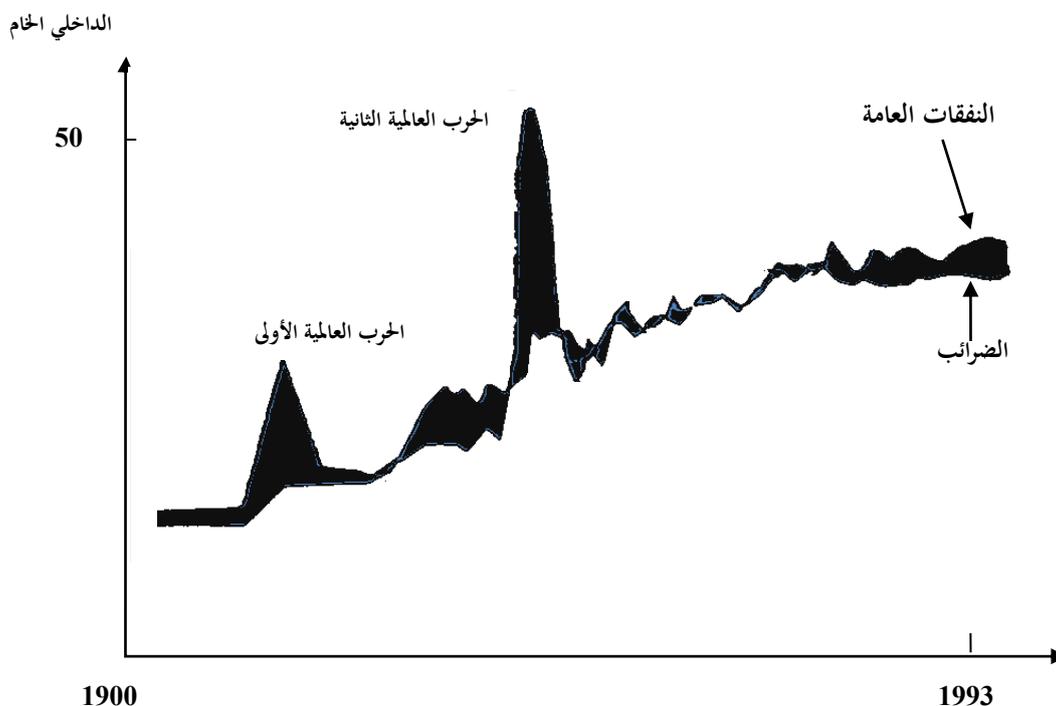
تأبيداً لطرح "بيكوك ووايزمان" يرسم الشكل أدناه صورة واضحة عن تطور النفقات العامة والإيرادات الضريبية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1900-1993، الشكل يبيّن أنّ النفقات العامة والإيرادات الضريبية في الولايات المتحدة الأمريكية نمت بصورة غير طبيعية خلال فترتي الحربين العالميتين الأولى والثانية، وبعد نهاية الحرب لم تعد إلى مستوياتها السابقة للحرب.

<sup>1</sup> Pierre cliché, *gestion budgétaire et dépenses publiques-description comparée des processus évolution et enjeux budgétaires du Québec*, Presses de l'Université du Québec, 2009, p 215.

<sup>2</sup> M.Maria jhon kennedy, op cit, p 177.

الشكل (2-2): تطور النفقات العامة والإيرادات الضريبية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1900-1993.

النفقات والضرائب كنسبة من الناتج



المصدر: بول آ. سامويلسون، ويليام د. نوردهاوس، الإقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، دار الأهلية للنشر والتوزيع، ص 310.

## 2-1-2. أسباب تزايد النفقات العامة:

كما سبق الإشارة إليه، ومن بين الإنتقادات التي وجهت لقانون "فاغنر"، أنه حصر أسباب تزايد النفقات العامة في الأسباب الإقتصادية فقط، لكن ما أثبتته الواقع العملي و الفهم النظري، أنّ أسباب تزايد النفقات العامة عديدة، وتراوح بين حقيقية تقتزن بموجبها الزيادة في النفقات العامة بزيادة في المنافع العامة التي تعود على أفراد المجتمع، و ظاهرية لا تعدو أن تؤدي إلى زيادة في أرقام النفقات العامة دون أن تصاحبها زيادة في نصيب الفرد من كمية السلع والخدمات العامة أي في حجم الحاجات العامة الملبّاة، في الآتي نورد عرضاً مختصراً لأهم تلك الأسباب<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> انظر: - محمد ابراهيم عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 120.

- محززي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص 91-97.

- طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 132.

- سعيد علي العبيدي، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة، الأردن 2011، ص ص 82-83.

- محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 114.

## 2-1-1-2. الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة:

نقصد بالأسباب الظاهرية، مجموعة العوامل التي تؤدي إلى زيادة رقمية في النفقات العامة مصحوبة بزيادة في المنافع العامة التي تعود على أفراد المجتمع، حيث يرتفع كم، ويتحسن نوع الخدمات والسلع العامة التي يطلبها الفرد وهو ما يضيف مشروعية على تزايد الإنفاق العام، وكما سبقت الإشارة إليه فإن الهدف الرئيس للنفقة العامة هو إشباع الحاجة العامة.

يحصّر منظري المالية العامة الأسباب الحقيقية للزيادة في النفقات العامة إلى العوامل التالية:

➤ **العوامل الإيديولوجية:** حيث أدت التغييرات التي طرأت على حجم دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وانتقال الدولة من حارس إلى متدخل إلى منتجة ودولة الرفاه في عديد الدول الصناعية، إلى تعدد وظائفها ومجالات تدخلها، ما يستتبعه حتما زيادة في حجم الإنفاق العام.

➤ **العوامل الاقتصادية:** أوضح "فاغنر" أنّ تحقيق معدلات من النمو الاقتصادي، يحتم بالنتيجة دورا أوسع للدولة في الحياة الاقتصادية، لمواجهة الطلب المتزايد للأفراد على السلع والخدمات العامة الذي يفرضه تحسن الدخل الفردية الحقيقية. من جهة أخرى تلعب الدورات الاقتصادية دورا بالغ الأهمية في تزايد النفقات العامة، لاسيما في فترات الكساد، أين يمكن للدولة إستعمال السياسة الإنفاقية (التوسّع في الإنفاق العام) من أجل إنعاش الاقتصاد.

➤ **العوامل الاجتماعية:** لم تفض أزمة الكساد الكبير إلى إنبهار الأسس النظرية التي قام عليها الفكر الكلاسيكي فحسب، بل خلقت أيضا شعورا عاما في الدول الرأسمالية أنّ هناك خطرا حقيقيا يهدد النظام الاجتماعي من قبل العاطلين عن العمل والمشردين و المهتمشين الذين أيّدوا الحركات السياسية الراديكالية في تلك الدول، الأمر الذي حتم عليها أن توجه قدرا معتبرا من إنفاقها العام من أجل ضمان الحد الأدنى من الرفاهية لهذه الفئات (برنامج "نيوديل" في الولايات المتحدة الأمريكية و"بيت الشعب" في السويد)، ومع تزايد الوعي الاجتماعي تركز هذا الإلتزام من قبل حكومات العالم المتقدم كما التامي تجاه أكثر الفئات عوزا في المجتمع، وباتت التحويلات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة، ونفقات الصحة والتعليم من ضمن البنود الرئيسية والمتكررة المشكّلة للموازنات العامة للدول.

➤ **العوامل السياسية:** أسهم إنتشار مبادئ الديمقراطية وتوسع المشاركة الشعبية في الحياة السياسية من خلال العملية الإنتخابية في تزايد النفقات العامة، حيث تسعى الحكومات في سبيل إطالة فترات حكمها إلى كسب تأييد الرأي العام المحلي من خلال العمل على تلبية إحتياجاته. من جهة ثانية

فإن سعي الدول إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع دول أخرى أو الإنخراط في منظمات وهيئات دولية سيحتّم عليها زيادة نفقاتها العامة.

➤ **العوامل المالية:** يتيح توفر فائض في الإيرادات العامة للدولة إمكانية التوسّع في إنفاقها العام، فعلى سبيل المثال مكّن التحسّن الذي عرفته أسعار النفط مع بداية الألفية الثالثة للدول النفطية ومن بينها الجزائر من إنتهاج سياسة إقتصادية تقوم على التوسّع في الإنفاق العام. في سياق ذي صلة، وبعد رفع الحضر الذي مارسه الكلاسيك على الإقتراض العام<sup>1</sup>، أتاحت سهولة الإقتراض للدول مصدرا هاما للإيرادات العامة وبالتالي فرصاً للتوسّع في نفقاتها العامة.

### 2-2-1-2. الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة:

هي مجموعة العوامل التي ترتّب زيادة في قيمة النفقات العامة دون أن يكون لتلك الزيادة أية آثار على حجم أو نوع المنافع العامة التي يفترض أن تعود على أفراد المجتمع، ويمكن حصر هذه الأسباب في مايلي:

➤ **تدهور قيمة النقد الوطني:** أي إنخفاض القدرة الشرائية لوحدة النقد، وهو مايفرض على الدولة بذل المزيد من الوحدات النقدية من أجل توفير نفس الكم من الخدمات أو المنتجات العامة.

➤ **تغيّر القواعد المحاسبية المعتمدة في إعداد الموازنات العامة:** والمقصود هنا هو تغيّر الطرق الفنية المعتمدة في إعداد الموازنات العامة، حيث أدّى الإنتقال من الموازنات الصافية التي تعمد فيها السلطة التنفيذية إلى إجراء المقاصّة بين الإيرادات والنفقات العامة إلى الموازنات الإجمالية أو الشمولية التي تعرض فيها الإيرادات و النفقات العامة دون إجراء أيّة مقاصة بينها، إلى تضخم أرقام النفقات العامة.

➤ **إتّساع إقليم الدولة وأو زيادة عدد سكّانها:** من البديهي أن يترافق إتّساع إقليم الدولة (نتيجة ضم أراضي متنازع عليه مثلا) أو زيادة عدد سكّانها مع تزايد في حجم إنفاقها العام، دون يؤدّي ذلك إلى إرتفاع في متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة، فمثلا ستؤدي الزيادة الطبيعية في أعداد المواليد إلى إرتفاع في قيمة النفقات العامة الصحيّة، ولأنّها تنفق فقط على المواليد الجدد فهي زيادة ظاهرة.

<sup>1</sup> إعتبر الفكر الكلاسيكي القروض العامة ضرائب مؤجلة.

➤ **الفساد:** لاشكّ أن سوء إستغلال المناصب الحكومية وجعلها مطيّة لتحقيق مكاسب شخصية، يؤدي حتما إلى تبذير وتبديد المال العام في غير المجالات الموجه إليها، ما يحتم على الدولة بذل المزيد من المال العام لتعويض ما تمّ هدره. ودليل ذلك على سبيل المثال عمليات إعادة التقييم المالي للمشاريع العمومية التي عادة ما تلجأ إليها حكومات الدول النامية ما يؤدي إلى ارتفاع الإعتمادات المالية المخصّصة لتنفيذها، دون أن ترافقها عمليات إعادة صياغة أو تحيين للأهداف الأولية.

## 2-2. ترشيد الإنفاق العام وقاية من الوقوع في فخ عجز الموازنة العامّة:

يُشير عجز الموازنة إلى الوضعية التي يحتل فيها توازنها لصالح الإنفاق العام، بمعنى زيادة نفقات الدولة عن إيراداتها، وإن كان عجز الموازنة وفقا للرؤية الكينزية لا يشكّل مشكلاً إذا كان منظماً ومقصوداً ويستهدف تحقيق التوازن الإقتصادي، فإنّ الإشكال يكمن في خروج هذا العجز عن السيطرة وتحوّله إلى هيكلية يجبر الدول على إتباع وصفات علاجية غير مضمونة العواقب، تتراوح بين تضخّمية (الإصدار النقدي، التوسّع في منح الأثمان للقطاع العام) وما قد ترتبه من آثار سلبية على قيمة النقد الوطني والقدرة الشرائية للمواطنين، وغير تضخّمية (اللجوء إلى الإستدانة الداخليّة وأو الخارجيّة) والتي في الغالب تنقل الوضعية المالية للدولة إلى مستوى أكثر تعقيداً (الوقوع في فخ الإستدانة وما ترتبه من آثار إقتصادية وإجتماعية وسياسية سلبية ناهيك عن الآثار المالية)، الجدول أدناه، يعرض تطوّر عجز الموازنة في عدد من الدول العربية:

الجدول (2-2): تطوّر عجز الموازنة في عدد من الدول العربية خلال المدى الزمني 2011-2015.

الوحدة (مليون دولار أمريكي).

الدولة	السنة	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر		2.645	10.129	3.155	13.965	35.138
تونس		1.311	1.125	2.083	1.678	4.562
المغرب		4.443	7.009	6.649	5.436	9.434
عمان		294	209	215	938	17.771
البحرين		76	599	1.085	1.210	4.001

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016، ص483، متاح على الموقع [www.amf.org.ae](http://www.amf.org.ae)، تاريخ الإطلاع: 2017-05-12.

في الغالب يُعزى تفاقم عجز الموازنة إلى وجود فائض طلبٍ في الإقتصاد الوطني يفوق المقدرة الحقيقية للعرض الكليّ في الداخل، ووفق رؤية نيو كلاسيكية فإنّ ذلك راجع إلى وجود طموحات إنمائية

وإستهلاكية تفوق الإمكانيات المالية للدولة التي في الغالب يساء استخدام المتوفر منها<sup>1</sup>، من هذا المنطلق وبعيداً عن سياسات التقشف التي تلجأ إليها الدول طواعيةً أحياناً ومجبرةً أحياناً كثيرة للتخلص من عجز الموازنة، تتيح العقلانية والحكمة في إنفاق المال العام وإحكام الرقابة عليه والعمل على الوصول بإسراف وتبذير المال العام إلى أدنى مستوياته، إمكانية الحد من تفاقم هذه الظاهرة، بل قد تسهم في تحقيق فوائض مالية في الموازنات العامة، يمكن توجيهها لإشباع حاجات مجتمعية أخرى.

وفي الغالب أيضاً، يُعد عجز الموازنة العامة سبباً مباشراً للدين العام سواء أكان داخلياً أو خارجياً، حيث تظطر الحكومات إلى اللجوء إلى الإئتمانية من أجل تمويل أي عجز قد يعتري موازنتها لاسيما في حال عجزت الآلية الضريبية عن أداء هذا الدور، ولا يوجد خلاف حول الآثار السلبية التي يترتبها الدين العام والتي ليس أقلها:

#### 2-2-1. إزاحة رأس المال الخاص:

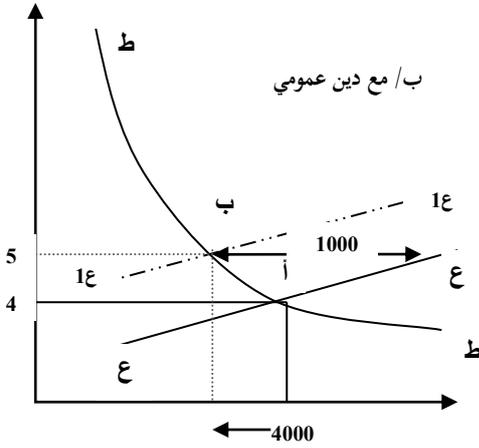
في حال ما إذا قررت الحكومات اللجوء إلى الإئتمانية الداخلية من خلال - فرضاً - طرح سندات للإئتمانية العام، من شأن هذا الإجراء أن يخفض ما يمتلكه الأفراد من ثروة، حيث أنّ إقبالهم على الإئتمانية في هذه السندات يعني بالضرورة أنّهم سيعوّضون ما يمتلكونه من رأس مال خاص بجيازة تلك السندات أو بالأحرى بالدين العام مع إفتراض أنّ مجموع ما هو مرغوب في إمتلاكه من الثروة محدود<sup>2</sup>. الشكل أدناه يوضّح الطريقة التي تتم فيها عملية إزاحة المخزون من رؤوس الأموال الخاصة على المدى الطويل، اللوحة (أ) تبين الطلب (ط ط) والعرض (ع ع) على رأس المال كدالة في معدّل الفائدة الحقيقي (عائد رأس المال) في حال عدم وجود دين عمومي، التوازن المبيّن هو لرصيد رأس مال قدره 4000 وحدة مع سعر فائدة حقيقي قدره 4%. على إفتراض إرتفاع في الدين العمومي من الصفر إلى 1000 وحدة (اللوحة ب) فإنّ ذلك من شأنه أن يقلّص مما يعرضه الأفراد من رساميل بمقدار 1000 وحدة، ما ينقل منحني عرض رأس المال (ع ع) إلى اليسار (ع 1ع 1) وهو ما يقابله وضع توازني جديد (النقطة ب) عند معدّل فائدة قدره (5%) وهو أعلى من المعدّل السابق، ما يجبر مؤسسات القطاع الخاص على طلب قدر أقل من رأس المال.

<sup>1</sup> د حسن الحاج، عجز الموازنة: المشكلات والحلول، مجلّة جسر التنمية، العدد 63، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007، ص 11.

<sup>2</sup> بول آ. سامويلسون، ويليام د. نوردهاوس، مرجع سبق ذكره، ص 666.

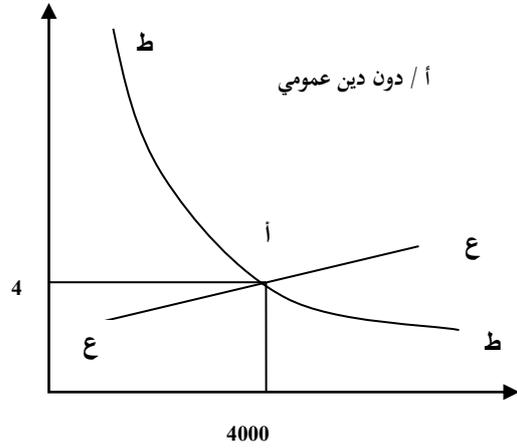
الشكل (2-3): أثر الدين العمومي على إزاحة رأس المال الخاص.

سعر الفائدة الحقيقي



مخزون الرساميل الخاص (ر)

سعر الفائدة الحقيقي



مخزون الرساميل الخاص (ر)

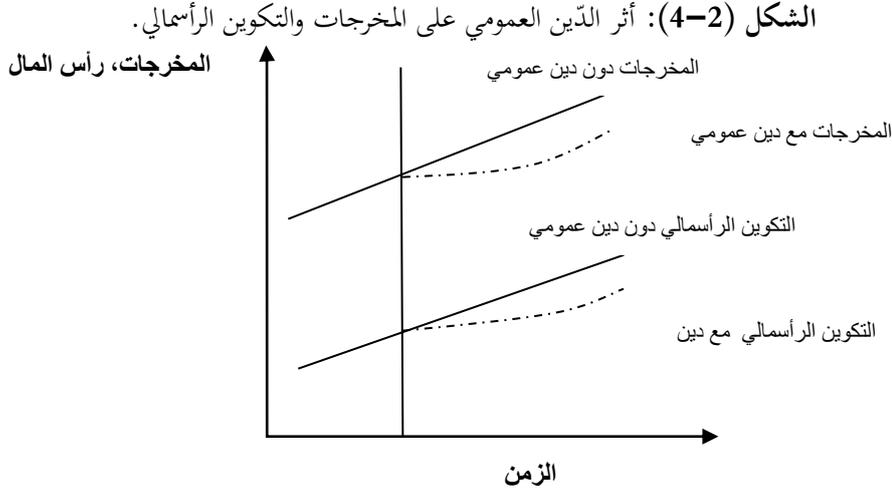
المصدر: بول آ. سامويلسون، ويليام د. نوردهاوس، "الإقتصاد"، ترجمة هشام عبد الله، دار الأهلية للنشر والتوزيع، ص 667.

## 2-2-2. أثر الدين العام على التنمية:

إضافة إلى ماتم تناوله أعلاه حول دور الدين العام في إزاحة رأس المال الخاص، فإنّ للدين العمومي المرتفع بالغ الأثر السلبي على عملية التنمية في المدى البعيد وعلى مستويات عدّة، فمن جهة يحتم الوفاء بفوائد الدين العمومي الداخلي للمكاتبين فرض المزيد من الضرائب، وحسب "بول آ. سامويلسون" و"ويليام د. نوردهاوس" فحتى لو فرضت الضرائب على نفس الأشخاص لدفع القيمة ذاتها من الفائدة التي ستدفع لهم، فإنّ ذلك سوف لن يلغي "التأثيرات المحرفة للحوافز"، حيث من شأن فرض ضريبة على دخل شخص معيّن لدفع الفائدة المستحقة لنفس الشخص أن يحمله على التقليل من عمله ومن إدخاره وهو ما يعني تحريفاً لكفاءة هذا الشخص ورفاهيته.

في سياق ذي صلة، تؤدّي الزيادة في مستوى الدين الخارجي من جهة إلى تخفيض حجم الدخل القومي، ومن جهة أخرى إلى زيادة نسبة الناتج القومي الموجهة للوفاء بأقساط الدين وكذا الفوائد المترتبة عليه. وبالمحصلة فإن مؤشرات الإقتصاد ومخرجاته ستنمو بمعدلات أبطأ مما كانت عليه قبل تفاقم الدين العمومي. الشكل أدناه يوضّح أثر الدين العمومي على المخرجات وعلى التكوين الرأسمالي، حيث يعبر الخطان المتصلان عن كل من التكوين الرأسمالي والمخرجات في حال كانت الموازنة العامة للدولة في حالة توازن أي عدم وجود دين عمومي، أمّا وقوع الدولة في فخ المديونية فسيترب عنه إزاحة للرأس المال الخاص

ويصبح مخزون الدولة من رؤوس الأموال في حالة ركود، وفي نفس الوقت سيكون على الحكومات دفع المزيد من الفوائد على ديونها الخارجية، وهو ما تعبر عنه الخطوط المتقطعة في الشكل.



المصدر: بول آ. سامويلسون، ويليام د. نوردهاوس، الإقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، دار الأهلية للنشر والتوزيع، ص 668.

### 3-2. محدودية المقدرة المالية للدولة في مقابل حاجات مجتمعية لا متناهية:

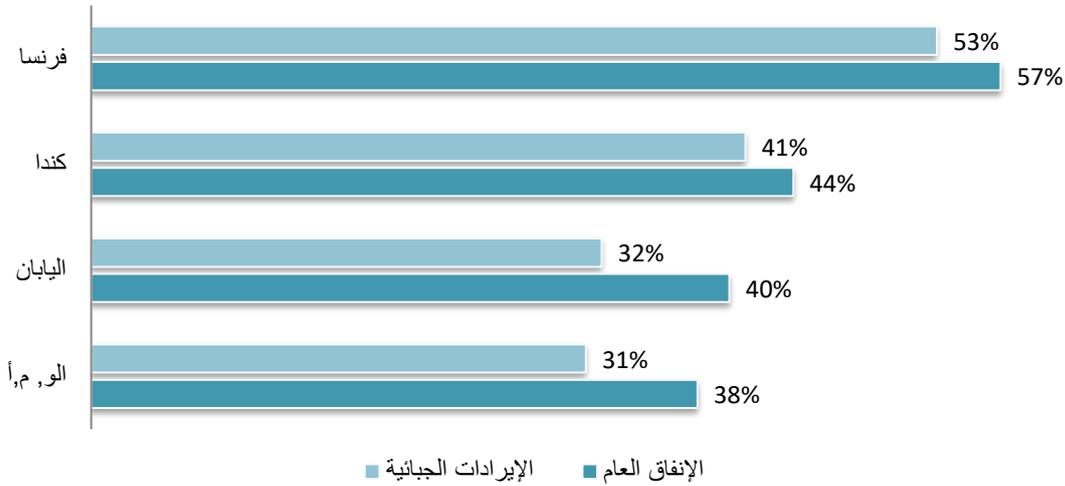
من المسلم به أنّ الدول المتقدمة، تتمتع بمقدرة نسبية على تدبير ما يلزمها من إيرادات عامة لمقابلة الزيادة في إنفاقها العام، في حين أنّ الدول النامية وفي ظل ما تشهده من طلب مجتمعي متزايد على السلع والخدمات العامة، تعاني صعوبات عديدة في تعبئة مواردها المالية وهامش المناورة لديها أقل، في ظل جمود وتعقّد وعدم كفاءة وفعالية الأنظمة الضريبية لبعضها وإنفصامها عن أهداف التنمية الوطنية، وإعتماد بعضها الآخر على الإيرادات المالية المتأتية من مصادر ريعية ( النفط، المعادن و المواد الأولية...) والتي تكون أسعارها في الغالب رهينة لتقلبات السوق الدولية<sup>1</sup>. في ظلّ هذا الواقع يكون على هذه الدول حتمية العمل من جهة على ضبط نفقاتها العامة ومحاربة أوجه الإسراف والتبذير وخفض الإستهلاك الحكومي غير الضروري، ومن جهة أخرى العمل على تعظيم الكفاءة الإستخدامية لمواردها المالية عبر التحديد الدقيق لأولويات الإنفاق العام وربطها بأهداف المجتمع.

إستعرضنا في نقاط سابقة ظاهرة تزايد النفقات العامة والتي تطبع إقتصاديات الدول النامية كما المتقدمة، فإنّ المقدرات المالية لتلك الدول سواء كانت تكلفية (ضرائب ورسوم...)، أو إقتراضية (مدخرات) هي في الغالب محدودة وتنمو بمعدلات دون مستوى نمو معدّلات الإنفاق العام.

<sup>1</sup> حسب التقرير الإقتصادي الموحد لسنة 2016، إنخفضت الإيرادات العامة للدول العربية النفطية بنسب تتراوح بين 41 و51% في كل من السعودية، قطر، العراق، عمان والكويت، و بين 21 و32% في كل من الجزائر، ليبيا والبحرين.

الشكل أدناه، يعرض نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام في عينة من الدول ذات الدخل المرتفع، وكذا نسبة إيراداتها الجبائية، الملاحظ أنّ هذه العينة من الدول، والتي نظرياً من المفترض أن يكون دور القطاع العام فيها محدوداً، وتكون قدرتها على التحصيل الجبائي مرتفعة كون معدلات النمو الإقتصادي ومستويات الدخل فيها مرتفعة، لم تتمكن من تغطية إنفاقها العام من خلال إيراداتها الجبائية خلال العام 2013، ونسبة العجز تراوحت بين 3% (كندا) كأدنى حد و 8% (اليابان) كأقصى حد.

الشكل (5-2): الإنفاق العام، الإيرادات الجبائية كنسبة من الناتج الداخلي الخام في عينة من الدول مرتفعة الدخل سنة 2013

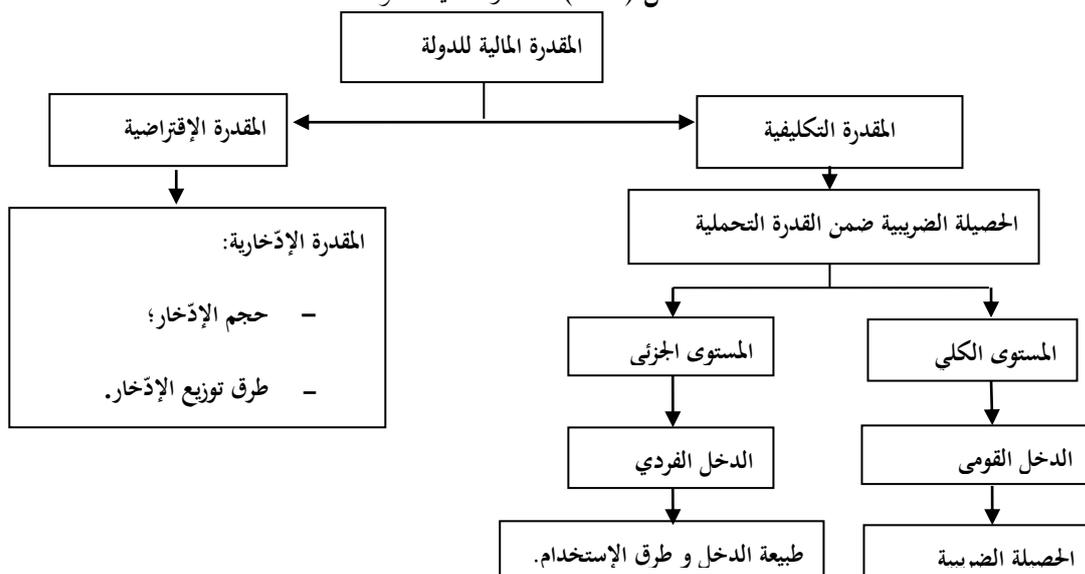


المصدر:

-Paul R Krugman, Robin Wells, **macroéconomie**, traduction de la 4<sup>e</sup> édition américaine par Laurent Baechler, 3<sup>e</sup> édition, de boek, 2016, p 640.

إذا إستثنينا المصادر الربعية التي تشكّل الممول الرئيس للموازنة العامة في العديد من الدول، فإنّ الضرائب العامة (المقدرة التكلفة) والإقتراض (المقدرة الإقتراضية) يُشكّلان أساس المقدرة المالية للدولة، وهو ما يمكن تبيانه من خلال الشكل أدناه:

الشكل (2-6): المقدرة المالية للدولة.



المصدر: نوازاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2005، ص 47.

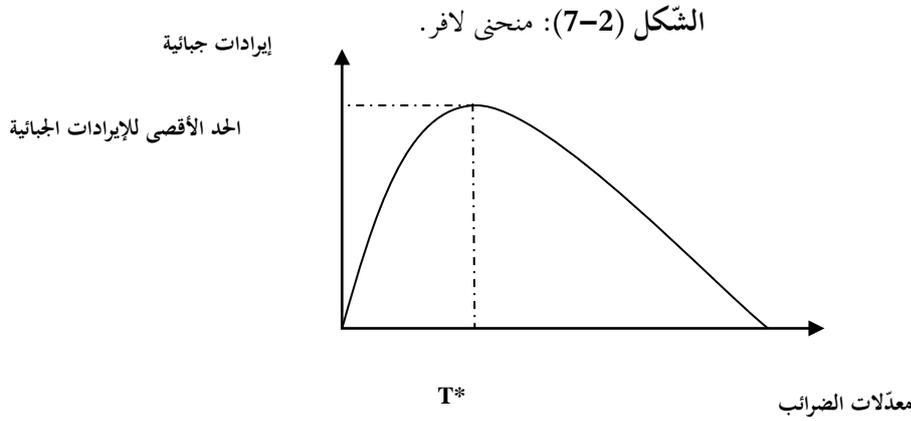
### 2-3-1. المقدرة التكاليفية:

في كثيرٍ من الدول تُشكّل الضرائب أهم مصدر للإيرادات العامة السيادية، وفي أحيان كثيرة تبنى السياسات الإنفاقية لهذه الدول على ما يُتوقع تحصيله من خلال الآلية الضريبية، التي دأبت أدبيات المالية العامة على إعتبارها مساهمةً من قِبل الأفراد كلٌّ حسب مقدرة التكاليفية في تحمّل أعباء المجتمع ككل، لكن ما لا يمكن تجاهله هو كون الضريبة تُمثل أيضاً تضحيةً من قبل المكلف بها (شخصاً طبيعياً أو معنوياً).

إذاً، تُشكّل الإقتطاعات الضريبية أو الجبائية بالمفهوم الواسع عبئاً على الإقتصاد القومي وأيضاً على الأفراد، والمقصود بالمقدرة التكاليفية هي فُدرّة كل منهما (الإقتصاد القومي والأفراد) على تحمّل ذلك العبئ من دون عرقلة عمل الإقتصاد ودون إلحاق الضرر بالمستويات المعيشية للأفراد أو التأثير على سلوكياتهم المتعلقة بالعمل والإذخار، ومنه فالحديث عن المقدرة التكاليفية، يقوّد إلى البحث عن المستوى الأمثل لمعدّلات الإقتطاعات الضريبية التي تحقق من جهة الأهداف المالية للسياسة الضريبية والمتمثلة في تمويل الموازنة العامة للدولة من أجل مقابلة النفقات العامة، ومن جهة أخرى تراعي سلوك الأفراد تجاه العمل، الإستهلاك، الإذخار، وكذا الكفاءة الإقتصادية. في الآتي نعرض لإثنين من أهم الإسهامات الفكرية التي بحثت في تحديد الحجم الأمثل للإقتطاعات الضريبية:

### 2-3-1-1. منحني لافر (Laffer):

في سعيها إلى تحديد الحجم الأمثل للإقتطاعات الضريبية التي تضمن معدلات نمو إقتصادي مثالية، أكدت "مدرسة إقتصاديات العرض" بزيادة كل من "روبرت موندل" (Robert Mundell) و "آرثر لافر" (Arthur Laffer) على أهمية المعدلات الضريبية المنخفضة للأداء الإقتصادي الجيد<sup>1</sup>، وفي هذا السياق ومن بين أدوات تحليلية أخرى قدّمت المدرسة "منحني لافر" نسبة لـ "آرثر لافر" كأداة لتحليل أثر معدّل الضغط الضريبي على العائدات الضريبية، وفقاً لهذا المنحنى الذي يوضّحه الشكل أدناه فإنّ معدلاتٍ ضريبيةٍ مرتفعةٍ تفوق المقدرة التكلفة للمكلفين تكون لها آثار عكسية على الإيرادات العامة للدولة وفق مبدأ "كثير من الضريبة يقتل الضريبة" « trop d'impôt tue l'impôt » أو « les hauts taux tuent les totaux ».



المصدر:

-Hal R Varian, **introduction à la microéconomie**, traduction de la 9<sup>e</sup> édition américaine par bernard thiry, 8<sup>e</sup> édition, De Boeck, 2014, p 324.

من الجلي من خلال الشكل أعلاه أنّه عند معدّل ضريبة منعدم فلن تكون هناك إيرادات ضريبية، وعند معدّل ضريبة يبلغ 100% سوف لن يعمل أي أحد و في هذه الحالة أيضاً ستندم الإيرادات الضريبية<sup>2</sup>، وبين المعدّلين 0% و 100% يقع المعدّل الأمثل  $T^*$  الذي يقابله الحد الأقصى للإيرادات الجبائية، والأداء الأمثل للإقتصاد.

وفق "مدرسة إقتصاديات العرض" كلّما زاد معدّل الضريبة عن  $(T^*)$  أثر ذلك سلباً على إيرادات الدولة من الضرائب، حيث يجنح الأفراد إلى تحجيم أعمالهم والتقليل من مدخراتهم وبالتالي إنكماش

<sup>1</sup> Hamid A.temmar, **la transition de l'économie émergente-références théoriques, stratégies et politiques**, office des publication universitaires, 2011, p 632

<sup>2</sup> بول آ سامويلسون، ويليام د. نورد هاوس، مرجع سبق ذكره، ص. 348.

الإستثمار الخاص وتنفشى بينهم بعض الممارسات السلبية تجاه الآلية الضريبية من قبيل التهرب والغش الضريبيين، وفي حال بلوغ هذه الوضعية، سيتحتم على الدولة تخفيض مستويات الضغط الضريبي ( تخفيض معدلات الضرائب أو تقليص الوعاء الضريبي) قدر الإمكان من أجل إعادة بعث النشاط الإقتصادي من جديد<sup>1</sup>، وهو ما قد يوقعها في حلقة مفرغة من تدني الإيرادات العامة.

### 2-1-3-2. ضرائب رامسي<sup>2</sup> (Ramsey):

تبحث قاعدة "ضرائب رامسي"<sup>3</sup> فيما يسمى الكفاءة الضريبية والتي تمكن الحكومة من جباية الإيرادات التي هي بحاجة إليها بأقل قدر من خسارة فائض المستهلك، وتنص القاعدة على أنّ على الحكومات أن تفرض أعلى معدلات الضرائب الممكنة على المدخلات والمخرجات ذات المرونة السعرية المتدنية بالنسبة للعرض منها والطلب عليها، ومثال ذلك الأرض والغذاء الذين تكون منحنيات العرض والطلب عليهما عديمة المرونة السعرية، بالمقابل على الحكومات أن تفرض معدلات ضريبية متدنية على المدخلات والمخرجات التي تكون المرونة السعرية للعرض منهنما أو الطلب عليهما مرتفعة ومثال ذلك بعض أنواع السلع الكمالية.

يحتاج مؤيدو "ضريبة رامسي" بأنّه إذا كانت السلعة ذات مرونة سعرية منخفضة بالنسبة للعرض منها أو الطلب عليها، فإنّ تأثير أي ضريبة تفرض على هذه السلع سيكون محدوداً على الإستهلاك والإنتاج، وهو ما من شأنه أن يرفع من إيرادات الحكومة مع أدنى خسارة ممكنة في الكفاءة الإقتصادية. على الرغم من وجهة الإفتراضات التي قامت عليها "ضرائب رامسي" من حيث قدرتها على تعبئة أكبر قدر ممكن من الإيرادات الضريبية دون الإخلال بالكفاءة الإقتصادية فيما يتعلّق ببعض أنواع الضرائب، إلّا أنّ بعض الشواهد العملية أثبتت أنّ هذه القاعدة لا يمكن تعميمها على جميع المدخلات والمخرجات أخذاً بعين الإعتبار لمرونتها السعرية؛ في بريطانيا العام 1990 إقترت حكومة "مارغريت تاتشر" فرض ضرائب على الرؤوس<sup>4</sup> (poll tax)، للوهلة الأولى تبدو هذه الضرائب وفق قاعدة "ضرائب رامسي" قادرة على زيادة إيرادات الحكومة دون أدنى تأثير على الكفاءة الإقتصادية، فمن غير المتوقع أن يهاجر الأفراد أو يختفوا لتفادي دفع الضريبة، لكن إغفال مبدأ العدالة في هذه الضرائب وثقل عبئها على

<sup>1</sup> Pierre cliché, **gestion budgétaire et dépenses publique**, presse de l'université de Québec, 2009, pp 43-44.

<sup>2</sup> بول آ سامويلسون، ويليام د. نورد هاوس، مرجع سبق ذكره، ص 345.

<sup>3</sup> نسبة إلى عالم الإقتصاد البريطاني "فرانك رامسي" (frank ramsey).

<sup>4</sup> محزري محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 161.

ذوي الدخل المتدنية كان له بالغ الأثر السلبية على الكفاءة الاقتصادية وأيضاً على إيرادات الدولة ما أفرز مازقاً سياسياً عجل برحيل حكومة المحافظين.

### 2-3-2. المقدرة الإقتراضية:

تُشكّل القروض العامة واحداً من أوجه مصادر الإيرادات العامة غير العادية، والتي تلجأ الحكومات إليها - من بين حالات أخرى- عند وصول المعدّلات الضريبية إلى المستوى الأمثل أي إستنفاد المقدرة التكلفة للدولة؛ المقصود بالمقدرة الإقتراضية للدولة، هو مدى قدرتها على تعبئة إيراداتها المالية عبر الإقتراض من الأفراد أو الشركات أو المؤسسات من خلال طرح السندات الحكومية<sup>1</sup>، وكما يوضّحه الشكل أعلاه تتوقف المقدرة على حجم الإدخار (مستوى الإدخار القومي) من جهة وتوزيعه بين الإقتراض العام والخاص من جهة أخرى.

### 2-3-2-1. حجم الإدخار:

يُشكّل الإدخار الجزء المتبقي للأفراد من الدّخل بعد الإستهلاك، من هذا المنطلق يتوقف الإدخار على عاملين إثنين؛ أولهما مستوى الدخل، حيث من المرجح أن تزيد مدخّرات ذوي الدخل المرتفعة عن مدخّرات منخفضة الدخل، وهو ما يفسّر إرتفاع معدّلات الإدخار وبالتالي المقدرة الإقتراضية في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية؛ وثانيهما الميل الحدي للإستهلاك، فإرتفاع هذا الأخير يعني أنّ الجزء الأهم من الدّخل ينصرف إلى الإستهلاك، وبالتالي إنخفاض حصة الإدخار من الدخل، ومنه هناك علاقة عكسية بين المقدرة الإقتراضية للدولة والميل الحدي للإستهلاك.

### 2-3-2-2. طريقة توزيع الإدخار:

السؤال هنا، هو كيف يتوزّع الإدخار بين الإقتراض الخاص والإقتراض العام؟ فإذا كانت لدى الفرد إمكانية لاستثمار أمواله المدخرة بنفسه والحصول على عوائد مالية، أو كانت له إمكانية لأن يقرض أمواله إلى القطاع الخاص مقابل فوائد في هذه الحالة ستتأثر المقدرة الإقتراضية سلباً، أمّا إذا إتجهت المدخّرات نحو القرض العام من خلال شراء السندات الحكومية -في حال معدّلات فائدة مغرية-، ففي هذه الحالة سوف تزداد المقدرة الإقتراضية للدولة.

ما يجدر التنويه إليه، هو طرق ومصادر التمويل واحداً من المحدّات الأساسية لمدى كفاءة برامج الإنفاق العام، في هذا الصدد توصلت العديد من الدّراسات إلى أنّ الدّول التي تشكّل فيها المساعدات الإنمائية التي تقدّمها الدّول والمنظّمات المانحة أو تلك الدّول التي تعتمد مصادر ريعية في تمويل برامجها

<sup>1</sup> وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 121.

الإنفاقية، تكون أقل كفاءة في تسيير وتنفيذ تلك البرامج مقارنة مع الدول التي تعتمد على الآلية الضريبية كمصدر لتمويل إنفاقها العام، في الحالة الأخيرة تكون الحكومات مطالبة بتقديم خدمات وسلع عامة أكثر وأفضل لدافعي الضرائب الذين يربطون - في العادة - بين العبء الضريبي الذي يتحملونه وبين المنافع العامة التي تعود عليهم، من أجل ذلك تجد الحكومات نفسها مطالبة بالبحث عن أفضل السبل لتعظيم كفاءة إنفاقها العام، أما في حالة الدول المتلقية للمساعدات فدرجة إهتمامها بكفاءة برامجها الإنفاقية ومدى قدرتها على إشباع الحاجات العامة لمواطنيها تقل، مع ذلك ننوه إلى أنّ ما باتت تفرضه الدول والمنظمات المانحة من رقابة ومشروطة، وربطها في كثير من الأحيان الحصول على تلك المساعدات بمدى سلامة وشفافية الممارسات المتعلقة بالمالية العامة في الدول المتلقية للمساعدات أجبر العديد من هذه الدول على مراجعة أساليب وسياسات تسيير تلك المساعدات<sup>1</sup>.

أما فيما يتعلّق بالدول النامية التي تعتمد مصادر ريعية لتمويل موازنتها العامة فإنّ مسألة مدى كفاءة البرامج الإنفاقية وقدرتها على تحقيق أهدافها تطرح بحدة، في هذا الشأن توصل كل من "Gylfason" و "Zoega" إلى أنّ الإرتفاع في حصة رأس المال الطبيعي إلى مجموع الثروة الوطنية بعشر نقاط مئوية ينجر عنه تراجع سنوي في معدّل النمو مقداره نقطة واحدة<sup>2</sup>، ويرجع ذلك من بين عوامل أخرى إلى<sup>3</sup>:

- العلة الهولندية، حيث أنّ الإعتماد المفرط على المصادر الربعة الطبيعية من شأنه أن يؤدّي إلى المبالغة في تحديد سعر صرف العملة، الأمر الذي يؤثر سلباً على الصادرات غير الريقية ولاسيما الصناعية منها، هذه الأخيرة التي تعتبر المحفز الأهم للنمو الإقتصادي؛
- وجود موارد طبيعية من شأنه أن يضعف الحافز لدى الأعوان الإقتصاديين العموميين والخواص على تكوين رأس المال البشري، حيث أنّ رأس المال الطبيعي هو المصدر الأساسي للثروة.

إنّ إرتفاع حجم مساهمة المصادر الريقية في تمويل برامج الإنفاق العام بما يربّته من إنخفاض للقيود التمويلية على الميزانية الحكومية يؤدّي في الغالب إلى إرتفاع الممارسات السلبية المرتبطة بالسلطة ( القدرة على تحويل وإختلاس الأموال العمومية، الإسراف والتبذير وغيرها )، فعلى سبيل المثال عادة ما يعمد ممارس السلطة إلى التلاعب في مكّونات الإنفاق العام وفي مساراته وتحويله نحو مجالات وفتات ومناطق

<sup>1</sup> وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 23.

<sup>2</sup> Thorvaldur Gylfason, Gylfi Zoega, **Natural Resources and Economic Growth: The Role of Investment**, site d'internet [www.bbk.ac.uk/ems/faculty/zoega/research/Natinvest31.PDF](http://www.bbk.ac.uk/ems/faculty/zoega/research/Natinvest31.PDF), date de visite: 18-07-2015.

<sup>3</sup> Louis-Marie Philippot, **rente naturelle et composition des dépenses publiques**, Reflets et perspectives de la vie économique, (Tome XLVII), 2008, p 51.

جغرافية تدعم بقاءه في السلطة، في ظل صعوبة الرقابة على المداخيل المتأتية من المصادر الربعية<sup>1</sup>، الأمر الذي من شأنه أن يحرف برامج الإنفاق العام عن أهداف إشباع الحاجات العامة، ويؤثر على كفاءة البرامج الإنفاقية.

#### 2-4. ضمان إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات العامة الأساسية والحد من الفقر:

ترى معظم المجتمعات أنّ إشباع الحاجات العامة وتخفيض الفقر وإزالة كل أشكال اللامساواة تشكل أهدافاً هامة للسياسات العامة<sup>2</sup>، وبلوغ هذه الأهداف يشكل تحدياً جدياً للعديد من الدول لاسيما منها النامية التي - في الغالب - تعاني محدودية في مواردها المالية وقصوراً في سياساتها العامة.

والحاجات العامة هي حاجات يرتب إشباعها منفعة عامة<sup>3</sup>، كاللّذاع والأمن والعدالة والصحة والتعليم وغيرها، وفي العادة تقع مهمة إشباع هذه الحاجات على عاتق الدولة، بما أنّ خصائصها (عدم التنافس عند الإستهلاك وعدم القابلية للإقصاء)<sup>4</sup> تحول دون إمكانية تقديمها من قبل القطاع الخاص<sup>5</sup>، ولما كانت هذه الحاجات متزايدة باستمرار لارتباطها خاصة بالنمو الديمغرافي ومعدلات النمو الإقتصادي، فلن يكون من المنطقي القول بإمكانية إشباعها بشكل كامل وفعال في ظل محدودية الموارد المالية العامة للدول كما سبقت الإشارة إليه في العنصر السابق.

تبحث سياسات ترشيد الإنفاق العام في ضبط الإنفاق العام والتحكّم فيه ورفع كفاءته وتعظيم فعاليته، والحد من أوجه الاسراف والتبذير وغيرها من الممارسات السلبية التي قد تطال المال العام، من أجل

<sup>1</sup> Louis-Marie Philippot, *rente naturelle et composition des dépenses publiques*, op cit, p 50

<sup>2</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2005 (التعاون الدولي على مفترق الطرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو)، ص 54.

<sup>3</sup> من المسلّم به أنّ النظرية الاقتصادية لم تحدد معياراً موحداً لقياس المنفعة العامة، فهناك من يرى بتحققها عندما تتساوى التضحية الحدية التي يتحملها الأفراد في سبيل تمويل النفقات العامة، مع المنفعة الحدية لدخولهم المتبقية (معيار Vito de Marco)، وهناك من يعتقد أنّ بلوغ أقصى منفعة عامة ممكنة يمر عبر تساوى المنافع الحدية المتأتية من الاستخدامات المختلفة للإنفاق العام (معيار Somer, Pigu et Dalton)، ويمكن قياس ذلك عبر توزيع النفقات العامة على أوجه الاستخدامات المختلفة بحيث يتحقق أكبر قدر من الدخل القومي الحقيقي.

<sup>4</sup> خاصية عدم التنافس تعني أنّ إستهلاك أحد الأفراد لا يؤثر بأي شكل على إستهلاك الأفراد الآخرين، أما خاصية عدم الإقصاء فمؤداها أنّه لا يمكن إقصاء أي فرد من إستهلاكها، وفق مبدأ "chacun en a sa part et tous l'ont tout entire".

<sup>5</sup> A. Premchand, *government budgeting and expenditure controls -theory and practice*, international monetary fund, Washington, D.C, 1983, p 47.

إحداث وفرات في موارد الدولة إستناداً إلى مبدأ "أنفق جيداً تنفق قليلاً"<sup>1</sup> « dépensé mieux pour »  
« dépensé moins » وفرات مالية يمكن توجيهها نحو إشباع كمّ إضافي من الحاجات العامة<sup>2</sup>.

### المبحث الثالث - تحسين كفاءة برامج الإنفاق العام كمدخل لترشيد الإنفاق العام:

تُشكّل برامج الإنفاق العمومي واحدة من الآليات التي تلجأ إليها الدول لاسيما التامة منها بهدف رفع كفاءة تسيير المشاريع الإستثمارية خلال المديين القصير والمتوسط<sup>3</sup>، ويتحقق ذلك من خلال صياغة جملة الأهداف (الإقتصادية، الإجتماعية، المالية...) المراد تحقيقها خلال فترة زمنية محددة، وتوفير الإمكانيات التمويلية اللازمة لضمان المرونة والسرعة في إنجاز المشاريع المخططة.

تُشير بعض الدراسات<sup>4</sup> إلى أنّ الدول النامية تنفق ما بين 15 و 30 % من ناتجها الخام، ويمكن لإحداث تغييرات ولو بسيطة على كفاءة الإنفاق العام وتحسين جودة إستغلال الموارد المتاحة أن يكون له بالغ الأثر الإيجابي على الناتج الداخلي الخام وعلى قدرة هذه الدول على تحقيق أهدافها في حدود المتاح لها من موارد.

### 3-1. ماهية كفاءة برامج الإنفاق العام:

تنصرف كفاءة الإنفاق العام في مفهومها إلى تحقيق الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة (المدخلات) من أجل تعظيم مخرجات القطاع العام ( سلع وخدمات عامة)، بمعنى أنّه بإعتبار قدر معيّن من المدخلات أو من الموارد وفي ظل مستوى معيّن من التكنولوجيا، فإنّ كل وحدة لصناعة القرار ( شركة، هيئة حكومية أو دولة) تحقق أكبر قدر ممكن من المخرجات (أقصى قدر ممكن من الإنتاج) تعتبر ذات كفاءة، أمّا إذا كان الانتاج متواضعاً ودون المتوقع فإنّ وحدة صنع القرار تكون ذات كفاءة أقل<sup>5</sup>.

والكفاءة غير الفعالية؛ هذه الأخيرة، تنصرف في العادة إلى المقارنة بين المدخلات والمخرجات من جهة والأهداف النهائية المراد بلوغها من جهة أخرى ( تحقيق رفاهية أفراد المجتمع، بلوغ معدلات نمو معيّنة...) <sup>6</sup>، وإذا كانت الأهداف النهائية غير قابلة للقياس الكمي، فالفعالية تنصرف إلى التحقق من

<sup>1</sup> Matthieu Caron, Budget et politique budgétaire, op cit. ,p 11.

<sup>2</sup> James daniel et al, **l'ajustement budgétaire comme instrument de stabilité et de croissance**, série des brochures ,fond monétaire international, washington, 2006, p 47.

<sup>3</sup> Banque mondiale, **manuel de gestion des dépenses publiques**, op cit, p 84.

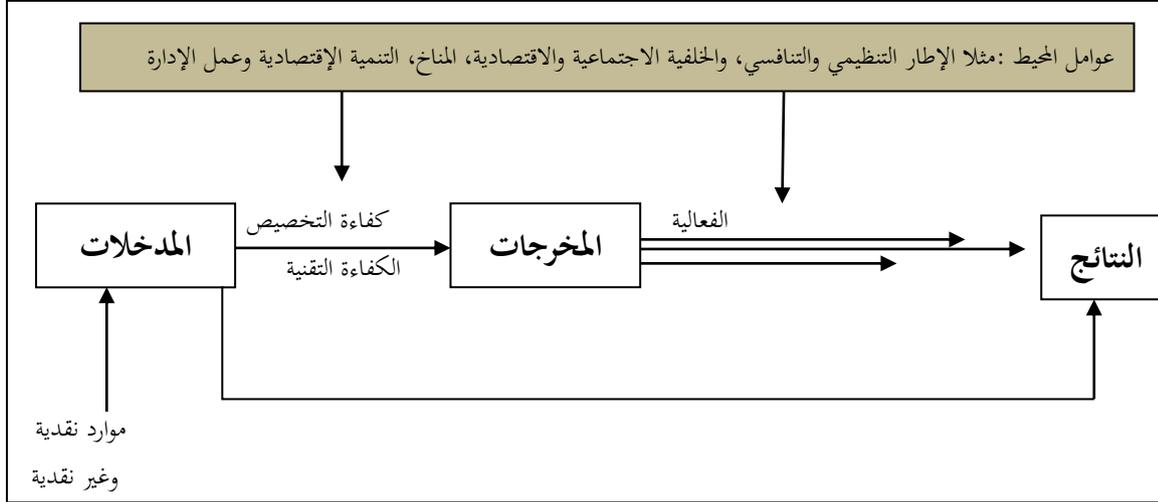
<sup>4</sup> Santiago Herrera and Gaobo Pang, **Efficiency of Public Spending in Developing Countries: An Efficiency Frontier Approach**, May 2005, at: [http://www1.worldbank.org/publicsector/pe/PEAMMarch2005/Efficiency of PublicSpendingin.pdf](http://www1.worldbank.org/publicsector/pe/PEAMMarch2005/Efficiency%20of%20PublicSpendingin.pdf).

<sup>5</sup> Miguel St. Aubyn, Álvaro Pina, Filomena Garcia and Joana Pais, **Study on the efficiency and effectiveness of public spending on tertiary education**, Economic Papers 390, Directorate-General for Economic and Financial Affairs Publications, November 2009, p 5.

<sup>6</sup> Ulrike Mandl, Adriaan Dierx, Fabienne Ilzkovitz, **The Effectiveness and Efficiency of Public Spending**, Economic and Financial Affairs, Economic Papers, N.301, European Commission, February 2008, P3.

مدى إتساق النتائج المحققة مع الغرض العام للمشروع أو الدور المسند إليه<sup>1</sup>. الشكل أدناه (2-8)، يرسم إطاراً مفاهيمياً لكلٍ من الكفاءة والفعالية.

الشكل (2-8): الإطار المفاهيمي لكفاءة وفعالية الإنفاق العام.



المصدر:

–Ulrike Mandl, Adriaan Dierx and Fabienne Ilzkovitz, **The Effectiveness and Efficiency of Public Spending**, Economic and Financial Affairs, Economic Papers, N.301, European Commission, February 2008, P 3.

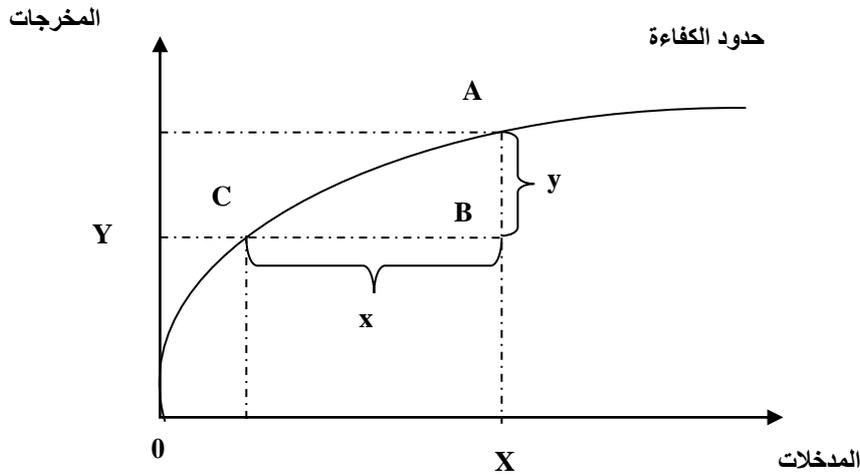
تُشير المخرجات كما سبق الإشارة إليه إلى السلع والخدمات العامة في حين تشير النتائج إلى الآثار قصيرة ومتوسطة الأجل للمخرجات. فعلى سبيل المثال إذا كانت السدود التي يتم إنشاؤها تعد من مخرجات الإنفاق العام على قطاع الموارد المائية، فإنّ توفير المياه الصالحة للشرب للسكان وزيادة المساحات الزراعية المسقية تمثل النتائج المترتبة عن عملية الإنفاق على هذا القطاع.

ويمكن بلوغ كفاءة الإنفاق العام (حدود كفاءة الإنفاق العام) إمّا من خلال تقليل حجم المدخلات اللازمة للحصول على قدر معيّن من المخرجات (كفاءة المدخلات)، أو الحصول على أكبر قدر ممكن من المخرجات باستخدام قدر معيّن من المدخلات (كفاءة المخرجات)<sup>2</sup>، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل (2-9) أدناه:

<sup>1</sup> د.علي خليفة الكواري، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية - مدخل إلى دراسة كفاءة المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط-، عالم المعرفة، عدد42، الكويت، 1981، ص 125.

<sup>2</sup> محمد عمر أبو دوح، مرجع سابق، ص 44.

الشكل (2-9): حدود كفاءة الإنفاق العام.



المصدر:

-Ulrike Mandl, Adriaan Dierx, Fabienne Ilzkovitz, **The Effectiveness and Efficiency of Public Spending**, Economic and Financial Affairs, Economic Papers, N.301, European Commission, February 2008, p 8.

الشكل أعلاه يفترض وجود ثلاث دول (A)، (B) و (C)، حيث أنّ للدولتين (A) و (B) نفس القدر من المدخلات ( نفس حجم النفقات العامة) (x)، لكن الملاحظ من خلال الشكل أنّ ما تحصل عليه الدولة (A) من مخرجات يفوق ما تحصل عليه الدولة (B) ما يعني أنّ الأخيرة أقل كفاءة في تخصيص وإستغلال إنفاقها العام من الأولى التي تقع على منحنى حدود الكفاءة (بلوغ أقصى قدر ممكن من المخرجات)؛ في المقابل يعرض الشكل وضع دولة ثالثة هي الدولة (C) التي تنفق أقل من الدولتين السابقتين (A) و (B) لكنها تقع على منحنى حدود الكفاءة.

من أجل بلوغ حدود الكفاءة، يكون على الدولة (B) إمّا أن تعمل على رفع مستوى المخرجات بالقدر (y) المتأتية من نفس القدر من المدخلات (X) وتحدو في ذلك حذو الدولة (A) وهناك نكون بصدد "كفاءة مخرجات"، أو أن تعمل على بلوغ قدر معيّن (Y) من المخرجات بأقل قدر ممكن من المدخلات أي تقليصها بالمقدار (x) (كفاءة مدخلات)، وهو نفس وضع الدولة (c).

### 2-3. قياس كفاءة برامج الإنفاق العام:

من المسلم به أنّ قياس كفاءة الإنفاق العام أمرٌ من الصعوبة بما كان وذلك راجع من جهة إلى المروحة الواسعة من الأهداف التي تسعى السياسة الإنفاقية إلى تحقيقها، ومن جهة أخرى كون أنّ مخرجات

الإنفاق العام هي في الغالب سلع أو خدمات غير سوقية (لا يتم تداولها في السوق) ما يوحي بصعوبة تحديد كمياتها وأسعارها<sup>1</sup>.

من بين الدراسات الرائدة التي استهدفت قياس كفاءة الإنفاق العام، دراسة قام بها كل من "أ. أفونسو A.afonso" و "ل. شيكينيتش L.schuknecht" و "ف. تانزي V.tanzi" شملت عينة من 23 دولة من دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OCDE خلال المدى الزمني 1990-2000، الدراسة استهدفت قياس كفاءة الإنفاق العام (PSE) اعتماداً على قياس مؤشر أداء القطاع الحكومي (PSP).

### 3-3-1. حساب مؤشر أداء القطاع الحكومي (PSP):

لحساب مؤشر أداء القطاع العام، جمعت الدراسة بين مجموعتين من المؤشرات الفرعية، تناولت المجموعة الأولى (مؤشرات الفرص) الأداء في أربعة قطاعات هي:

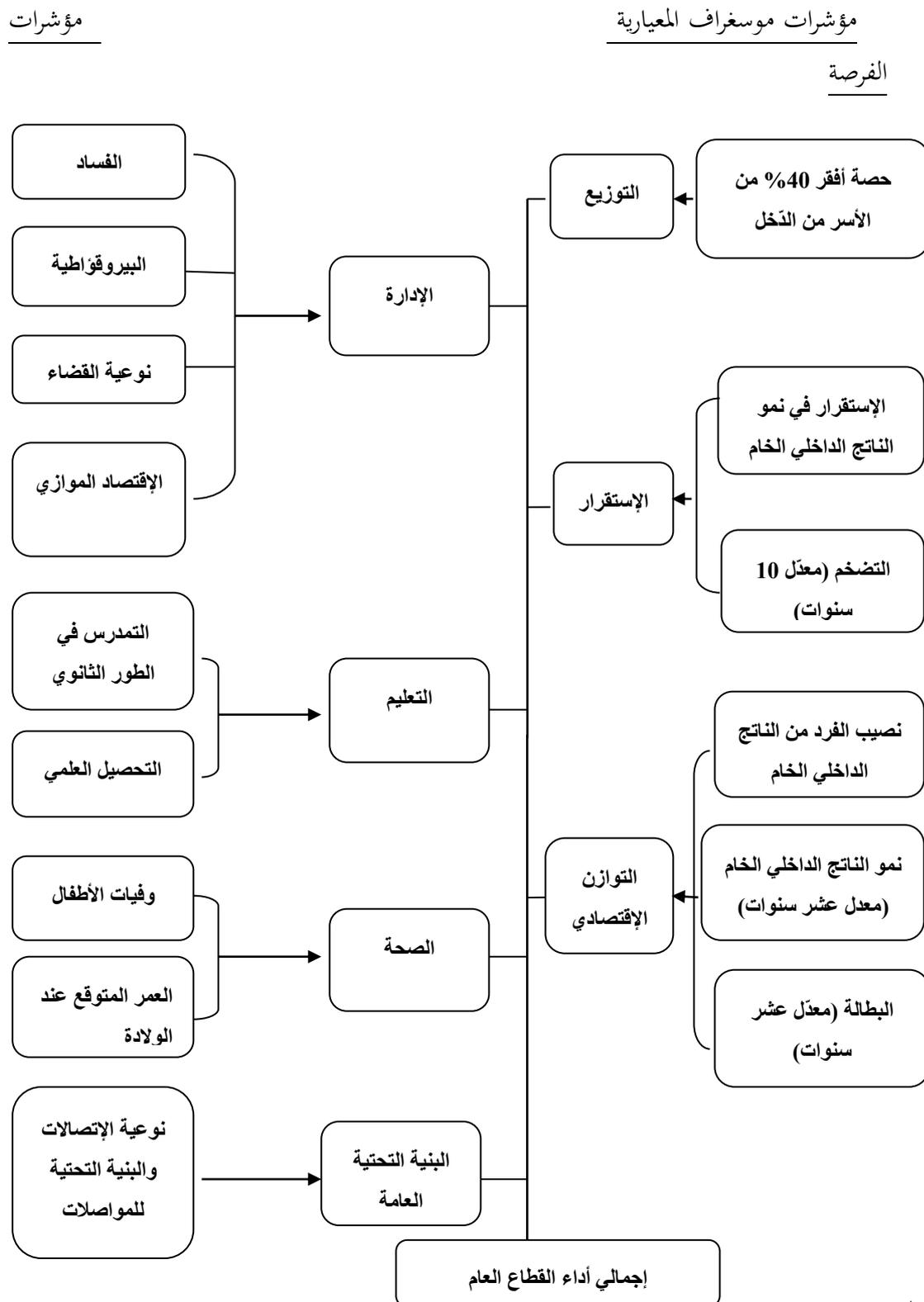
- الإدارة : ولقياس الأداء فيها اعتمدت الدراسة مؤشرات الفساد، البيروقراطية، نوعية القضاء والإقتصاد الموازي.
- التعليم: يُقاس الأداء فيه من خلال نسبة المتدربين في الطور الثانوي والتحصيل العلمي في دول العينة.
- الصحة: ويقاس الأداء الحكومي في مجال الصحة بمعدّل وفيات الأطفال، والعمر المتوقع عند الولادة.
- البنية التحتية: اعتمدت الدراسة في قياس الأداء الحكومي في هذا القطاع على مؤشر نوعية الإتصالات والبنية التحتية للمواصلات.

أما المجموعة الثانية تناولت ما يسمّى "مؤشرات موسغراف المعيارية" Standard Musgravian "indicators"، وتتعلق بثلاث مجالات هي:

- التوزيع: يقاس بمؤشر بحصة أفقر 40 % من الأسر من الدخل.
- الإستقرار: يقاس بمؤشر إستقرار نمو الناتج الداخلي الخام ومعدّل التضخم (معدّل عشر سنوات).
- الأداء الإقتصادي: يقاس بمؤشر نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، ومؤشر نمو الناتج الداخلي الخام (معدّل عشر سنوات)، و معدّل البطالة (معدّل عشر سنوات).

<sup>1</sup> Ulrike Mandl, Adriaan Dierx, Fabienne Ilzkovitz, op cit, p 2

الشكل (2-10): مؤشرات أداء القطاع العام.



-Antonio Afonso, Ludger Schuknecht, and Vito Tanzi, **Public Sector Efficiency: An International Comparison**, European Central Bank Working Paper, N.242, July 2003, p 10.

إفترضت الدراسة أن أداء أحد القطاعات الأربع أو المجالات الثلاث، يعتمد على مجموعة المؤشرات الفرعية الخاصة بكل منها، بحيث يؤدي التحسن في المؤشرات الفرعية الناتج عن الإنفاق العام، إلى تحسن مؤشر أداء القطاع أو المجال محل الدراسة؛ وللحصول على المؤشر الذي يقيس أداء كل قطاع أو مجال، يحسب متوسط مجموعة المؤشرات الفرعية الخاصة بالمجال أو القطاع المعني.

أما أداء القطاع العام للبلد المعني فيتحدد وفق الصيغة التالية<sup>1</sup>:

$$PSP_i = \sum_{j=1}^n PSP_{ij}$$

حيث:

$PSP_i$ : أداء القطاع العام في البلد  $i$ ؛

$PSP_{ij}$ : أداء القطاع أو المجال الحكومي  $j$ ؛

$j$ : تمثل قطاعات ومجالات الأداء الحكومي؛

$i$ : البلد المعني.

### 3-3-2. حساب كفاءة القطاع العام:

بعد حساب مؤشر أداء القطاع العمومي (PSP)، يتم في مرحلة تالية حساب كفاءة الأداء على مستوى كل قطاع أو مجال ( $PSE_{ij}$ ) من خلال حساب النسبة بين مؤشر الأداء للقطاع أو المجال المعني ( $PSP_{ij}$ ) إلى حجم الإنفاق العام المخصص له ( $PEX_{ij}$ )، وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$PSE_{ij} = \frac{PSP_{ij}}{PEX_{ij}}$$

أما كفاءة أداء القطاع العام ككل ( $PSE_i$ )، فهي متوسط مؤشرات كفاءة أداء جميع القطاعات والمجالات السبع المذكورة أعلاه، وفق الصيغة التالية:

$$PSE_i = \frac{\sum_{j=1}^n PSE_{ij}}{n}$$

<sup>1</sup> Antonio Afonso, Ludger Schuknecht, Vito Tanzi, **Public Sector Efficiency: An International Comparison**, European Central Bank Working Paper, N.242, July 2003, p 8.

حيث:  $n$  عدد القطاعات أو مجالات النشاط العمومي.

نوه إلى أن قيمة مؤشر كفاءة القطاع العام لا تحمل معنى في حد ذاتها، إلا إذا استخدمت للمقارنة بين الدول المختلفة في وقت معين أو لمقارنة كفاءة أداء القطاع العام لنفس الدولة خلال مدى زمني معين<sup>1</sup>. على الرغم من أن من الدراسة التي قدمها كل من "A.afonso" و "L.schuknecht" و "V.tanzi"، تُعد من الدراسات الرائدة والرصينة التي استهدفت قياس كفاءة الإنفاق العام، إلا أنّها تعرّضت لعدد الإنتقادات، نذكر منها<sup>2</sup>:

- عيّنة القطاعات والمتغيّرات الإقتصادية المختارة قد لا تتناسب مع منهجية القياس في بعض الدول، إمّا لشُح البيانات أو لإختلاف أهمّية تلك المؤشرات من دولة إلى أخرى؛
- القطاعات المختارة التي اعتمدت عليها الدراسة قد لا تكون ممثلة للإقتصاد ككل، وبالتالي فالاعتماد عليها لقياس كفاءة الإنفاق العام ككل قد يعطي نتائج مظلمة، نذكر هنا على سبيل المثال أنّ الدراسة اعتمدت على مؤشّرات البنية التحتية الخاصة بقطاعي الإتصال والنقل فقط للدلالة على واقع البنية التحتية في البلد محل الدراسة، ونفس الملاحظة على قطاع الصحّة الذي اعتمدت الدراسة على مؤشّري وفيات الأطفال و العمر المتوقع عند الولادة للدلالة على الأداء العمومي فيه؛
- المتغيّرات الإقتصادية المختارة قد لا تعطي صورة واضحة عن أداء الإقتصاد، فمعدّل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج قد يكون مرتفعاً، لكنّه يخفي تركّز توزيع الدّخل لصالح فئة إجتماعية لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من مجموع السكّان؛
- الدراسة أغفلت عامل الزمن، حيث أنّ الآثار المتوقعة للإنفاق العام قد لا تظهر إلاّ بعد مدّة زمنية قد تطول أو تقصر، لذلك نجد أنّ بعض الدراسات لجأت إلى حساب متوسطات كل المدخلات والمخرجات على فترات زمنية طويلة تسبق السنة محل الدراسة كوسيلة لعلاج هذه المشكلة.

#### المبحث الرابع- آليات ترشيد الإنفاق العام:

لاشك أنّ عملية ترشيد الإنفاق العام دالة في العديد من العوامل، إذ وحتى تتحقّق هذه العملية الأهداف المرجوة منها، في صورة رفع فعالية وكفاءة النفقة العامة وإشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات العامّة بأقلّ التكاليف، لابد من تظافر جملة الآليات التي سنأتي على ذكرها، والتي نرى أنّ إعمالها في أرض

<sup>1</sup> هبة محمود الباز، قياس كفاءة الإنفاق العام في مصر ومقترحات الإرتقاء بها، معهد التخطيط القومي، مصر، ديسمبر 2014، ص 10.

<sup>2</sup> محمد علي موسى المعموري، قياس كفاءة الإنفاق العام في الإقتصاد العراقي للمدّة 2006-2013، مجلّة العلوم الإقتصادية والإدارية، مجلد 23، جامعة بغداد، 2017، ص ص 251-252.

الواقع من شأنه أن يُسهم في ترشيد الإنفاق العام؛ تتعلق هذه الآليات أساساً بتحسين الممارسات المتعلقة بتخطيط الإنفاق العام وشفافية عمليات الميزانية العامة، وأيضاً بإصلاح منظومة الإدارة العمومية والحد من فساد القائمين على إنفاق المال العام، وكذا بالتحديد الدقيق لمجالات تدخّل القطاع العام وضبط مستويات الإنفاق العام. جملة هذه الآليات مستمدة من تجارب العديد من الدول ( الولايات المتحدة الأمريكية، دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)، وأيضاً من إسهامات العديد من المنظمات والهيئات الدولية على غرار البنك العالمي، صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

#### 4-1. تخطيط الإنفاق العام :

بصفة عامة، التخطيط المالي نشاط تنظيمي ديناميكي للمجال المالي، لاختيار غايات وأهداف معيّنة والعمل على تحقيقها بواسطة ممارسة أنسب الوسائل المتاحة، بحيث يتم تحديد كل الأهداف والوسائل والمواءمة بينها داخل إطار متناسق للجانب المالي للنشاط الاقتصادي، متكاملًا مع الجانب العيني له، في ظل الظروف المتغيّرة الحالية، والظروف المالية المتطورة مستقبلاً<sup>1</sup>، من هذا المنطلق نقول أنّ تخطيط الإنفاق العام ينطوي على تحديد دقيق لأهداف السياسة الإنفاقية بما يتوافق وأهداف المجتمع وأولوياته على المدى القصير والمتوسط، وحصص للموارد المالية المناسبة واللائمة لبلوغ تلك الأهداف واستخدامها إستخداماً عقلانياً.

تُعدّ الموازنة العامة الخطة المالية للدولة، و التي يعدّها جهازها التنفيذي ويصادق عليها ممثلو الشعب، ويتمّ بموجبها تقدير الإنفاق العام لفترة مستقبلية في الغالب تكون سنة، وكذا تقدير الموارد العامة ( حجمها ومصادرها) التي يتمّ من خلالها تغطية تلك النفقات، ولأنّ الموازنة العامة كذلك، فلاشك أنّ تحسين كفاءة إعدادها والرفع من فعالية تنفيذها والرقابة عليه تشكّل مدخلاً هاماً لترشيد الإنفاق العام.

ومن أجل بلوغ تلك الغاية، وإضافة إلى التطورات العديدة التي عرفتها أشكال الموازنة العامة بانتقالها من موازنة البنود والرقابة إلى موازنة البرامج والأداء إلى موازنة التخطيط البرمجة و الموازنة الصفرية، انصب اهتمام الفكر المالي على البحث في أنجع السبل والآليات الكفيلة برفع كفاءة وفعالية الموازنة العامة بإعتبارها خطة عمل القطاع الحكومي للفترة المستقبلية، وفي هذا السياق يندرج مايلي:

<sup>1</sup> أ.د محمد خالد المهياي، الإتجاهات الحديثة للموازنة العامة للدولة- تجارب عربية مقارنة-، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2012، ص3.

#### 4-1-1. ترشيد خيارات الميزانية (R.C.B) Rationalisation des choix budgétaire :

في العام 1962، طبقت وزارة الدفاع الأمريكية نظاماً جديداً لإعداد موازنتها سمي "نظام موازنة التخطيط والبرمجة « planning, programming, budgeting system »"، يستخدم التخطيط طويل الأجل من أجل إعداد الموازنة العامة عن طريق البرامج والبرامج البديلة متوسطة الأجل<sup>1</sup>، وفي العام 1965 قرّر الرئيس الأمريكي "جونسون" "Johnson" تعميم تطبيق هذا النظام على الحكومات الفدرالية والإدارات المركزية والمحلية، الذي يسمح بحسبه بالتحديد الدقيق لأهداف الحكومة الأمريكية، ورصد البدائل المختلفة من الوسائل الممكنة التي تتيح بلوغ تلك الأهداف بأقل تكلفة، وفي النهاية قياس نتائج الأداء الحكومي على نحو يسمح بالتأكد من أنّ كل دولار أنفق على نحو جيد. بعدها انتشر تطبيق هذا النظام في العديد من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، لكن تحت مسمى "نظام ترشيد خيارات الميزانية" "Rationalisation Des choix Budgétaire" (R.C.B).

#### 4-1-1-1. مفهوم نظام ترشيد خيارات الميزانية (R.C.B) :

يعرف نظام ترشيد خيارات الميزانية أنه "جملة الإجراءات التي تستهدف تحقيق فعالية النفقات العامة، من خلال ربطها بالأهداف الأساسية المحددة مسبقاً في إطار البرامج متوسطة الأجل مع رصد الوسائل الخاصة بها وتطبيق مبدأ الأولويات وأدوات الحساب الاقتصادي (تحليل التكلفة - العائد و تحليل التكلفة - الفعالية)"<sup>2</sup>.

من خلال هذا التعريف أنّ غاية نظام (R.C.B) هو تطبيق الأسس والمبادئ الاقتصادية والعلمية في عملية إتخاذ القرارات المتصلة بالنشاط الحكومي، بهدف تقليص هامش الخطأ في صناعة القرار العام المتصل بالإنفاق العام إلى أدنى مستوياته.

ولأنّه يعتمد الأسس والمبادئ العلمية، فهناك من يعرف نظام (R.C.B)، "أنّه منهج علمي لاتخاذ القرارات يمكن من قياس التكلفة والعائد للإستخدامات البديلة للموارد الاقتصادية وتشجيع إستخدام تلك المعلومات بصفة مستمرة ومنظمة في صياغة السياسات واتخاذ القرارات وتدير الأموال في وحدات الجهاز الإداري للدولة"<sup>3</sup>. وفي ذات السياق يذهب تعريف آخر، إذ يعتبر نظام ترشيد خيارات الميزانية "أنّه سيرورة

<sup>1</sup> عمدت وزارة الدفاع الأمريكية إلى تقسيم موازنتها إلى عدد من البرامج تدرج تحت تقسيمات رئيسية مثل برنامج البحث والتطوير...

<sup>2</sup> Y. Bernard et J-C . Colli, *Vocabulaire économique et financier*, 7<sup>e</sup> édition, 1998, p 479.

<sup>3</sup> محمد خالد المهياي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 47-48.

يتم من خلالها استعمال تقنيات الحساب الاقتصادي التي تمكن الدولة من المفاضلة بين البدائل من أجل إعمالها على أرض الواقع بأقل تكلفة وتحقيق الأهداف المرجو بلوغها<sup>1</sup>.

عطفاً على التعاريف السابقة يمكن القول، أنّ نظام ترشيد خيارات الميزانية هو عملية تنطوي على تحديد أهدافٍ على درجةٍ عاليةٍ من الدقّة، ورصدٍ للآلياتِ وللوسائلِ اللازمة لبلوغها على النحو المخطط له وبأقل تكاليف ممكنة، وبلوغ ما سبق يمرّ عبر:

- التخطيط الذي ينطوي على تحليل سليم للاحتياجات وتحديد دقيق للأهداف؛
- البرمجة التي ترصد الوسائل اللازمة لبلوغ الأهداف المحددة؛
- ترجمة وسائل العمل إلى موازنات سنوية، يتم فيها تخصيص الموارد بناء على الغايات والأهداف النهائية التي يسعى النشاط العام إلى بلوغها.

#### 4-1-1-2. مقومات نجاح نظام ترشيد خيارات الميزانية (R.C.B):

من أجل إعمال نظام ترشيد خيارات الميزانية (R.C.B) على أرض الواقع وضمان نجاحه، يتعيّن التقيّد بالخطوات التالية<sup>2</sup>:

- تحديد أهداف واضحة ودقيقة للنشاط الحكومي، تتفرّع إلى أهداف فرعية أكثر تحديداً ووضوحاً؛
- الصياغة الدقيقة للبرامج والبرامج البديلة التي تسهم في بلوغ الأهداف المنشودة؛
- تحديد المسؤوليات، عبر إنشاء مراكز مسؤولية وتحديد المهام والأنشطة التي تدخل في اختصاصات كل مركز، من أجل تسهيل عمليات الرقابة؛
- إنشاء آليات لقياس أداء الوحدات الحكومية ومراكز المسؤولية، وكذا تقييم البرامج والأنشطة الحكومية؛
- توفير الإطار البشري الكفاء والمتمرس في مجال التخطيط واتخاذ القرارات وتقييم أداء القطاع العام؛
- إقامة نظام فعال للمعلومات، يسهم في توفير معلومات آنية ودقيقة سواء تعلّقت بالسياسات العامة الاقتصادية أو الاجتماعية، أو بالموارد والإستخدامات المتاحة لكل وحدة إدارية أو برنامج أو نشاط حكومي.

#### 4-1-1-3. مراحل تطبيق نظام ترشيد خيارات الميزانية (R.C.B):

يمر تطبيق نظام ترشيد خيارات الميزانية بالمراحل التالية<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> Jacques Percebois, **economie des finances publiques**, Armand Colin , Paris , 1991, p 161.

<sup>2</sup> محمد خالد المهياي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 49-51.

أولاً. تشخيص الوضعية القائمة: بهدف التحديد الدقيق للأهداف المراد الوصول إليها ومسارات ووسائل بلوغها، يتعين أولاً القيام بتشخيص دقيق للمشكلة وتحديد سليم للإحتياجات، ومن ثمّ رصد الموارد والإمكانات المتاحة وكذا إستقراء مختلف الصعوبات أو التحديات التي قد تعترض بلوغ الأهداف المنشودة؛

ثانياً. تحديد الأهداف المراد بلوغها والوسائل اللازمة لذلك: وتقسّم الأهداف إلى أهداف فرعية وبرامج وأنشطة من أجل تسهيل عملية التنفيذ والتصحيح والرقابة، ثمّ تجمع كل الأهداف والأهداف الفرعية والبرامج في مخطط يسمى "هيكل الأهداف-البرامج"، بعدها يتم البحث في أفضل البدائل المتاحة من أجل بلوغ الأهداف المخططة بأقل التكاليف؛

ثالثاً. تحديد برامج العمل والمفاضلة بينها: بهدف الوصول إلى الأهداف المنشودة بأقل التكاليف، يتعين صياغة برامج واضحة ومحددة الإمكانيات ووسائل العمل، ومضبوطة وفق خطة زمنية، و أيضاً مرتبطة بمؤشرات واضحة لقياس الأداء، مع السهر على تحديد البدائل المتاحة لكل برنامج؛

رابعاً. إتخاذ قرار التنفيذ: تهدف المراحل الثلاثة الأولى إلى ترشيد عملية صياغة القرار، في حين تهدف هذه المرحلة إلى ترشيد تنفيذ القرارات المتوصل إليها، والتي يتم صياغتها على مختلف المستويات على شكل وثائق (موازنات متعددة السنوات، مخططات إستراتيجية، برامج متعددة السنوات...) تحدّد لكل مسؤول مجال تدخّله في سيرورة بلوغ الأهداف المحددة، والوسائل المادية والمالية الموضوعة تحت تصرّفه؛

خامساً. مراقبة النتائج وإعادة التقييم: في هذه المرحلة يتم تقييم النتائج المتوصل إليها بإستخدام مؤشرات أداء تختلف بإختلاف مستويات التنفيذ، فعلى المستويات الدنيا تستخدم مؤشرات النتائج المباشرة من أجل تحديد مستويات الإنجاز على صعيد كل برنامج، أمّا على المستويات الأعلى ففي العادة تستخدم مؤشرات موضوعية لتحديد مدى فعالية البرامج في بلوغ الأهداف المسطرة، وفي حالة الإنحراف عن مؤشرات الأداء السابق الإشارة إليها قد تدعو الضرورة ليس فقط إلى إعادة النظر في البرامج الجاري تنفيذها، بل أيضاً في الأهداف التي تمّ تحديدها بداية.

<sup>1</sup> أنظر:

- André Paysant, **finances publiques**, 4e édition, armand colin éditeur, paris,1997, p155.  
- Jean-Charles godard, **rapport sur la rationalisation des choix budgétaires (la méthode R.C.B)**, services du premier ministre français ( comite central d'enquête sur le cout et le rendement des services publics), février 1970, pp. 6-9.

#### 4-1-2. التسيير المرتكز على النتائج (G A R) : la gestion axée sur les résultats

منذ ظهوره مطلع ستينات القرن العشرين تصاعد الإهتمام بنظام التسيير المرتكز على النتائج<sup>1</sup>، وعملت العديد من المنظمات الدولية على حث الحكومات لاسيما منها النامية والمتلقية للمساعدات الإنمائية، على العمل على ترشيد إنفاقها العام من خلال إعمال هذا النظام في مختلف مراحل إعداد وتنفيذ موازنتها العامة.

يُعرّف التسيير المرتكز على النتائج (gestion axée sur les résultats) أو التسيير بالنتائج (gestion par résultats) أو الإدارة المرتكزة على النتائج (management basé sur les résultats)، على أنه نظام للتسيير يقوم على إيجاد التوليفة المثلى و التفاعل والتكامل بين الأهداف، الوسائل والنتائج بهدف ضمان كفاءة وإستمرارية منظمة ما<sup>2</sup>، أو هو إستراتيجية لإدارة البرامج والمشاريع من خلال التركيز على الكفاءة في التسيير والتنفيذ وتخصيص الموارد من أجل بلوغ الأهداف المحددة بدقة ضمن الآجال المقررة، إعتماً على عناصر أساسية متكاملة ومترابطة فيما بينها هي التخطيط (الإستراتيجي والتكتيكي)، المتابعة، التقييم واستخلاص النتائج، ومن ثمّ تحديد المسؤوليات إستناداً إلى معطيات وبيانات دقيقة توفرها نظم فعّالة للتغذية العكسية<sup>3</sup>.

مما سبق نستشف أن التسيير المرتكز على النتائج يهدف إلى إحداث تغييرات جذرية في آليات عمل المنظمات العمومية، من خلال التركيز على تحسين أدائها عبر صياغة أهداف دقيقة تستند إلى تحديد واضح للأولويات، وإعمال آليات متابعة مستويات التقدّم نحو بلوغ تلك الأهداف، وفي مرحلة أخيرة تقييم وتحليل النتائج من أجل تحديد المسؤوليات واستنباط المعلومات والمعطيات الضرورية لصياغة قرار التسيير<sup>4</sup>، وعليه فإنّ لنظام التسيير المرتكز على النتائج مقومات ثلاث هي التخطيط، المتابعة والتقييم<sup>5</sup>:

**أولاً. التخطيط:** يعتبر التخطيط بمستوييه الإستراتيجي والتكتيكي الخطوة التي يتم خلالها رسم الأهداف والغايات المراد الوصول إليها، بناء الإستراتيجيات وتحديد الوسائل والموارد المادية والبشرية اللازمة لبلوغ تلك الأهداف؛

<sup>1</sup> يُعزى مفهوم التسيير المرتكز على النتائج إلى (1909-2005) peter drucker عبر كتاب له بعنوان "الإدارة من أجل النتائج" نشر العام 1964.

<sup>2</sup> Serge ablina, **la notion d'objectif et la pratique de la gestion axée sur les résultats**, éditions connaissances et savoirs, 2013, p 14.

<sup>3</sup> PNUD, **guide de la planification, du suivi et de l'évaluation axés sur les résultats du développement**, new york, 2009, p 6.

<sup>4</sup> PNUD, **guide du suivi et de l'évaluation axée sur les résultats** », bureau de l'évaluation de pnud, new york, 2002, p 10.

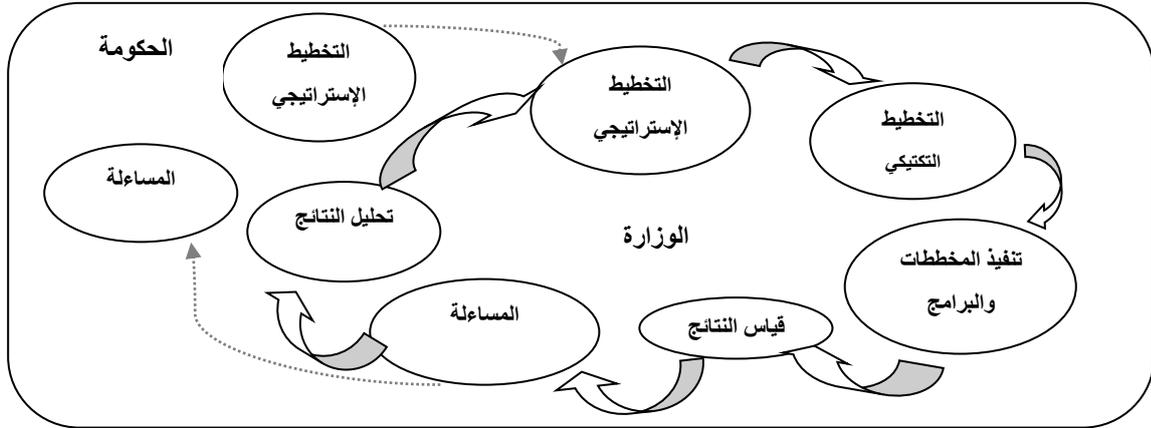
<sup>5</sup> PNUD, **guide de la planification, du suivi et de l'évaluation axés sur les résultats du développement**, op cit, p p 7-8.

ثانيا. **المتابعة:** وهي العملية التي تتلقى من خلالها الأطراف المعنية، المعلومات والبيانات عن مستويات التقدّم نحو تحقيق الأهداف المقررة، وعن الكيفيات التي يتم بها إستعمال الموارد والوسائل المتاحة؛

ثالثاً. **التقييم:** وهو تقدير دقيق ومستقل للأنشطة، للبرامج، للمشاريع المنقّذة أو الجاري تنفيذها، من أجل تحديد مستويات التقدّم في إنجاز الأهداف المقررة، تحديد المسؤوليات والمساعدة على إتخاذ قرارات التسيير المستقبلية، إعتتماداً على أنظمة فعّالة للتغذية العكسية بالمعلومات.

هذه المقومات الثلاث تتفاعل وتتكامل فيما بينها (أنظر الشكل أدناه) لتضمن إستمرارية نظام التسيير المرتكز على النتائج، إذ أنّه دون تخطيط دقيق للأهداف المراد بلوغها وصياغة واضحة للنتائج المتوقّعة، سيكون من الصعوبة بما كان القيام بإجراءات المتابعة، التي وإن تّمت ستكون على أسس غير واضحة في غياب تحديد دقيق للنتائج المراد تحقيقها، وهو ما يضعف من جانب آخر من جودة المعلومات والبيانات التي تبني وفقها عمليات التقييم وإتخاذ القرارات وتحديد المسؤوليات.

الشكل(2-11): نظام التسيير المرتكز على النتائج.



المصدر:

- Pierre cliché, *gestion budgétaire et dépenses publique*, p 180 (بتصرف).

### 3-1-4. الإطار المتوسط الأجل للنفقات العامة le cadre de dépenses a moyen terme (CDMT):

يعرّف البنك الدولي الإطار المتوسط الأجل للنفقات العامة "أنّه مجموعة متكاملة من الأهداف الإستراتيجية وبرامج الإنفاق العام، التي تحدد الإطار الذي يمكن من خلاله لمختلف المستويات الوزارية إتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص واستعمال الموارد المالية المتاحة لديهم"<sup>1</sup>، أو هو "آلية تسمح بتقدير

<sup>1</sup> Banque mondiale, *manuel de gestion des dépenses publiques*, collection-pratique de pointe en management public, 2000, p 75

النفقات العامة الآنية خلال أجل متوسط في إطار السياسة العامة، وأيضاً بتكليفها وفقاً للموارد العامة المتاحة<sup>1</sup>. كما يُعرّف أيضاً أنه "إطار لإحداث نوع من التكامل بين سياسة المالية العامة وإعداد الميزانية على المدى المتوسط، وذلك عن طريق الربط بين نظام لإصدار التوقعات الإجمالية للمالية العامة وعملية منظمة لإصدار تقديرات تفصيلية متوسطة الأجل للميزانية تقوم بها الوزارات بما يعكس السياسات الحكومية القائمة، فالتقديرات المستقبلية للنفقات تصبح أساساً للمداولات بشأن الميزانية في السنوات التالية للميزانية، وتتم مطابقة التقديرات المستقبلية مع النتائج النهائية في تقارير نتائج المالية العامة<sup>2</sup>."

عطفاً على ما سبق، يُمكن القول أنّ الإطار المتوسط الأجل للنفقات العامة أسلوب عمل متكامل لتقدير النفقات العمومية للسنة المالية الموالية (في الأجل المنظور)، أخذاً بعين الاعتبار تقديرات هذه الأخير للفترة المستقبلية متوسطة الأجل التي تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، الموارد المالية المتاحة واتجاهات نموها، وكذا توجهات السياسة العامة للدولة؛ ما يسمح من جهة بربط الموازنة العامة للدولة مع خططها الإنمائية متوسطة الأجل، ومن جهة أخرى بتقدير أكثر دقة للنفقات العامة التي ينبغي أن تكون في حدود الموارد المتاحة. إذ إنّ الإطار المتوسط الأجل<sup>3</sup>:

- يحدد بوضوح أهداف السياسة العامة للدولة؛
- يقدّم توقعات متكاملة متوسطة الأجل عن الإقتصاد الكلي والمالية العامة؛
- يتضمن تقديرات لنفقات وإيرادات مختلف الدوائر الوزارية بعد سنة الميزانية لمدة تتراوح بين سنتين وأربع سنوات؛
- يجعل من اعتمادات الميزانية الخاصة بمختلف الوزارات والهيئات الحكومية قيوداً شديدة على الميزانية العامة.

#### 4-1-3-1. أهداف الإطار متوسط الأجل للنفقات العامة:

- يهدف الإطار المتوسط الأجل للنفقات العامة إلى تحقيق ما يلي<sup>4</sup>:
- التحديد الدقيق للموارد المتاحة، ما يساعد على خلق بيئة إقتصادية كلية متوازنة؛
- إقامة نظام لتخصيص الموارد يتمشى مع الأولويات الإستراتيجية القطاعية وما بين القطاعات؛

<sup>1</sup>Marc Raffinot et Boris Samuel, *Les cadres de dépenses à moyen terme: un instrument utile pour les pays à faible revenu*, revus STATECO N° 100, 2006, p106.

<sup>2</sup> صندوق النقد الدولي، النسخة المعدلة للدليل لشفافية المالية العامة، 28 فبراير 2001، ص 108.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 61.

<sup>4</sup> Banque mondiale, *manuel de gestion des dépenses publiques*, op cit, p 76.

- صياغة سياسات مالية تسمح للمستويات الوزارية المختلفة بإعداد خطط إستراتيجية للعمل، ووضع
- حيز التنفيذ برامج أكثر إستدامة؛
- الإستخدام الكفء للموارد المتاحة.

إضافة إلى ماسبق فمن شأن الإطار متوسط الأجل للنفقات العامة، أن يساعد على حماية المال العام من الإسراف والتبذير، كونه يركز على مقارنة تربط بين التخطيط متوسط الأجل، التنفيذ ومتابعة التنفيذ والتقييم، وتراعي الكفاءة والفعالية في تخصيص الموارد المتاحة.

#### 4-1-3-2. مراحل إعداد الإطار المتوسط للنفقات العامة:

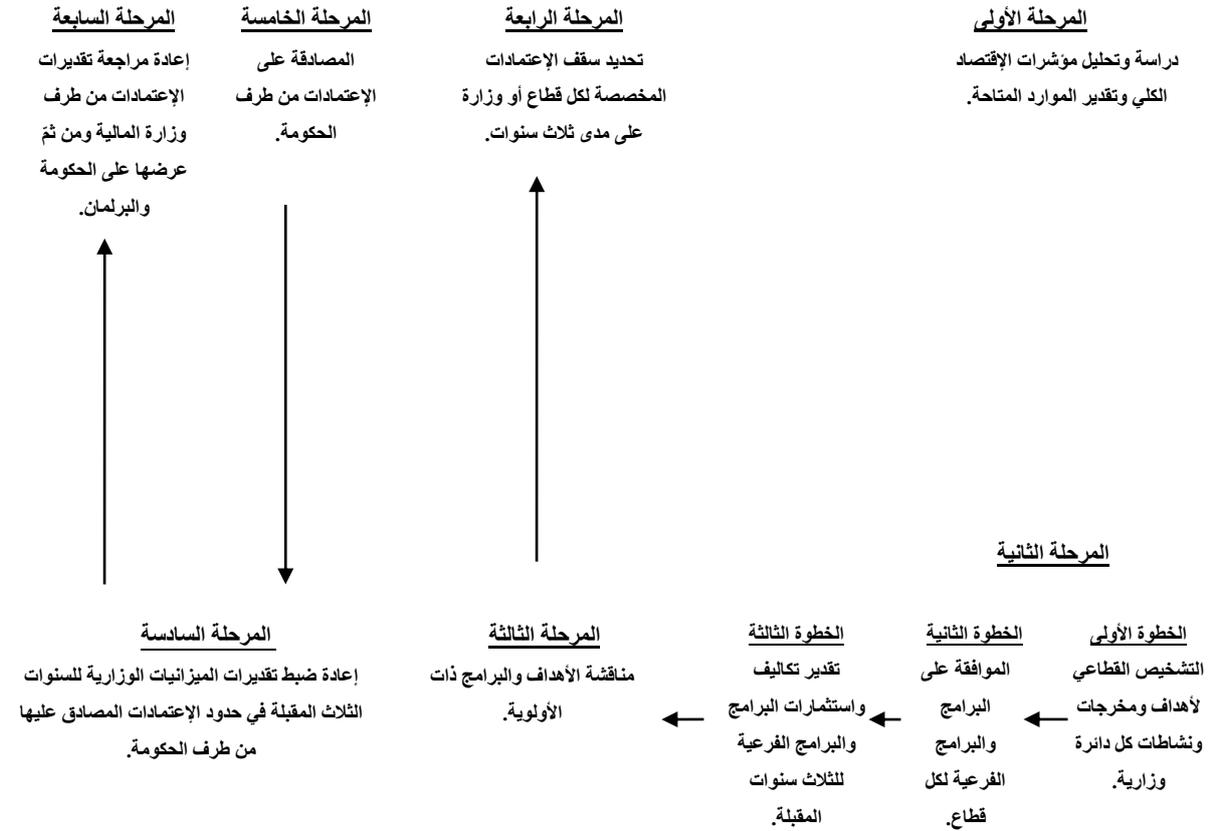
- يندرج إعداد وتنفيذ الإطار المتوسط الأجل للنفقات العامة ضمن عملية متكاملة للتخطيط الشامل على المدى المتوسط، ويمرّ عبر سبع مراحل أساسية كل منها تشكّل توطئة للمرحلة التي تليها<sup>1</sup>:
- **المرحلة الأولى:** تحليل ونمذجة تطور مؤشرات الإقتصاد الكلي، من أجل المساعدة على إعداد تقديرات للإيرادات والنفقات العامة لثلاث سنوات المقبلة؛
  - **المرحلة الثانية:** فحص ومراجعة الأنشطة السابقة للقطاع العام، ما يسمح بتحديد الأهداف ومجالات العمل المستقبلية على مستوى كل قطاع (أو وزارة) ومن ثمّ تقدير تكاليفها؛
  - **المرحلة الثالثة:** تتعلق هذه الخطوة بإجراء سلسلة من الاجتماعات بين وزارة المالية والوزارات الممثلة للقطاعات الأخرى، لإستعراض ومناقشة نتائج المرحلة السابقة (مرحلة فحص ومراجعة أنشطة القطاع العام)؛
  - **المرحلة الرابعة:** إستناداً إلى تحليل مؤشرات الإقتصاد الكلي ونتائج المرحلة السابقة (الاجتماعات بين وزارة المالية وباقي القطاعات)، تعد وزارة المالية إطاراً إستراتيجياً للإنفاق العام، يتمّ من خلاله تحديد سقف الإعتمادات المالية المخصصة لكل قطاع للسنة المالية المقبلة والسنتين التاليتين لها؛
  - **المرحلة الخامسة:** تعد هذه المرحلة أهم مراحل إعداد الإطار المتوسط للنفقات العامة، حيث يحصل خلالها كل قطاع على مخصصاته متوسطة الأجل من الموارد والتي تكون متناسبة مع الموارد المالية المتاحة، أولويات الإنفاق العام وكذا الإعتمادات المالية لكل قطاع، ويتمّ تحديدها من قبل الهيئة الحكومية المختصة والتي تكون في العادة مجلس الوزراء؛

<sup>1</sup>Banque mondiale, **manuel de gestion des dépenses publiques**, op cit, pp 77-83

## الفصل الثاني.....توشيد الإنفاق العام: المفهوم، الدوافع والآليات

- **المرحلة السادسة:** في هذه المرحلة تقوم الوزارات المختلفة بمراجعة ميزانياتها القطاعية وجعلها تتناسب مع حجم الإعتمادات المخصصة لها خلال المرحلة السابقة؛
- **المرحلة السابعة:** أخيراً تعيد وزارة المالية التدقيق في الميزانيات القطاعية التي تمت مراجعتها في المرحلة السابقة من أجل عرضها للمصادقة من قبل الحكومة والبرلمان.

الشكل (2-12): المراحل السبعة للإطار المتوسط الأجل للنفقات (CDMT).



المصدر:

- Banque mondiale, **manuel de gestion des dépenses publiques**, collection-pratique de pointe en management public, 2000, p 81.

لاشك أنّ إطار الميزانية متوسّط الأجل يوفّر أدوات أفضل وأكثر شفافية لتصميم سياسة المالية العامة وتقييمها وتنفيذها، غير أنّ إعماله يعد مهمة في غاية الصعوبة والتعقيد، أخذاً بعين الاعتبار لمراحله السبعة وكذا للجهات والمستويات العديدة المتدخّلة في إعدادها، ما يجعل من نجاحه أمراً متوقفاً على جملة من الاعتبارات، ليس أقلها إلتزاماً سياسياً على أعلى المستويات بإقامة إطار مؤسّساتي وتنظيمي، يلزم صنّاع

القرار بصياغة أولويات الإنفاق العام على ضوء ما هو متاح من موارد؛ وتعاوناً وثيقاً بين جميع الجهات الفاعلة، إضافة إلى<sup>1</sup> :

- تفعيل آليات الرقابة على النفقات العامة من أجل تفادي تجاوز الإعتمادات المخصصة ضمن الميزانية، أو إعادة توجيه بعضها نحو أوجه إنفاق غير تلك المقررة؛
- العمل المستمر على تحسين تحصيل الإيرادات العامة، من أجل تفادي أي انخفاض محتمل للموارد من شأنه أن يؤدي إلى تعديل تقديرات الميزانية؛
- إعداد تقارير دورية حول سيرورة عمليات الإنفاق العام والنتائج المحققة؛
- تطوير نظام فعال للمعلومات المحاسبية.

#### 4-2. تحسين شفافية الممارسات ذات الصلة بالمالية العامة:

تُشكل الشفافية واحداً من أهم أركان الحكم الرشيد، فهي بما تتضمنه من إفصاح وعلانية وما تتيحه للجماهير من إمكانية المشاركة في صياغة واتخاذ القرارات ذات الصلة بمصالحهم الآنية والمستقبلية، تضفي قدراً أكبر من الكفاءة والفعالية على السياسات العامة، وفي مجال المالية العامة، وعليه فالشفافية تُعدُّ واحداً من أهم روافد الإدارة السليمة للمال العام وتحسين فعالية برامج الإنفاق العام.

#### 4-2-1. مفهوم شفافية المالية العامة:

الشفافية بصورة عامة تعني حرية تدفق المعلومات مُعرّفة بأوسع مفاهيمها، أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم واتخاذ القرارات المناسبة واكتشاف الأخطاء، والشفافية لها جانبان، الأول داخلي ويعني بتوفير المعلومات والبيانات للفاعلين وللعاملين في المنظومة حول هيكل هذه الأخيرة والقواعد الناظمة لعملها ونشاطها وآليات التوظيف فيها؛ أما الجانب الثاني فيهدف إلى إتاحة البيانات للإطلاع العام، لاسيما لأصحاب المصالح والأطراف ذوي الصلة بعمل المنظمة<sup>2</sup>.

أما شفافية المالية العامة فتعرف على أنّها "تمكين الجمهور من الإطلاع على هيكل القطاع الحكومي ووظائفه، والنوايا التي تستند إليها سياسات المالية العامة، وحسابات القطاع العام، والتوقعات الخاصة بالمالية العامة"<sup>3</sup>، إذاً فالشفافية في مجال المالية العامة تعني من جهة إتاحة المعلومات المتعلقة بالسياسات

<sup>1</sup> Banque mondiale, **manuel de gestion des dépenses publiques**, op cit, p 84

<sup>2</sup> بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف- دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، 2014، ص 96.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 6.

العامه للدولة ذات الصلة بإعداد وتنفيذ الموازنة العامة بجانبها الإيرادات والنفقات العامة للإطلاع العام، وتمكين جميع الأطراف المعنيين من حرية الوصول إلى تلك المعلومات دون قيد أو شرط؛ وجهة ثانية تعني مصداقية ووضوحاً في القوانين والتشريعات والتنظيمات التي تحكم نشاط القطاع العام في مجمله، ما يُعزّز آليات الرقابة والمساءلة التي يقتضيها الإستخدام الأمثل للمال العام.

#### 4-2-2. مقاربات الهيئات الدولية في مجال شفافية المالية العامة:

أولت الهيئات والمنظمات الدولية أهمية بالغة للشفافية في مجال المالية العامة باعتبارها ضماناً للإدارة السليمة للمال العام، وفي هذا الشأن تبنت هذه الهيئات فكرة أنّ نجاح عملية التنمية من المرجح أن يرتبط بعوامل سياسية أكثر منها اقتصادية، وأقرت بوجود علاقة قوية بين نجاح عملية التنمية ومفاهيم تتعلق بالحكم الرشيد، وحسبها تشكّل شفافية النوايا والممارسات المتعلقة بالسياسات العامة عنصراً أساسياً من عناصر الحوكمة الرشيدة؛ في الآتي نستعرض إسهامات كل من صندوق النقد الدولي FMI ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، ذات الصلة بشفافية المالية العامة.

#### 4-2-2-1. ميثاق الممارسات السليمة في مجال المالية العامة لصندوق النقد الدولي:

في إجتماعها الخمسين في 16 أبريل 1998 بواشنطن، أقرت اللّجنة المؤقتة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي أنّ حسن ممارسة السلطات يحتل أهمية حيوية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي المستدام، وأنّ شفافية المالية العامة هي عنصر أساسي من عناصر حسن ممارسة السلطة، وتقتضي شفافية المالية العامة إخضاع المسؤولين عن تصميم سياسات المالية العامة وتنفيذها إلى المزيد من المساءلة<sup>1</sup>، وفي هذا الصدد تبنت اللّجنة ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة، هذا الأخير تحكّمه مبادئ أساسية أربعة، هي<sup>2</sup>:

#### المبدأ الأول. وضوح الأدوار والمسؤوليات:

حيث يتعين الفصل الدقيق بين أدوار ومهام القطاع الحكومي وباقي القطاع العام (المؤسسات العامة المالية، مؤسسات الأعمال العامة غير المالية...)، وبينه وبين باقي قطاعات الإقتصاد الأخرى، وفي هذا الشأن ينبغي توخي الوضوح والعلانية في تحديد مسؤوليات مختلف مستويات الحكومة والعلاقات فيما بينها، وضبط إختصاصات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في مجال المالية العامة، كما يتعيّن أيضاً

<sup>1</sup> صندوق النقد الدولي، النسخة المعدّلة لدليل شفافية المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 5.

<sup>2</sup> أنظر:

- صندوق النقد الدولي، دليل شفافية المالية العامة 2007، 2007، مرجع سبق ذكره ص ص 4-8.
- صندوق النقد الدولي، النسخة المعدّلة لدليل شفافية المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص ص 9-13.

أن يتسم إعداد وتنفيذ مختلف أشكال الترتيبات التعاقدية بين الحكومة وباقي القطاع العام أو القطاع الخاص بالوضوح والشفافية وأن يكون متاحاً للإطلاع العام.

#### المبدأ الثاني. علانية عمليات الموازنة العامة:

تتضمن الموازنة العامة توقعات النفقات العامة والإيرادات العامة لفترة مستقبلية تكون في الغالب سنة واحدة، وتتولى إعدادها السلطة التنفيذية، هذه الأخيرة ينبغي أن تكون مطابقة بوضع جدول زمني لأعداد الموازنة والتقيّد به، ضمن إطارٍ شاملٍ متوسط الأجل للسياسات الإقتصادية الكلية وسياسة المالية العامة، كما يتعيّن عليها أن تمنح الوقت الكافي لممثلي الشعب (البرلمان) للنظر في مشروع الموازنة والوثائق المرفقة به ودراسته وتحليله وتعديله إذا اقتضى الأمر ذلك.

#### المبدأ الثالث. إتاحة المعلومات المتعلقة بالمالية العامة للإطلاع العام:

في هذا الصدد تكون السلطات العمومية ملزمة بإطلاع الجمهور عن جميع الأنشطة السابقة، الحالية والمستقبلية المتعلقة بالمالية العامة، ومن بين وسائل أخرى، يتعيّن على الحكومات نشر تقارير دورية تتضمن بيانات عن طبيعة النفقات العامة والإيرادات العامة واتجاهات تطوّرها، إضافة إلى أهم المخاطر المحتملة المتعلقة بالمالية العامة للدولة.

#### المبدأ الرابع. ضمانات موضوعية (ضمانات صحة المعلومات):

حيث يتعيّن توحّي معايير الجودة المتعارف عليها دولياً في إعداد وتقديم البيانات المتعلقة بالمالية العامة؛ من أجل ذلك ينبغي أن تعكس بيانات الموازنة العامة أحدث اتجاهات تطور الإيرادات والنفقات العامة، وكذا التطوّرات الإقتصادية الكلية التي تقوم عليها، مع تعيين التزامات دقيقة التحديد فيما يتعلق بالسياسات، وينبغي تقديم معلومات مختصرة عن الإيرادات المتوقعة والنفقات المقدّرة ضمن وثيقة مرجعية تمثّل جزءاً من وثائق الميزانية، كما يتعين أن تكون البيانات التفصيلية المساندة للموازنة العامة متاحة للتدقيق المستقل وخاضعة لمختلف أوجه الرقابة الفعّالة، سواء كانت داخلية أو خارجية تمارس عن طريق هيئات مستقلة.

#### 4-2-2-2. أفضل الممارسات في مجال شفافية الميزانية لمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية

(OCDE):

تحتل دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية مكان الصدارة على الصعيد العالمي في مجال شفافية الممارسات ذات الصلة بالموازنة العامة، وفي العام 2002 قدّمت أمانة المنظمة وبطلب من فريق العمل لكبار المسؤولين عن الموازنة، وثيقة تضمنت حوصلة لأفضل الممارسات المتعلقة بشفافية الموازنة العامة

إستناداً إلى تجارب البلدان الأعضاء في المنظّمة، ومنذ تبنيها شكّلت الوثيقة مرجعاً تستخدمه حكومات الدول الأعضاء وغير الأعضاء من أجل رفع مستوى شفافية الميزانية في بلدانها<sup>1</sup>.

تُعرّف منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCDE) شفافية الميزانية أنّها " تعني العرض الكامل لكل المعلومات المالية ذات الصلة، بطريقة ملائمة ومنهجية"<sup>2</sup>، أو هي " الكشف المنتظم وفي الوقت المناسب عن جميع معلومات الميزانية"<sup>3</sup>.  
تنظم أفضل الممارسات في مجال شفافية الموازنة العامة، التي قدّمتها منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية في ثلاثة محاور أساسية<sup>4</sup>:

➤ **المحور الأوّل:** يُعنى بتقارير الميزانية، التي ينبغي على الحكومات إعدادها وتحديد محتوياتها بدقة، وتشمل هذه التقارير مايلي:

- مشروع الميزانية الذي ينبغي أن يشمل جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بإيرادات ونفقات الدولة، وأن يعرض ضمن مجال زمني (لا يقل عن ثلاثة أشهر) يتيح للبرلمان إمكانية النظر فيه وفحصه بدقة؛
- التقرير الأوّل للميزانية، الذي يحدد الأهداف الإقتصادية والمالية للجهاز التنفيذي ضمن إطار متوسط الأجل (ثلاث سنوات على الأقل)، ويهدف هذا التقرير الني يتعيّن نشره -على الأقل- بشهر واحد قبل تقديم مشروع الميزانية، إلى أخذ رأي جميع الأطراف المعنية بشأن الإعتمادات الإجمالية للميزانية؛
- التقرير الشهري، ترصد هذه التقارير التقدّم المحرز على صعيد تنفيذ الميزانية (تحصيل الإيرادات وصرف النفقات) بصفة شهرية؛
- تقرير منتصف السنة، والذي ينبغي أن يعطي نظرة شاملة عن سيرورة تنفيذ الميزانية وحصيلتها للسنة المالية الجارية، والتوقّعات بشأن السنتين الماليّتين اللاحقتين؛
- تقرير نهاية السنة، يتضمن هذا التقرير الحصيلة النهائية والفعلية لتنفيذ الموازنة العامة، وهو بذلك يشكّل الوثيقة الأساسية لمساءلة الجهاز التنفيذي أمام البرلمان؛

<sup>1</sup> OCDE, **transparence budgétaire : les meilleures pratiques de l'ocde**, publications service, 2002, p 7.

<sup>2</sup> منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي، أفضل الممارسات لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي في مجال شفافية الميزانية، 2002، ص 2.

<sup>3</sup> OCDE, op cit, 2002, p 7.

<sup>4</sup> Idem, pp 8-15.

- التقرير السابق للإنتخابات، يهدف هذا التقرير إلى رسم صورة واضحة للوضع المالية للدولة قبل أي عملية إنتخابية، ما من شأنه أن يرفع من مستوى الوعي لدى جمهور الناخبين ويشجّع على إجراء مناقشات عامة من شأنها أن تساعد في بلورة توقّعات سليمة للموازنة العامة ؛
- التقرير طويل الأجل، هذا التقرير الذي يتعيّن نشره على الأقل مرّة واحدة كل خمس سنوات يهدف إلى تقييم مدى إستدامة السياسات الحالية للجهاز التنفيذي ذات الصلة بالموازنة العامة على المدى الطويل ( من 10 إلى 40 سنة).

➤ **المحور الثاني:** يتناول هذا المحور المعلومات الضرورية التي ينبغي أن تتضمنها التقارير السابق الإشارة إليها في المحور الأول، والتي تتعلّق أساساً ب :

- الإفتراضات الإقتصادية التي صيغت وفقها الموازنة العامة للدولة، مثل معدّل نمو الناتج الداخلي الخام والعناصر المكوّنة له، معدّلات البطالة والتضخّم وأسعار الفائدة وغيرها، وأثر أي تغيير في هذه الإفتراضات على تقديرات إيرادات ونفقات الموازنة العامة؛
- النفقات الضريبية، أي التكاليف التي تتحمّلها الإيرادات الضريبية نتيجة المعاملة التفضيلية والإعفاءات التي تمنح لبعض الأنشطة الإقتصادية؛
- الأصول غير المالية بما فيها الأملاك غير المنقولة والمعدّات، والآليات المتبعة في تقييم وتحديد نسب إهلاكها؛
- الإرتباطات المتعلقة بالمعاشات التقاعدية للموظفين والتي يتعيّن نشرها في مشروع الميزانية وتقرير منتصف السنة والتقرير الختامي، وبيان الإفتراضات الرئيسية التي تمّ الإعتماد عليها في حسابها؛
- الإلتزامات الطارئة أو الإعتمادات المالية المرصودة لمقابلة ظروف غير متوقّعة.

➤ **المحور الثالث:** يتضمّن هذا المحور أهم الممارسات التي من شأنها أن تضمن جودة وحيادية التقارير السابق الإشارة إليها، ومن بينها:

- وجود نظم رقابية فعّالة تتيح أمكانية ضمان دقة المعلومات المتضمّنة في التقارير؛
- وجود أجهزة ونظم متطوّرة لمراجعة الحسابات، تتولى مهمة مراجعة تقارير نهاية السنة وفق لممارسات المراجعة المعمول بها؛
- إخضاع التقارير المتعلقة بالموازنة العامة لفحص البرلمان وباقي الأطراف ذات الصلة مثل الجمهور والمؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية.

في الأخير يجدر التنويه إلى أنّ هذه الممارسات المتعلقة بالشفافية، سواءً منها التي قدّمها صندوق النقد الدولي أو تلك التي تضمنتها وثيقة الممارسات السليمة المتعلقة بالموازنة العامة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يتم تنفيذها على أساس طوعي من طرف الحكومات والدول التي ترغب في التخلص من القيود التي تحد من قدرتها على تحسين إدارة ماليتها العامة.

#### 3-4. إصلاح منظومة الإدارة العمومية التقليدية والحد من فساد الأعوان العموميين بإتباع أسلوب التسيير العمومي الجديد (NPM) :

في سياق البحث عن السبل الكفيلة بمعالجة أوجه القصور والاختلالات التي طبعت منظومة الإدارة العمومية التقليدية ( البيروقراطية السلبية، التعقيد، ضعف روح المبادرة...)، و جعل أداء القطاع العام أكثر كفاءة وفعالية وقدرة على تقديم خدمات عامة ترتقي في كمّها وجودتها إلى تطلّعات الأفراد ومختلف الأطراف ذات العلاقة، ظهر مفهوم التسيير العمومي الجديد **New Public Management (NPM)** كبديل لنظام التسيير التقليدي البيروقراطي، إنطلاقاً من فكرة أساسية مؤدّاه أنّ أسس إدارة القطاع الخاص (الإلتزام بالأداء، السعي لإرضاء العملاء، المرونة في اتخاذ القرارات...) يمكن نقلها وإعمالها في تسيير الهيئات والمرافق العامة.

#### 3-4-1. مفهوم التسيير العمومي الجديد (NPM):

يعرّف التسيير العمومي الجديد أنّه رؤية أو إيديولوجية أو مجموعة من المقاربات والتقنيات الإدارية الخاصة المستوحاة أساساً من القطاع الخاص الهادف إلى تحقيق الربح<sup>1</sup>، بهدف إصلاح القطاع العام وتحسين أداء المنظّمات الحكومية، من جهته يعرف المعجم السويسري للسياسة الاجتماعية المناجحت العمومي الجديد بأنه اتجاه عام لتسيير المنظمات العمومية، تعود أولى معالم ظهوره إلى بداية تسعينات القرن العشرين في الدول الأنجلوسكسونية، وانتشر لاحقاً في معظم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، وعلى عكس التسيير العمومي التقليدي الذي يستمد مبادئه من العلوم الإدارية التي تركز سيادة القانون في تحليل وتوجيه النشاط العام، فإن أفكار ومعالم التسيير العمومي الجديد مستوحاة من العلوم الاقتصادية، ومن سياسات التسيير في القطاع الخاص، ومن أهم أسباب ظهور هذا النوع من التسيير الرغبة في تحسين ومعالجة الاختلالات التي ميزت التسيير العمومي التقليدي البيروقراطي<sup>2</sup>.

1 George A. Larbi, **The New Public Management Approach and Crisis States**, Geneva- United Nations Research Institute for Social Development-Discussion Paper No. 112-, September 1999, p 12

2 Jean-Pierre Fragnière et Roger Girod (Éds), **Dictionnaire suisse de politique sociale**, Réalités sociales, Lausanne, 2002, p 235.

إذاً، فمفهوم التسيير العمومي الجديد ينصرف إلى إحداث نوع من القطيعة مع الممارسات السلبية التي اعترت النظم الإدارية التقليدية، من قبيل المبالغة في المركزية واحتكار سلطة التخطيط والقرار، وعدم وضوح الأدوار والمسؤوليات بين المستويات الإدارية (انظر الجدول أدناه (2-3))، من منطلق، أنّ هناك العديد من الممارسات الإدارية الكفأة والفعالة التي أثبتت نجاعتها في المنظّمات الاقتصادية الخاصة وآليات السوق، والتي يمكن نقلها إلى القطاع العام بعد إعادة صياغتها وفقاً لخصوصيات هذا الأخير.

الجدول(2-3): مقارنة بين الإدارة التقليدية والتسيير العمومي الجديد.

الإدارة القائمة على التسيير العمومي الجديد	الإدارة التقليدية	
بلوغ النتائج و إرضاء العملاء	إحترام القواعد والإجراءات	الأهداف
اللامركزية (تفويض الصلاحيات، بنية شبكية، حوكمة).	المركزية (تسلسل وظيفي هرمي).	التنظيم
واضحة	يشوبها الارتباك وعدم الوضوح	تقاسم المسؤولية السياسيين / الإداريين
الاستقلالية	التقسيم ، التخصص	تنفيذ المهام
التعاقد	المسابقات	التوظيف
التقدم على أساس الجدارة، بحسب المسؤولية وبحسب الأداء	عن طريق الأقدمية، من دون محاباة.	الترقية
مؤشرات الأداء	مؤشرات المتابعة	الرقابة
تركز على الأهداف	تركز على الوسائل	نموذج الميزانية

المصدر:

- Anne amar, ludovic berthier, **le nouveau management public :avantages et limites**, revue RECEMAP, janyary 2007, p 3.

#### 2-3-4. خصائص التسيير العمومي الجديد:

كنمط مبتكر لتسيير الإدارات العمومية، وإنطلاقاً من المفاهيم السابق الإشارة إليها، ينفرد التسيير العمومي الجديد بجملة من الخصائص التي تميّزه عن نمط الإدارة التقليدية، والتي تجعل منه رافداً من روافد تحسين كفاءة وفعالية منظّمات القطاع العام وتعزيز المساءلة فيها؛ حسب لجنة الإدارة العامة لمنظمة التعاون

الإقتصادي والتنمية (OCDE)، فإنّ التسيير العمومي الجديد يشكّل نموذجاً جديداً للتسيير يقوم على نشر ثقافة تحسين الأداء في القطاع العمومي ويقلل من المركزية، ويتميز بجملة الخصائص التالية<sup>1</sup>:

- التركيز أكثر على النتائج من حيث الكفاءة والفعالية ونوعية الخدمات؛
- الإستعاضة عن الهياكل التنظيمية عالية المركزية، ببيئات إدارية لامركزية ومرنة تسمح باتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد وتقديم الخدمات عند المستويات الدنيا (نقطة التسليم) الأمر الذي من شأنه أن يمكّن من الحصول على معلومات دقيقة بشأن ردود أفعال العملاء ومختلف الأطراف المعنيين بنشاط القطاع العام؛
- المرونة التي من شأنها أن تتيح إمكانية الحصول على البدائل المختلفة لإعادة توجيه وتنظيم النشاط العام على نحو يسمح بتخفيض تكاليف مخرجات القطاع العام؛
- التركيز أكثر على كفاءة الخدمات التي يقدمها القطاع العام، من خلال خلق بيئة تنافسية داخل وبين منظمات القطاع العام؛
- تعزيز القدرات الإستراتيجية للدولة، ما يتيح لها إمكانية الإستجابة لتغيرات المحيط الخارجي، ومختلف الإنشغالات الداخلية بصورة تلقائية وبأقل تكلفة ممكنة؛

#### 3-3-4. وظائف منظمات القطاع العام وفقاً لنمط التسيير العمومي الجديد:

يهدف نمط التسيير العمومي الجديد إلى جعل منظمات القطاع العام أكثر كفاءة وقدرة على تقديم خدمات عامة ترتقي في كمّها وجودتها إلى تطلّعات الأفراد ومختلف الأطراف ذات العلاقة، من خلال العمل على تقليص الإعتماد على البيروقراطية العامة وتحجيم دورها في تقديم الخدمات والسلع العامة في مقابل تمكين القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية من القيام بهذا الدور بصورة منفردة أو بالشراكة مع القطاع العام، إلى جانب السعي إلى تمكين العاملين بدلاً من التركيز على الخدمة في حد ذاتها، وتشجيع إستخدام التكنولوجيات الحديثة في الممارسة الإدارية وصولاً إلى الحكومة الإلكترونية e-

<sup>1</sup> أنظر:

- Marcel Guenoun, **le management de la performance publique local (étude de l'utilisation des outils de gestion intercommunal)**, thèse pour l'obtention du doctorat en sciences de gestion, université Paul Cézanne, Aix-Marseille III, mars 2009, p 61.

- Binod Atreya, **the applicability of new public management to developing countries: A case from Nepal**, thesis of Doctorate in Philosophy, School of Management, Faculty of Business and Law, Victoria University of Technology, Melbourne, Australia, 2002, p 30

- Hope, K, R., **The new public management: context and practice in Africa**, international public management journal, 4(2001) 119-134, p 121.

gouvernement<sup>1</sup>، في سبيل ذلك يكون على منظمات القطاع العام إعادة صياغة وظائفها وأنشطتها وفقاً لمقتضيات الكفاءة والفعالية التي ينشدها التسيير العمومي الجديد.

يركز التسيير العمومي الجديد على الوظائف المفصلية في المنظمات العمومية (الوظيفة الإستراتيجية (وظيفة التخطيط)، الوظيفة المالية، وظيفة التسويق ووظيفة الموارد البشرية)، وينقل إليها بعض الإجراءات والممارسات الإدارية التي أثبتت نجاعتها في منظمات القطاع الخاص وآليات السوق، آخذاً بعين الاعتبار تأثيرات البيئة الخارجية على منظمات القطاع العام، على النحو الذي يبرزه الجدول أدناه:

الجدول (2-4): الممارسات الإدارية الناجعة في المنظمات العمومية وفق التسيير العمومي الجديد.

الوظيفة	الممارسات الإدارية
الوظيفة الإستراتيجية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- التسيير المرتكز على النتائج؛</li> <li>- إعتداد التخطيط الإستراتيجي؛</li> <li>- إقامة شراكة بين القطاع العام والخاص؛</li> <li>- الفصل بين الوظائف السياسية والإدارية التنفيذية؛</li> <li>- اللامركزية؛</li> <li>- استخدام التكنولوجيات الحديثة؛</li> <li>- التقييم المستمر من أجل نشر ثقافة الأداء؛</li> </ul>
الوظيفة المالية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تخفيض العجز العام؛</li> <li>- إعداد الموازنات العامة على أساس البرامج؛</li> <li>- تحسين شفافية الحسابات العامة؛</li> </ul>
وظيفة التسويق	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تطوير التسويق العمومي؛</li> <li>- استخدام تكنولوجيات المعلومات الحديثة للتواصل مع البيئة الخارجية للمنظمة.</li> </ul>
وظيفة الموارد البشرية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- ضبط عدد العاملين في القطاع العام؛</li> <li>- المساءلة وتحفيز الموظفين؛</li> <li>- ترقية روح المشاركة.</li> </ul>

المصدر:

- Anne amar, ludovic berthier , **le nouveau management public :avantages et limites**, revue RECEMAP, janyary 2007, p 4.

<sup>1</sup>Lewis B. Dzimbiri, **Experiences in New Public Management in Africa: The Case of Performance Management Systems in Botswana**, Africa Development, Vol XXXIII, No 4, 2008, p 46.

#### 4-4. توزيع الأدوار بين القطاع الخاص والقطاع العام وتحديد حجم أمثل لهذا الأخير:

ما يثبتته الواقع العملي في الكثير من الدول، أنه وفي أحيان كثيرة يحاول القطاع العام أن يفعل أكثر مما يستطيع، وينفق أكثر من موارده، تحكمه في ذلك إعتبارات عديدة منها الإقتصادية والسياسية والإجتماعية وغيرها، ما يفرض ضغوطاً متزايدة على الموازنات العامة. صحيح أنّ محدودية الموارد ليست قدراً مقضياً، إذ يمكن نميتها من خلال محاربة الفساد وأوجه الإسراف والتبذير ورفع كفاءة الهيئات العامة المكلفة بتدبير وتحصيل تلك الموارد وصرفها وكذا المحافظة على الأصول الإنتاجية العامة وصيانتها وتحقيق الإستغلال الأمثل لها<sup>1</sup>، لكن في المقابل، لا يمكن إغفال حقيقة أنّ إختيار القطاع العام لمجالات تدخله وفق سلّم أولويات، وإختيار الطريقة الأنسب لممارسة ذلك التدخّل يجعل منه أكثر إستجابة لاحتياجات أفراد المجتمع وأكثر فعالية في إشباعها بغض النظر عن توفر الموارد من عدمه.

صحيح أيضاً أنّ مهمّة إشباع الحاجات العامة تقع على عاتق الدولة، إلا أنّ عملية الإشباع هاته، لا تقتضي بالضرورة أن تتولى الدولة عملية إنتاج السلع والخدمات العامة، إذ ومراعاة للإعتبارات الإقتصادية لاسيما منها ما تعلق بالتخصيص الأمثل والفعال للموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص، يمكن للدولة أن توكل هذه المهمّة (إنتاج السلع والخدمات العامة) للقطاع الخاص وتتولى هي عمليات الضبط والتنظيم وحماية مصالح الفئات المهتمة بما يقود إلى توفير تلك السلع والخدمات على النحو الذي ترغبه.

كما أنه، وبإستثناء الحاجات العامة الأساسية (العدالة، الأمن، البنية التحتية الضرورية، حماية الفئات المهتمة، حماية البيئة...) لا يوجد ما يبرر إستئثار القطاع العام بتوريد السلع والخدمات العامة، فما حدث من تقدّم على الصعيدين التكنولوجي والتنظيمي جعل من تقديم تلك السلع والخدمات من قبل القطاع الخاص أمراً ممكناً، ودليل ذلك شروع العديد من الدول في الفصل بين تمويل السلع العامة وتقديمها والتميز بين الأقسام التنافسية لأسواق المرافق العامة والأقسام الإحتكارية منها<sup>2</sup>.

وتزداد أهمية الفصل بين الإنتاج والإشباع خاصة في البلدان النامية، التي عادة ما يظلم فيها القطاع العام بأدوار تفوق قدراته، ويتم فيها الخلط بين الإعتبارات الإقتصادية وغير الإقتصادية في توفير السلع والخدمات العامة، على نحو تلعب فيه السياسات والبرامج العامة دوراً سلبياً في تخصيص الموارد، إذ تؤدي إلى تحويلها بعيداً عن الفئات التي هي في أمس الحاجة إليها.

<sup>1</sup> البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم (الدولة في عالم متغير)، مرجع سبق ذكره، ص 4.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 6.

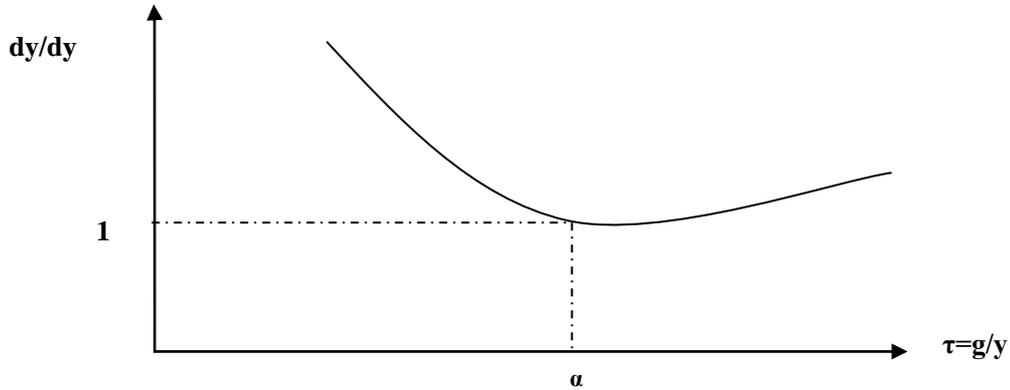
لقد أثبتت العديد من الدراسات، أنّ كفاءة القطاع العام تتناسب عكسياً مع حجمه مقاساً بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج الداخلي الخام، وأكّدت تلك الدراسات على أنّ الحكومات التي لا تتجاوز نسبة إنفاقها العام 40% من الناتج المحلي الإجمالي عادة ما تتمتع بمستويات أعلى في الأداء والكفاءة على حد سواء<sup>1</sup>، وذلك مقارنة بتلك الحكومات ذات الأحجام الأكبر<sup>2</sup>.

لقد أكّد "بارو" 1990 " (Barro 1990) أين يتم تمويل الإنفاق العام للدولة عن طريق الضرائب النسبية، أنّ التدخل الحكومي معبّراً عنه بالنسبة بين الإنفاق العام والدخل القومي (g/y)، يكون في حجمه الأمثل عندما تكون الإنتاجية الحدية للإنفاق العام تساوي الوحدة، أي:

$$dg/dg=1$$

في هذه الحالة حسب "Barro" يكون الحجم الأمثل للتدخل الحكومي مساوياً للمقدار ( $\alpha$ ) (الشكل أدناه)، والذي يكون في حدود 30% من الناتج الداخلي الخام، و تجاوز هذا الحد سيرتب آثاراً سلبية على النمو الإقتصادي، بسبب الآثار السلبية التي يحدثها الضغط الجبائي المرتفع<sup>3</sup>.

الشكل (2-13): الحجم الأمثل لتدخل الدولة والإنتاجية الحدية للإنفاق العام.



المصدر:

-Musa foudeh, **libéralisation financière, efficacité du système financier et performance macroéconomique - Enseignements pour l'Egypte, la Jordanie et le Liban**, thèse pour le doctorat en sciences économiques, université de limoges, 2007, p14.

<sup>1</sup> Livio Di Matteo, **measuring government in the 21<sup>st</sup> century- An international overview of the size and efficiency of public spending**, p 18, at www.FraserInstitute.org, 2017-10-12 تاريخ الزيارة:

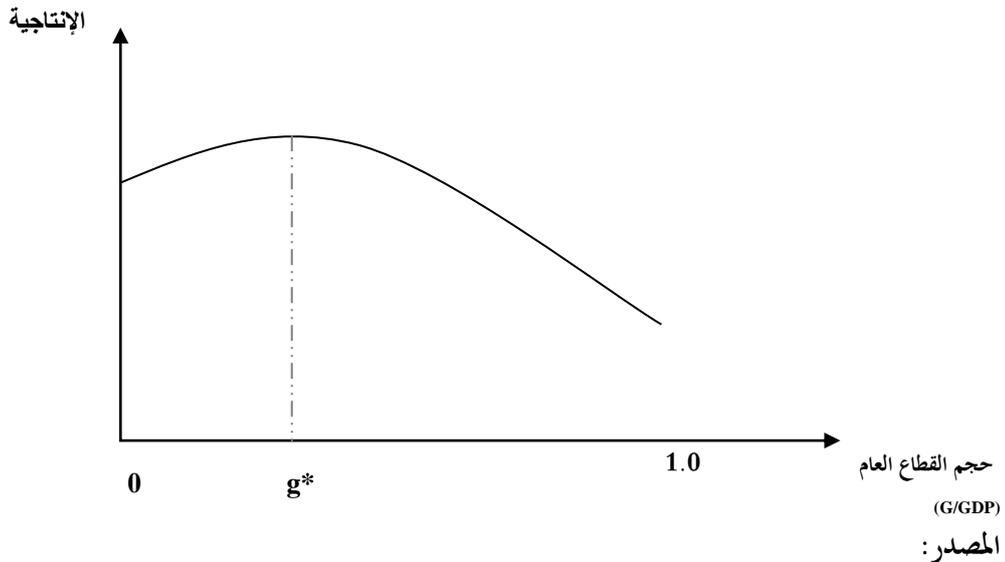
<sup>2</sup> يعد القطاع العام من الحجم المتوسط إذا كانت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي تتراوح بين 40 و50%، وإذا تجاوزت هذه النسبة 50% فيعد القطاع العام من الحجم الكبير.

<sup>3</sup> Musa foudeh, **libéralisation financière, efficacité du système financier et performance macroéconomique - Enseignements pour l'Egypte, la Jordanie et le Liban**, thèse pour le doctorat en sciences économiques, université de limoges, 2007, pp 13-15

كما بيّنت دراسات أخرى (Peden 1991)، (Hansson et Henrekson 1994) أنّ التمثيل البياني للعلاقة بين حجم القطاع العام (معيّراً عنه بالنسبة بين الإنفاق العام و الناتج الداخلي الخام) والإنتاجية الإقتصادية يأخذ شكل حرف U مقلوب (أنظر الشكل أدناه)، وتفسير ذلك<sup>1</sup> أنّ نقص البنى التحتية، وتدني مستويات التعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي وغيرها، عوامل تؤدّي إلى إنخفاض إنتاجية إقتصاد البلد المعني، الأمر الذي يحفز دوراً أكبر للقطاع العام من أجل توفير كل ماسبق، ما ينعكس إيجاباً على فعالية القطاع الخاص كون أنّ العديد من السلع العامة (التعليم، الصحة، الطرقات، المطارات، الموانئ...) لها آثار إيجابية مباشرة على الممارسة الإقتصادية في صورة رفع إنتاجية العمل، وتسهيل المعاملات وانتقال عناصر الإنتاج والسلع والخدمات وغيرها، وغير مباشرة من قبيل رفع معدّلات إستغلال رأس المال في الدولة. لكن إستمرار توسّع القطاع العام وتجاوزه الحد الأمثل  $g^*$  (انظر الشكل أدناه) قد تنجر عنه آثار سلبية عديدة تؤثر على إنتاجية القطاع الخاص، من بينها:

- أثر المزاحمة الذي قد يولده توسّع القطاع العام، والذي يؤدي إلى إنكماش الإستثمارات الخاصة؛
- إرتفاع المعدّلات الضريبية من أجل تمويل توسّع القطاع العام، يضعف الحافز على العمل وعلى الإستثمار؛
- قد يؤدّي تدخّل الدولة إلى توجيه القطاع الخاص نحو البحث عن الربح بدلاً عن الربح.

الشكل (2-14): العلاقة بين حجم القطاع العام والإنتاجية الإقتصادية.



- Dennis C.Mueller, et al, **choix publics- analyse économique des décisions publiques**, traduction de la 3e édition americaine, de Boeck, 2010, p 628.

<sup>1</sup> Dennis C.Mueller, et al, **choix publics- analyse économique des décisions publiques**, traduction de la 3e édition americaine, de Boeck, 2010, p 626.

### خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تناولنا بدايةً الإطار النظري لترشيد الإنفاق العام وبعض المفاهيم ذات الصلة، وهنا ركزنا خاصة على سياسات الإنضباط المالي والفرق بينها وبين ترشيد الإنفاق العام نظراً للإلتباس الذي قد يقع لدى الكثيرين كون السياستان تقتضيان تخفيض الإنفاق العام، ما يجعل وجه الشبه كبير بينهما.

في نقطة تالية، حاولنا الإجابة عن إشكالية جوهرية، تتعلق بالدوافع والأسباب التي جعلت جميع الدول باختلاف أنظمتها الإقتصادية وإديولوجياتها وكذا المنظمات الدولية تنادي بضرورة ترشيد الإنفاق العام، في هذا السياق تبيننا أنّ ظاهرة تزايد النفقات العامة، محدودية الموارد المالية العامة للدول وتعدد الحاجات العامة التي يتعيّن عليها إشباعها وتزايدها بإطراد، إضافة إلى سعي الحكومات لتفادي الوقوع في فخ عجز الموازنة العامة شكّلت أهم تلك الدوافع.

في المبحث الثالث من هذا الفصل، تناولنا بشيء من التفصيل نقطة نعتقد أنّها بالغة الأهمية في موضوع ترشيد الإنفاق العام تتعلق بكفاءة برامج الإنفاق العام كمدخل لترشيد النفقات العمومية وكذا آليات قياسها، على اعتبار أنّ قياس ترشيد الإنفاق أمرٌ بالغ الصعوبة، إذ وبعد أن تناولنا أهم المفاهيم المرتبطة بالكفاءة والفعالية، إستعرضنا واحدة من أهم الدراسات التي حاولت قياس كفاءة برامج الإنفاق العام، ويتعلّق الأمر بدراسة كل من " A.afonso " و " L.schuknecht " و " V.tanzi ".

أخيراً، ومن منطلق إعتقادنا أنّ ترشيد الإنفاق العام عملية معقّدة ومركبة وتقتضي التنسيق بين مستويات عدّة وتظافر جهود جميع المعنيين بها، تناولنا أهم العوامل التي من شأنها أن تُساعد في إنجاح هذه العملية، إنطلاقاً من تخطيط الإنفاق العام في إطار الموازنة العامة بإتباع أساليب حديثة من قبيل ترشيد خيارات الميزانية والإطار (RCB) المتوسط المدى للنفقات العامة (CDMT)، بالإضافة إلى تحسين شفافية الممارسات المرتبطة بالمالية العامة والتي نعتقد أنّها تشكّل واحداً من أهم العوامل المؤثّرة على كفاءة النفقات العامة، ثمّ إصلاح منظومة الإدارة التقليدية والحد من فساد موظفي القطاع العام بإتباع مدخل التسيير العمومي الجديد، وفي النهاية توزيع الأدوار بين القطاع الخاص والعام وتحديد الحجم الأمثل لهذا الأخير أو بالأحرى لدور الدولة.

### تمهيد:

بعد الإستقلال، أجمعت النصوص الأساسية للجمهورية الجزائرية المستقلة (ميثاق طرابلس جوان 1962، دستور 1963، ميثاق الجزائر 1964 ودستور 1976)، على ضرورة تبني الإستراتيجية كخيار إستراتيجي من أجل تحريك عجلة التنمية وتعجيل إرساء قاعدة إقتصادية وإجتماعية متحررة وبعيدة عن التخلف. عملياً وعلى الأقل فيما تعلق بالشق الإقتصادي، وتحت تأثير غياب رؤية إقتصادية واضحة مستقرة المعالم، ناهيك عن ضعف إمكانيات تعبئة المقدّرات المالية للدولة الفتية حديثة الإستقلال، تأخّر أعمال تلك المبادئ إلى غاية النصف الثاني من ستينات القرن العشرين، حيث دشنت الجزائر نهجها التنموي الإشتراكي، من خلال إطلاق جملة من الخطط التنموية تراوحت بين قصيرة وطويلة الأمد؛ بداية بالخطط الثلاثي (1967-1969)، ثمّ المخطط الرباعي الأوّل (1970-1973)، فالمخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، ثم وعلى ضوء ما تحقق من نتائج وما اعتري تنفيذ المخططات الثلاث الأولى من إختلالات، وفي ظل متغيرات داخلية وخارجية تختلف عن تلك السائدة قبل العام 1967، شرعت السلطات العمومية بداية من سنة 1980، في أعمال إستراتيجية تنموية جديدة شعارها اللامركزية الإقتصادية، من خلال إطلاق خطتين خماسيتين الأولى تغطّي الفترة (1980-1984)، والثانية تغطّي الفترة (1985-1989)، هذه الأخيرة التي لم يُكتب للكثير من المشاريع المقررة ضمنها أن تُنفذ بسبب التراجع الحاد لأسعار النفط وبالتالي الإيرادات العامة للدولة العام 1986.

أسّس تراجع أسعار النفط وبالتالي تراجع الإيرادات العامة للدولة الجزائرية سنة 1986، لمرحلة جديدة غير واضحة المعالم سوى كونها تقوم على نقض أسس النهج التنموي السابق (إقتصاد الخطط المركزية)؛ مرحلة لعب فيها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي الدور الأبرز، وخلالها إلتمت السلطات العمومية في الجزائر بتطبيق برنامج موسّع للإصلاحات الإقتصادية بهدف إستعادة التوازنات النقدية والمالية للإقتصاد الجزائري.

مع بداية الألفية الثالثة، وتحت تأثير التحسّن الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق العالمية، وما جرّه ذلك من نمو هام للإيرادات العامة للدولة، باشرت السلطات العمومية في الجزائر نهجاً تنموياً تدخّلياً، لكن بمنطلقات كينزية هذه المرّة، بهدف إعادة بعث الحركية التنموية وطمس معالم الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة متعددة الأبعاد التي عرفتها البلاد خلال تسعينات القرن العشرين، من خلال إطلاق عدد من برامج الإستثمار العمومي خلال الفترة 2001-2014، بتخصيصات مالية عدّها الخبراء غير مسبوق؛ فكان إطلاق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) ثم برنامج دعم النمو الإقتصادي (2005-2009) وأخيراً برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010-2014).

### المبحث الأول - تخطيط التنمية الإقتصادية في الجزائر 1967 - 1989 .

لم يكن الوضع العام الموروث عن الإستعمار الفرنسي غداة الإستقلال يسمح بفعل الشيء الكثير على صعيد التنمية في الجزائر، في ظل ضبابية المشهد السياسي وهشاشة الوضع الإقتصادي الذي طبعته تبعية شبه مطلقة مالياً، تقنياً وتجارياً للإقتصاد الفرنسي، وكذا تردّي الوضع الإجماعي في ظل تفشي الفقر بمختلف مظاهره (الأميّة والبطالة الأمراض...) بين أغلب فئات الشعب؛ مع ذلك برزت إلى الوجود الإرهاصات الأولى لتوجه السلطات العمومية في الجزائر نحو أعمال الإشتراكية كخيار استراتيجي لتأطير عملية التنمية، فكانت البداية من خلال تأميم ما عُرف بـ "الأملاك الشاغرة" - التي خلفتها هجرة نحو مليون من المعمرين الفرنسيين والأوربيين غداة الإستقلال - بصدر الأمر 62-020 المؤرخ في 24 أوت 1962 المتعلق بحماية وتسيير الأملاك الشاغرة<sup>1</sup> والتي أوكلت مهمة تسييرها فيما بعد إلى جمعيات العمال، أو مجالس العمّال أو لجان التسيير أو مدراء حسب الحالة، أمّا ما تعلق بالمؤسسات التي تكتسي أهميّة وطنية خاصة، فيتمّ دمجها مباشرة في القطاع العام وتوكل مهمّة تسييرها لهيئات عمومية أو مختلطة أو لمؤسسات وطنية<sup>2</sup>، بالنتيجة ظهرت إلى الوجود المؤسسات المسيرة ذاتياً والتي تمّ تنظيمها بموجب المراسيم 63-88، 63-95 و 63-98؛ بلغ عدد هذه المؤسسات<sup>3</sup> نحو 500 مؤسسة تشغّل نحو 15000 عامل، وتنشط خاصة في قطاعات الأشغال العمومية (31%)، الصناعات الغذائية (26%)، الخشب (17%) والتعدين (14%)<sup>4</sup>.

بالموازاة مع سياسة التسيير الذاتي، سعت السلطات العمومية في الجزائر إلى إقامة نظام مؤسّساتي يواكب التغييرات التي يعرفها المشهد الإقتصادي من خلال إنشاء العديد من الدواوين والمؤسسات الوطنية التي اعتبرها ميثاق الجزائر 1964<sup>5</sup> أنّها تمثل أقصى أشكال الملكية الإجتماعية، فكان إنشاء الديوان الوطني للنقل (أوت 1962)، الديوان الوطني للتسويق (ديسمبر 1962)، الديوان الوطني للصيد (جويلية 1962)، الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (مارس 1963) والمؤسسة الوطنية للتبغ والكبيريت...، في ذات السياق شهدت الفترة ما بين 1962-1965 حملة تأميم واسعة مسّت العديد من المؤسسات والهيئات

<sup>1</sup> حددها نص المادة الأولى من المرسوم 63-88 أنّها كل المؤسسات والهيئات ذات الطابع الصناعي، التجاري، المالي، المنجمي وكذا المستثمرات الفلاحية الشاغرة أو التي توقفت عن النشاط قبل صدور هذا المرسوم أو التي ستتوقف عن النشاط بعد صدوره دون أسباب موضوعية.

<sup>2</sup> Décret n°63-95 du 22 mars 1963 portant organisation et gestion des entreprises industrielles, miniers et artisanales ainsi que des exploitation agricoles vacantes, journal officiel n° 17 du 29 mars 1963.

<sup>3</sup> 36% تشغّل بيم 4 و 10 عمّال، و 49% تشغّل بين 11 و 50 عامل.

<sup>4</sup> CHIGNIER Antoine, *Les politiques industrielles de l'Algérie contemporaine, le développement en faillite des relations entre Etat et appareil de production dans une économie en développement*, UNIVERSITÉ LYON 2, Institut d'Etudes Politiques de Lyon, Séminaire Économie nationale du Monde Arabe, 7 septembre 2007, p 14.

<sup>5</sup> La charte d'Alger, ensemble des textes adoptes par le 1<sup>er</sup> congres du parti du front de libération nationale du 16 au 21 avril 1964, site d'internet : [www.elmouradia.dz](http://www.elmouradia.dz), date de visite 05-11-2015.

المالية كالصندوق الوطني للتوفير والإحتياط، المؤسسة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين، وكذا الأراضي الزراعية بداية من أكتوبر 1963 بموجب المرسوم 63-388 المؤرخ في 01 أكتوبر 1963.

يجدر التنويه إلى أنّ هذا السعي الحثيث من قِبَل السلطات العمومية إلى بسط هيمنة القطاع العام على الإقتصاد الجزائري، ترافق مع بعض المحاولات لبعث الإطمئنان لدى الإستثمار الخاص لاسيما الأجنبي، بهدف كبح نزيف رؤوس الأموال من العملة الصعبة الذي تلى الإستقلال مباشرة، فكان إصدار القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتعلق بالإستثمار والذي جاء في مادته الأولى " أنّ الهدف منه هو تقديم الضمانات العامة والخاصة للإستثمارات المنتجة في الجزائر..." وأضافته الثانية " أنّ الضمانات والإمتيازات المنصوص عليها في هذا القانون تطبق على الإستثمارات الأجنبية مهما كان مصدرها" وهو ما عُدّ لدى الكثيرين رسالة طمأنة موجّهة خاصة للمستثمرين الفرنسيين تجاه سياسة التأمين التي كما سبق الإشارة إليه شهدت منحاً تصاعدياً خلال السنوات الأولى التي تلت الإستقلال.

على الرّغم من أهمية الحراك الإقتصادي الذي شهدته الجزائر خلال المدى الزمني 1962-1966 عبر نهج التسيير الذاتي، إلا أنّ خصوصية المرحلة كونها تلت الإستقلال مباشرة، وما ميّزها من غياب نظرية إقتصادية واضحة مستقرة المعالم وعدم نضج القوى الإقتصادية والسياسية الفاعلة آنذاك، ناهيك عن عديد السلبات التي إعترت سياسة التسيير الذاتي<sup>1</sup> ( نقص الكوادر المؤهلة، البيروقراطية، المحسوبية...)، جعل الكثير من الإقتصاديين يعتبرون هذه المرحلة، إنتقالية تمهيدية للمرحلة المقبلة التي شهدت الأعمال الفعلية للنهج التنموي الإشتراكي في الجزائر من خلال إطلاق جملة من المخططات التنموية خلال المدى الزمني 1967-1989.

### 1-1. إقتصاد الخطط المركزية 1967-1978:

تجسيدا لما جاء في ميثاق طرابلس 1962، دستور 1963 ثمّ ميثاق الجزائر 1964 ودستور 1976 فيما بعد، والتي أجمعت جميعها على تبني الإشتراكية كإيديولوجية لتوجيه الإقتصاد الجزائري وتنظيم مساره، باشرت الجزائر نهجها الإشتراكي في التنمية القائم على التخطيط المركزي؛ لقد شكّلت سنة 1967 بداية مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر المستقلة على الصعيد التنموي، مرحلة تمّ خلالها التأسيس لنهج تنموي يعتمد التخطيط المركزي كأداة لتأطير عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتنظيمها على المستويين الوطني

<sup>1</sup> جاء في بيان مجلس الثورة 30 نوفمبر 1965 " ... ولاحظ مجلس الثورة بأنّ النقص الذي حال دون التطبيق الحقيقي للتسيير الذاتي تولدت عنه أزمة في الثقة بالقيمة الإقتصادية للتسيير الذاتي، الأمر الذي كاد أن يؤدي بتعريض مبدأ التسيير الذاتي للخطر، وهكذا فإنّ الأنظمة الإدارية التي لها طابع التسيير المباشر والمركز من خلال هيئاتها لم تترك لوحدها الإنتاج إلا مسؤولية محدودة جداً في تسيير المؤسسة سواء في مستوى الإنتاج أو التموين أو التسويق أو الإعتمادات المالية".

والمحلي، وتكون فيه الدولة هي الفاعل الأهم وربما الوحيد تنموياً، في مقابل دور محدود لا يكاد يُذكر لقطاع خاصٍ أُعتبر خلال تلك المرحلة أنه طفيلي غير قادر بمفرده على القيام بإستثمارات من شأنها أن تحدث التحولات الهيكلية المرغوبة في الإقتصاد الجزائري<sup>1</sup>، فكانت البداية بإطلاق خطة تنموية سباعية تغطي الفترة 1967-1973 تتضمن مخططين الأول بمدى زمني قصير (ثلاث سنوات) للفترة 1967-1967، يُتبع بمخطط ثاني متوسط المدى يغطي الفترة 1970-1973، لتتوج فترة التخطيط المركزي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر بإطلاق المخطط الرباعي الثاني الذي يغطي 1967-1977.

### 1-1-1. المخطط الثلاثي 1967-1969:

يشكّل المخطط الثلاثي أول خطة إنمائية متعددة السنوات في تاريخ الجزائر المستقلة؛ ولأولها الأولى، فقد كان من الطبيعي أن تكون قصيرة الأجل تغطي الفترة 1967-1969 وتدرج ضمن مخطط أطول متوسط الأجل يبلغ مداه الزمني سبع سنوات يغطي الفترة 1967-1973<sup>2</sup>، لذلك يعتبر العديد من الإقتصاديين أن المخطط الثلاثي 1967-1969 خطة تمهيدية لمرحلة مستقبلية تشكّل الإستثمارات الصناعية المكثفة أهم معالمها<sup>3</sup>.

لقد تمّت صياغة المخطط الثلاثي في ظل عديد الإختلالات التي طبعت الواقع الجزائري إقتصادياً واجتماعياً؛ إنخفاض حاد في موارد الدولة المالية، جهاز إنتاجي وطني شبه معطل في ظل إنعدام الأيدي العاملة المؤهلة لاسيما من مصاف الإطارات، ومعدّلات بطالة قاربت 33%<sup>4</sup> عشية إطلاق المخطط؛ من أجل ذلك كان حلياً بأي جهد للتنمية خلال تلك الفترة أن يركّز على خلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل في حدود ما تسمح به المردودية الإقتصادية للمؤسسة، وإشباع الحاجات الإستهلاكية المصنعة بغاية نهائية هي إحلال الواردات، إضافة إلى العمل على رفع حجم الصادرات الوطنية<sup>5</sup>.

فُدّرت تكاليف الإستثمارات المبرمجة ضمن المخطط الثلاثي بـ 19.58 مليار دينار جزائري، فيما بلغ حجم ترخيصه المالي 9.06 مليار دينار (انظر الجدول (3-1))، الأولوية ضمن هذا المخطط منحت للتنمية الصناعية، بدليل أن أكثر من 59% من المخصصات المالية للفترة 1967-1969 أي ما يُعادل 5.40 مليار دينار عبارة عن إستثمارات في قطاع الصناعة بما في ذلك قطاع المحروقات، فيما إستفاد قطاع

<sup>1</sup> Hamid A.Temmar, *l'économie de l'Algérie- les politiques de relance de la croissance 1970/2014*, tome III, office des publications universitaires, 2015, p 72

<sup>2</sup> الأمر 70-10 المتضمن الخطة الراعي الأول، بتاريخ 20 يناير 1970 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، عدد 7-70، ص 55.

<sup>3</sup> Zakia Belogbi, *Adaptation du modèle macro économétrique de Haque et alii à l'économie algérienne*, thèse pour l'obtention du diplôme de doctorat d'état en sciences économiques, université d'Alger, 2004-2005, p 24

<sup>4</sup> ONS, *rétrospective statistique 1962-2011*, édition 2013, p 72.

<sup>5</sup> Abdelhamid ibrahimi, *l'économie algérienne*, opu, 1991, p 41.

## الفصل الثالث.... النهج التنموي في الجزائر: من إقتصاد الخطة المركزية إلى سياسة البرامج الإستثمارية.

الفلاحة والرّي والصيد البحري من نحو 18%، في حين حُصِّص نحو 17.45% منها إلى القطاعات غير الإنتاجية لاسيما المنشآت الأساسية الإقتصادية والإجتماعية، والباقي أي ما يعادل 0.46 مليار دينا جزائري تم رصده للإستثمارات شبه المنتجة (التجارة، المواصلات ....) (انظر الجدول (3-1) أدناه).

إنّ إعطاء الأولوية لقطاع الصناعة خلال المخطط الثلاثي تحكمه الإعتبارات التالية<sup>1</sup>:

- إفرازات الحقبة الإستعمارية، والتي خلفت هيكلاً صناعياً ضعيفاً غير قادر على إنتاج أدوات العمل وعدم التأثير على الإنتاج والإنتاجية، ويتركب بصفة خاصة من فرع للصناعة الإستخراجية وفرع للصناعات الإستهلاكية والصناعات الوسيطة؛

- الدور الكبير الذي من المأمول أن تلعبه الصناعة في خلق التكامل المنشود بين قطاعات الإنتاج المختلفة، وآثار السحب إلى الأمام وإلى الخلف التي من الممكن أن تحدثها على باقي القطاعات؛  
الجدول (3-1): توزيع إستثمارات المخطط الثلاثي 1967-1969.

(الوحدة: مليار دينار جزائري).

القطاعات	الإعتماد المالي (مليار دج)
الصناعة	5.4
الزراعة والرّي والصيد البحري	1.62
القطاع شبه المنتج (سياحة، مواصلات سلكية ولاسلكية)	0.46
الإستثمارات الأساسية	1.58
المجموع	9.06

المصدر: محمد حسن بملول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 190.

### 1-1-2. المخطط الرباعي الأول 1970-1973:

شكّل المخطط الرباعي الأول 1970-1973 الإنطلاقة الحقيقية لنهج التخطيط التنموي المركزي الإشتراكي في الجزائر، وبداية أعمال مبادئ إستراتيجية النمو غير المتوازن لـ F. Perroux الذي يرى بأنّ النمو الإقتصادي لا يمكن تحقيقه في كل مكان وفي نفس الوقت، وإتّما يتعيّن تركيز الجهود في أماكن وقطاعات محددة وخلق أقطاب للنمو<sup>2</sup>، وفي وقت لاحق وعبر آليات مختلفة ستنشر آثار النمو الإقتصادي لتُمسّ باقي قطاعات الإقتصاد.

<sup>1</sup> محمد بلقاسم حسن بملول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 165.

<sup>2</sup> Marc Montoussé, *analyse économique et historique des sociétés contemporaines*, op cit, p 589.

## الفصل الثالث.... النهج التنموي في الجزائر: من إقتصاد الخطط المركزية إلى سياسة البرامج الإستثمارية.

في الجزائر كان التركيز على الصناعة كمحرك لعملية التنمية، من مُنطلق أنّ الجزائر كدولة نامية لا يمكن لها أن تحقق تنميتها الإقتصادية والإجتماعية إلاّ بالإعتماد على الصناعة وبالتحديد الصناعات المصنعة التي صاغ (G.De bernis) أطرها النظرية<sup>1</sup>، وفي هذا الصدد تمّ التركيز على صناعات الحديد والصلب، الميكانيك، الإلكترونيات و الطاقة، وهي جميعها صناعات كثيفة الإستخدام لرأس المال.

من بين الأهداف التي نصّ عليها القانون المتضمّن للمخطط الرباعي الأول، إضافة إلى تنصيبه على الدور الريادي لقطاع صناعي عصري في عملية التنمية، سعيه إلى تقوية ودعم بناء الإقتصاد الإشتراكي وتثمين الثروات الفلاحية والمنجمية الوطنية، كما حدّد المخطط نسبة 9% كمعدلّ للتنمية المتوسطة السنوية للناتج الداخلي الإجمالي خلال المدى الزمني 1970-1973<sup>2</sup>.

بلغ الحجم الإستثماري المقرر ضمن المخطط الرباعي الأول نحو 27.75 مليار دينار؛ وكما المخطط الثلاثي كانت الأولوية ضمن المخطط الرباعي الأول للقطاع المنتج بحجم إستثماري بلغ 17.34 مليار دينار أي نحو 62.5% من مجموع الترخيصات المالية للمخطط، منها 12.4 مليار خصصت لقطاع الصناعة بما فيه المحروقات و 4.94 مليار لقطاع الزراعة؛ القطاع غير المنتج جاء ثانياً في قائمة أولويات المخطط الرباعي الأول بترخيص مالي بلغ 8.54 مليار دينار، وحلّ ثالثاً القطاع شبه المنتج ( التجارة والنقل والمواصلات السلوكية) بـ 1.87 مليار دينار أي 6.73% من مجموع إستثمارات المخطط (انظر الجدول أدناه).

### الجدول (2-3): إستثمارات المخطط الرباعي الأول 1970-1973.

(الوحدة: مليار دينار جزائري).

القطاع	تكاليف البرامج	الترخيص المالي
الصناعة	37.35	12.40
الزراعة	9.49	4.94
القطاع شبه المنتج	4.43	1.87
القطاع غير المنتج	17.29	8.54
المجموع	68.56	27.75

المصدر: محمد حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 198.

<sup>1</sup> A. Dahmani, l'Algérie a l'épreuve - économie politique des reformes 1980-1997, préface de Bernard chavance, l'harmattan, 1999, p 31.

<sup>2</sup> المادة الأولى من الأمر 70-10 المؤرخ في 20 يناير 1970، خاص بالمخطط الرباعي 1970-1973، الجريدة الرسمية عدد 7-1970، ص 55.

### 3-1-1. المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:

إستجابةً لمقتضيات المرحلة التنموية، وعلى ضوء الدروس المستخلصة من نتائج تنفيذ المخططات السابقة، وتحليل معطيات ومستجدات البيئة الدولية<sup>1</sup>، تقرر مواصلة النهج التنموي الذي إنطلق العام 1970، بإطلاق المخطط الرباعي الثاني؛ ولئن كانت مدّة المخطط الجديد تتساوى مع مدة سابقه، إلا أنّ المخصصات المالية للإستثمارات التي قررتها السلطات العمومية خلال المدى الزمني 1974-1977 قد بلغت 311.3 مليار دينار جزائري، فيما بلغ حجم الترخيصات المالية للمخطط 110 مليار دينار حسب نص المادة 4 من الأمر 68-74، وهو ما يعادل أربع أضعاف مخصصات الرباعي الأوّل؛ هذا النمو في الحجم الإستثماري المقرر خلال هذه الفترة، كان مدفوعاً بالأساس بالتحسن الذي عرفته أسعار البترول بعد الصدمة النفطية لشهر أكتوبر من العام 1973 وهو الأمر الذي دعم القدرات التمويلية الوطنية للإستثمارات المقررة.

ما ميّز المخطط الرباعي الثاني، أنّه أعطى الأولوية للقطاعات الإنتاجية وفي مقدّمها الصناعة بهدف إطلاق شرارة التنمية، من أجل ذلك يرصد المخطط نحو 65.35 مليار دينار جزائري من مجموع مبالغ البرامج الجديدة والمقدر بـ 126.47 مليار دينار لقطاع الصناعة (أنظر الجدول (3-3))، يُضاف لها نحو 101 مليار دينار جزائري برامج متأخّرة عن الفترة السابقة، ما يرفع الحجم الإستثماري الكليّ في القطاع إلى أكثر من 166 مليار دينار خلال الفترة 1973-1977<sup>2</sup>.

أهداف المخطط الإقتصادية تضمنها نصي المادتين الأولى والثانية من الأمر 68-74، كما يلي:

- تدعيم الإستقلال الإقتصادي؛
- مواصلة بناء الإشتراكية؛
- ترقية الإنتاج الوطني،
- توسيع مجال التنمية عبر كامل التراب الوطني؛
- تحقيق معدّل نمو في الناتج الداخلي الإجمالي يزيد عن 46% طول فترة المخطط، أي بزيادة سنوية قدرها 10%.

إلى جانب الأهداف الإقتصادية؛ ولأنّ المخطط عُدّ لدى الكثيرين مخططاً إجتماعياً بامتياز، فقد رسمت السلطات العمومية جملة من الأهداف ذات الصبغة الإجتماعية يتعيّن بلوغها بعد تنفيذ

<sup>1</sup> المادة الأولى من الأمر رقم 68-74، المؤرخ في 28 يونيو 1974، يتضمّن المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، الجريدة الرسمية عدد 52-1974، ص 715.

<sup>2</sup> محمد بلقاسم حسن بملول، مرجع سبق ذكره، ص 267.

## الفصل الثالث... النهج التنموي في الجزائر: من إقتصاد الخطط المركزية إلى سياسة البرامج الإستثمارية.

الإستثمارات المقررة والمقدّرة مبتالغها بـ 75.10 مليار دينار، هذه الأهداف حددها نص المادة 04 من الأمر 74-68 الإشارة إليه:

- تحسين المستويات المعيشية للسكان، لاسيما من خلال الحد من البطالة والتوزيع العادل للدخل؛
  - إصلاح المنظومة المدرسية الأساسية من أجل ترقية المستوى الثقافي والتقني للأفراد؛
  - توفير الرعاية الصحية المجانية والتعجيل في تفعيل البرامج الإجتماعية على مستوى القرى الفلاحية.
- ما تجدر الإشارة إليه، أنّ التحسّن الذي عرفته أسعار النفط بداية من شهر أكتوبر 1974، خلق نوع من الطمأنينة لدى القائمين على تخطيط التنمية في الجزائر بشأن القدرة على تمويل الإستثمارات المخططة ليس فقط اعتماداً على الموارد الذاتية ولكن أيضاً باللجوء إلى السوق الدولية للتراسميل، وكان من النتائج المباشرة لذلك أن بلغ حجم المديونية الخارجية 10.6 مليار دولار العام 1977 أي نحو 165% من مجموع عائدات الصادرات الجزائرية.

الجدول (3-3): توزيع إستثمارات المخطط الرباعي الثاني 1973-1977.

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

القطاعات	تكاليف البرامج الجديدة	تكاليف البرامج الكلية
الصناعة ومؤسسات الإنجاز	65.35	172.75
الزراعة	14.12	31.60
التوزيع	13.84	23.65
البنية التحتية الإقتصادية	4.08	8.20
البنية التحتية الإجتماعية	29.08	75.10
المجموع	126.74	311.30

المصدر: محمد حسن بجلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 266.

### 1-1-4. الفترة التكميلية 1978-1979:

شهدت الفترة 1978-1979 تعليق العمل بالمخططات التنموية متعددة السنوات، وفيها تمّ التركيز على تحليل حصيلة تنفيذ المخططين الرباعين الأوّل والثاني والوقوف على مستويات إنجاز المشاريع المسجلة بعنوان الفترة السابقة، وفي هذا الصدد هناك من يعرف هذه الفترة بفترة الباقي للإنجاز le reste a réaliser (R.A.R)، لا لشيء إلاّ للحجم المعتبر للمشاريع المتأخّرة عن الفترة السابقة والذي تشير الإحصائيات أنّه كان في حدود 190.07 مليار دينار جزائري، وفي هذا الشأن كان من بين أولويات هذه المرحلة إتمام إنجاز المشاريع المتأخّرة والجاري تنفيذها.

بلغ حجم الإستثمارات الفعلية خلال هذه الفترة (1978-1979) أكثر من 106 مليار دينار جزائري؛ 52.65 مليار دينار بعنوان سنة 1978 منها نحو 60.2% إستثمارات في قطاع الصناعة، في حين لم تتجاوز مخصصات قطاع الزراعة 4.2%، في السنة الموالية (1979) إرتفع حجم الإستثمارات المنقّذة فعلاً ليلغ 54.78 مليار دينار<sup>1</sup>، وكما السنة السابقة كانت الأولوية أيضاً لقطاع الصناعة حيث فاق الحجم الإستثماري الفعلي 62% من مجموع الإستثمارات، نُتوّه إلى أنّ حجم الترخيص المالي لسنة 1979 بلغ 64.71 مليار دينار جزائري (انظر الجدول (3-4)).

### 5-1-1. الحصيلة الإقتصادية والإجتماعية للفترة التنموية 1967-1979:

خلال المدى الزمني 1967-1969، بلغ حجم الإستثمارات المنقّذة فعلياً أكثر من 274 مليار دينار، وهو رقم يدلّ على أنّ معدّل استهلاك الترخيصات المالية المقررة للفترة كان بنسبة قاربت 90%، معطيات الجدول أدناه تبين أن حجم الإستثمار الفعلي خلال الفترة 1967-1977 ( المخطط الثلاثي والرابعي الأوّل والثاني) قد فاق الإستثمار المخطط بنسب إنتقلت من 101.1% خلال المخطط الثلاثي إلى 131% خلال المخطط الرابعي الأوّل و 110% خلال الرابعي الثاني، وهو ما يُفسّر الوتيرة السريعة التي نمت بها الإستثمار العمومي خلال هذه المرحلة، إذ تشير الإحصائيات إلى أنّ هذه الوتيرة قد بلغت أكثر من 35% في المتوسط<sup>3</sup>.

الجدول (3-4): الإستثمارات المخططة والفعلية خلال الفترة 1967-1979.

(الوحدة: مليار دينار جزائري).

مبلغ الإستثمارات			المخططات
التكاليف	الفعلي	المخطط	
27.75	9.16	9.06	المخطط الثلاثي 67-69
68.56	36.31	27.75	المخطط الرابعي الأوّل 70-73
311.30	121.34	110.22	المخطط الرابعي الثاني 74-77
الفعلي 78-79		المخطط 78-79	
54.78	52.65	64.71	95.63

المصدر:

- Mohamed cherif ilmane, **bilande la section des biens d'équipement en algerie**, crea.enag. alger, 1984, pp 126-127.

<sup>1</sup> Mohamed cherif ilmane, **bilan de la section des biens d'équipement en Algérie**, crea.enag. Alger, 1984, p 127.

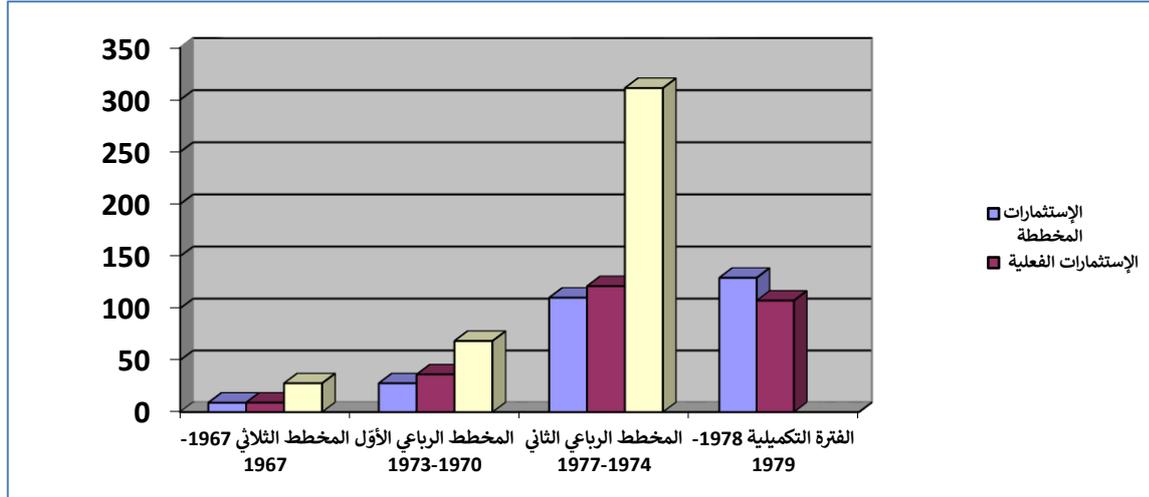
<sup>2</sup> Zakia Belogbi, **Adaptation du modèle macro économétrique de Haque et alii à l'économie algérienne**, op cit, p 26 .

<sup>3</sup> A.Dahmani, **l'Algérie a l'épreuve -économie politique des reformes 1980-1997**, op cit, 1999, p 40.

## الفصل الثالث.... النهج التنموي في الجزائر: من إقتصاد الخطط المركزية إلى سياسة البرامج الإستثمارية.

بالنسبة للفترة التكميلية 1978-1979، وكما يوضحه الجدول أعلاه فإنّ الإستثمار الفعلي كان دون مستوى الإستثمار المخطط، وبلغ معدّل الإنجاز المالي المتوسط للفترة 67%، مع ملاحظة أنّ حجم الترخيصات المالية قد تراجع إلى 64.71 مليار دينار سنة 1979، مقابل 95.63 مليار دينار جزائري سنة 1978.

الشكل (3-1): حجم الإستثمارات الفعلية مقارنة إلى الإستثمارات المخطط لها خلال الفترة 1967-1979.



المصدر: إعداد الباحث بناءً على معطيات الجدول (3-4).

السمة الأبرز التي طبعت هذه المرحلة هي الحجم الإستثماري الكبير الذي حُص به قطاع الصناعة، وخلال الفترة 1967-1977 بلغ حجم الترخيصات المالية للقطاع دون المحروقات ما يقارب 39.5 مليار دينار جزائري فيما قاربت الإستثمارات الفعلية 70 مليار دينار أي نحو 177% الحجم الإستثماري المخطط. الأولوية ضمن قطاع الصناعة كانت دائماً لقطاع المحروقات حيث انفرد هذا الأخير بأكثر من 50% من مجموع الإستثمارات الموجهة للقطاع وما بين 25% إلى 30% من مجموع إستثمارات الفترة، تأتي كثاني أوليات الإستثمار في قطاع الصناعة بعد المحروقات، الصناعات القاعدية والثقيلة، هذه الأخيرة استفادت من حجم إستثماري فعلي بلغ 49.35 مليار دينار جزائري خلال الفترة 1967-1977 أي أكثر من 70% من مجموع إستثمارات قطاع الصناعة إذا استثنينا قطاع المحروقات<sup>1</sup>، من جهته إستفاد قطاع صناعة السلع الإستهلاكية خلال الفترة 1967-1978، من حجم إستثماري بلغ 10.75 مليار دينار، أي نحو 10% من مجموع إستثمارات قطاع الصناعة خلال الفترة؛ بنية الإستثمارات المنقّدة خلال المدى الزمني 1967-1978 نبرزها من خلال الجدول أدناه.

<sup>1</sup> CHIGNIER Antoine, *Les politiques industrielles de l'Algérie contemporaine, le développement en faillite des relations entre Etat et appareil de production dans une économie en développement*, op cit, p 9.

## الفصل الثالث... النهج التنموي في الجزائر: من إقتصاد الخطط المركزية إلى سياسة البرامج الإستثمارية.

الجدول (3-5): بنية الإستثمارات المنقّدة خلال الفترة 1967-1978 (الوحدة: مليار دينار جزائري).

1978		1977-1974		1973-1970		1969-1967		
النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	
28	14.7	30	30	27	9.8	28	2.7	المحروقات
26.2	13.8	29.8	33	27	9.7	22	2.2	السلع الوسيطة والمعدات
7.6	4	4.3	5	3	1.3	6	0.45	السلع الإستهلاكية
61.8	32.5	64.1	74.2	57	20.8	56	3.4	مجموع الصناعة
4.5	2.4	4.7	5.8	13	4.6	16	1.6	الزراعة
33.7	17.7	33.3	40.8	30	11.3	23	2.7	البنى الأساسية
100	52.6	100	120.8	100	36.7	100	9.7	المجموع

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 84.

ميدانياً، شهدت الفترة 1967-1979 تجسيد العديد الأقطاب الصناعية، منها قطب الحديد والصلب والمعادن بعنابة والذي تمّ تشغيل فرنه العالي بداية من 1969، قطبان للصناعة البتروكيمياوية في كلّ من سكيكدة وأرزويو، وقطبان للصناعات الميكانيكية في كل من روية والمدية، بالإضافة إلى العديد من المصانع والوحدات الصناعية، تُشير البيانات المتاحة إلى أنّ الخطة التنموية للفترة 1973-1977 تضمّنت إنشاء 320 مصنع موزعة على 205 بلدية، في حين بلغ عدد المصانع التي دخلت حيز التشغيل خلال المدى الزمني 1971-1977 نحو 270 مصنع<sup>1</sup>، الجدول أدناه يتضمن عينة عن بعض الوحدات الصناعية المنشأة خلال الفترة 1973-1979.

الجدول (3-6): عينة من الوحدات الصناعية المنشأة خلال الفترة 1973-1979.

الموقع	الإنتلاق في الإنتاج	بداية الأشغال	النشاط	عدد العمال سنة 1978
قسنطينة	1973	-	المحركات، الجرارات	4000
سطيف	1974	-	البطاريات	500
عين السمارة	-	1977	الحفارات والرافعات	2700
سوق أهراس	1973	-	مجمع الورق	450
المسيلة	-	1979	التحليل الكهربائي للألمنيوم	2000
تيزي وزو	1977	-	المعدات الكهرومنزلية	675
سيدي بلعباس	1978	-	الآلات الزراعية	1500

المصدر:

-Georges mutin, **implantation industrielles et aménagements du territoire en Algérie**, revue de géographie de Lyon, vol 55, n°1, 1980,(document généré le 23-03-2016), p 8.

<sup>1</sup> Georges mutin, **implantation industrielles et aménagements du territoire en algerie**, revue de géographie de lyon, vol 55, n°1, 1980,(document généré le 23-032016), p 5.

هذه الحركية التنموية التي طبعت المدى الزمني 1967-1979، مكّنت من تحقيق معدّلات نمو إيجابية بلغت في المتوسط 7.2% ونحو 9% خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1970-1979، أسهمت في تحقيق هذه المعدّلات قطاعات المناجم والصناعات التحويلية والبناء والخدمات وبدرجة أقل قطاع الزراعة، هذا الأخير الذي كانت مستويات الإنجاز فيه دون المتوقعة، حيث بلغ معدّل نمو القطاع خلال هذه الفترة 3.3%، منتقلاً من 1% خلال المخطط الرباعي الأول إلى 3.7% خلال الرباعي الثاني و7.1% خلال الفترة التكميلية<sup>1</sup>.

إنّ الجهد التنموي الذي طبع الفترة 1967-1979 على إيجابيته لناحية تحقيق التراكم وخلق نسيج صناعي متكامل ومتماسك، ولناحية تحقيق معدّل نمو سنوي في الناتج الداخلي الخام بلغ 7.2% كمتوسط خلال الفترة 1970-1979، إلاّ أنّه أفرز سلبيتين أساسيتين:

- أنّه فرض ضغوطاً تمويلية كبيرة على الرّغم من التحسّن الذي عرفته احتياطات الخزينة العمومية التي إنتقلت كنسبة من الناتج الداخلي الخام من 10.5 إلى 22.2%<sup>2</sup>، ما سرّع من وتيرة اللّجوء إلى الإستدانة الخارجية التي نتقلت من 3.3 مليار دولار سنة 1971 إلى 20 مليار دولار سنة 1979؛
- التّأخر الكبير على صعيد التنفيذ المادي للإستثمارات المقررة، وفي هذا الصدد بلغ حجم البرامج المتأخّر في إنجازها نهاية الفترة المعنية 196.9 مليار دينار جزائري.

على صعيد المؤشّرات الإجتماعية، مكّنت سياسة التصنيع خلال هذه الفترة، من تحقيق نمو متزايد في مناصب الشغل بمتوسط سنوي بلغ 21.000 منصب سنوياً على مدى فترة المخطط الرباعي الأوّل و45000 منصب سنوياً خلال الفترة 1974-1979، في هذا السياق إنتقل عدد الأيدي العاملة في قطاع الصناعة من 161 ألف عامل سنة 1969 إلى أكثر من 400 ألف عامل سنة 1979، وتيرة نمو مناصب الشغل في القطاع الصناعي وقطاعات أخرى مثل البناء والأشغال العمومية والتجارة والخدمات (أنظر الجدول أدناه)، ساهمت في تقليص معدّلات البطالة من 32.9% إلى 22% خلال الفترة 1966-1977<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> La banque mondiale, **Algérie-le plan de développement quinquennal et les perspectives a moyen et long terme**, 25 juin 1982, p 10.

<sup>2</sup> idem, p i

<sup>3</sup> ONS, **rétrospective statistique 1962-2011**, édition 2013, p 72.

## الفصل الثالث... النهج التنموي في الجزائر: من إقتصاد الخطط المركزية إلى سياسة البرامج الإستثمارية.

الجدول (3-7): نمو العمالة غير الزراعية خلال الفترة 1970-1979.

القطاع	الفترة	1973-1970	1974-1979
الصناعة		84000	270000
البناء والأشغال العمومية		108000	210000
النقل		21000	50000
التجارة والخدمات		21000	295000
الإدارة وغيرها		166000	136000
المجموع		400000	961000
النمو السنوي للعمالة الصناعية		21000	45000

المصدر: علي غربي، واقع التنمية في الجزائر-دراسة سوسيولوجية للصراع الصناعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 1999، ص 336.

فيما يتعلّق بالقدرة الشرائية، فقد شهدت معدّلات التضخم نمواً مطّرداً خلال الفترة 1969-1979، إذ وبعد أن كانت عند مستوى 4.6 كمتوسط خلال الفترة 1969-1971، تضاعفت بنحو أربع مرّات خلال الفترة 1974-1979 لتستقر عند مستوى متوسط قدره 12.4 % سنوياً في ذات السياق، شكلت معدّلات النمو الديمغرافي التي بلغت نحو 3.2% كمتوسط سنوي خلال الفترة، تحدياً جدياً أمام السلطات العمومية من أجل توفير الخدمات الإجتماعية الضرورية لأكثر من 18 مليون نسمة (سنة 1979) في صورة سلع إستهلاكية، سكن، شغل، صحة وتعليم، الأمر الذي إنعكس في شكل نمو مطّرد في حجم النفقات العمومية الموجهة للخدمات الإجتماعية حيث انتقلت من 2.297 مليار دينار سنة 1969 إلى 5.366 مليار سنة 1979، بمعدّل نمو سنوي بلغ في المتوسط 5.5% للفرد الواحد<sup>1</sup>.

### 1-1-6. إخفاقات التنمية المخطط لها مركزياً في الجزائر خلال الفترة 1967-1979:

على الرّغم من أهمية الجهد التنموي المبذول في الجزائر خلال الفترة 1967-1979، وبالرغم من أهمية الإنجازات المتحققة على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي، إلّا أنّ هذا لا يُلغي وجود العديد من الإختلالات التي اعترت تنفيذ المخططات الإنمائية التي تمّ إقرارها خلال هذه المرحلة، والتي من بينها<sup>2</sup>:

- أدّى التركيز الكبير على قطاع الصناعة، واستحواده على النصيب الأكبر من إستثمارات المرحلة، إلى إحداث نوع من الإختلال في التوازن القطاعي، حيث وفي وقت تجاوزت فيه معدّلات التراكم الفعلية

<sup>1</sup> La banque mondiale, Algérie-le plan de développement quinquennal et les perspectives a moyen et long terme, op cit, pp 16-17.

<sup>2</sup>Idem, p p. 6-7.

- في القطاع الصناعي التقديرات، كان معدّل تكوين رأس المال المادّي في القطاعات الأخرى (المنشآت الإقتصادية والإجتماعية) دون التوقعات؛
- التأخّر في تطوير البنى التحتية وسوء التنظيم والتسيير ومشاكل تتعلق أخرى تتعلّق بالتمويل، ناهيك عن ندرة اليد العاملة المؤهّلة كلّها عوامل تضافرت لتحد من فعالية المؤسسات الصناعية، ما جعل إنتاجية هذه الأخيرة عند مستويات ضعيفة مقارنة بالأغلفة المالية الكبيرة التي تمّ إستهلاكها؛
- التسيير المركزي للمزارع المسيرة ذاتياً والتعاونيات الفلاحية أعاق كثيراً تطوّر القطاع الفلاحي، ما انعكس سلباً على إنتاجية هذا الأخير، وبالنتيجة شهدت واردات المنتجات الغذائية نمواً مطّرداً خلال الفترة؛
- بالرغم من النمو السريع لإيرادات صادرات المحروقات، إلا أنّ إرتفاع الحجم الإستثماري في القطاع الصناعي، بالإضافة إنعدام الإنضباط المالي<sup>1</sup> في عمليات الإستثمار الذي انجر عنه تكاليف إضافية لتنفيذ المشاريع نتيجة عمليات إعادة التقييم، عوامل أدّت إلى عجز الموارد المالية الذاتية عن مقابلة الإنفاق العمومي الإستثماري لاسيما خلال الفترة 1974-1978، ما رفع من وتيرة الإستدانة الخارجية في الجزائر من 3.3 مليار سنة 1971 إلى 20 مليار دولار سنة 1979؛
- إجتماعياً، وفي مقابل وتيرة سريعة للنمو الديموغرافي وحركة متنامية للنزوح الريفي باتجاه المجمّعات الحضرية، أدّى التأخر الكبير في تنفيذ الإستثمارات المقررة في القطاع الإجتماعي إلى خلق تحديات جدّية سواء كمّياً أو نوعياً في مجال السكن والتهيئة الحضرية والصحة ومجالات أخرى على صلة مباشرة بالوضع الإجتماعي.

## 2-1. التخطيط اللامركزي للتنمية الإقتصادية في الجزائر 1980-1989:

شكّل العام 1980 بدايةً لنهج تنموي مختلف، صحيح أنّه لا يخرج عن السياق العام للتوجّه الإشتراكي القائم على التخطيط المعمول به في الجزائر منذ 1967، لكنه يتميّز عن هذا الأخير من ثلاث زوايا أساسية، هي:

- الأولى: تتعلق بالمنطلقات النظرية التي أستندت إليها مخططات التنمية بداية من سنة 1980، حيث تقترب من الأفكار التي تضمنتها نظرية النمو المتوازن لـ "رودن اشتاين رودن-R. Rodan" أو " راغنار نوركس-R.Nurkse"، إذ تعيب المخططات الجديدة على سابقتها (الثلاثي والرباعي) عدم التوازن في

<sup>1</sup> تشير بعض الدّراسات إلى أنّ تكلفة الاستثمار الصناعي في الجزائر تكلف ما بين 40 إلى 80% أعلى من أوروبا في نفس القطاعات الصناعية المستعملة لنفس التكنولوجيا.

توزيع الإستثمارات بين القطاعات (إستراتيجية النمو غير المتوازن لـ F. Perroux بالتركيز على الصناعة ) إستراتيجية الصناعات المصنّعة لـ (G. Destan de Bernis)، واعتماد الإستثمارات ذات الحجم الرأسمالي الكبير والتكنولوجيات المتطورة، في مقابل تمهيش قطاع الفلاحة والري<sup>1</sup>؛

- الثانية: تتعلق بإعتماد اللامركزية في إعداد وتنفيذ المخططات الإنمائية من خلال مشاركة الهيئات الحزبية والمجالس المنتخبة على جميع المستويات في مناقشة وإثراء وإعداد وتنفيذ الأعمال المقررة في المخططات الإنمائية، وجاء نص المادة 11 من القانون 80-11 المتضمن للمخطط الخماسي 1980-1984 ليضيف تأييدا نظريا لهذا الطرح، إذ يؤكّد على " أنّ الهيئات المنتخبة للقطاع الفلاحي والتسيير الإشتراكي للمؤسسات، والمجالس الشعبية على كل من المستوى البلدي والولائي والوطني، تشارك كل هيئة فيما يخصها، في إعداد الأعمال المقررة في المخطط الخماسي وتنفيذها ومراقبتها وتنشيطها ومتابعتها وفقا للصلاحيات التي خوّلها لها هذا القانون..."، وهو ما يؤسس لسياسة التخطيط اللامركزي للتنمية في الجزائر، وفي هذا الصدد يضيف نص المادة 11 "...ولهذا الغرض وعملاً بتوجيهات المخطط الخماسي وحسب أهدافه، يجب على نظام التخطيط أن يدمج مخططات البلديات والولايات والمؤسسات التي تشكّل الإطار لممارسة مهام هذه الدرجات اللامركزية وصلاحياتها".

- الثالثة: تتعلق من جهة، بالحجم الإستثماري الفعلي غير المسبوق والذي فاق 715 مليار دينار جزائري للفترة 1980-1989، ومن جهة ثانية بالمدى الزمني الذي وإن كان لا يخرج عن الإطار المتوسط، فهو أطول من المدد الزمنية للمخططات السابقة والتي تراوحت بين ثلاث وأربع سنوات.

عظفاً على ماسبق، وفي سياق ما ميّز الخطة الإنمائية المقررة لفترة العشر سنوات التالية للعام 1980، نجد أن النهج الجديد لسياسة تخطيط التنمية الإقتصادية في الجزائر يستهدف إعادة توجيه وتنظيم الإقتصاد الوطني وفقاً للمحاور التالية<sup>2</sup>:

- دعم التهيئة الإقليمية عبر إعادة توزيع الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية توزيعاً متوازناً بين مناطق البلاد للحد من النزوح نحو المناطق الحضرية؛
- رفع فعالية تسيير المؤسسات الإقتصادية والإستثمارات الفلاحية من خلال سياسة إعادة الهيكلة؛

<sup>1</sup> محمد بلقاسم حسن بهلول، تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر- إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون -الجزائر، 1999، ص 6.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 5.

- إعادة توجيه دفعة الإستثمار نحو الهياكل الأساسية الإقتصادية والإجتماعية، حيث من المقرر أن يخصص لهذا الغرض أكثر من 51% من مجموع الإستثمارات المقررة للفترة 1980-1989؛
- في مجال الصناعة، من المقرر الإستعاضة عن التوسع الإستثماري الأفقي بالإستثمار الرأسي من خلال ترمين الطاقات الإنتاجية المتاحة.

### 1-2-1. المخطط الخماسي الأول 1980-1984:

- يندرج المخطط الخماسي الأول في إطار التوجيهات الطويلة الأمد للتنمية الإقتصادية والإجتماعية على مدى الفترة العشرية 1980-1990<sup>1</sup>، ويستهدف تحقيق مايلي<sup>2</sup>:
- تعزيز بناء الإقتصاد الإشتراكي في إطار توجيهات الميثاق الوطني؛
  - ضمان تغطية الحاجيات الأساسية للمواطنين والأمة بالإعتماد على الإنتاج الوطني، وفي هذا الصدد يتعيّن العمل على الحد من نمو إستيراد السلع والخدمات من الخارج بمعدّل وسطي سنوي قدره 6%؛
  - الإعتماد على القدرات والمقدّرات الوطنية من خلال تعبئة الطاقات والمهارات الوطنية؛
  - مواصلة تدعيم الإستقلال الإقتصادي للبلاد؛
  - ضمان التحكم في توازنات الإقتصاد الوطني، من خلال تحقيق زيادة متوسطة في الإنتاج الداخلي الإجمالي قدرها 8% على الأقل، من أجل ضمان نمو متوسط في مستويات كل من الإستهلاك والإستثمار بنسب لا تقل عن 8.5% و 7%؛
  - تطوير نشاطات إقتصادية متكاملة من خلال ترقية قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
  - العمل على تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية شاملة ومتوازنة قطاعياً وجغرافياً.

### 1-1-2-1- المحاور الكبرى للمخطط الخماسي الأول:

من أجل بلوغ الأهداف السابق الإشارة إليها، تضمن المخطط حجم إستثماري قدره 560.5 مليار دينار من بينها 196.6 مليار برامج متأخرة عن الفترة السابقة (1967-1979)، فيما بلغ حجم الترخيصات المالية المقررة ضمن هذا المخطط 400.6 مليار دينار، أي أنّ متوسط الإنجاز التقديري سيكون في حدود 71.47% من حجم تكاليف البرامج الإستثمارية، أمّا حجم الإستثمار المتوسط فهو 80.12 مليار دينار سنوياً. الجدول أدناه يُبيّن توزيع الحجم الإستثماري المقرر ضمن المخطط الخماسي الأول على مختلف القطاعات.

<sup>1</sup> المادة 2 من القانون رقم 80-11 مؤرّخ في 13 ديسمبر 1980 يتضمن المخطط الخماسي 1980-1984، الجريدة الرسمية عدد 51 / 1980.

<sup>2</sup> أنظر: المادة 5 والمادة 12 من القانون 80-11.

## الفصل الثالث... النهج التنموي في الجزائر: من إقتصاد الخطط المركزية إلى سياسة البرامج الإستثمارية.

الجدول (3-8): توزيع إستثمارات المخطط الخماسي الأول بالأسعار الجارية .

(الوحدة: مليار دج).

القطاع	الباقي للإنجاز إلى غاية 1980	برامج جديدة	المجموع	الترخيص المالي
الصناعة	79.5	132.2	211.7	154.5
الفلاحة	17.8	41.6	59.4	47.1
النقل	2.4	13.2	15.8	13.0
المنشآت الأساسية الإقتصادية	19.9	36.2	56.1	37.9
السكن	34.5	58.0	92.5	60.0
التعليم	30.3	35.4	65.7	42.2
المنشآت الأساسية الإجتماعية	6.7	14.3	21.0	16.3
المنشآت الجماعية	2.1	10.9	13.3	9.6
مؤسسات الإنتاج	3.4	21.6	25.0	20.0
المجموع	196.9	363.6	560.5	400.6

المصدر:

- La banque mondiale, **Algérie-le plan de développement 1985-1989 et les perspectives a moyen et long terme**, 30 septembre 1987, p 12.

إنّ الأرقام الواردة في الجدول أعلاه ترسم صورة واضحة عن الأولويات الإنمائية للمخطط الخماسي الأول 1980-1984، حيث تبقى القطاعات المنتجة على رأس أولويات التنمية خلال الفترة التي يغطيها المخطط بنسبة تجاوزت 50% من مجموع إستثمارات المخطط ( 38.6% للصناعة، 10.6% للزراعة و4.46% لمؤسسات البناء والأشغال العمومية) وهو ما يعادل نحو 297 مليار دينار جزائري، وهو الحجم الإستثماري الذي يرى الدكتور محمد بلقاسم حسن بملول أنّه "ضروري لضمان نمو الإنتاج والدخل القومي بالمعدل الذي يحفظ التقدّم الإقتصادي والإجتماعي والذي يقدره المخطط بنسبة 4.7% مقابل معدل نمو ديمغرافي سنوي هو 3.5%".

يجدر التنويه إلى أنّ الحجم الإستثماري في قطاع الصناعة ضمن المخطط الخماسي الأول (38.6%) قد تراجع بشكل ملحوظ إذا ما قورن مع إستثمارات القطاع خلال المخططين الرباعين والتي فاقت 53% من مجموع الإستثمارات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى الملاحظ، أيضاً هو تراجع إستثمارات قطاع المحروقات إلى نحو 15.7% من مجموع الإستثمارات ( ما يعادل 63 مليار دينار) بعد أن

تراوحت بين 20.4 و33.8% في المخطط الرباعي الثاني والفترة الإنتقالية 1978-1979 على التوالي<sup>1</sup>، هذا التراجع كان لصالح قطاعات مثل الصناعات الميكانيكية والكهربائية والغذائية.

تأتي في مرتبة ثانية في قائمة أولويات المخطط الخماسي الأول، التجهيزات الإجتماعية والجماعية والمنشآت الأساسية الإقتصادية بنسبة بلغت نحو 38.7%، وهو ما يعكس بجلاء الأهمية البالغة التي باتت توليها السلطات العمومية من جهة لتحسين الظروف المعيشية الإجتماعية للسكان ( إسكان، تربية وتكوين، صحة...) ومن جهة أخرى للتهيئة الإقليمية والتنمية الجهوية اللتين كما سبقت الإشارة إليه تأتيا في صميم المنطلقات النظرية لنهج التخطيط التنموي اللامركزي الذي باشرته الجزائر منذ 1980، من أجل ذلك، من المقرر ضمن المخطط الخماسي الأول أن تتكفل الجماعات المحلية (الولاية والبلدية) بتنفيذ 50% من الإستثمارات العمومية.

ملاحظة هامة يتعين الإشارة إليها، تتعلق بالباقي للإنجاز من المشاريع المخططة للفترة السابقة 1967-1979 والذي بلغ 197 مليار دينار جزائري، منها 79.5 مليار في قطاع الصناعة، 17.8 مليار في قطاع الفلاحة، 19.9 مليار في قطاع المنشآت الإقتصادية و نحو 65 مليار دينار جزائري في قطاعي السكن والتعليم والتكوين، مبالغ معتبرة تؤشر إلى عديد الصعوبات والإختلالات التي إعترت تنفيذ الإستثمارات المقررة خلال الفترة السابقة.

### 1-2-1-2. الحصيلة الإقتصادية والإجتماعية للخماسي الأول:

كما سبقت الإشارة إليه، فقد حددت السلطات العمومية حجم إستثماري قدرة 400.6 مليار دينا جزائري يتعين تنفيذه خلال المدى الزمني 1980-1985، من أجل بلوغ جملة من الأهداف على الصعيدين الإجتماعي والإقتصادي، أهداف يرى العديد من الخبراء أنه تمّ المبالغة في تحديد مستوياتها، لاسيما عند الأخذ بعين الإعتبار مستجدات الوضع الإقتصادي على الصعيد الدولي ومتغيرات الوضع الإقتصادي والإجتماعي الداخلي. تشير الإحصائيات المتاحة إلى أنّ حجم الإنجاز الفعلي إلى غاية نهاية 1984 بلغ نحو 270.273 مليار دينار جزائري أي نحو 67.5% من الهدف المسطر، قطاعياً تفاوتت مستويات الإنجاز من قطاع إلى آخر ففي حين تجاوزت نسبة الإنجاز 57% في قطاع الصناعة، كانت في حدود 18% في كل من قطاعي الزراعة والسكن، وأكثر من ذلك بنحو نقطة مئوية واحدة في قطاع التعليم والتكوين؛ باقي القطاعات لم تتجاوز فيها نسب الإنجاز عتبة 10%.

<sup>1</sup> La banque mondiale, **Algérie- le plan de développement quinquennal et les perspectives a moyen terme 1890-1984**, volume 1, rapport général, 25 juin 1982, p V.

إقتصادياً، إرتفع الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية من 162.507 مليار دينار سنة بداية المخطط إلى 263.855 مليار العام 1984<sup>1</sup>، و بلغ معدّل نمو الناتج خارج المحروقات 5.8% متأخراً بذلك عن الهدف المسطر (8.2%) بأكثر من نقطتين مئويتين، ساهم في بلوغ هذه النسبة، الأداء الجيد لقطاع الصناعة والذي نمى بمعدّل سنوي قدره 9.5% وبدرجة أقل قطاع البناء و الأشغال العمومية الذي حقق معدّل نمو إيجابي فاق 8.5 %، في حين كان أداء قطاع الفلاحة دون المستوى المطلوب، حيث سجّل معدّل نمو في حدود 1.2% كمتوسط على طول الفترة 1980-1984، نفس الشيء يقال عن قطاع الخدمات الذي نمى بعّدل مخيب إذا ما قورن مع الأهداف المسطرة (10.5%) إذ لم يتجاوز 4.5% سنوياً.

على صعيد المبادلات التجارية الخارجية، إستمرت هيمنت المحروقات على الصادرات الجزائرية، حيث راوحت نسبتها في هيكل الصادرات 98% على طول فترة المخطط، يرجع ذلك بالأساس إلى ضعف الإهتمام بتوسيع مروحة السلع المصدّرة، و عوضاً عن ذلك إنصب الإهتمام على تنوع هيكل صادرات المحروقات، وفي هذا الصدد تبنت السلطات العمومية سياسة الإقتصاد في الموارد وتنوع المنتجات البترولية في ظل عدم وجود إكتشافات جديدة و إنخفاض النسبة بين الإحتياطات والإنتاج<sup>2</sup>، وكان من النتائج المباشرة لهذه السياسة أن تراجعت حصة البترول الخام في صادرات المحروقات من 70 إلى 25% بين عامي 1980 و 1983، في حين إرتفعت حصة المواد المصفاة من 10 و 21%، والغاز الطبيعي والغاز المميع من 11 و 9% إلى 29 و 25% على التوالي<sup>3</sup>.

بالنسبة للواردات اللاقت هو تحقيق الهدف المسطر والمتمثل في التحكم في نمو الواردات بمعدّل سنوي في حدود 6%، أمّا عن هيكلها فقد شكّلت سلع الإستهلاك النهائي نسبة 35% من مجموع الواردات منها 19% سلع غذائية، أمّا نسبة 65% المتبقية فكانت عبارة عن مواد أولية ونصف مصنعة وكذا مواد تجهيز<sup>4</sup>. نمو الواردات كان أقل من معدّلات نمو الصادرات ما انعكس إيجاباً على أداء الميزان التجاري، حيث تشير البيانات المتاحة أنّ هذا الأخير حقق رصيماً إيجابياً إنتقل من 4.4 مليار دينار سنة 1979 إلى 13.8 مليار دينار نهاية المخطط الخماسي الأوّل<sup>5</sup> أي بمعدّل نمو هو في حدود 35% سنوياً.

<sup>1</sup> ONS, *rétrospective des comptes économiques de 1963 a 2005*, collection statistiques, Alger, novembre 2006, p 109.

<sup>2</sup> La banque mondiale, *Algérie-le plan de développement 1985-1989 et les perspectives a moyen et long terme*, 30 septembre 1987, p 21.

<sup>3</sup> محمد بلقاسم حسن بجلول، مرجع سبق ذكره، ص 129.

<sup>4</sup> La banque mondiale, *Algérie-le plan de développement 1985-1989 et les perspectives a moyen et long terme*, op cit, p 23.

<sup>5</sup> محمد بلقاسم حسن بجلول، مرجع سبق ذكره، ص 127.

إجتماعياً، شهدت معدّلات البطالة تراجعاً محسوساً حيث انتقلت من 16.3% سنة 1982 إلى 8.7% سنة 1984، هذا التراجع كان نتيجة للكمّ المعّبر من مناصب الشغل الجديدة التي أسفر عنها تنفيذ المخطط والتي كانت في حدود 700 ألف منصب شغل بمعدّل نمو سنوي بلغ 4.3%، يأتي في مقدّمة القطاعات الممتصة لليد العاملة (خارج قطاع الفلاحة) قطاع الإدارة يليه قطاع الأشغال العمومية والبناء، ثم قطاع التجارة والخدمات ثم الصناعة بدرجة أقل<sup>1</sup>، يجدر التذكير إلى أنّ معدّل التشغيل المستهدف من خلال المخطط كان 9.7% سنوياً.

فيما تعلقّ بالقدرة الشرائية للسكّان والذي بلغ عددهم نحو 21.6 مليون نسمة، فقد بلغ متوسط المؤشّر العام لأسعار السلع الإستهلاكية 9.04% خلال المدى الزمني 1980-1984، فبعد أن شهد هذا الأخير إرتفاعاً محسوساً خلال أوّ سنتين من المخطط منتقلاً من 9.5% إلى 14.6%، عاود الإنخفاض لبداية من سنة 1982 ليستقر عند مستوى 7.7 نهاية 1984<sup>2</sup>؛ إنجازات أخرى تتعلق بالجانب الإجتماعي نلخصها في الجدول أدناه:

الجدول (3-9): بعض الإنجازات الإجتماعية للمخطط الخماسي الأوّل.

القطاع	الإنجازات
السكن	نحو 310 آلاف مسكن جماعي و 120 ألف مسكن فردي
التعليم	انتقل عدد تلاميذ المتوسط والإبتدائي من 3.9 مليون موسم 80/79 إلى 5 مليون موسم 85/84، أما عدد الطلبة الجامعيين فقد انتقل من 61 ألف إلى 117 ألف خلال نفس الفترة
الصحة	27 مستشفى و 130 عيادة متعددة الخدمات

المصدر: محمد بلقاسم حسن بملول، "تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر - إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني"، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون - الجزائر، ص 120.

### 1-2-2. المخطط الخماسي الثاني 1984-1989:

مواصلةً لمسيرة التنمية القائمة على سياسة التخطيط اللامركزي التي باشرتّها الجزائر منذ العام 1980، والتي تندرج ضمن الخطة الإنمائية طويلة الأجل للتنمية الإقتصادية والإجتماعية على مدى الفترة 1980-1990، تمّ إطلاق المخطط الخماسي الثاني الذي يُغطّي الفترة 1985-1989، وحسب نص المادة 13 من القانون 84-22 المؤرّخ في 24 ديسمبر 1984، المتضمن المخطط الخماسي 1985-1989، فإنّ ضمان هذه التوازنات العامة للمخطط الخماسي الثاني، يقتضي زيادةً سنويةً في الناتج الداخلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات تزيد عن 7.5% لضمان تطورات الإستهلاك والإستثمار بمعدّلين سنويين

<sup>1</sup> ONS, rétrospective statistique 1962-2011, édition 2013, p p 54-72 .

<sup>2</sup> Idem, p 105.

متوسطين للنمو يبلغان على التوالي 5.8 و 7.3%؛ أما خارجياً فقد أَلقت ظروف الأزمة الإقتصادية العالمية بظلالها على حيثيات إعداد المخطط، لاسيما في الشق المتعلق بتأثيرات هذه الأزمة على أسعار النفط في الأسواق الدولية وبالتالي على القدرة التمويلية للإستثمارات المقررة للفترة المقبلة.

إنطلاقاً من الإعتبارات السابق الإشارة إليها، ومقتضيات التنمية في المرحلة المقبلة، صيغت جملة

الأهداف التي يصبو المخطط الخماسي الثاني إلى بلوغها، والمتمثلة في<sup>1</sup>:

- مواصلة بناء الإشتراكية لاسيما من خلال ترقية الإنسان وتطوير قدراته؛
- ترقية الإنتاج الوطني وجعله قادر على إشباع الحاجيات الأساسية للمواطنين؛
- تعبئة الطاقات المادية والمهارات البشرية الوطنية؛
- تدعيم الإستقلال الإقتصادي؛
- التحكم في التوازنات الكلية للإقتصاد الوطني؛
- تطوير نشاطات إقتصادية متكاملة من شأنها أن تخلق سوق وطنية نشيطة، دون إغفال العمل على تحسين المبادلات الخارجية؛
- تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة والمتوازنة؛
- تهمين الموروث الثقافي الوطني وجعله يواكب مقتضيات التنمية الإقتصادية والإجتماعية والعلمية والتقنية.

### 1-2-2-1. المحاور الكبرى للمخطط الخماسي الثاني:

بلوغ الأهداف السابق الإشارة إليها، يتم عبر تنفيذ إستثمارات قُدِّرت تكلفتها بـ 828.38 مليار دينار من بينها 306.77 مليار دينار عبارة عن برامج قيد التنفيذ إلى غاية 1984، أما حجم الترخيصات المالية المقررة على مدى فترة المخطط فقد بلغ 550 مليار دينار للفترة 1985-1989، وهو ما يعني حجم إستثماري سنوي يبلغ في المتوسط 110 مليار دينار، أي بزيادة قدرها 30 مليار دينار مقارنة بالخماسي الأول؛ من خلال الجدول أدناه نستعرض تفصيل إستثمارات الخماسي الثاني.

<sup>1</sup> المادة 05 من القانون 84-22 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984، المتضمن المخطط الخماسي 1985-1989، الجريدة الرسمية عدد 01-1985، ص 3.

الفصل الثالث.... النهج التنموي في الجزائر: من إقتصاد الخطط المركزية إلى سياسة البرامج الإستثمارية.

الجدول (3-10): برنامج الإستثمارات المقررة ضمن المخطط الخماسي الثاني 1985-1989.

(الوحدة: مليار دج)

الترخيص المالي	تكاليف البرامج			القطاعات
	المجموع	برامج جديدة	برامج إلى غاية 1984	
79.00	115.42	81.08	34.34	الفلاحة والري
174.20	251.60	198.70	52.90	الصناعة
19.00	33.20	25.00	8.20	وسائل الأنتاج
15.00	21.52	15.41	6.41	وسائل النقل
15.85	25.1	11.36	13.65	التخزين والتوزيع
8.00	14.00	6.65	7.35	البريد والمواصلات
45.50	62.96	27.76	35.20	المنشآت الإقتصادية الأساسية
149.45	246.33	130.28	116.05	المنشآت الإجتماعية الأساسية
44.00	58.34	25.67	32.67	التجهيزات الجماعية
550.00	828.38	521.38	306.77	المجموع

المصدر:

- La banque mondiale, **Algérie-le plan de développement 1985-1989 et les perspectives a moyen et long terme**, 30 septembre 1987, p 33.

الملاحظة الأبرز على بيانات الجدول أعلاه، هي الحجم الإستثماري المعتبر الذي خصص ضمن المخطط الخماسي الثاني لقطاع الفلاحة والري والذي بلغ 115.42 مليار دينار، ما يعني ضعف محصنات الخماسي الأول لنفس القطاع، منها 54.70 مليار دينار خاصة بقطاع الزراعة والباقي لقطاع الري<sup>1</sup>، هذه المبالغ من شأنها "أن تُحدث وخزة كبيرة في كل من نشاطي الفلاحة والري، لأنّ النتائج المسجلة في مجالات الإنتاج لم تكن في مستوى الأهداف المنتظرة، فقد كان معدّل نموه بسيطاً إلى حد كبير وتراوح نسبته في المتوسط العام منذ سنة 1967 سنة البدء في تطبيق أسلوب التخطيط بين 3 و 4% سنوياً<sup>2</sup>.

في مقابل ذلك، تراجعت التخصيصات المالية لقطاع الصناعة كنسبة من مجموع الإستثمارات المخططة، حيث قدّرت بنحو 30% مقابل 38.6% خلال الخماسي الأول مع ملاحظة الإنخفاض المحسوس للوزن النسبي لاستثمارات قطاع المحروقات من أكثر من 40% كمتوسط خلال المخططات السابقة إلى أقل من 24% خلال الخماسي الثاني، بالرغم من ذلك تبقى تلك التخصيصات الممنوحة لقطاع الصناعة مهمّة وهو بما يؤكد حرص السلطات العمومية على توسيع قدرات الجهاز الانتاجي الوطني

<sup>1</sup> محمد حسن بملول، مرجع سبق ذكره، ص 165.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 143.

وزيادة فرص تكامله من أجل جعل الإنتاج الوطني قادر على مقابلة الحاجيات الوطنية، وفي هذا الصدد حدد المخطط الخماسي أهدافه التصنيعية في:

- إستكمال ما تبقى من برامج صناعية إلى غاية 1984 والمقدّرة مبالغها ب 52.9 مليار دينار؛
- تتمين الطاقات الإنتاجية الصناعية القائمة والتي تشكّل أكثر من 59% من تكاليف البرامج الإستثمارية الجديدة.

المنشآت الأساسية الإجتماعية والإقتصادية وكذا التجهيزات الجماعية الضرورية لتحقيق التنمية الإقليمية، والتي لها كهدف أساسي إزالة التفاوت الجهوي وتحقيق التكامل بين القطاعات الإقتصادية، رصدت لها إستثمارات بنحو 367.63 مليار دينار أي ما يناهز 45% من مجموع إستثمارات الخماسي الثاني، وهو ما يعني مُضي السلطات العمومية في نهجها الرامي إلى تحقيق التوازن في الإنتشار الجغرافي للسكان والنشاطات الإقتصادية في آن الوقت.

#### 1-2-2-2. الحصيلة الإقتصادية والإجتماعية للخماسي الثاني:

بلغ حجم الإستثمارات المنفذة فعلاً خلال الفترة 1985-1989 نحو 370.5 مليار دينار جزائري، بالمقارنة مع الحجم الإستثماري المقرر ضمن الخماسي الثاني والمقدّر ب 550 مليار دينار، فهذا يعني تخلف عن بلوغ الهدف المنشود ب 32.7%، قطاعياً تمّ تنفيذ نحو 50% من الإستثمارات المقررة في قطاع الصناعة، 53.5% في قطاع الزراعة و 80.3% قطاع أشغال البناء والأشغال العمومية (انظر الملحق)، الملاحظتين الأبرز التي يمكن أن نسوقهما عن تنفيذ إستثمارات المخطط الخماسي الثاني هما<sup>1</sup>:

أولاً- عدم بلوغ المتوسط السنوي المقرر والمقدر كما سبق الإشارة إليه ب 110 مليار دينار جزائري؛ ثانياً- تراجع وتيرة الإنجاز من سنة إلى أخرى لاسيما بالنسبة للسنوات الأربع الأولى حيث انتقل حجم الإستثمارات الفعلية من 77 مليار دج سنة 1985، إلى 75 مليار سنة 1986 إلى 69.4 مليار العام 1988، هذا في ظل ضعف إنتاجية عاملي رأس المال والعمل في معظم قطاعات النشاط الإقتصادي، وتشير الإحصائيات إلى أنّ معدّل إستعمال الطاقات الإنتاجية كان في حدود 57% سنة 1989<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمد بلقاسم حسن بملول، مرجع سبق ذكره، ص 207-208 .

<sup>2</sup> عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الإقتصاد الجزائري- حدود السياسات الظرفية، الترجمة من الفرنسية إلى العربية: جريب أم الحسن، موفم للنشر، 1999، ص 21.

لقد كان لتراجع أسعار النفط بعد أزمة 1986 بنسبة تراوحت بين 60 و 70%، وانخفاض قيمة الدولار كعملة لتسعير المحروقات في السوق الدولية<sup>1</sup>، بالغ الأثر السلبي على القدرة التمويلية للإستثمارات المخططة للبلاد، حيث تراجعت إيرادات الجزائر من العملة الصعبة المتأتية من تصدير المحروقات بنحو 40%. الجدول أدناه يرسم صورة واضحة عن التراجع الكبير في قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات خلال فترة الخماسي الثاني.

الجدول (3-11): تطور قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات 1985-1989.

(الوحدة: 10<sup>6</sup> دج)

السنة	1985	1986	1987	1988	1989
صادرات المحروقات	63.299	34.003	40.700	42.934	68.927

المصدر:

- ONS, *rétrospective statistique 1962-2011*, édition 2013, p 178.

وعند الأخذ بعين الإعتبار الحجم النسبي الذي تشكله المحروقات في مجموع الصادرات الجزائرية والذي يراوح 98% كمتوسط ثابت، سيتضح جلياً حجم المأزق التمويلي الذي وقعت فيه السلطات العمومية بعد العام 1986، الأمر الذي سرّع وتيرة نمو حجم المديونية الخارجية التي انتقلت من 18.4 إلى 28.2 مليار دولار خلال الفترة 1985-1989.

على صعيد المؤشرات الإجتماعية، الملاحظ هو أنّ أغلبها سجل تراجعاً بالمقارنة مع الفترة السابقة، معدّلات البطالة التي تراجعت خلال الخماسي الأول، نمت بشكل ملحوظ خلال الخماسي الثاني منتقلة من 9.7% سنة 1985 إلى أكثر من 18% العام 1989<sup>2</sup>، وهذا مؤشر على قصور المخطط عن بلوغ أهدافه في ميدان التشغيل والتي تمثّلت في خلق ما يقرب من 950 ألف منصب شغل، وفي هذا الصدد تشير البيانات المتاحة أنّ عدد مناصب الشغل التي تمّ خلقها خلال السنوات الخمس للمخطط بلغ 377 ألف منصب شغل، منها 32% خلال سنة 1985؛ أمّا المؤشّر العام للأسعار فقد إستقر عند مستوى 9% كمتوسط سنوي، دافعاً بذلك مستوى الإستهلاك الإجمالي الحقيقي للعائلات الجزائرية إلى الخلف، حيث هذا الأخير خلال سنوات المخطط الخماسي الثاني ب 12% في المتوسط<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص 218.

<sup>2</sup> ONS, *rétrospective statistique 1962-2011*, op cit, p 72.

<sup>3</sup> محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص 217.

## المبحث الثاني- الإصلاح الإقتصادي في الجزائر: بداية التحول نحو إقتصاد السوق:

بعد نحو ربع قرن من الاستقرار في كنف النموذج الاشتراكي، تميّز بتحقيق معدل نمو في الناتج الداخلي الخام بلغ 7.2%<sup>1</sup> كمتوسط خلال عشرية السبعينات، و بتحقيق إنجازات مُعتبرة على الصعيد الاجتماعي؛ حيث سجّلت الجزائر تحسّنا مستمرا للقدرة الشرائية للعائلات بلغ 4% سنويا، كما تميّزت تلك الفترة بالنصيب المعتبر للنفقات الاجتماعية كنسبة من الناتج الداخلي الخام، فتراوحت بين 7 و 10% بالنسبة للتعليم و 5 و 6% بالنسبة للصحة<sup>2</sup>. أخذت التوازنات الكبرى للإقتصاد الجزائري في الثلاثي منتصف ثمانينات القرن العشرين، تحت تأثير تراجع معدلات النمو الإقتصادي في الدّول المتقدمة إلى ما دون 1%<sup>3</sup>، ما أدّى إلى إنهميار أسعار المواد الأولية و في مقدمتها البترول، الذي يشكل ما يزيد عن 95% من صادرات الجزائر، وهو الأمر الذي عجل بلجوء لسلطات العمومية في الجزائر إلى مؤسسات "بروتن وودز"، من أجل إعادة الإقتصاد الجزائري إلى مساراته التوازنية وإستعادة قدرة الجزائر على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه دائنيها.

### 2-1. نظرة على برامج الإصلاح الإقتصادي المطبقة في الجزائر:

مع تفاقم حدة أزمة المديونية، وجدت الجزائر نفسها وكغيرها من عديد الدّول النامية، في مواجهة معطيات وتطورات دولية جديدة أضفت كثيرا من الغموض حول مستقبلها التنموي، "و جريا وراء الحلول السياسية السهلة التي تسكّن الأزمات ولا تحلها بدأت الاتصالات الرسمية السريّة ثم العلنية مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي"<sup>4</sup>، ودخلت الجزائر مرحلة الإصلاحات الاقتصادية من خلال تبنيّ برامج الإصلاح المملاة من قبل المؤسسات المالية الدّولية؛ بداية ببرنامج التثبيت الاقتصادي الأول من 31-05-1989 إلى 30-05-1990، فالثاني خلال الفترة من 30-06-1991 إلى 30-03-1992؛ لتمرّ الجزائر بعدها بفترة انقطاع عن نهج الإصلاحات الاقتصادية، تميّزت هذه الفترة بالبحث عن إجراءات جديدة للخروج من الأزمة، انعكست من خلال برنامج عمل الحكومة الذي ارتكز على المحاور الرئيسية التالية<sup>5</sup>.

- انتهاج سياسة تقشفية، تستهدف بالأساس تقليص حجم الواردات و جعلها تقتصر على المواد والسلع ذات الضرورة، مع العمل على الاستغلال الكامل للطاقات الوطنية المتاحة لأجل رفع الإنتاج

<sup>1</sup> Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, **Plan National d'Actions pour l'Environnement et le Développement Durable (PNAE-DD)**, 2002, p.28

<sup>2</sup> Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, op cit, p 28.

<sup>3</sup> محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص 218.

<sup>4</sup> صالح صالح، **ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي**، دورية دراسات اقتصادية، العدد الأول، السداسي الأول 1999، ص 123.

<sup>5</sup> DJENANE ABDEL MAJID, **réformes économique et agriculture en Algérie**, thèse pour l'obtention d'un grade de docteur d'état en sciences économique, université Ferhat Abbas- Sétif, p 86 -91.

الوطني. وبالنتيجة انخفضت قيمة الواردات بنحو 600 مليون دولار سنة 1993 مقارنة إلى سنة 1992؛

- إعطاء الأولوية للاستثمار في قطاع المحروقات، الذي كما سبق الإشارة إليه تشكّل مخرجاته أكثر من 95% من الصادرات الجزائرية؛
  - التريث في تطبيق الإصلاحات، وتقييم حصيلة الإصلاحات السابقة؛
  - محاربة التضخم من خلال التحكم في الكتلة النقدية، وفي هذا الإطار تمّ اتخاذ العديد من الإجراءات على غرار تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، وتحديد أسعار الفائدة التي لا يمكن أن تتجاوز 20% في أي حال من الأحوال، و أيضا رفع الإنتاجية الوطنية من أجل تنشيط وتشجيع الادخار المحلي.
- لم يمكن التخلي عن نهج الإصلاحات خلال الفترة 1992-1993 من استعادة توازنات الإقتصاد الجزائري، بدليل أن مُعدّل نمو الناتج الداخلي الخام ظل سالباً (-2.1 % )، وهو حال مختلف القطاعات التي سجّلت هي الأخرى معدّلات نمو سالبة بلغت -1.3%، -3.7%، -4.0% و-0.8% لكل من الصناعة، الفلاحة، البناء والأشغال العمومية والمحروقات على التوالي<sup>1</sup>؛ من جهة أخرى شهد العام 1993 نمو مطرد للكتلة النقدية بلغ 21.6% مقارنة إلى عام 1992، ما دفع معدّلات التضخم إلى مستويات غير مسبقة، وكانت في حدود 20.5%<sup>2</sup>.

الإيرادات هي الأخرى، انخفضت بسبب تراجع أسعار البترول الخام بنحو 04 دولارات للبرميل (21.07 دولار للبرميل عام 1992 و17.65 دولار عام 1993)، وبلغ حجم الديون الخارجية خلال نفس العام 25.724 مليار دولار أمريكي، فيما تجاوزت خدماتها 9 مليار دولار أي أكثر من 80% من حصيلة الصادرات التي بلغت 10.502 مليار دولار منها 10.102 مليار دولار صادرات المحروقات<sup>3</sup>.

عجّلت هذه الوضعية بعودة الجزائر إلى نهج الإصلاحات، فكان التزامها ببرنامج للتثبيت الاقتصادي لثالث مرّة منذ 1989، ويغطي الفترة من أفريل 1994 إلى مارس 1995 بأولوية تحسين وضعية ميزان المدفوعات؛ هذا الأخير كان متبوعاً ببرنامج للتعديل الهيكلي يغطي الفترة من 31-03-1995 إلى 01-04-1998، والغاية هذه المرّة كانت إستعادة الإقتصاد الجزائري لتوازناته الكلية في إطار إقتصاد السوق. الخطوط العريضة لأهداف الإصلاح الإقتصادي خلال هذه الفترة تمثّلت في:

<sup>1</sup>عبد المجيد بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص.40

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص.41.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص ص 37-38.

- رفع معدّل النمو السنوي خارج قطاع المحروقات ليكون في حدود 5%، بهدف إستيعاب الزيادة السكانية التي تناهز 4%؛
- التحكم في معدّلات التضخّم؛
- تخفيض العجز في الميزان الخارجي من 9.6% كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة 1995/1994 إلى 2.2% في الفترة 1997-1998؛
- رفع مستوى الإدخار المحلي لتمويل الإستثمارات العمومية بنسبة 5.5% من الناتج المحلي خلال المدى الزمني 1994-1998.

من أجل تحقيق جملة الأهداف السابق الإشارة إليها، عمدت الجزائر إلى إعمال جملة الإجراءات التالية<sup>1</sup>:

- تحرير التجارة الخارجية بهدف دعم إندماج الإقتصاد الجزائري في الإقتصاد العالمي؛
- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17%؛
- تخفيض عجز الميزانية العامة إلى حدود 3.3%؛
- التحكم في توسع الكتلة النقدية عن طريق رفع معدّل الفائدة على الإدّخار من 10% إلى 14% بمقابل رفع معدّلات الفائدة على القروض إلى 23.5%.

## 2-2. الحصيلة الإقتصادية والإجتماعية لبرامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر:

كما سبقت الإشارة إليه آنفاً، فقد استهدفت برامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر إنعاش المؤشّرات النقدية والمالية للإقتصاد الجزائري، واستعادة قدرة الجزائر على الوفاء بالتزاماتها إزاء سوق الراسميل الدولية؛ في المقابل فقد أغفلت هذه البرامج مؤشّرات الوضع الإجتماعي، من خلال هذا العنصر سوف نستعرض أهم الآثار الإقتصادية والإجتماعية للبرامج السابق الإشارة إليها.

### 2-2-1. الحصيلة الاقتصادية:

مكّنت برنامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقتها الجزائر، من استعادة التوازنات الخارجية للإقتصاد الوطني، فتضاعفت احتياطات الصرف بنحو ثماني مرّات خلال الفترة من 1993 إلى 1998 حيث بلغت 8.9 مليار دولار أمريكي شهر ماي 1998<sup>2</sup>، من جهة ثانية حقق الميزان التجاري فائضاً بنحو 2 مليار دولار كمتوسط خلال الفترة 1994-1998، فبعد أن حقق عجزاً سنة 1994 بلغ -0.259 مليار

<sup>1</sup> دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005، ص 376.

عبد المجيد بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص 237.

دولار، تحسنت وضعيته وحقق فائضا قياسيا بلغ 5.79 مليار دولار أمريكي العام 1997، في ذات السياق تراجع رصيد الدين الخارجي، إذ وبعد أن تجاوز مستوى 32 مليار دولار سنة 1996 بدأ ينخفض ولو بنسب ضئيلة بداية من عام 1997، وبلغ 28.3 مليار دولار أمريكي سنة 1999 ثم 25.3 مليار العام 2000؛ أما خدمات الديون التي بلغت خلال الفترة 1990-1993 أعلى مستوياتها بمعدل سنوي بلغ 9.2 مليار دولار<sup>1</sup>، متجاوزة بذلك نسبة 80% من قيمة الصادرات سنة 1993، وبفضل عمليات إعادة الجدولة المنخفضت هذه النسبة إلى 48.17% سنة 1994 ثم 38.79% سنة 1995 و 29.99% العام 1997 (انظر الجدول أدناه).

تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهته الذي لم يتجاوز 30 مليون دولار سنويا خلال الفترة 90-94، انتعش خلال الفترة من 1995 - 2000، بعد صدور القانون رقم 93-12 المؤرخ في 05-10-1993 المتعلق بترقية الاستثمار، إذ بلغ كمتوسط سنوي 605.3 مليون دولار<sup>2</sup>.

أما داخليا، وبعد أن سجل معدلات سالبة، عاود النمو الاقتصادي الإنتعاش حيث وبداية من سنة 1995 سجل معدلات إيجابية تجاوزت 6% خارج قطاع المحروقات سنة 1998، ولعب قطاع الفلاحة، وبنسبة أقل قطاع الأشغال العمومية دوراً أساسيا في بلوغ هذه النسبة، حيث بلغت نسب النمو القطاعي لكل منها خلال نفس العام 11.4 و 2.4% على التوالي.

من جهة أخرى تمّ التحكم في نمو الكتلة النقدية وخفض معدلات التضخم التي انتقلت من 29.8% التي تمّ تسجيلها سنة 1995 إلى حدود 2.6% عام 1999، كما مكّنت الصرامة في تسيير الأموال العمومية من تحقيق فائض في الخزينة العمومية بلغ 70 مليار دينار جزائري سنة 1996 ( انظر الجدول (3-12)).

إجمالا وعلى الصعيد الاقتصادي، مكّن برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل من استعادة التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني ومن تحقيق نتائج ايجابية وإن كانت غير كافية لإرساء دعائم نمو إقتصادي وحفز قدرات الإنتاج الوطنية.

<sup>1</sup> Ministère des finance, **La situation économique et financière à fin 2001,2002**, p 26.

<sup>2</sup> Nation Unis, **Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement: Examen de la politique de l'investissement Algérie**, 2004, p. 9.

## الفصل الثالث... النهج التنموي في الجزائر: من إقتصاد الخطط المركزية إلى سياسة البرامج الإستثمارية.

الجدول (3-12): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-1999.

السنوات البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل نمو الناتج الداخلي الخام (%)	1.1	1.2-	1.6	2.2-	0.9-	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2
معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج المخروقات (%)	0.7-	2.9-	1.8	3.6-	1.3-	3.7	3.4	1.7-	6.3	2.3
رصيد الدين الخارجي (مليار دولار أمريكي)	28.3	27.88	26.6	25.7	29.4	31.5	33.6	31.2	30.4	28.3
نسبة خدمات الدين الخارجي إلى الصادرات	66.4	73.93	76.4	81.5	47.1	38.7	30.6	29.9	47.6	39.2
معدل نمو الكتلة النقدية (%)	11.3	20.60	24.7	21.6	15.3	10.5	14.4	18.1	19.1	14.1

المصدر:

- ministère des finance , **La situation économique et financière à fin 2001**, 2002, pp 13- 27.

### 2-2-2. الحصيلة الإجتماعية:

تبيّننا فيما سبق أثر الإصلاحات الإقتصادية على الإقتصاد الجزائري، والتي كانت في مجملها إيجابية بشهادة خبراء صندوق النقد الدولي الذي جاء في إحدى دراساته: " حقق البرنامج الذي نقدته الجزائر منذ عام 1994 نتائج باهرة في إستقرار الوضع الإقتصادي"<sup>1</sup>، غير أنّ الحال لم يكن بنفس الإيجابية صعيد مؤشرات الوضع الإجتماعي.

### 2-2-2-1. البطالة:

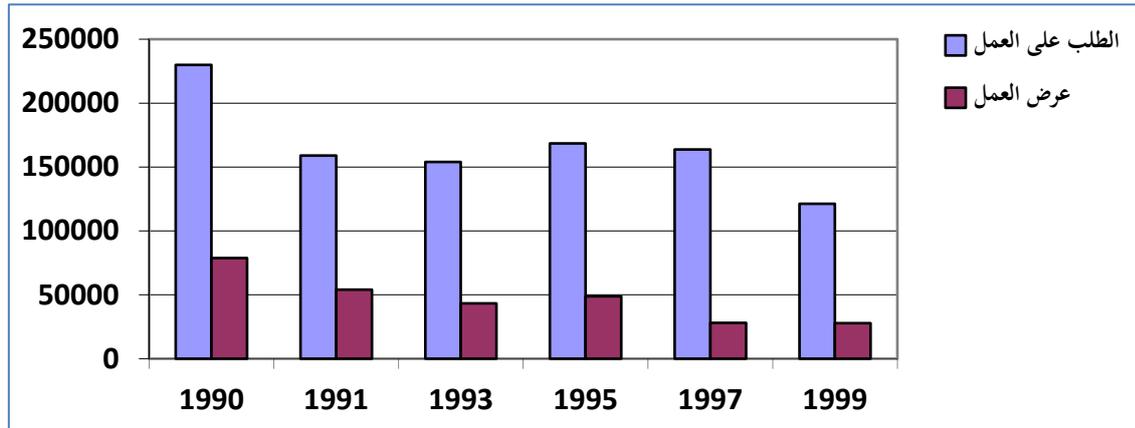
من بين أكثر المؤشرات الإجتماعية تأثراً ببرامج الإصلاح الإقتصادي، معدّلات البطالة، لقد نمت هذه الأخيرة بشكل مُطرد خلال فترة الإصلاح الإقتصادي وما بعدها، حيث تبرز البيانات الإحصائية المتاحة أنّ هذه الأخيرة إنتقلت من نحو 19.7% سنة 1990 إلى 28.10% سنة 1995 لتستقر عند مستوى 29% العام 2000<sup>2</sup>؛ إنّ المنحى التصاعدي الذي أخذته نسب البطالة في الجزائر خلال مرحلة الإصلاح الإقتصادي، كان نتاج تضافر جملة من العوامل لعلّ أهمّها:

<sup>1</sup> صالح صالح، تأثير البرامج الإستثمارية العامة على النمو الإقتصادي والإندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة 2001-2014، مرجع سبق ذكره، ص 12.

<sup>2</sup> ONS, **rétrospective statistique 1962-2011**, op cit, p 72.

- الفجوة الموجودة بين الطلب على العمل والتي بلغت سنة 1999 حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات 42.526 منصب، حيث بلغ عدد طلبات العمل المقدّمة 121.309 طلب، في حين لم يتجاوز المعروض من مناصب الشغل خلال نفس السنة 24.726 منصب بعد أن كان في حدود 78.783 منصب سنة 1990<sup>1</sup>، الشكل أدناه يبرز تطوّر الطلب على الشغل في مقابل المعروض من مناصب العمل في الجزائر خلال المدى الزمني 1999-1990:

الشكل (3-2): تطور الطلب في مقابل عرض العمل في الجزائر 1999-1990.



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- Emploi et chômage entre 1990 et 1999 (Evolution du marché du travail de 1990 à 1999), [www.ons.dz](http://www.ons.dz), date de visite : 15-08-2015.

- المقاربة الإقتصادية التي تمّ إعتمادها في تسيير المؤسسات العمومية الإقتصادية، والتي تركز على الفعالية والجدوى الإقتصادية، الأمر الذي إنجر عنه إعادة النظر في - من بين أمور أخرى- سياسات التوظيف المنتهجة والتي على الغالب كانت تعتمد المقاربة الإجتماعية، بالنتيجة عمدت الكثير من الوحدات الإنتاجية إلى تقليص عدد عمالها على نطاق واسع<sup>2</sup>، وفي هذا السياق تسجّل الإحصائيات تراجع عدد عمال قطاعي الصناعات والأشغال العمومية والبناء خلال الفترة 1992-1997، منتقلا من 782 ألف و 588 ألف إلى 584 ألف و 588 ألف على التوالي<sup>3</sup>؛

- ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينات حيث تجاوز في المتوسط 2.8% سنويا، ما أدى إلى نمو حجم القوة العاملة بشكل مطّرد حيث ارتفعت من 5.85 مليون سنة 1990 إلى ما يقارب 8.25 مليون سنة 1998؛

<sup>1</sup>Evolution du marché du travail de 1990 a 1999, site d'internet : [www.Ons.dz](http://www.Ons.dz). Date de visite : 12-04-2013.

<sup>2</sup> Baya Arhab, *les effets sociaux du pas dan le cas de l'Algérie*, cahiers du cread n° 46-47, 4ème trimestre 1998 et 1er trimestre 1999, p 43

<sup>3</sup> ONS, *rétrospective statistique 1962-2011*, op cit, p 54

- سياسات الخوصصة وحل المؤسسات التي رافقت إعمال برامج الإصلاح الإقتصادي، والتي كان من أبرز آثارها تفاقم ظاهرة البطالة في الجزائر، وتشير الإحصائيات<sup>1</sup> أنّ عدد المؤسسات التي تمّ حلها منذ العام 1994 إلى غاية السداسي الأوّل من سنة 1998 تجاوز 800 مؤسسة، ما أدّى إلى تسريح 212960 عامل أي ما يقل قليلا عن 5% من مجموع السكّان النشطين في القطاع المهيكّل عام 1997، يضاف إلى هذا العدد نحو 151540 عامل بين من تركوا مناصبهم طوعاً ومن أحيلوا على البطالة التقنية، الجدول (3-13) أدناه، يرسم صورة عن حصيلة عمليات تخفيض عدد العمّال حسب كل قطاع نشاط خلال السداسي الأوّل من العام 1998، حيث تشير إحصائياته أنّ قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن يأتي في مقدّمة القطاعات المسرّحة للعمّال بنسبة تجاوزت 60%، يليه قطاع الخدمات بنحو 21% ثمّ الصناعة بأكثر من 17% ويأتي قطاع الفلاحة أخيراً بنحو 2%. تشير إحصائيات البنك الدولي إلى عمليات حل المؤسسات العمومية إنجّرها تسريح 320.000 عامل أي نحو 40% من مجموع عمّال القطاع العمومي<sup>2</sup>.

الجدول (3-13): حصيلة عمليات تخفيض عدد العمّال حسب كل قطاع نشاط في السداسي الأوّل 1998.

القطاع القانوني	قطاع النشاط	مؤسسات عمومية إقتصادية		مؤسسات عمومية محلية		مؤسسات خاصة	
		%	المجموع	%	المجموع	%	المجموع
الفلاحة		1.7	2205	1.5	370	35.6	3819
البناء والأشغال العمومية والسكن		56.6	76514	61.7	51557	18.8	128266
الخدمات		15.2	19345	29.3	24522	14.5	44017
الصناعة		23.6	30235	7.5	6310	31.1	36868
المجموع		100	128299	100	83623	100	212970

المصدر: تقارير حول الإقتصاد الجزائري، مجلة دراسات إقتصادية، العدد الأوّل - السداسي الأوّل 1999، دار الخلدونية، ص 194.

## 2-2-2-2. القدرة الشرائية:

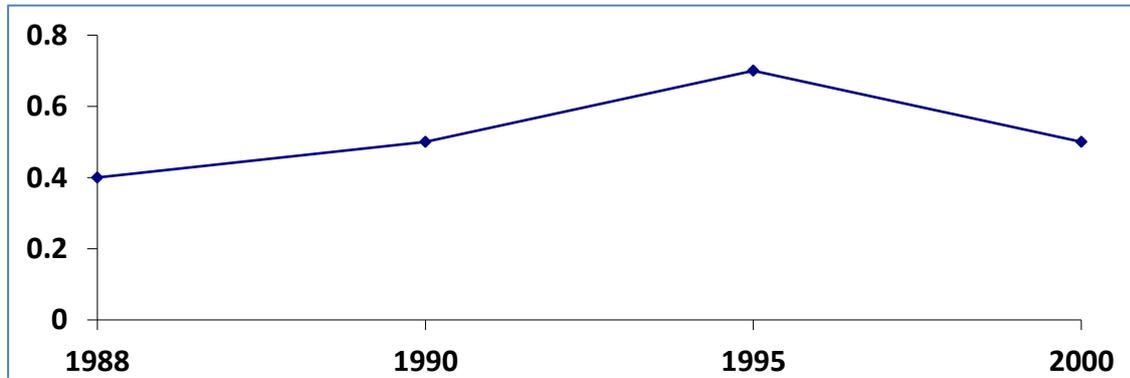
تفشي ظاهرة البطالة في المجتمع الجزائري كنتيجة مباشرة لبرامج الإصلاح الإقتصادي، إنعكس سلباً على الظروف المعيشية للأسر الجزائرية، فحسب دراسة مشتركة بين الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم (ANAT) وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)، قدّر عدد فقراء الجزائر بـ 6360 000 فقير سنة

<sup>1</sup> تقارير حول الإقتصاد الجزائري، مجلة دراسات إقتصادية، العدد الأوّل - السداسي الأوّل 1999، دار الخلدونية، ص 194.

<sup>2</sup> La banque mondiale, à la recherche d'un investissement public de qualité -une revue des dépenses publiques, volume 1, 15 aout 2007, p 4

1995، أي نحو 22.6% من مجموع عدد السكّان، علماً أنّ هذه النسبة لم تتجاوز 10% سنة 1988<sup>1</sup>، في ذات السياق إرتفع مؤشر إنحراف الفقر الذي يعبّر عن الانحراف المتوسط لمدا خيل العائلات الفقيرة بالنسبة لخط الفقر (عتبة الفقر) أو بمعنى آخر عمق الفقر في المجتمع، خلال المدى الزمني 1988-2000، منتقلاً من 0.4% إلى 0.5% ماراً بأعلى نسبة له سنة 1995 حيث بلغت 7% ( أنظر الشكل أدناه)، عاكسا بذلك تدهور الأوضاع المعيشية للأفراد خلال تلك الفترة، وجاء في تقرير صادر عن المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي عن الوضع الإقتصادي والإجتماعي لسنة 1998، أنّ أكثر من 12 مليون جزائري أي نحو 40.2% من السكان يعيشون الحرمان، من بينهم أكثر من 2 مليون يعانون من مظاهر الفقر المدقع<sup>2</sup>.

الشكل (3-3): تطوّر مؤشر إنحراف الفقر في الجزائر خلال الفترة 1988-2000.



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- Le gouvernement algérien, **Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement**, Alger, 2005, p 19.
- Le gouvernement algérien, **2eme Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement**, Alger, 2010, p 25.

في سياق متصل، وفيما بلغت معدّلات التضخم مستويات قاربت في المتوسط 18% خلال المدى الزمني 1990-1999 (أنظر الجدول أدناه)؛ وفي وقت تراجع فيه نصيب الفرد الجزائري من الناتج الداخلي الخام منتقلا من 2400 دولار<sup>3</sup> سنة 1990 إلى 1800.6 دولار<sup>4</sup> العام 2000؛ أكّد تحقيق اللديوان الوطني للإحصائيات تعلق بمستوى معيشة الأفراد سنة 1998، أنّ القدرة الشرائية لمدا خيل الأسر الجزائرية (فئة المرتبات والأجور) قد انخفضت من 45.0% كمتوسط للفترة من 1986-1994 إلى 23.33%

<sup>1</sup> ANAT, PNUD, **carte de la pauvreté en Algérie**, mai 2001, p 14

<sup>2</sup> CNES, **Rapport de conjoncture pour le deuxième semestre de l'année 1998**, site d'internet : www.cnes.dz.

<sup>3</sup> NATIONS UNIES, **le premier rapport sur les objectifs de développement du millénaire pour l'Algérie**, 2004, p. 7

<sup>4</sup> CNES, **Rapport national sur le développement humain-Algérie**, Alger, 2007, p.106

## الفصل الثالث.... النهج التنموي في الجزائر: من إقتصاد الخطط المركزية إلى سياسة البرامج الإستثمارية.

خلال الفترة 1994-1998، ما جعل نحو 56% من الأسر الجزائرية تقلص من مشترياتها من اللحوم والفواكه والزيوت بداية من العام 1993<sup>1</sup>.

الجدول (3-14): تطوّر معدّل التضخم خلال المدى الزمني 1990-1999 في الجزائر.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدّل التضخم	17.9	25.9	31.7	20.5	29.0	29.8	18.7	5.7	5	2.6

المصدر:

- Office national des statistique, **retrospective statistique 1962-2011, édition 2013**, p 105.

عطفاً على ماسبق، من الإجراءات التي تضمنتها برامج الإصلاح الإقتصادي والتي كان لها بالغ الأثر السلبي على القدرة الشرائية للأسر الجزائرية، سياسة تحرير الأسعار وإلغاء دعم المواد الإستهلاكية بما فيها الأساسية، فسعر الخبز على سبيل المثال إنتقل من 1.5 دينار جزائري للقطعة الواحدة بداية التسعينات إلى 4 دينار العام 1994 ثم إلى 7.5 دينار بداية من 3 جانفي 1996<sup>2</sup>، نفس الشيء بالنسبة للحليب والذي يُعد أيضاً من أساسيات الإستهلاك للأسر الجزائرية، فقد إرتفع سعره خلال سنة 1996 لوحدها بـ 5 دينار جزائري منتقلاً من 15 دينار للكيس الواحد بداية شهر أفريل إلى 20 دينار بداية من 10 أكتوبر 1996<sup>3</sup>، ليستقر عند 25 دينار للكيس الواحد مع بداية الألفية الثالثة؛ هذه الزيادات الكبيرة في أسعار سلع الإستهلاك الواسع فاقمت من تآكل القدرة الشرائية للأسر الجزائرية.

### المبحث الثالث - سياسة البرامج الإستثمارية العمومية: عودة النهج التدخلي للدولة:

بعد تجربة تنمية طموحة إمتدت لنحو عشرين سنة في كنف الإيديولوجية الإشتراكية والفكر التدخلي المهيمن للدولة، توجت بإقامة نسيج صناعي على أهميته وإيجابيته لجهة تحقيق التراكم وحفز النمو الإقتصادي وتحقيق التوازن الجهوي، إلا أنه ظل منخفض الفعالية والإنتاجية ويشغل دون المستويات المخطط لها، وخلفت رصيماً من الدين الخارجي (بلغ 28.2 مليار دولار سنة 1989) بات يُثقل كاهل الإقتصاد الوطني، تلتها عشرية كان من أبرز سماتها أزمة متعددة الأبعاد (إقتصادية، إجتماعية وأمنية) أضفت الكثير من الغموض حول المستقبل التنموي في الجزائر، وأسست لبداية التحول عن النهج التنموي

<sup>1</sup> إستقصاء للديوان الوطني للإحصائيات سنة 1998 شمل 2000 عائلة.

<sup>2</sup> المادة 02 من المرسوم التنفيذي 96-132، بتاريخ 13 أفريل 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 23-1996.

<sup>3</sup> أنظر:

- المرسوم التنفيذي 96-137، المؤرخ في 15 أبريل 1996، يحدد أسعار الحليب المبستر عند الإنتاج وفي مختلف مراحل التوزيع، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 24-96..

- المرسوم التنفيذي 96-335، المؤرخ في 08 أكتوبر 1996، يحدد أسعار الحليب المبستر عند الإنتاج وفي مختلف مراحل التوزيع، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 60-96.

الإشترائي، وألقت بإقتصادٍ فاقدٍ للتوازنٍ مثقلٍ بأعباءِ الدين الخارجي في كنف مؤسسات "بريتن وودز" تعيث فيه "إصلاحاً" وتهيئه لولوج إقتصاد السوق من خلال برامجٍ للثبيت الإقتصادي والتعديل الهيكلي؛ مكّنت برامج الإصلاح الليبرالية تلك - لاسيما منها المطبق في النصف الثاني من عشرية التسعينات - الإقتصاد الجزائري من إستعادة توازناته الكلية، إلا أنّها أفرزت واقعاً إجتماعياً متردياً، سماته معدّلات بطالةٍ قاربت 30% وتآكلٍ حادٍ للقدرة الشرائية للأسر الجزائرية.

مع بداية الألفية الثالثة وفي ظل ملاءة مالية أفرزها تحسّن أسعار النفط - الذي يُشكّل المورد الأساسي للميزانية العامة-، باشرت الجزائر نهجاً تنموياً جديداً - نهج تدخّلي لكن هذه المرّة وفق منظور كينزي- لرسم سياسة التنمية الإقتصادية والإستثمار العمومي، في محاولة منها لإرساء دعائم إقتصاد فعّال وتنافسي وقادر على الإندماج مع الإقتصاد العالمي أو على الأقل مع الإقتصاد الإقليمي، من خلال إنعاش القدرات الإنتاجية الوطنية وفق أسس مستدامة، وخلق الشروط الهيكلية الضرورية لتحفيز مناخ الأعمال<sup>1</sup>.

### 3-1. السياق العام للوضع الإقتصادي في الجزائر قبيل إطلاق برامج الإنعاش الإقتصادي:

إستهل الإقتصاد الجزائري الألفية الثالثة وقد بدأت معالم التعافي من الأزمة الخانقة التي مرّ بها خلال تسعينات القرن العشرين بالظهور؛ فمن إقتصاد لم يتجاوز فيه معدّل نمو الناتج الداخلي الخام 1.6% (0.73% خارج قطاع المحروقات) كمتوسط سنوي خلال الفترة 1990-1999، وتجاوزت فيه نسبة خدمات الدين الخارجي إلى الصادرات 53%، ومعدّلات التضخّم 19% كمتوسط خلال نفس الفترة، ورصيد دين خارجي في حدود 29 مليار دولار سنة 1999؛ إلى إقتصاد يحقق فيه الناتج الداخلي الخام معدّلات نمو إيجابية بلغت 2.4% سنة 2000، وينخفض فيه معدّل التضخّم إلى ما دون 1% (0.3%) خلال نفس السنة، ويتراجع فيه رصيد الدين الخارجي إلى 25.3 مليار دولار، في حين بلغت إيرادات الموازنة العامة 1578.1 مليار دينار جزائري (76.9% إيرادات قطاع المحروقات) وهو ما يعني زيادة قدرها 66% بالمقارنة مع سنة 1999، الأمر الذي رفع رصيد الموازنة العامة إلى 400 مليار دينار جزائري العام 2000 (بما فيه أرصدة الحسابات الخاصة للخزينة وصافي قروض الخزينة) في مقابل عجزٍ قدر ب 11.2 مليار دينار جزائري سنة 1999 و101.3 مليار دينار العام 1998.

في ذات السياق وخلال نفس السنة (2000)، بلغ إحتياطي الصرف الأجنبي (دون الذهب) في الجزائر 11.9 مليار دولار، وهو ما يغطي أكثر من 15 شهر من الواردات، هذا التحسّن في إحتياطي الصرف الأجنبي يرجع بالأساس إلى التحسّن الذي عرفته أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، التي انتقلت من أقل من 13 دولار سنة 1998 إلى 17.8 دولار للبرميل سنة 1999، لتتجاوز عتبة 28 دولار

<sup>1</sup> Hamid A.Temmar, *l'économie de l'Algérie -les politiques de relance de la croissance*, op cit, p 85.

العام 2000، وهو السّعر الذي رفع عائدات صادرات البترول الخام بنحو الضعف مابين سنتي 1999 و2000، إذ إنتقلت من 2724.3 مليون دولار أمريكي إلى 4815.1 مليون دولار، فيما بلغت عائدات قطاع المحروقات ككل في السنة الأخيرة 21061.3 مليون دولار<sup>1</sup> مقابل 11904.9 مليون دولار سنة 1999.

هذه المؤشرات الإيجابية المرتبطة بقطاع المحروقات شجعت على إنشاء صندوق لضبط الموارد بموجب نص المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000<sup>2</sup> من أجل إستيعاب فوائض القيم الجبائية الناتجة عن إرتفاع أسعار المحروقات، وبهدف ضبط نفقات وتوازن الموازنة العامة للدولة المحددة عن طريق قانون المالية السنوي وتخفيض الدين العمومي؛ للإشارة فقد بلغ خام إيرادات الصندوق نهاية العام 2000 ما يفوق 453 مليار دينار جزائري<sup>3</sup>، مع ملاحظة أنّ سعر صرف الدينار الجزائري استمر في التراجع مقابل الدولار الأمريكي، إذ فقدَ نحو 12 % من قيمته بين سنتي 1999 و 2000، منتقلاً من 66.6 دينار للدولار الواحد إلى نحو 75.3 دينار للدولار<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Rapport annuel de la banque d'Algérie 2002, site d'internet : [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz), date de visite : 15-03-2015.

<sup>2</sup> نصت المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 على " يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد، يقيد في هذا الحساب في باب الإيرادات فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق؛ في باب النفقات ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي، وتخفيض الدين العمومي".

<sup>3</sup> Rapport annuel de Banque d'Algérie 2002, op cit.

<sup>4</sup> La banque mondial, a la recherche d'un investissement publique de qualité , une revue des dépenses publique, volume II : annexes et supplément statistiques, p i.

## الفصل الثالث... النهج التنموي في الجزائر: من إقتصاد الخطط المركزية إلى سياسة البرامج الإستثمارية.

الجدول (3-15): وضعية أهم مؤشرات الإقتصاد الجزائري العام 2000.

المؤشرات	القيمة
الناتج الداخلي الخام (مليار دينار جزائري)	4123.5
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (مليار دينار جزائري)	2507.2
إيرادات الموازنة العامة (مليار دينار جزائري)	1578.1
- منها إيرادات المحروقات	1213.2
- إيرادات صندوق ضبط الموارد (مليار دينار جزائري)	453.2
إيرادات الموازنة العامة كنسبة من الناتج الداخلي الخام (%)	27.3
رصيد الموازنة العامة (مليار دينار جزائري)	400.0
الدين الخارجي (مليار دولار أمريكي)	25.3
الدين الخارجي كنسبة من الناتج الداخلي الخام (%)	46.1
الدين العام الداخلي (مليار دينار جزائري)	1022.9
الدين العام الداخلي كنسبة من الناتج الداخلي الخام (%)	24.8
معدل التضخم (%)	0.3
معدل البطالة (%)	29.5

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات:

- Ministre des finances- direction générale de la prévision et des politiques.
- Rapport annuel de la banque d'Algérie 2002.

في مقابل المؤشرات الإيجابية - على الرغم من هشاشتها- السابق الإشارة إليها، سجّلت مؤشرات إقتصادية أخرى مستويات أداء متواضعة، فعلى سبيل المثال لم يتجاوز تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال المدى الزمني 1992-1998، 60 مليون دولار، فيما بلغ الحجم الإجمالي للإستثمارات الأجنبية 0.42 مليار دولار، هذا الحجم الإستثماري وحسب بيانات البنك العالمي لم يساهم في تكوين رأس المال الثابت في الجزائر سوى بنسبة 12.47%، ومن بين عوامل أخرى كان لتعقد وعدم وضوح الإطار التشريعي وكذا التنظيمي المتعلق بالإستثمار، إضافة إلى هشاشة الوضع الإقتصادي والأمني بالغ الأثر السلبي على مناخ الإستثمار في الجزائر، في هذا الصدد جاء في كلمة لرئيس الجمهورية موجّهة لإطارات الأمة بتاريخ 26 أفريل 2001 " ... إذ أنّ المستثمرين الأجانب جاؤوا إلى بلادنا ثم عادوا في معظمهم من حيث أتوا، لأنهم لم يجدوا لا الإطار التشريعي ولا الإطار التنظيمي الملائم، ولا التفاعلات الداخلية التي تبعثهم على الإطمئنان على مصير استثمارهم".

<sup>1</sup> حسب التقرير الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD لعام 2004 بعنوان (تحليل سياسة الإستثمار في الجزائر في الجزائر) بلغت هذه النسبة 3.79%.

في سياق آخر، بلغ إجمالي الإيرادات خارج المحروقات 364.9 مليار دينار جزائري سنة 2000، وهو ما يُشكّل 23.1% من مجموع إيرادات الموازنة العامة، بزيادة لم تتجاوز 2% عن سنة 1999، هذه النسب المتواضعة للإيرادات خارج المحروقات جعلتها لا تغطي سوى 31% من مجموع نفقات الموازنة العامة للدولة، و 42.6% من مجموع النفقات الجارية الذي بلغ 856.2 مليار دينار جزائري<sup>1</sup>.

إجتماعياً، تجاوزت معدلات البطالة في الجزائر سنة 2000 نسبة 29 %، وهذا راجع بالأساس لأثر برامج الإصلاح الإقتصادي السابق الإشارة إليها على سوق الشغل في الجزائر، وأيضاً لإستمرار نمو الفجوة بين عرض العمل والطلب عليه؛ في هذا الصدد تشير بيانات الديوان الوطني للإحصائيات أنّ عدد طلبات العمل المسجلة سنة 2000 بلغ 101.520 طلب، في حين بلغ عدد المناصب المستحدثة 24.533 منصب، منها 19.201 منصب شغل مؤقت<sup>2</sup>.

### 2-3. حسابات التخصيص الخاص كآلية للتيسير المالي والحاسبي لبرامج الإستثمار العمومي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014:

بحثاً عن الفعالية والمرونة في تسيير برامج الإستثمار العمومي، وتفادياً لتعقيدات الميزانية العامة للدولة، وجمود القواعد التي تحكم إعدادها وتنفيذها، وجدت السلطات العمومية في الجزائر في حسابات التخصيص الخاص ملاذاً محاسيبياً مرناً من أجل التسيير المالي والحاسبي للإستثمارات العمومية المبرمجة خلال الفترة 2001-2014، ويأتي جنوح السلطات العمومية إلى اعتماد آلية حسابات التخصيص الخاص من أجل تأطير العمليات المالية والمحاسبية المتعلقة بالإستثمارات العمومية خلال هذه الفترة، بعد أن أعاد القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 المتضمن قانون المالية لعام 2000، تعريف حسابات التخصيص الخاص، وربطها بمفاهيم البرامج والأهداف المحددة التي يتعين بلوغها ضمن آجال محددة، في هذا الصدد جاء نص المادة 89 من هذا القانون على النحو التالي " تكون حسابات التخصيص الخاصة موضوع برنامج عمل معد من طرف الأمرين بالصرف المعنيين تحدد فيه، بالنسبة لكل حساب، الأهداف المسطرة وكذا آجال الإنجاز..."، هذا التصور الجديد الذي صاغه المشرع لحسابات التخصيص الخاص، إضافة إلى ما أقره القانون العضوي 84-17<sup>3</sup> المتعلق بقوانين المالية لاسيما في مادتيه 56 و57 من مرونة في تسيير هذه الحسابات، يجعل منها الآلية الأكثر فعالية من أجل تمويل عمليات إستثمارية بحجم برامج

<sup>1</sup> Rapport annuel de la banque d'Algérie 2002, op cit.

<sup>2</sup> Emploi et chômage entre 1990 et 2001, (évolution de marché de travail de 1990 à 2001), site d'internet : www.ons.dz

<sup>3</sup> القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 يوليو 1984 يتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية عدد 1984-28.

الإنعاش الإقتصادي؛ لكن في مقابل هذه الفعالية، فإنّ كون هذه الحسابات تشكّل خروجاً (إستثناءاً) على المبادئ العامة التي تقوم عليها الموازنة العامة للدولة (لاسيما مبدأ السنوية والحدة و مبدأ عدم التخصيص) من جهة، وتمتعها بدرجة عالية من المرونة تجعلها في منأى عن عديد الأنماط الرقابية التي أقرها المشرع على تنفيذ الإنفاق العام من جهة أخرى، يطرح تساؤلات جدّية حول مدى شفافية العمليات المالية المسيّرة والمنقّذة في إطار حسابات التخصيص الخاص.

تُعد حسابات التخصيص الخاص واحدة من الحسابات الخاصة للخرزينة<sup>1</sup>، هذه الأخيرة التي يتم فتحها بموجب أحكام متضمّنة في قانون المالية، وتُسجّل العمليات المالية للدولة ( النفقات والإيرادات المطابقة لها) ذات الصبغة المؤقتة<sup>2</sup> والتي نظراً لخصوصيتها (مؤقتة غير نهائية) وللإعتبارات التقنية المرتبطة بها (أمكانية ترحيل الأرصدة لسنوات لاحقة) لا يمكن إدراجها ضمن بنود الميزانية العامة، لتشكّل بذلك إستثناءً أو خروجاً على مبدأ وحدة الميزانية<sup>3</sup>؛ مثال ذلك كفالات حسن التنفيذ التي يُلزم المقاولون بدفعها للمصالح المتعاقدين معها، كضمان للتنفيذ الكامل والمرضي للمشروع، والتي لا يمكن إعتبارها من قبيل الإيرادات العامة، لتُسجّل بذلك كعمليات خارج الميزانية، كون أنّ المصلحة المتعاقدة تكون ملزمة برّد هذه الكفالات بعد إنقضاء مدّة الضمان إذا لم تظهر أيّة عيوب مرتبطة بتنفيذ المشروع خلال هذه المدّة؛ وعلى الرغم من أنّ الحسابات الخاصة للخرزينة تشكّل إستثناءً على مبدأ وحدة الميزانية، إلاّ أنّ إقرار العمليات الخاصة بها والترخيص بها وتنفيذها يتم وفق نفس الشروط المطبقة على عمليات الميزانية العامة للدولة<sup>4</sup>.

لم يتضمّن القانون العضوي رقم 84-17 المتعلّق بقوانين المالية في الجزائر، تعريفاً محدّداً لحسابات التخصيص الخاص، لكن في المقابل تضمّنت المادّتين رقم 56 و 57 منه، القواعد العامة التي تحكم سير حسابات التخصيص الخاص، والتي نوجزها فيما يلي:

<sup>1</sup> جاء في نص المادة 48 من القانون العضوي رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية مايلي: " لا يجوز فتح الحسابات الخاصة للخرزينة إلاّ بموجب قانون المالية ولا تشمل هذه الحسابات الخاصة سوى الأصناف التالية:1- الحسابات التجارية 2- حسابات التخصيص الخاص 3- حسابات التسيقات 4- حسابات القروض 5- حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية.

<sup>2</sup> الفقرة 2 من المادة 6 مكرر 4 من الأمر رقم 65-320 المؤرخ في 31 ديسمبر 1965 والمتضمن قانون المالية بسنة 1965.

<sup>3</sup> مبدأ وحدة الميزانية: يُقصد به أن تُجمع نفقات الدولة وإيراداتها وتعرض على السلطة التشريعية للتخصيص بها ضمن وثيقة واحدة، في هذا الشأن تنص المادة 3 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية على "يقر ويرخص قانون المالية للسنة، بالنسبة لكل سنة مدنية، بمحمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية..."، في ذات السياق نصت المادة رقم 3 من القانون 90-21 المتعلّق بالحاسبة العمومية على أنّ " الميزانية هي الوثيقة التي تقدّر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والإستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأس المال وترخص بها.

<sup>4</sup> المادة رقم 50 من القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية، مرجع سبق ذكره.

### 3-2-1. الطابع الخاص لموارد حسابات التخصيص الخاص:

تُنشأ حسابات التخصيص الخاص بموجب أحكام مُتَّصَمَنَة في قانون المالية للسنة المعنية، من أجل التسيير المالي والمحاسبي لعمليات ممولة بموارد خاصة تنفيذاً لحكم صدر في قانون المالية<sup>1</sup>، بمعنى أنّ النفقات المقيّدة ضمن حسابات التخصيص الخاص ينبغي تمويلها وتغطيتها عن طريق إيرادات يتمّ تحصيلها خصيصاً لهذا الغرض؛ بهذا المعنى، وعلى خلاف الميزانية العامة للدولة التي يحكمها -من بين مبادئ أخرى- مبدأ "عدم تخصيص الإيرادات" والذي يقضي بأنه لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة، بل ينبغي أن تُستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة بلا تمييز<sup>2</sup>، فإنّ من القواعد الأساسية التي تقوم عليها حسابات التخصيص الخاص، أن يتمّ تمويل نفقاتها اعتماداً على موارد مخصصة لهذا الغرض؛ مثال ذلك حساب التخصيص الخاص رقم 302-083 بعنوان "الموارد الناجمة عن عملية الخوصصة"، حيث تمّ تخصيص هذه الموارد من أجل تسديد الديون العمومية الداخليّة والخارجية، وتمويل تعويضات التسريح وعمليات إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية الإقتصادية؛ وكذا حساب التخصيص الخاص رقم 302-084 بعنوان "المعنون" الصندوق الخاص لترقية الصّادرات" والذي خصصت إيراداته إلى تغطية الأعباء المتعلّقة بدراسة الأسواق الخارجية، وتقديم إعانات من أجل ترقية الصادرات.

أنّ تمويل حسابات التخصيص الخاص عن طريق إيرادات خاصة بها (أو مطابقة لها بحسب ما جاءت به الفقرة الثانية من المادة 6 مكرر 4 من الأمر 65-320 السابق الإشارة إليه) ، لا يستبعد إمكانية تمويل هذه الحسابات ولو بصفة جزئية عن طريق الموارد العادية للدولة؛ في هذا السياق، أقرّ المشرّع من خلال الفقرة الثانية من المادة 56 من القانون 84-17، بإمكانية تمويل حسابات التخصيص الخاص عن طريق موارد الميزانية العامة للدولة لكن ضمن حدود يرسمها قانون المالية.

### 3-2-2. الطابع متعدد السنوات الحسابات الخاصة للخزينة:

من بين القواعد الأساسية التي تحكم إعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة، قاعدة السنوية، وينظر إلى هذه القاعدة من زوايا عدّة، فمن جهة تشير سنوية الميزانية، إلى أنّ المبالغ الواردة في الميزانية العامة للدولة تمثل تقديرات للإيرادات والنفقات العامّة للسنة المقبلة، وهذا ما نصّت عليه المادة 3 من القانون 90-21 المتعلق بالحاسبة العمومية "الميزانية هي الوثيقة التي تقدّر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والإستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات برأسمال"، ومن جهة ثانية، وفي إطار سلطة الرقابة التي منحها المشرّع للسلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، فإنّ هذه الأخيرة (السلطة التنفيذية)

<sup>1</sup> المادة رقم 56 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية، مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup> المادة رقم 8 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية، مرجع سبق ذكره.

تكون مطالبة كل سنة بالرجوع إلى ممثلي الشعب من أجل الحصول على رخصة تحصيل الإيرادات ودفع النفقات المقدّرة في الميزانية العامّة للدولة، في هذا الشأن نصت المادّة 03 من القانون 84-17 على " يُقر ويرخص قانون المالية للسنة، بالنسبة لكل سنة مدنية، بمجمّل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية...".

إلا أنّ قاعدة السنوية هذه قد تقف عائقاً أمام تنفيذ بعض العمليات متعددة السنوات، على غرار برامج الإستثمار العمومي والتي تفوق مدّة تنفيذها في الغالب السنة الواحدة؛ من أجل ذلك أوجد المشرع آليات تتيح إمكانية التكفل بالعمليات متعددة السنوات، من بينها "رخص البرامج" و"اعتمادات الدّفع"، حيث نصت المادة 06 من القانون 90-21 المتعلّق بالمحاسبة العمومية على أن "تُسجّل نفقات التجهيزات العمومية ونفقات الإستثمارات والنفقات بالرأسمال في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برامج، وتنفذ بإعتمادات الدّفع؛ تمثل رخص البرامج الحد الأعلى للنفقات التي يؤذّن للأمرين بالصّرف باستعمالها في تنفيذ الإستثمارات المخططة، وتبقى صالحة دون أي تحديد لمدّتها حتى يتم إلغاؤها، وتمثّل إعتمادات الدّفع التخصيصات السنوية التي يمكن الأمر بصرفها أو تمويلها أو دفعها لتغطية الإلتزامات المبرمة في إطار رخص البرامج المطبّقة.

حسابات التخصيص الخاص من جهتها تشكّل إستثناءً على مبدأ السنوية، إذ ومراعاة لخصوصية العمليات التي تتضمنها، أجاز المشرّع أن تكون هذه الحسابات متعددة السنوات بدليل إقراره لإمكانية نقل أرصدة هذه الحسابات إلى السنوات الموالية، وهو ما جاءت به المادّة 57 من القانون 84-17 حيث نصّت على أن " تكون الفوارق الملحوظة عند نهاية السنة بين الموارد والنفقات في حساب التخصيص الخاص، موضوع نقل جديد في نفس هذا الحساب بالنسبة للسنة المالية التالية"؛ وعليه فإنّ الأصل في حسابات التخصيص الخاص أنّها متعدّدة السنوات - ما لم ينص قانون المالية على خلاف ذلك - على عكس الموازنة العامة للدولة التي لا يمكن أن يتجاوز أفقها الزمني السنة الواحدة. تجدر الإشارة هنا، إلى أنّه في حال حدوث فائض أو عجز في رصيد حساب التخصيص الخاص خلال السنة المالية، أتاح المشرّع إمكانية رأب هذا الإختلال بإحدى الآليتين<sup>1</sup>:

- في حالة الفائض، يمكن رفع الإعتمادات في حدود هذا الفائض في الإيرادات طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛

<sup>1</sup> المادة 57 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية، مرجع سبق ذكره.

- في حالة العجز، يمكن الترخيص بفتح مكشوف ضمن الحدود المنصوص عليها في قانون المالية وحسب الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم.

تطرح خاصية تعدد السنوات، إشكالية هامة تتعلق بمدى خضوع حسابات التخصيص الخاص للأنماط الرقابية المختلفة التي يفرضها المشرع على إنفاق العام، فالملاحظ هنا أنّ رقابة السلطة التشريعية على حسابات التخصيص الخاص تقتصر فقط على مرحلة إنشاء هذه الحسابات ضمن قانون المالية، في حين يبقى إستهلاك الإعتمادات المقررة ضمن هذه الحسابات وتحويلها من سنة إلى أخرى يبقى من اختصاصات السلطة التنفيذية.

### 3-3. برامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014: حدود الإلتزامات:

في محاولة منها لإرساء دعائم إقتصاد فعّال وتنافسي وقادر على الإندماج مع الإقتصاد العالمي أو على الأقل مع الإقتصاد الإقليمي، من خلال إنعاش القدرات الإنتاجية الوطنية وفق أسس مستدامة، وخلق الشروط الهيكلية الضرورية لتحفيز مناخ الأعمال<sup>1</sup>، وفي ظل التحسّن الذي عرفه الوضع المالي للبلاد بعد إنتعاش سوق النفط العالمية، أقرّت السلطات العمومية في الجزائر جملة من برامج<sup>2</sup> الإستثمار العمومي تغطّي المدى الزمني 2001-2014، وكانت البداية بإطلاق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (PSRE) الذي يغطي الفترة 2001-2004، تلاه برنامج دعم النمو الإقتصادي (PSCE) للفترة 2005-2009، ثم برنامج توطيد النمو الإقتصادي (PCCE) للفترة 2010-2014<sup>3</sup>، من أجل بلوغ الأهداف التالية<sup>4</sup>:

- تنشيط الطلب الكلي، والذي يعد الهدف الأهم لأي سياسة إنعاش إقتصادي؛
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة، والأكثر قدرة على إمتصاص الأيدي العاملة عبر رفع مستوى الإستغلال في قطاعات الفلاحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تطوير وتأهيل الهياكل القاعدية والبنى التحتية الضرورية لبعث الممارسة الإقتصادية، ولتنمية الموارد البشرية؛
- تعزيز التوازن الجهوي وتنمية المناطق النائية.

<sup>1</sup> Hamid A. Temmar, *l'économie de l'Algérie – les politiques de relance de la croissance*, op cit, p 85.

<sup>2</sup> عزّفت المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 09-148 المؤرخ في 02 ماي 2009 يعدّل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 92-227 المؤرخ في 13 جويلية 1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 29/2009)، البرنامج أنه " مجموع المشاريع أو النشاطات المحددة والتي تصب في نفس الهدف".

<sup>3</sup> PSRE: Plan de Soutien à la Relance Economique; PCSC: Programme Complémentaire de Soutien à la Croissance; PCCE: Programme de consolidation de la croissance économique.

<sup>4</sup> Le gouvernement algérienne, **objectifs de millénaire pour le développement – rapport national 2000-2015**, juin 2016, p 17.

### 3-3-1. برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (PSRE) 2001-2004:

شكّل برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، الإنطلاقة لنهج تنموي تدخّلي للدولة أساسه التوسّع في الإنفاق العام وفق رؤية كينزية<sup>1</sup>، في ظل تحسّن مؤشرات المالية العامة للدولة، بهدف تدارك الإختلالات العديدة التي إعترت مسيرة التنمية (الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية) والتي أفرزتها الأزمة متعددة الأبعاد التي عرفتها البلاد خلال تسعينات القرن العشرين، تم الإعلان عن برنامج الإنعاش الإقتصادي من طرف رئيس الجمهورية بتاريخ 26 أفريل 2001 عبر كلمة موجّهة لإطارات الأمة<sup>2</sup>، وهو يندرج ضمن برنامج عمل الحكومة الذي تمّ تبنيه من قبل البرلمان شهر سبتمبر 2000؛ أمّا مالياً، فقد تضمنت المادة 230 من القانون رقم 01-21 المؤرخ في 22 ديسمبر 2001 والمتضمن قانون المالية لسنة 2002، فتح حساب تخصيص خاص تحت رقم 108-302<sup>3</sup> بعنوان " حساب تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي" يقيد في هذا الحساب، في جانب الإيرادات باقي إتمادات الدّفع المحررة إلى غاية 31 ديسمبر 2001 والمتعلقة بالمشاريع المسجلة بعنوان برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي لسنة 2001، وتخصيصات الميزانية السنوية في إطار البرنامج؛ أمّا في جانب النفقات فتقيّد النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.

إنّ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، برنامج للإستثمار العمومي على المدى المتوسط إمتدّ على أربع سنوات، خصص له غلاف مالي قدره 550.78 مليار دينار جزائري أي نحو 7.34 مليار دولار أمريكي، في صورة نفقات رأسمالية وإعانات للمؤسسات الإقتصادية، تكون مترافقة مع جملة من الإصلاحات المؤسساتية والتنظيمية من قبيل عصرنه إدارة الضرائب، محاربة الأنشطة الموازية والتزوير وإصلاح وترقية أداء البنوك الوطنية... إلخ.

يهدف برنامج إنعاش النمو الإقتصادي للفترة 2001-2004، إلى بلوغ معدّلات نمو إقتصادي تتراوح بين 5 و 6% سنوياً، لاسيما من خلال دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة مثل الزراعة والصيد

<sup>1</sup> جاء في خطاب رئيس الجمهورية بتاريخ 26 أفريل 2001 الذي تضمّن الإعلان عن برنامج الإنعاش الإقتصادي "...لقد إنتهى عهدنا بالإقتصاد المخطط، واستقرينا بصفة لارجعة فيها على نهج إقتصاد السوق الذي لا يستبعد فكرة التخطيط المركزي ولا يسبعد إمكانية تمويل الدولة للتجهيزات الإجتماعية والبنى التحتية... إنّ إنعاش الإقتصاد عن طريق السياسة المالية لايشكّل أي خطر، إذا ترافقت هذه الأخيرة مع سياسة نقدية متأنية وصارمة فيما تعلق بقيمة العملة و مستويات الأسعار".

<sup>2</sup> Discours du président de la République aux cadres de la nation, jeudi 26 avril 2001.

<sup>3</sup> تم غلق هذا الحساب بموجب نص المادة 78 من القانون رقم 04-21 المؤرخ في 29 ديسمبر 2004 المتضمن قانون المالية لسنة 2005 (الجريدة الرسمية عدد 85-2004)، والذي داء فيه " يقفل حساب التخصيص الخاص للجزينة رقم 108-302 الذي عنوانه حساب تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم الإنعاش بتاريخ 31 ديسمبر 2005، ويحول رصيده إلى حساب نتائج الجزينة".

## الفصل الثالث... النهج التنموي في الجزائر: من إقتصاد الخطط المركزية إلى سياسة البرامج الإستثمارية.

البحري، وتطوير البنية التحتية اللازمة لإنعاش الممارسة الإقتصادية، أما إجتماعياً فقد إستهدف البرنامج على الخصوص، تحسين الظروف المعيشية للسكان عبر العمل على توفير مناصب الشغل وكبح التضخم الجامح لمعدّلات البطالة، وتوسيع الحظيرة السكنية الوطنية والقضاء على السكن الهش، وكذا إنعاش الإستهلاك العام والخاص بغاية نهائية هي إنعاش الطلب الكلّي.

من أجل بلوغ الأهداف السابق الإشارة إليها، يتوزع الحجم الإستثماري لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 على أكثر من ستة عشر ألف (16000) مشروع<sup>1</sup>، تمس خمس قطاعات إساسية على النحو الذي يوضّحه الجدول (3-16) أدناه:

الجدول (3-16): التوزيع القطاعي لاستثمارات برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004.

(الوحدة: مليار دينار/مليار دينار (75 دينار = 1 دولار))

النسبة %	المخصصات (مليار دولار أمريكي)	المخصصات (مليار دينار جزائري)	القطاع
13.5	0.99	74.5	دعم القطاعات المنتجة
23.4	1.72	129	التنمية المحلية والبشرية
38.2	2.81	210.5	ترقية الخدمات العمومية وتحسين الإطار المعيشي
16.4	1.20	90.28	تنمية الموارد البشرية
8.4	0.62	46.5	السياسات المرافقة (دعم الإصلاحات)
100	7.34	550.78	المجموع

المصدر:

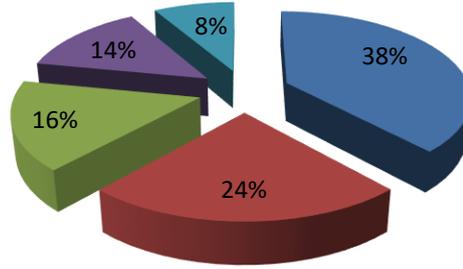
- Rapport national de mise en œuvre de l'agenda 21 en Algérie (Rapport national Algérie pour le Sommet Mondial du Développement Durable. Johannesburg. 2002), 2002. pp 36-37.

<sup>1</sup> مبارك بوعشة، مبارك بوعشة، الإقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الإستثمارية - مقارنة نقدية"، المؤتمر الدولي (تقييم برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014)، جامعة سطيف 01، 11-12 مارس 2013، ص 12.

الشكل (3-4): التوزيع النسبي لاستثمارات برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي -2001

2004.

- التنمية المحلية والبشرية ■ تعزيز الخدمات الإجتماعية وتحسين الإطار المعيشي
- دعم القطاعات المنتجة ■ تنمية الموارد البشرية
- السياسات المرافقة



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (3-15).

الملاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه، وكذا الشكل (3-4) أنّ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، أولى أهمية خاصة للشق الإجتماعي، على إعتبار أهمية المخصصات المالية الهامة (78% من الحجم الإستثماري المخطط ضمن البرنامج) التي يرصدها البرنامج للمجالات القطاعية ذات الصلة ( التنمية المحلية والبشرية، تطوير الخدمات العمومية وتحسين الإطار المعيشي، تنمية الموارد البشرية)، في حين تتوزع نسبة 22% الباقية من المخصصات المالية للبرنامج بين دعم النشاطات المنتجة (13.5%) والسياسات المرافقة (الإصلاحات المؤسساتية والتنظيمية) بنسبة راوحت 8.4%، في الآتي نستعرض المحاور الكبرى لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي وكذا توزيع المخصصات المالية على كل محور<sup>1</sup>:

### 3-3-1-1-3-1. تعزيز الخدمات العمومية وتحسين الإطار المعيشي للسكان:

كما سبقت الإشارة إليه، فقد شكل تعزيز وترقية الخدمات العمومية وتحسين الإطار المعيشي للسكان الأولوية ضمن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، حيث يرصد البرنامج حجما إستثمارياً قدره 210.5 مليار دينار جزائري لهذا الغرض، أي نحو 38% من مجموع إستثمارات البرنامج، يتوزع هذا الحجم الإستثماري بين:

<sup>1</sup> أنظر:

- Discours du président de la République aux cadres de la nation, jeudi 26 avril 2001.
- Rapport national de mise en œuvre de l'agenda 21 en Algérie (Rapport national Algérie pour le Sommet Mondial du Développement Durable. Johannesburg. 2002), pp 36-37.

أولاً. التجهيزات الهيكلية للإقليم (المناطق الريفية): بإستثمارات تقديرية بلغت 142.9 مليار دينار جزائري، من أجل تطوير الهياكل القاعدية للموارد المائية بعدد تسعة مشاريع وتكلفة 31.3 مليار دينار، والنقل بالسكك الحديدية بتكلفة تقديرية تفوق 54 مليار دينار من أجل تنفيذ سبعة مشاريع، في حين خصص غلاف مالي قدره 55.3 مليار دينار لتطوير الهياكل القاعدية للطرق والموانئ والمطارات، وكذا الإتصالات السلكية واللاسلكية؛

ثانياً. تنشيط الفضاءات الريفية الجبلية في الهضاب العليا والواحات: خصص لهذا الغرض مبلغ قدره 67.6 مليار دينار جزائري، موجهة لحماية الأحواض المائية والأنظمة البيئية في المناطق السهبية وتحقيق الإستغلال الأمثل لهذه المناطق، في ذات السياق ومن أجل تشجيع سكان المناطق النائية والريفية على العودة إلى مساكنهم التي كانوا قد نزحوا عنها خلال تسعينات القرن العشرين، يرصد برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي غلafa ماليا قدره 9.1 مليار دينار جزائري من أجل توفير السكن والربط بالطاقة والكهرباء الريفية، في قطاع السكن دائما تم تخصيص غلاف مالي قدره بـ 35.6 مليار دج، من أجل إنجاز 20.000 وحدة سكنية وفق الصيغة الجديدة " البيع بالإيجار " .

### 3-3-1-2. التنمية المحلية والبشرية:

تأتي التنمية المحلية والبشرية في المرتبة الثانية في قائمة أولويات برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، إذ يُخصص البرنامج 129 مليار دينار جزائري أي نحو 24% من المجموع الإستثماري المقرر من أجل تنمية وتطوير المجالات القطاعية ذات الصلة، يتوزع هذا الغلاف المالي بين:

أولاً. التنمية المحلية: حيث خصص لهذا المجال في إطار برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي غلاف مالي قدره 113 مليار دينار جزائري، من أجل تنفيذ برامج التنمية البلدية، تطوير وتهيئة شبكات الطرق المحلية وشبكات التطهير وكذا التجهيزات القاعدية للإتصالات على المستوى المحلي.

ثانياً. التشغيل والحماية الإجتماعية: بلغ حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع التشغيل والحماية الإجتماعية 16 مليار دينار جزائري، مخصصة لدعم نشاطات التضامن الوطني ( إقتناء حافلات النقل المدرسي في المناطق النائية) ودعم إنشاء الهياكل والمؤسسات المختصة لحماية الفئات الهشة والمحرومة، أمّا في مجال التشغيل فقد حظيت برامج الأشغال العمومية ذات الكثافة العالية من اليد العاملة<sup>1</sup> TUP- HUMO بإهتمام بالغ إذ يرصد البرنامج مبلغ 7 مليار دينار جزائري من أجل خلق 70 ألف منصب شغل دائم؛ في

<sup>1</sup> تتولى وكالة التنمية الاجتماعية تسيير هذا البرنامج بموجب الاتفاقية الإطار مابين القطاعات المؤرخة في 29-07-1996، وهو موجه لتشجيع تشغيل اليد العاملة غير المؤهلة من خلال إطلاق برامج ذات منفعة عامة في المناطق الأكثر معاناة من ظاهرة البطالة

ذات السياق، تجدر الإشارة إلى جملة الإصلاحات التي تمّ إتخاذها خلال فترة تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، والتي مسّت على الخصوص الآليات المعتمدة من أجل تشجيع روح المقاوله ودعم الشباب ماليا وتقنيا من أجل إنشاء مشاريع خاصة، في هذا الشأن نذكر:

➤ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ التي تمّ إنشاؤها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 02 يوليو 1996 المتعلق بدعم تشغيل الشباب، المعدّل والمتمم بالمرسوم الرئاسي رقم 03-300 المؤرخ في 11 سبتمبر 2003، تمنح الوكالة قروض دون فوائد في حدود 25 % بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز قيمتها مليوني دينار جزائري، و 20% بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز قيمتها عشرة ملايين دينار؛ من جهة أخرى تعمل الوكالة على تخفيض نسب فوائد القروض الممنوحة من قبل البنوك إلى مستويات تتراوح بين 60%، و 80% و 95% حسب طبيعة النشاط و المنطقة التي يتواجد فيها؛

➤ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM أنشأت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 13-2004 المؤرخ في 22-01-2004 المتعلق بألية القرض المصغر والمرسوم التنفيذي رقم 14-2004 المؤرخ في 22-01-2004، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛ تتكفل هذه الأخيرة بتقديم قروض بدون فوائد بنسبة 25% من المبلغ الإجمالي للاستثمار وتخفيض في نسبة الفائدة على القرض البنكي يصل إلى 70%، إذا تراوحت قيمة الاستثمار بين 100000 و 400000 دينار جزائري، أو من الكلفة الإجمالية لشراء المواد الأولية التي لا تتجاوز 30000 دينار جزائري؛

➤ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC، ينظمه المرسوم الرئاسي رقم 03-514 المؤرخ في 30-12-2003، المتعلق بدعم إنشاء النشاطات من قبل البطالين البالغين من العمر بين 35 و 50 سنة والمرسوم التنفيذي رقم 01-02 المؤرخ في 03-01-2004 الذي يحدد شروط ومستويات الإعانات المرصودة، حيث يستفيد البطالين من قروض دون فوائد تتراوح قيمتها من 20% إلى 25% و تخفيض في نسب فوائد القروض التي تمنحها البنوك يتراوح بين 60% و 80% حسب قيمة الاستثمار و المنطقة الجغرافية المقام فيها.

من أجل جعل هذه الآليات تتماشى والطلب المتزايد الذي يشهده سوق الشغل في الجزائر، تمّ اتخاذ جملة من الإجراءات منها<sup>1</sup>:

- جعل الوكالات مسؤولة عن تمويل المشاريع؛

<sup>1</sup> الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر، تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، 2008، ص 333.

- إضفاء المزيد من اللامركزية لدى اتخاذ قرارات تمويل المشاريع؛
  - تقليص مدّة دراسة ملفات المشاريع إلى شهرين؛
  - وضع خريطة للمشاريع حسب الولاية وقطاعات النشاط، قصد تسجيلها ضمن سياسات التنمية المحلية للمؤسسات؛
  - تحديد هدف بلوغ 30000 مشروع لكل جهاز.
- تجدر الإشارة إلى أنّ الآليات السابق الإشارة إليها توضع ضمن أولوياتها الفئات المهشة كالنساء الماكثات في البيت، وسكان المناطق النائية والريفية.

### 3-1-3-3. تنمية الموارد البشرية:

يرصد برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي مبلغ 90.28 مليار دينار جزائري من أجل تنمية الموارد البشرية، يتوزع هذا الغلاف المالي بين قطاعات التعليم، الصحة، الثقافة والشباب والرياضة، بهدف تدارك التأخر الذي مسّ هذه القطاعات بعد الأزمة متعددة الأبعاد التي عاشتها الجزائر خلال تسعينات القرن العشرين، لاسيما في المناطق الريفية والنائية.

**أولاً. التعليم:** خصص لقطاع التعليم غلاف مالي قدره 27 مليار دينار، من أجل تدارك التأخر الذي يعرفه القطاع في المناطق الريفية والحضرية، وكذا إعادة تأهيل هياكل ومنشآت القطاع القائمة، وتدعيمها بمنشآت جديدة (مطاعم مدرسية، داخلية...) مع إعطاء الأولوية للمناطق النائية.

**ثانياً. التكوين المهني:** إستفاد قطاع التكوين المهني من غلاف مالي قدره 9.5 مليار دينار، من أجل تعويض العجز الذي يعرفه القطاع على صعيد التجهيزات البيداغوجية والهياكل القاعدية، وكما في قطاع التعليم فإنّ الأولوية منحت للمناطق الريفية والنائية بهدف إمتصاص الكمّ المعثر للتلاميذ المتسربين من النظام الدّراسي والعمل على إدماجهم المهني والإجتماعي، من أجل ذلك ومنذ سنة 1999 شرعت الجزائر في تطبيق برنامج إصلاحات واسع يمس مختلف جوانب القطاع ويتمحور خاصة حول النقاط التالية<sup>1</sup>:

- تعزيز طاقات استيعاب هياكل التكوين المهني بإنشاء هياكل جديدة؛
- تحسين نوعية التكوين بالأخذ بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية؛
- تقوية العلاقة مابين التكوين وسوق الشغل.

<sup>1</sup>Fondation européenne pour la formation , **Aperçu sur l'enseignement professionnel et la formation en Algérie**, 2000, p 38.

ثالثاً. التعليم العالي والبحث العلمي: خصص لقطاع التعليم العالي مبلغ 18.9 مليار دينار، موجهة إلى تحسين ظروف التعليم والتحصيل العلمي، و تعزيز الهياكل والمرسسات الجامعية، فيما إستفاد قطاع البحث العلمي من غلاف مالي قدره 12.38 مليار دينار من أجل تنمية الموارد البشرية للقطاع وتمكينها من مساهمة التطورات العلمية والتكنولوجية المستجدة.

رابعاً. الصحة والسكان: بعد الآثار السلبية لنهج الإصلاحات الاقتصادية الذي تبنته الجزائر خلال عقد التسعينات من القرن العشرين على مختلف جوانب البعد الاجتماعي بما فيها الصحة، عمدت الجزائر إلى تسطير برنامج عمل لإصلاح هذا القطاع تبلورت أهم معالمه من خلال ميثاق الصحة الذي انبثق عن الجلسات الوطنية حول الصحة المنعقدة في 26، 27 و 28 ماي 1998.

حدد الميثاق أولويات قطاع الصحة في الجزائر إلى غاية عام 2005 و التي حصرها في<sup>1</sup>:

- الالتزام التام بالوقاية خاصة فيما يتعلق بصحة الأمهات، الأطفال، الشباب، الصحة في الأوساط التي تستدعي عناية خاصة والأمراض المزمنة؛
- ترقية الرعاية الصحية الأساسية؛
- تحسين المؤشرات الصحية للمواطنين؛
- التقليل من التكاليف ومن التبعية من خلال دعم وتنمية الصناعات الدوائية الوطنية؛
- إعادة التأكيد على مجانية الإصحاح؛

ومن أجل بلوغ المرامي السابق الإشارة إليها، حدد الميثاق المبادئ التوجيهية للمنظومة الصحية في الجزائر والتي تقوم على<sup>2</sup>:

- تكييف الآليات التنظيمية في قطاع الصحة مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية؛
- المحافظة على القطاع الصحي العام وتحسين كفاءته؛
- فتح مجال الممارسة الصحية أمام القطاع الخاص ودعم التعاون بينه وبين القطاع العام؛
- تطوير نظام معلومات صحي وطني؛
- ضمان توافر الأدوية الأساسية لاسيما من خلال دعم الصناعات الدوائية الوطنية؛
- إنشاء مجلس وطني للصحة.

<sup>1</sup> La charte de la Santé est issue des Conclusions et Recommandations établies lors des Assises Nationales de la Santé le 26, 27 et 28 Mai 1998 au Palais des Nations. Site d'internet : [www.santé.dz](http://www.santé.dz), date de visite : 15-06-2013.

<sup>2</sup> نفس المرجع.

تأكيداً لنهج إصلاح قطاع الصحة الذي باشرته الجزائر، صادق مجلس الحكومة على مخطط توجيهي للصحة، يرمي إلى تكيف المنظومة الصحية في الجزائر وجعلها مطابقة للمعايير التي حددتها المنظمة العالمية للصحة أفق 2025، وذلك من خلال<sup>1</sup>:

- دعم القدرات الطبية وشبه الطبية والصيدلانية، من أجل تلبية الحاجيات الوطنية في مجال الصحة؛
- إعادة تأهيل وتطوير المنشآت الاستشفائية المتوفرة؛
- الحفاظ على ودعم برنامج مكافحة الأمراض التي يمكن التحكم فيها عن طريق التلقيح، وتعزيز مكافحة أمراض الأطفال والأمهات؛
- تخفيض وفيات الأمهات والأطفال عن طريق توفير الخدمات اللازمة خلال الفترة النفاسية.

في إطار برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، إستفاد قطاع الصحة والسكان من غلاف مالي بلغ 14.7 مليار دينار من أجل إعادة تأهيل التجهيزات والهياكل الإستشفائية القائمة وتدعيمها بأخرى جديدة (إنشاء مركز لمكافحة السرطان بعنابة...).

**خامساً. الشباب والرياضة:** يرصد برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي غلafa ماليا قدره 4 مليار دينا جزائري لقطاع الشباب والرياضة، من أجل تأهيل الهياكل والمنشآت الرياضية القائمة و إقامة مركبات جوارية للرياضة ومراكز شبابية للترفيه.

**سادساً. الثقافة والإتصال:** إستفاد هذا القطاع من مبلغ 2.3 مليار دينار جزائري موجّهة على الخصوص من أجل:

- ترميم المواقع الأثرية في كل من غرداية وسوق أهراس؛
- ترميم دور السينما على المستوى الوطني؛
- تهيئة وتجهيز دار الثقافة لولاية معسكر؛
- إقتناء محطات للبث الإذاعي والتلفزي لفائدة المناطق الجنوبية.

### 3-3-1-4. دعم النشاطات المنتجة:

في إطار دعم النشاطات الإنتاجية، وتجييدا للتوجه الجديد للسلطات العمومية نحو البحث عن بدائل لقطاع المحروقات كمحرك للعملية التنموية، يرصد برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي غلاف مالي قدره

<sup>1</sup> المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قسم الدراسات الاقتصادية، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة لسنة 2008، 2009، ص 71.

74.5 مليار دينار جزائري، يتوزع بين قطاعين رئيسيين إثنين هما قطاع الفلاحة (مبلغ 65 مليار دينار) وقطاع الصيد والموارد السمكية (9.5 مليار دينار).

#### أولاً. قطاع الفلاحة:

إنّ المخصصات المالية التي استفاد منها قطاع الفلاحة ضمن برنامج الإنعاش الإقتصادي والبالغة 65 مليار دينار جزائري، جاءت لتدعم الإستثمارات والإصلاحات التي يشهدها القطاع منذ العام 2000، والتي تندرج ضمن الخطوط العريضة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA الذي تمّ اعتماده بداية من شهر جويلية 2000، والذي تتمحور أهدافه حول النقاط الرئيسية التالية<sup>1</sup>:

- تحقيق الأمن الغذائي للسكان من خلال تحسين الإنتاج الزراعي؛
  - الحيلولة دون التدهور المستمر للأوساط الطبيعية والحد من التصحر؛
  - حماية الموارد الطبيعية والبيئة؛
  - تكييف الفلاحة في بلادنا مع طبيعة المناخ الجافة؛
  - إنعاش المناطق الريفية و توفير متطلبات الحياة الكريمة من أجل تثبيت السكان في المناطق الريفية.
- من أجل تجسيد جملة هذه الأهداف، تمّ تسطير العديد من البرامج الموزعة على كامل التراب الوطني والتي تهمّ كل الأنشطة المرتبطة بقطاع الفلاحة، من بين هذه البرامج نذكر<sup>2</sup>:
- برنامج تنمية وتكثيف فروع الإنتاج الزراعي؛
  - برنامج تكييف أنظمة الزراعة والحرث؛
  - المخطط الوطني للتشجير، الذي تمّ إنشاؤه لفترة تمتد على عشرين سنة ويهدف للحد من ظاهرة التصحر وحماية الأحواض المنحدرة؛
  - برنامج تميمين و تحسين نوعية الأراضي من خلال الاستصلاح؛
  - برنامج حماية و المحافظة على الأراضي الرعوية السهبية و مكافحة التصحر؛
  - برنامج تنمية الزراعة الصحراوية.

تدعم البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA والبرامج المرافقة له، بإنشاء الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية FNRDA<sup>1</sup> والقرض الفلاحي التعاوني.

<sup>1</sup>MINISTERE DES AFFAIRE ETREGERES, secteur de l'agriculture et de développement rural, site d'Internet : <http://193.194.78.233/ma> , date de visite :13/08/2013.

<sup>2</sup> HADIBI A, ET AUTRES, Analyse de la mise en œuvre du plan national de développement agricole dans la première tranche du périmètre de la Mitidja Ouest, Algérie , Actes du quatrième atelier régional du projet Sirma, Mostaganem, Algérie, 26-28 mai 2008. Cirad, Montpellier, France, colloques-cédérom,2008, p 2.

بداية من العام 2002 تم إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية PNDAR، الذي يهدف إلى تحسين شروط ممارسة الأنشطة الفلاحية والرعووية، وإلى تحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية PPDR، وهي عبارة عن مشاريع مدججة تجمع بين عدة قطاعات، الهدف الرئيسي من ورائها تثبيت سكان المناطق النائية والأرياف في مناطق عيشهم الأصلية من خلال<sup>2</sup>:

- تعبئة الموارد المائية وتحسينها؛
  - حماية البيئة الرعووية و تشجيع عمليات غرس النباتات الرعووية؛
  - فك العزلة عن المناطق النائية، من خلال توفير البني التحتية الضرورية للمواصلات والاتصالات؛
  - تشجيع إقامة مستثمرات فلاحية مصغرة من خلال منح الامتياز على الأملاك الخاصة للدولة.
- الملاحظ أنّ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية تستهدف بالأساس تحقيق تنمية محلية مستدامة وخلق نوع من اللامركزية بمساهمة السكان المحليين.

من بين المشاريع الجوارية للتنمية الريفية نذكر<sup>3</sup>:

- مشروع التشغيل الريفي<sup>2</sup>، انطلق عام 2004 على مستوى ست ولايات هي: تيارت، تيسمسيلت، الشلف، المدية، عين الدفلى والبويرة، استهدف المشروع 1 206 340 نسمة.
- مشروع لتنمية الزراعة الجبلية والزراعة في الحوض المنحدر لوادي الصفصاف، الذي انطلق سنة 2003 على مساحة تقدر بـ 34 110 هكتار تتوزع بين ولايتي سكيكدة (03 بلديات) وقسنطينة (01 بلدية) و بمس 23000 نسمة.

#### ثانياً. الصيد البحري والموارد السمكية:

- في إطار برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي إستفاد قطاع الصيد البحري والموارد السمكية من غلاف مالي قدره 9.5 مليار دينار جزائري، لاسيما من أجل:
- تمويل الصندوق الوطني للصيد الحرفي وتربية المائيات FNAPAA؛
  - منح قروض لفائدة الصيادين ومربي المائيات؛
  - مسح ديون الصيادين؛

<sup>1</sup> OMAR BESSAOUD, *la stratégie de développement rural en Algérie*, Options Méditerranéennes, Séré. A / n°71, 2006, p 83.

<sup>2</sup> Omar Bessaoud, *la stratégie de développement rural en Algérie*, op cit, p 84.

<sup>3</sup> الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر، تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، مرجع سبق ذكره، ص 407.

- بالإضافة إلى إقرار أحكام جبائية وشبه جبائية لفائدة الصيادين ومربي المائيات.

### 3-3-1-5. السياسات المرافقة:

جاء في كلمة رئيس الجمهورية التي تضمّنت الإعلان عن إطلاق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي بتاريخ 26 أفريل 2001 "...إنّ هذا البرنامج لن يمكن من إحداث حركية تنموية حقيقية، إلاّ إذا تمّ الشروع في تنفيذ الإصلاحات المعلن عنها بداية من هذه السنة، إصلاحات تمسّ القطاع المصرفي والمالي، الطاقة، الإتصالات، قطاع الإقتصاد العام، الضرائب، تنظيم الصفقات العمومية، التعريفة الجمركية، العقار الصناعي، تنظيم إجراءات الإستثمار... وإلاّ فمن المحتمل أن يتعثّر في الرمال المتحركة للبيروقراطية، عدم الكفاءة والرشوة مثل أغلب المخططات والبرامج السابقة".

من أجل ما سبق، يرصد برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، مبلغ 46.5 مليار دينار جزائري، منها 20 مليار دينار من أجل تحسين قدرة البلاد على تعبئة مواردها من خلال عصرنه إدارة الضرائب ومحاربة الأنشطة الموازية والتزوير وكذا تتمين الممتلكات العمومية، ويخصّص مبلغ 26.5 مليار من أجل تنفيذ إصلاحات تمسّ القطاع الصناعي مثل تهيئة المناطق الصناعية (بمبلغ 2 مليار دينار)، إنشاء صندوق لترقية المنافسة الصناعية و آخر للشراكة أو فتح رأس مال الشركات العمومية بهدف تمويل تكاليف متابعة عمليات الخوصصة (بمبلغ 24.5 مليار دينار جزائري للصندوقين)، والعمل على تحسين أداء المؤسسات المالية الوطنية. من خلال الجدول أدناه نتبيّن توزيع الإعتمادات المالية على مختلف السياسات المرافقة على طول فترة برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.

الجدول (3-17): توزيع الإعتمادات المالية على السياسات المرافقة لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004.

المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاعات
20	9.8	7.5	2.5	0.2	إدارة الضرائب
22.5	5	5	7	5.5	صندوق المساهمة والشراكة
2	0.4	0.5	0.8	0.3	صندوق ترقية المنافسة الصناعية
2	-	0.7	1	0.3	تهيئة المناطق الصناعية
0.08	-	-	0.05	0.03	نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل
46.58	15.2	13.7	11.35	6.33	المجموع

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة، ملف برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، متاح على الموقع: [www.cg.gov.dz/dossier/plan-relevance.htm](http://www.cg.gov.dz/dossier/plan-relevance.htm). تاريخ الإطلاع: 2014-05-12.

### 3-2-3. البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) 2005-2009:

بحلول العام 2005، كانت أسعار البترول في الأسواق العالمية قد تجاوزت عتبة 50 دولار للبرميل، هذا السعر رفع صادرات النفط الخام الجزائرية إلى 19340.7 مليون دولار أمريكي أي بزيادة قاربت 54% مقارنةً بسنة 2004، و150% بالمقارنة مع سنة 2003؛ في حين بلغت إيرادات الموازنة العامة 3082.6 مليار دينار جزائري منها 2352.7 مليار دينار إيرادات قطاع المحروقات، فيما بلغت عائدات صندوق ضبط الموارد 1368.8 مليار دينار؛ هذه الأرقام الإيجابية المرتبطة المالية العامة للدولة شجعت السلطات العمومية<sup>1</sup> على مواصلة نهجها التنموي القائم على التوسع في الإنفاق العام، من خلال إطلاق برنامج تكميلي لدعم النمو (PCSC) يغطي الفترة 2005-2009، بغلاف مالي ابتدائي قدره 4203 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 55 مليار دولار، وهو ما يمثل أكثر من سبعة أضعاف حجم المخصصات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 (7.3 مليار دولار أمريكي).

تمّ التكلّف بالعمليات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، عن طريق حساب التخصيص الخاص رقم 120-302، الذي تمّ فتحه بموجب نص المادة 27 من الأمر رقم 05-05 المؤرخ في 25 يوليو 2005 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، الذي جاء فيه " يُفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 120-302 وعنوانه "حساب تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش"، يقيد في هذا الحساب في باب الإيرادات باقي إتمادات الدّفع المحررة إلى غاية 31 ديسمبر 2005 والمتعلقة بالمشاريع المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي

<sup>1</sup> يندرج البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ضمن برنامج رئيس الجمهورية، في هذا الصدد جاء في الكلمة التي ألقاها الرئيس أمام إدارات الأمة بتاريخ 07 أبريل 2005 والتي تضمّنت الإعلان عن إطلاق البرنامج " ... لهذا السبب فقد وجهت الحكومة منذ العام الماضي لإطلاق برنامج وطني لدعم النمو الإقتصادي، برنامج يمتد لخمس سنوات ويكون في مستوى تحديات الفترة المقبلة في حدود الإمكانيات الموضوعية للبلاد؛ لقد تم إعداد هذا البرنامج بكل عناية، وأشرفت عليه شخصياً".

<sup>2</sup> تم إقفال هذا الحساب بموجب نص المادة 119 من القانون 16-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2017 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، حيث جاء فيه " إنّ حسابات التخصيص الآتية:

- رقم 120-302 الذي عنوانه " حساب تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش 2005-2009.
- رقم 134-302 الذي عنوانه " حساب تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو 2010-2014.
- رقم 143-302 الذي عنوانه " حساب تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015-2019.

تقل عند تاريخ 31 ديسمبر سنة 2016 ويصب رصيدها في حساب نتائج الخزينة، بإستثناء مبلغ ثلاثمائة مليار دينار (300.000.000.000 دج) سيتم تحويله لحساب التخصيص الخاص رقم 145-302 الذي عنوانه "حساب تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز".

## الفصل الثالث.... النهج التنموي في الجزائر: من إقتصاد الخطط المركزية إلى سياسة البرامج الإستثمارية.

لدعم الإنعاش، وتخصيصات الميزانية المخصصة سنويا في إطار البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش؛ أما في باب النفقات فتتقيد النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش.

الجدير بالإشارة، أنّ الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو والمقدر ب 4203 مليار دينار جزائري \_ كما سبق الإشارة إليه - مافتى أن تضاعف، ليتجاوز 8705 مليار دينار جزائري أي نحو 144 مليار دولار أمريكي<sup>1</sup>، ويرجع ذلك بالأساس إلى:

- الحجم الإستثماري الباقي للإنجاز عن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي والمقدّر ب 1071 مليار دينار جزائري؛
- مخصصات البرنامج التكميلي لفائدة ولايات الجنوب، والذي صادق عليه مجلس الوزراء شهر جانفي 2006 والتي قدرّت ب 432 مليار دينار جزائري؛
- مخصصات البرنامج الخاص لفائدة ولايات الهضاب العليا، والذي صادق عليه مجلس الوزراء شهر فيفري 2006، والتي قدرّت ب 668 مليار دينار جزائري؛
- موارد إضافية محولة كمخصصات للحسابات الخاصة للخزينة بمبلغ 1140 مليار دينار جزائري؛
- ملاحق تمويلية إضافية تم اعتمادها بمبلغ 1191 مليار دينار جزائري.

الجدول (3-18): تطور رخص البرامج وإعتمادات الدّفع للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

( الوحدة: مليار دينار جزائري).

إعتمادات الدفع	مجموع رخص برامج PCSC	مخصصات الحسابات الخاصة للخزينة	برنامج ولايات الهضاب العليا	برامج ولايات الجنوب	رخص البرامج الإبتدائية PCSC	الباقي للإنجاز PSRE	
-	1071	-	-	-	-	1071	2004
862	1500	227	-	-	1273	-	2005
1979	417	304	277	250	3341	-	2006
2238	1077	244	391	182	260	-	2007
2299	465	205	-	-	260	-	2008
1327	420	160	-	-	260	-	2009
8705	8705	1140	668	432	5394	-	المجموع

المصدر:

- la banque mondiale, à la recherche d'un investissement public de qualité, une revue des dépenses publique, volume I, texte principal, p 2.

<sup>1</sup> فيما أشار بيان مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 24 ماي 2010 إلى أنّ كلفة المشاريع المسجلة خلال الفترة 2005-2009 قارب 17500 مليار دينار جزائري.

### 3-3-2-1. أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

يندرج البرنامج التكميلي لدعم النمو ضمن سياسة الإنعاش الإقتصادي التي باشرتها الجزائر سنة 2001، وهو بذلك يأتي في سياق إستكمال الجهود الرامية إلى إنعاش القدرات الإنتاجية الوطنية وفق أسس مستدامة، وخلق الشروط الهيكلية الضرورية لتحفيز مناخ الأعمال، ناهيك عن مواصلة العمل على تحسين الظروف المعيشية للسكان وترقية وتطوير الموارد البشرية، إذ وعلى الرغم من أهمية النتائج المحققة ضمن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، إلا أن عديد التحديات الدّاخلية (الحد من البطالة، توفير السكن، التخلص من التبعية لقطاع المحروقات...) والخارجية (إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، الإندماج في الإقتصاد العالمي وما يقتضيه من تكييف الأداة الإقتصادية والمالية الوطنية مع المنظومة الدولية...)، تقتضي بذل المزيد من الجهد التنموي، في هذا السياق جاء في كلمة رئيس الجمهورية بتاريخ 07 أبريل 2005 أمام إطرارات الأمة والتي تضمّنت الإعلان عن إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 "إن حجم التحديات التي يتعين علينا مجابهتها لايزال كبيراً،... صحيح أنّ معدّلات البطالة قد تراجعت لكن لا ينبغي إغفال أنّ بلادنا لاتزال تحصي أكثر من مليون ونصف مليون بطل، 73% منهم شباب دون سن 30 سنة؛ يجب ألا ننسى أيضاً أنه ومن بين 32 مليون جزائري اليوم، أكثر من 11 مليون مواطن دون سن 17، مع كل ذلك يمثل احتياجات مستقبلية خلال هذا العقد، في المدارس والجامعات، في الوظائف، أو في السكن... أخيراً، يجب أن نذكر أنفسنا، في كل لحظة بقلق، أن صادراتنا لا تزال تتشكّل بنسبة 98 في المائة من المحروقات وحدها، في حين أن جميع مبيعاتنا إلى الخارج ما زالت بعيدة عن الوصول إلى مليار دولار".

من أجل ذلك، تمّ رسم جملة من الأهداف<sup>1</sup> التي تسعى الإستثمارات العمومية التي تندرج ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 إلى بلوغها، والتي من بينها<sup>2</sup>:

- ترقية وتعزيز التدابير الرامية إلى تحسين مناخ الإستثمار من أجل تشجيع الإستثمار المحلي وإستقطاب الإستثمار الأجنبي؛
- تكييف الأداة الإقتصادية والمالية الوطنية مع مقتضيات الإنفتاح على الإقتصاد العالمي؛

<sup>1</sup> لم يتضمّن الإعلان عن البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 أهدافاً محددة يتعيّن بلوغها، وإنما إكتفى بعرض قائمة المشاريع المزمع تنفيذها والمخصصات المالية المرصودة لهذا الغرض.

<sup>2</sup> أنظر:

- Discours du président de la République aux cadres de la nation, jeudi 07 avril 2005, site d'internet: <http://www.el-mouradia.dz/>, date de visit: 15- 08-2015.

- مبارك بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

## الفصل الثالث... النهج التنموي في الجزائر: من إقتصاد الخطط المركزية إلى سياسة البرامج الإستثمارية.

- تشجيع الخوصصة والشراكة مع القطاع الخاص، وتعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروة والشغل والتنافسية؛
- تعزيز القدرات الوطنية في مجال الصبب والرقابة من أجل الحد من الممارسات السلبية (الغش، المضاربة...) التي من شأنها أن تؤثر على الممارسة الإقتصادية السليمة؛
- تحديث وتطوير الخدمة العمومية؛
- تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وتطوير الموارد البشرية ( من خلال خلق مليوني منصب شغل ومليون وحدة سكنية... )؛
- تطوير البنى التحتية لقطاعات النقل، الأشغال العمومية، الموارد المائية...؛
- تحسين أداء الإقتصاد الوطني ورفع معدّلات النمو الإقتصادي.

### 3-3-2-2. المحاور الكبرى للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

بغلاف مالي إبتدائي تجاوز 4200 مليار جزائري (أي ما يمثل 57% من الناتج الداخلي الخام لسنة 2005)، ومعدّل استثمار عمومي متوقع للفترة 2005-2009 قدره 10% من الناتج الداخلي الخام<sup>1</sup>، شكّل البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 حجماً إستثمارياً عمومياً غير مسبوق في مسيرة التنمية في الجزائر، يتوزّع على خمسة مجالات قطاعية يعرضها الجدول (3-19) أدناه:

الجدول (3-19): التوزيع القطاعي لاستثمارات البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

( الوحدة: مليار دينار جزائري )

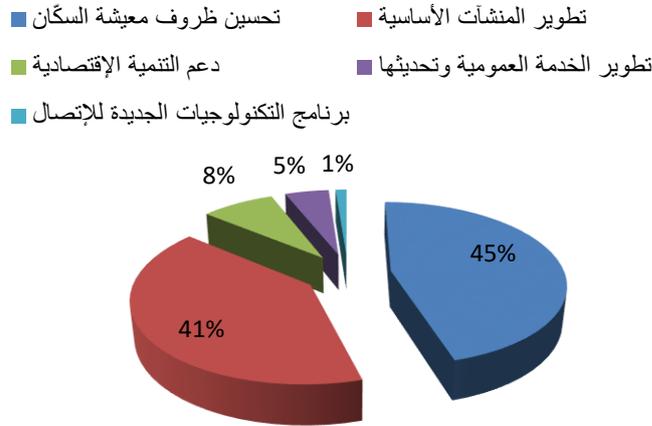
القطاعات	المبلغ	النسبة
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.42
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.52
دعم التنمية الإقتصادية	337.2	8.02
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.85
برنامج التكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال	50	1.19
المجموع	4202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، أبريل 2005، متاح على الموقع:

- [www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/prog.croissance.pdf](http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/prog.croissance.pdf), date de visite : 12-05-2013.

<sup>1</sup>La banque mondiale, à la recherche d'un investissement public de qualité, op cit, p 1.

الشكل (3-5): التوزيع النسبي لاستثمارات البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول (3-18).

إذن، كما برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، يولي البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، أهمية بالغة لتحسين الظروف المعيشية للسكان، بدليل أنّ أكثر من 45% من المخصصات المالية للبرنامج أي نحو 1900 مليار دينار جزائري تمّ رصدتها من أجل توفير السكن والرعاية الصحية والتزويد بالمياه الصالحة للشرب والغاز الطبيعي وعمليات تهيئة الإقليم وغيرها من القطاعات ذات الصلة المباشرة بالظروف المعيشية للسكان؛ ويأتي في ثاني أولويات البرنامج التكميلي لدعم النمو قطاع المنشآت الأساسية الذي إستفاد من نحو 40% من المجموع الإستثماري المقرر للبرنامج تتوزع بين قطاعات النقل، الأشغال العمومية و المياه؛ أمّا نسبة 14% المتبقية من الغلاف الإجمالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 فقد تمّ توجيهها نحو دعم التنمية الإقتصادية، تطوير الخدمة العمومية وترقية وتطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والإتصال، في الآتي نستعرض بنوع من التفصيل توزيع إستثمارات البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009<sup>1</sup>:

#### أولاً- تحسين الظروف المعيشية للسكان:

كما تمّت الإشارة إليه آنفاً، فقد شكّل العمل على تحسين الظروف المعيشية للسكان الأولوية ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث خصص لهذا الغرض مبلغ إبتدائي قدره 1908.5 مليار دينا جزائري

<sup>1</sup> انظر:

- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، أبريل 2005، متاح على الموقع: [www.premier-ministre.gov.dz](http://www.premier-ministre.gov.dz), date de visite : 12-05-2013.

- Discours du président de la République aux cadres de la nation, jeudi 07 avril 2005, op cit.

## الفصل الثالث... النهج التنموي في الجزائر: من إقتصاد الخطط المركزية إلى سياسة البرامج الإستثمارية.

أي 45.5% من الغلاف الإجمالي الإبتدائي المخصص للبرنامج، الجدول أدناه يرسم صورة واضحة عن أهم المشاريع الإستثمارية المقرر ضمن البرنامج والتي تستهدف تحسين الظروف المعيشية للسكان.

الجدول (3-20): المشاريع المقررة ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو والموجهة نحو تحسين الظروف المعيشية للسكان.

المبلغ (مليار دينار)	المشاريع الإستثمارية
555	إنجاز 1034500 وحدة سكنية <sup>1</sup> .
400	تطوير مؤسسات التعليم والتكوين والتعليم العالي
85	تعزيز وتطوير هياكل الصحة العمومية، لاسيما من خلال إنجاز: 20 مستشفى بـ 200 سرير و 70 مستشفى آخر بأقل من 200 سرير؛ 260 مستشفى و مركزا متخصصا و 130 عيادة متعددة الخدمات.
65	تزويد أكثر من مليون عائلة بالغاز الطبيعي والكهرباء
127	تزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب (باستثناء المنشآت الأساسية الكبيرة)
95	ترقية التشغيل وأعمال التضامن الوطني بما فيها إنشاء 150000 محل على مستوى كل بلديات الوطن لفائدة البطالين.
60	الشباب والرياضة
200	برامج التنمية البلدية (PCD)
250	تنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا
16	الثقافة
19.1	تطوير الإذاعة والتلفزيون
10	إقامة منشآت للعبادة
26.4	عمليات تهيئة الإقليم
1908.5	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، أبريل 2005، متاح على الموقع: <http://www.premier-ministre.gov.dz>
- Discours du président de la République aux cadres de la nation, jeudi 07 avril 2005.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة 2008، 2009، ص 37.

### ثانياً- تطوير المنشآت الأساسية:

من أجل تدارك التأخر الذي تعرفه البلاد على صعيد المنشآت والبنى التحتية، يرصد البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 غلafa ماليا قدره 1703.1 مليار دينار جزائري أي نحو 41% من المجموع الإستثماري المقرر ضمن البرنامج، من أجل إطلاق برنامج لتطوير وعصرنة الهياكل القاعدية لقطاعات الري والنقل والأشغال العمومية وتهيئة الإقليم:

<sup>1</sup> يُضاف إليها 216500 وحدة في إطار برنامجي تنمية ولايات الجنوب والهضاب العليا، منها 62000 وحدة لولايات الجنوب، 97800 لولايات الهضاب العليا، 29500 في إطار البرنامج الوطني لامتناس السكن الهش و 27500 في إطار البرامج الخاصة.

### أ- قطاع الري:

مع بداية الألفية الثالثة، قدّر حجم الموارد المائية في الجزائر بنحو 19.2 مليار م<sup>3</sup>، منها 12.4 مليار م<sup>3</sup> سطحية و 6.8 مليار م<sup>3</sup> جوفية، 70% من هذه الأخيرة في الجنوب<sup>1</sup>.

نظريا قدّر استهلاك الفرد من المياه في الجزائر بـ 640 م<sup>3</sup> سنويا، غير أنّ هذا المعدّل لا يتجاوز في الواقع 383 م<sup>3</sup> سنويا و أقل من ذلك بالنسبة للجنوب و ذلك يرجع بالأساس إلى العديد من المشاكل التي تعترض تسيير الموارد المائية في الجزائر؛ فزيادة على ندرة هذه الموارد على اعتبار أنّ نصيب الفرد من المياه في الجزائر أقل من عتبة الندرة التي يحددها البنك الدولي بـ 1000 م<sup>3</sup>، وقلة البنى التحتية اللازمة لتعبئتها (السدود)، يمكن أن نسجل<sup>2</sup>:

- تردّي شبكات توزيع المياه الذي يتسبب في ضياع 40% من حجم المياه الموجه للاستهلاك سنويا، و50% من حجم المياه الوجهة للفلاحة؛
- مشكل الأحوال الذي تعاني منه أغلب سدود الوطن، حيث أنّ 10% من الطاقة الإجمالية للسدود أي نحو 500 مليون م<sup>3</sup> المستغلة تحتلها الأحوال.
- سوء توزيع الموارد المائية بين مختلف جهات الوطن؛

ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو خصص لقطاع الري غلاف مالي قدره 393 مليار دينار جزائري، من أجل تجسيد إستثمارات جديدة وإعادة بعث إستثمارات سابقة ضمن القطاع تتوزّع على مختلف جهات الوطن، من بين هذه الإستثمارات نذكر<sup>3</sup>:

- إنجاز 8 سدود، منها مركب سد بني هارون الذي يستهدف تزويد نحو 4 ملايين شخص بالمياه الصالحة للشرب عبر 06 ولايات، وسقي ما قارب 40 ألف هكتار في أربع محيطات كبرى، بدأ استغلاله شهر سبتمبر 2007؛
- إنجاز 08 أشغال كبرى للتحويلات كتحويل مستغانم- أرزيو-وهران ونظام سد بني هارون وتحويل تاقصبت- الجزائر، تحويل مياه الشط الغربي ( ولاية النعامة) إلى جنوب ولايتي تلمسان وسيدي بلعباس، وتحويل المياه من السهول العليا لولاية سطيف الذي انطلقت الأشغال به نهاية 2007؛
- إنجاز 09 محطات للتصفية وإعادة تأهيل 11 محطة أخرى؛
- إنجاز 06 مساحات للسقي و 350 محجر مائي؛

<sup>1</sup> MINISTERE DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE ET DE L'ENVIRONNEMENT, **Plan National d'Actions pour l'Environnement et le Développement Durable (PNAE-DD)**, 2002, p 41.

<sup>2</sup>Idem, p 40.

<sup>3</sup> موقع الانترنت: <http://www.premier-ministre.gov.dz>، تاريخ الإطلاع، 2013-12-03.

- مباشرة أعمال لصيانة السدود المستغلة ( عمليات نزع الأوحال مثلا )، والتكفل بمشكل صعود المياه في كل من هضبة ورقلة ووادي سوف.

كما تمّ الشروع في دراسات لتحويل 600 مليون م<sup>3</sup> سنويا من المياه الجوفية بالصحراء إلى السهول الشمالية، في هذا الصدد تمّ الشروع في إنجاز أنبوب لنقل المياه من عين صالح إلى مدينة تمنراست على طول 750 كلم. انطلقت الأشغال سنة 2006 بتكلفة إجمالية تفوق مليار دولار ومن المتوقع أن يستلم المشروع خلال الثلاثي الأول من سنة 2011<sup>1</sup>، من جهة أخرى تمّ الإنطلاق في تجسيد مشروع تحويل المياه الجوفية إلى الهضاب العليا بحجم يقدر ب 600 مليون متر مكعب سنويا ويمتد على طول 5000 كلم.

في مجال تحلية مياه البحر، تمّ تسطير إنجاز 13 محطة تحلية بطاقة إجمالية تقدر ب 2.26 مليون متر مكعب يوميا، أكبر هذه المحطات ستكون بوهرا ن بطاقة تحلية 500.000 متر مكعب في اليوم.

#### ب- قطاع الأشغال العمومية:

إستفاد قطاع الأشغال العمومية ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 من غلاف مالي قدره 600 مليار دينار جزائري، من أجل تدارك التأخر، تأهيل وعصرنة منشآت وهياكل القطاع، لاسيما من خلال<sup>2</sup>:

- إنجاز شبكة طرق عصرية ومهيكلية في إطار تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم، في هذا الشأن تقرر مواصلة إنجاز الطريق السيار شرق غرب، إعادة تأهيل 15000 كلم من الطرق، إنشاء 145 منشأة فنية؛

- حفظ وتطوير شبكة الطرق الموجودة وفق متطلبات النقل، الوقاية و الأمن؛

- صيانة وتكثيف المنشآت البحرية الأساسية حسب الحاجيات المستقبلية وكذا إنشاء هياكل جديدة للتجارة، الصيد البحري والسياحة، وفي هذا الصدد تمّ إطلاق مشروعين، الأول مشروع

<sup>1</sup>Transfert des eaux du Sahara Septentrional vers les régions du Nord de l'Algérie, site d'Internet: <http://www.mre.gov.dz>, date de visite : 12-03-2014.

<sup>2</sup> أنظر:

- وزارة الأشغال العمومية، خطة عمل وبرامج قطاع الأشغال العمومية، حصيلة 2005-2009 و برنامج 2010-2014، 2009، (تقرير ملخص)، ص 4.

- Discours du président de la République aux cadres de la nation, jeudi 07 avril 2005, op cit.

VTMIS وهو عبارة عن نظام متكامل لتسيير وضمان سلامة الموانئ البحرية؛ الثاني يتمثل في المركز الوطني لأمن وسلامة السفن وتجهيزات الميناء الذي تم تسليمه نهائيا سنة 2007؛

- تطوير الخصائص الهندسية للمنشآت المطارية من أجل تلبية الحاجيات الاقتصادية والإستراتيجية وفك العزلة عن المناطق الصحراوية خاصة؛ من بين المشاريع المقررة ما يتعلق بانجاز أقطاب جوية جديدة على غرار مطار تقرت بورقلة، ومنها ما يتعلق بتوسعة، تأهيل وإعادة تهيئة المطارات القائمة كمطار سطيف، بجاية، بسكرة، غرداية وعنابه.

### ج- قطاع النقل وتهيئة الإقليم:

حُصِّصَ لقطاع النقل ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو، حجم إستثماري قدره 700 مليار دينار جزائري، من أجل إستكمال إنجاز المشاريع الكبرى للقطاع والمسجلة ضمن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، والإنطلاق في تنفيذ مشاريع جديدة مع إيلاء أهمية خاصة لقطاع النقل بالسكك الحديدية؛ من جهته وفي إطار مسعى تحقيق التوازن الجهوي وتنمية المناطق النائية يرصد البرنامج التكميلي لدعم النمو غلafa مالياً قدره 10.15 مليار دينار جزائري لعمليات تهيئة الإقليم التي تندرج ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2025 (SNAT)، والذي يهدف حسب نص المادة 9 من القانون 01-20 المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم إلى تحقيق مايلي<sup>1</sup>:

- الاستغلال العقلاني للفضاء، خاصة فيما يتعلق بتوزيع السكان والأنشطة الاقتصادية؛
- تامين و ترشيد استغلال الموارد الطبيعية؛
- ضمان التوزيع المناسب للمدن و المنشآت البشرية من خلال التحكم في نمو التجمعات السكنية؛
- دعم النشاطات الاقتصادية حسب الأقاليم؛
- حماية وتنمية الإرث الإيكولوجي الوطني؛
- حماية، ترميم و تامين الإرث التاريخي الوطني؛
- إحداث ترابط بين الخيارات الوطنية وبرامج التكامل الجهوية.

### ثالثا- دعم التنمية الإقتصادية:

من أجل دعم عملية التنمية الإقتصادية، يرصد البرنامج التكميلي غلafa ماليا قدره 337.2 مليار دينار جزائري، منها 300 مليار دينار (أي نحو 90% من الغلاف المالي) موجهة لتنمية قطاع الفلاحة

<sup>1</sup> Loi n°01-20 du 12 décembre 2001 relative à l'aménagement et au développement durable du territoire, journal officielle, n°77-2001, p 8.

وتحقيق التنمية الريفية، فيما تتوزع نسبة 10% المتبقية على قطاعات الصناعة، السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

#### أ- الفلاحة والتنمية الريفية:

إستفاد قطاع الفلاحة والتنمية الريفية في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو من غلاف مالي قدره 300 مليار دينار جزائري، من أجل تعزيز ودعم القدرات الفلاحية الوطنية وتنمية المناطق الريفية؛ في هذا السياق تمّ بداية من شهر سبتمبر سنة 2008 إطلاق سياسة للتجديد الفلاحي والريفي بهدف تعزيز الأمن الغذائي، في إطار شراكة بين القطاع العام والخاص وبالتعاون مع مختلف الفاعلين، من خلال<sup>1</sup>:

- رفع الإنتاج الوطني من المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع ( القمح الصلب والحليب)، بُغية تغطية الاحتياجات الوطنية بنسبة لا تقل عن 75%؛
- تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة في الأنشطة الفلاحية؛
- تطوير وتنظيم قنوات جمع وتسويق المنتوجات الفلاحية الوطنية؛
- تعميم وتوسيع استخدام السقي الزراعي ليشمل 106 مليون هكتار أفق 2014 مقابل 900.000 هكتار سنة 2010؛
- تطوير القدرات الوطنية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الحبوب، النباتات والفحول الحيوانية المعدة للتكاثر؛
- تطوير فضاءات ريفية متوازنة، متجانسة ومستدامة.

تقوم سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر على ثلاثة مرتكزات أساسية، هي:

#### ➤ برنامج التجديد الريفي:

هو عبارة عن برنامج موجّه أساسا نحو العائلات والأسر التي تعيش و تعمل في الوسط الريفي، مع إعطاء أولوية خاصة للمناطق الأكثر فقرا، من خلال إنعاش وتنويع نشاطاتها الاقتصادية بواسطة تعميم المشاريع الريفية المدججة. تتمحور سياسة التجديد الريفي حول أربعة برامج كبرى هي<sup>2</sup>:

- عصرنة القرى والقصور الصحراوية، من خلال تحسين شروط الحياة في المنازل الريفية؛
- تنويع النشاطات الاقتصادية في المناطق النائية؛

<sup>1</sup> MINISTRE DE L'AGRICULTURE DE DEVELOPPEMENT RURALE, **Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014**, 2010, p 1.

<sup>2</sup> الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر، " تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة"، مرجع سبق، ص 405.

- المحافظة على وتثمين الموارد الطبيعية؛
  - حماية وتثمين الإرث الريفي المادي وغير المادي؛
- البرامج الثلاثة الأولى يتم تنفيذها من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدججة، الموزعة عبر كامل التراب الوطني.

#### ➤ برنامج تجديد الإقتصاد الفلاحي:

- الهدف الرئيسي من برنامج تجديد الإقتصاد الفلاحي هو تحقيق الأمن الغذائي وخلق نوع من الإستقلالية إزاء السوق العالمية في مجال الغذاء و يتحقق ذلك من خلال<sup>1</sup>:
- خلق بيئة مواتية للاستغلال الزراعي، وتشجيع الأنشطة المرتبطة والداعمة للزراعة مثل الصناعات الغذائية؛
  - تطوير أدوات الضبط، خصوصا من خلال نظام ضبط المنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع، مع ضمان حقوق المنتجين؛
  - إقامة عشر برامج لتكثيف الإنتاج الفلاحي، وبرامج أخرى متخصصة: الحبوب، الحليب، الزيوت، التمور، الزرع، اللحوم بنوعها الحمراء والبيضاء، الإقتصاد في الماء وإنشاء الأقطاب الزراعية؛
  - ترقية إدارة زراعية تستجيب للتطورات التي يشهدها القطاع، وتعزيز الإدارات العمومية ذات العلاقة بالقطاع الفلاحي والريفي مثل إدارة الغابات، المصالح البيطرية وغيرها.

#### ➤ تطوير القدرات البشرية والدعم التقني للفلاحين:

- إضافة إلى التجديد الريفي والتجديد الفلاحي، تركز سياسة التجديد الريفي والفلاحي في الجزائر على تطوير قدرات ممارسي الفلاحة من فلاحين ومسيرين، والعمل على توفير كل المتطلبات والإمكانات التي تقتضيها الزراعة الحديثة، من هذا المنطلق يتعين<sup>2</sup>:
- تحديث طرق التسيير في الميدان الفلاحي؛
  - الاستثمار في مجال البحث، التكوين وتطوير قدرات الفلاحين على نحو يمكنهم من التحكم في التكنولوجيات الحديثة المستعملة في ميدان الفلاحة؛
  - دعم و تطوير القدرات المادية والبشرية للمعاهد والمؤسسات التي لها كهدف دعم وتطوير قطاع الفلاحة؛
  - العمل على توفير الخدمات البيطرية والخدمات المرتبطة بالصحة النباتية.

<sup>1</sup> MINISTRE DE L'AGRICULTURE DE DEVELOPPEMENT RURALE, **Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014**, op cit, pp 2-3.

<sup>2</sup>idem, op cit, p 8.

### ب - قطاع الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، إستفاد قطاع الصناعة من غلاف مالي قدره 13.5 مليار دينار جزائري، من أجل تحسين و تثمين أدوات ضبط تطوير الملكية الصناعية والتقييس، إضافة إلى مباشرة أعمال لتأهيل وترقية التنافسية بين المؤسسات الصناعية الجزائرية، في إطار برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية للفترة 2001-2008، الذي تتمثل أهم إجراءاته في<sup>1</sup>:

- تنمية اليقظة التجارية، من خلال تطوير أساليب التكوين واستعمال التكنولوجيات الحديثة وتشجيع الابتكار؛
- تحسين فعالية التسيير، بإدخال نظم الإدارة الحديثة؛
- التحديث المستمر لوسائل الإنتاج والإستثمار في المتطور منها، من أجل رفع نوعية الإنتاج وجعلها مطابقة للمعايير العالمية؛

في سياق متصل وضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو تمّ رصد مبلغ 4.5 مليار من أجل ترقية الإستثمار وخلق بيئة جاذبة للإستثمارات الوطنية والأجنبية، في هذا الصدد ومن أجل وضع حد لمشكل العقار الذي طالما كان عقبة أمام المستثمرين، تمّ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23-04-2007<sup>2</sup>، إنشاء الوكالة العقارية الوطنية، و هي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري تابعة للوزارة المكلفة بترقية الاستثمار، تتلخص مهامها في<sup>3</sup>:

- التسيير، الترقية، الوساطة والضبط العقاري على كل الممتلكات العقارية العمومية الموجة للإستثمار؛
- نشر المعلومات حول الأصول العقارية ذات الطابع الاقتصادي، وتضع الوكالة تحت تصرف المستثمرين بنك للمعلومات يبرز السوق العقارية الحرة الموجهة للإستثمار؛
- تتابع الوكالة تطورات السوق العقارية، وتحدد أسعار العقار الاقتصادي التي تكون قابلة للمراجعة كل ستة أشهر.

على صعيد آخر، إستفاد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية من مخصصات مالية ناهزت 4 مليار دينار جزائري بهدف دعم إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية

<sup>1</sup> الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 201 .

<sup>2</sup> المرسوم الرئاسي رقم 7-119 مؤرخ في 23-04-2007، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري و يحدد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، عدد 27-2007، ص 3.

<sup>3</sup> الأمانة العامة للحكومة، قانون الاستثمار، 2007، ص ص 25-26 .

الصناعات التقليدية الوطنية، كما تدعّم القطاع سنة 2007 ببرنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يستهدف ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تحسين محيطها، ويستفيد البرنامج من ميزانية سنوية تقدر بـ 01 مليار دينار في إطار الصندوق الوطني لرفع مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

#### ج- قطاع الصيد البحري:

إستفاد القطاع في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو من حجم استثماري قدره 12 مليار دينار جزائري، بهدف تنظيم الصيد وترقية وتثمين النشاطات المائية.

#### د- قطاع السياحة السياحية:

في إطار البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 استفاد قطاع السياحة من غلاف مالي قدره 3.2 مليار دينار، خصصت لدعم تهيئة 42 منطقة للتوسع السياحي<sup>1</sup>، وتثمين الموروث السياحي الوطني ضمن رؤية مستقبلية تمتد إلى أفق 2025 في إطار المخطط الوطني للتهيئة السياحية (SDAT)، والذي يهدف إلى<sup>2</sup>:

➤ جعل السياحة محركاً للتنمية الاقتصادية بهدف ترقية التشغيل والمساهمة في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى، من خلال:

- ترقية اقتصاد بديل للاقتصاد المعتمد على قطاع المحروقات؛
- تنظيم العرض السياحي على ضوء معطيات السوق الوطنية؛
- إعطاء الجزائر بعد سياحي عالمي، وجعلها من أقطاب السياحة في حوض البحر الأبيض المتوسط؛

➤ دفع القطاعات الاقتصادية الأخرى، من خلال خلق نوع من التكامل بين الإستراتيجية السياحية واستراتيجيات القطاعات الأخرى، في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة 2025؛

➤ إحداث تكامل بين السياحة والحفاظ على البيئة، بدمج مبادئ الاستدامة ضمن كل مراحل عملية التنمية السياحية؛

➤ تثمين الإرث التاريخي الحضاري والديني للجزائر؛

➤ التحسين المستمر لصورة الجزائر في نظر السائح و المستثمر الأجنبي.

<sup>1</sup> موقع الانترنت: <http://www.premier.ministre.gov.dz> - تاريخ الإطلاع: 2014-03-06.

<sup>2</sup> Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme, **SCHEMA DIRECTEUR D'AMENAGEMENT TOURISTIQUE-SDAT 2025**, Livre 1 Le diagnostic : audit du tourisme algérien, 2008, p p 23- 25.

### 3-3-3. برنامج توطيد النمو الإقتصادي (PCCE) 2010-2014:

في إطار مواصلة سياسة الانعاش الاقتصادي عن طريق التوسّع في الإنفاق العام، وفي ظل إيرادات موازنة عامة بلغت 5.738 مليار دينار وإحتياجات صرف تجاوزت 160 مليار دولار العام 2010<sup>1</sup>، تمّ إطلاق برنامج خماسي ثاني بهدف توطيد النمو الإقتصادي يغطّي الفترة 2010-2014، بهدف تحقيق التنمية البشرية وتعزيز النمو الإقتصادي عن طريق تنويع فروع الإقتصاد الوطني والرفع من تنافسيته وتجهيزته للإندماج أكثر في إقتصاد السوق.

ولئن كانت فترة برنامج توطيد النمو لا تختلف عن فترة سابقه (البرنامج الخماسي لدعم النمو 2005-2009) إلا أنّ الإعتمادات المالية المزمع إنفاقها خلال الفترة 2010-2014 قد تضاعفت بنحو خمس مرّات مقارنة بما تمّ برمجته خلال الفترة السابقة، إذ بلغت 21.214 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي؛ تتوزّع هذه المخصصات المالية بين:

- إستكمال المشاريع الكبرى التي هي في طور الإنجاز (السكك الحديدية، الطرق، السدود...) بمبلغ 9.700 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 130 مليار دولار أمريكي (نحو 46% من مجموع الغلاف المالي للبرنامج)؛
- وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.435 مليار دينار جزائري أي نحو 156 مليار دولار أمريكي.

تمّ التكفل بالعمليات المالية لبرنامج توطيد النمو الإقتصادي عن طريق حساب التخصيص الخاص رقم 134-302<sup>2</sup> الذي تمّ فتحه بموجب نص المادة 70 من القانون رقم 09-09 المؤرخ في 30 ديسمبر

<sup>1</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 - التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، ص 77.

<sup>2</sup> تمّ إقفال هذا الحساب بموجب نص المادة 119 من القانون 16-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2017 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، حيث جاء فيه " إنّ حسابات التخصيص الآتية:

- رقم 115-302 الذي عنوانه " حساب تسيير عمليات البرنامج الخاص بالإعمار.
- رقم 120-302 الذي عنوانه " حساب تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكملي لدعم الإنعاش 2005-2009.
- رقم 134-302 الذي عنوانه " حساب تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو 2010-2014.
- رقم 143-302 الذي عنوانه " حساب تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015-2019.

تقل عند تاريخ 31 ديسمبر سنة 2016 ويصب رصيدها في حساب نتائج الخزينة، بإستثناء مبلغ ثلاثمائة مليار دينار (300.000.000.000 دج) سيتم تحويله لحساب التخصيص الخاص رقم 145-302 الذي عنوانه "حساب تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز".

2009 المتضمن قانون المالية لسنة 2010، والذي جاء فيه " يفتح في حسابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 132-302 وعنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الإقتصادي 2010-2014، يقيد في هذا الحساب في باب الإيرادات مخصصات الميزانية الممنوحة سنوياً في إطار برنامج دعم النمو الإقتصادي 2010-2014، وفي باب النفقات كل النفقات المتصلة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الإقتصادي 2010-2014".

### 3-3-3-1. خصائص برنامج توطيد النمو الإقتصادي:

ينفرد برنامج توطيد النمو الإقتصادي للفترة 2010-2014 بحجمه الإستثماري الضخم والذي كما سبقت الإشارة إليه بلغ 286 مليار دولار أمريكي، ما يعني مخصصات مالية سنوية تفوق 57 مليار دولار<sup>1</sup> خلال الفترة 2010-2014، هذا الحجم الإستثماري الضخم يطرح العديد من التساؤلات التي تتعلق أساساً بمدى إستدامة القدرات التمويلية للبلاد على المدى المتوسط، وكيفية ضمان الإدارة السليمة للإعتمادات المالية المرخص بها، وكيفية تحسين العلاقة (التكلفة- المنفعة) للمشاريع الإستثمارية المرهجة والرفع من كفاءتها.

من أجل الإجابة على التساؤلات السابقة، وعلى ضوء تجربة برامج الإستثمار العمومي للفترة 2001-2009، تمت صياغة جملة الترتيبات التالية:

- ضرورة إستكمال الدراسات التقنية والإقتصادية قبل الشروع في تنفيذ أي مشروع؛
- إلزامية تعبئة الأوعية العقارية اللازمة لإقامة المشاريع المعتمدة؛
- إلزامية الحصول على الموافقة المسبقة لصندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية عندما يتعلق الأمر بالدراسات التي يفوق مبلغها 20 مليار دينار جزائري؛
- الحد قدر الإمكان من عمليات إعادة التقييم لرخص البرامج، وفي حالة ما تبين أنها ضرورية لبعض المشاريع فينبغي أن تكون مسبقة بعمليات شطب لمشاريع تابعة للقطاع المعني بنفس المبلغ؛
- تحسين إجراءات إبرام الصفقات العمومية والسهر على الإحترام الصارم لها.

### 3-3-3-2. المحاور الكبر لبرنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014:

يُعدّ برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014 برنامجاً للتنمية البشرية، بدليل أنه يخصص ما يقارب نصف إعتماداته المالية (أكثر من 10.000 مليار دينار جزائري) للمجالات القطاعية (التعليم،

<sup>1</sup> هذه المخصصات السنوية تفوق مجموع الإعتمادات المالية الإبتدائية للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 والتي بلغت نحو 55 مليار دولار.

## الفصل الثالث... النهج التنموي في الجزائر: من إقتصاد الخطط المركزية إلى سياسة البرامج الإستثمارية.

الصحة، السكن، التشغيل...) ذات الصلة المباشرة بالتنمية البشرية، ويأتي في ثاني أولويات البرنامج تطوير الهياكل والبنى التحتية بحجم إستثماري بلغ 6.448 مليار دينار أي أكثر من 30% من مجموع مخصصاته المالية، في حين تتوزع باقي الإعتمادات بين العمل على تحسين الخدمة العمومية، ودعم التنمية الإقتصادية والتشغيل وترقية البحث العلمي التكنولوجيات للإعلام والإتصال؛ من خلال الجدول أدناه نستعرض التوزيع القطاعي لإستثمارات برنامج توظيف النمو للفترة 2010-2014.

الجدول (3-21): التوزيع القطاعي لاستثمارات برنامج توظيف النمو الإقتصادي 2010-2014.

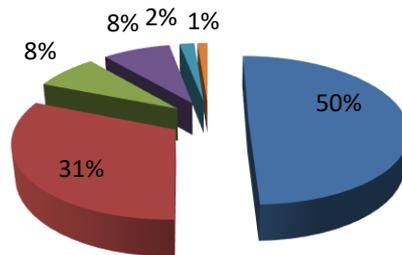
(الوحدة: مليار دينار جزائري).

النسبة	المخصصات المالية	القطاعات
49.6%	10122	التنمية البشرية: التعليم (التربية، التكوين والتعليم المهنيين، التعليم العالي)، الصحة، السكن، الشباب، الثقافة، الشؤون الدينية، الإتصال، الربط بالغاز الطبيعي والكهرباء، المجاهدين.
31.5%	6448	تطوير الهياكل والبنى التحتية: الأشغال العمومية، النقل، تهيئة الإقليم
8.2%	1666	تحسين الخدمة العمومية
7.7%	1566	دعم التنمية الإقتصادية التنمية الفلاحية والريفية، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصناعة.
1.8%	360	التشغيل ومكافحة البطالة
1.2%	250	البحث العلمي والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال
100%	20412	المجموع العام

المصدر: مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الملحق II قوام برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفترة 2010-2014، أكتوبر 2010، متاح على الموقع: <http://www.premier-ministre.gov.dz>.

### الشكل (3-6): التوزيع النسبي لاستثمارات برنامج توظيف النمو الإقتصادي 2010-2014

- التنمية البشرية
- دعم التنمية الإقتصادية
- التشغيل ومكافحة البطالة
- تطوير الهياكل والبنى التحتية
- تحسين الخدمة العمومية
- البحث العلمي والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (3-20).

تتوزع إستثمارات برنامج توطيد النمو الإقتصادي للفترة 2010-2014 على ثلاث مجالات قطاعية رئيسية، هي التنمية البشرية، تطوير وعصرنة الهياكل القاعدية والبنى التحتية وتحسين جودة الخدمة العمومية، وكذا دعم التنمية الإقتصادية بالتركيز على قطاعات الفلاحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة، وفي الأتي نستعرض توزيع إستثمارات البرنامج الخماسي لتوطيد النمو على المجالات القطاعية المختلفة<sup>1</sup>:

#### أولاً- التنمية البشرية:

يولي برنامج التنمية المقرر للفترة 2010-2014 بالغ الأهمية للتنمية البشرية، فهو وإن كان لا يضيف جديدا على النهج التنموي الذي تمّ تبنيه منذ سنة 2001، حيث كانت التنمية البشرية تشكل الركيزة الأساسية لمختلف البرامج التنموية، إلا أنه انفرد بالتخصيصات المالية المعتبرة التي رصدت لمختلف عناصرها، و التي بلغت 10.122 مليار دينار جزائري أي نحو 46% من مجموع المخصصات المالية للبرنامج؛ في الأتي، نستعرض توزيع الإستثمارات العمومية على المجالات القطاعية ذات الصلة بالتنمية البشرية ضمن برنامج توطيد النمو الإقتصادي للفترة 2010-2014:

#### أ- التعليم:

استفاد قطاع التربية الوطنية في إطار برنامج التنمية للفترة 2010-2014 من غلاف مالي قدره 852 مليار دينار، موجهة أساسا نحو تطوير و دعم البنى التحتية للقطاع، من خلال إنجاز أكثر من 3000 مدرسة ابتدائية، وما يفوق 1000 إكمالية وما يزيد عن 2000 منشأة دعم بين داخلية، نصف داخلية ومطاعم. أمّا قطاع التكوين المهني الذي يعرف هو الآخر ومنذ سنوات برنامجا موسعا للإصلاح، استفاد للمدى الزمني 2010-2014 من نحو 178 مليار دينار، من أجل إنشاء 220 معهدا و 82 مركزا للتكوين و 58 داخلية. بالنسبة للتعليم العالي، ومن أجل تعزيز الجهد الوطني الموجه نحو مقابلة الطلب المتزايد على المقاعد البيداغوجية و الهياكل المرافقة، خصص للقطاع مبلغ 868 مليار دينار جزائري لتوفير 600.000 مقعد بيداغوجي و 400.000 سرير و 44 مطعم.

<sup>1</sup> أنظر:

- مستخرج بلاغ مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 24 ماي 2010.  
- مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الملحق II قوام برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفترة 2010-2014، أكتوبر 2010، متاح على الموقع:

[www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf](http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf)

#### ب- الصحة:

من جهته قطاع الصحة والذي خصص له إعمادات مالية معتبرة ضمن البرنامجين السابقين، سيستفيد في إطار برنامج توطيد النمو الإقتصادي للفترة 2010-2014 من غلاف مالي قدره 619 مليار دينار بهدف إقامة نحو 1600 منشأة طبية بين مستشفيات، مراكز طبية متخصصة، عيادات متعددة الخدمات و قاعات علاج. أمّا ما تعلق بتكوين ممارسي الصحة، فمن المبرمج خلال المدى الزمني 2010-2014، إنشاء 17 مدرسة للتكوين شبه الطبي.

تصنّف الإستثمارات الخاصة بقطاع الصحّة المدرجة ضمن البرنامج الخماسي 2010-2014 حسب الأولويات، التي تستهدف التقليل من الفوارق في توفير الخدمات الصحية بين ولايات الوطن، من خلال ضمان العلاج المتخصص عن طريق إنجاز معاهد ومستشفيات ومؤسسات إستشفائية وهياكل جواريه متخصصة موزعة عبر كامل التراب الوطني.

#### ج- السكن:

التنمية البشرية تقتضي أيضا تحسين الظروف المعيشية لسكان، و التي يعد توفير السكن الملائم أحد أبرز متطلباتها. يرفع برنامج التنمية للمدى الزمني 2010-2014 تحدي إقامة مليوني سكن، منها 500.000 سكن إيجاري، 500.000 سكن ترقوي، 700.000 سكن ريفي، في حين يخصص البرنامج حصّة 300.000 سكن توجه للقضاء على السكنات الهشة؛ لأجل ذلك، و لأجل إعادة الاعتبار للنسيج العمراني، رصد غلاف مالي يربو عن 3700 مليار دينار جزائري أي نحو 10 مليار دولار سنويا خلال خمس سنوات، هذه الجهود من المتوقع أن تتوج بخفض المتوسط الوطني لشغل السكنات إلى مستوى 4.86<sup>1</sup> عند نهاية البرنامج الخماسي، وذلك بعد تسليم مليون ومئتي ألف وحدة سكنية من أصل 2 مليون وحدة المقررة؛ وفي سياق ذي صلة من المزمع ربط مليون بيت بالغاز الطبيعي، ونحو 220.000 بيت ريفي بالطاقة الكهربائية.

#### ثانيا- تطوير الهياكل والبنى التحتية وتحسين الخدمة العمومية:

يرصد برنامج توطيد النمو الإقتصادي للفترة 2010-2014 غلافاً مالياً قدره 8114 مليار دينار جزائري أي ما يناهز 39.75% من مجموع مخصصاته المالية، من أجل تطوير وتأهيل الهياكل القاعدية والبنى التحتية (الطرق، الموانئ، المطارات، السكك الحديدية)، وتحسين الخدمات العمومية، في هذا السياق

<sup>1</sup>Ministère de l'Habitat et de l'Urbanisme, La revue de l'habitat, n°4, septembre 2009, p 74.

## الفصل الثالث... النهج التنموي في الجزائر: من إقتصاد الخطط المركزية إلى سياسة البرامج الإستثمارية.

تم تخصيص مبلغ 3100 مليار دينار من أجل توسيع وعصرنة شبكة الطرق ورفع من الطاقة الإستيعابية للموانئ البحرية؛ ومبلغ 2800 مليار دينار من أجل تحديث شبكة السكك الحديدية وعصرنة البنية التحتية للمطارات والنقل الحضري<sup>1</sup>؛ فيما تم رصد مبلغ 1800 مليار دينار من أجل تحسين جودة الخدمات التي تقدّمها الإدارات والمرافق العامة (الجماعات المحلية، القضاء، إدارة الضرائب...)، و500 مليار دينار جزائري لعمليات تهيئة الإقليم وتحقيق التوازن الجهوي، الجدول أدناه يعطي صورة عن أهم مشاريع البنية التحتية والهيكل القاعدية المبرمجة ضمن برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014:

الجدول (3-22): الهياكل القاعدية المزمع إنجازها في إطار برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014.

المجموع	نوع الهياكل
3376 كلم	طرق سيارة (الطريق السيارة للهضاب العليا، 13 ربط بين الطرق السيارة...)
48080 كلم	الطرق (صيانة الطرق الوطنية، توسيع شبكة الطرق الإزدواجية، فك العزلة عن المناطق النائية...)
62 مشروع	الهيكل البحرية (إنجاز موانئ، حماية الشواطئ، إنجاز ملاجئ لصيد السمك، إنجاز مصدات للأمواج...)
26 مشروع	المطارات (إنجاز مطارات جديدة" مطار توقرت"، توسيع مهابط بعض المطارات، أشغال إعادة التأهيل...)

المصدر:

- Ministère des travaux publics, **démarche et programme du secteur des travaux publics**, rapport de synthèse, novembre 2009, p 17.

### ثالثاً- دعم التنمية الإقتصادية:

من أجل دعم عملية التنمية الإقتصادية، يرصد برنامج توطيد النمو الإقتصادي للفترة 2010-2014 نحو 17% من مجموع مخصصاته المالية أي ما يناهز 3700 مليار دينار جزائري، من أجل دعم وتنمية القطاعات ذات الأولوية، إذ يتوزع هذا الغلاف المالي بين قطاعات الفلاحة والتنمية الريفية بواقع 1000 مليار دينار، وقطاعات الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإقتصاد المعرفة بمجموع مخصصات مالية بلغت 2700 مليار دينار جزائري.

#### أ- قطاع الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بلغ مجموع المخصصات المالية للقطاع نحو 1566 مليار دينار، منها أكثر من 1400 مليار دينار أي نحو 90% في شكل قروض بنكية ميسرة من أجل دعم الصناعات البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات الصناعية العمومية وإنجاز محطّات جديدة لتوليد الطّاقة الكهربائية، وكذا دعم إنشاء 80 منطقة صناعية وتعزيز قدرات التقييس الصناعي؛ فيما إستفاد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مخصصات مالية بلغت 150 مليار دينار<sup>2</sup>، في صورة إعانات وقروض بنكية ميسرة من أجل دعم إنشاء ومرافقة هذا النوع

<sup>1</sup> من المقرر ضمن البرنامج أن تستفيد 14 مدينة من شبكة الترامواي.

<sup>2</sup> حسب بيان مجلس الوزراء بتاريخ 24 ماي 2010 من المتوقع أن تتضاعف هذه المخصصات لتصل 300 مليار دينار.

## الفصل الثالث.... النهج التنموي في الجزائر: من إقتصاد الخطط المركزية إلى سياسة البرامج الإستثمارية.

من المؤسسات، وكذا تطوير شبكة مشاتل وحاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإقامة هياكل متخصصة لتكوين وتحسين مستوى مسيرتها.

### ب- قطاع الفلاحة:

قطاع الفلاحة وفي إطار دعم سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي تمت مباشرة سنة 2008، إستفاد مخصصات مالية بلغت قيمتها 1000 مليار دينار جزائري، بهدف إعادة تنظيم السياسة الفلاحية والريفية وإعطاء الأولوية للشعب الإستراتيجية التي من شأنها أن تعزز الأمن الغذائي؛ يضاف إليها غلاف مالي قدره 600 مليار دينار مخصص لإعمال برامج التجديد الفلاحي خلال الفترة 2010-2014 بمعدل 120 مليار سنوياً.

في سياق متصل ومن أجل تجسيد أهداف سياسة التجديد الريفي، تم خلال سنة 2009 إمضاء عقود نجاعة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ومختلف ولايات الوطن من أجل تطبيق برامج جواريه للتنمية الريفية المدججة للفترة 2009-2014، تتوزع هذه المشاريع على الأهداف المسطرة على النحو الذي يوضحه الجدول أدناه.

الجدول (3-23): توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدججة حسب الأهداف المسطرة 2009-2014.

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات الأهداف
1608	259	264	274	280	279	252	عصرنة القرى والقصور
3467	564	582	594	594	577	556	تنويع الأنشطة الاقتصادية
6205	1019	1039	1052	1052	1030	1013	حماية وتنمين الموارد الطبيعية
868	135	150	157	157	141	128	حماية وتنمين الإرث الريفي المادي وغير المادي
12148	1977	2035	2077	2083	2027	1949	المجموع

المصدر: توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدججة، متاح على الموقع: <http://www.dgf.org.dz> ، تاريخ الإطلاع: 11-08، 2014.

أما عن الآثار المزمع إحداثها بموجب البرامج الجوارية للتنمية المدججة خلال نفس الفترة، فنوردها في الجدول الموالي:

الجدول (3-24): الآثار المتوقعة للمشاريع الجوارية المدججة في الجزائر.

المساحات الزراعية المستصلحة (هكتار)	عدد مناصب العمل	عدد السكان المعنيين	عدد الأسر	عدد التجمعات السكانية	عدد البلديات	مؤشرات التأثير الأهداف
-	1210000	1559507	258915	1535	727	عصرنة القرى و القصور
-		2488041	300199	1319	656	تنويع الأنشطة الاقتصادية
8192600		2488041	423973	1663	835	حماية وتنمين الموارد الطبيعية
-		821054	13133	575	312	حماية وتنمين الإرث الريفي المادي وغير المادي
8192600	1210000	6687359	1114420	2725	947	المجموع

المصدر: الآثار المتوقعة للمشاريع الجوارية المدججة، متاح على الموقع: <http://www.dgf.org.dz> ، تاريخ الإطلاع: 2014-11-08.

#### رابعاً- التشغيل محاربة البطالة:

في إطار جهد محاربة البطالة وتوفير مناصب الشغل، يخصص البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 نحو 360 مليار دينار جزائري لتمويل آليات خلق مناصب الشغل وإدماج خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، إضافة إلى توفير البيئة المواتية لإنشاء المؤسسات المصغرة وإيجاد الآليات الكفيلة بدعم قدرتها على المنافسة، والهدف المنتظر بلوغه يتمثل في إحداث ثلاثة ملايين منصب شغل بمعدّل 600.000 منصب سنويا موزعة على النحو التالي<sup>1</sup>:

- الوكالة الوطنية للتشغيل: 200.000 منصب شغل / السنة؛
  - جهاز المساعدة على الإدماج المهني: 300.000 منصب شغل / السنة؛
  - أجهزة إحداث النشاطات (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصدوق الوطني للتأمين على البطالة): 100.000 منصب شغل / السنة.
- و بالتالي سيكون من المتوقع تخفيض نسبة البطالة إلى أقل من 10٪ آفاق العام 2014.

#### خلاصة الفصل:

<sup>1</sup> مستخرج بلاغ مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 24 ماي 2010، مرجع سبق ذكره.

إستعرضنا من خلال هذا الفصل تطوّر النهج التنموي في الجزائر، حيث تناولنا بدايةً تجربة المخططات التنموية التي باشرتها الجزائر منذ العام 1967، حيث ميّزنا بين مرحلة التخطيط المركزي التي امتدت بين سنتي 1967 و1979 وعرفت تطبيق ثلاث مخططات تنموية؛ تميّزت هذه المرحلة من جهة بمركزية قرار التنمية الإقتصادية، ومن جهة ثانية إيلاء أهمية بالغة لقطاع الصناعة بدليل الحجم الإستثماري الضخم الذي تمّ تخصيصه للقطاع لاسيما ضمن المخططين الرباعيين؛ تُوجت هذه المرحلة بإقامة نسيج صناعي مهم وتحقيق تراكم رأسمالي معتبر، وتحقيق نتائج طيبة على الصعيد الإجتماعي، لكن في المقابل اعترت هذه المرحلة بعض الإختلالات لعلّ أبرزها كان إحداث نوع من اللاتوازن القطاعي لصالح قطاع الصناعة؛ أمّا المرحلة الثانية والتي انطلقت سنة 1980، فقد شهدت تبني نهج تنموي، صحيح أنّه لا يخرج عن السياق العام للتوجّه الإشتراكي القائم على التخطيط المعمول به في الجزائر منذ 1967، لكنه يميّز عن هذا الأخير في كونه يعتمد اللامركزية في إعداد وتنفيذ المخططات التنموية؛ الملاحظة الأبرز خلال هذه المرحلة هو كون أنّ العديد من المشاريع الإستثمارية المبرمجة خلال الفترة 1985-1989 تمّ التخلي عنها بعد أنّ عرفت أسعار النفط تراجعاً حاداً أثر سلباً على القدرة التمويلية للبلاد.

إنخفاض أسعار النفط سنة 1986 فاقم من حدة أزمة المديونية في الجزائر وأضعف قدراتها التمويلية، ما اضطرها إلى ربط الإتصالات السريّة ثمّ العلنية مع المؤسسات المالية الدّولية، هذه الأخيرة التي ألزمت الجزائر بتطبيق برامج للإصلاح الإقتصادي هدفها إستعادة التوازنات النقدية والمالية للإقتصاد الوطني؛ مكنت برامج الإصلاح الإقتصادي تلك، من تحقيق نتائج إقتصادية مرضية من وجهة نظر المؤسسات المالية الدّولية، غير أنّها خلّفت واقعا إجتماعياً متردياً.

مع بداية الألفية الثالثة وفي ظل التحسّن الذي عرفته أسعار النفط الممول الرئيسي للموازنة العامة للدّولة، باشرت الجزائر نهجاً تنموياً أساسه التوسّع في الإنفاق العام وهدفه إنعاش الإقتصاد وتحسين الوضع الإجتماعي للسكان، فكان إطلاق برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، تلاه برنامج خماسي لدعم الإنعاش الإقتصادي 2005-2009، لتتدعم سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر ببرنامج خماسي ثاني لتوطيد النمو الإقتصادي 2010-2014 بغلاف مالي ناهز 286 مليار دولار وبحجم إستثماري سنوي متوسط تجاوز 57 مليار دولار؛ الملاحظة الأهم على برامج الإنعاش الإقتصادي هذه أنّها وعلى خلاف مخططات التنمية السابق الإشارة إليها، فإنّها أولت أهمية بالغة للرأسمال الإجتماعي، بتركيزها على التنمية البشرية وتطوير البنى التحتية؛ أمّا عن نتائج تنفيذ هذه البرامج وإخفاقات التنمية خلال المدى الزمني 2001-2014، فهو ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

### تمهيد:

العرض السابق للمحاور الكبرى لبرامج الإنعاش الإقتصادي (برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الحماسي لتوطيد النمو) التي تمّ تنفيذها في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، وكذا لحجم الوسائل المالية التي تمّ رصدتها لهذا الغرض والتي ناهزت 350 مليار دولار أمريكي (المخصصات الإبتدائية) يُعطي صورة واضحة عن حجم الجهد التنموي العمومي التي تمّ إعماله في الجزائر خلال هذه الفترة، ويقودنا إلى التساؤل عن طبيعة الإنجازات التي تحققت على أرض الواقع بعد إعمال هذا الحجم الإستثماري الضخم.

لقد شكّل تحقيق إقلاع إقتصادي حقيقي مستقل عن قطاع المحروقات وبلوغ معدّلات نمو إيجابية، مستقرّة ومستدامة، إضافة إلى الحد من تفاقم ظاهرة البطالة وضبط معدّلات التضخّم ضمن مستويات مقبولة إجتماعياً وإقتصادياً، في ظل الإستقرار الخارجي (توازن ميزان المدفوعات)، أهم الأهداف المعلنة لسياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال المدى الزمني 2001-2014؛ من خلال هذا الفصل وعبر المباحث الأربعة الأولى سنتناول بالتحليل الإقتصادي ثمّ الإحصائي طبيعة الإنجازات التي تحققت على صعيد هذه المؤشّرات الأربعة؛ ثمّ وعلى ضوء نتائج هذا التحليل، ومن خلال المبحث الأخير من هذا الفصل سنحاول تقييم سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدّراسة، من خلال تمثيل وتحليل مربع "كالدور" الخاص بالإقتصاد الجزائري خلال كلّ فترة من الفترات الثلاث (2001-2004)، (2005-2009) و(2010-2014) التي شهدت تنفيذ برامج الإنعاش الإقتصادي السابق الإشارة إليها.

### المبحث الأول- أثر برامج الإنعاش الإقتصادي على النمو في الجزائر خلال الفترة 2001-2014:

كما سبقت الإشارة إليه، فقد شكّل حفز النمو الإقتصادي وتحقيق معدّلات نمو إيجابية هدفا أساسيا لسياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، من خلال تبني سياسة إنفاقية توسّعية تفضي إلى خلق طلب عام إضافي (إستهلاكي واستثماري) يُسهم - بالإضافة إلى الطلب الخاص- في رفع مستويات الطلب الكليّ ومن ثمّ تحسين القدرات التشغيلية للإقتصاد الوطني و دفع معدّلات نمو الناتج الوطني نحو مستويات مقبولة. في الآتي سنتناول بالتحليل أثر سياسة التوسّع في الإنفاق العام خلال فترة الدّراسة على النمو الإقتصادي في الجزائر، وتالياً سنحاول تدعيم التحليل الإقتصادي بتحليل قياسي إحصائي لهذا الأثر.

#### 1-1. التحليل الإقتصادي لأثر برامج الإنعاش الإقتصادي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

ترسم البيانات الواردة في الجدول (4-1) أدناه صورة واضحة عن نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)، والملاحظ هو أنّ معدّلات النمو الحقيقية خلال فترة الدّراسة على إيجابيتها، إلّا أنّها كانت دون المستويات المتوقّعة وغير مستقرة (أنظر الشكل (4-1)) ولا تعكس الحجم الإستثماري الذي تمّ إعماله خلال هذه الفترة، ففي مقابل نمو مطّرد للإعتمادات المالية التي تمّ رصدها ضمن برامج الإستثمار العمومي للفترة 2001-2014 والتي انتقلت - حسب الإحصائيات الرسمية- من 525 مليار دينار جزائري خلال الفترة 2001-2004، إلى 14209.9 مليار دينار خلال الفترة 2005-2009 ثمّ 15059.5 مليار دينار ضمن البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الإقتصادي؛ ما فتء معدّل نمو الناتج الداخلي الخام يتباطىء، فبعد أن بلغ مستوى 5% كمتوسط خلال الفترة 2001-2004، تراجع ليستقر في حدود 0.3% كمتوسط خلال الفترة 2006-2014.

تُشير المعطيات المتاحة أيضاً، إلى أنّ الناتج الداخلي الخام نَمى في المتوسط بمعدّل سنوي قدره 3.7%، إذ وبعد وتيرة تصاعدية نقلت معدّل نمو الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة من 3.0% سنة 2001 إلى 7.2%<sup>1</sup> سنة 2003 - وهو ما ينم عن آثار إيجابية محتملة لسياسة التوسّع في الإنفاق العام إثر إعمال إستثمارات برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 على الناتج الداخلي الخام-، أخذت معدّلات النمو في التباطؤ بدايةً العام 2006، منتقلةً من 5.9% سنة 2005 إلى 3.3% سنة 2014، لتسجّل أدنى مستوى لها (1.6%) سنة 2009، وهي مستويات أدنى حتى من تلك المسجّلة خلال الفترة 1995-1999.

<sup>1</sup> أعلى نسبة نمو يسجلها الإقتصاد الوطني منذ عشرينين.

خارج قطاع المحروقات، تُفيد البيانات المتاحة أنّ الناتج الداخلي الخام سجّل معدّلات نمو سنوية أفضل، تجاوزت في المتوسط 6.5% خلال الفترة 2001-2014، مع ملاحظة أنّ العام 2009 الذي شهد تحقيق أدنى معدّل نمو للناتج الداخلي الخام، شهد تحقيق أعلى معدّل لنمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات بلغ 9.6%، وكان لقطاعي الخدمات المسوّقة والبناء والأشغال العمومية الدور الأبرز في بلوغ هذه النسبة.

في سياق ذي صلة، تشير بيانات الجدول (4-1) إلى أنّه في ذات إبتجاهات نمو الناتج المحلي الإجمالي، نمى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبنسب متواضعة وغير مستقرة أيضاً، تراوحت بين 5.9% كأعلى مستوى لها سنة 2003 و -0.1% سنة 2009 كأدنى مستوى يسجّله هذا المؤشر خلال المدى الزمني 2001-2014، مع الإشارة إلى أنّ متوسط معدّل الزيادة السكانية خلال نفس الفترة لم يتجاوز 1.8%، وهو ما يؤكّد على تواضع النتائج المتعلقة بالنمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة وانخفاض مستوى إستجابتها لسياسة التوسّع في الإنفاق العام.

الفصل الرابع..... برامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014: طبيعة الإنجازات.

الجدول (1-4): تطور نمو الناتج الداخلي الخام والإنفاق الإستثماري في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دينار جزائري)	الناتج المحلي الإجمالي الثابتة (مليار دينار جزائري)	نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الثابتة (دينار جزائري)	الإنفاق الإستثماري بالأسعار الجارية (مليار دينار)	معدل نمو الإنفاق الإستثماري (%)	معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (%)	معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات (%)
2000	4123.5	3361.9	107809.2	339.2	-	-	-	-
2001	4260.8	3463.0	109616.6	522.4	53.3	3.0	1.7	6.2
2002	4537.7	3657.3	114307.6	575.0	10.0	5.6	4.3	6.5
2003	5264.2	3920.7	120995.2	628.1	9.2	7.2	5.9	6.6
2004	6126.7	4089.3	124556.4	640.7	2.0	4.3	2.9	5.0
متوسط معدل النمو خلال الفترة 2001-2004								
2005	7519.0	4330.9	130102.5	806.9	26.0	5.9	4.4	6.0
2006	8512.2	4403.8	130377.0	1015.1	25.8	1.7	0.2	5.4
2007	9408.3	4552.4	132722.8	1434.6	41.3	3.7	1.8	7.0
2008	11042.3	4659.8	133670.3	1973.3	37.5	2.4	0.7	6.7
2009	10034.3	4735.9	133534.4	1946.3	1.3-	1.6	0.1-	9.6
متوسط معدل النمو خلال الفترة 2005-2009								
2010	12049.5	4908.1	135889.7	1807.9	7.1-	3.6	1.7	6.3
2011	14348.8	5049.9	137154.0	1974.4	9.2	2.8	0.9	6.1
2012	16209.6	5220.4	138965.9	2234.0	3.5	3.3	1.3	7.1
2013	16647.9	5364.8	139933.6	1892.6	13.1	2.8	0.7	7.3
2014	17228.6	5568.1	142359.0	2501.4	32.1	3.8	1.7	5.6
متوسط معدل النمو خلال الفترة 2010-2014								
					10.2	3.3	1.3	6.5

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapports annuelles 2005-2010-2016
- Banque mondiale, **Indicateurs du développement dans le monde**, www.banquemondiale.org/data/source, date de visite (12-10-2015).
- Ons, **les comptes économiques en volume de 2000 a 2012**, n 648, p 2.
- Ons, **rétrospective statistique 1962-2011**, édition 2013, p 268

من أجل تحليل نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2014، نستعرض في الآتي أداء أهم قطاعات النشاط الإقتصادي خلال هذه الفترة، وكذا مدى مساهمتها في بلوغ نسب النمو السابق الإشارة إليها:

### 1-1-1. قطاع المحروقات:

في إقتصاد ريعي، تُشكّل المحروقات نحو 98% من صادراته ومصدرا لأكثر من الثلثين من موارد موازنته العامة؛ من الطبيعي أن يكون لهذا القطاع الدور الأكبر في صياغة الأرقام المتعلقة بمستويات النمو الإقتصادي في الجزائر (أنظر الجدول (4-2)).

خلال الفترة 2001-2014 بلغ متوسط نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام في الجزائر 36.56%. معطيات الجدول (4-2)، توضح أنّ أداء القطاع خلال فترة الدّراسة كان غير مستقر، حيث وباستثناء المدى الزمني ما بين 2002-2005 أين حقق القطاع معدّلات نمو إيجابية بلغت أقصاها العام 2003 حيث قاربت 9%، وهذا تحت تأثير التحسّن الذي عرفته أسعار النفط الخام التي انتقلت من 24.8 دولار للبرميل سنة 2001 إلى 54.6 دولار للبرميل سنة 2005<sup>1</sup>، وكذا كمّيات الإنتاج التي انتقلت من 62.862 مليون طن إلى 84.821 مليون طن خلال نفس الفترة<sup>2</sup>؛ سجّل القطاع معدّلات نمو سالبة بداية من العام 2006، بلغت أدها سنة 2009 حيث تراجع نمو القطاع بنحو ثمانية نقاط مئوية، بسبب التراجع الذي شهدته أسعار المحروقات في السّوق العالمية، حيث فقد برميل النفط الخام 37.7% من قيمته مقارنة بسنة 2008<sup>3</sup>، في حين تراجعت أسعار الغاز الطبيعي بأكثر من 33% خلال نفس السنة؛ الإنخفاض في الأسعار لازمه أيضا إنخفاض في الكمّيات المصدّرة من المحروقات السائلة والغازية بنسب بلغت على التوالي 10.2% و8.8%، تحت تأثير تباطؤ معدّلات النمو العالمي وتراجع الطلب العالمي بسبب تداعيات الأزمة المالية الإقتصادية خريف العام 2008؛ بعدها و على الرغم من الإنعاش الذي عرفته الأسعار في السّوق العالمية بداية من سنة 2010 حيث تجاوزت عتبة 80 دولار لبرميل النفط و8.4 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU) بالنسبة للغاز الطبيعي، واصل قطاع المحروقات أداءه المتواضع بمعدّلات نمو سالبة بلغت أدها سنة 2013 بنسبة -6.0%، وهي ثاني أدنى نسبة نمو يسجّلها القطاع خلال الفترة 2001-2014 بعد تلك المسجّلة سنة 2009.

إنّ معدّلات نمو قطاع المحروقات الواردة في الجدول (4-2) والتي جاءت في معظمها سالبة، توحى بعدم إستجابة القطاع للحجم الإستثماري الضخم الذي رصد له خلال الفترة 2001-2014، إذ وعلى سبيل المثال تُشير البيانات المتاحة أنّ حجم الإستثمارات الإنتاجية الخاصة بشركة "سوناتراك" وفروعها من المتوقع أن تتجاوز 70 مليار دولار خلال المدى الزمني 2010-2016<sup>4</sup>، وهو ما يّؤكد ارتهاق قطاع

<sup>1</sup> Banque d'Algérie, *évolution économique et monétaire en Algérie*, rapport annuel 2006, p 176.

<sup>2</sup> Ons, *rétrospective statistique 1962-2011*, op cit, p 155.

<sup>3</sup> Banque d'Algérie, *évolution économique et monétaire en Algérie*, rapport annuel 2009, p 41.

<sup>4</sup> صالح صالح، تأثير البرامج الإستثمارية العامة على النمو الإقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة 2001-2014، مرجع سبق ذكره، ص 20.

الفصل الرابع..... برامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014: طبيعة الإنجازات.

المحروقات للسوق العالمية وكذا لحدود الإنتاج التي تفرضها منظمة الدول المصدرة للنفط وشركائها، وارتباطه من جهة أخرى باتجاهات نمو الإقتصاد العالمي.

الجدول(4-2): تطور معدّل نمو قطاع المحروقات ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 .

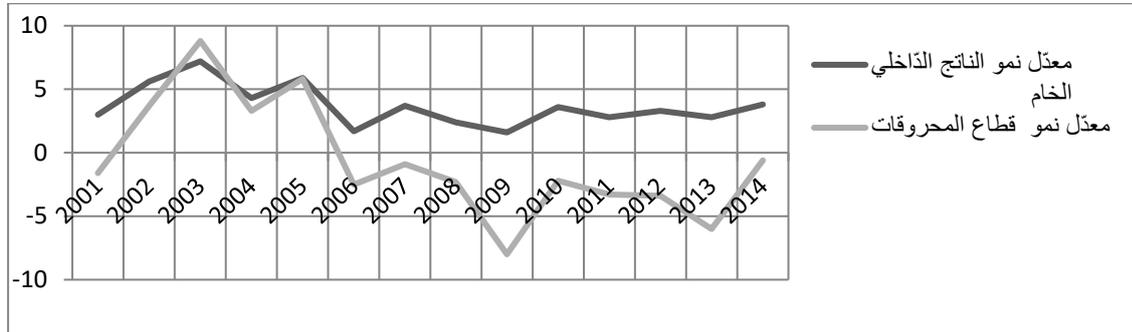
السنة	نسبة المساهمة في الناتج	معدّل النمو القطاعي
2001	33.9	1.6-
2002	32.5	3.7
2003	35.6	8.8
2004	38.2	3.3
متوسط الفترة 2004-2001	35.0	3.5
2005	45.1	5.8
2006	45.6	2.5-
2007	43.5	0.9-
2008	45.3	2.3-
2009	31.5	8.0-
متوسط الفترة 2009-2005	42.2	1.6-
2010	34.9	2.2-
2011	36.1	3.3-
2012	32.9	3.4-
2013	29.8	6.0-
2014	27.0	0.6-
متوسط الفترة 2014-2010	32.1	-3.1

المصدر:

- Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport annuel 2005-2010-2016

على اعتبار الحجم النسبي المعتبر الذي يشكّله قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام والذي تجاوز 36.5% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2001-2014، فمن الطبيعي أن يكون للتذبذب في أداء قطاع المحروقات بالغ الأثر على مستويات نمو الناتج، ومن خلال مقارنة معطيات الجدولين (4-1) و(4-2)، يتبيّن جلياً حجم هذا الأثر، فعلى سبيل المثال، نلاحظ أنّه وفي سنة 2003 حيث بلغ معدّل نمو قطاع المحروقات 8.8%، سجّل نمو الناتج الداخلي الخام أعلى مستوياته (7.2%)، في حين أنّه ومع تراجع معدّلات نمو قطاع المحروقات ابتداءً من سنة 2006، أخذت معدّلات نمو الناتج الداخلي الخام هي الأخرى منحى تنازلي بلغ أدنى مستوياته سنة 2009، وهي ذات السنة التي سجّل فيها القطاع أسوأ أداء له (-8.0%) خلال الفترة 2001-2014. من خلال الشكل (4-1) أدناه نعرض تطوّر معدّل نمو الناتج الداخلي الخام وتطور معدّل نمو قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

الشكل (4-1): مقارنة تطور معدّل نمو الناتج الداخلي الخام وتطور معدّل نمو قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدولين (4-1) و (4-2).

### 2-1-1. قطاع الخدمات:

يأتي قطاع الخدمات في الجزائر في المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات من حيث مساهمته في خلق الثروة، إذ فاقت النسبة المتوسطة لمساهمة القطاع في تشكيل الناتج المحلي الخام 27.5% خلال الفترة 2001-2014، مع ملاحظة أنّه خلال السنة الأخيرة (2014) تجاوزت هذه النسبة 40% في مقابل 27% لقطاع المحروقات، هذه النسب توحى بالنمو السريع الذي حققه قطاع الخدمات خلال فترة الدراسة؛ بيانات الجدول (4-3)، ترسم صورة واضحة عن نمو هذا القطاع خلال الفترة 2001-2014، حيث بلغ معدّل نمو القطاع 6.7% بالنسبة للخدمات المسوّقة و 4.7% للخدمات غير المسوّقة.

إنّ الدينامكية الإيجابية التي سجّلها قطاع الخدمات المسوّقة خلال فترة الدّراسة ترجع بالأساس إلى النمو المطّرد لواردات السلع والخدمات التي تضاعفت قيمتها بنحو ستة مرّات منتقلة من 9.173 مليون دولار سنة 2000 إلى 58.580 مليون دولار سنة 2014<sup>1</sup>، هذا النمو المتزايد في الواردات حفّز نمو ونشاط مؤسسات خدمات التوزيع التي شكّلت ما نسبته 56% من مجموع المؤسسات المنشأة خلال سنة 2008 لوحدها.

في سياق متصل، ساهم قطاع النقل والاتصالات بدور كبير في صياغة نسب النمو الإيجابية التي حققها قطاع الخدمات، حيث نمى هذا القطاع بمعدّل سنوي فاق في المتوسط 6.6% خلال المدى الزمني 2000-2014، حيث انتقل إجمالي القيمة المضافة للقطاع من 275.9 مليار دينار إلى 1559.3 مليار دينار خلال نفس الفترة<sup>2</sup>. في ذات السياق، وحسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) فقد بلغ عدد مشاريع قطاع النقل 29145 مشروع خلال الفترة 2002-2013، فيما تشير إحصائيات وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة أنّ عدد مشترك شبكة

<sup>1</sup> مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة، ملحق 2، سبتمبر 2017.

<sup>2</sup> Ons, les comptes économiques en volume de 2000 à 2015, n° 751, pp 11-14.

الفصل الرابع..... برامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014: طبيعة الإنجازات.

الهاتف النقال إنتقل من 18000 مشترك نهاية العام 2000 إلى 37.527.703 سنة 2012، ليتجاوز 49 مليون مشترك سنة 2016.

فيما يتصل بقطاع الخدمات غير المسوّقة والذي تهيمن عليه خدمات الإدارة العمومية فقد نمى هذا القطاع بمعدّل سنوي بلغ في المتوسط 4.7% خلال الفترة 2001-2014، الجدير بالإشارة هنا هو أنّ أعلى نسب نمو القطاع تمّ تسجيلها خلال الفترة 2005-2009 حيث بلغت في المتوسط 5.7% (مقابل 3.4 و 4.7% للفترتين 2001-2004 و 2010-2014 على التوالي)، منتقلة من 3.7% سنة 2005 إلى 7.0% سنة 2009، تُنوّه أيضا إلى أنّ نفقات الإدارة العمومية نمت خلال المدى الزمني 2006-2008 بأكثر من 37%، وهو ما يُؤشّر على علاقة طردية قوية بين نمو قطاع الخدمات الإدارية ونمو الإنفاق العام على هذا القطاع.

الجدول(4-3): تطوّر معدّل نمو قطاع الخدمات ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

السنة	نسبة المساهمة في الناتج	معدّل نمو قطاع الخدمات المسوّقة	معدّل نمو قطاع الخدمات غير المسوّقة
2001	33.5	3.8	2.0
2002	33.7	5.3	3.0
2003	32.0	4.2	4.5
2004	31.0	7.7	4.0
متوسط الفترة 2004-2001	32.5	5.2	3.4
2005	27.9	5.6	3.7
2006	27.9	6.5	3.1
2007	29.6	6.8	6.5
2008	29.5	7.8	8.4
2009	36.7	8.8	7.0
متوسط الفترة 2009-2005	30.3	7.1	5.7
2010	34.8	7.3	5.7
2011	36.1	7.1	5.4
2012	37.0	6.4	4.1
2013	38.3	8.5	3.9
2014	40.2	8.1	4.4
متوسط الفترة 2014-2010	37.3	7.5	4.7

المصدر:

- Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport annuel 2005-2010-2016
- Ons, **les comptes économiques en volume de 2000 à 2012**, données statistiques, n°648.

### 3-1-1. قطاع الصناعة:

أولت برامج الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2014 أهمية بالغة للإستثمارات غير الإنتاجية لاسيما في مجال البنية التحتية والخدمات العامة وتنمية رأس المال الإجتماعي، واحتلت الصناعة والقطاع الإنتاجي مكانة أقل في سلم أولويات تلك البرامج، بالنتيجة كان أداء قطاع الصناعة متواضعا خلال هذه الفترة إن من حيث مساهمته في الناتج الداخلي الخام أو من حيث معدّلات نمو القطاع. لقد بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام 5.5% خلال فترة الدراسة، وبهذه النسبة المتواضعة تكون الصناعة من أضعف القطاعات مساهمةً في إجمالي الناتج المحلي للجزائر خلال هذه الفترة. من جهة أخرى تشير البيانات المتاحة أنّ معدّل نمو القطاع كان في حدود 4.2% في المتوسط، ولعب القطاع الصناعي الخاص الدور الأكبر في بلوغ هذه النسبة؛ الجدول أدناه، يرسم صورة واضحة عن معدّل نمو قطاع الصناعة (القطاع العمومي والقطاع الخاص) ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2014.

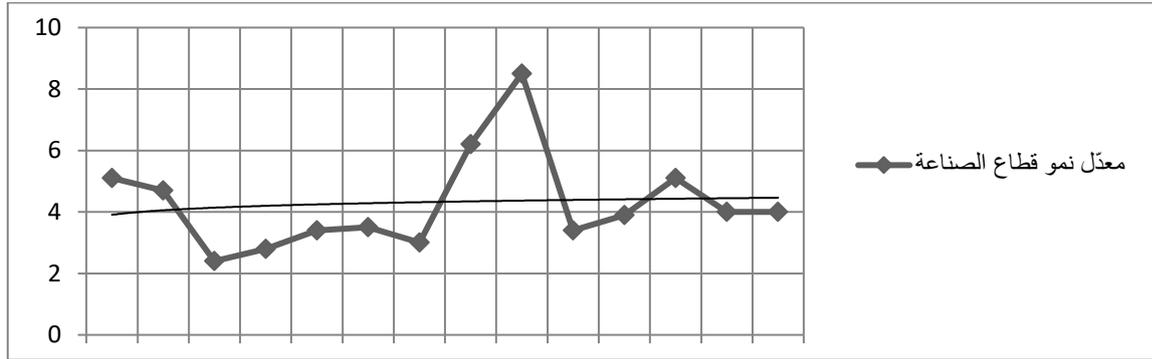
الجدول (4-4): تطور نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام ومعدّل نمو القطاع في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

السنوات	نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام (%)	معدّل النمو القطاعي (%)
2001	7.3	5.1
2002	7.2	4.7
2003	6.5	2.4
2004	6.0	2.8
متوسط الفترة 2004-2001	6.7	3.7
2005	5.2	3.4
2006	5.2	3.5
2007	5.1	3
2008	4.7	6.2
2009	5.3	8.5
متوسط الفترة 2009-2005	5.1	4.9
2010	5.1	3.4
2011	4.6	3.9
2012	4.5	5.1
2013	4.6	4.0
2014	4.9	4.0
متوسط الفترة 2014-2010	4.7	4.0

المصدر:

- Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapports annuels 2005-2010-2016 .

الشكل (4-2): تطور معدّل نمو قطاع الصناعة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

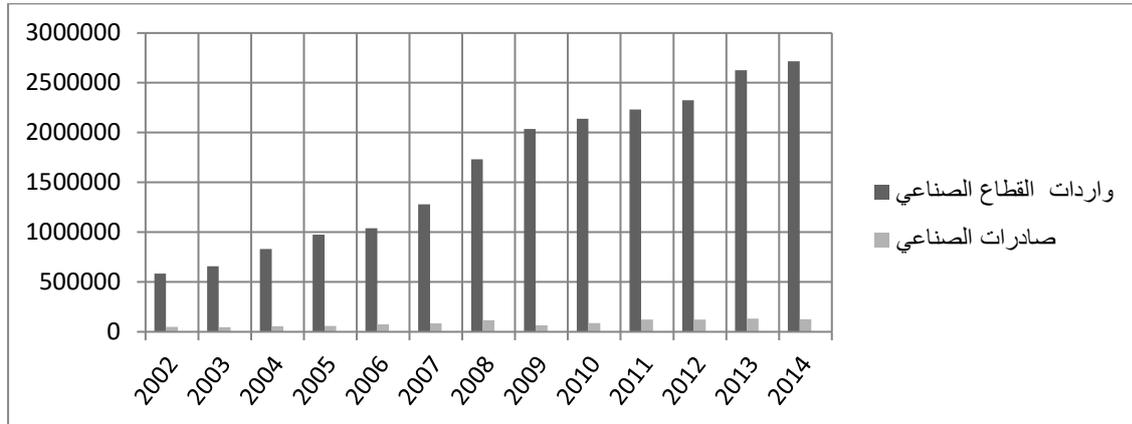


المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (4-4).

معطيات الجدول (4-4) والشكل (4-2) يبرزان إستقرار معدّل نمو قطاع الصناعة خلال الفترة 2014-2001، ضمن مجال يتراوح بين 5.1 و 2.4%، بإستثناء سنتي 2008 و 2009 حيث إنتقل معدّل نمو القطاع من 6.2% إلى 8.5% مدفوعاً خاصة بالنمو الإيجابي لقطاعات صناعة الحديد والصلب والإنشاءات الميكانيكية والكهربائية والصناعات الكيماوية، وأيضاً تحت تأثير الأداء الجيد لقطاعات الطاقة والمياه والمناجم. مع ذلك يبقى أداء قطاع الصناعة هو الأضعف من بين القطاعات الأخرى (محروقات، خدمات، بناء وأشغال عمومية وفلاحة) المساهمة في خلق الثروة خلال فترة الدّراسة.

في سياق ذي صلة، معدّلات النمو المتواضعة السابق الإشارة إليها، والتي تنم عن ضعف إستجابة هذا القطاع بفروعه المختلفة لبرامج الإستثمار العمومي المنفذة خلال هذه الفترة، تفاقمها الأرقام المتاحة عن تطور التجارة الخارجية المتعلّقة بمدخلات ومخرجات القطاع الصناعي، حيث نمت واردات الجزائر من السلع الوسيطة (منتجات خام ومواد أولية) ومعدّات صناعية بنحو 13.8% سنوياً خلال الفترة 2002-2014، منتقلة من 352501.7 مليون دينار العام 2002 إلى 2715482.2 مليون دينار سنة 2014، بالمقابل إنتقلت صادرات الجزائر من نفس السلع خلال نفس الفترة من 49670.4 مليون دينار إلى 180943.2 مليون دينار، مع تسجيل تراجع حاد في قيمة صادرات المعدّات الصناعية بأكثر من 67 نقطة مئوية، منتقلة من 4016.9 مليون دينار إلى 1305.6 مليون دينار خلال نفس الفترة.

الشكل(4-3): تطور واردات وصادرات القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2002-2014 (مليون دينار جزائري).



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

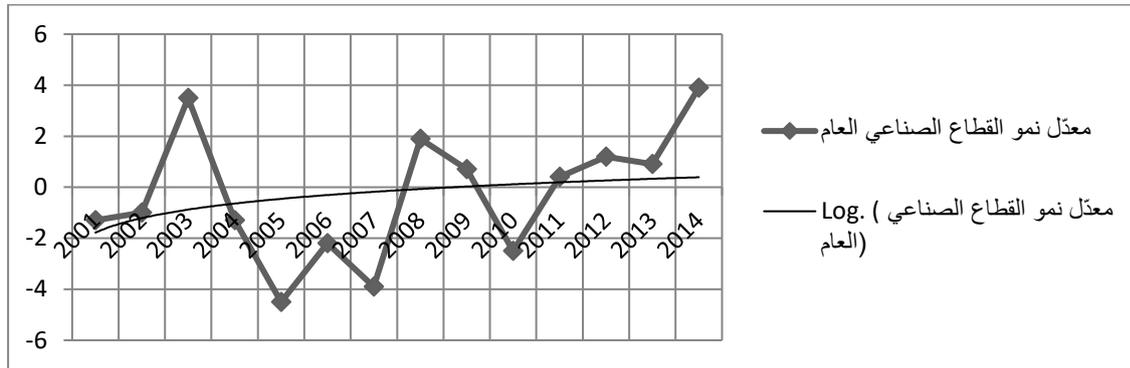
- ONS, **activité industrielle –année 2012**, collections statistiques, n°180, p 36.
- ONS, **activité industrielle –année 2014**, collections statistiques, n°193, p 42.

من أجل تحليل أداء القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، تُمَيِّز بين أداء القطاع الصناعي العام والقطاع الصناعي الخاص:

#### 1-3-1-1. القطاع الصناعي العام:

نمو القطاع الصناعي العام كان متواضعا وغير مستقر (انظر الشكل(4-4))، لاسيما فيما يتصل بالصناعات المعملية والتحويلية التي كان أداءها ضعيفا خلال فترة الدراسة، بدليل أنّ متوسط معدّل نمو هذا القطاع خلال المدى الزمني 2001-2014 كان سالباً وفي حدود -0.3% مسجّلا أدنى قيمة له خلال سنة 2005 بلغت -4.5%. في التفصيل، سجلت أغلب فروع الصناعات التحويلية والمعملية معدّلات نمو سالبة، على غرار قطاعات الصناعات الغذائية والنسيج والخشب التي نمت بمعدّلات سنوية بلغت في المتوسط -5.2%، -6.0% و -3.5% على التوالي، هذا الأداء السلبي لقطاع الصناعات المعملية والتحويلية العامة إنعكس سلباً على تطور مؤشر الإنتاج الصناعي لهذه الصناعات، حيث تراجع هذا الأخير بنحو خمسة عشر نقطة خلال المدى الزمني 2002-2014، منتقلا من 65.2 إلى 50.4 بمعدّل تغير سنوي ناهز -1.8% في المتوسط.

الشكل (4-4): تطور معدّل نمو القطاع الصناعي العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapports annuels 2005-2010-2016
- Ons, **activité industrielle- 2005- 2015**, série statistiques économiques n°89, novembre 2016

معدّلات النمو المتواضعة التي سجّلها قطاع الصناعة العام خلال فترة الدّراسة يفسّر في جانب منه - إضافة إلى جمود الجهاز الإنتاجي وإنخفاض مرونته وعدم إستجابته للطلب الإضافي المتولد عن التوسع في الإنفاق العام-، بضعف معدّل إستخدام القدرات الإنتاجية المتاحة، حيث أنّ هذا الأخير لم يتعد مستوى 47% بالنسبة للصناعات المعملية والتحويلية، و 48%<sup>1</sup> بالنسبة للصناعات خارج المحروقات، وهو ما يؤثّر على عدم إستجابة القطاع الصناعي العام بما فيه من طاقات عاطلة للطلب الإضافي المتولد عن الإستثمارات العمومية التي تمّ إعمالها خلال فترة الدّراسة.

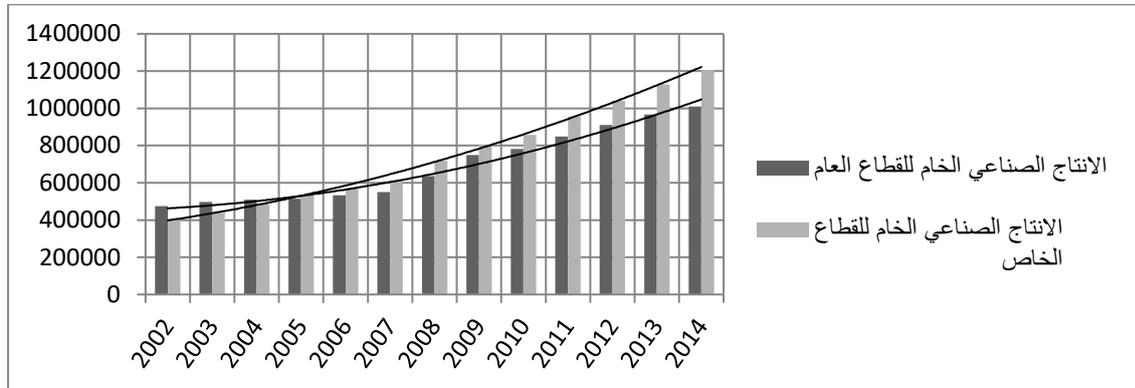
### 1-1-3-2. القطاع الصناعي الخاص:

في مقابل معدّلات النمو السلبية التي حققتها أغلب فروع القطاع الصناعي العام، سجّل القطاع الصناعي الخاص معدّلات نمو متواضعة لكنها إيجابية ناهزت 3% كمتوسط خلال نفس الفترة، بالنتيجة تطوّر الإنتاج الصناعي الخام للقطاع الخاص بشكل ملحوظ وبمعدّلات فاقت تلك التي حققها القطاع العام خلال المدى الزمني 2002-2014 (انظر الشكل (4-5))، حيث انتقل من 403.2 مليار دينار إلى 1204.3 مليار دينار، في ذات السياق انتقلت القيمة المضافة المنشأة في القطاع الصناعي الخاص من 116.4 مليار دينار إلى 450.5 مليار دينار خلال نفس الفترة، أي بمعدّل نمو سنوي فاق 11%.

<sup>1</sup>أنظر:

-ONS, **activité industrielle –année 2012-**, collections statistiques, n°180, p 24.  
- ONS, **activité industrielle –année 2014-**, collections statistiques, n°193, p 28

الشكل (4-5): تطور الإنتاج الصناعي الخام للقطاعين العام والخاص في الجزائر خلال الفترة 2002-2014 (مليون دينار).

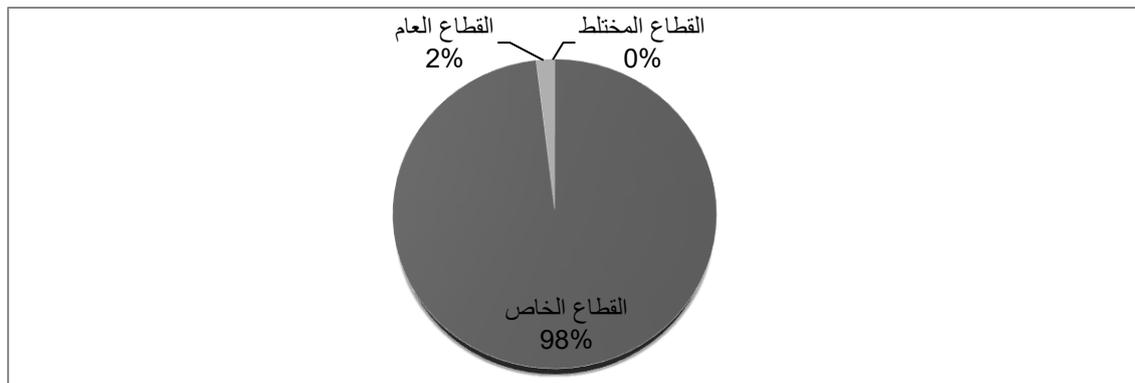


المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- ONS, **activité industrielle –année 2012-**,collections statistiques, n°180, p 24.
- ONS, **activité industrielle –année 2014-**,collections statistiques, n°193, p 28.

إنّ أداء القطاع الصناعي الخاص الذي كان أفضل من أداء القطاع العام بدليل المؤشرات السابق تناولها، يعدّ مؤشرا على إنخفاض أثر الإزاحة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص في القطاع الصناعي، والسبب الرئيسي في ذلك يرجع من جهة إلى مصدر تمويل برامج الإستثمار العمومي، حيث أنّ لجوء السلطات العمومية إلى الموارد المالية المتأتية عن قطاع المحروقات –في ظل وفرتها- في تمويل مشاريعها، أضعف المنافسة بين القطاع العام والقطاع الخاص على المعروض من رأس المال الإستثماري الذي توفره البنوك، ومن جهة أخرى، إلى تركيز برامج الإستثمار العمومي على قطاعات البنية التحتية وتنمية رأس المال الإجتماعي على حساب القطاعات الإنتاجية، في هذا السياق، تشير بيانات الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار (ANDI)، إلى أنّ 98.8% من المشاريع المنشأة والمصرّح بها خلال المدى الزمني 2002-2015 كانت تابعة للقطاع الخاص، في حين لم تتعدّ مساهمة القطاع العام في هذا المجال 1.1%، فيما شكّلت مشاريع القطاع المختلط (عمومي-خاص) ما نسبته 0.1%.

الشكل (4-6): عدد المشاريع المصرّح بها في الجزائر حسب القطاع القانوني خلال الفترة 2002-2015.



المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار: <http://www.andi.dz>، تاريخ الإطلاع: 2016-03-24.

#### 1-1-4. قطاع البناء والأشغال العمومية:

كما سبقت الإشارة إليه، فإن الأولوية ضمن برامج الإستثمار العمومي للفترة 2001-2014 تمّ منحها لتنمية رأس المال الإجتماعي وتطوير البنية التحتية الإقتصادية والإجتماعية، بالنتيجة شهدت الإعتمادات المالية التي تمّ رصدتها لهذا الغرض نمواً بشكلٍ مطّرد على طول الفترة 2001-2014، نذكر هنا أنّ نفقات تجهيز قطاع البنية التحتية الإقتصادية والإدارية (طرق، مطارات، موانئ، سكك حديدية، هياكل قاعدية إدارية...) إنتقلت من 358.03 مليار دينار سنة 2006 إلى 817.94 مليار دينار العام 2014، كما انتقلت إعتمادات التجهيز الخاصة بقطاع البنية التحتية الإجتماعية والثقافية ( الصحة، الشباب والرياضة، الثقافة...) خلال نفس الفترة من 44.76 مليار دينار إلى 112.8 مليار دينار<sup>1</sup>، يضاف إلى هذه المبالغ الإعتمادات بعنوان العمليات برأس المال والتي وجّهت في معظمها إلى تنمية وتطوير البنى التحتية.

خلال المدى الزمني 2001-2014، تجاوز متوسط معدّل نمو قطاع البناء والأشغال العمومية بما فيه الأشغال المرتبطة بقطاع النفط 8.8%، ليحقق بذلك قطاع البناء والأشغال العمومية أعلى معدّلات النمو خلال هذه الفترة من بين القطاعات المساهمة في تكوين الناتج الداخلي الخام، أعلى مستوى نمو حققه القطاع كان سنة 2006 بنسبة بلغت 13%، وساهم في بلوغ هذه النسبة، النمو الذي عرفته نفقات التجهيز العمومي خلال هذه السنة حيث بلغت 1015.1 مليار دينار، أي بمعدّل نمو قدره 26% مقارنة بالعام 2005 (806.9 مليار دينار)، وهو ما يؤشّر إلى إرتباط طردي قوي بين نمو نفقات التجهيز العمومي ونمو قطاع البناء والأشغال العمومية.

في سياق متصل بلغت النسبة المتوسطة لمساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام 8.6% خلال فترة الدّراسة، ونمت هذه النسبة كما تبينه معطيات الجدول (4-5) من برنامج إستثماري إلى آخر، منتقلة من 7.7% كمتوسط للفترة 2001-2004 إلى 8.7% خلال الفترة 2005-2009 ثم إلى 9.1% كمتوسط خلال فترة إعمال برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014، ليكون بذلك قطاع البناء والأشغال العمومية رابع أكبر القطاعات مساهمة في تكوين الناتج الداخلي الخام بعد قطاعات المحروقات، الخدمات والزراعة.

<sup>1</sup> وزارة المالية، المديرية العامة للخزينة (DGT).

الفصل الرابع..... برامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014: طبيعة الإنجازات.

الجدول (4-5): تطور نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج الداخلي ومعدّل نمو القطاع في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

السنة	(% نسبة المساهمة في الناتج الداخلي الخام)	معدّل النمو (%)
2001	5.4	5.2
2002	9.0	10.3
2003	8.4	5.6
204	8.2	9.4
متوسط الفترة 2004-2001	7.7	7.6
2005	7.4	9.8
2006	7.9	13.0
2007	8.8	8.9
2008	8.7	8.7
2009	11.1	8.5
متوسط الفترة 2009-2005	8.7	9.8
2010	10.5	8.9
2011	9.2	5.2
2012	9.3	8.2
2013	9.8	6.8
2014	6.8	6.8
متوسط الفترة 2014-2010	9.1	7.2

المصدر:

- Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport annuel 2005-2010-2016.
- Ons, **les comptes économiques en volume de 2000 à 2012**, données statistiques, n°648.

المؤشرات الإيجابية التي حققها قطاع البناء والأشغال العمومية من حيث نسبة مساهمته في الناتج وكذا معدّلات النمو القطاعي المحققة خلال الفترة 2001-2014، تعكسها على أرض الواقع الأرقام الكميّة المتعلقة بتطورّ البنى التحتية الإقتصادية والإجتماعية، والجدول (4-6) يرسم صورة عن تطور هذه الأرقام خلال المدى الزمني 2000-2017.

الجدول (4-6): تطور الأرقام المتعلقة ببعض البنى التحتية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

المنجز خلال الفترة 2000-2017	سنة 2017	سنة 2000	البنية التحتية
			طرق:
22746 كلم	124196 كلم	104450 كلم	- وطنية، ولائية، بلدية
1132 كلم	1123 كلم	-	- الطريق السيار شرق - غرب
3348 كلم	3348 كلم	-	- الطرق الإجتنابية والسريعة
2200 كلم	4000 كلم	1800 كلم	سكة حديدية
101	331	230	المستشفيات
53	106	53	الجامعات
384	386	02	المكتبات
37	81	44	السدود
3585572	-	-	عدد السكنات المسلمة
75	159	54	معاهد التكوين المهني
341	798	457	مراكز التكوين المهني
384	386	02	المتاحف
3758613	5270645	1312032	السكنات الموصولة بالغاز الطبيعي
5366745	9135713	3768968	السكنات الموصولة بالكهرباء

المصدر: مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة، ملحق 01، سبتمبر 2017.

### 1-1-5. قطاع الفلاحة:

من بين القطاعات التي عُوِّل عليها كثيراً خلال الفترة 2001-2014 من أجل إحداث إقلاع إقتصادي، وتخفيف حدة تبعية عملية التنمية لقطاع المحروقات، قطاع الفلاحة؛ إستعرضنا في محاور سابقة الجهد التنموي الذي حُصِّت به الفلاحة خلال هذه الفترة إن من حيث الإعتمادات المالية التي تمّ رصدها للقطاع، أو من حيث السياسات المرافقة والتي تمّ تسطيرها ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثمّ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية و تالياً سياسة التجديد الريفي.

البيانات المتاحة عن أداء قطاع الفلاحة خلال الفترة 2001-2014، تؤشّر إلى عدم إستجابة القطاع للجهد التنموي السابق الإشارة إليه، بدليل عدم إستقرار معدّل نمو القطاع على طول فترة الدّراسة (انظر الشكل (4-7))، فمن 13.2% المسجلة خلال سنة 2001 تراجع معدّل النمو إلى -1.3% خلال السنة الموالية، ليعاود الإنعاش مرّة أخرى خلال سنة 2003 ويبلغ 19.7%، وهو ثاني أعلى معدّل نمو يسجّله القطاع خلال هذه الفترة بعد ذلك المسجّل سنة 2009 والذي بلغ 20.0%، ويرجع الفضل في بلوغ هذه النسبة إلى شعبة الحبوب التي ارتفع انتاجها من 1.8 مليون طن سنة 2008 إلى 5.3 مليون طن

## الفصل الرابع..... برامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014: طبيعة الإنجازات.

سنة 2009<sup>1</sup>، في حين سجل القطاع أقوى تراجع له قبل سنة من ذلك (أي سنة 2008) بمعدل نمو قدره -3.5%. عدم الإستقرار في معدل نمو قطاع الفلاحة يوحي بالإرتباط القوي للقطاع بالعوامل المناخية وتبعيته بالخصوص للتساقطات المطرية.

في ذات السياق، تشير معطيات الجدول (4-7) إلى أنّ نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام خلال نفس الفترة شهدت نوعا من الإستقرار، إذ تراوحت بين 6.4% كأدنى مستوى لها سنة 2008 و10% كأعلى مستوى لها العام 2010. هذا الإستقرار جعل من قطاع الفلاحة ثالث أكبر القطاعات مساهمة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2014 بنسبة متوسطة فاقت 8.7%.

الجدول (4-7): تطور نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام ومعدل النمو القطاعي خلال الفترة 2001-2014.

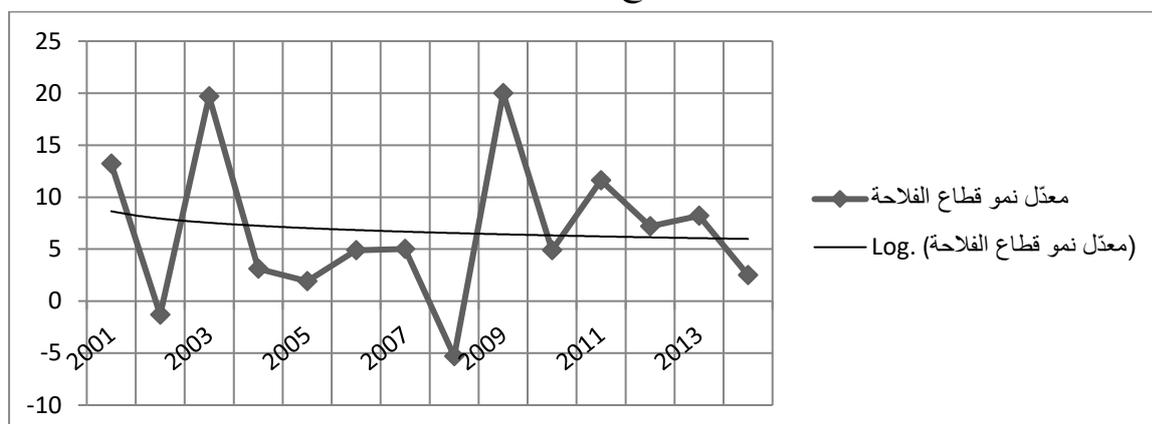
السنة	نسبة مساهمة القطاع في الناتج (%)	معدل النمو القطاعي (%)
2001	9.7	13.2
2002	9.2	1.3-
2003	9.7	19.7
2004	9.4	3.1
متوسط الفترة 2004-2001	9.5	8.7
2005	7.6	1.9
2006	7.5	4.9
2007	7.5	5.0
2008	6.4	5.3-
2009	9.3	20.0
متوسط الفترة 2009-2005	7.7	5.3
2010	8.5	4.9
2011	8.1	11.6
2012	9.0	7.2
2013	9.9	8.2
2014	10.0	2.5
متوسط الفترة 2014-2010	9.1	6.9

المصدر:

- Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport annuel 2005-2010-2016.
- Ons, **les comptes économiques en volume de 2000 à 2012**, données statistiques, n°648.

<sup>1</sup> Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport annuelle 2009, juillet 2010, p 38.

الشكل (4-7): تطور معدّل نمو قطاع الفلاحة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول (4-7).

## 2-1. التحليل الإحصائي لأثر الإنفاق العام الإستثماري على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014:

من أجل تدعيم نتائج التحليل الإقتصادي لأثر سياسة التوسّع في الإنفاق العام على معدّلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، نتناول في الآتي تحليلاً إحصائياً لهذا الأثر، من خلال تقدير معادلة الارتباط الخطّي بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الإستثماري في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

### 1-2-1. تقدير معادلة الارتباط الخطّي بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الإستثماري:

من أجل تقدير معادلة الارتباط الخطّي للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الإستثماري في الجزائر خلال الفترة 2001-2014؛ ننتقل من صياغة النموذج الخطّي وفق مايلي:

$$PIB_t = \beta_0 + \beta_1 dep_t + e_t$$

حيث:

PIB: الناتج المحلي الخام، متغير تابع (داخلي)؛

Dep: الإنفاق الاستثماري، متغير مستقل (خارجي)؛

$\beta_0$ : حد ثابت؛

$\beta_1$ : معامل الانحدار؛

$e_t$ : حد الخطأ.

ونختبر الافتراضين التاليين:

$$\left. \begin{array}{l} H_0: \text{لا توجد علاقة بين الإنفاق الإستهماري و الناتج الداخلي الخام؛} \\ H_1: \text{توجد علاقة بين الإنفاق الإستهماري و الناتج الداخلي الخام.} \end{array} \right\}$$

لإيجاد قيم المعاملات  $\beta_1$  و  $\beta_0$  تمّت الإستعانة ببرنامج (EViews) الإصدار السابع، حيث كانت النتائج على النحو الموضّح أدناه:

$\text{PIB} = 2828.399 + 2.765 \text{ Dep}$
$(0.000) \quad (0.003)$
$N=14 \quad R^2=0.52$
$DW=0.49$

تُشير النتائج الإحصائية الواردة أعلاه، إلى وجود أثر لتغيرات حجم الإنفاق العمومي الاستثمائي الحقيقي (Dep) على الناتج المحلي الخام (PIB)؛ استنادا إلى قيم احتمال الخطأ قدرها ( Prob  $\beta_1=0.003$  )، كما أنّ الحد الثابت يعتبر ذو معنوية إحصائية لأنّ احتمال الخطأ ( Prob  $\beta_0=0.000$  ) أقل من 5%.

من جهة أخرى، فإنّ احتمال إحصائية فيشر ( $F=0.003$ ) ذات دلالة إحصائية وهي أقل من 5%، هذا يعني وجود علاقة بين المتغيّر المفسر والمتغيّر التابع، ومنه نرفض فرضية العدم ( $H_0: \beta_1=0$ ) ونقبل الفرضية البديلة ( $H_1: \beta_1 \neq 0$ ) التي تنص على أن حجم الإنفاق العمومي له أثر (علاقة) على نمو الناتج المحلي الخام.

البيانات الإحصائية الواردة أعلاه، تُظهر كذلك وجود علاقة طردية بين المتغيرين (الإنفاق الإستهماري كمتغيّر مستقل والناتج الداخلي الخام كمتغيّر تابع)، حيث أنّ الزيادة في حجم الإنفاق الإستهماري بـ 1 دينار جزائري من شأنها أن ترفع الناتج الداخلي الخام بنحو 2.7 دينار، في ذات سياق ومن خلال ملاحظة قيمة معامل الانحدار ( $R^2$ ) فإنّ الإنفاق العمومي الإستهماري يفسّر التغيرات التي تطرأ على الناتج الوطني الخام بنسبة متوسطة بلغت 52.19% (معامل الانحدار  $R^2=52.19\%$ )، أما النسبة المتبقية والبالغة 47.81% فهي تُشير إلى أنّ التغيّرات في الناتج الداخلي الخام تُعزى إلى عوامل أخرى من غير الإنفاق الإستهماري، عوامل لم يتم إدراجها في النموذج؛ وكنا قد أشرنا في التحليل الإقتصادي أعلاه إلى أنّ أداء قطاع المحروقات يلعب دوراً مهماً في صياغة الأرقام المتعلقة بالنمو الإقتصادي في الجزائر.

## 1-2-2-1. اختبار فرضيات النموذج الإحصائي المقدر باستخدام طريقة المربعات الصغرى:

ويكون ذلك من خلال:

### 1-2-2-1-1. الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

يمكن الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء من خلال معاينة قيمة إحصائية "دارين واتسون"، التي تشير البيانات الواردة أعلاه إلى أنها تساوي 0.49 (D-w=0.49)، وهي أقل من الحد الأدنى (DL) لإحصائية "دارين واتسون" عند 5% (حيث K=1 و  $D_u=1.045$  و  $D_L=1.35$ )<sup>1</sup>، ومنه يوجد ارتباط ذاتي موجب بين الأخطاء، وللتأكد من ذلك، نمر إلى اختبار (LM test) وهو أفضل من اختبار "دارين واتسون" من حيث قدرته على إكتشاف الارتباط الذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأعلى، هذا الاختبار قائم على قياس العلاقة التالية:

$$E_t = p_0 + p_1 E_{t-1} + u_t$$

من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

$$\left. \begin{array}{l} H_0: \text{لا توجد علاقة بين البواقي والبواقي المبطاء لفترة واحدة (} p_1=0 \text{)} \\ H_1: \text{توجد علاقة بين البواقي والبواقي المبطاء لفترة واحدة (} p_1>0 \text{)}. \end{array} \right\}$$

وكانت نتائجه باستخدام برنامج eviews الإصدار السابع كالتالي:

الجدول (4-8): نتائج الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	9.851650	Prob. F(1,11)	0.0094
Obs*R-squared	6.614493	Prob. Chi-Square(1)	0.0101

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews 7).

النتائج تبين لنا أن احتمال إحصائية (0.0094) فيشر هو أقل من 5%، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة، وبالتالي يوجد ارتباط بين حدود الأخطاء وهذا يؤكد صحة إحصائية "دارين واتسون". في ضوء ما سبق يتطلب الأمر حساب معامل الارتباط ( $\hat{P}_1$ ):

<sup>1</sup> K: عدد المتغيرات المستقلة،  $D_u$  و  $D_L$ : قيم مستخرجة من جدول دارين واتسون باعتبار أن n=14

$$\widehat{P1} = 1 - \frac{DW}{2} = 1 - \left(\frac{0.49}{2}\right) = 0.755$$

وهذا يعني أنّ معامل الارتباط بين الأخطاء العشوائية يساوي 0.755، لذا لا يمكن الإعتماد على النتائج المتحصل عليها من دالة الإنحدار أعلاه، بالرغم من أنّ النتائج كانت جيدة ومطابقة النظرية الاقتصادية، وبالتالي وجب إزالة مشكلة الذاتي للأخطاء؛ وللتخلص من هذه المشكلة يمكن إتباع طرق مختلفة، من بينها سنستخدم طريقة إدخال متغير جديد وهو إبطاء المتغير التابع إلى النموذج واعتباره متغيراً مستقلاً إضافياً، وفق مايلي:

$$PIB_t = \beta_0 + \beta_1 dep_t + \beta_2 PIB_{t-1} + e_t$$

وبإعادة تقدير النموذج كانت النتائج على النحو الآتي:

$PIB = 172.605 + 0.191 Dep + 1.023 PIB(-1)$
$(0.158) \quad (0.207) \quad (0.000)$
$N=14 \quad R^2=0.993 \quad DW=2.42$

توضّح النتائج السابقة أنه بإدخال إبطاء المتغير التابع ( $PIB_{t-1}$ ) إلى النموذج كمتغير مستقل؛ أدى إلى ارتفاع قيمة معامل التحديد إلى 99.3%، كما أن احتمال الخطأ لإحصائية فيشر يؤكد معنوية النموذج ككل، ومعامل الناتج المحلي المبطل معنوي عند 5%، غير أن الحد الثابت ومعامل الإنفاق الاستثمائي أصبحا غير معنويان.

وبإعادة تحليل الأخطاء العشوائية وإعادة الحسابات وفق النتائج الجديدة، فإننا سنتوصل إلى أنّ:

$$D-W=2.42$$

وبما أنّ عدد المشاهدات انخفض إلى 13 فإنّ درجة الحرية تصبح 13 مع وجود متغيرين مستقلين، وبالتالي يكون الحدين الأدنى والأقصى لإحصائية "داربين واتسن" هما على التوالي:

$$D_L = 0.861, D_u = 1.562$$

وعند مقارنة قيمة داربين واتسون (2.42) نجد أنّها أقل من القيمة ( $D_u-4$ )، وبالتالي هذا يقضي بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي العشوائية وبذلك نقبل فرض العدم ( $H_0$ ).

### 1-2-2-2. مشكلة ثبات التباين:

يتم ذلك بتقدير المعادلة التي تدرس العلاقة بين مربع البواقي كمتغير تابع، و مربع البواقي المبطأة لفترة واحدة كمتغير مستقل، وذلك عبر إختبار الفرضيتين التاليتين:

$$\left. \begin{array}{l} H_0: \text{ثبات التباين؛} \\ H_1: \text{عدم ثبات التباين.} \end{array} \right\}$$

والنتائج المتحصل عليها بعد الإعتماد على إختبار (ARCH test) كانت على النحو الذي يظهر أدناه:

الجدول (4-9): نتائج إختبار (ARCH).

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.210919	Prob. F(1,11)	0.6550
Obs*R-squared	0.244578	Prob. Chi-Square(1)	0.6209

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews 7).

و بما أن احتمالية فيشر (0.6550) أكبر من 5% فهذا يقودنا إلى قبول فرض العدم ( $H_0$ )، ورفض الفرض البديل ( $H_1$ )، ما يعني صحة ثبات التباين.

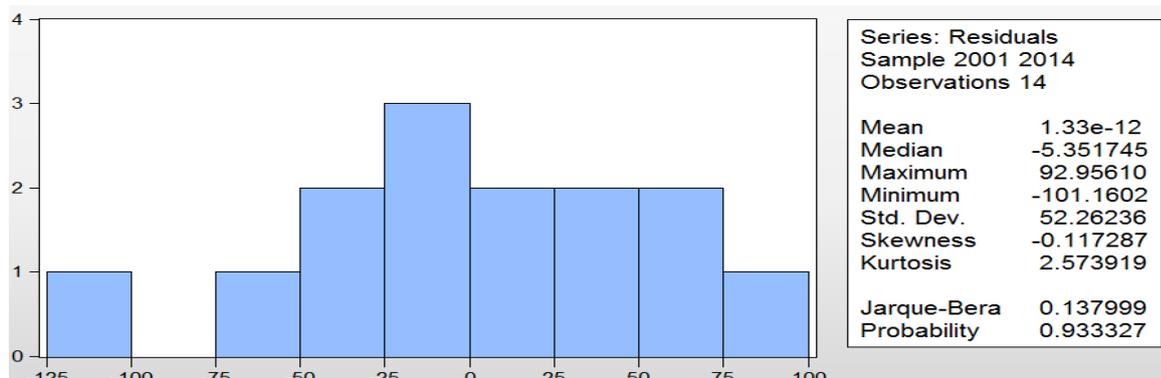
### 1-2-2-3. التوزيع الطبيعي للبواقي:

نستخدم إحصائية (jarque-bera) لمعرفة نمط توزيع البواقي، وهنا ننوّه إلى أنّ هذا الإختبار يستخدم في العينات الكبيرة الحجم، رغم ذلك نحاول استعمالها في دراستنا للتعرف على نمط توزيع البواقي، ويتم إختبار الفرضيتين التاليتين:

$$\left. \begin{array}{l} H_0: \text{بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا؛} \\ H_1: \text{بواقي معادلة الانحدار غير موزعة توزيعا طبيعيا.} \end{array} \right\}$$

ودائماً باستعمال برنامج (eviews) نحصل على النتائج التالية:

الشكل(4-8): التوزيع البياني للبواقي.



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews 7).

تُشير نتائج فحص الاختبار أنّ احتمال إحصائية "جارك -بير" (Prob jarque bera) أكبر من مستوى المعنوية 5% وهذا يدل على قبول فرض العدم ومنه نقول أنّ البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً.

**المبحث الثاني- أثر برامج الإنعاش الإقتصادي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2014:**  
شكّلت معدّلات البطالة المرتفعة المسجلة في الجزائر مع بداية الألفية الثالثة (29.5% سنة 2000) واحداً من أهم تحديات التنمية، من أجل ذلك كان الحد من تفاقم هذه الظاهرة وضبط معدّلاتها عند مستويات مقبولة، أحد الأهداف المعلنة لبرامج الإستثمار العمومي خلال الفترة 2001-2014، من منطلق أنّ برامج الإنفاق العام تُعد واحدة من أدوات السياسة الإقتصادية التي تتيح إمكانية رفع مستوى التشغيل وبالتالي الحد من تفاقم ظاهرة البطالة.

## 1-2. التحليل الإقتصادي لأثر برامج الإنعاش الإقتصادي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2004.

البيانات المتاحة عن التشغيل في الجزائر، تؤكّد تراجع معدّل البطالة على طول فترة الدّراسة، حيث انتقل من 27.3% سنة 2001 إلى 10.6% العام 2014، الجدير بالملاحظة هو أنّ الفترة 2001-2006 شهدت تراجعاً حاداً لمعدّلات البطالة بواقع 15 نقطة مئوية، منتقلة من 27.3% إلى 12.3%، لتستقر بعدها عند مستوى يتراوح دون 12% لبقية سنوات الفترة، الأمر الذي يؤشّر إلى وجود أثر إيجابي للإستثمارات العمومية لاسيما منها برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 على التشغيل في الجزائر؛ الجدول (4-10) يعرض تطور المؤشّرات المرتبطة بالتشغيل في الجزائر خلال المدى الزمني 2001-2014.

الجدول(4-10): تطوّر أهم المؤشرات المتعلقة بالتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

السنوات	القوة النشطة (بالآلاف نسمة)	مستوى التشغيل (بالآلاف نسمة)	معدّل التشغيل (%)	معدّل البطالة (%)
2001	9075	6597	72.7	27.3
2002	9305	6917	74.3	25.7
2003	9540	7278	76.3	23.7
2004	9780	8051	82.3	17.4
2005	10027	8497	84.7	15.3
2006	10267	9002	87.7	12.3
2007	10514	9269	88.1	11.9
2008	10801	9581	88.7	11.3
2009	10544	9478	89.9	10.1
2010	10812	9736	90.0	10.0
2011	10661	9599	90.0	10.0
2012	11423	10170	89.0	11.0
2013	11964	10788	90.1	9.9
2014	11453	10239	89.4	10.6

المصدر:

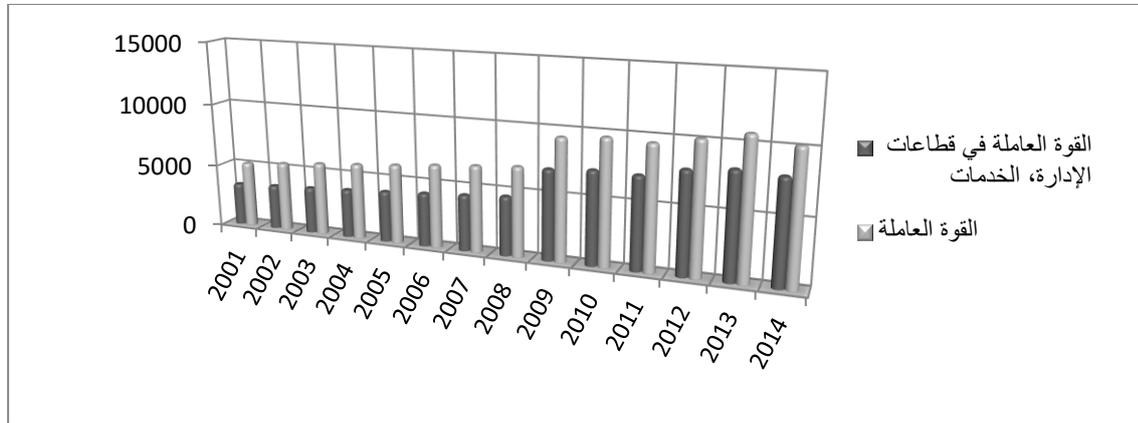
- Ons, *rétrospective statistique 1962-2011*, édition 2013, p 268.

قطاعياً، تُشير البيانات المتاحة والمتعلقة بتوزيع القوة العاملة (خارج قطاع الزراعة) في الجزائر خلال المدى الزمني 2001-2014، إلى أنّ قطاعات الإدارة والخدمات المسوّقة والتجارة إضافة إلى قطاع البناء والأشغال العمومية وهي القطاعات التي كانت إستجابتها أكثر إيجابية للإستثمارات العمومية المنفذة خلال هذه الفترة كما سبقت الإشارة إليه، كانت أكثر القطاعات إستقطاباً للأيدي العاملة حيث شكّلت القوة العاملة المنتسبة لهذه القطاعات في المتوسط نحو 70% من مجموع القوة العاملة خلال هذه الفترة، وهو ما يبرزه الشكل (4-9).

ما تجدر الإشارة إليه أيضاً، هو أنه من بين القطاعات الأكثر إستقطاباً للأيدي العاملة، يحتل قطاع الإدارة الصدارة، وتتجلى أهمية هذا القطاع في صياغة الأرقام المتعلقة بالتشغيل في الجزائر من خلال تتبع تطور كتلة المرتبات والأجور الإدارية، والتي انتقلت من 453.4 مليار دينار سنة 2001 إلى 810.7 مليار سنة 2007، وخلال هذه الفترة مثلت مرتبات وأجور الإدارة العامة ما نسبته 46.7% من إجمالي كتلة الأجور؛ إبتداءً من العام 2008 نمت كتلة المرتبات والأجور الإدارية بشكل مطّرد - لاسيما بعد مراجعة القوانين الأساسية لمنتسبي الوظيف العمومي سنة 2012 بأثر رجعي - حيث إنتقلت من 1098.4 مليار

دينار سنة 2008 (أي ما يعادل 51.36% من كتلة المرتبات) إلى 2414.3 مليار دينار سنة 2011<sup>1</sup>، وهو ما يمثل 63.23% من الكتلة الإجمالية للمرتبات والأجور لهذه السنة.

الشكل (4-9): تطور توزيع القوة العاملة حسب القطاعات خارج الزراعة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, Rapports annuelles 2005-2009-2012-2016.

في سياق ذي صلة، ومن أجل تحليل إنتاجية العمالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، يعرض الجدول (4-11) تطوّر نصيب الفرد العامل من الناتج الداخلي الخام، و هو مؤشر يقيس التقدم الذي تحرزه الدول على صعيد توفير مناصب الشغل المنتجة دون غيرها، ويعبّر عن إجمالي الناتج الداخلي مقسوماً على إجمالي العمالة في هذا الاقتصاد.

في الجزائر ومن خلال معطيات الجدول (4-11) أدناه، يظهر جلياً ضعف العلاقة بين نمو الناتج الداخلي الخام ونمو حجم العمالة خلال الفترة 2001-2014، حيث أنّ معدّل نمو نصيب الفرد العامل من الناتج الداخلي الخام على طول فترة الدراسة يتحرّك في نفس اتجاه تحرك معدّل نمو الناتج الداخلي الخام كما يظهره الشكل (4-10)، غير أنّه إمّا كان سالباً ( سنوات 2001، 2004، 2006، 2008، 2009، 2013)، أو موجباً لكن بمعدّلات ضعيفة خلال باقي سنوات الفترة، باستثناء سنة 2014 أين تجاوز معدّل نمو نصيب الفرد العامل من الناتج عتبة 8%؛ ما يعني من جهة، تفاقم ظاهرة خلق مناصب الشغل غير المنتجة في الجزائر وهو ما يؤكّد أنّ سياسات محاربة البطالة والتي مكّنت من خلق أكثر من أربعة ملايين منصب شغل من خلال مختلف آليات التشغيل، كانت تعتمد المقاربة الاجتماعية بدلاً عن المقاربة الاقتصادية في خلق مناصب الشغل، وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى النصيب المعتبر الذي شكّلته مناصب العمل المؤقتة إلى إجمالي عدد مناصب الشغل التي تمّ إستحداثها، وهنا نذكر أنّه على طول الفترة 2004-2008 كانت معدّلات نمو مناصب الشغل المؤقتة تفوق تلك المتعلقة بنمو مناصب الشغل

<sup>1</sup> Office national des statistiques, **rétrospective statistique 1962-2011**, op cit, p 75.

الدائمة<sup>1</sup>؛ هذه الإختلالات التي عرفها سوق الشغل في الجزائر، فرضت حتمية مراجعة سياسة التشغيل المعتمدة في الجزائر، وهو ما تجسّد من خلال مخطط العمل الجديد لترقية التشغيل ومحاربة البطالة الذي تمّ إطلاقه بعد مصادقة الحكومة عليه سنة 2008 والذي يهدف إلى محاربة البطالة باعتماد مقاربة إقتصادية تعطي من خلالها الأولوية لدعم الإستثمار المنتج المحدث لمناصب الشغل، وكذا تنمية روح المقاولاتية لدى الشباب الطالب للعمل.

ومن جهة أخرى، تفيد معدّلات النمو الضعيفة وغير المستقرة لنصيب الفرد العامل من الناتج الداخلي الخام، بأنّ نمو الناتج الداخلي الخام لا يرتبط بإنتاجية اليد العاملة أو بكمّها، بقدر ما يتوقف على عائدات قطاع المحروقات والتي تتوقف بدورها على الكميات المصدّرة منها وأسعارها في السوق العالمية. تأييداً لهذا الطرح، يُظهر التحليل السابق لاتجاهات تطور معدّل نمو الناتج الداخلي الخام ومعدّل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، أنّ تراجع معدّلات البطالة بشكل مستمر خلال فترة الدّراسة والتي انتقلت من 23.5% كمتوسط للفترة 2001-2004 إلى 12.2% خلال الفترة 2005-2009 ثمّ 10.3% خلال الفترة 2010-2014؛ قابله تراجع معدّل نمو الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة الذي انتقل من 5.0% خلال الفترة 2001-2004 إلى 3.0% خلال الفترة 2005-2009 ثمّ 3.3% خلال المدى الزمني 2010-2014.

<sup>1</sup> المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قسم الدراسات الاقتصادية، " ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمم لسنة 2008"، 2009، ص 62.

الفصل الرابع..... برامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014: طبيعة الإنجازات.

الجدول (4-11): تطوّر نصيب الفرد العامل من إجمالي الناتج الداخلي الخام (تعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة

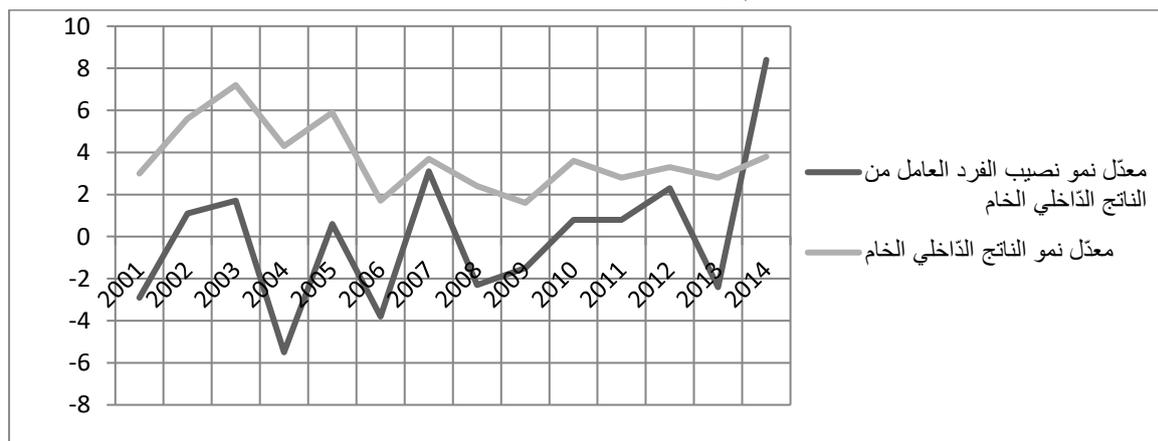
للدولار الأمريكي لعام 2011) في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

السنة	نصيب الفرد العامل من الناتج الداخلي الخام	معدّل النمو (%)
2000	50765.8	-
2001	49264.2	-2.9
2002	49840.4	1.1
2003	50715.9	1.7
2004	47894.6	-5.5
2005	48206.9	0.6
2006	46361.6	-3.8
2007	47812.8	3.1
2008	46686.6	-2.3
2009	45967.0	-1.5
2010	46355.7	0.8
2011	46764.1	0.8
2012	47883.7	2.3
2013	46702.3	-2.4
2014	50666.7	8.4

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية الأساسية من البنك الدولي، متاح على الموقع: <http://data.albankaldawli.org>، تاريخ الاطلاع: 2015-12-15.

الشكل (4-10): مقارنة بين تطور معدّل نمو الناتج الداخلي الخام ومعدّل نمو نصيب الفرد العامل من الناتج الداخلي

الخام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول (4-11) والجدول (4-1).

## 2-2. التحليل الإحصائي لأثر الإنفاق العام الإستثماري على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2014-2001:

من أجل دعم نتائج التحليل الإقتصادي السابق التوصل إليها، نتناول في الآتي تحليلاً إحصائياً لأثر التوسّع في الإنفاق الإستثماري العام في الجزائر خلال الفترة 2014-2001 على التشغيل.

### 2-2-1. تقدير معادلة الارتباط الخطي بين الإنفاق العام الإستثماري ومعدّل البطالة:

لتقدير معادلة الارتباط الخطي للعلاقة بين الناتج المحلي الخام والإنفاق الإستثماري العام؛ نصوغ قبل ذلك النموذج الخطي لهذه العلاقة وفق مايلي:

$$\text{Chom}_t = \beta_0 + \beta_1 \text{dep}_t + e_t$$

حيث:

Chom: متغير تابع (داخلي) يمثل معدل البطالة؛

Dep: متغير مستقل (خارجي) يمثل حجم النفقات الاستثمارية؛

$\beta_0$ : حد ثابت؛

$\beta_1$ : معامل الانحدار؛

$e_t$ : حد الخطأ.

لإيجاد قيم المعاملات  $\beta_1$  و  $\beta_0$  نستعين ببرنامج (EViews) الإصدار السابع، حيث كانت النتائج

كالآتي:

$\text{Chom} = 32.757 - 0.028 \text{ Dep}$
$(0.000) \quad (0.0018)$
$N=14 \quad R^2=0.56 \quad DW=0.87$

تُشير النتائج الإحصائية الواردة أعلاه؛ إلى أنه يوجد أثر لتغيرات حجم الإنفاق العمومي الاستثماري الحقيقي (Dep) على معدل البطالة (Chom) وهذا إستناداً إلى قيم احتمال الخطأ ( Prob )  $(\beta_1=0.0018)$ ، كما أنّ الحد الثابت يعتبر ذو معنوية إحصائية لأنّ احتمال الخطأ  $(\text{Prob } \beta_0=0.000)$  وهو أقل من 5%، في ذات السياق نلاحظ وجود إرتباط متوسط سالب بين هذين المتغيرين (معامل التحديد  $R^2=0.56$ )، بالتالي فالنموذج مقبول من حيث قوة الإرتباط.

البيانات الإحصائية الواردة أعلاه تشير أيضاً، إلى أنّ الإنفاق العمومي الإستثماري يُفسر التغيرات التي تطرأ على معدل البطالة بنسبة بلغت 56.90% (معامل الانحدار  $R^2=56.90\%$ )، في حين يُعزى ما

نسبته 43.1% من التغيرات في مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 إلى عوامل أخرى لم تُدرج في النموذج.

كما أن احتمال إحصائية فيشر ( $F=0.001$ ) ذات دلالة إحصائية أقل من 5%، وهذا يدل على وجود -على الأقل- متغير مفسر له علاقة بالمتغير التابع ومنه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن حجم الإنفاق العمومي الاستثماري كان له أثر على معدّلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

أما النموذج من الناحية الاقتصادية فهو يعكس النظرية الاقتصادية، ويوافق إلى حد بعيد التحليل الإقتصادي أعلاه، حيث أنّ توسّع الإنفاق الاستثماري العام من شأنه أن يقود إلى خلق مناصب الشغل جديدة، تُسهم في تراجع معدّلات البطالة، غير أنّ الأثر الذي أحدثه نمو الإنفاق الاستثماري على مستوى التشغيل كان متوسطاً حيث أنّ (معامل التحديد  $R^2=0.56$ )، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط ( $R$ ) بين حجم الإنفاق العام الاستثماري ومعدّل البطالة 75.43%.

## 2-2-2. اختبار فرضيات النموذج الإحصائي المقدر باستخدام طريقة المربعات الصغرى:

ويكون ذلك من خلال الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء، مشكلة التباين وأيضاً اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

### 2-2-2-1. الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

يمكن معرفة ذلك من خلال إحصائية دوربين واتسون التي تشير إلى القيمة  $Dw=0.87$  وهي تقع في المنطقة بين  $DL$  و  $Du$  (حيث  $K=1$  و  $Du=1.045$  و  $DL=1.35$ )<sup>1</sup>، ومنه لا نستطيع الجزم بوجود الارتباط من عدمه، بالتالي وكما الحالة السابقة وجب علينا الإستعانة باختبار (LM test)، من خلال تقدير العلاقة التالية:

$$E_t = p_0 + p_1 E_{t-1} + u_t$$

وذلك من خلال الفرضيتين التاليتين:

$$\left. \begin{array}{l} H_0: \text{لا توجد علاقة بين البواقي والبواقي المبطاءة لفترة واحدة (} p_1=0 \text{)} \\ H_1: \text{توجد علاقة بين البواقي والبواقي المبطاءة لفترة واحدة (} p_1>0 \text{)}. \end{array} \right\}$$

وكانت نتائجه باستخدام برنامج (eviews) كالتالي:

<sup>1</sup> K: عدد المتغيرات المستقلة،  $Du$  و  $DL$ : قيم مستخرجة من جدول "داربين واتسون" باعتبار أن  $n=14$

الجدول (4-12): نتائج الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.346791	Prob. F(1,11)	0.0945
Obs*R-squared	3.265892	Prob. Chi-Square(1)	0.0707

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews 7).

النتائج تبين لنا أن احتمال إحصائية فيشر هو (0.0945) أكبر من 5% فهذا يعني قبول فرضية العدم وبالتالي لا يوجد ارتباط بين حدود الأخطاء وهذا يؤكد صحة الفرض الأول ( $H_0$ )، بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

### 2-2-2-2. مشكلة ثبات التباين:

هنا سنقوم بتقدير المعادلة التي تدرس العلاقة بين مربع البواقي كمتغير تابع، و مربع البواقي المبطأة لفترة واحدة كمتغير مستقل، من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

$$\left. \begin{array}{l} H_0: \text{ثبات التباين؛} \\ H_1: \text{عدم ثبات التباين.} \end{array} \right\}$$

والنتيجة المتحصل عليها بواسطة اختبار (ARCH test) كانت كالآتي:

الجدول (4-13): نتائج اختبار (ARCH).

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.568882	Prob. F(1,11)	0.4665
Obs*R-squared	0.639256	Prob. Chi-Square(1)	0.4240

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews 7).

وبما أن "احتمالية فيشر" (0.4665) أكبر من 10% فهذا يدل على قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل، ما يعني صحة ثبات التباين.

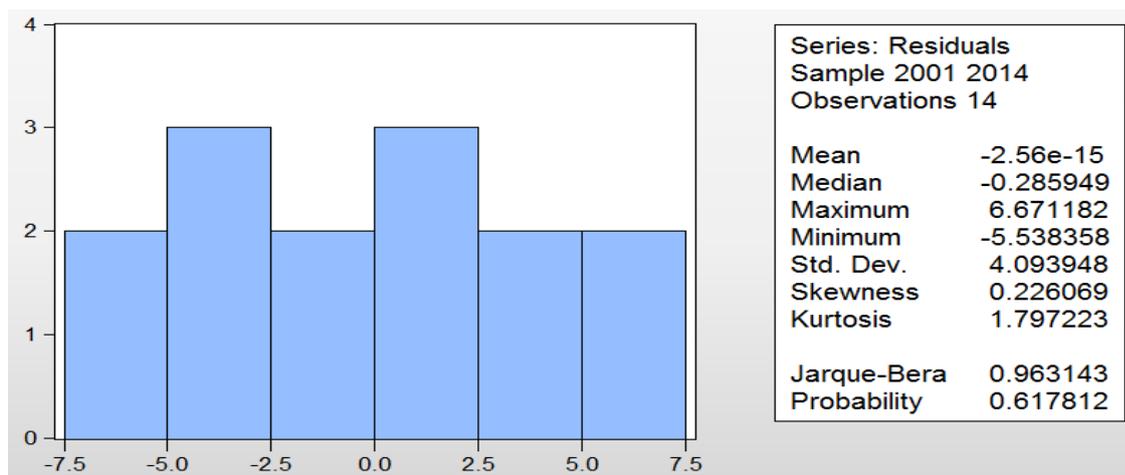
### 2-2-2-3. التوزيع الطبيعي للبواقي:

نستخدم إحصائية (jarque-bera) لمعرفة نمط توزيع البواقي، يجدر التنويه هنا إلى أن هذا الاختبار يُستخدم في العينات الكبيرة الحجم، رغم ذلك نحاول استعمالها في دراستنا للتعرف على نمط توزيع البواقي، من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

$H_0$ : بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعاً طبيعياً؛  
 $H_1$ : بواقي معادلة الانحدار غير موزعة توزيعاً طبيعياً.

بالاعتماد على برنامج (Eviews7) نتحصل على النتائج المبينة في الشكل (4-11) أدناه:

الشكل(4-11): التوزيع البياني للبواقي.



المصدر: من إعداد الطالب باستخدام (Eviews 7).

تشير نتائج فحص الاختبار أنّ احتمال إحصائية "جارك بيرا" (Prob jarque- bera) أكبر من 10% وهذا يدل على قبول الفرض العدم ومنه نقول ان البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً. (61.78%)

المبحث الثالث- أثر برامج الإنعاش الإقتصادي على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 2014-2001:

مع بداية أعمال برامج الإستثمار العمومي للفترة 2001-2014، حددت السلطات النقدية في الجزائر ممثلة في صندوق النقد والقرض هدفاً ضمناً مستهدفاً لمعدل التضخم على المدى المتوسط في حدود 3% إلى غاية العام 2006؛ بدايةً من سنة 2007 وإضافة إلى محافظته على معدل (3%) كهدف ضمني محدد للسياسة النقدية، حدد مجلس النقد والقرض مجالاً مستهدفاً يتراوح بين 3 و4%؛ وفي سنة 2010 وبعد جنوح معدلات التضخم على المستوى العالمي لاسيما في الدول الناشئة إلى الإرتفاع بداية من السداسي الثاني من سنة 2009، رفع مجلس النقد والقرض في الجزائر توقعاته بشأن معدل التضخم المستهدف بنقطة مئوية واحدة ليصبح 4%.

بعد صدور الأمر 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، أصبح إستقرار الأسعار هدفاً أساسياً وصریحاً للسياسة النقدية في

الجزائر، وجاء في نص المادة الثانية منه "...تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفاً من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليهما لنمو سريع للإقتصاد مع السهر على الإستقرار النقدي والمالي.."، وهو ما شكّل بداية فعلية لسياسة إستهداف التضخم في الجزائر؛ بالنتيجة أعلن صندوق النقد والقرض بداية من سنة 2011 عن معدّل صريح مُستهدف للتضخم على المدى المتوسط في حدود 4% مع هامش تحرك قدره  $(\pm 1)$ .

في الآتي سنتناول بالتحليل الإقتصادي ثمّ الإحصائي أثر برامج الإستثمار العمومي خلال الفترة 2001-2014 على التغيّرات في المستوى العام للأسعار في الجزائر.

### 3-1. التحليل الإقتصادي لأثر برامج الإنعاش الإقتصادي على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 2001-2014:

كما سبقت الإشارة إليه، فقد أولت برامج الإستثمار العمومي للفترة 2001-2014 أهمية خاصة لمحاربة البطالة وزيادة مستويات التشغيل، بالنتيجة وكما سبق تناوله فقد تراجعت معدّلات البطالة بشكل محسوس مقارنة إلى المعدّلات السائدة قبل إطلاق هذه البرامج، في المقابل كان من المتوقع أنّ تنجح معدّلات التضخم إلى الإرتفاع خلال هذه الفترة، مع التسليم بالمنطقات النظرية لمنحنى "فيليبس" والتي ترى بوجود علاقة عكسية تبادلية بين مستوى البطالة ومعدّلات التضخم في ظل سياسة إنفاقية توسعية.

البيانات المتاحة عن التضخم في الجزائر خلال المدى الزمني 2001-2014 والتي تظهر في الجدول (4-14) أدناه، تبيّن عدم إستقرار معدّل التضخم على طول هذه الفترة، ففي سنة 2001 (بداية تطبيق أول برامج الإنعاش الإقتصادي) بلغ معدّل التضخم 4.2% مبتعداً عن المعدّل الضمني المستهدف بإختراف قدره 1.2% ومرتفعاً عن المعدّل المحقق سنة 2000 (0.3%) بـ 3.9 نقطة مئوية، هذا الإرتفاع في معدّل التضخم سنة 2001 يعزى إضافة إلى الإرتفاع الذي عرفته أسعار المواد الغذائية؛ إلى النمو الذي عرفه فائض الطلب المحلي الذي بلغ سنة 2001 نحو 177.6 مليار دينار جزائري، مدفوعاً بالنمو الذي عرفه إجمالي الإنفاق المحلي الإستهلاكي والإستثماري والذي بلغ هذه السنة 2472,3 مليار دينار جزائري.

خلال سنة 2002 تراجع معدّل التضخم بنحو 2.8 نقطة مئوية عن المستوى المسجّل سنة 2001، وبـ 1.4+ نقطة عن معدّل التضخم المستهدف (3%)، بسبب إنخفاض وتيرة نمو أسعار السلع الإستهلاكية تحت تأثير نمو المعروض المحلي والمستورد وتراجع نمو الطلب في قطاع التجارة بالتجزئة<sup>1</sup>، في ذات السياق تراجع معدّل نمو الكتلة النقدية (M2) بخمسة نقاط مئوية مقارنة إلى معدّل النمو المسجّل

<sup>1</sup> Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport annuel 2002, <https://www.bank-of-algeria.dz> (date de visite 18-03-2015).

سنة 2001 (22.3%)، بعدها عاد معدّل التضخّم إلى الإرتفاع من جديد خلال سنتي 2003 و 2004 و بلغ نسبة 4.3 و 4% على التوالي، خلال هذه الفترة واصل فائض الطلب المحليّ نموه حيث وصل في السنة الأخيرة 1101.7 مليار دينار مدفوعا خاصة بالإنفاق الإستهلاكي المحلي (الحكومي والخاص) الذي بلغ 3238.0 مليار دينار منها 2352.2 مليار دينار تمثل إستهلاك القطاع الخاص، بالموازاة مع ذلك تواصل تراجع معدّل نمو الكتلة النقدية (M2) لثالث سنة على التوالي بعد 2001 (22.3%)، ليبلغ سنة 2004، 11.4%.

بعد الإرتفاع المسجل خلال سنتي 2003 و 2004، تراجع معدّل التضخم إلى 1.4% سنة 2005، هذا التراجع \_ بالرغم من إستمرار نمو الكتلة النقدية (M2) ونسبة السيولة وفائض الطلب المحلي - كان في جانب منه نتيجة لفعالية آلية إسترجاع السيولة التي استحدثتها بنك الجزائر بداية من شهر أفريل 2002، هذه الآلية مكنت سنة 2005 من سحب مبلغ 450 مليار دينار جزائري<sup>1</sup> بعنوان سيولة مسترجعة، تجدر الإشارة إلى أنّ صافي الموجودات الخارجية تجاوز نهاية سنة 2005 السيولة النقدية وشبه النقدية في الإقتصاد الجزائري.

بداية من سنة 2006 أخذت معدّلات التضخم منحى تصاعدي إلى غاية سنة 2009، منتقلة من 2.3% إلى 5.7%، وترواحت الفجوة بين الهدف المستهدف والهدف الفعلي خلال هذه الفترة بين - 0.7% و 2.7%، ويعزى نمو معدّل التضخم خلال هذه الفترة إلى استمرار إرتفاع أسعار السلع المستوردة لاسيما الفلاحية منها (تضخم مستورد) وكذا أسعار المنتجات الغذائية المحلية، ناهيك عن النمو المتواصل للكتلة النقدية ونمو الطلب المحلي لاسيما المتصل بقطاع البناء والأشغال العمومية.

بين سنتي 2010-2011 وبعد إعادة صياغة الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر شهر أوت 2010، تراجع معدّل التضخم ولو بشكل طفيف عن المستوى المسجّل خلال سنة 2009، حيث بلغ 3.9 و 4.5% على التوالي، هذا التراجع لم يعمر طويلاً حيث عاد معدّل التضخم الإرتفاع ليبلغ سنة 2012 مستوى 8.9% وهو الأعلى خلال الفترة 2001-2014، إرتفاع أسعار المنتجات الإستهلاكية المحلية لاسيما الغذائية المصنّعة والمنتجات الفلاحية الطازجة منها.

بداية من سنة 2013 تراجع معدّل التضخم عن المستوى القياسي المسجل سنة 2012 إلى مادون المعدّل المستهدف (4%)، بإختراف ترواح بين -0.7 و -1.1، ليبلغ سنتي 2013 و 2014 على التوالي 3.3 و 2.9%، نتيجة للتراجع الذي عرفه تضخم أسعار المواد الغذائية الذي بلغ سنة 2013، 3.18%

<sup>1</sup> Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport annuel 2005, avril 2006, p 149.

الفصل الرابع..... برامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014: طبيعة الإنجازات.

وهو أضعف مستوى له منذ العام 2006، وكذا التراجع الذي عرفته أسعار السلع الغذائية المستوردة لاسيما الأساسية منها، على سبيل المثال خلال سنة 2014 تراجعت أسعار القمح الصلب في السوق العالمية بـ 11.4%، وأسعار زيت دوار الشمس بـ 19.7%<sup>1</sup>،

الجدول (4-14): تطور معدّل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

السنوات	معدّل التضخم الفعلي (%)	معدّل التضخم المستهدف (%)	الإنحراف (%)
2001	4.2	3	+1.2
2002	1.4	3	-1.6
2003	4.3	3	+1.3
2004	4.0	3	+1.0
2005	1.4	3	+1.6
2006	2.3	3	-0.7
2007	3.7	3	+0.7
2008	4.9	3	+1.9
2009	5.7	3	+2.7
2010	3.9	4	-0.1
2011	4.5	4	+0.5
2012	8.9	4	+4.9
2013	3.3	4	-0.7
2014	2.9	4	-1.1

● بالنسبة لسنوات 2007-2008-2009، حدد بنك الجزائر إضافة إلى معدّل التضخم المحدد في المدى المتوسط والظاهر في الجدول (3%)، مجالا مستهدفا يتراوح بين 3 و 4%.

المصدر:

- Office national des statistiques, **rétrospective statistique 1962-2011**, édition 2013, p 105.
- Banque d'algerie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport annuel 2015, novembre 2016, p 116.

العرض السابق لتطور معدّل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، بين أنّ هناك جملة من العوامل والأسباب التي تضافرت فيما بينها وأدت إلى تحريك المستوى العام للأسعار نحو الإرتفاع، الأمر الذي دفع بمعدّل التضخم الفعلي فوق مستوى التضخم المستهدف خلال أغلب سنوات الفترة. خصوصية هذه الفترة تكمن خاصة في التوسّع الكبير الذي عرفه الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري وخاصة الإستثماري

<sup>1</sup> أنظر في ذلك:

- Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport annuel 2013, novembre 2014, p p 29-34.
- Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport annuel 2014, juillet 2015, p 35.

والذي بدوره وُلد آثار سحب على إنفاق القطاع الخاص دافعاً إياه نحو مستويات غير مسبقة، بالمحصلة فقد تشكّل فائض طلب محلي أسهم في خلق فجوة تضخمية نمت على طول فترة الدراسة.

في ذات السياق، نمو الطلب المحلي الإستهلاكي والإستثماري بشكل مطّرد خلال هذه الفترة، لم يقابله نمو مماثل في العرض المحلي نتيجة الإستجابة الضعيفة للجهاز الإنتاجي الوطني - الذي ظل يشغل حتى دون طاقاته الإستخدامية المتاحة- للطلب المحلي الإستهلاكي والإستثماري المتولد عن برامج الإنعاش الإقتصادي، هذا الواقع فرض حتمية تلبية فائض الطلب المحلي المتشكّل خلال هذه الفترة عن طريق اللجوء إلى العرض الخارجي، وهو ما انعكس في النمو المطّرد لواردات الجزائر من السلع والخدمات، إستهلاكية كانت أم تجهيزية إستثمارية، الأمر الذي لم يفاقم الإختلالات الهيكلية للجهاز الإنتاجي الوطني ويكرّس تبعية الإقتصاد الوطني لقطاع المحروقات فحسب، وإّما أيضاً ربط القوى التضخّمية الداخلية أكثر بتقلبات الأسعار في الأسواق الدّولية.

نركّز في الآتي على إثنتين من العوامل التي نعتقد أنّهما أهم مصدرين للتضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، فائض الطلب المحلي المتأتي خاصة من توسّع الإنفاق الحكومي الإستثماري والتضخم المستورد.

### 3-1-1. دور الإنفاق العام الإستثماري في إحداث الفجوة التضخمية خلال الفترة 2001-2014:

كما سبقت الإشارة إليه فإنّ خلق الطلب الفعّال يقتضي مقابلته بزيادة ماثلة في حجم الإنتاج، وإلّا فإنّ من شأن هذا الطلب الإضيافي أن يساهم في زيادة الضغوط التضخّمية ويدفع بمستوى الأسعار إلى الأعلى (التضخّم الناشئ عن فائض الطلب).

تشير البيانات المتاحة (انظر الجدول (4-15)) إلى أنّ إجمالي فائض الطلب المحلي في الجزائر قد عرف نمواً مستمراً على طول فترة الدراسة، حيث انتقل من 177.6 مليار دينار سنة 2001 إلى 1101.7 مليار دينار العام 2004، ثم 5131.0 مليار دينار سنة 2009 ليستقر سنة 2014 عند 11886.8 مليار دينار، هذا التزايد في فائض الطلب المحلي كان خاصة نتيجة للنمو الذي عرفه إجمالي الإنفاق الإستهلاكي المحلي، هذا الأخير الذي إنتقل من 2472.3 مليار دينار سنة 2001 ليلبغ 89608.2 مليار دينار، في حين انتقلت مساهمة إجمالي الإنفاق الإستثماري المحلي في تشكيل فائض الطلب المحلي<sup>1</sup> من نحو 57 مليار دينار سنة 2001، إلى 5343.6 مليار دينار. إنّ النمو المستمر لفائض الطلب المحلي مؤشّر على عدم

<sup>1</sup> مساهمة الإنفاق الاستثماري المحلي في تكوين فائض الطلب المحلي محسوبة من خلال العلاقة: مساهمة الإنفاق الاستثماري المحلي في تكوين فائض الطلب المحلي محسوبة = (إجمالي الإنفاق الاستثماري المحلي / إجمالي الإنفاق القومي) × إجمالي فائض الطلب المحلي.

الفصل الرابع..... برامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014: طبيعة الإنجازات.

مسايرة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة للنمو المطرد الذي عرفه إجمالي الإنفاق القومي الجاري والإستثماري.

أثر النمو الذي عرفه فائض الطلب المحلي خلال الفترة 2001-2014، كان واضحا على حجم الفجوة التضخمية والتي تعبر عن النسبة بين إجمالي فائض الطلب المحلي والناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة، إذ تفيد بيانات الجدول أدناه إلى أنّ هذه الأخيرة تضاعفت بأكثر من خمس مرّات خلال الفترة 2001-2004، حيث انتقلت من 5.13% إلى 26.94، واستمر هذا المنحى التصاعدي لنمو الفجوة التضخمية لباقي سنوات فترة الدراسة بالموازاة مع إستمرار نمو فائض الطلب المحلي، لتبلغ في نهاية فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) 108.34%، و تنتقل إلى 213.48% سنة 2014 .

الجدول (4-15): تطور فائض الطلب المحلي والفجوة التضخمية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة (1).	إجمالي الإنفاق الإستهلاكي بالأسعار الجارية (2).	إجمالي الإنفاق الإستهلاكي بالأسعار الجارية (3).	إجمالي الإنفاق القومي بالأسعار الجارية (4)=(3)+(2).	إجمالي فائض الطلب المحلي (5)=(4)-(1).	الفجوة التضخمية (6)=(5)/(1).
2001	3463,0	2472,3	1168,3	3640,6	177,6	5.13
2002	3657,3	2688,3	1402,7	4091,0	433,7	11.85
2003	3920,7	2902,4	1599,0	4501,4	580,7	14.84
2004	4089,3	3238,0	1953,0	5191,0	1101,7	26.94
2005	4330,9	3418,9	2396,5	5815,4	1484,5	34.27
2006	4403,8	3650,5	2575,6	6226,1	1822,3	41.38
2007	4552,4	4107,2	3224,9	7332,1	2779,7	61.06
2008	4659,8	4747,8	4154,6	8902,4	4242,6	91.04
2009	4735,9	5131,0	4735,9	9866,9	5131,0	108.34
2010	4908,1	6181,3	4968,1	11149,4	6241,3	127.16
2011	5049,9	7563,4	5539,4	13102,8	8052,9	159.46
2012	5220,4	8504,5	6336,5	14841,0	9620,6	184.28
2013	5364,8	8955,5	7220,7	16176,2	10811,4	201.52
2014	5568,1	9608,2	7846,7	17454,9	11886,8	213.48

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية الأساسية من البنك الدولي، متاح على الموقع:

<http://data.albankaldawli.org> تاريخ الاطلاع: 2015-12-23.

- Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, Rapports annuelles 2005-2009-2012-2016.

بعد العرض السابق لتطور فائض الطلب المحلي وأثره على الفجوة التضخمية في الجزائر؛ نتساءل عن مدى مساهمة الإنفاق الاستثماري العام في تكوين فائض الطلب المحلي وبالتالي في إحداث الفجوة التضخمية خلال الفترة 2001-2014. معطيات الجدول (4-16) أدناه، تظهر تطور مساهمة الإنفاق الحكومي في صياغة الأرقام المتعلقة بفائض الطلب المحلي، والملاحظ هو النمو المطرد لحجم مساهمة كل من الإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي الحكومي في تكوين فائض الطلب المحلي توازياً مع نمو المخصصات المالية لمختلف البرامج الاستثمارية، في هذا الصدد انتقلت مساهمة الإنفاق الاستثماري العام من 25.5 مليار دينار سنة 2001 إلى 1213.4 مليار سنة 2014، ما يعني معدّل نمو سنوي متوسط ناهز 14.0%، في المقابل انتقلت مساهمة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي من 30.4 مليار دينار إلى 2276.9 مليار دينار خلال نفس المدى الزمني بمعدّل نمو سنوي قدره 14.4%، مع ملاحظة أنه خلال فترتي تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 والبرنامج الخماسي لتوطيد النمو 2010-2014، كانت مساهمة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي في تكوين فائض الطلب المحلي أكبر من الإنفاق الاستثماري، أمّا خلال الفترة 2004-2009 والتي شهدت تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي فإنّ مساهمة الإنفاق الاستثماري العام في تكوين فائض الطلب المحلي كانت أكبر من مساهمة الإنفاق الاستهلاكي؛ خلال هذه الفترة نمى الإنفاق الاستثماري الحكومي بأكثر من 25.8% في مقابل 14.5% بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي؛ للتذكير فإنّ نمو 86% من مخصصات هذا البرنامج كانت عبارة عن إستثمارات مباشرة في مجال تطوير المنشآت الأساسية وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

الفصل الرابع..... برامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014: طبيعة الإنجازات.

الجدول (4-16): تطوّر مساهمة الإنفاق الحكومي في الطلب المحلي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات.	الإستهلاك الحكومي بالأسعار الجارية.	الإستهلاك الحكومي بالأسعار الجارية.	إجمالي الإنفاق القومي بالأسعار الجارية.	نسبة الإستهلاك الحكومي إلى إجمالي الإنفاق القومي (4)	نسبة الإستهلاك الحكومي إلى إجمالي الإنفاق القومي (5)	إجمالي فائض الطلب المحلي.	إجمالي فائض الطلب المحلي (7) =	مساهمة الإستهلاك الحكومي في إجمالي فائض الطلب المحلي (8) = (4)*(6)
	(1)	(2)	(3)	(3)/(1)=	(3)/(2)=	(6)	(6)*(5)	(6)*(4)=
2001	624,6	522,4	3640,6	17.1	14.3	177,6	25,5	30,4
2002	700,4	575,0	4091,0	17.1	14.0	433,7	60,9	74,2
2003	777,5	628,1	4501,4	17.2	13.9	580,7	81,0	100,3
2004	847,7	640,7	5191	16.3	12.3	1101,7	135,9	179,9
2005	890	806,9	5815,4	15.3	13.9	1484,5	205,9	227,2
2006	954,9	1015,1	6226,1	15.3	16.3	1822,3	297,1	279,5
2007	1146,9	1434,6	7332,1	15.6	19.5	2779,7	543,9	434,8
2008	1455,8	1973,3	8902,4	16.3	22.1	4242,6	940,4	693,8
2009	1645	1946,3	9866,9	16.6	19.7	5131	1012,1	855,4
2010	2065,7	1807,9	11149,4	18.5	16.2	6241,3	1012,0	1156,4
2011	3015,2	1974,4	13102,8	23.0	15.0	8052,9	1213,4	1853,1
2012	3293,2	2234,0	14841	22.2	15.0	9620,6	1448,2	2134,8
2013	3185,7	1892,6	16176,2	19.7	11.7	10811,4	1264,9	2129,2
2014	3343,5	2501,4	17454,9	19.1	14.3	11886,8	1703,4	2276,9

(6): إجمالي فائض الطلب المحلي = إجمالي الإنفاق القومي بالأسعار الجارية - إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

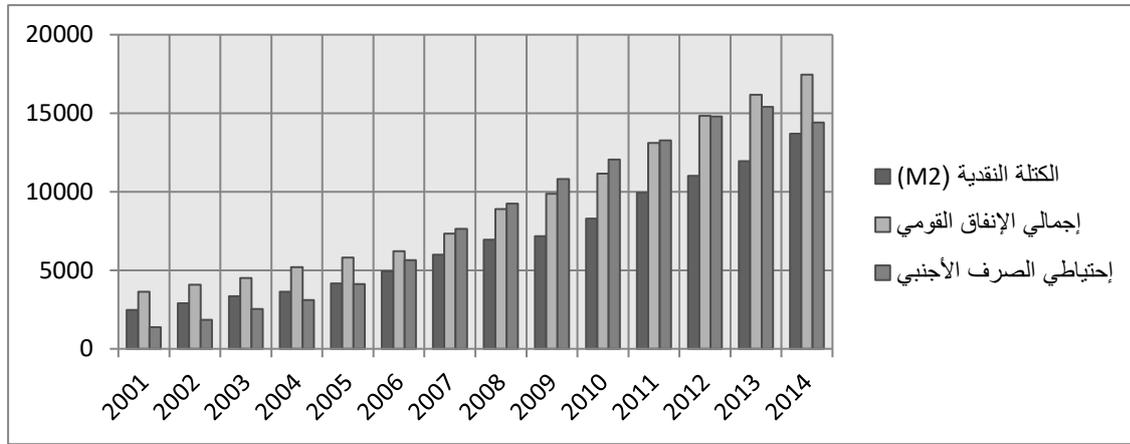
المصدر: - البنك الدولي، مؤشرات التنمية الأساسية من البنك الدولي، متاح على الموقع: <http://data.albankaldawli.org>.

تاريخ الإطلاع: 2015-12-23.

- Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, Rapports annuelles 2005-2009-2012-2016.

ما يجدر التنويه إليه، هو أنّ النمو المطرد لإجمالي الإنفاق القومي خلال الفترة 2001-2014، إضافة إلى نمو إحتياجات الصرف (من غير الذهب) بعد التحسّن الذي عرفته أسعار النفط مع بداية الألفية الثالثة، خلق مناخاً مواتياً لتوسّع عرض النقود في الإقتصاد الجزائري، وهو ما تبرزه الأرقام المتاحة (انظر الجدول (4-17) والشكل (4-12)) عن نمو الكتلة النقدية خلال هذه الفترة.

الشكل (4-12): تطور عرض النقود (M2) في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 (الوحدة: مليار دينار جزائري).



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, Rapports annuelles 2005-2009-2012-2016.

- الجدول (4-16).

بلغ معدّل نمو الكتلة النقدية (M2) (النقد المتداول + الودائع تحت الطلب + الودائع لأجل) خلال سنة 2001 وهي السنة التي شهدت إطلاق برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) 22.3%، حيث انتقلت من 2022.5 مليار دينار سنة 2000 إلى 2473.5 مليار سنة 2001، وتواصل نمو عرض النقود في الاقتصاد الجزائري على طول سنوات فترة الدراسة بمعدّلات موجبة لكن متفاوتة (أنظر الشكل (4-12)) بلغ متوسطها 14.67%، ننوّه إلى أنّ أدنى معدّل نمو للكتلة النقدية خلال الفترة 2001-2014 تم تسجيله سنة 2009، حيث بلغ 3.1% وهو أقل من متوسط الفترة بأكثر من 11.5 نقاط مئوية، وهذا تحت تأثير تراجع معدّل نمو صافي الموجودات الخارجية إلى 6.2% حيث بلغت خلال هذه السنة 10886.0 مليار دينار<sup>1</sup>، بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية خريف 2008.

نفس الملاحظات يمكن إبدالها عند تحليل تطوّر نمو النقد بالمفهوم (M1)<sup>2</sup> في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث نمت عرض النقود بمعدّل متوسط بلغ 18.9%، منتقلا من 1238.5 مليار دينار جزائري سنة 2001 إلى 9580.2 مليار دينار سنة 2014، مع الإشارة إلى أنّ معدّل نمو النقود (M1) خلال سنة 2009 بلغ 0.3% بإشارة سالبة، حيث بلغ عرض النقود (M1) خلال هذه السنة 4949.8 مليار دينار

<sup>1</sup> Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport annuel 2009, juillet 2010, p 169.

<sup>2</sup> مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع في فترة زمنية معيّنة (العملة المتداولة خارج القطاع المصرفي مضافا إلى إليها الودائع تحت الطلب للقطاع الخاص لدى البنوك التجارية).

## الفصل الرابع..... برامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014: طبيعة الإنجازات.

مقابل 4964.8 مليار دينار سنة 2008، وهذا تزامنا مع تراجع نمو عرض النقود بالمفهوم الموسع بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية.

في ذات السياق، يُظهر تحليل تطور سرعة دوران النقود (V1) و(V2)<sup>1</sup> في الإقتصاد الجزائري، أنّ هذه الأخيرة تغيرت خلال الفترة 2001-2014، ضمن مجال يتراوح 1.8 و 3.4 بالنسبة ل (V1) وبين 1.2 و 1.8 بالنسبة ل (V2)<sup>2</sup>، الملاحظ هو تراجع سرعة دوران النقود في الإقتصاد الجزائري ولو بشكل طفيف بداية من العام 2006، ومردّد ذلك هو أنّ نمو الكتلة النقدية بمفهومها (M1) و (M2) كان أكبر من نمو الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية خلال الفترة 2006-2014. من جهة أخرى تُوّسّر القيم المتدنية والمستقرة نسبياً لسرعة تداول النقد على طول فترة الدّراسة إلى ضعف مساهمة التوسّع في عرض النقود في صياغة الأرقام المتعلقة بالمستوى العام للأسعار في الجزائر خلال هذه الفترة.

الجدول (4-17): تطور نمو الكتلة النقدية وسرعة دورانها في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية (1)	معدّل النمو (%)	الكتلة النقدية M2 (2)	معدّل النمو (%)	سرعة الدوران V2 (2)/(1)	النقود M1 (3)	معدّل النمو (%)	سرعة الدوران V1 (3)/(1)
2000	4098,9	-	2022,5	-	-	1048,2	-	-
2001	4235,6	3.3	2473,5	22.3	1,7	1238,5	18.1	3.4
2002	4541,9	7.2	2901,5	17.3	1,5	1416,3	14.3	3.2
2003	5266,8	15.9	3354,4	15.6	1,5	1630,4	15.1	3,2
2004	6127,5	16.3	3738	11.4	1,6	2160,5	32.5	2,8
2005	7498,6	22.3	4146,9	10.9	1,8	2437,5	12.8	3,0
2006	8391,0	11.9	4827,6	16.4	1,7	3177,8	30.3	2,6
2007	9408,3	12.1	5994,6	24.1	1,5	4233,6	33.2	2,2
2008	11042,8	17.4	6955,9	16.0	1,5	4964,9	17.2	2,0
2009	10034,3	9.1-	7178,7	3.2	1,4	4949,8	-0.3	2,0
2010	12049,5	20.0	8280,7	15.3	1,4	5756,4	16.3	2,0
2011	14384,8	19.4	9929,2	19.9	1,4	7141,7	24.0	2,0
2012	16209,6	12.7	11015,1	10.9	1,4	7681,5	7.5	2,1
2013	16647,9	2.7	11941,5	8.4	1,4	8249,8	7.4	2,0
2014	17228,6	3.5	13663,9	14.4	1,3	9580,2	16.1	1,8

المصدر:

- Banque d'Algérie, *évolution économique et monétaire en Algérie*, Rapports annuelles 2005-2009-2012-2016.

- نسب محسوبة من قبل الباحث.

<sup>1</sup> V1 و V2 تعبر عن النسبة بين الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية وعرض النقود M1 و M2 على التوالي.

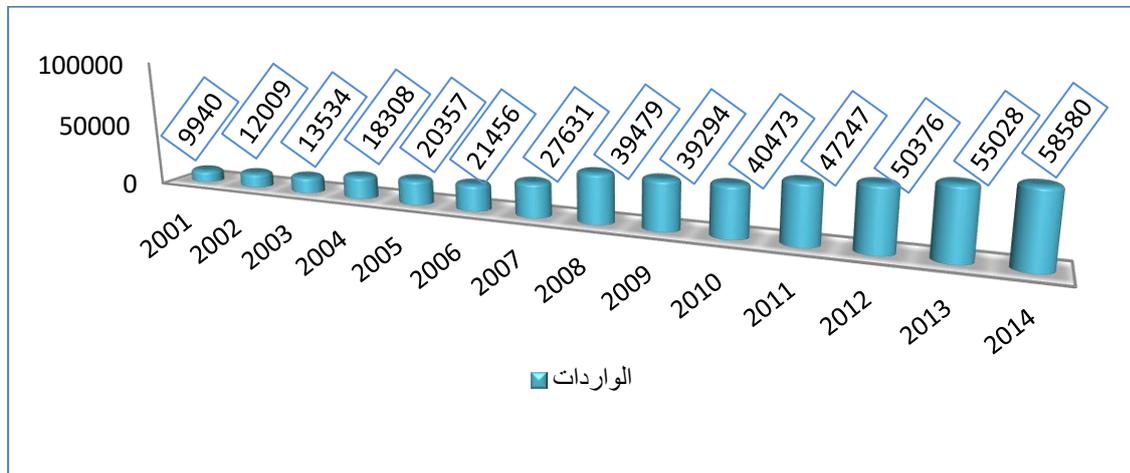
<sup>2</sup> حسابات الباحث بالإعتماد على:

-Banque d'Algérie, *évolution économique et monétaire en Algérie*, rapports annuels 2005-2009-2014.

### 3-1-2. التضخم المستورد:

بعد فجوة الطلب المحلي التي أحدثتها سياسة التوسّع في الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، وعجز منظومة الإنتاج الوطني عن مواكبة هذه الفجوة؛ زاد اعتماد السّوق المحلية على السّوق العالمية من أجل مقابلة فائض الطلب الذي أحدثته برامج الإنعاش الإقتصادي؛ بالنتيجة عرفت واردات الجزائر من السلع والمواد الأولية ونصف المصنّعة والمصنّعة والخدمات نمواً مطّرداً خلال الفترة 2001-2014 بمعدّل سنوي بلغ في المتوسط 14.8%، حيث انتقلت قيمتها من 9940 مليون دولار سنة 2001 إلى 18308 مليون دولار سنة 2004، ثمّ إلى 39294 مليون دولار سنة 2009، لتستقرّ نهاية العام 2014 عند 58580 مليون دولار (انظر الشكل (4-14)؛) وتجدد الإشارة إلى أنّ وتيرة الواردات عرفت تسارعاً حاداً سنة 2008، وسجلت أعلى معدّل نمو لها خلال فترة الدّراسة بلغ 42.9%، مدفوعاً خاصة بالنمو الذي عرفته واردات المنتجات الفلاحية والتجهيزات الصناعية والفلاحية والسلع نصف المصنّعة، وكذا النمو المعترف الذي سجّله واردات خدمات البناء والأشغال العمومية (2.658 مليار دولار مقابل 1.540 سنة 2007) وواردات خدمات المؤسسات الفنية (3.413 مليار دولار مقابل 1.690 مليار دولار سنة 2007)<sup>1</sup>.

الشكل (4-13): تطور واردات الجزائر خلال الفترة 2001-2014 (الوحدة: مليون دولار)



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على: مخطط عمل الحكومة لسنة 2017، الملحق رقم 02.

إنّ التضخم الذي عرفته فاتورة واردات الجزائر خلال الفترة 2001-2014، وإن كان يرجع في جانب من إلى نمو حجم هذه الواردات خلال هذه الفترة؛ حيث أنّ مؤشر حجم الواردات في الجزائر انتقل من 114.7 سنة 2001 إلى 459.0 سنة 2014 (سنة الأساس 2000=100)، فهو يعزى أيضاً إلى الإرتفاع الذي عرفته أسعار الكثير من السلع المستوردة وفي مقدّمها السلع الإستهلاكية الزراعية (القمح،

<sup>1</sup> Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie , op cit, p 82.

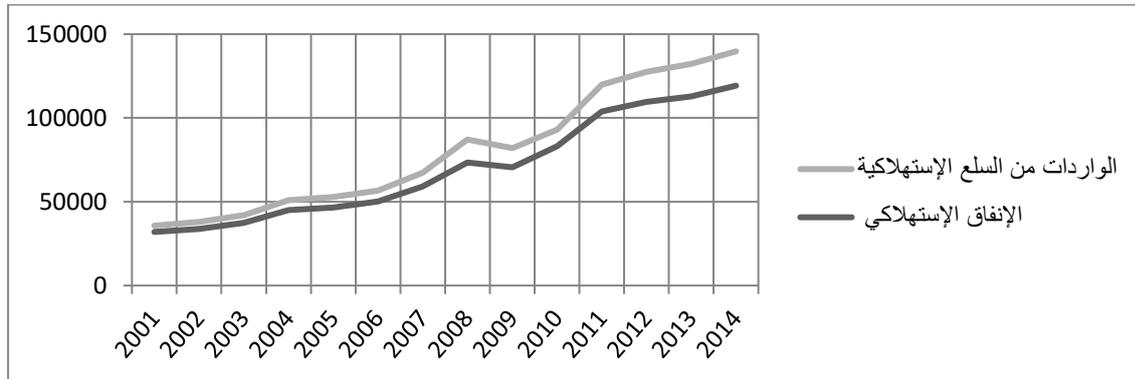
البن، الصوجا...) والسلع المصنّعة والنصف مصنّعة التي تعتمد مصادر الطاقة الأحفورية كمدخل أساسي في إنتاجها؛ حيث ساهم ارتفاعها بقسم كبير في الإرتفاع الذي عرفته قيمة واردات الجزائر خلال هذه الفترة، في هذا الصدد نوه إلى أنّ مؤشر قيمة الواردات في الجزائر تضاعف بنحو ستة مرّات خلال المدى الزمني 2001-2014 منتقلا من 108.4 سنة 2000 إلى 638.7 سنة 2014 (سنة الأساس 2000=100)<sup>1</sup>. يدلّ على أنّ قسماً كبيراً من الإنفاق العام، قد تسرّب إلى خارج الإقتصاد الوطني عبر قناة التجارة الخارجية؛ وهو ما من شأنه أن يضعف عمل آلية مضاعف الإنفاق العام، ما يفضي بدوره إلى إضعاف فعالية برامج الإنفاق العام.

بيانات الجدول (4-18) أدناه، تظهر الأهمية النسبية التي احتلتها السلع الإستهلاكية (الغذائية وغير الغذائية) ضمن هيكل واردات الجزائر خلال فترة الدّراسة؛ حيث شكّلت ما نسبته 35% من إجمالي واردات الفترة، وانتقلت واردات السلع الإستهلاكية من 18462 مليون دولار خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي لفترة 2001-2004 إلى 45849 مليون دولار خلال البرنامج الخماسي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009، ثمّ 85355 مليون دولار خلال الفترة 2010-2014، ما يعني معدّل نمو بلغ في المتوسط 117.2%، وهو ما يعدّ مؤشراً آخر على عدم قدرة الجهاز الإنتاجي الوطني على الإستجابة لفائض الطّلب المحلي على السلع الإستهلاكية منها وغير الغذائية.

هذا النمو في واردات السلع الإستهلاكية جاء استجابة للنمو المطّرد الذي عرفه إجمالي الإنفاق الإستهلاكي، الذي انتقل -كما سبقت الإشارة إليه- من 11301 مليار دينار جزائري خلال الفترة 2001-2004 إلى 21055.4 مليار خلال الفترة 2005-2009 ثمّ إلى 40812.9 مليار دينار خلال المدى الزمني 2010-2014 والذي شهد تنفيذ البرنامج الخماسي لتوطيد النمو، والشكل أدناه يرسم صورة واضحة عن العلاقة بين نمو الإنفاق الإستهلاكي في الجزائر ونمو الواردات من السلع الإستهلاكية.

<sup>1</sup> البنك الدولي، مؤشرات التنمية الأساسية من البنك الدولي، متاح على الموقع: <http://data.albankaldawli.org>، تاريخ الاطلاع: 2015-12-25.

الشكل (4-14): تطور الإنفاق الإستهلاكي و واردات السلع الإستهلاكية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapports annuels 2005-2009-2014.

- الجدول رقم (4-16).

واردات التجهيزات الصناعية نمت هي الأخرى خلال فترة الدراسة بمعدلات مرتفعة تجاوزت 15.3%، حيث تشير البيانات المتاحة إلى أنّ قيمتها تضاعفت بأكثر من أربع مرّات خلال الفترة 2010-2014 مقارنة بالفترة 2001-2014، في حين بلغ مجموعها على طول المدى الزمني 2001-2014 نحو 146453 مليون دولار، وشكّلت بذلك نحو 34.2% من مجموع واردات الفترة، تلتها في تشكيل هيكل واردات الجزائر خلال هذه الفترة وبنسبة 22.6% المواد نصف مصنّعة التي نمت هي الأخرى بمعدّل 16%، حيث تضاعف قيمتها بنحو خمس مرّات خلال البرنامج الخماسي 2010-2014 مقارنة إلى قيمتها خلال الفترة 2001-2004، هذه الأرقام تعكس تفاقم الإختلات الهيكلية التي يعاني منها القطاع الصناعي في الجزائر؛ فإضافة إلى كونه ظلّ يعمل دون طاقاته التشغيلية، وعجز عن مقابلة الطلب المحلي المتزايد على السلع الوسيطة والتجهيزية في إشارة واضحة إلى ضعف التكامل بين فروع الأنشطة الإنتاجية في الإقتصاد الوطني؛ شكّل قناة مهمة لتسرّب الإنفاق العام إلى الخارج حيث بلغت واردات القطاع الصناعي خلال هذه الفترة 121170.5 مليار دينار بمعدّل نمو سنوي فاق 14%، وهو ما فاق من تبعية الإقتصاد الوطني للقطاع الصناعي الأجنبي، في هذا السياق، عرف معدّل التبعية والذي يعبر

<sup>1</sup> أنظر:

- ONS, **activité industrielle –année 2012-**,op cit, n°180, p 36.

- ONS, **activité industrielle –année 2005-2015**, collections statistiques n°202/2016, série E : statistique économiques n° 89, p 42.

## الفصل الرابع..... برامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014: طبيعة الإنجازات.

عن النسبة بين الواردات من السلع والنتاج الداخلي الخام، نموّاً مطّرداً خلال فترة الدّراسة حيث انتقل من 17.3% سنة 2001 إلى 21.1 سنة 2004، ثمّ 27.0 سنة 2009 ليستقر سنة 2014 عند 27.8%.

الجدول (4-18): تطور هيكل واردات الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

(الوحدة مليون دولار)

النسبة (%)	الفترة 2001- 2014	الفترة 2010- 2014	الفترة 2005- 2009	الفترة 2001- 2004	
18.3	78333	43003	24511	10819	المواد الغذائية
3.7	15738	8274	5189	2275	المواد الأولية
22.6	96735	52478	34219	10038	المواد نصف المصنعة
0.8	3432	2101	760	571	التجهيزات الفلاحية
34.2	146453	75922	51811	18720	التجهيزات الصناعية
16.7	71333	42352	21338	7643	السلع الإستهلاكية غير الغذائية
3.7	15748	13510	1810	428	المواد الطاقوية
100	427772	237640	139638	50494	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على:

- Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapports annuels 2005-2009-20014.

الأرقام السابقة المتعلقة بتطور واردات الجزائر من مختلف السلع، تعطي صورة واضحة عن حجم التأثير الذي يمكن أن تلعبه تقلبات أسعار هذه السلع والمواد في السوق العالمية على مستويات الأسعار المحلية؛ في ذات السياق العرض السابق لهيكل الواردات الجزائرية خلال فترة الدّراسة، يظهر هيمنة ثلاث مجموعات أساسية من السلع على الواردات تمثلت في السلع الإستهلاكية والتجهيزات الصناعية والمواد نصف مصنّعة، والملاحظ أنّ هذه المجموعات الثلاث من السلع - لاسيما منها الضرورية للإستهلاك وللإنتاج والتي تنخفض مرونة إحلالها محلياً- لها تأثير مباشر على مؤشري الأسعار عند الإستهلاك والأسعار عند الإنتاج؛ على سبيل المثال، عرف مؤشر أسعار السلع الغذائية الذي تعده منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة (FAO) نموّاً مطّرداً خلال الفترة 2001-2014، حيث انتقلت قيمته من 94.6 إلى 201.8؛ خلال سنة 2008 سجّل هذا المؤشر أعلى معدّل نمو له خلال الفترة ناهز 24.8% مقارنة بسنة 2007، حيث بلغت قيمته 201.4 ( 160.7 بالنسبة للحوم، 223.1 بالنسبة للمنتجات اللبنية، 232.1 بالنسبة للحبوب، 227.1 للزيوت النباتية و181.6 بالنسبة للسكر) مقابل 161.4 المسجلة سنة 2007<sup>2</sup>، هذا الدفع

<sup>1</sup> نسب محسوبة من طرف الباحث بالإعتماد على معطيات الجدولين (1-4) و (20-4).

<sup>2</sup> <http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/fr>, date de visite : (12-07-2016).

التضخمي القوي لأسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية، ساهم بقسط كبير في ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع الغذائية المستوردة في الجزائر خلال هذه السنة<sup>1</sup>.

### 2-3. التحليل الإحصائي لأثر الإنفاق العام الإستثماري على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2014-2001:

بعد أن تناولنا فيما تقدّم بالتحليل الإقتصادي، أثر برامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2014-2001 على التغيرات في المستوى العام للأسعار، سنحاول من خلال هذا العنصر تحليل هذا الأثر من خلال الإستعانة بالأساليب الإحصائية القياسية.

### 1-2-3. تقدير معادلة الارتباط الخطّي للعلاقة بين الإنفاق الإستثماري العام ومعدّل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2014-2001:

لتقدير معادلة الارتباط الخطّي للعلاقة التي تربط الناتج المحلي بالنفقات الاستثمارية؛ وجب علينا قبل ذلك صياغة النموذج الخطّي، والذي نعرضه وفق مايلي:

$$\text{Inf}_t = \beta_0 + \beta_1 \text{dep}_t + e_t$$

حيث:

Inf: متغير تابع (داخلي) يمثل معدل التضخم؛

Dep: متغير مستقل (خارجي) يمثل حجم النفقات الاستثمارية؛

$\beta_0$ : حد ثابت؛

$\beta_1$ : معامل الانحدار؛

$e_t$ : حد الخطأ.

لإيجاد قيم المعاملات  $\beta_1$  و  $\beta_0$ ، نستعين ببرنامج (EViews) الإصدار السابع، و كانت النتائج

كالآتي:

$\text{Inf} = 0.634 + 0.005 \text{ Dep}$
$(0.742) \quad (0.094)$
$N=14 \quad R^2=0.21 \quad DW=2.02$

تشير النتائج الإحصائية الواردة في المعادلة أعلاه، إلى أنه لا توجد علاقة بين الإنفاق الإستثماري العام ومعدّل التضخم بالنظر إلى أنّ قيم احتمال الخطأ (Prob  $\beta_1=0.094$ )، كما أنّ الحد الثابت غير معنوي حيث أنّ احتمال الخطأ (Prob  $\beta_0=0.742$ ) وهو أكبر من 5%.

<sup>1</sup> Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport annuel 2008, p 55.

في ذات السياق، ومن خلال النتائج الواردة أعلاه، نجد أنّ احتمال إحصائية فيشر ( $F=0.094$ )، أي أنّها ليست ذات دلالة إحصائية مقارنة بـ 5%، وهو ما يؤكّد عدم وجود علاقة بين المتغير التابع (معدّل التضخّم) والمتغير المستقل (الإنفاق الإستثماري العام)، ومنه نقبل الفرضية الأولى ( $H_0$ ) التي تنص على أنّ حجم الإنفاق العمومي الإستثماري ليس له أثر على التغيّرات في المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

من أجل ماسبق، ولأنّ الحد الثابت غير مقبول إحصائياً وحيث أنّه يحمل أكبر احتمال خطأ (0.742)، فإنّنا نعيد تقدير معادلة الانحدار مع استبعاد الحد الثابت، وذلك باستعمال برنامج (eviews7)؛ والنتائج كانت على النحو أدناه:

$\text{Inf}_r = 0.006 \text{ Dep}_r$ $(0.000)$ $N=14 \quad R^2=0.21 \quad DW=1.97$
--

بعد إزالة الحد الثابت من المعادلة انخفض معدّل الانحدار؛ تشير البيانات الواردة أعلاه إلى أنّ قيمة الارتباط ( $r$ ) بين النفقات العامة الإستثمارية ومعدّل التضخّم بلغت 46.45%، كما أنّ النفقات الإستثمارية العامة الحقيقية تفسّر التغيّرات في المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 بنسبة بلغت 21.58 بالمائة حيث أنّ  $R^2 = 0.2158$ ، في حين تعزى أنّ النسبة المتبقية لتغيّرات في معدّل التضخّم والمقدّرة بـ 78.42% إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج؛ من الناحية الاقتصادية.

النموذج يتوافق مع التحليل الإقتصادي السابق للعلاقة بين الإنفاق الإستثماري العام ومعدّل التضخّم، حيث أنّ البيانات الإحصائية الواردة أعلاه تفيد بوجود علاقة طردية موجبة بين نمو الإنفاق الإستثماري العام ومعدّل التضخّم، وأنّ زيادة في الإنفاق الإستثماري العام بـ 1 مليار دينار جزائري من شأنها أن تُسهم في رفع معدّل التضخّم بـ 0.6%.

### 3-2-2. إختبار فرضيات النموذج الإحصائي المقدر باستخدام طريق المربعات الصغرى:

ويكون ذلك من خلال:

#### 3-2-2-1. الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

من خلال معاينة قيمة إحصائية "دوربين واتسون" التي تشير إلى  $D-w=1.97$ ، وهي تقع في المنطقة بين  $(D_{11})$  و  $(4-D_{11})$ ، ما يعني عدم وجود ارتباط بين الأخطاء.

#### 3-2-2-2. مشكلة ثبات التباين:

يتم ذلك بتقدير المعادلة التي تدرس العلاقة بين مربع البواقي كمتغير تابع و مربع البواقي المبطأة لفترة واحدة كمتغير مستقل، من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

$$\left. \begin{array}{l} H_0: \text{ثبات التباين؛} \\ H_1: \text{عدم ثبات التباين.} \end{array} \right\}$$

والنتائج المتحصل عليها بواسطة (ARCH test) كانت كالآتي:

الجدول (4-19): نتائج اختبار (ARCH).

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.343789	Prob. F(1,11)	0.5695
Obs*R-squared	0.393983	Prob. Chi-Square(1)	0.5302

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج (Eviews7).

بما أنّ احتمالية "فيشر" أكبر من 10% فهذا يدل على قبول الفرض العدم ( $H_0$ ) ورفض الفرض البديل ( $H_1$ )، ما يعني صحة ثبات التباين.

### 3-2-2-3. التوزيع الطبيعي للبواقي:

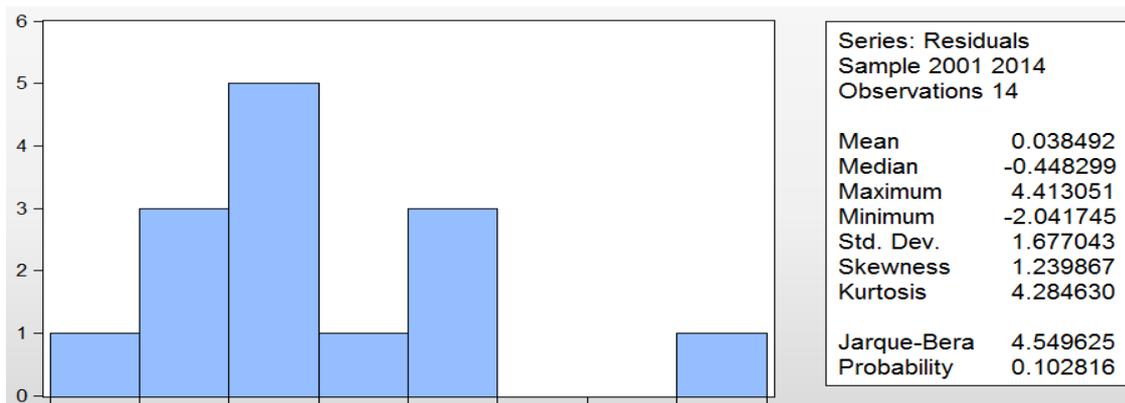
نستخدم إحصائية jarque-bera لمعرفة نمط توزيع البواقي، من خلال اختبار الفرضيتين

التاليتين:

$$\left. \begin{array}{l} H_0: \text{بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا؛} \\ H_1: \text{بواقي معادلة الانحدار غير موزعة توزيعا طبيعيا.} \end{array} \right\}$$

ودائما باستعمال (eviews7) نتحصل على النتائج التالية:

الشكل (4-15): التوزيع البياني للبواقي.



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews 7)

تشير نتائج فحص الإختبار أنّ احتمال إحصائية "Prob jarque bera" (10.28%) أكبر من 5% وهذا يعني قبول فرض العدم ومنه نقول أنّ البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً.

#### المبحث الرابع- أثر برامج الإنعاش الإقتصادي على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2001.

يعاني الإستقرار الإقتصادي الخارجي في الجزائر من وضعية هشاشة هيكلية، حيث أنّ المكوّن الرئيسي لميزان المدفوعات والمتمثل في الميزان التجاري يتوقف رصيده بشكل أساسي على أداء قطاع المحروقات الذي يُعدّ المكوّن المهيمن على هيكل الصادرات الجزائرية، إذ شكّلت في المتوسط ما نسبته 98% من مجموع ما تصدّره الجزائر خلال الفترة 2014-2001.

من خلال هذا المبحث سنتناول بالتحليل الإقتصادي ثمّ الإحصائي أثر برامج الإنعاش الإقتصادي على الإستقرار الإقتصادي الخارجي خلال فترة الدّراسة.

#### 1-4. التحليل الإقتصادي لأثر برامج الإنعاش الإقتصادي على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2001:

الأرقام الواردة في الجدول (4-20) تظهر تطوّر الرّصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال الفترة 2014-2001، وما يلاحظ أنّه وعلى طول هذه الفترة- باستثناء سنة 2014- حقق ميزان المدفوعات رصيماً إجمالياً موجباً - غير مستقر- تراوح بين 2379.9 مليار دينار سنة 2008 كأعلى فائض يبلغه رصيد ميزان المدفوعات، في حين اقترب من وضع التوازن سنة 2013، إذ بلغ رصيده 8.5 مليار دينار سنة 2013 وهي أدنى قيمة إيجابية لرصيد ميزان المفعوعات خلال فترة الدّراسة؛ فيما شكّلت سنة 2014 الإستثناء حيث حقق ميزان المدفوعات لأوّل مرة منذ العام 2000 رصيماً سالباً بلغت قيمته -478.8 مليار دينار.

كنسبة من الناتج الداخلي الخام، بيانات الجدول (4-20) تتيح التمييز بين ثلاث فترات أساسية مرّ بها تطوّر رصيد ميزان المدفوعات؛ الأولى بين 2001 و2004، اتّسمت هذه الفترة بنوع من الإستقرار للنسبة بين رصيد ميزان المدفوعات والناتج الداخلي الخام ضمن مجال يتراوح بين 6.5% و 11.3%، الفترة الثانية بين سنتي 2005 و2008 وخلالها ارتفعت النسبة بين رصيد ميزان المدفوعات والناتج الداخلي الخام إذ تراوحت بين 15.3% و 21.7%، هذه الفترة شهدت تحقيق فوائض غير مسبوقه في رصيد الميزان التجاري بعد الإرتفاع المعتبر لأسعار النفط الخام، وهو ما سمح بتغذية إحتياجات الصرف الرسمية التي بلغت نهاية ديسمبر 2008 ما قدره 143.102 مليار دولار<sup>1</sup>؛ الفترة الأخيرة والتي تمتد من سنة 2009 إلى غاية سنة 2014 ميّزها عدم إستقرار النسبة بين رصيد ميزان المدفوعات والناتج الداخلي الخام، حيث اقتربت هذه النسبة من الصفر سنة 2013 بعد أن إقترب ميزان المدفوعات من وضع التوازن خلال هذه السنة، في حين تجاوزت 10% سنة 2011.

في نفس إتحاهات تطوّر رصيد ميزان المدفوعات تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2001-2014، حيث سجّل أرصدة إيجابية على طول هذه الفترة نتيجة للتحسّن الذي عرفته قيمة الصادرات المدفوعة أساساً بالمنحى التصاعدي لأسعار النفط في السّوق العالمية، بالرغم من النمو المطّرد الذي عرفته قمية الواردات خلال نفس الفترة، ما تجدر الإشارة إليه هو أنّ معدّل التغطية بين الصادرات والواردات خلال هذه الفترة تراوحت بين 118% كأدنى حد سنة 2013 و 264% كأقصى حد سنة 2013. بالمقابل سجّل حساب رأس المال أرصدة سالبة على طول الفترة 2001-2007، في ظل تدفق متواضع للإستثمارات الأجنبية المباشرة الذي لم يتجاوز في المتوسط 1.08 مليار دولار واستمرار نزيف رؤوس الأموال عبر قناة المديونية الخارجية؛ سنة 2008 شكّلت الإستثناء حيث حقق حساب رأس المال رسيداً موجباً (+189.9 مليار دينار جزائري) لأوّل مرّة منذ العام 1990، كنتيجة مباشرة للتحسّن الذي عرفه تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة الذي بلغ خلال هذه السنة 2.33 مليار دولار وكذا لعمليات التسديد المسبق للدين الخارجي سنة 2006؛ لباقي سنوات الفترة تواصل تحقيق الرّصيد الإيجابي لحساب رأس المال باستثناء سنة 2012 حيث سجّل رسيداً سالباً بلغ -11.20 مليار دينار بعد التراجع الذي عرفه تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة (1.52 مليار دولار سنة 2012 مقابل 2.04 مليار دولار سنة 2011)<sup>2</sup>.

الجدول (4-20): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	رصيد ميزان	رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من	الصادرات.	الواردات.	رصيد الميزان	رصيد حساب
---------	------------	-------------------------------	-----------	-----------	--------------	-----------

<sup>1</sup> Banque d'Algérie, *évolution économique et monétaire en Algérie*, rapport annuel 2008, op cit, p 66.

<sup>2</sup> Banque d'Algérie, *évolution économique et monétaire en Algérie*, rapport annuel 2012, p 75.

الفصل الرابع..... برامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014: طبيعة الإنجازات.

رأس المال.	التجاري.	(2)	(1)	الناتج الداخلي الخام (%)	المدفوعات	
66.9-	742.5	732.4	1474.9	11.3	477.8	2001
53.16-	533.9	957.20	1491.10	6.5	294.8	2002
100.08-	860.23	1031.87	1892.10	11.0	583.0	2003
134.50-	1029.36	1293.61	2322.97	10.9	666.9	2004
311.16-	1942.31	1456.15	3398.46	16.5	1242.3	2005
813.28-	2473.53	1502.32	3975.85	15.3	1288.3	2006
64.46-	2363.45	1828.07	4191.52	21.7	2041.0	2007
189.09	2562.79	2451.73	5014.52	21.5	2379.9	2008
250.38	564.84	2716.98	3281.82	2.8	280.6	2009
243.47	1354.40	2892.93	4247.33	9.5	1149.8	2010
182.59	1890.06	3418.34	5308.40	10.2	1472.8	2011
11.20-	1549.96	3998.37	5548.33	5.7	933.9	2012
60.23	783.66	4360.77	5144.43	0.5	8.5	2013
281.42	18.86	4799.35	4818.21	2.8-	-478.8	2014

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapports annuels 2004-2009-2013-2016.

#### 4-1-1. تحليل تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2001-2014:

بلغت قيمة الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات سنة 2001، 477.8 مليار دينار جزائري مسجلاً بذلك تراجعاً بنحو 92.4 مليار دينار مقارنة بسنة 2000، هذا التراجع كان خاصة نتيجة للتراجع الذي عرفه رصيد الميزان التجاري خلال هذه السنة بسبب الإنخفاض الذي عرفته أسعار النفط في السوق العالمية والتي فقدت أكثر من 3.5 دولار للبرميل الواحد بين سنتي 2000 و 2001، في مقابل اتجاه تصاعدي لنمو الواردات التي انتقلت من 9.35 مليار دولار سنة 2000 إلى 9.48 مليار دولار سنة 2001. خلال سنة 2002 تواصل تراجع ميزان المدفوعات ليستقر عند مستوى 294.8 مليار دينار بالرغم من التحسن الطفيف الذي عرفته أسعار النفط التي بلغت 25.24 دولار للبرميل مقابل 24.85 دولار للبرميل سنة 2001، والذي مكن من تحقيق نمو في قيمة الصادرات بنحو 1%، لكن في المقابل تواصل النمو الجامح لقيمة الواردات (30%) التي بلغت قيمتها سنة 2002 أكثر من 957 مليار دينار جزائري.

بداية من سنة 2003 وإلى غاية سنة 2008، وتحت تأثير المنحى التصاعدي لأسعار النفط في السوق العالمية (انتقلت من 29.0 دولار للبرميل إلى 99.9 دولار للبرميل)، والمنحى التراجعي لرصيد الدين الخارجي كأثر مباشر لعمليات التسديد المسبق للديون الخارجية بين سنتي 2004 و 2006، عرف رصيد ميزان المدفوعات نمواً مطّرداً بمعدّل ناهز خلال هذه الفترة 36%، حيث انتقل من 583 مليار دينار

جزائري سنة 2003 إلى 2379.9 مليار سنة 2008، خلال نفس الفترة انتقل رصيد الميزان التجاري من 860.23 مليار دينار جزائري إلى 2562.79 مليار دينار، مدفوعاً بالنمو القوي لقيمة الصادرات والذي بلغ نحو 23% مقابل 17.4% بالنسبة للواردات.

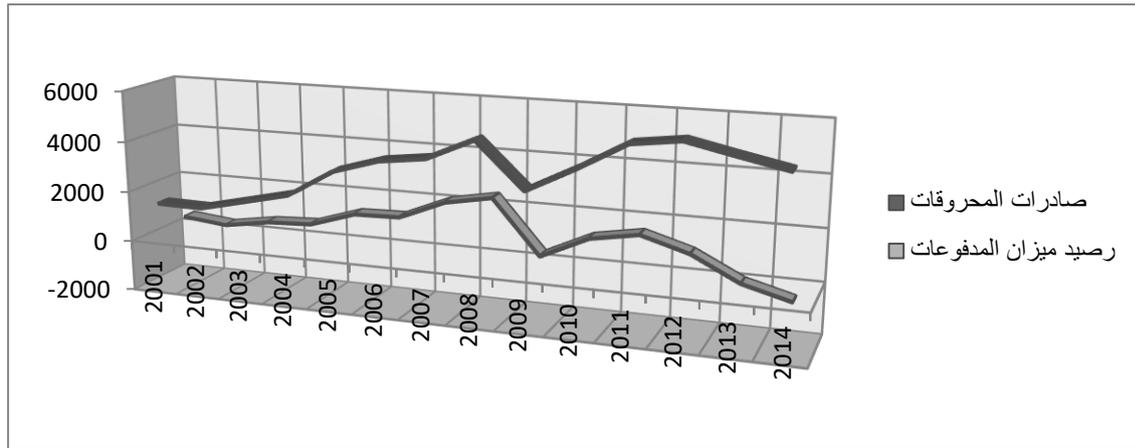
خلال سنة 2009، وكنتيجة مباشرة للأزمة المالية العالمية على التوازنات الخارجية للإقتصاد الجزائري، تراجع رصيد ميزان المدفوعات إلى 280.6 مليار دينار بعد التراجع المسجل في رصيد الحساب التجاري الذي بلغ خلال نفس السنة 564.84 مليار دينار، هذا التراجع كان كنتيجة مباشرة للتراجع في أسعار النفط الخام التي فقدت أكثر من 35 دولار للبرميل الواحد في السوق العالمية، وهو ما انعكس سلباً على قيمة صادرات الجزائر من المحروقات التي بلغت 3225.81 مليار دينار مقابل 4951.46 مليار دولار سنة 2008 في ظل استمرار نمو معتبر للواردات. في سياق متصل حقق حساب رأس المال رصيدا إيجابيا للسنة الثانية على التوالي بلغ 250.38 مليار دينار، تحت تأثير نمو صافي تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة الذي بلغ 2.54 مليار دولار وكذا استمرار تآكل رصيد الدين الخارجي الذي كان في حدود 5.413 مليار دولار منها 3.921 ديون متوسطة وطويلة الأجل<sup>1</sup>.

بعدها وكنتيجة للتحسن في أسعار النفط الخام بداية من سنة 2010، عاود رصيد ميزان المدفوعات الإرتفاع من جديد بعد التراجع المسجل سنة 2009، غير أنّ هذا المنحى التصاعدي لرصيد ميزان المدفوعات لم يعمر لأكثر من سنتين (2010 و 2011)، حيث تراجع بداية من سنة 2012 واستمر هذا التراجع ليبلغ الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات أدنى مستوى له على طول الفترة 2001-2014 سنة 2014 بقيمة سالبة بلغت -478.8 مليار دينار جزائري، هذا التراجع في رصيد الميزان التجاري بداية من سنة 2012 كان نتيجة لتراجع قيمة الصادرات التي انتقلت من 5548.33 مليار دينار جزائري سنة 2012 إلى 4848.21 مليار سنة 2014، في مقابل استمرار نمو الواردات التي بلغت قيمتها خلال السنة الأخيرة 4799.35 مليار دينار جزائري، بالنتيجة اقترب الميزان التجاري خلال هذه السنة من وضع التوازن إذ لم يتجاوز رصيده 18.86 مليار دينار جزائري.

مما تقدّم، نتبيّن الدور الكبير الذي تلعبه عائدات صادرات المحروقات في صياغة الأرقام المتعلقة برصيد ميزان المدفوعات في الجزائر، والشكل أدناه يرسم صورة واضحة عن هذا الدور.

**الشكل (4-16):** العلاقة بين تطور عائدات صادرات المحروقات ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

<sup>1</sup> البنك الدولي، مؤشرات التنمية الأساسية من البنك الدولي، مرجع سبق ذكره.



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapports annuels 2004-2009-2013-2016.

#### 2-1-4. أثر برامج الإنعاش الإقتصادي على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2001-2014:

من خلال العرض السابق لتطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، يظهر جلياً ارتباط هذا الأخير برصيد الميزان التجاري الذي يعد المكون الرئيس لميزان المدفوعات؛ بدوره رصيد الميزان التجاري يتوقف من جهة، على قيمة الصادرات التي تحددها صادرات قطاع المحروقات بنسبة متوسطة تناهز 98% و من جهة أخرى قيمة الواردات التي شهدت خلال هذه الفترة نمواً مطرداً. ولأن كان النمو الذي عرفته قيمة صادرات قطاع المحروقات يفسر بالارتفاع الذي عرفته أسعار النفط الخام في السوق العالمية و كذا ارتفاع كميات المحروقات المصدرة، فإنّ النمو الذي سجلته الواردات خلال فترة الدراسة يعزى بالدرجة الأولى إلى فجوة الطلب المحلي المتولد عن سياسة التوسع في الإنفاق العام بشقيه الجاري والإستثماري.

بيانات الجدول (4-21) ترصد تطور الواردات الجزائرية بالتوازي مع تطور إجمالي الإنفاق العام خلال الفترة 2001-2014؛ والواضح هو أثر التوسع في الإنفاق العام بشقيه الجاري والإستثماري على نمو الواردات، حيث أنّ معدّل النمو السنوي المتوسط للواردات خلال هذه الفترة والبالغ 15.0% اقترب كثيراً من المعدّل السنوي المتوسط للإنفاق العام والمقدّر بـ 14.8%.

الجدول (4-21): تطور نمو الإنفاق العام ونمو الواردات في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

(الوحدة مليار دينار جزائري).

الفصل الرابع..... برامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014: طبيعة الإنجازات.

السنوات	الإنفاق الإستهلاكي العام.	معدّل النمو (%)	الإنفاق الإستثماري العام.	معدّل النمو (%)	مجموع الإنفاق العام.	معدّل النمو (%)	الواردات	معدّل النمو (%)
2000	560.1	-	339.2		899,3		703.6	-
2001	624,6	11,5	522,4	54,0	1147,0	27,5	732.4	4,0
2002	700,4	12,1	575,0	10,1	645,8	11,2	957.2	30,7
2003	777,5	11,0	628,1	9,1	1405,6	10,1	1031.87	7,8
2004	847,7	9,0	640,7	2,0	1488,4	5,9	1293.61	25,3
2005	890.0	5,0	806,9	25,9	1696,9	14,2	1456.15	12,5
2006	954,9	7,3	1015,1	25,8	1970.0	16,1	1502.32	3,2
2007	1146,9	20,1	1434,6	41,3	2581,5	31,0	1828.07	21,7
2008	1455,8	26,9	1973,3	37,5	3429,1	32,8	2451.73	34,1
2009	1645	13,0	1946,3	-1,3	3591,3	4,7	2716.98	10,8
2010	2065,7	25,5	1807,9	-7,1	3873,6	7,8	2892.93	6,5
2011	3015,2	45,9	1974,4	9,2	4989,6	28,8	3418.34	18,6
2012	3293,2	9,2	2234,0	13,1	5527,2	10,7	3998.37	16,6
2013	3185,7	-3,2	1892,6	-15,8	5078,3	8,1-	4360.77	9,0
2014	3343,5	4,9	2501,4	32,1	5844,9	15,1	4799.35	10,0

المصدر:

- البنك الدولي، مؤشرات التنمية الأساسية من البنك الدولي، متاح على الموقع:

<http://data.albankaldawli.org>، تاريخ الاطلاع: 2015-12-23.

- Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, Rapports annuelles 2005-2009-2012-2016.

- نسب محسوبة من قبل الباحث.

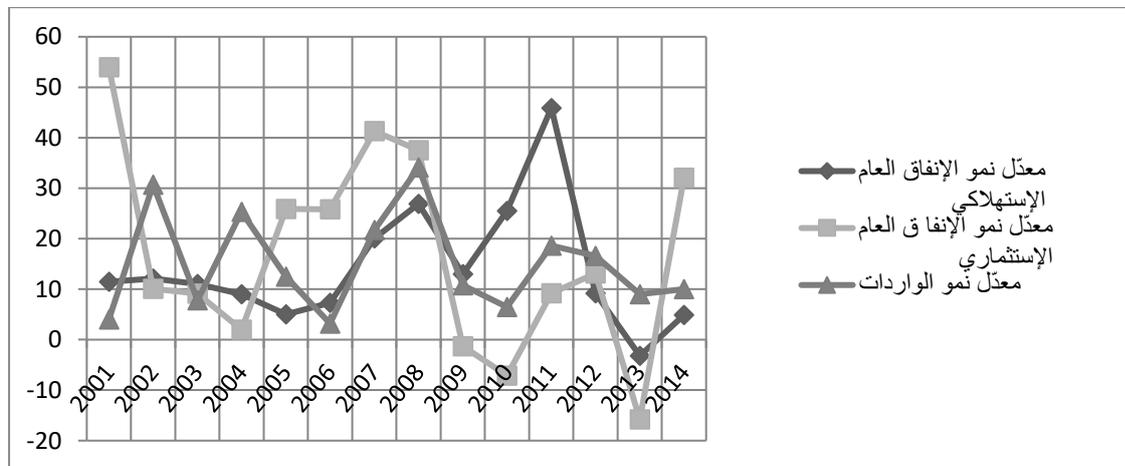
الملاحظ أيضا، ومن خلال ما يعرضه الشكل (4-17) أدناه، هو الارتباط الوثيق بين تطوّر معدلات الإنفاق العام الجاري والإستثماري ومعدّل نمو الواردات خلال الفترة 2006-2013، حيث أنّ إرتفاع معدّل نمو الإنفاق العام من 16.1% إلى 32.8% خلال المدى الزمني 2006-2008 صاحبه إنتقال لمعدّل نمو الواردات من 3.2% إلى 34.1% خلال نفس الفترة؛ بينما أدى تراجع معدّل نمو الإنفاق العام لاسيما في شقه الإستثماري سنة 2009 إلى 4.7%، إلى انخفاض مقابل في معدّل نمو الواردات من 34.1% سنة 2008 إلى 10.8 سنة 2009.

بعدها وبعد أن عاود معدّل نمو الإنفاق العام الإنتعاش بداية من سنة 2010 وإلى غاية سنة 2011 حيث انتقل من 7.8% إلى 28.8%، انتعش أيضاً معدّل نمو الواردات خلال ذات الفترة لينتقل من

6.5% إلى 18.6%. أما الفترة 2012-2013 والتي شهدت تراجع في معدّل نمو الإنفاق العام حيث فقد أكثر من 18 نقطة مئوية، فقد تراجع خلالها أيضاً معدّل نمو الواردات من 16.6% إلى 9.0%.

في المقابل، وإن كان الشكل (4-17)، يُظهر ضعف الإرتباط بين معدّل نمو الإنفاق العام و معدّل نمو الواردات في الجزائر خلال الفترة 2001-2005، إلا أنّ سياسة الإنعاش الإقتصادي عن طريق التوسّع في الإنفاق لاسيما الإستثماري منه، والذي انتقل من 339.2 مليار دينار إلى 806.9 مليار دينار خلال هذه الفترة، قد أسهمت بشكل فعّال في رفع الطلب المحلي على واردات السلع والخدمات في ظل صلابة الوضع المالي للبلاد المدعّم بالمنحى التصاعدي لأسعار النفط الخام في السوق العالمية<sup>1</sup>، وهو ما انجر عنه نمو لقيمة الواردات بمعدّل سنوي وسطي فاق 16%، حيث انتقلت من 703.6 مليار دينار إلى 1456.15 مليار دينار؛ يجدر التنويه إلى أنّه خلال هذه الفترة (2001-2005) سجّلت واردات السلع الإستهلاكية غير الغذائية والسلع نصف المصنّعة والمنتجات المصنّعة أعلى معدّلات النمو، إذ بلغت على التوالي 19.2%، 21.1% و 24.8%.

الشكل (4-17): تطوّر معدّل نمو الإنفاق الإستثماري والإنفاق الجاري والواردات في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول (4-21).

#### 4-2. التحليل الإحصائي لأثر الإنفاق العام الإستثماري على ميزان المدفوعات خلال الفترة 2001-2014:

<sup>1</sup> banque d'Algérie, évolution économique et monétaire, rapports annuels de 2002 à 2005.

من خلال هذا العنصر ومن أجل دعم نتائج التحليل الإقتصادي، سنحاول تحليل أثر برامج الإنعاش الإقتصادي على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدّراسة من خلال الإستعانة بالأساليب الإحصائية القياسية.

ومن أجل تقدير معادلة الارتباط الخطي للعلاقة التي تربط الناتج المحلي بالنفقات الاستثمارية؛ وجب علينا قبل ذلك صياغة النموذج الخطي، والذي هو:

$$Balp_t = \beta_0 + \beta_1 dep_t + e_t$$

حيث:

Balp: متغير تابع (داخلي) يمثل رصيد ميزان المدفوعات؛

Dep: متغير مستقل (خارجي) يمثل حجم النفقات الاستثمارية؛

$\beta_0$ : حد ثابت؛

$\beta_1$ : معامل الانحدار؛

$e_t$ : حد الخطأ.

لإيجاد قيم المعاملات  $\beta_0$  و  $\beta_1$  نستعين ببرنامج (EViews) الإصدار السابع، حيث كانت النتائج كالآتي:

$Balp = 555.891 - 0.184 Dep$		
(0.166)	(0.756)	
N=14	$R^2=0.008$	DW=0.85

تُشير النتائج الإحصائية الواردة في المعادلة أعلاه؛ أنه لا توجد علاقة بين نمو الإنفاق العام الإستثماري، ورصيد ميزان المدفوعات استنادا إلى قيم احتمال الخطأ ( Prob  $\beta_1=0.756$  ) كما أنّ الحد الثابت هو غير معنوي لأن احتمال الخطأ ( Prob  $\beta_1=0.166$  ) وهو أكبر من 5%، وكذلك نلاحظ وجود ارتباط متوسط سالب بين هذين المتغيرين، كما أن الإنفاق العمومي يفسر تغيرات الناتجة في ميزان المدفوعات بنسبة 0.8% حيث أنّ معامل الانحدار  $R^2=0.8$ .

كما أنّ احتمال إحصائية فيشر (F=0.756) ذات دلالة إحصائية أكبر من 5%، وهذا يعني أنّه لا يوجد متغير مفسر ضمن النموذج له علاقة بالمتغير التابع (قد يرجع ذلك لقصر السلسلة)، ومنه نقبل

فرضية العدم ( $H_0$ ) مقبولة، والتي تنص على أن حجم الإنفاق العمومي ليس له علاقة مع رصيد ميزان المدفوعات.

#### المبحث الخامس - تحليل مربع كالدور الخاص بالإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2014:

كما سبقت الإشارة إليه في الفصل الأول من الشق النظري، فإنّ مربع كالدور يعد وسيلة مبتكرة لقياس مدى فعالية السياسة الإقتصادية وقدرتها على بلوغ أهدافها، إذ يعطي صورة واضحة عن مستويات الأداء على صعيد أربعة من المؤشرات الإقتصادية الكلية والتي تشكّل بحد ذاتها أهداف السياسة الإقتصادية من وجهة نظر "كالدور" ذو التوجّه الكينزي، خلال فترة زمنية معيّنة، وهي معدّل النمو والذي من الأفضل أن يكون أكبر ما يمكن؛ معدّل البطالة الذي ينبغي أن يقترب أكثر ما يمكن إلى الصفر، شأنه في ذلك شأن معدّل التضخم؛ وأخيراً التوازن الخارجي المعبر عنه برصيد ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج الداخلي الخام، والذي نستعيز عنه في هذه الدراسة برصيد الميزان التجاري كنسبة من الناتج الداخلي الخام لإعطاء صورة أكثر وضوحاً عن تطوّر المبادلات التجارية الخارجية في الجزائر.

تمثيل هذه المؤشرات الأربعة على معلم متعامد ومتجانس، ووصلها فيما بينها يشكّل المربع "السحري لكالدور" الخاص باقتصاد ما خلال فترة زمنية معيّنة. ما تجدر الإشارة إليه، أنّه كلّما استقامت أضلاع المربع وزادت مساحته دلّ ذلك على فعالية أكبر للسياسة الإقتصادية واقتربها أكثر من تحقيق أهدافها.

#### 5-1. تمثيل مربع كالدور الخاص بالإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2014:

نحاول في هذا العنصر تقييم أداء الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2014، من خلال رسم مربع كالدور السحري الممثل للمؤشرات الأربعة السابق الإشارة إليها خلال الفترات الثلاث التي شهدت أعمال برامج الإنعاش الإقتصادي الثلاث السابق تناولها (برنامج الإنعاش الإقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي والبرنامج الخماسي لتوطيد النمو الإقتصادي)، وهذا بالإعتماد على بيانات الجدول (4-22) أدناه.

الجدول (4-22): تطور المؤشرات الإقتصادية الكلية المشكّلة لمربع كالدور السحري في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

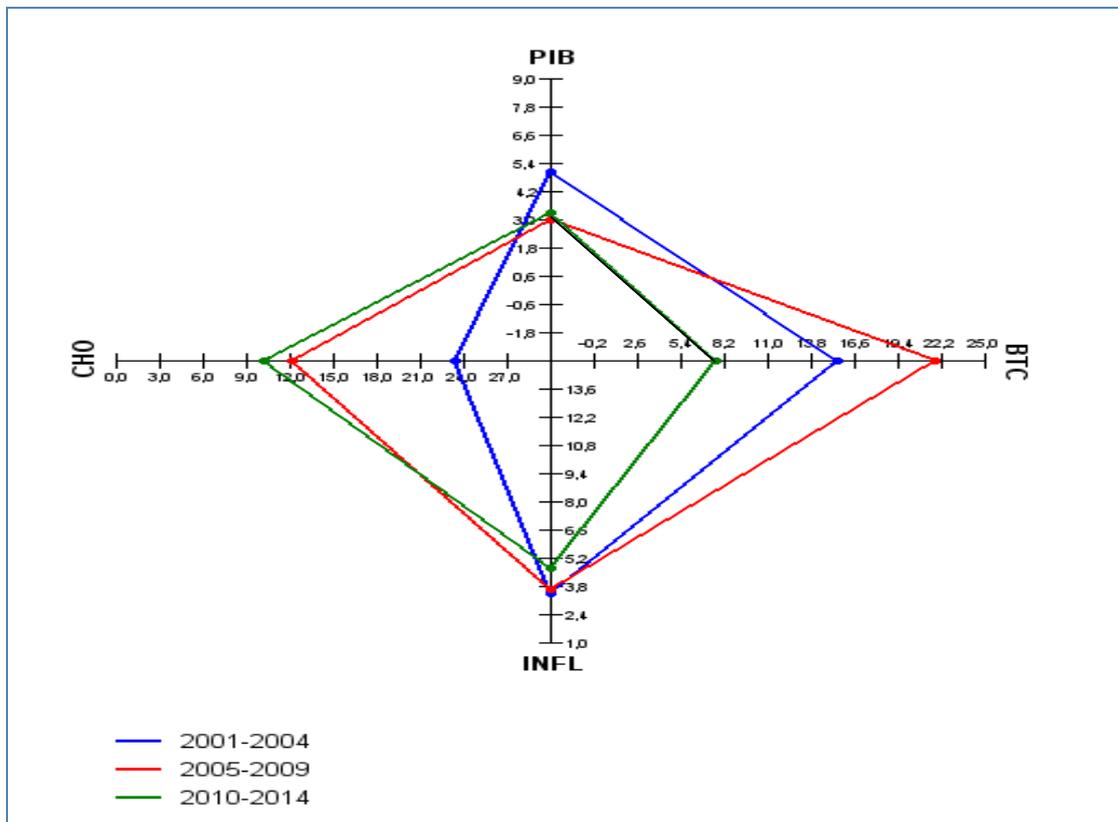
الفصل الرابع..... برامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014: طبيعة الإنجازات.

متوسط الفترة 2014-2010	متوسط الفترة 2009-2005	متوسط الفترة 2004-2001	
3.3	3.0	5.0	معدّل النمو (PIB) (%)
10.3	12.2	23.5	معدّل البطالة (CHO) (%)
4.7	3.6	3.4	معدّل التضخم (INF) (%)
7.72	21.86	15.6	رصيد الميزان التجاري كنسبة من الناتج الداخلي الخام (%) BTC

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد:

- Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapports annuels.
- Ons, **rétrospective statistique 1962-2011**, édition :2013, p 105.

الشكل (4-18): مربع كالدور السحري للإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2014.



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول (4-22).

من خلال الشكل أعلاه الممثل لمربع كالدور السحري للإقتصاد الجزائري خلال المدى الزمني

2001-2014، نتبيّن مايلي:

الفترة 2001-2014:

هذه الفترة التي شهدت إعمال برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، ميّزها تحقيق معدّل نمو إقترب من الهدف المسطر والمقدّر بـ 6 %، لكن في المقابل حافظت معدّلات البطالة على مستوياتها العالية وإن كانت سجّلت بعض التراجع خلال هذه الفترة مقارنة بالمستويات المسجّلة العام 2000؛ معدّل التضخّم خلال هذه الفترة من جهته، انحرّف عن المعدّل المستهدف خلال هذه الفترة بـ (+0.4) نقطة وعن المعدّل المسجل قبل إطلاق البرنامج بـ (+3.1) نقطة مئوية، كنتيجة مباشرة لفائض الطلب المحلي المتولد عن سياسة التوسّع في الإنفاق العام.

أبعد نقطة عن عن مركز المحور (الشكل (4-18)) خلال هذه الفترة، كانت تلك الممثلة للتوازن الخارجي والمعبر عنه برصيد الميزان التجاري كنسبة من الناتج الداخلي الخام، في إشارة واضحة إلى النمو الذي عرفه رصيد ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة، تحت تأثير النمو المطرد لقيمة صادرات المحروقات التي ما فتئت أسعارها تتحسن في السوق العالمية. بالحصّلة فإنّ السلبية الأهم التي أثّرت على شكل مربع كالدور خلال هذه الفترة تمثّلت في المعدّلات المرتفعة للبطالة، وبدرجة أقل معدّل التضخّم الذي فاق المستوى المستهدف.

#### ➤ الفترة 2005-2009:

تميزت هذه الفترة بإطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي الذي كان أهم ما ميّزه هو النمو المطرد للإتفاق الإستثماري والذي كان في حدود 26% كمعدّل سنوي، في مقابل نمو للإتفاق الجاري لم يتجاوز معدّله 14.84%، الملاحظة الأبرز من خلال الشكل أعلاه هو أنّ مربّع كالدور الممثل لهذه الفترة كان أكثر إتساعاً مقارنة بالفترة السابقة؛ هذا التحسّن في مساحة المربّع يرجع بالأساس إلى التراجع المعبر الذي سجّله معدّلات البطالة خلال هذه الفترة والتي استقرت عند 12.2% كمتوسط للفترة مقابل 23.5% للفترة السابقة؛ في ذات السياق استمر الميزان التجاري في تحقيق فوائض موجبة معتبرة شكّلت في المتوسط ما نسبته 21.86% من الناتج الداخلي الخام، بسبب استمرار جنوح أسعار النفط الخام إلى الإرتفاع في السوق العالمية (باستثناء سنة 2009)؛ في المقابل تراجع معدّل نمو الناتج الداخلي الخام خلال هذه الفترة بنحو نقطتين مئويتين، تحت تأثير تراجع معدّل نمو قطاع المحروقات الذي سجّل قيماً سالبة في أغلب سنوات هذه الفترة. من جهتها واصلت معدّلات التضخّم خلال هذه الفترة منحها التصاعدي مبتعدة عن المعدّل المستهدف بنحو (+0.6) نقطة مئوية، حيث كان لارتفاع أسعار الواردات من السلع والخدمات خلال هذه الفترة دوراً هاماً في تحديد المستوى العام للأسعار في السوق الوطنية.

#### ➤ الفترة 2010-2014:

على عكس التوقعات، تقلصت مساحة مربع كالدور خلال هذه الفترة بشكل ملحوظ خلال الفترة مقارنة بالفترتين السابقتين، وهذا تحت تأثير التراجع الذي سجلته ثلاثة من بين المؤشرات الأربعة؛ ففي مقابل تباطؤ وتيرة تراجع معدلات البطالة والتي استقرت عند مستوى 10.3% مقابل 12.2% خلال الفترة السابقة؛ والتحسّن الطفيف في معدّل نمو الناتج الداخلي الخام بنحو 0.3 نقطة مئوية مقارنة بالفترة 2005-2009، عرفت النسبة بين رصيد الميزان التجاري والناتج الداخلي الخام تراجعاً حاداً خلال هذه الفترة، إذ بلغت 7.72% مقابل 21.86% المسجلة في الفترة السابقة، وهذا تحت تأثير تراجع معدّل نمو قيمة الصادرات واستمرار ارتفاع فاتورة الواردات التي نمت في المتوسط بمعدّل فاق 12% خلال هذه الفترة. في سياق ذي صلة، حققت معدلات التضخم خلال الفترة 2010-2014 مستويات، هي الأعلى على طول فترة الدراسة بلغت في المتوسط 4.7%.

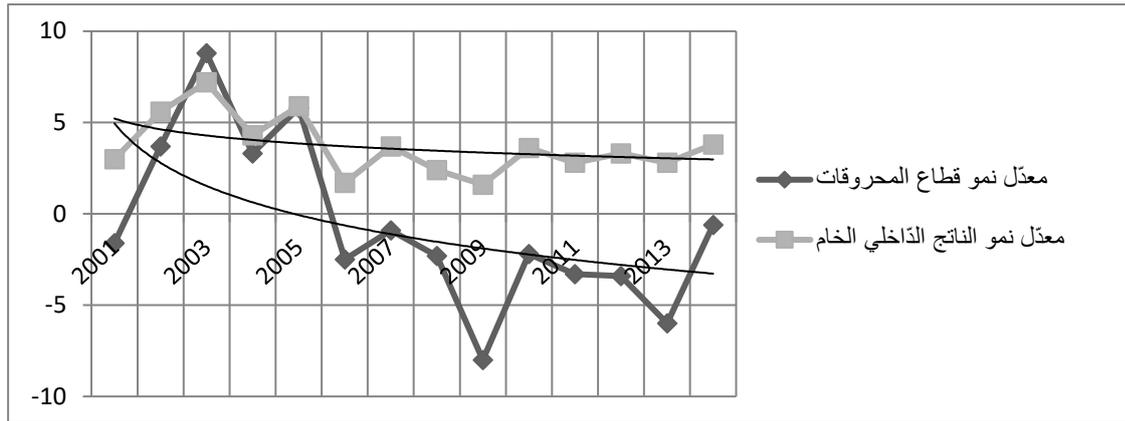
## 5-2. التحليل الإقتصادي لنتائج تمثيل مربع كالدور الخاص بالإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2014:

إنّ العرض السابق لمربع كالدور الخاص بالفترات الثلاث التي شهدت إعمال برامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر، يُظهر بجلاء ضعف الإستجابة الإيجابية، لأهم المؤشرات الإقتصادية الكلية للإقتصاد الجزائري لسياسة التوسّع في الإنفاق العام المنتهجة خلال الفترة 2001-2014، ففي مقابل نمو مطرد لاعتمادات الإنفاق العام بشقيّيه الجاري والإستثماري على طول هذه الفترة، سجّلت هذه المؤشرات أداءات متذبذبة وغير مستقرة:

➤ بالنسبة لمعدّل النمو الحقيقي، تراجع خلال فترة الدراسة من 5% كمتوسط للفترة 2001-2004 إلى 3.0% خلال الفترة 2005-2009، ثمّ 3.3% كمتوسط للفترة 2010-2014؛ وحيث أنّ مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام تعدّت 36.5% كمتوسط خلال الفترة، فقد ظل معدّل النمو رهناً بأداء قطاع المحروقات، لاسيما في ظل ضعف إستجابة باقي القطاعات لبرامج الإنعاش الإقتصادي خلال هذه الفترة. الشكل (4-19) أدناه، يرسم صورة واضحة عن حجم تأثير أداء قطاع المحروقات في صياغة الأرقام المتعلقة بمعدّلات نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال المدى الزمني 2001-2014.

الشكل (4-19): تطور معدّل نمو الناتج الداخلي الخام ومعدّل نمو قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-

2014



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين (1-4) و(2-4).

➤ معدّل البطالة وإن تراجع بشكل ملحوظ خلال فترة الدّراسة، منتقلا من 23.5% بين سنتي 2004-2001، إلى 10.3% خلال المدى الزمني 2010-2014، إلا أنّ اعتماد المقاربة الإجتماعية كمحدد أساسي لسياسة التشغيل في الجزائر قبل سنة 2008، أضعف الرابط بين نموّ القوة العاملة ونمو الناتج الداخلي الخام في إشارة واضحة إلى ضعف إنتاجية مناصب الشغل المنشأة خلال هذه الفترة؛ من جهة أخرى فإنّ جعل قطاع الإدارة العمومية ملاذًا لامتناس فائض عرض العمل في الجزائر خلال هذه الفترة، أسهم بشكل ملحوظ في نموّ الإنفاق العام الجاري غير المنتج (لاسيما البنود المتعلقة بالرواتب والأجور)، ما خلق في المقابل، طلباً إستهلاكياً خاصاً إضافياً عجز الجهاز الإنتاجي الوطني عن مقابله، ما فرض حتمية اللّجوء إلى الأسواق الخارجية لمقابله. في مقابل كل هذا ظلّت مساهمة القطاعات المنتجة في امتناس فائض عرض العمل متواضعة على طول فترة الدّراسة، في هذا الصدد تشير البيانات المتاحة إلى أنّ اليد العاملة في القطاع الصناعي لم تشكّل سوى 10.6% من مجموع القوى العاملة على طول فترة الدّراسة.

➤ معدّل التضخم وبالرغم من جهود السلطات النقدية من أجل ضبطه ضمن مستويات مقبولة اقتصادياً واجتماعياً، إن من خلال التدخّلات المستمرة لبنك الجزائر أو من خلال سياسة استهداف التضخم المعلنة بداية من سنة 2010، ما فتئ يرتفع من فترة إلى أخرى، حيث انتقل من 3.4% كمتوسط للفترة 2004-2001 إلى 4.7% خلال الفترة 2010-2014، تحت تأثير عاملين أساسيين هما نموّ فجوة الطلب المحلي المتولّدة عن التوسّع في الإنفاق العام المحلي؛ وتفاقم تبعية سوق السلع والخدمات المحلية للسوق الأجنبية، وما حمّله ذلك من أثر مباشر لموجات التضخم العالمية على المستويات العامة للأسعار محلياً؛

➤ رصيد الميزان التجاري وإن حقق فوائض موجبة على طول فترة الدراسة، إلا أنّ هيمنة المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية من جهة، وقصور الجهاز الإنتاجي الوطني عن مقابلة فائض الطلب المحلي المتولد عن برامج الإستثمار العمومي خلال هذه الفترة من جهة أخرى، جعل منه رهينةً، من جهة، لتقلبات أسعار النفط الخام في السوق العالمية ومن جهة أخرى، للنمو المطرد الذي شهدته فاتورة واردات السلع والخدمات.

### خلاصة الفصل:

من خلال الفصل الرابع من هذه الدراسة، استعرضنا طبيعة الإنجازات التي تحققت على مستوى أربعة من المؤشرات الإقتصادية الكلية (معدل النمو الإقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم ورصيد ميزان المدفوعات) بعد تنفيذ برامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014؛ وما تم الوقوف عليه هو تواضع مستويات الإنجاز على صعيد هذه المؤشرات؛ فبالنسبة لمعدلات النمو الإقتصادي الحقيقية تبيننا أنها لم تتجاوز عتبة 4% في المتوسط، بإنحراف عن الهدف المحدد تجاوز نقطتين مئويتين؛ قطاعياً تباينت معدلات النمو من قطاع إلى آخر، حيث سجل قطاع المحروقات الذي ساهم بأكثر من 36.5% في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2014، معدل نمو سالب بلغ -1.2% في المتوسط؛ في حين كان أداء قطاع الخدمات أفضل، إذ حقق معدل نمو بلغ 6.7% بالنسبة للخدمات المسوّقة و4.7% للخدمات غير السوقية. من جهته قطاع الصناعة، الذي بلغت مساهمته في الناتج الداخلي الخام 5.5%، لم يتجاوز معدل نموه 4.2% في المتوسط خلال الفترة 2001-2014. أعلى معدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2001-2014 حققتها قطاع البناء والأشغال العمومية متضمناً الأشغال المرتبطة بقطاع النفط بـ 8.8% كمتوسط؛ في المقابل، البيانات المتاحة عن أداء قطاع الفلاحة خلال الفترة 2001-2014، تشير إلى عدم استقرار معدل نمو القطاع على طول فترة الدراسة، فمن 13.2% المسجلة خلال سنة 2001 تراجع معدل النمو إلى -1.3 خلال السنة الموالية، ليعاود الإنتعاش مرة أخرى خلال سنة 2003 ويبلغ 19.7%، وهو ثاني أعلى معدل نمو يسجله القطاع خلال هذه الفترة بعد ذلك المسجل سنة 2009 والذي بلغ 20.0%.

أما بالنسبة لمعدل البطالة الذي وإن تراجع بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة، إذ انتقل من 23.5% بين سنتي 2001-2004، إلى 10.3% خلال المدى الزمني 2010-2014، إلا أنّ اعتماد المقاربة الإجتماعية في سياسة التشغيل في الجزائر قبل سنة 2008، أضعف الرّابط بين نمو القوة العاملة ونمو الناتج الداخلي الخام في إشارة واضحة إلى ضعف إنتاجية مناصب الشغل المنشأة خلال هذه الفترة. من جهته انتقل معدل التضخم من 3.4% كمتوسط للفترة 2001-2004 إلى 4.7% خلال الفترة 2010-2014، تحت تأثير عاملين أساسيين هما نمو فجوة الطلب المحلي المتولّدة عن التوسع في الإنفاق العام المحلي؛ وتفاقم تبعية سوق السلع والخدمات المحلية للسوق الأجنبية، وما حمله ذلك من أثر مباشر لموجات التضخم العالمية على المستوى العام لأسعار الإستهلاك محلياً. رصيد الميزان التجاري وإن حقق فوائض موجبة على طول فترة الدراسة، إلا أنّ هيمنة المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية من جهة، و قصور الجهاز الإنتاجي الوطني عن مقابلة فائض الطلب المحلي

المتولد عن برامج الإستثمار العمومي خلال هذه الفترة من جهة أخرى، جعل منه رهينةً، من جهة، لتقلبات أسعار النفط الخام في السوق العالمية ومن جهة أخرى، للنمو المطرد الذي شهدته فاتورة واردات السلع والخدمات.

لاشكَّ أنّ تواضع النتائج التي حققتها سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، والتي كلفت الخزينة العمومية إعمادات مالية طائلة تقف وراءه العديد من العوامل؛ في الفصل الخامس من هذه الدراسة سنبحث في أهم هذه العوامل وفي الآليات الكفيلة بتحسين كفاءة وفعالية برامج الإنفاق العمومي في الجزائر على النحو الذي يضمن بلوغ أهدافها.

### تمهيد:

بعد العرض السابق (من خلال الفصل الرابع) لأهم الآثار الاقتصادية الكلية التي أحدثتها برامج الإستثمار العمومي التي تمّ إعمالها في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، تبين لدينا محدودية هذه الآثار وضعف إستجابة الإقتصاد الوطني لكم الطلب الإضافي الإستهلاكي والإستثماري الذي أحدثته سياسة التوسّع في الإنفاق العام، حيث لاحظنا أنّ هذه الأخيرة (سياسة التوسّع في الإنفاق العام) أحدثت نوعاً من الآثار اللاكينية، لاسيما من خلال تكريس تبعية السوق الإستهلاكية المحلية لما تعرضه الأسواق الأجنبية من سلع وخدمات، وأيضاً إستمرار إعتقاد الجهاز الإنتاجي الوطني الذي ظلّ يعمل دون طاقاته الإنتاجية على مدخلات العملية الإنتاجية المستوردة (مواد أولية، سلع وسيطية و سلع إستثمارية)، وهو الأمر الذي أحدث تسريبات هامة للوسائل المالية المرصودة خلال هذه الفترة نحو الخارج.

من خلال هذا الفصل سنبحث بدايةً، في أهم العوامل التي أضعفت كفاءة سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وحدّت من فعاليتها وحالت دون بلوغها لأهدافها المعلنة، والتي نعتقد أنّها (العوامل) لعبت الدور الأهم في إحداث الفجوة بين ما تمّ رصده من وسائل مالية خلال الفترة 2001-2014 وما تمّ تحقيقه من منجزات على أرض الواقع، لنخلص على ضوء ذلك، ومن خلال ما تمّ تناوله في الشقّ النظري من هذه الدراسة وأيضاً بالإستعانة بالأساليب الإحصائية الكمية إلى صياغة نموذج قياسي مُقترح لأهم الآليات التي من شأنها أن تُساهم في رفع كفاءة سياسة الإنفاق العام في الجزائر وتحسّن فعاليتها وبالتالي ترشيد الإنفاق العام.

## المبحث الأول- تحليل أسباب تواضع نتائج سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014:

نتناول من خلال هذا المبحث، أهم أوجه القصور التي اعترت تنفيذ برامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، والتي ساهمت بشكل أو بآخر في جعل النتائج المحققة على أرض الواقع تنحرف عن الأهداف الأساسية، سواءاً التي تم الإعلان عنها أو الضمنية لسياسة التوسع في الإنفاق العام، هذه الأخيرة (سياسة التوسع في الإنفاق العام) التي استهلكت حسب الإحصائيات الرسمية 297.912 مليار دولار أمريكي ( المبلغ المعلن عن صرفه فعلاً خلال الفترة 2001-2014)، فيما تُشير مصادر أخرى إلى أنّ حجم الوسائل المالية التي تم صرفها خلال هذه الفترة ناهز 1000 مليار دولار أمريكي.

### 1-1. حسابات التخصيص الخاص كآلية لتسيير العمليات المالية لبرامج الإستثمار العمومي: مرونة أكثر، شفافية أقل:

بترخيص من السلطة التشريعية، وجدت السلطة التنفيذية في الجزائر ممثلة في وزارة المالية، في الحسابات الخاصة للخزينة وبالتحديد حسابات التخصيص الخاص، ملاذاً محاسبياً مرناً من أجل التسيير المالي والمحاسبي لبرامج الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2014؛ حيث أقرت المادة 230 من قانون المالية التكميلي لسنة 2002 فتح حساب تخصيص خاص تحت رقم 108-302<sup>1</sup> من أجل تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة 2001-2004، وتضمنت المادة 27 من قانون المالية التكميلي لسنة 2005، فتح حساب تخصيص خاص تحت رقم 120-302<sup>2</sup> من أجل تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي، في حين تكفل القانون 09-09 المؤرخ في 30 ديسمبر 2009، المتضمن قانون المالية لسنة 2010 في مادته رقم 70، بفتح حساب تخصيص خاص تحت رقم 134-302<sup>3</sup> من أجل التسيير المالي والمحاسبي لعمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014.

<sup>1</sup> حدد المرسوم التنفيذي 02-145 المؤرخ في 09 مايو 2002 (الجريدة الرسمية عدد 33-2002) كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 108-302.

<sup>2</sup> حدد المرسوم التنفيذي رقم 05-403 المؤرخ في 17 أكتوبر 2005 (الجريدة الرسمية عدد 70-2005) كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 120-302.

<sup>3</sup> حدد المرسوم التنفيذي رقم 10-151 المؤرخ في 17 يونيو 2010 (الجريدة الرسمية عدد 38-2010) كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 134-302.

بررت السلطات العمومية لجوءها إلى حسابات التخصيص الخاص، من أجل التسيير المحاسبي والمالي للإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برامج الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، ببحثها عن الفعالية والمرونة في التسيير والتحرر من جمود القواعد التي تحكم إعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة، لاسيما منها قاعدة السنوية التي لا تتلاءم والطبيعة متعددة السنوات لبرامج الإستثمار العمومي. غير أن الإختلالات العديدة التي لاتزال تعترى آليات فتح وتسيير والرقابة على الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر، وحسابات التخصيص الخاص بالتحديد، تطرح تساؤلات جدية عن مدى رشادة قرار اللجوء إلى هذه الحسابات من أجل التسيير المالي والمحاسبي للعمليات المسجلة ضمن برامج الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، وفيما يلي نستعرض أهم هذه الإختلالات:

### 1-1-1. مخالفات صريحة لأحكام القانون رقم 84-17 المعدل والمتمم المتعلق بقوانين المالية:

تُسيّر حسابات التخصيص الخاص في الجزائر وفقاً لأحكام المادتين 56 و57 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم، وأيضاً وفقاً لأحكام المادة 89 من القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 المتضمن قانون المالية لسنة 2000، التي وكما سبقت الإشارة إليه في الفصل الثالث، أعادت صياغة مفهوم حسابات التخصيص الخاص وربطتها بمفهوم البرامج محدّدة الأهداف والمدى الزمني، وأوجبت خضوعها لعمليات المتابعة والتقييم.

تنص المادة 56 من القانون 84-17، على أن تُدرج في حسابات التخصيص الخاص العمليات الممولة من موارد خاصة، وهذا ما يمثّل خروجاً عن مبدأ عدم التخصيص الذي يحكم الميزانية العامة للدولة؛ وبالتالي فإنّ الأصل في حسابات التخصيص أن يتم تمويلها بموارد على علاقة مباشرة بالعمليات المسجلة ضمنها، كأن تُموّل عمليات صيانة الطرّيق من خلال عائدات قسائم السيارات، أو أن تُموّل عمليات تسريح العمّال من خلال عائدات عمليات الخوصصة مثلاً؛ مع الإشارة إلى أنّ هذا لا ينفي إمكانية أنّ تُدعم موارد حسابات التخصيص الخاص عن طريق حصص مسجلة في الميزانية العامة للدولة، ضمن حدود يقرّها ويرخص بها قانون المالية للسنة المالية المعنية<sup>1</sup>؛ غير أنّ الملاحظ، وعلى خلاف ما جاءت به المادة 56 أعلاه، فإنّ حسابات التخصيص الخاص في الجزائر، تعتمد في تمويلها بالدرجة الأولى على مصادر أخرى - غير مواردها الخاصة- من بينها على وجه التحديد الميزانية العامة للدولة وفوائض الجباية البترولية، في حين أنّ مساهمة الموارد الخاصة بحسابات التخصيص الخاص في تمويل هذه الحسابات تعدّ ضئيلة جداً إذا ما قُورنت بالمصادر سالفه الذكر.

<sup>1</sup> لم يحدد المشرع الجزائري سقفاً محدداً لمساهمة الميزانية العامة للدولة في تمويل حسابات التخصيص الخاص، في حين نجد أنّ القانون العضوي الفرنسي المتعلق بقوانين المالية لسنة 2001 حدّد هذا السقف بـ 20%.

## الفصل الخامس..... آليات مقترحة من أجل ترشيد الإنفاق العام في الجزائر

في تقريره حول المشروع التقييمي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2015، بيّن مجلس المحاسبة أنّه وخلال المدى الزمني 2012-2015، إنحصرت تمويل حسابات التخصيص الخاص في الجزائر في ثلاث مصادر أساسية هي: الميزانية العامة للدولة ( إعمادات التسيير واعتمادات التجهيز وحسابات التخصيص الخاص "برامج" الممولة من ميزانية التجهيز) بنسبة متوسطة بلغت 59.2%، صندوق ضبط الموارد بنسبة 32.5%، في حين لم تتجاوز نسبة مساهمة الموارد الخاصة لحسابات التخصيص الخاص 8.2% (انظر الجدول (5-1))، وهو ما يثير تساؤلات جدية حول مدى مطابقة تمويل العمليات المسجلة ضمن حسابات التخصيص الخاص في الجزائر للتشريع المعمول به.

الجدول (5-1): موارد حسابات التخصيص الخاص في الجزائر خلال الفترة 2012-2015.

(الوحدة= مليار دينار)

السنوات	موارد 2012	البنية %	موارد 2013	البنية %	موارد 2014	البنية %	موارد 2015	البنية %
حسابات التخصيص الخاص الممولة من اعتمادات ميزانية التسيير للدولة.	451.257	7.8	204.403	3.8	268.744	5.0	219.384	5.6
حسابات التخصيص الخاص الممولة من اعتمادات ميزانية التجهيز للدولة.	956.138	10.3	71.249	13.3	608.227	11.4	339.224	8.7
حسابات التخصيص الخاص "برامج" الممولة من إعمادات التجهيز.	1916.088	33.0	1906.042	35.6	2366.339	44.27	2253.265	56.0
صندوق ضبط الموارد.	2535.308	43.7	2062.231	38.5	1810.625	33.9	552.192	14.21
تمويل خاص من موارد خاصة بحسابات التخصيص الخاص.	296.341	5.11	470.582	8.8	291.598	5.4	523.088	13.46
المجموع	5795.132	100	5353.507	100	5345.533	100	3887.153	100

المصدر:

- Cour des comptes, **rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant-projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2015**, p 103.

في سياق ذي صلة، وفي مخالفة أخرى لأحكام المادة 56 من القانون 84-17، التي تؤكد على ضرورة الإرتباط (أو التطابق كما نصّت عليه الفقرة الثانية من المادة 6 مكرر 4 من القانون رقم 65-320) بين طبيعة العمليات المسجلة في إطار حسابات التخصيص الخاص ومصادر تمويلها، نجد أنّ العديد من حسابات التخصيص الخاص تؤطّر عمليات أو برامج عمل غير مؤهلة للمطابقة مع المدونة الموقوفة ضمن

أحكام قانون المالية؛ في هذا السياق كشف التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة المتعلق بالمشروع التمهيدي لقانون ضبط الميزانية لسنة 2014، عن عينة من العمليات التي تمّوها حسابات التخصيص الخاص والتي لا تتطابق مع مدوّنة النفقات المسجلة ضمن هذه الحسابات، منها<sup>1</sup>:

- الحساب رقم 302-079 بعنوان الصندوق الوطني للمياه، حيث تمّ تخصيص مبلغ 1.392 مليار دينار جزائري لفائدة "الجزائرية للمياه" من أجل إقتناء 514000 عدّاداً، هذه العملية غير مطابقة لأحكام المادة 143 من قانون المالية لسنة 2011 التي تحدّد شروط الدّعم لعمليات الإستثمار في مياه الشّرب؛
- الحساب رقم 302-128 بعنوان "صندوق التملك وتطوير تكنولوجيات الإعلام والإتصال"، تكفّل هذا الحساب بنفقات الإستغلال للإدارة المركزية لوزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال والمتعلّقة بأجهزة الإعلام الآلي، أثاث المكاتب، مطابع...؛
- الحساب 302-092 بعنوان "الصندوق الوطني لترقية وتنمية الفنون والآداب"، على الرّغم من غياب التحويل في ميزانية 2014 لاعتمادات لفائدة النفقات المرتبطة بالإحتفال بخمسينية الإستقلال، فإنّ مصالح وزارة الثقافة خالفوا مبدأ تخصص الإعتمادات، من خلال الإقتطاع من هذا الحساب لمبلغ 1.5 مليار دينار لتمويل عمليات طبع الكتب التي لم تنجز أصلاً.
- الحساب رقم 302-065 بعنوان "الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوّث"، والحساب 302-081 بعنوان "الصندوق الوطني لتهيئة الإقليم"، حيث أنّ الإعانات الممنوحة استعملت لتمويل النشاطات العادية للهيئات تحت الوصاية عن طريق الصفقات بالتراضي وبأسعار جزافية غير مفصّلة ومتناقضة مع مدوّنة النفقات لهذه الحسابات.

## 2-1-1. تحوّل حسابات التخصيص الخاص من إستثناء على مبادئ الميزانية العامة للدولة إلى

### ميزانيات موازية لها:

فرض إظطلاع الدّولة بأدوار ووظائف جديدة غير تلك التي رسمتها الحدود الكلاسيكية، حتمية خروج بعض العمليات المالية للدّولة عن القواعد التقليدية التي تحكم تسيير وتنفيذ ميزانيتها العامة، بالنتيجة تبنى الفكر المالي بعض الإستثناءات على هذه القواعد، من بينها حسابات التخصيص الخاص، التي كما سبقت الإشارة إليه كسرت جمود قاعدتي السنوية وعدم التخصيص، وسمحت للدّولة بالقيام ببعض

<sup>1</sup> انظر:

- Cour des comptes, **rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant-projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2014**, p 94.
- Cour des comptes, **rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant-projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2015**, pp 109-110.

## الفصل الخامس..... آليات مقترحة من أجل ترشيده الإنفاق العام في الجزائر

العمليات المالية وتنفيذ بعض السياسات العمومية خارج ميزانيتها العامة، لكن ضمن ضوابط يقرها قانون المالية ويرخص بها البرلمان.

في الممارسة الجزائرية، وبعد أن أقرّ المشرع إمكانية اللجوء إلى حسابات التخصيص الخاص، أصبحت هذه الأخيرة ملاذاً مرناً للعديد من القطاعات من أجل تنفيذ بعض العمليات المالية والسياسات العمومية الخاصة بما بعيداً عن تعقيدات الميزانية العامة ولكن أيضاً بعيداً عن الرقابة السنوية لممثلي الشعب، بالنتيجة شهدت هذه الحسابات تضحماً عددياً خلال السنوات الأخيرة جعل منها تشكّل أكثر من ثلثي الحسابات الخاصة للخرينة في الجزائر، وجعل قوانين المالية السنوية تفرد لها فصلاً خاصاً بها (الفصل الثالث من القسم الثاني)، ما جعلها تخرج من دائرة الإستثناءات لتتحوّل إلى قاعدة ضمن النظام الميزاني الجزائري. الجدول أدناه يُظهر تطوّر عدد حسابات التخصيص الخاص في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

الجدول (5-2): تطوّر عدد حسابات التخصيص الخاص في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

السنة	2001	2005	2007	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الحسابات	57	64	66	70	77	75	74	71	68

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- Cour des comptes, **rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant-projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2015**, p 60.
- Cour des comptes, **rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant-projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2016**, p 154.

هذا التّمو المطّرد في عدد حسابات التخصيص الخاص، بالإضافة إلى تعدد مصادر تمويلها وعدم إقتصارها فقط على مواردها الخاصة، جعل منها تُشكّل ميزانيات موازية للميزانية العامة للدولة، بل أنّ الإعتمادات المالية المتراكمة المقيّدة ضمن هذه الحسابات أصبحت تفوق الإعتمادات المرصودة لميزانيتي التسيير والتجهيز ضمن الميزانية العامة للدولة، في هذا السياق تشير البيانات المتاحة، إلى أنّ النفقات المتعلقة بحسابات التخصيص الخاص شكّلت خلال سنوات 2012، 2013 و2014 ما نسبته 242.48%، 227.16% و209.84% على التوالي مقارنة بنفقات التجهيز، و123.52%، 128.80% و120.57% مقارنة بنفقات التسيير المقيّدة ضمن الميزانية العامة للدولة خلال نفس الفترة<sup>1</sup>؛ في إشارة واضحة إلى الأهمية المتنامية التي باتت تكتسبها حسابات التخصيص الخاص ضمن النظام الميزاني الجزائري كآلية لإعمال السياسات العمومية بدلاً عن الميزانية العامة للدولة، تحت مبررات معلنه هي البحث عن المرونة والفعالية في التسيير، وأخرى ضمنية تتمثل في الإفلات من الخضوع للأنماط الرقابية المختلفة التي يقرها المشرع.

<sup>1</sup> Cour des comptes, **rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant-projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2015**, op cit, p 92.

في سياق ذي صلة، وفي مقابل التضخم الذي شهدته المخصصات المالية المتراكمة ضمن حسابات التخصيص الخاص في الجزائر، بقيت إعمادات العديد من هذه الحسابات مجمدة ودون إستهلاك، ما يعني تحميل الخزينة العمومية تكلفة فرصة بديلة، لاسيما وأنّ الجزء الأهم لإيرادات هذه الحسابات - كما سبقت الإشارة إليه - متأتي من مخصصات الميزانية العامة للدولة وفوائض الجباية البترولية.

وكمثال عن حسابات التخصيص الخاص المجمدة إلى غاية نهاية سنة 2014، نذكر الحساب رقم 302-093 بعنوان "صندوق دعم الصحافة المكتوبة"، والذي لم يُحرّك منذ سنة 2005 برصيد مالي قدره 390 مليون دينار، الحساب رقم 302-106 بعنوان "صندوق الشراكة" برصيد قدره 5.209 مليون دينار، الحساب رقم 302-081 بعنوان "الصندوق الوطني للتهيئة العمرانية" برصيد قدره 0.983 مليار دينار جزائري، والحساب رقم 302-133 بعنوان "الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي" برصيد قدره 21.105 مليار دينار<sup>1</sup>. هذه الوضعية ساهمت في بطء وتيرة إنجاز العديد من البرامج المقررة من قبل الحكومة، نذكر في هذا الصدد<sup>2</sup>:

- المشاريع المتعلقة بتنمية تربية المائيات في مناطق الهضاب العليا والجنوب الممولة من طرف الصندوق الوطني لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات؛
- المشاريع المتعلقة بالأشغال الممولة من الصندوق الوطني الخاص بالطرقات والطرق السريعة؛
- معالجة ملقّات تأهيل المؤسسات الممولة من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- برنامج إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاطات الممولة من طرف صندوق التنافسية الصناعية؛
- مشاريع تطوير تكنولوجيات الإعلام والإتصال في إطار استراتيجية (e-Algérie)؛
- البرنامج الوطني الثلاثي للتحكّم في الطّاقة (2011-2013)، والذي تأخّر لمدة سنتين.
- التأخر في إنطلاق برنامج مكننة الزراعة الممّول في إطار الصندوق الوطني للتنمية الزراعية، إذ وإلى غاية 31 ديسمبر 2014 تمّ تجديد 800 مكننة من بين أهداف مسطرة بين 2500 و5000 مكننة.

<sup>1</sup>Cour des comptes, rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant-projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2015 , op cit, p 105.

<sup>2</sup> أنظر :

- Cour des comptes, rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant-projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2013, pp 66-67.

- Cour des comptes, rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant-projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2014, op cit, pp 94-95.

### 3-1-1. غياب الشفافية في تسيير حسابات التخصيص الخاص:

بحسب نص المادة 48 من القانون 84-17، تُفتح حسابات التخصيص الخاص وتُغلق بموجب أحكام قانون المالية، وتنص المادة 50 من نفس القانون، على أن تُقرّر عمليات الحسابات الخاصة للخزينة ويرخص بها ويتم تنفيذها وفق نفس الشروط المطبقة على عمليات الميزانية العامة للدولة، بمعنى أنّ خروج الحسابات الخاصة للخزينة عن بعض قواعد الميزانية العامة لا يعني بأي شكل من الأشكال أن تُعفى أو تُستثنى العمليات المالية المنقّدة ضمن هذه الحسابات من الإجراءات التنظيمية والرقابية التي تحكم النشاط المالي للدولة في مجمله.

في ذات السياق نجد أنّ المادة 68 فقرة "هـ" من ذات القانون، تنص على إلزامية إرفاق قانون المالية للسنة بقائمة الحسابات الخاصة، تبين مبلغ الإيرادات والنفقات والمكشوفات المقرّرة لهذه الحسابات، جملة هذه الأحكام المتضمنة في القانون العضوي رقم 84-17 تهدف إلى إضفاء الشفافية على تسيير الحسابات الخاصة للخزينة ومن بينها حسابات التخصيص الخاص وضمان إخضاعها للرقابة التي تمارسها السلطة التشريعية؛ غير أنّ نفس هذا القانون تضمّن أحكاماً أخرى، فتحت جملة من الثغرات التي أفضت إلى العديد من الممارسات السلبية التي مسّت بشفافية العمليات المالية لحسابات التخصيص الخاص؛ فنجد أنّ الفقرة 2 من المادة 56 أتاحت إمكانية أن تستكمل موارد حسابات التخصيص الخاص بحصّة مسجّلة في الميزانية العامة للدولة، غير أنّ سكوت المشرّع عن تحديد سقف محدّد لهذه الحصّة وتركه الأمر لقوانين المالية السنوية، التي تكتفي في العادة بالتنصيص على فتح حسابات التخصيص الخاص وعرض موجز لمواردها ونفقاتها، دون الإشارة إلى حجم مساهمة الميزانية العامة للدولة في تمويل هذه الحسابات، أطلق يد السلطة التنفيذية في تحويل إعتمادات مالية هامة من ميزانتي التسيير والتجهيز إلى هذه الحسابات (شكّلت المبالغ المحوّلة من الميزانية العامة نحو 60% من مجموع موارد حسابات التخصيص الخاص خلال المدى الزمني 2012-2015)، تارة تحت عنوان النفقات برأس مال<sup>1</sup> ضمن ميزانية التجهيز، وأخرى تحت عنوان التدخّلات العمومية أو التكاليف المشتركة ضمن ميزانية التسيير، ما يعني أنّ السلطة التشريعية ترخّص -عن طريق قانون المالية- للسلطة التنفيذية بصرف مبالغ مالية معتبرة -محوّلة من الميزانية العامة للدولة- دون أن تلزمها بتبيان القطاعات المستفيدة من هذه المبالغ ولا العمليات التي ستمولها، ودون أن تفرض عليها تقديم الحصائل المتعلقة باستهلاك الإعتمادات المرخّص بها لإخضاعها لعمليات الرقابة البعدية، ما من شأنه أن يؤثّر سلباً على عمليات التقييم والمتابعة، وهذا على الرّغم من أنّ المادة 77 الفقرة "ب" من القانون 84-

<sup>1</sup> تُعرض هذه النفقات للتصويت عليها بصفة إجمالية حسب المادة 67 من القانون 84-17، ولا تخضع لقاعدة توزيع نفقات التجهيز حسب كل قطاع، ما يجعلها لا تخضع لرقابة برلمانية فعّالة وهو ما يمس بشفافية تسيير الإعتمادات المقيدة ضمن هذا الباب.

17 تنص على ضرورة أن يشتمل حساب نتائج السنة الذي يقره قانون ضبط الميزانية النتائج المثبتة في تنفيذ الحسابات الخاصة للخزينة.

عطفاً على ماسبق، تنص الفقرة الثانية من المادة 57 من القانون 84-17، على أنه في حالة ما إذا تجاوزت إيرادات حسابات التخصيص الخاص نفقاتها، فإنه يمكن رفع إعتمادات هذه الحسابات لامتناس الفائض، وفي حالة العكس فإنه يمكن الترخيص بفتح مكشوف من أجل تغطية النفقات الإضافية، ففي الحالة الأولى (الفائض) ومع مراعاة أنّ القسم الأكبر من موارد حسابات التخصيص الخاص تنأتى من مخصّصات الميزانية العامة، فإنّ المادة لم تلزم السلطة التنفيذية بالعودة مرّة أخرى إلى البرلمان من أجل الحصول على رخصة رفع الإعتمادات واكتفت بالنص على أنه "يمكن رفع الإعتمادات"، أمّا في الحالة الثانية أي في حالة وجود عجز في حساب التخصيص الخاص، فإنّ المادة لم تحدد سقفاً محدداً لفتح المكشوف وتركت الأمر لأحكام قانون المالية والتنظيمات المعمول بها.

في سياق ذي صلة، ومن أجل تفعيل آليات الرقابة على سير حسابات التخصيص الخاص، نصّت المادة 89 من القانون 99-11 على أن تكون حسابات التخصيص موضوع برنامج عمل مُعد من طرف الأمرين بالصرف المعنيين، تحدد فيه الأهداف المسطرة وكذا آجال التنفيذ، و يتمّ وضع جهاز متابعة وتقييم حسابات التخصيص الخاص من طرف الوزير المكلف بالمالية بالإشتراك مع الأمرين بالصرف المعنيين، غير أنّ المادة لم توضّح آليات عمل هذا الجهاز ولا صلاحياته، ولا توزيع المسؤوليات داخله، بين الوزير المكلف بالمالية والأمرين بالصرف، وما إذا كانت نتائج عمل هذا الجهاز تُعرض على السلطة التشريعية من أجل ممارسة الرقابة عليها، أم أنّ الجهاز يخضع لوصاية الوزير المكلف بالمالية وبالتالي السلطة التنفيذية، وهنا تُثار تساؤلات جدّية حول فعالية عمليات المتابعة والتقييم التي يقوم بها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنّ التحقيقات المتتابة لمجلس المحاسبة أظهرت أنّ العديد من حسابات التخصيص الخاص التابعة لمختلف القطاعات تمّ فتحها دون أن تتضمن برنامج عمل مُحدّد ولا أهداف واضحة تسمح بالقيام بعمليات المتابعة والتقييم وتحديد المسؤوليات، من بينها الحساب 128-302 المعنون "صندوق تملك الإستعمال وتطوير تكنولوجيايات الإعلام والاتّصال"، الحساب رقم 117-302 بعنوان "الصندوق الوطني للقرض المصعّر"، حساب رقم 069-302 بعنوان "صندوق التضامن الوطني"، الحساب 135-302 "صندوق الدّعم العمومي للأندية الرياضية المحترفة" و صندوق الإستعجالات و العلاجات الطّبية.

إنّ عدم شفافية عمليات تسيير حسابات التخصيص الخاص تنسحب على النظام الميزاني الجزائري في مجمله، حيث ومن خلال مقارنة الممارسات المتعلّقة بالمالية العامة في الجزائر، مع الممارسات المعمول بها على الصعيد الدولي يتضح جلياً ضعف شفافية النظام الميزاني الجزائري، وهو ما يبرزه استعراض تطوّر مؤشّر

## الفصل الخامس..... آليات مقترحة من أجل ترشيد الإنفاق العام في الجزائر

الموازنة المفتوحة الخاص بالجزائر، الذي تُعدّه منظمة "شراكة الموازنة الدولية- الموازنات المفتوحة"، والذي يُبين ما إذا كانت الحكومات تتيح للجمهور إمكانية الإطلاع على ثمان وثائق رئيسية تتعلق بالميزانية العامة السنوية للدولة (بيان الموازنة الأولى، الموازنة التنفيذية المقترحة، الموازنة المعتمدة، موازنة المواطنين، تقارير العام، المراجعة نصف السنوية، تقارير نهاية العام، تقرير المراجعة)، وكذلك ما إذا كانت البيانات الواردة في هذه الوثائق شاملة ومفيدة وتم إعدادها وإتاحتها للإطلاع العام في الوقت المناسب، وهذا بالإعتماد على مؤشرات<sup>1</sup>.

مؤشر الموازنة المفتوحة في الجزائر وإن كان قد عرف بعض التحسّن خلال المدى الزمني 2008-2015، إذ انتقل من 2 على 100 سنة 2008 إلى 13 سنة 2012 ثم 19 سنة 2015، إلا أنّ هذه القيم لا تزال ضعيفة ودون المتوسط العالمي الذي بلغ 45 على 100 سنة 2015، ما يجعل النظام الميزاني الجزائري يقبع ضمن فئة الأنظمة الميزانية الأقل شفافية على الصعيد الدولي.

الجدول (3-5): تطوّر مؤشّر الموازنة المفتوحة في الجزائر خلال الفترة 2005-2015.

السنة	2008	2010	2012	2015
قيمة المؤشّر	2	1	13	19

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- International budget partnership- open budgets, **enquête sur le budget ouvert- Algérie 2008-2010-2012-2015**, site d'internet : [www.internationalbudget.org](http://www.internationalbudget.org), date de visite : 12-03-2017.

يجد العرض السابق لعديد الإختلالات التي تعترى تسيير حسابات التخصيص الخاص في الجزائر، والتي لجأ إليها الجهاز التنفيذي من أجل تسيير العمليات العمومية لبرامج الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، تأييداً نظرياً له في تقرير صندوق النقد الدولي حول مدى مطابقة النظام الميزاني في الجزائر لمعايير شفافية المالية العامة، حيث أنّ التقرير ولدى تناوله لحسابات التخصيص الخاص ( الصندوق التضامن للجماعات المحلية، الصندوق الوطني للسكن، صندوق الضبط والتنمية الزراعية وصندوق تسيير عمليات الإستثمار العمومي ضمن برنامج الإنعاش الإقتصادي)، أكد على أنّ عمليات الحسابات الخاصة للخزينة ليست شفافة بالقدر الكافي، وأبدى بشأنها الملاحظات التالية<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> المسح يستخدم المعايير المقبولة دولياً لتقييم الشفافية في كل بلدان الميزانية التي وضعتها المنظمات الدولية المتعددة الأطراف، مثل صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

<sup>2</sup> International monetary fund, **Algeria : report on the observance of standards and codes fiscal transparency module**, IMF country report No 05/68, February 2005. P 11

- الإعتماد شبه الكلي على مخصصات الميزانية العامة للدولة، من أجل تمويل العمليات المسجلة ضمن حسابات التخصيص الخاص في مخالفة للتشريع المعمول به؛
- إيرادات ونفقات وأرصدة الحسابات الخاصة للخزينة غير متضمنة في قانون المالية السنوي، في حين أنّها مسجلة في حساب الخزينة العمومية المفتوح على مستوى البنك المركزي، ما يجعلها تفلت من الرقابة الدورية للبرلمان؛
- غياب الشفافية في تسيير الحسابات الخاصة للخزينة ومن بينها حسابات التخصيص الخاص، في ظل شح في المعلومات والوثائق المتعلقة بها.

أمّا البنك الدولي، ففي عرض له لأهم المعوقات التقنية و المؤسساتية التي تحد من فعالية وشفافية التسيير الميزاني في الجزائر ضمن تقريره التقييمي لسياسة الإستثمار العمومي في الجزائر ( برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009)، فقد أكد على النمو المطرد في عدد حسابات التخصيص الخاص، والتي يتم اللجوء إليها من أجل التحايل على دورة الميزانية السنوية<sup>1</sup>.

## 1-2. قصور آليات إبرام وتنفيذ الصفقات العمومية عن تأطير عمليات الإستثمار العمومي:

تُشكل الصفقات العمومية واحداً من أهم قنوات إستهلاك الأموال العمومية، حيث أنّها الآلية القانونية لإسناد المشاريع العمومية لمؤسسات الإنجاز، ولاشك في أنّ مرونة هذه الآلية وشفافيتها ووضوح إجراءاتها من شأنه أن يسهم في تسريع تنفيذ مشاريع الإستثمار العمومي بالجودة والتكلفة المطلوبتين، وفي الآجال المقررة؛ في الجزائر وخلال الفترة 2001-2014، خضعت الصفقات العمومية لأحكام ثلاثة مراسيم تنفيذية وراثسية، بداية بالمرسوم التنفيذي 91-434، ثمّ المرسوم الرئاسي 02-250 وأخيراً المرسوم الرئاسي رقم 10-236، لقد حاولت جملة هذه النصوص أن تواكب واقع التوسع في الإنفاق العمومي لاسيما في شقّه الإستثماري، من خلال إخضاع إجراءات إبرام الصفقات العمومية للثنائية (تعقيد أقل - شفافية أكثر)، وهو ما يبرر عديد التعديلات التي أدخلت التنظيمات السابق الإشارة إليها؛ غير أنّ مراجعة وتحليل النصوص المؤطرة لعملية إعداد وإبرام وكذا تنفيذ الصفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، أظهر جملة أوجه القصور التالية:

## 1-2-1. تعديلات مستمرة على النصوص التنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية:

مع بداية إعمال برامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر، وجدت السلطات العمومية نفسها مطالبة بمراجعة آليات وإجراءات إعداد وإبرام الصفقات العمومية، في ظل تنامي الطلب العمومي الذي بلغ نحو 2.5 مليار دولار سنة 2001 أي ما يعادل 5% من الناتج الداخلي الخام، وقصور أحكام المرسوم

<sup>1</sup> la banque mondiale, a la recherche d'un investissement public de qualité, une revue des dépenses publiques, volume I, 15 aout 2007, p 59.

التنفيذي رقم 91-434<sup>1</sup> المتضمن تنظيم الصفقات العمومية المعمول به منذ العام 1991 عن تأطير عمليات الإستثمار العمومي المباشر في تنفيذها؛ فكان صدور المرسوم الرئاسي 02-250<sup>2</sup> الذي تضمن تنظيماً جديداً للصفقات العمومية، بعد سنة واحدة من إطلاق برنامج الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2004، وبحسب ما جاء في بيان عرض الأسباب، فإنّ التنظيم الجديد للصفقات العمومية لسنة 2002 كان يهدف خاصة إلى تحسين العلاقة (جودة/تكلفة) في إطار الطلب العمومي، وكذا تطبيق الممارسات السليمة ذات الصلة بالحكم الراشد خلال مختلف مراحل إعداد وإبرام الصفقات العمومية ( حرية المنافسة، الشفافية، المساواة في معاملة المترشحين...)<sup>3</sup>. خضع هذا التنظيم لتعديلين إثنين الأول سنة 2003 بموجب المرسوم الرئاسي 03-103 المؤرخ في 11 سبتمبر 2003، والثاني سنة 2008 بموجب المرسوم الرئاسي 08-338 المؤرخ في 26 أكتوبر 2008، استمر العمل بأحكام تنظيم الصفقات العمومية لسنة 2002 إلى غاية سنة 2010، حيث وبالموازاة مع إطلاق برنامج توطيد النمو الإقتصادي للفترة 2010-2014، صدر المرسوم الرئاسي 10-236<sup>4</sup> الذي تضمن تنظيماً جديداً للصفقات العمومية يهدف إلى إضفاء أكثر مرونة وشفافية على إجراءات إعداد وإبرام الصفقات العمومية، بعد عديد النقائص التي شابت تطبيق أحكام المرسوم 02-250.

بدوره عرف المرسوم 10-236 تعديلات عديدة، أدخلت عليه بداية من سنة 2011 مرتين، الأولى بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-98 المؤرخ في 01-03-2011 والثانية بموجب المرسوم الرئاسي 11-222 المؤرخ في 16-06-2011، ثم سنة 2012 بموجب المرسوم الرئاسي 12-23 المؤرخ في 18-01-2012، وأخيراً سنة 2013 بموجب المرسوم الرئاسي 13-03 المؤرخ في 13-01-2013، في المجموع مسّت التعديلات أربعاً وأربعين مادّة منها إحدى عشر مادة جديدة.

لاشك أنّ تعدّد النصوص التنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 (ثلاثة نصوص تنظيمية)، وتعدد التعديلات التي مسّتها (سنة تعديلات)، جعل من الإلمام بإجراءات إعداد وإبرام الصفقات العمومية والتحكم فيها بالنسبة للمصالح المتعاقدة والمتعاملين المتعاقدين على حدّ سواء، أمراً بالغ الصعوبة، الأمر الذي جعل البنك الدولي يوصي بضرورة تنظيم دورات تكوينية مستمرة و ورشات عمل لفائدة موظفي المصالح المتعاقدة لشرح المستجدات المتعلقة بإجراءات إعداد وإبرام الصفقات العمومية، وكذا تنظيم ندوات إعلامية لتحسيس القطاع الخاص (المتعاملين المتعاقدين) بأهمية الخدمات التي يقدمها الصندوق الوطني لضمان الصفقات العمومية، هذا إضافة إلى ضرورة العمل على

<sup>1</sup> المرسوم التنفيذي رقم 91-434 المؤرخ في 9 نوفمبر 1991 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، الجريدة الرسمية عدد 57-1991.

<sup>2</sup> المرسوم الرئاسي رقم 02-250 المؤرخ في 24 جويلية 2002 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، الجريدة الرسمية عدد 52-2002.

<sup>3</sup> la banque mondiale, **rapport analytique sur la passation des marches**, volume 1, , juin 2003, p v.

<sup>4</sup> المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 7 أكتوبر 2010 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، الجريدة الرسمية عدد 58-2010.

إتاحة المعلومات المتعلقة بالصفقات العمومية للأطراف المعنية لاسيما من خلال مواقع إلكترونية متخصصة<sup>1</sup>.

### 1-2-2. إجراءات إبرام الصفقات العمومية، إما أنها مُعقدة وطويلة، أو أنها غير شفافة:

بحسب النصوص التنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 والسابق الإشارة إليها، فإن إبرام الصفقات العمومية يتم إما عن طريق إجراء المناقصة الذي يشكل القاعدة العادة، كونها تراعي أهم المبادئ التي تقوم عليها الصفقات العمومية ( شفافية الإجراءات، حرية المنافسة والمساواة في معاملة المترشحين)، أو عن طريق إجراء التراضي بنوعيه البسيط أو بعد الإستشارة) الذي يعدّ إجراءً إستثنائياً في إبرام الصفقات العمومية في الجزائر.

بالنسبة لإجراء المناقصة، تكون المصالح المتعاقدة ملزمة باتباع إجراءات شكلية من أجل إبرام الصفقة العمومية، هذه الإجراءات الشكلية من شأنها أن تضمن الممارسات السليمة المتعلقة بالشفافية وحرية المنافسة والمساواة في معاملة المترشحين، وهي المبادئ<sup>2</sup> التي تحكم إبرام الصفقات العمومية في الجزائر والتي تضمنتها نص المادة 03 من المرسوم 10-236 المعدل والمتمم، لكن في مقابل ما تتيحه هذه الإجراءات الشكلية من إمكانية لإحترام لهذه المبادئ، إلا أنها تستهلك الكثير من الجهد والوقت، ناهيك عن كونها غاية في التعقيد، وهو ما من شأنه أن يؤخر الإنطلاق في تنفيذ المشاريع المقررة.

الشكل (5-1) أدناه، يلخص أهم الإجراءات الشكلية التي يمر عبرها إبرام صفقة عمومية في الجزائر -خلال الفترة 2002-2014-، وكما هو ملاحظ ففي الحالات العادية، قد يستغرق إبرام صفقة عمومية في الجزائر أكثر من ستة أشهر، ويمر عبر أكثر من عشرة مراحل (إذا استثنينا المراحل السابقة لإعداد دفتر الشروط كتحديد الحاجات وعمليات تسجيل برامج التجهيز العمومي و دراسات النضج...)، بداية من إعداد دفتر الشروط، ثم عرضه على لجنة الصفقات المختصة من أجل الرقابة والمصادقة عليه وهي العملية التي قد تستغرق خمسة وأربعين يوماً؛ ثم وعلى افتراض مصادقة لجنة الصفقات على دفتر الشروط، تكون المصلحة المتعاقدة مطالبة بالإعلان عن المناقصة في الصحافة الوطنية وكذا في النشرة الرسمية لصفقات التعامل العمومي (BOMOP)، وهنا تمنح للمتعاملين مدة من أجل تحضير عروضهم (مدة تحضير العروض) التي قد تطول أو تقصر بحسب أهمية وتعقيد المشروع، وعند إنقضاء هذه المدة (في نفس اليوم والساعة) تجتمع لجنة للرقابة الداخلية (لجنة فتح الأظرفة) من أجل فتح عروض المتعهدين (على افتراض

<sup>1</sup> La banque mondiale, **rapport analytique sur la passation des marches**, op cit, p 31.

<sup>2</sup> لم يتم النص صراحة على هذه المبادئ في تنظيم الصفقات العمومية رقم 02-250، على الرغم من أنّ بيان عرض الأسباب المتعلق بهذا التنظيم، نصّ على أنّ الهدف منه هو إدراج الممارسات السليمة المتعلقة بالحكم الرشيد (الشفافية، والمساواة في معاملة المترشحين...) في إبرام الصفقات العمومية.

استلام أكثر من عرض واحد، وإلا تعلن حالة عدم جدوى المناقصة، ويكون أمام المصلحة المتعاقدة إما إعادة الإجراء مرة أخرى أو اللجوء إلى التراضي بعد الإستشارة)؛ بعدها، تجتمع لجنة ثانية هي لجنة تقييم العروض (تتألف العضوية في لجنة فتح الأظرفة مع العضوية في لجنة تقييم العروض) من أجل تقييم العروض التقنية ثم المالية للمتعهدين، وفي نهاية هذه المرحلة تقترح هذه اللجنة على المصلحة المتعاقدة إسناد الصفقة إلى المتعامل الذي يتم إختياره إستناداً إلى معايير إختيار تكون مذكورة إجبارياً في دفتر الشروط.

بعد الإختيار الأولي (المؤقت) للمتعامل المتعاقد، تكون المصلحة المتعاقدة مطالبة بالإعلان عن المنح المؤقت للصفقة، وفتح الباب لتقديم الطعون أمام المتعاملين الآخرين، وبعد إنقضاء مدة العشرة أيام التي تمنح في العادة لتقديم الطعون، وعلى فرض عدم الطعن في المنح المؤقت<sup>1</sup>، تستدعي المصلحة المتعاقدة لجنة الصفقات العمومية المختصة من أجل دراسة ملف الصفقة والمصادقة عليه من خلال منح التأشير عليه، وهي العملية التي قد تستغرق خمسة وأربعين يوماً أخرى. في النهاية وقبل دخول الصفقة حيز التنفيذ، يجب أن توافق عليها السلطة المختصة بموجب أحكام المادة 07 من المرسوم 02-250 ثم أحكام المادّة 08 (معدّلة) من المرسوم 10-236.

العرض السابق لأهم إجراءات إبرام الصفقات العمومية، يُظهر بجلاء ثقل وتعقد هذه الإجراءات وحجم الوقت والجهد الذي تستهلكه، وهو مامن شأنه أن يسهم -إضافة إلى عوامل أخرى- في تأخير الإنطلاق في تنفيذ مشاريع الإستثمار العمومي. على صعيد آخر وفي مقابل إجراء المناقصة، الذي كما سبقت الإشارة إليه يشكّل القاعدة في إبرام الصفقات العمومية، قد تجد المصلحة المتعاقدة نفسها أمام حالات، تميز لها عدم التقيد بالإجراءات الشكلية السابق الإشارة إليها، والإكتفاء بإجراءات أخرى أقل تعقيداً لكنّها أيضاً أقل شفافية، حيث تلجأ المصلحة المتعاقدة إلى إجراء التراضي<sup>2</sup> من أجل إبرام الصفقات العمومية، وهذا الإجراء خاصة في نوعه البسيط (التراضي البسيط) تنعدم فيه الشفافية في إسناد المشاريع العمومية<sup>3</sup>، حيث تكون المصلحة المتعاقدة في حِلٍّ من اللجوء إلى الإشهار الصحفي، وأيضاً في حِلٍّ من إقامة المنافسة بين عدّة متعاملين، ما من شأنه أن يجعل العديد المشاريع العمومية تُسند إلى متعاملين غير مؤهلين ولا يمتلكون الإمكانيات المادية والتقنية والمالية الضرورية للتنفيذ الحسن والمرضي للمشاريع، ما ينعكس سلباً على جودة وتكلفة إنجاز المشاريع والتجهيزات العمومية وكذا آجال تنفيذها.

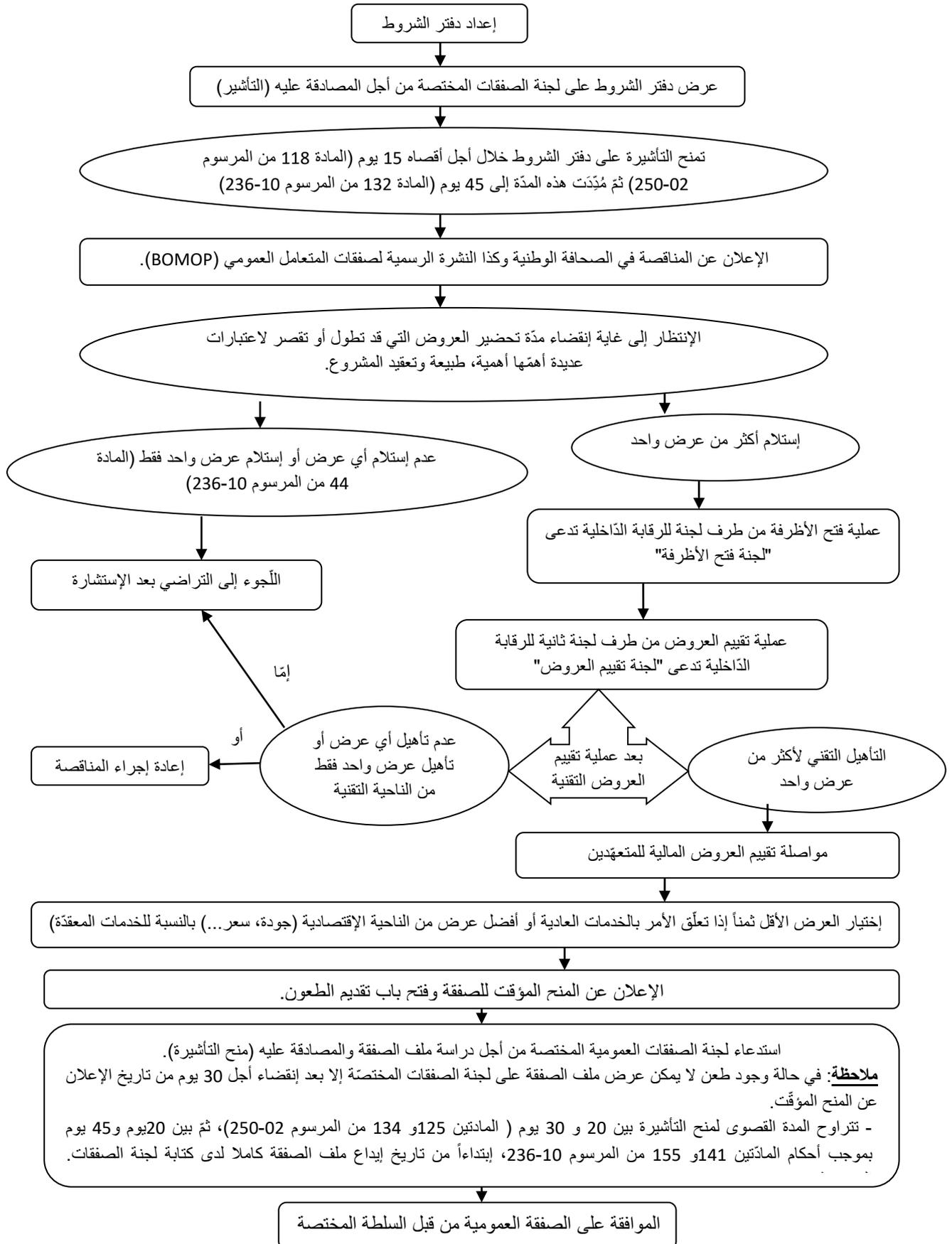
<sup>1</sup> في حالة وجود طعون لا يمكن للجنة الصفقات المختصة من أجل دراسة ملف الصفقة إلا بعد إنقضاء مدة 30 يوماً من تاريخ الإعلان عن المنح المؤقت.

<sup>2</sup> التراضي هو إجراء تخصيص صفقة لمعامل متعاقد واحد دون الدعوة الشكلية للمنافسة.

<sup>3</sup> من أجل ذلك دأبت تنظيمات الصفقات العمومية على حصر الحالات التي يمكن فيها للمصالح المتعاقدة اللجوء إلى التراضي بنوعيه البسيط وبعد الإستشارة.

## الفصل الخامس..... آليات مقترحة من أجل ترشيح الإنفاق العام في الجزائر

الشكل (5-1): أهم إجراءات إبرام صفقة عمومية في الحالات العادية.



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- المرسوم الرئاسي 02-250 (معدّل ومتمم) المؤرخ في 24 جويلية 2002 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، الجريدة الرسمية عدد 52-2002.
- المرسوم الرئاسي 10-236 (معدّل ومتمم) المؤرخ في 07 أكتوبر 2010 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، الجريدة الرسمية عدد 58-2010.

### 1-2-3. خروقات عديدة لأحكام النصوص التنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية:

إنّ تعقّد إجراءات إبرام الصفقات العمومية، والتعديلات المستمرة التي مستت النصوص التنظيمية المتعلقة بها، ولّد فهماً مختلفاً وفي أحيان كثيرة متناقضاً للأحكام التي تضبط إعداد، إبرام وكذا تنفيذ الصفقات العمومية لدى مختلف الأطراف المعنية (المصلحة المتعاقدة، المتعامل المتعاقد ومختلف لجان الرقابة الداخليّة منها والخارجية)، الأمر الذي ربّب خروقات عديدة للنصوص المنظمة للصفقات العمومية، نذكر في هذا الشأن -على سبيل المثال لا الحصر-، الفهم الخاطئ لأحكام المادة رقم 44 (معدّلة) من المرسوم الرئاسي 10-236 المؤرخ في 07 أكتوبر 2010 المعدّل والمتمم والمتعلّق بالصفقات العمومية، والتي تنص في مطّتها الأولى على " ...عندما يتّضح أنّ الدعوة إلى المنافسة غير مجدية، وذلك إذا تمّ إستلام عرض واحد فقط أو لم يتمّ إستلام أي عرض، أو إذا تمّ التأهيل الأولي التقني لعرض واحد فقط أو لم يتمّ تأهيل أي عرض..."، الملاحظ أنّ العديد من المصالح المتعاقدة تُخلط بين نص هذه المادة ونص المادة رقم 06 من ذات المرسوم، والتي تُلزم المصلحة المتعاقدة باستشارة ثلاثة متعهدين على الأقل، فنجدها تُعلن عن حالة عدم جدوى إجراء المناقصة في حالة ما إذا تمّ إستلام عرضين أو تمّ التأهيل التقني الأولي لعرضين إثنين، في حين أنّ حالة عدم الجدوى هذه تتعلق بإجراء الإستشارة لا المناقصة، التي كما سبقت الإشارة إليه تكون غير مجدية إذا كان عدد العروض المستلمة أو المؤهلة أقل من إثنين.

في سياق ذي صلة، سجّل تقرير مجلس المحاسبة المعلق بمشروع قانون ضبط الميزانية لسنة 2015، مخالفات صريحة لأحكام المادة 85 من المرسوم الرئاسي 10-236، هذه الأخيرة التي تنص على أن " يكون الدّفع على الحساب<sup>1</sup> شهرياً، غير أنّه يمكن أن تنص الصفقة على فترة أطول تتلاءم مع طبيعة العمليات..."، والغاية من هذه المادة هو تحقيق التوازن بين إستهلاك الغلافات المالية المرصودة ومعدّلات إنجاز المشاريع، ما يضمن حصول المتعاملين المتعاقدين على مستحقّاتهم المالية بالتوازي مع تقدّمهم في تنفيذ الصفقات الموكّلة إليهم، غير أنّ الملاحظ على أرض الواقع هو إختلال التوازن بين نسب الإستهلاك المالي لرخص البرامج و نسب التقدّم في الإنجاز المادّي للمشاريع لصالح هذه الأخيرة، الأمر الذي من شأنه أن

<sup>1</sup> الدّفع على الحساب هو كل مبلغ يحصل عليه المتعامل المتعاقد من المصلحة المتعاقدة مقابل التنفيذ الجزئي لموضوع الصفقة.

## الفصل الخامس..... آليات مقترحة من أجل ترشيد الإنفاق العام في الجزائر

يخلق صعوبات مالية لمؤسسات الإنجاز؛ الجدول (4-5) أدناه يعرض عينة لبعض المشاريع التي تجاوزت فيها نسب الإنجاز بكثير نسب الإستهلاك المالي.

الجدول (4-5): عينة لبعض العمليات التي تجاوزت فيها نسب الإنجاز نسب الإستهلاك المالي إلى غاية 31-12-2015.

(الوحدة: 1000 مليار دينار جزائري)

البلدية	العملية	رخصة البرنامج	نسبة الإستهلاك المالي %	نسبة الإنجاز %
المقارين (ورقلة)	متابعة وتعبيد شوارع حي الشهيد القصور بالمقارين على مسافة 2000 م ط	22.400	00	40
الطيبات (ورقلة)	متابعة وإنجاز مشاريع فك العزلة لحي أمية الريغي الشطر الأول على مسافة 3 كلم.	5.800	00	45
المنقر (ورقلة)	ترميمات كبرى للوكالة البريدية بامية بن علي بلدية المنقر	3.400	00	50
جامعة (الوادي)	إنجاز الطريق الإحتياكي الرابط بين الطريق 48 ومفترق الطرق برج سليمان على مسافة 2.5 كلم	33.957	14	72
جامعة الوادي	إنجاز طرق حضرية بحي النسيم على مسافة 2.5 كلم	19.644	23	100
جامعة (الوادي)	إنجاز طريق يربط برج سليمان بمآزر الزاوية على مسافة 3 كلم.	26.911	16	100
المنصورة (غرداية)	تعلية الجدار الخارجي بمؤسسة الصّحة بعين لصيق.	750	00	100

المصدر:

- Cour des comptes, **rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant-projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2015**, p 94.

### 3-1. سياسة ميزانية عامة توسعية في جانب النفقات وحذرة في جانب الإيرادات، في ظل مصادر تمويل غير متحكم فيها:

الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يُشكّل فيه قطاع المحروقات عصب الحركة، إضافة إلى كون إيرادات القطاع تشكّل مصدر التمويل الأساسي بنسبة تفوق الثلثين للميزانية العامة للدولة، فإنّ النمو الذي عرفته هذه إيرادات بداية من العام 2000، تحت تأثير التحسّن في أسعار النفط في السّوق العالمية، شكّل المحفّز الرئيسي لسياسة التوسّع في الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

إنّ الإعتماد الكلي على عائدات المحروقات من أجل تمويل عمليات الإستثمار العمومي خلال فترة الدّراسة، كان ينطوي على مخاطر عديدة، لعلّ أهمّها أنّ خضوع إيرادات المحروقات لمنطق تقلب أسعار النفط في السّوق الدّولية، يجعل منها غير مستقرّة ومرشّحة للتراجع إلى مستويات قد ترهن سيرورة تنفيذ الإستثمارات العمومية المقررة خلال هذه الفترة، بل وتجعل من التوازنات الكلية للإقتصاد الوطني خاضعة

لتأثير عوامل خارجية غير متحكّم فيها محلياً، وفي هذا الصدد تضيف تجربة إستثمارات المخطط الخماسي الثاني للفترة 1985-1989 - السابق تناولها في الفصل الثالث - تأييداً عملياً لهذا الطرح، حيث اضطرت السلطات العمومية في الجزائر إلى التخلي عن جزء هام من الإستثمارات المقررة خلال تلك الفترة تحت تأثير التراجع الحاد في أسعار النفط في السوق العالمية .

الشكل (5-2) أدناه يرسم صورة واضحة عن عدم إستقرار إيرادات الميزانية العامة المتأتية عن الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، إذ نميّز بين فترتين أساسيتين، الأولى بين 2001-2008، وهنا عرفت إيرادات قطاع المحروقات نمواً مطّرداً حيث تضاعفت بنحو أربع مرّات منتقلة من 1431.62 مليار دينار سنة 2001 إلى 4123.19 مليار دينار سنة 2008 1001.4 مليار دينار إلى 4088.6 مليار دينار، بالنتيجة عرفت مساهمة الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة للدولة هي الأخرى نمواً مطّرداً، حيث وكنسبة من الناتج الداخلي الخام إنتقلت إيرادات الميزانية العامة المتأتية من المحروقات من 23.6% إلى 37.0%؛ أما الفترة الثانية، فقد عرفت عائدات صادرات المحروقات عدم إستقرار واضح، إذ عرفت تراجعاً حاداً سنة 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، وبلغت نسبة التراجع 34.8% مقارنة بسنة 2008، بعدها عاودت عائدات صادرات المحروقات الإنتعاش من جديد لتبلغ سنة 2012 أعلى مستوى لها على طول الفترة 2001-2014، حيث تجاوزت 5458 مليار دينار جزائري، غير أنّ هذا الإنتعاش لم يعمر طويلاً حيث تراجعت صادرات المحروقات لتستقر سنة 2014 عند 4683.74 مليار دينار، ما يعني تراجعاً بنحو 14.2% مقارنة بسنة 2012، وهذا تحت تأثير عوامل عديدة أهمها تباطؤ معدّلات النمو العالمي ونمو إنتاج بعض الدول على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، وكلّها عوامل خارجية غير متحكّم فيها محلياً؛ وتحت تأثير عدم إستقرار عائدات صادرات المحروقات، عرفت إيرادات الميزانية العامة، هي الأخرى تذبذباً خلال الفترة 2009-2014، حيث تراجعت كنسبة من الناتج الداخلي من 37.0% إلى 19.6%، منتقلة من 4088.6 مليار دينار إلى 3388.4 مليار دينار<sup>1</sup>.

إنّ عدم إستقرار إيرادات قطاع المحروقات، كان له بالغ الأثر على نفقات الإستثمار العمومي خلال الفترة 2001-2014، وهو ما يظهر بجلاء من خلال الشكل (5-2)، حيث عرف الإنفاق الإستثماري العمومي نمواً مطّرداً خلال المدى الزمني 2001-2008، منتقلا من 522.4 مليار دينار إلى 1973.3 مليار دينار، وهو ما يعني معدّل نمو سنوي متوسط فاق 22%. خلال الفترة 2009-2014، وبالموازاة مع التذبذب الذي عرفته إيرادات المحروقات عرف الإنفاق الإستثماري العمومي هو الآخر عدم إستقرار واضح

<sup>1</sup> Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapports annuels, 2008-2014.

## الفصل الخامس..... آليات مقترحة من أجل ترشيد الإنفاق العام في الجزائر

تعكسه معدلات نمو هذا الأخير التي إنتقلت من -1% سنة 2009 إلى 13% سنة 2012، ثم -15% سنة 2013 لتستقر سنة 2014 عند 32%.

الشكل (5-2): تطور إيرادات المحروقات كنسبة من الناتج الداخلي الخام كنسبة من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapports annuels, 2005-2010-2014.

- الجدول (4-12).

من أجل تحجيم أثر تقلبات عائدات الجباية البترولية على توقعات الميزانية العامة للدولة وبالتالي التوازن المالي لها، وتحصين السياسة المالية للدولة ضد أي صدمات عكسية غير متوقعة في سوق النفط العالمية، سعت الحكومة إلى إنتهاج سياسة ميزانية متأنية في جانب الإيرادات العامة، من خلال تحديد سعر مرجعي لبرميل النفط عند مستويات تقل بكثير عن سعر التصدير، وهنا نسجل أنه خلال الفترة 2001-2008 حُدِدَ السعر المرجعي لبرميل البترول الخام، الذي تمّ إعتماده من أجل بناء تقديرات الميزانية العامة بـ 19 دولار أمريكي للبرميل الواحد، في حين بلغ متوسط سعر التصدير خلال ذات الفترة 54 دولار للبرميل، وهو ما يعني فارقاً قدره 35 دولار للبرميل، أما خلال الفترة 2009-2014 فقد بلغ متوسط الفارق بين السعر المرجعي الذي تمّ إعتماده لإعداد الميزانية العامة للدولة والمقدّر بـ 37 دولار بداية من 2009، وسعر التصدير نحو 59 دولار أمريكي، بعد أن تجاوز سعر برميل البترول الخام عتبة المائة دولار (انظر الجدول (5-5)).

<sup>1</sup> نسب محسوبة من قبل الباحث بالإعتماد على الجدول (4-12).

## الفصل الخامس..... آليات مقترحة من أجل ترشيد الإنفاق العام في الجزائر

الجدول (5-5): مقارنة بين السعر المرجعي وسعر التصدير لبرميل النفط في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

(الوحدة: دولار أمريكي)

السنة	السعر المرجعي لبرميل النفط	سعر برميل النفط عند التصدير	الفرق
2001	19	24.8	5.8
2002	19	25.2	6.2
2003	19	29.0	10
2004	19	38.7	19.7
2005	19	54.8	35.8
2006	19	85.7	66.7
2007	19	74.8	55.8
2008	19	99.9	80.9
2009	37	62.2	25.2
2010	37	80.2	43.2
2011	37	112.9	75.9
2012	37	111.0	74.0
2013	37	109.5	72.5
2014	37	100.2	63.2

المصدر:

- Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapports annuels.
- Ministre des finances, **rapport de présentation de la loi de finance**, de 2001 à 2014.

بموجب أحكام المادة 10 من القانون 02-2000 المؤرخ في 27 جوان 2000، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 تم إنشاء صندوق ضبط الموارد (Fonds de Régulation des Recettes) بهدف إمتصاص فوائض الجباية البترولية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قوانين المالية وتوجيهها لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة وكذا تخفيض الدين العمومي، بمعنى أنّ الهدف الأساسي لإنشاء صندوق ضبط الموارد إضافة إلى تخفيض المديونية العمومية يكمن في تمويل الميزانية العامة للدولة في حال ما انخفضت أسعار البترول إلى ما دون السعر المرجعي المعتمد في إعداد تقديرات الميزانية العامة؛ وبداية من سنة 2006، وطبقاً لأحكام المادة 25 من الأمر 06-04 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، بات بالإمكان تمويل عجز الخزينة العمومية من خلال موارد صندوق ضبط الموارد، لكن بشرط أن لا يقل رصيد هذا الأخير عن 740 مليار دينار جزائري، هذا بالإضافة إلى إستمرار موارد الصندوق في تمويل عمليات تخفيض المديونية العمومية.

منذ إنشائه وإلى غاية نهاية سنة 2013، بلغ إجمالي إيرادات صندوق ضبط الإيرادات 174486.7 مليار دينار جزائري، فيما بلغت المسحوبات من الصندوق المحوّلة من أجل تمويل عجز الخزينة العمومية أو

## الفصل الخامس..... آليات مقترحة من أجل ترشيد الإنفاق العام في الجزائر

تسديد الدين العمومي وتسيقات بنك الجزائر مبلغ 11923.2 مليار دينار جزائري، فيما بلغت موجودات الصندوق نهاية سنة 2014 ماقيمته 4408.5 مليون دينار جزائري، وهو ما يمثل 25.6% من الناتج الداخلي الخام، هذا الإذخار العمومي من شأنه أن يسمح بتغطية حجم إستثمار عمومي يناهز ضعف إعتمادات الإستثمار العمومي المنقذة خلال سنة 2014 والبالغ 2501.4 مليار دينار جزائري.

خلال سنة 2014، ساهمت موارد الصندوق في تمويل عجز الخزينة العمومية الذي بلغ 3246.2 مليار دينار، بمبلغ 2965.7 مليون دينار جزائري (انظر الجدول (5-6))، أي بنسبة تغطية 91.3%، وهو ما يبرز حجم الضغط الذي تتعرض له موارد الصندوق نتيجة عدم إستقرار مداخيله من جهة، تحت تأثير تقلبات حصائل الجباية البترولية الممول الرئيسي للصندوق المرتبطة بأسعار النفط في السوق العالمية، والتي بلغت سنة 2014، 1577.7 مليار دينار مقابل 1615.9 مليار سنة 2013<sup>1</sup>، وهو ما يعني تراجعاً بنسبة 2.36%، بعد أن فقد برميل البترول الخام نحو 9.5% من قيمته (انتقل سعر البترول الخام من 109.5 دولار سنة 2013 إلى 100.2 دولار سنة 2014)؛ واستمرار نمو النفقات العامة للدولة بشقيها الجاري والإستثماري من جهة أخرى.

الجدول (5-6): تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000-2014.

(الوحدة: مليون دينار جزائري).

الفترة	2013-2000	نهاية 2014
الموارد		
الرصيد إلى غاية (ن-1)	5633751	5563.5
الجباية البترولية المقيدة في الميزانية العامة	16774700	1577.7
الجباية البترولية المحصلة فعلاً	34258407	3388.4
فائض الجباية البترولية	17486707	1840.6
موجودات الصندوق قبل الإقتطاعات	174486707	7374.1
النفقات		
الدين العام	2600172	0
تسديد تسيقات بنك الجزائر	607956	0
تمويل عجز الخزينة العمومية	8715068	2965.7
موجودات الصندوق نهاية الفترة	5563511	4408.5

المصدر:

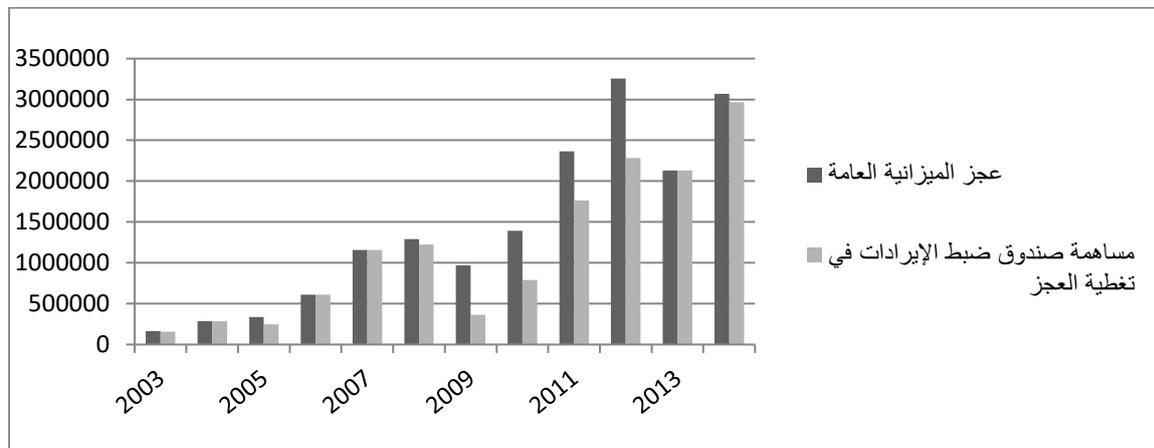
- Ministère des finances, **note de présentations du projet de la loi de finance 2015**, p 19.
- Ministère des finances, **rapport de présentations du projet de la loi de finance 2016**, p 16.

<sup>1</sup> Cour des comptes, **rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant-projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2014**, op cit, p 16.

## الفصل الخامس..... آليات مقترحة من أجل ترشيد الإنفاق العام في الجزائر

من خلال العرض السابق، ومن الناحية النظرية فإنّ الشرط الأساسي للجوء الجهاز التنفيذي إلى موارد صندوق ضبط الإيرادات من أجل تغطية عجز الميزانية العامة لم يتحقق، حيث أنّ سعر تصدير برميل البترول الخام كان أكبر من السعر المرجعي المعتمد في إعداد تقديرات الميزانية العامة على طول سنوات الفترة 2001-2014 (19 دولار ثم 37 دولار للبرميل) كما سبقت الإشارة إليه، غير أنّ الملاحظ ومن الناحية العملية نجد أنّه ومنذ العام 2003 اضطرت الحكومة إلى اللجوء بإستمرار إلى موارد الصندوق من أجل تمويل عجز الميزانية العامة (انظر الشكل (3-5))، وبلغت نسبة التغطية المتوسطة خلال الفترة 2003-2014 نحو 183%، ما يعني أنّ السعر الحقيقي لبرميل البترول الخام اللازم لمقابلة سياسة التوسّع في الإنفاق العام لاسيما الإستثماري منه في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 كان أكبر بكثير من السعر المرجعي، وهنا يثار تساؤل جوهري عن سبب إعتماد الميزانية العامة للدولة والتصويت عليها مع وجود عجز، ليتمّ فيما بعد تمويل هذا العجز من خلال موارد صندوق ضبط الموارد<sup>2</sup> أو بالأحرى عائدات المحروقات، التي هي في الأصل الممول الأساسي للميزانية العامة للدولة، بنسبة تفوق الثلثين كما سبقت الإشارة إليه.

الشكل (3-5): تطور عجز الميزانية العامة ومساهمة موارد صندوق ضبط الإيرادات في تغطية هذا العجز في الجزائر خلال الفترة 2003-2014.



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- La direction générale de la prévision et des politiques, **Situation Résumée des Opérations du Trésor SROT 2000 – 2017**.

<sup>1</sup> نسبة محسوبة من قبل الباحث بالإعتماد على:

- La direction générale de la prévision et des politiques, **Situation Résumée des Opérations du Trésor SROT 2000 – 2017**.

<sup>2</sup> صندوق ضبط الموارد عبارة عن حساب تخصيص خاص (رقم 103-302)، وسبق وأن أشرنا إلى قصور آليات الرقابة والشفافية المتعلقة بتسيير العمليات المالية لهذه الحسابات.

#### 4-1. عدم مراعاة الطاقة الإستيعابية للإقتصاد الوطني:

خلال المدى الزمني 2001-2014، عرف حجم القطاع العمومي في الجزائر تضخماً ملحوظاً حيث بلغ متوسط الإستثمار العمومي كنسبة من الناتج الداخلي الخام 13.6%، وهو من بين أعلى معدلات الإستثمار العمومي في الدول النامية والناشئة؛ لقد شهدت هذه الفترة ضخ مبالغ مالية ضخمة تحت عنوان برامج الإنعاش الإقتصادي الثلاثة (برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 وبرنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014)، في الإقتصاد الوطني، والتساؤل الرئيسي الذي يثار هنا يتعلّق بمدى قدرة الإقتصاد الوطني على إمتصاص هذا الحجم الإستثماري غير المسبوق، لاسيما في ظل مؤشرات عديدة توحى بضعف الطاقة الإستيعابية للإقتصاد الوطني، على غرار جمود الجهاز الإنتاجي الوطني وانخفاض استجابته لأي طلب إضافي، قلة مكاتب الدراسات، ضعف الإمكانيات المادية والتقنية والبشرية لمؤسسات الإنجاز الوطنية وتعدد الإطار التنظيمي للصفقات العمومية، إضافة إلى لما أخذ العديدة على مناخ الإستثمار في الجزائر<sup>1</sup>، ناهيك عن مشاكل عديدة تتعلق بتعبئة الأوعية العقارية اللازمة لتنفيذ مشاريع الإستثمار العمومي، وكلها عوامل تضافرت لتفاقم من تبعية عملية التنمية الوطنية للخارج كما سبقت الإشارة إليه في عناصر مُتقدّمة.

إنّ العرض السابق لأثر برامج الإستثمار العمومي على أهم المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر، يؤشّر بوضوح إلى عدم قدرة الإقتصاد الوطني على إمتصاص الأغلفة المالية الضخمة التي تمّ رصدتها في إطار برامج الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، وفي الآتي نستعرض أهم مظاهر هذا ضعف الطاقة الإستيعابية للإقتصاد الجزائري<sup>2</sup>:

#### 1-4-1. ضعف إستهلاك الأغلفة المالية المرصودة:

من خلال مقارنة الإعتمادات المالية المرصودة ضمن الميزانية العامة، مع المبالغ التي تمّ إنفاقها فعلاً، يتّضح ضعف إستهلاك إعتمادات الدّفع الممنوحة خلال الفترة 2001-2014، والبيانات المتاحة تُظهر أنّ النسبة المتوسطة لإستهلاك إعتمادات الدّفع خلال هذه الفترة كانت في حدود 66.6%<sup>3</sup>، أمّا نسبة

<sup>1</sup> بالرّغم من الإصلاحات العديدة التي مسّت الإطار التنظيمي للإستثمار في الجزائر منذ سنة 2001.

<sup>2</sup> أنظر في ذلك:

- la banque mondiale, **République algérienne populaire et démocratique a la recherche d'un investissement public de qualité**, une revue des dépenses publiques, volume I , 15 aout 2007.
- Cour des comptes, **rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant-projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice : 2013-2014-2015-2016**.
- Ministre des finance - caisse national d'équipement pour le développement, **résultats de l'évaluation des grands projets par la CNED** , janvier 2014.

<sup>3</sup> نسبة محسوبة من قبل الطالب بالإعتماد على:

- Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapports annuels.

## الفصل الخامس..... آليات مقترحة من أجل ترشيد الإنفاق العام في الجزائر

إستهلاك رخص البرامج فكما تظهره بيانات الجدول (5-7) فقد تراوحت بين 75.2 % خلال الفترة 2004-2001، و 73.3% خلال الفترة 2009-2005، ثم 74.4 % خلال الفترة 2014-2010؛ عدم القدرة على إمتصاص الوسائل المالية المرخص بها خلال الفترة 2014-2001، سمح بتراكم كبير لبواقبي إنجاز الإستثمارات العمومية، التي بلغت نهاية سنة 2004، ما قيمته 1071 مليار دينار والتي تمثل بواقبي الإنجاز عن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة 2004-2001، و 9700 مليار دينار أي ما يعادل 130 مليار دولار أمريكي نهاية سنة 2009 كحجم إستثماري متبقي عن البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي للفترة 2009-2005، والذي تمت إضافته إلى مشاريع الإستثمار العمومي المسجلة ضمن برنامج توطيد النمو الإقتصادي للفترة 2014-2010 والمقدر بـ 11453 مليار دينار جزائري؛ في نهاية سنة 2014 بلغ حجم رخص البرامج غير المستهلكة 3819.1 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 51.42 مليار دولار أمريكي.

الجدول (5-7): تطور نسبة إستهلاك رخص البرامج في الجزائر خلال الفترة 2014-2001.

معدل الصرف (%)	المبلغ الإبتدائي بالدولار الأمريكي	المبلغ الإبتدائي بالدينار الجزائري	
75.2	07	525	برنامج الإنعاش الإقتصادي 2004-2001.
73.3	193.8	14209.9	البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2009-2005.
74.4	202.41	15059.5	برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2014-2010.

المصدر: مصالح الوزير الأول، "مخطط عمل الحكومة"، ملحق 01، سبتمبر 2017.

قطاعياً، إختلفت نسب إستهلاك الوسائل المالية المرصودة خلال الفترة 2014-2001، من قطاع إلى آخر لكنها تشابهت في كونها ضعيفة، وتعكس بدورها ضعف الطاقة الإستيعابية للإقتصاد الوطني، وفي الآتي نستعرض نسب إستهلاك الأغلفة المالية (رخص برامج وإعتمادات دفع) لعينة من القطاعات خلال الفترة 2014-2001:

- la banque mondiale, **République algérienne populaire et démocratique a la recherche d'un investissement public de qualité**, une revue des dépenses publiques, volume I , 15 aout 2007, p 59, p vii.

### أولا قطاع الفلاحة:

إستفاد قطاع الفلاحة ضمن البرنامج الخماسي 2010-2014 من مجموع رخص برامج قدرها 76.681 مليار دينار، إلى غاية نهاية سنة 2014 تمّ إستهلاك 27.976 مليار دينار، منها 7.569 مليار دينار تمّ صرفها خلال سنة 2014 لوحدها؛ في المجموع بلغت نسبة إستهلاك رخص برامج القطاع خلال الفترة 2010-2014، ما يعادل 36.48%. أما فيما يخص العمليات التابعة للقطاع والمسجلة ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، فإلى غاية نهاية سنة 2014 بلغت نسبة إستهلاك رخص البرامج 69.69%، أي ما يعادل 38.391 مليار دينار، فيما لم تتجاوز نسبة إستهلاك رخص البرامج لذات الفترة 36.48% أي ما يعادل 2.287 مليار دينار من مجموع إعتمادات بلغ 16.615 مليار دينار.

### ثانياً- قطاع النقل والأشغال العمومية:

بلغ مجموع إعتمادات الدّفع المرخص بصرفها والخاصة بقطاع النقل والأشغال العمومية (طرق، مطارات موانئ، سكك حديدية) ضمن برنامج الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2004، نحو 293.069 مليار دينار، فيما بلغ مجموع رخص البرامج التي خصصت للقطاع خلال ذات الفترة 461.113 مليار دينار جزائري، أستهلك منها إلى غاية نهاية سنة 2004 نحو 270.846 مليار دينار أي بنسبة لم تتجاوز 58.73%.

في سياق متّصل، وخلال سنة 2014، بلغ مجموع رخص البرامج لقطاع النقل ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 وبرنامج تنمية الهضاب العليا والبرنامج الخماسي 2010-2014، ما يعادل 447.769 مليار دينار، منها 189.304 مليار دينار خاصة بالبرنامج التكميلي لدعم النمو، و258.218 مليار دينار خاصة بالبرنامج الخماسي 2010-2014، أستهلك منها 174.381 مليار دينار وهو ما يمثل 38.94%.

### ثالثاً- قطاع الموارد المائية:

من مجموع إعتمادات دفع بلغ 403.875 مليار دينار منها 112.145 مليار دينار بعنوان سنة 2014، تمّ إستهلاك 238.456 مليار دينار ما يعني نسبة إستهلاك قدرها 59%؛ أما فيما يتعلّق بالبرنامج القطاعي اللامركزي فقد بلغت هذه النسبة 62%، حيث تمّ إستهلاك مبلغ 99.938 مليار دينار من أصل 160.272 مليار دينار. في ذات السياق، وفي يتعلّق إعتمادات الدّفع المفوّضة للمؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري (الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات، الوكالة الوطنية للموارد المالية، الوكالة الوطنية للسقي، الوكالة الوطنية لتوزيع المياه و الوكالة الوطنية للتهيئة) في إطار مختلف البرامج، فقد بلغت

نسبة إستهلاكها 60%، وهنا تجدر الإشارة إلى ضعف إستهلاك الإعتمادات المالية المفوضة لصالح الجزائرية للمياه (ADE)، التي كانت في حدود 27% بالنسبة للعمليات المسجلة في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو، 4% بالنسبة لبرنامج تنمية الجنوب، أمّا فيما يخص العمليات المسجلة في إطار برنامج تنمية الهضاب العليا، فإنّ نسبة إستهلاك الوسائل المالية المرصودة كانت منعدمة.

#### رابعاً- قطاع السياحة والصناعة التقليدية:

من أصل مجموع إعتمادات ناهز 15.363 مليار دينار جزائري بعنوان سنة 2014، بلغت نسبة الإعتمادات المستهلكة في قطاع السياحة والصناعة التقليدية 20.62%، أي ما يعادل مبلغ 3.168 مليار دينار جزائري، هذه الإستهلاكات موزعة بين عمليات مسجلة في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 بمبلغ 95.559 مليار دينار، وعمليات مسجلة في إطار البرنامج الخماسي لتوطيد النمو 2010-2014، بمبلغ 3.073 مليار دينار جزائري.

#### خامساً- قطاع التعليم العالي:

بعنوان سنة 2014، سجّل القطاع نسب إستهلاك متدنية جداً، خاصة إذا ما قورنت مع القطاعات الأخرى، نذكر هنا أنّ نسبة إستهلاك إعتمادات الدّفع الخاصة بالعمليات المسجلة في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 بلغت 14.62%، فيما لم تتجاوز هذه النسبة 11.1% فيما يتعلّق بعمليات برنامج توطيد النمو الإقتصادي، و 11.09% بالنسبة لبرنامج تنمية الهضاب العليا، بينما لم يسجّل أي استهلاك فيما يتعلّق بالعمليات المسجلة في إطار برنامج تنمية المناطق الجنوبية.

#### سادساً- حسابات التخصيص الخاص:

كما سبقت الإشارة إليه، فقد تحولت حسابات التخصيص الخاص في الجزائر من إستهناء على مبادئ الميزانية العامة إلى ميزانية موازية لها، نتيجة تضخم الإعتمادات المالية المتراكمة ضمن هذه الحسابات، في ظل ضعف نسب إستهلاك هذه الإعتمادات، فعلى سبيل المثال وكما يوضّحه الجدول (5-8) أدناه، فقد بلغت نسب إستهلاك إعتمادات الدّفع الخاصة بصندوق ترقية المنافسة الصناعية نهاية سنة 2013، 4.44%؛ و 9.3% بالنسبة للصندوق الوطني لتنمية الإستثمارات الفلاحية، فيما لم تتعدى 1.9% بالنسبة للصندوق الوطني للتحكم في الطاقة، و 0.81% بالنسبة للصندوق الوطني لدعم الإستثمار في الكهرباء والتوزيع العام للغاز، أمّا أدنى نسبة إستهلاك والمقدّرة 0.6% فسجّلها الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابع لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار.

الجدول (5-8): نسب إستهلاك إعتمادات عينة من حسابات التخصيص الخاص في الجزائر نهاية سنة 2013.

## الفصل الخامس..... آليات مقترحة من أجل ترشيد الإنفاق العام في الجزائر

الإعتمادات المستهلكة		الإعتمادات المخصصة	التعيين	الحسابات الخاصة
النسبة %	القيمة			
<b>قطاع التعليم العالي</b>				
35.58	9655539950.46	27135877657.28	صندوق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي	<b>302-082</b>
<b>وزارة الطاقة والمناجم</b>				
1.9	74213446.78	3910237379.34	الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة	<b>101-302</b>
0.81	2899397345.17	358350072956.00	الصندوق الوطني لدعم الإستثمار في الكهرباء والتوزيع العام للغاز	<b>137-302</b>
<b>وزارة السكن والتعمير</b>				
34.95	126599492010.65	719184648846.45	الصندوق الوطني للسكن	<b>302-050</b>
<b>وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار</b>				
4.44	1235168199.72	27839613900.08	صندوق ترقية المنافسة الصناعية	<b>302-102</b>
0.6	80829638.04	13471000000.00	الصندوق الوطني لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة	<b>302-124</b>
<b>وزارة الفلاحة والتنمية الريفية</b>				
9.32	25061577581.26	268762820359.78	الصندوق الوطني لتنمية الإستثمارات الفلاحية	<b>302-067</b>
32.83	40022801116.00	121921000000.00	الصندوق الوطني لتسوية الإنتاج الوطني	<b>302-121</b>

المصدر:

- Cour des comptes, **rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant-projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2013**, p 51.

### 1-4-2. عمليات إعادة تقييم متكررة لخص مشاريع التجهيز العمومي:

في ظل عديد المخالفات الصريحة لأحكام المادة رقم 06 من المرسوم التنفيذي 98-227 المؤرخ في 13 جويلية 1998، المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز المعدل والمتمم، والتي تنص على أن " لا تعرض للتسجيل بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز، سوى برامج التجهيز الممركزة ومشاريعه التي يسمح إكمالها الكافي بالإنطلاق في إنجازها خلال السنة، وبهذه الصفة يتعين معرفة وتوفير على الخصوص، ما يأتي:

- دراسة إمكانية التنفيذ؛
- طريقة الإنجاز المرتقبة؛
- العناصر التي تبرر الملاءمة الإقتصادية والإجتماعية والأولية الممنوحة لها..."

والتي تمّ تعديلها فيما بعد بموجب أحكام المادة رقم 06 من المرسوم 09-148 المؤرخ في 02 ماي 2009، الذي عدل وتمّ المرسوم التنفيذي 98-227، لتؤكد على أنه "... لا يمكن أن يكون موضوع تسجيل للإنجاز بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز أي مشروع تجهيز عمومي للدولة، ممرکز أو غير ممرکز، إذا لم

يتم إستكمال دراسات تنفيذ هذا المشروع بعد، واستلامها الموافقة عليها، إلا في حالة قرار إستثنائي لمجلس الوزراء المرتبط بوضعية طارئة<sup>1</sup>؛ وتمثلت هذه المخالفات أساساً في<sup>1</sup>:

- الإنطلاق في مشاريع دون إكتمال الدراسات الخاصة بها؛
- تنصيب مكاتب دراسات للمتابعة والرقابة على تنفيذ المشاريع بعد الإنطلاق في تنفيذها؛
- تغيير مستمر في الأهداف الأولية للمشاريع؛
- عدم إحترام أحكام تنظيم الصفقات العمومية المعمول به.

وفي ظل إعتقاد عمليات التجهيز العمومي بشكل كبير على السلع والخدمات المستوردة في تنفيذها، وما ينجر عن ذلك من الخضوع لمنطق التقلبات المستمرة في مستويات الأسعار في الأسواق العالمية، اضطرت أغلب القطاعات وبشكل مبالغ فيه إلى إعادة تقييم المشاريع التابعة لها خلال مرحلة الإنجاز أو حتى قبل الإنطلاق في الإنجاز، وتتعلق عمليات إعادة التقييم برخص البرامج الإبتدائية سواء بالزيادة أو النقصان وكذا بمضامين المشاريع؛ وهو الأمر الذي أدى إلى تضخم تكاليف تنفيذ برامج التجهيز العمومي، تُذكر هنا - على سبيل المثال- أنّ الغلاف المالي الإبتدائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009 تضاعف بأكثر من ثلاث مرّات، إذ انتقل من 4202.7 مليار دينار، ليبلغ نهاية سنة 2016 نحو 14209.9 مليار دينار جزائري، أي نحو 193.8 مليار دولار أمريكي.

الجدول (5-9) يعطي صورة واضحة عن عمليات إعادة التقييم التي مسّت رخص البرامج الإبتدائية للعديد من مشاريع التجهيز العمومي خلال سنة 2014 لوحدها، والملاحظ هو إرتفاع نسب إعادة التقييم، التي تجاوزت في بعض القطاعات 100 %، على غرار قطاع التجارة حيث عرفت العملية المتعلقة بتهيئة وإنجاز مقر للوزارة عملية إعادة تقييم نقلت رخصة البرنامج الإبتدائية (سنة 2005) من 50 مليون دينار جزائري إلى 5.220 مليار دينار سنة 2014. واقترنت في قطاعات أخرى من نسبة 100% وهي حالة قطاع الطاقة، الذي حُصص له خلال سنة 2014 مبلغ 46 مليار دينار من أجل إعادة تقييم العملية المتعلقة بالمدينة الجديدة بحاسي مسعود؛ في حين عرفت قطاعات أخرى تضخم في عدد العمليات المعاد تقييمها، بلغ في قطاع الموارد المائية 179 عملية، بمبلغ 183.393 مليار دينار جزائري.

<sup>1</sup>Ministre de finance - caisse national d'équipement pour le développement, **résultats de l'évaluation des grands projets par la CNED**, janvier 2014.

## الفصل الخامس..... آليات مقترحة من أجل ترشيد الإنفاق العام في الجزائر

الجدول (5-9): عمليات إعادة التقييم لعينة من مشاريع التجهيز العمومي في الجزائر نهاية سنة 2014.

القطاع	عدد المشاريع	رخصة البرنامج الإبتدائية	رخصة البرنامج بعد إعادة التقييم	نسبة الزيادة
وزارة التعليم العالي	04	366.288	412.264	12.55 %
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	-	130.168	144.820	11.25 %
وزارة الموارد المالية	179	210.841	384.234	82.23 %
وزارة التجارة	01	0.05	5.220	104.4 %
وزارة الطاقة	01	50	96	92 %

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- Cour des comptes, **rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant-projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2014**, p p 71-72.

إنّ اللجوء المتكرر لعمليات إعادة تقييم رخص البرامج ساهم بشكل واضح - إضافة إلى عوامل أخرى- في تضخم تكاليف إنجاز مشاريع التجهيز العمومي المقررة خلال الفترة 2001-2014، بنسب تجاوزت في بعض المشاريع 500%، من خلال الجدول (5-10)، نعرض كيف ساهمت عمليات إعادة التقييم في تضخم تكاليف إنجاز واحداً من أهم مشاريع التجهيز العمومي خلال هذه الفترة، ألا وهو مشروع الطريق السيار شرق- غرب، حيث تراوحت نسب الزيادة في تكاليف إنجاز بعض الأشرطة بين 126.6 % و 500.9%، أضفت في النهاية إلى أن تتجاوز تكلفة إنجاز الكيلومتر الواحد من هذا الطريق 10 مليون دولار، أي أعلى من المتوسط العالمي بنسب تتراوح بين 30 و 50%، نذكر في هذا الشأن أنّ تكلفة الكيلومتر الواحد في فرنسا هي 5.4 مليون يورو خارج الرسم، و تبلغ في إسبانيا، البرتغال، الدنمارك والسويد بين 02 و 03 مليون يورو، في حين بلغت تكلفة إنجاز الكيلومتر الواحد من الطريق المزدوج مراكش-أغادير التي تمر عبر مرتفعات الأطلس الشمالي بالمغرب 2.7 مليون دولار<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>Abderrahmane mebtoul, **bilan des politiques économiques de 1963-2010**, dans : « le développement économique de l'Algérie- expériences et perspectives », ouvrage collectif sous la direction de hafsi tayeb, Casbah éditions, 2011, p 62.

## الفصل الخامس..... آليات مقترحة من أجل ترشيد الإنفاق العام في الجزائر

الجدول (5-10): نسب الزيادة في تكاليف إنجاز بعض أشطر الطريق السيّار شرق -غرب إلى غاية نهاية 2006.

(الوحدة مليون دينار جزائري)

التكلفة			المشروع
نسبة الزيادة %	المحيّنة	الإبتدائية	
509.1	4264	700	شطر الطريق السيار شرق- غرب على مستوى بني مراد.
433.1	2340	439	شطر الطريق السيار شرق- غرب على مستوى العفرون.
126.6	528	233	شطر الطريق السيار شرق- غرب على مستوى العفرون (أشغال)
336.7	4651	1065	إنحراف الطريق السيار شرق -غرب على مستوى البويرة.
241.8	1487	435	إنحراف الطريق السيار شرق -غرب على مستوى البويرة حصة 1-2/3.
33.1	250	188	إنحراف الطريق السيار شرق -غرب على مستوى البويرة حصة 1/2.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- la banque mondiale, **République algérienne populaire et démocratique a la recherche d'un investissement public de qualité**, p 137.

### 3-4-1. التأخر في تنفيذ مشاريع التجهيز العمومي المقررة:

بسبب تعقّد إجراءات إبرام الصفقات العمومية، وعدم إكتمال الدّراسات التقنية والجيوتقنية والجيولوجية، إضافة إلى عمليات إعادة التقييم المتكررة لأغلب مشاريع التجهيز العمومي التي تستهلك الكثير من الوقت لارتباطها بمخصص التحكيم العديدة مع الحكومة ممثلة في مصالح وزارة المالية (المادة رقم 07 من المرسوم التنفيذي 98-227)، ناهيك عن نقص الأوعية العقارية اللازمة لإقامة المشاريع، وأيضاً ضعف الإمكانيات المادية والمالية والتقنية والبشرية لمؤسسات الإنجاز الوطني، ونقص عددها، شهدت العديد من عمليات التجهيز العمومي تأخّرات كبيرة في تنفيذها وحتى في إنطلاقها، ننوّه هنا إلى أنّ بعض عمليات تسليم بعض المشاريع تأخّرت لمُدّدٍ تفوق العشر سنوات عن موعد تسليمها الأصلي؛ في هذا الشأن يجدر التذكير أنّ إقفال حساب التخصيص الخاص رقم 120-302 المعنون حساب تسيير عمليات الإستثمار العمومي المسجّلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي 2005-2009، قد تأخر إلى غاية 31 ديسمبر 2016 بموجب أحكام قانون المالية لسنة 2017، وحوّل رصيده إلى حساب نتائج الخزينة، شأنه في ذلك شأن حساب التخصيص الخاص رقم 134-302 الذي عنوانه "حساب تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو 2010-2014.

لقد تناول التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2014 وسنة 2015، العديد من العمليات التي عرفت تأخّراً كبيراً في تنفيذها، هذه العمليات وحسب ما جاء في التّقريرين تتعلق بثلاثة عشر قطاعاً، من بينها نذكر:

- مشروع المدرسة الوطنية لمهندسي المدن المسجل منذ سنة 2007، إلى غاية سنة 2014 لم تتجاوز نسبة التقدّم في الأشغال 0.52%؛
  - مشروع إنجاز مستودع للمخزن الإحتياطي للكوارث الطبيعية، مسجل منذ سنة 2005، إلى غاية سنة 2014 بلغت نسبة الإنجاز 1.3%؛
  - مشروع إنجاز محطة جهوية لمركز الفلك والفيزياء الفلكية والفيزياء الأرضية (CRAAG)، مسجل منذ سنة 2004، لم يتقدّم مستوى الإنجاز إلا بنسبة 4.27% إلى غاية نهاية سنة 2014؛
  - مشروع دراسة جيوفيزياء الأرض مسجل منذ 2008، لم يتم الإنطلاق في تنفيذه بعد؛
  - في قطاع التربية الوطنية، عمليات التجهيز المسجلة ضمن كل البرامج خلال الفترة 2001-2014، عرفت تأخراً يتراوح بين سنة واحدة و9 سنوات، نذكر هنا على سبيل المثال 43 مشروع للبناء والتجهيز مسجلة قبل سنة 2005 لم يتم الإنطلاق فيها، و836 مشروع مسجل ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 و6645 مشروع مسجل ضمن برنامج توطيد النمو 2010-2014 لم يتم إستلامها بعد.
  - قطاع الفلاحة وإلى غاية نهاية سنة 2014، عرف تأخراً في إنجاز 18 عملية إستثمار مسجلة ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.
  - في قطاع الصحة والسكان وإدارة المستشفيات، عرفت عمليتين تتعلّقان بالبحث العلمي تأخراً بأكثر من عشر سنوات، الأولى مسجلة سنة 2002 والثانية سنة 2003، وكان المقرر أن يتم إستلام العمليتين سنتي 2003 و2004 على التوالي.
  - في قطاع الشؤون الدينية، عرفت عملية تجهيز مسجلة منذ سنة 2002 في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، والتي كان من المقرر إستلامها سنة 2004، تأخراً كبيراً حيث أنّ نسبة تنفيذ العملية إلى غاية نهاية سنة 2015، بلغت 79%.
- إنّ التأخر الكبير الذي عرفه عدد معتبر من مشاريع التجهيز العمومي المسجلة خلال الفترة 2001-2014، للأسباب العديدة السابق الإشارة إليها، أدّى لأي رفع تكاليف تنفيذ هذه المشاريع وأخّر آجال إستلامها، الأمر الذي أثار ولاشك بالسلب على أهداف سياسة التوسّع في الإنفاق العام المنتهجة خلال هذه الفترة، وهو ما تمّ الوقوف عليه من خلال ما تقدّم من العناصر.
- يُضاف إلى العدد المعتبر للمشاريع التي تأخرت عمليات إنجازها، عدد معتبر أيضاً من المشاريع المسجلة ضمن مختلف البرامج والتي لم يُشرع في إنجازها، الجدول (5-11) أدناه يعرض عيّنة لبعض

## الفصل الخامس..... آليات مقترحة من أجل ترشيد الإنفاق العام في الجزائر

العمليات الخاصة بمشاريع التجهيز العمومي التابعة لقطاعات مختلفة والتي لم يتم الإنطلاق فيها إلى غاية نهاية سنة 2014.

الجدول(5-11): عمليات التجهيز العمومي المسجلة ضمن مختلف البرامج والتي لم يتم الإنطلاق في إنجازها إلى غاية نهاية سنة 2014.

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

القطاع	عدد العمليات	المبلغ المخصص	البرنامج
المديرية العامة للضرائب	11	4.102	- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2005. - برنامج تنمية الهضاب العليا - برنامج توظيف النمو 2010-2014.
وزارة الشؤون الخارجية	3	1.140	برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004.
وزارة الشباب والرياضة.	419	116.750	- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2005. - برنامج تنمية الهضاب العليا - برنامج توظيف النمو 2010-2014.
وزارة التربية الوطنية.	13	-	- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2005. - برنامج تنمية الهضاب العليا. - برنامج توظيف النمو 2010-2014.
وزارة الموارد المائية.	2	100.417 (مليون دينار)	البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2005
وزارة الصيد البحري.	3	440.234 (مليون دينار)	البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2005
وزارة العمل والضمان الإجتماعي.	4	-	- ثلاث مسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2005. - واحدة بعنوان برنامج توظيف النمو 2010-2014.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- Cour des comptes, **rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant-projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2015**, p p 80-83.

### 5-1. الفساد:

تعد ظاهرة الفساد واحداً من أهم العوامل التي تُعيق أعمال برامج الإستثمار العمومي، وتُضعف من كفاءتها وفعاليتها وتزيد من تكاليف وأجال تنفيذها وتحط من جودة مخرجاتها، كونها تشكل قناة أساسية لتسرب الأموال العمومية، وحرفها بعيداً عن أوجه الإنفاق المخصصة لها. والجزائر كغيرها من كثير من الدول النامية، عانت ولا تزال تعاني من هذه الظاهرة الخطيرة التي تستنزف مقدرات المجتمع وموارده وتعطل مسيرة

## الفصل الخامس..... آليات مقترحة من أجل ترشيد الإنفاق العام في الجزائر

تنميته، وتؤثر بالسلب على مناخ الأعمال كونها تخلق بيئة طاردة للإستثمارات المحلية والأجنبية على حدٍ سواء.

تتخذ ظاهرة الفساد في الجزائر أشكالاً عديدة تتراوح بين الرشوة ( رشوة أعوان الإدارة العمومية، رشوى تتعلق بالصفقات العمومية، رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية)، و منح وأو الإستفادة أو محاولة الإستفادة من مزايا عينية أو غير عينية غير مستحقة بطريقة غير قانونية، وبين إساءة إستخدام الوظيفة العمومية والإستخدام غير القانوني للممتلكات العامة لتحقيق منافع خاصة.

الجدول(5-12) يقدم عرضاً لعينة من جرائم الفساد -موزعة حسب نوع الجريمة- المسجلة في الجزائر بين سنة 2010 والثلاثي الأول من سنة 2012، والملاحظ هو العدد الكبير لهذه القضايا التي تشكّل فيها القضايا المتعلقة بالإستخدام غير القانوني للممتلكات العامة من طرف الأعوان العموميين نسبةً تفوق 50%، في حين تشكل جرائم الرشوة بأنواعها المختلفة المتعلقة بالقطاع العام ( رشوة الموظفين العموميين، رشوى تتعلق بإبرام الصفقات العمومية) ما نسبته 16%، أما الجرائم المتعلقة بسوء إستخدام الوظيفة العمومية وجعلها مطيئةً لتحقيق منافع خاصة، فشكّلت نحو 15 % من مجموع قضايا الفساد خلال هذه الفترة.

الجدول (5-12): جرائم الفساد موزعة حسب نوع الجريمة بين سنة 2010 والسادسي الأول من سنة 2012.

نوع الجريمة	سنة 2010	سنة 2011	السادسي الأول من سنة 2012
رشوة أعوان الإدارة العمومية	95	83	50
مزايا غير قانونية تتعلق بالصفقات العمومية	73	81	39
رشوى تتعلق بالصفقات العمومية	5	11	6
رشوة الموظفين العموميين الأجانب و موظفي المنظمات الدولية.	0	0	4
الإستخدام غير القانوني للممتلكات العامة من طرف الأعوان العموميين	456	329	221
إعفاءات وامتيازات جبائية وغيرها غير قانونية	5	7	21
إساءة استخدام الوظيفة العمومية	104	101	54
الرشوة في القطاع الخاص	10	11	2

المصدر:

- Office des nations unies contre la drogue et le crime, **rapport d'examen de l'Algérie**, cycle d'examen 2010-2015, p 248.

## الفصل الخامس..... آليات مقترحة من أجل ترشيد الإنفاق العام في الجزائر

لقد شهدت ظاهرة الفساد في الجزائر تفسياً ملحوظاً خلال الفترة 2001-2014، تزامناً مع إطلاق برامج الإستثمار العمومي التي كلفت الخزينة العمومية مبالغ مالية طائلة تقدرها بعض المصادر بأكثر من 800 مليار دولار أمريكي؛ البيانات المتاحة والتي نعرضها من خلال الجدول (5-13) تُظهر أنه خلال الفترة بين سنة 2010 ونهاية الثلاثي الأول من سنة 2012 بلغ عدد قضايا الفساد المطروحة على مستوى المحاكم 2273 قضية، تمت معالجة 2035 قضية، وبلغ عدد الأشخاص المتابعين في قضايا الفساد تلك، خلال ذات الفترة 3240 شخص. هذه الأرقام لا تعكس حقيقة الجهد الذي تبذله الجزائر من أجل محاربة هذه الظاهرة والحد من إنتشارها، لاسيما على صعيد إصلاح الترسنة القانونية (التصديق) (بتحفظ) على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2004، إصدار القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر...)، والمؤسسية ( الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، مجلس المحاسبة... )؛ وهو ما يطرح تساؤلات جدية حول فعالية هذه الآليات، ومدى إعمالها على أرض الواقع من أجل الحد من تفاقم ظاهرة الفساد.

الجدول (5-13): البيانات الإحصائية لقضايا الفساد على مستوى المحاكم بين سنة 2010 والسادسي الأول من سنة 2012.

السنة	عدد المتابعات	عدد القضايا المعالجة	عدد الأشخاص المتابعين
2010	918	850	1314
2011	832	735	1213
السادسي الأول من سنة 2012	529	450	713

المصدر:

- Office des nations unies contre la drogue et le crime, **rapport d'examen de l'Algérie**, cycle d'examen 2010-2015, p 249.

إنّ الأرقام الوطنية المتعلقة بالفساد والسابق الإشارة إليها أعلاه، تجد لها سنداً قوياً في تقارير المنظّمات والهيئات الدولية على غرار منظمة الشفافية الدولية والبنك الدولي، حيث ومن خلال إستقراء التقارير الدورية التي تُصدرها هذه المنظّمات يتّضح بجلاء مدى تفاقم ظاهرة الفساد في الجزائر.

الجدول(5-14) أدناه يعرض تطوّر إثنين من أهم مؤشّرات قياس الفساد في الجزائر خلال الفترة 2003-2015؛ الأوّل هو مؤشّر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية العالمية، يقيّم هذا المؤشّر الفساد على أساس درجة إدراك الفساد في القطاع العام بالإعتماد على نتائج ثلاثة عشر إستقصاءاً تعدها منظّمات دولية متخصصة (البنك الدولي، المنتدى الإقتصادي العالمي، دار الحرّية، وحدة الإستخبارات الإقتصادية...) وتشمل رجال أعمال محليين وخبراء مقيمين أو غير مقيمين؛ أمّا المؤشّر الثاني فهو مؤشّر ضبط (السيطرة) الفساد الذي يصدره البنك العالمي، يقيس هذا المؤشّر مستوى تفسّي ظاهرة الفساد في

## الفصل الخامس..... آليات مقترحة من أجل ترشيد الإنفاق العام في الجزائر

بلد ما، من خلال تقييم مدى استغلال السلطة من قبل النخب الحاكمة وأطراف أخرى لتحقيق منافع شخصية.

الملاحظة الأبرز على معطيات الجدول (5-14) أدناه، تتمثل في عدم إستقرار تطوّر المؤشرين في حالة الجزائر خلال الفترة 2003-2015، فبالنسبة لمؤشر مدركات الفساد الذي عرف تحسّناً طفيفاً خلال الفترة 2003-2007 حيث انتقل من 26% (2.6 على 10) إلى 30%، تراجع خلال الفترة 2009-2011 ليستقر خلال السنة الأخيرة (2011) عند 29%، هذه القيمة جعلت الجزائر تحتل المرتبة 112 عالمياً من أصل 182 دولة على سلم الفساد، بعدها تحسّنت قيمة المؤشر بين سنتي 2013 و 2015 لتستقر عند 36% ما جعل الجزائر تصعد إلى المرتبة 98 عالمياً خلال سنة 2015.

في المقابل مؤشر ضبط الفساد الذي يصدره البنك الدولي انتقل من 28.79% سنة 2003 إلى 40.0% سنة 2005، وهي أعلى قيمة يبلغها المؤشر خلال الفترة 2003-2015، بعدها وخلال الفترة 2007-2011 تراجعت قيمة المؤشر - بالرغم من أنّ هذه الفترة شهدت العديد من الإصلاحات بعد المصادقة على الأمم المتحدة لمكافحة الفساد- لتستقر عند 35.07% سنة 2011. سنة 2013 عرفت تسجيل مؤشر ضبط الفساد لثاني أعلى قيمة خلال الفترة 2003-2015 بلغت 39.34%، غير أنّ هذا التحسّن لم يعمّر طويلاً بدليل تراجع قيمة المؤشر إلى 28.85% سنة 2015.

الجدول(5-14): تطور مؤشري مدركات الفساد و ضبط الفساد في الجزائر بين سنتي 2003 و 2015.

السنة	2003	2005	2007	2009	2011	2013	2015
مؤشر مدركات الفساد	26	28	30	28	29	36	36
الرتبة عالمياً حسب مؤشر مدركات الفساد	88	97	99	111	112	105	89
مؤشر ضبط الفساد	28.79	40.00	34.47	33.49	35.07	39.34	28.85

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- Worldwide governance indicators, <http://info.worldbank.org/governance/wgi>, تاريخ الإطلاع (12-04-2017).
- [www.transparency.org](http://www.transparency.org), تاريخ الإطلاع (12-04-2017).

لقد خلق الحجم الإستثماري العمومي الذي تمّ إعماله في الجزائر خلال المدى الزمني 2001-2014، مناخاً مواتياً لتفشّي ظاهرة الفساد، حيث شهدت الجزائر خلال هذه الفترة تفجّر العديد من قضايا الفساد التي كلفت الخزينة العامة مبالغ مالية طائلة قُدّرت حسب بعض المصادر بـ 30 مليار دولار بين سنتي 2000 و 2010، نذكر هنا قضية بنك الخليفة التي كبدت الخزينة العمومية نحو 1.7 مليار دولار وتسببت في إفلاس وسحب الإعتماد من سبع مصترف ومؤسستين ماليتين، قضايا الفساد والرشى المتعلقة

بإنجاز الطريق السيار شرق غرب، لاسيما في شقّه الغربي، وأيضا قضايا الفساد التي طالت شركة سوناطراك، أو ما بات يعرف بـ "فضيحة سوناطراك 01 وسوناطراك 02، حيث تُشير بعض المصادر إلى أنّ عدد الصفقات المشبوهة التي أبرمتها الشركة مع شركات أجنبية أغلبها إيطالية ناهز 1600 صفقة<sup>1</sup>.

في سياق ذي صلة، وحسب تقارير التنافسية التي يصدرها المنتدى الإقتصادي العالمي (the world economic forum)، فإنّ الجزائر تعد من ضمن الدول الأكثر هدراً للإنفاق العام، فخلال سنة 2012 على سبيل المثال، احتلت الجزائر المركز 116 من أصل 144 دولة شملها المسح من حيث تبذير الإنفاق العام، وبلغت قيمة مؤشر هدر الإنفاق العام الذي يصدره المنتدى، والذي يقيس مدى كفاءة القطاع العام في توفير السلع والخدمات على سلّم يتراوح بين 1 و7، خلال هذه السنة 2.4، متأخرةً بذلك عن دول عربية مثل مصر، المغرب، الأردن وقطر وإفريقية مثل السنغال، نيجيريا، غينيا والبنين (نشير إلى أنّه كلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد دلّ ذلك على إهدار كبير للإنفاق العام)؛ خلال سنة 2014 عرفت قيمة المؤشر تحسّناً بنحو 0.7 نقطة من عشرة إذ بلغت قيمته 3.1 ما مكّن الجزائر من الإرتقاء إلى المركز 74 من أصل 144 دولة شملها المسح<sup>2</sup>.

من خلال الجدول (5-15) نستعرض تطوّر مؤشر هدر الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2008-2014، والملاحظ هو أنّ قيمة المؤشر عرفت تراجعاً خلال هذه الفترة حيث انتقل من 3.7 إلى 3.1، وهو ما يجعل الجزائر تقبع ضمن قائمة الدول الأكثر هدراً للإنفاق العام.

الجدول (5-15): تطور مؤشر هدر الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2008-2014.

السنة	2009-2008	2011-2010	2012-2011	2013-2012	2014-2013	2015-2014
قيمة المؤشر	3.7	3.3	3.0	2.4	2.8	3.1
الرتبة عالمياً	134/48	139/64	142/79	144/116	148/101	144/74

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- world economic forum, **the global competitiveness report**, from 2008 to 2015.

### المبحث الثاني- نموذج مقترح لآليات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر:

إنطلقنا في هذه الدراسة من فرضٍ أساسي ألا وهو أنّ عملية ترشيد الإنفاق العام دالّة في العديد من العوامل، إذ وحتى تحقق هذه العملية (ترشيد الإنفاق العام) الأهداف المرجوة منها، في صورة رفع كفاءة

<sup>1</sup> سارة بوسعيد، عقون شراف، واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، المجلد الخامس، العدد الأول، جوان 2018، ص ص 314-315.

<sup>2</sup> انظر:

- world economic forum, **the global competitiveness report 2014-2015**, p 107.

- world economic forum, **the global competitiveness report 2012-2013**, p 395.

السياسات العمومية ومقابلة الطلب المجتمعي المتنامي على ما يعرضه القطاع العام من سلع وخدمات، لا بد من إيجاد التوليفة المثلى لعدد من الآليات، التي نرى أنّ إعمالها في أرض الواقع من شأنه أن يُسهم في ترشيد الإنفاق العام في الجزائر.

من خلال ما تقدّم ضمن الفصل النظري الثاني، وما تمّ الوقوف عليه من خلال المبحث السابق الذي تناولنا عبره أهم أوجه القصور التي أثّرت بالسلب على كفاءة برامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، نحاول في هذا المبحث وبالإستعانة بالأساليب القياسية بناء نموذج (خطّي بسيط أو متعدّد) نحدد من خلاله الآليات الكفيلة بتحسين كفاءة برامج الإنفاق العام وبالتالي ترشيد سياسات الإنفاق العام.

## 2-1. صياغة وتقدير النماذج المقترحة لآليات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر:

كما سبقت الإشارة إليه، وعلى ضوء ما تمّ تناوله في الشقّ النظري من هذه الدّراسة، وما تمّ عرضه من خلال المبحث السّابق من أوجه القصور التي اعترت تنفيذ برامج الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، تبينّ لدينا أنّه من شأنّ تحسين الممارسات المتعلقة بتخطيط الإنفاق العام وشفافية عمليات الميزانية العامة، وأيضاً إصلاح منظومة الإدارة العمومية والحد من فساد القائمين على إنفاق المال العام، وكذا التحديد الدقيق لمجالات تدخّل القطاع العام وضبط مستويات الإنفاق العام؛ الإسهام في تحسين كفاءة برامج الإنفاق العام وبالتالي ترشيد الإنفاق العام في الجزائر؛ في الآتي، وبالإستعانة بالأساليب القياسية، نحاول صياغة وتقدير نموذج قياسي نُختبر من خلاله تأثير الآليات السابقة الإشارة إليها على ترشيد الإنفاق العام، لنخلص في النهاية إلى تحديد أيّ تلك الآليات أكثر تأثيراً على ترشيد الإنفاق العام في الجزائر.

## 2-1-1. تحديد معطيات النماذج:

- من أجل صياغة وتقدير معلمات النموذج المقترح، إعتدنا جملة المتغيّرات التالية:
- ترشيد الإنفاق العام كمتغير تابع، اعتمدنا لقياسه مؤشّر كفاءة البرامج العمومية الذي يصدره البنك الدولي؛
  - الحد من فساد الأعوان العموميين القائمين على الإنفاق العام كمتغيّر مستقل، و اعتمدنا لقياسه مؤشّر ضبط الفساد الذي يُصدره البنك الدولي؛
  - تخطيط الإنفاق العام وتحسين شفافية الممارسات المتعلقة بالميزانية العامة كمتغيّر مستقل، واعتمدنا في قياسها على مؤشّر الموازنة المفتوحة الذي تصدره منظمة شراكة الموازنة الدّولية؛

## الفصل الخامس..... آليات مقترحة من أجل ترشيد الإنفاق العام في الجزائر

- تحديد حجم أمثل القطاع العام كمتغيّر مستقل، معيّراً عنه بالنسبة بين الإنفاق العام الإستثماري والنتائج الداخلي الخام، واعتمدنا على الإحصائيات التي يقدمها الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر؛
- تحسين أداء الإدارة العمومية الجزائرية من خلال إعمال مبادئ التسيير العمومي الجديد كمتغيّر مستقل، واعتمدنا في قياسه على مؤشر الحكومة الإلكترونية الذي تُصدره منظمة الأمم المتحدة - قاعدة المعرفة للحكومة الإلكترونية ( United nation e-government knowledgebase).

الجدول (5-16): توصيف متغيرات النموذج المقترح.

المتغيّر	طبيعة المتغير	مؤشر القياس	المصدر
ترشيد الإنفاق العام.	تابع	مؤشر كفاءة البرامج العمومية.	البنك الدولي.
الحد من الفساد الإداري.	مستقل	مؤشر ضبط الفساد.	البنك الدولي.
تخطيط الإنفاق العام وتحسين شفافية الميزانية العامة.	مستقل	مؤشر الموازنة المفتوحة.	منظمة شراكة الموازنة الدولية.
تحديد حجم أمثل للقطاع العام.	مستقل	النسبة بين الإنفاق العام الإستثماري والنتائج الداخلي الخام.	الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر.
تحسين أداء الإدارة العمومية.	مستقل	مؤشر الحكومة الإلكترونية.	قاعدة المعرفة للحكومة الإلكترونية في منظمة الأمم المتحدة.

المصدر: من إعداد الباحث.

قاعدة البيانات المعتمدة من أجل صياغة وتقدير النماذج القياسية المقترحة، نعرضها من خلال الجدول (8-15) أدناه:

## الفصل الخامس..... آليات مقترحة من أجل ترشيد الإنفاق العام في الجزائر

الجدول (5-17): تطوّر المؤشرات المعتمدة في بناء النموذج المقترح لآليات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

السنوات	مؤشر كفاءة البرامج الحكومية.	مؤشر الحكومة الإلكترونية.	مؤشر الموازنة المفتوحة.	مؤشر ضبط الفساد.	حجم القطاع العام.
2000	14,87	37,2	4	18,78	28,70
2001	227,6	12,7	16	33,37	31,20
2002	31,12	36,0	9	23,23	34,10
2003	31,12	37,0	16	28,79	32,00
2004	34,48	32,5	12	27,80	30,80
2005	39,22	32,4	28	40,00	27,30
2006	38,05	36,2	28	36,59	29,20
2007	32,52	30,6	2	37,47	33,00
2008	31,07	34,9	2	33,01	38,00
2009	35,41	31,6	1	33,49	32,40
2010	38,76	31,8	1	36,67	37,00
2011	36,02	33,7	13	35,07	40,00
2012	35,07	36,1	13	37,44	43,50
2013	35,07	31,6	13	39,34	36,20
2014	35,10	31,1	19	32,21	40,60
2015	35,58	33,4	19	28,50	45,80
2016	35,58	30,0	3	27,40	42,00
2017	30,29	42,3	3	30,29	39,00

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على:

- Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, Rapports annuelles de 2000 à 2018.
- International budget partnership open budgets, **enquête sur le budget ouvert- Algérie de 2008 à 2015**, www.internationalbudget.org.
- World bank group, **worldwide governance indicators**, https://datacatalog.worldbank.org.
- Office national des statistique, **rétrospective statistique 1962-2011**, édition 2013.
- United nation e-government knowledgebase, **un e-government survey**, from 2001 to 2018.

### 2-1-2. النموذج المقترح الأول:

وفيه تمّ اعتماد كل المؤشرات الفرعية ( مؤشر ضبط الفساد، مؤشر الموازنة المفتوحة، مؤشر الحكومة الإلكترونية وحجم القطاع العام) كمتغيرات مستقلة ( $X_i$ ) تؤثر على مؤشر كفاءة البرامج الحكومية وهو المتغير التابع ( $y$ )، وتكون الصياغة الرياضية لهذا النموذج وفق ما يلي:

$$\hat{y} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 x_1 + \hat{\beta}_2 x_2 + \hat{\beta}_3 x_3 + \hat{\beta}_4 x_4$$

حيث :

Y: كفاءة برامج الإنفاق العام؛

X<sub>1</sub>: حجم القطاع العام؛

X<sub>2</sub>: ضبط الفساد؛

X<sub>3</sub>: شفافية الموازنة العامة؛

X<sub>4</sub>: الحكومة الإلكترونية.

وبالاعتماد على برنامج (eviews9)، تم تقدير النموذج والحصول على النتائج الموضحة في الجدول

التالي:

الجدول (5-18): نتائج تقدير النموذج المقترح الأول.

Dependent Variable: Y Method: Least Squares Date: 05/03/19 Time: 18:52 Sample: 2000 2017 Included observations: 18				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.239142	0.175831	1.360071	0.1969
X2	0.619771	0.172064	3.601982	0.0032
X3	0.099126	0.113582	0.872722	0.3986
X4	-6.259682	16.57302	-0.377703	0.7117
C	5.948468	9.635516	0.617348	0.5477
R-squared	0.596522	Mean dependent var		33.55137
Adjusted R-squared	0.472374	S.D. dependent var		5.340829
S.E. of regression	3.879463	Akaike info criterion		5.779404
Sum squared resid	195.6531	Schwarz criterion		6.026729
Log likelihood	-47.01464	Hannan-Quinn criter.		5.813507
F-statistic	4.804953	Durbin-Watson stat		1.253195
Prob(F-statistic)	0.013367			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews9)

### ➤ تقييم النموذج اقتصاديا واحصائيا:

من خلال ملاحظة نتائج التقدير التي يعرضها الجدول أعلاه، نجد أن مقدرات كل من X<sub>2</sub> و X<sub>3</sub> موجبة (0.61 و 0.09 على الترتيب)، وهو ما يعني أنّ الحد من ظاهرة الفساد وكذا تحسين شفافية العمليات المتعلقة بالميزانية العامة للدولة يؤثر بالإيجاب على كفاءة البرامج العمومية (علاقة طردية)، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية؛ ومدلول المقدرات التي يعرضها الجدول أعلاه، هو أنّ كل تحسّن في مؤشر ضبط الفساد بقدر وحدة مئوية واحدة من شأنه أن يقود إلى رفع كفاءة البرامج العمومية بـ 0.61 وحدة مئوية؛ أمّا التحسّن في قيمة مؤشر الموازنة المفتوحة بوحدة واحدة ستؤدي إلى إرتفاع مؤشر كفاءة البرامج العمومية بقيمة 0.09 وحدة مئوية.

في المقابل، بيانات الجدول تؤشّر إلى وجود علاقة طردية موجبة بين حجم القطاع العام وكفاءة البرامج العمومية، حيث أنّ مقدرة X<sub>1</sub> (حجم القطاع العام) موجبة وتساوي 0.23، ما يعني أنّ كل زيادة في حجم الإنفاق العام بوحدة مئوية واحدة ستؤدي إلى زيادة وتحسن مؤشر كفاءة البرامج العمومية بـ

0.23 وحدة، وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي ترى أن كفاءة البرامج العمومية تتأثر وفق علاقة عكسية مع حجم القطاع العام؛ نفس التحليل ينطبق على العلاقة بين مؤشر الحكومة الإلكترونية ومؤشر كفاءة البرامج العمومية، حيث أنّ مقدرة  $X_4$  جاءت سالبة (-6.25)، وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تفترض وجود علاقة طردية موجبة بين مؤشر الحكومة الإلكترونية والمتغير التابع (مؤشر كفاءة البرامج العمومية).

مما تقدّم وبناءً على معطيات الجدول (5-18) أعلاه، فإن هذا النموذج المقترح الأول مرفوض من الناحية الاقتصادية إذ لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية ولا نجد ضرورة للمرور إلى باقي مراحل التقييم.

### 2-1-3. صياغة وتقدير النماذج المقترحة ذات ثلاثة متغيرات مستقلة:

من خلال تقييم النموذج المقترح الأول، تبين لنا أنه من غير الممكن الحصول على نموذج قياسي تكون فيه المؤشرات الأربعة السابق الإشارة إليها (مؤشر الموازنة المفتوحة، مؤشر ضبط الفساد، مؤشر الحكومة الإلكترونية وحجم القطاع العام) محددة أو مفسّرة للمؤشر التابع (مؤشر كفاءة البرامج العمومية)، وقد يكون ذلك راجع إلى طبيعة البيانات المعتمدة في بناء النموذج أو لقصر حجم عينة الدراسة، من خلال هذا العنصر نحاول بناء نموذج قياسي يحتوي ثلاث متغيرات مفسّرة بدلاً عن أربعة.

### 2-1-3-1. الصياغة الرياضية للنماذج.

الصياغة الرياضية للنماذج المقترحة المتضمنة ثلاث متغيرات مُستقلّة، تكون وفق كما يلي:

➤ النموذج المقترح الثاني:

$$\hat{y} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 x_2 + \hat{\beta}_2 x_3 + \hat{\beta}_3 x_4$$

➤ النموذج المقترح الثالث:

$$\hat{y} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 x_1 + \hat{\beta}_2 x_3 + \hat{\beta}_3 x_4$$

➤ النموذج المقترح الرابع:

$$\hat{y} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 x_1 + \hat{\beta}_2 x_2 + \hat{\beta}_3 x_4$$

➤ النموذج المقترح الخامس:

$$\hat{y} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 x_1 + \hat{\beta}_2 x_2 + \hat{\beta}_3 x_3$$

## 2-3-1-2. ثانياً تقدير وتقييم النماذج المقترحة:

### أولاً- النموذج المقترح الثاني:

في بناء النموذج المقترح الثاني، تمّ اعتماد ثلاث متغيرات مُستقلّة هي مؤشر ضبط الفساد، مؤشر الموازنة المفتوحة ومؤشر الحكومة الإلكترونية واستبعاد مؤشر حجم القطاع العام؛ بالإعتماد على برنامج (eviews) الإصدار التاسع، تم تقدير معلمات النموذج المقترح الثاني والحصول على النتائج الموضحة في الجدول (5-19) أدناه:

الجدول رقم (5-19): نتائج تقدير النموذج المقترح الثاني.

Dependent Variable: Y Method: Least Squares Date: 05/03/19 Time: 19:00 Sample: 2000 2017 Included observations: 18				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X2	0.636756	0.176742	3.602752	0.0029
X3	0.079784	0.116058	0.687448	0.5030
X4	-2.318560	16.80567	-0.137963	0.8922
C	12.86742	8.427824	1.526778	0.1491
R-squared	0.539110	Mean dependent var		33.55137
Adjusted R-squared	0.440348	S.D. dependent var		5.340829
S.E. of regression	3.995470	Akaike info criterion		5.801329
Sum squared resid	223.4929	Schwarz criterion		5.999190
Log likelihood	-48.21196	Hannan-Quinn criter.		5.828612
F-statistic	5.458668	Durbin-Watson stat		1.240521
Prob(F-statistic)	0.010713			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (eviews9).

### ➤ تقييم النموذج اقتصاديا واحصائيا:

من خلال ملاحظة نتائج التقدير الواردة في الجدول (5-19)، نجد أن مقدرات كل من مؤشر ضبط الفساد ومؤشر الموازنة المفتوحة موجبة (0.63 و 0.079 على الترتيب)، وهذا يعني أنّ الحد من ظاهرة الفساد وكذا تحسين شفافية النظام الميزاني في الجزائر يؤثر بالإيجاب على كفاءة البرامج العمومية (علاقة طردية)؛ أمّا مدلول مقدرات كل من  $X_2$  و  $X_3$ ، فهو أنّ كل تحسّن في مؤشر ضبط الفساد بقدر وحدة مئوية واحدة من شأنه أن يقود إلى رفع كفاءة البرامج العمومية بـ 0.63 وحدة مئوية؛ أمّا التحسّن في قيمة مؤشر الموازنة المفتوحة بوحدة واحدة ستؤدّي إلى إرتفاع مؤشر كفاءة البرامج العمومية بقيمة 0.079 وحدة مئوية.

معطيات الجدول (5-19)، تبين وجود علاقة عكسية سالبة بين مؤشر الحكومة الإلكترونية ومؤشر كفاءة البرامج العمومية، حيث أنّ مقدرة  $X_4$  جاءت سالبة (-2.31)، بمعنى أنّ كل تحسّن في مؤشر الحكومة الإلكترونية بوحدة مئوية واحدة سيؤدّي إلى تراجع كفاءة البرامج العمومية بـ 2.31 وحدة، وهو

ما لا يتوافق مع النظرية الإقتصادية التي تفترض وجود علاقة طردية موجبة بين تحسين أداء الإدارة و كفاءة البرامج العمومية؛ من واقع هذا التحليل فإننا نرفض النموذج المقترح الثاني.

### ثانياً- النموذج المقترح الثالث:

النموذج المقترح الثالث يستبعد مؤشّر ضبط الفساد، ويتناول أثر كل من مؤشر الموازنة المفتوحة ، مؤشر الحكومة الإلكترونية وحجم القطاع العام على مؤشّر كفاءة البرامج العمومية× وبالاعتماد على برنامج (eviews) الإصدار التاسع، تمّ تقدير النموذج والحصول على النتائج الموضحة في الجدول (5-20):

الجدول رقم (5-20) نتائج تقدير النموذج المقترح الثالث.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.285110	0.238866	1.193598	0.2525
X3	0.202947	0.149645	1.356185	0.1965
X4	-17.21644	22.19055	-0.775845	0.4507
C	26.76156	10.50274	2.548055	0.0232
R-squared	0.193841	Mean dependent var		33.55137
Adjusted R-squared	0.021093	S.D. dependent var		5.340829
S.E. of regression	5.284201	Akaike info criterion		6.360450
Sum squared resid	390.9190	Schwarz criterion		6.558310
Log likelihood	-53.24405	Hannan-Quinn criter.		6.387732
F-statistic	1.122104	Durbin-Watson stat		1.008358
Prob(F-statistic)	0.373585			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (eviews9).

### ➤ تقييم النموذج اقتصاديا وإحصائيا:

نتائج تقدير النموذج الثالث التي يعرضها الجدول (5-20) أعلاه، تبين وجود علاقة طردية بين مؤشّر الموازنة المفتوحة ومؤشّر كفاءة البرامج العمومية، وكل تحسّن في قيمة المتغيّر المستقل (مؤشّر الموازنة المفتوحة) بوحدة واحدة، من شأنه أن يقود إلى تحسّن في قيمة مؤشّر كفاءة البرامج العمومية ب (0.21) وحدة، وهو ما يتوافق مع النظرية الإقتصادية.

في ذات السياق، ومن خلال ما يعرضه الجدول أعلاه نلاحظ وجود علاقة عكسية سالبة بين مؤشّر الحكومة الإلكترونية ومؤشّر كفاءة البرامج العمومية، حيث أنّ كل تحسّن في قيمة المؤشّر الأوّل ستؤدّي إلى تراجع كفاءة البرامج العمومية ب (17.21) وحدة، وهو ما لا يتوافق والنظرية الإقتصادية التي ترى بوجود علاقة طردية بين أعمال مبادئ التفسير العمومي الجديد وكفاءة البرامج العمومية؛ من جهة أخرى نلاحظ وجود علاقة طردية موجبة بين حجم القطاع العام ومؤشّر كفاءة البرامج العمومية حيث بلغت قيمة مقدرة

$X_1$  (0.28)، ما يعني أنّ نمو حجم القطاع العام بوحدة واحدة سيحسن من كفاءة البرامج العمومية بوحدة (0.28) وهو ما لا يتوافق أيضاً مع النظرية الاقتصادية؛ وعليه فإننا نرفض النموذج المقترح الثاني.

### ثالثاً- النموذج المقترح الرابع:

من خلال هذا النموذج سنستبعد مؤشّر الموازنة المفتوحة كمتغيّر مستقل، ونحاول تبيان أثر كل من مؤشّر ضبط الفساد، مؤشّر الحكومة الإلكترونية وأيضاً حجم الإنفاق العام على المتغيّر التابع (مؤشّر كفاءة البرامج العمومية)، وبالاعتماد على برنامج (eviews) الإصدار التاسع، كانت نتائج التقدير على النحو الذي يعرضه الجدول (5-21) أدناه:

الجدول رقم (5-21): نتائج تقدير النموذج المقترح الرابع.

Dependent Variable: Y Method: Least Squares Date: 05/03/19 Time: 19:06 Sample: 2000 2017 Included observations: 18				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.219929	0.172956	1.271593	0.2242
X2	0.657878	0.165009	3.986930	0.0014
X4	-6.031499	16.42929	-0.367119	0.7190
C	6.362087	9.541576	0.666775	0.5158
R-squared	0.572883	Mean dependent var	33.55137	
Adjusted R-squared	0.481357	S.D. dependent var	5.340829	
S.E. of regression	3.846297	Akaike info criterion	5.725229	
Sum squared resid	207.1160	Schwarz criterion	5.923089	
Log likelihood	-47.52706	Hannan-Quinn criter.	5.752511	
F-statistic	6.259289	Durbin-Watson stat	1.193834	
Prob(F-statistic)	0.006444			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (eviews9).

### ➤ تقييم النموذج اقتصاديا واحصائيا:

في هذه الحالة أيضاً، وبناءً على البيانات التي يعرضها الجدول أعلاه فإنّ النموذج المقترح الرابع مرفوض من الناحية الاقتصادية، حيث أنّ مؤشّر الحكومة الإلكترونية يرتبط بعلاقة عكسية سالبة مع مؤشّر كفاءة البرامج العمومية، في المقابل يرتبط حجم القطاع العام بعلاقة طردية موجبة مع المتغيّر التابع (مؤشّر كفاءة البرامج العمومية)، وكل تحسّن في قيمة  $X_1$  بوحدة واحدة من شأنه أن يرفع قيمة مؤشّر كفاءة البرامج العمومية بمقدار (0.21) وحدة، وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

### رابعاً- النموذج المقترح الخامس:

من خلال النموذج المقترح الخامس، نتناول أثر مؤشّر ضبط الفساد، مؤشّر الموازنة المفتوحة وحجم الإنفاق العام على مؤشّر كفاءة البرامج العمومية، ونستبعد مؤشّر الحكومة الإلكترونية كمتغيّر مستقل، وبالاعتماد على برنامج (eviews9) تم تقدير النموذج والحصول على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (5-22): نتائج تقدير النموذج المقترح الخامس.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.227530	0.167737	1.356466	0.1964
X2	0.631699	0.163880	3.854645	0.0018
X3	0.098449	0.110036	0.894699	0.3861
C	3.988282	7.865964	0.507030	0.6200
R-squared	0.592094	Mean dependent var		33.55137
Adjusted R-squared	0.504685	S.D. dependent var		5.340829
S.E. of regression	3.758800	Akaike info criterion		5.679207
Sum squared resid	197.8001	Schwarz criterion		5.877067
Log likelihood	-47.11286	Hannan-Quinn criter.		5.706489
F-statistic	6.773873	Durbin-Watson stat		1.375524
Prob(F-statistic)	0.004732			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (eviews9).

#### ➤ تقييم النموذج اقتصاديا واحصائيا:

ملاحظة نتائج تقدير النموذج المقترح الخامس التي يعرضها الجدول (5-22) أعلاه، تبين وجود علاقة طردية موجبة بين المتغيرات المفسرة الثلاث والمتغير التابع، حيث أنّ مقدرات كل من مؤشر ضبط الفساد، مؤشر الموازنة المفتوحة وكذا مؤشر حجم الإنفاق العام موجبة وبلغت على التوالي (0.63)، (0.098) و(0.22)؛ ومدلول ذلك أنّ كل زيادة في قيمة مرشّر ضبط الفساد بوحدة واحدة، من شأنه أن يقود إلى تحسّن في قيمة مؤشر كفاءة البرامج العمومية ب (0.63) وحدة، في حين أنّ كل زيادة في قيمة مؤشر الموازنة المفتوحة بوحدة مئوية واحدة سيرفع قيمة مؤشر كفاءة البرامج العمومية ب (0.098) وحدة وهو ما يتوافق مع النظرية الإقتصادية؛ وأيضاً فإنّ نمو حجم القطاع العام مقاساً بالنسبة بين الإنفاق العام الإستثماري والنتائج الداخلي الخام بوحدة واحدة من شأنه أن يقود إلى زيادة كفاءة البرامج العمومية ب (0.22) وحدة مئوية، غير أنّ هذا يتعارض والنظرية الإقتصادية التي ترى بأنّ كفاءة القطاع العام تتناسب عكسياً مع حجمه؛ من واقع هذا التحليل فإننا نرفض النموذج المقترح الخامس.

#### 2-1-4. صياغة وتقدير النماذج المقترحة ذات متغيرين مستقلين:

على ضوء التحليل السابق، تبين لدينا عدم إمكانية صياغة نموذج قياسي تكون فيه ثلاث متغيرات مستقلة مفسرة للمتغير التابع حيث أنّ مقدرات كل من  $X_1$  (مؤشر حجم القطاع العام) و  $X_4$  (مؤشر الحكومة الإلكترونية) كانت لا تتوافق من حيث الإشارة (طبيعة العلاقة) مع الإشارات المتوقعة في ضوء النظرية الاقتصادية، من أجل ذلك نحاول من خلال هذا العنصر صياغة نموذج قياسي للعلاقة بين متغيرين مستقلين والمتغير التابع.

### 2-4-1-1. الصياغة الرياضية للنماذج المقترحة:

الصياغة الرياضية للنماذج المقترحة من متغيرين مستقلين تكون وفق مايلي:

➤ النموذج المقترح السادس:

$$\hat{y} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 x_1 + \hat{\beta}_2 x_2$$

➤ النموذج المقترح السابع:

$$\hat{y} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 x_1 + \hat{\beta}_2 x_3$$

➤ النموذج المقترح الثامن:

$$\hat{y} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 x_1 + \hat{\beta}_2 x_4$$

➤ النموذج المقترح التاسع:

$$\hat{y} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 x_2 + \hat{\beta}_2 x_3$$

➤ النموذج المقترح العاشر:

$$\hat{y} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 x_2 + \hat{\beta}_2 x_4$$

➤ النموذج المقترح الحادي عشر:

$$\hat{y} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 x_3 + \hat{\beta}_2 x_4$$

### 2-4-1-2. تقدير وتقييم النماذج المقترحة.

بعد تقدير معاملات النماذج المقترحة أعلاه بالإستعانة ببرنامج (eviews9) الإصدار التاسع (أنظر الملحق رقم 04)، تبين لدينا أنّ النموذج الوحيد المقبول من الناحية الإقتصادية والإحصائية هو النموذج المقترح التاسع، والذي تمّت صياغته الرياضية على النحو التالي:

$$\hat{y} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 x_2 + \hat{\beta}_2 x_3$$

حيث:

$Y$ : مؤشر كفاءة البرامج العمومية (متغير تابع)

$X_2$ : مؤشر ضبط الفساد (متغير مستقل)

$X_3$ : مؤشر الموازنة المفتوحة (متغير مستقل)

وبالاعتماد على برنامج (eviews9)، كانت نتائج تقدير معاملات النموذج على النحو الذي يبرزه

الجدول (5-23) أدناه:

الجدول رقم (5-23): نتائج تقدير النموذج المقترح التاسع.

Dependent Variable: Y Method: Least Squares Date: 05/03/19 Time: 22:00 Sample: 2000 2017 Included observations: 18				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X2	0.640999	0.168259	3.809602	0.0017
X3	0.079884	0.112197	0.712001	0.0487
C	11.99012	5.347059	2.242376	0.0405
R-squared	0.538483	Mean dependent var		33.55137
Adjusted R-squared	0.476948	S.D. dependent var		5.340829
S.E. of regression	3.862613	Akaike info criterion		5.691577
Sum squared resid	223.7967	Schwarz criterion		5.839972
Log likelihood	-48.22419	Hannan-Quinn criter.		5.712039
F-statistic	8.750766	Durbin-Watson stat		1.283083
Prob(F-statistic)	0.003030			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (eviews9).

#### أولاً- تقييم النموذج اقتصاديا واحصائيا:

من خلال معاينة بيانات الجدول (5-23) أعلاه، الجدول نلاحظ أن مقدرتي كل من المؤشرين ( $X_2$ ) (مؤشر ضبط الفساد) و ( $X_3$ ) (مؤشر الموازنة المفتوحة) جاءتا موجبتين، ما يسمح بالقول أنّ العلاقة بين هذين المؤشرين ومؤشر كفاءة البرامج العمومية هي علاقة طردية موجبة وهو ما يتوافق مع النظرية الإقتصادية.

بالنسبة لمقدرة معامل مؤشر ضبط الفساد ( $X_2$ ) فقد بلغت قيمتها (0.64)، ومدلول ذلك أن تحسّن  $X_2$  بوحدة واحدة (وحدة القياس الخاصة بهذا المؤشر وهي نسبة مئوية) من شأنه أن يؤدي إلى تحسّن قيمة مؤشر كفاءة البرامج العمومية ( $y$ ) ب (0.64) وحدة، كما نلاحظ أن احتمال هذه المقدرة أقل من 5% وهو ما يعني رفض الفرضية الصفرية ( $H_0$ ) وقبول الفرضية البديلة ( $H_1$ ) التي تنص على أنّ هذه المقدرة تختلف جوهريا عن الصفر (أي أنّ لها معنوية).

أما بالنسبة لمقدرة معامل مؤشر الموازنة المفتوحة ( $X_3$ ) والتي تساوي (0.079) (انظر الجدول (5-23))، فتعني أن كل زيادة في قيمة مؤشر الموازنة المفتوحة بوحدة مئوية واحدة تؤدي إلى تحسّن قيمة مؤشر كفاءة البرامج العمومية (المتغير التابع) ب 0.079 وحدة، كما أيضاً نلاحظ أن احتمال هذه المقدرة جاء أقل من 5% حيث بلغ (0.048) وهو ما يعني قبول الفرضية البديلة، أي أنّ هذه المقدرة معنوية وتختلف جوهرياً عن الصفر.

أ. القوة التفسيرية للنموذج المقترح التاسع:

من خلال بيانات الجدول رقم (5-23) نلاحظ أن قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) تقدر بـ 0.5384 وهو ما يعني أنّ 53.84% من التغيرات في قيمة مؤشر كفاءة البرامج العمومية ترجع للتغيرات التي تحدث في قيمة مؤشر ضبط الفساد ( $X_2$ ) ومؤشر الموازنة المفتوحة، أما النسبة المتبقية والمقدّرة بـ (46.16%) فترجع للتغيرات في عوامل أخرى تؤثر على قيمة المتغير التابع لم تدرج في النموذج المقدر كمتغيرات مستقلة.

ب. المعنوية الكلية للنموذج (إختبار فيشر) :

بملاحظة بيانات الجدول رقم (5-23) نجد أن احتمال توزيع فيشر أقل من 5% حيث قُدِّر بـ (0.003)، وهو ما يعني رفض الفرض الصفري ( $H_0$ ) وقبول الفرض البديل ( $H_1$ )، أي أنّ مقدرات هذا النموذج (مجتمعة) تختلف جوهريا عن الصفر أي أنّ تقديرها لم يكن بشكل عشوائي بل كان بشكل موضوعي، وهو ما يُتيح أمانا إمكانية المرور إلى مرحلة التقييم القياسي للنموذج المقترح التاسع.

ثانياً- تقدير النموذج قياسيا (مدى تحقق فرضيات حد الخطأ):

أ. انعدام الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي:

من أجل التأكد من أنّ النموذج المقترح لا يعاني مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي نعتمد إختبار (LM tes)، والذي يعتبر إختباراً عاما يتجاوز المشاكل التي لا يمكن معها تطبيق إختبار "ديربين واتسون D-W"، وبالإستعانة ببرنامج (Eviews.9) تمّ القيام بهذا الإختبار على النموذج المقدر والنتائج موضحة بالجدول (5-24) أدناه:

الجدول (5-24): مختصر نتائج إختبار (LM) على النموذج المقترح التاسع.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.799612	Prob. F(2,13)	0.4704
Obs*R-squared	1.971751	Prob. Chi-Square(2)	0.3731

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews.9).

من خلال معطيات الجدول (5-24) نلاحظ أن قيمة الإحتمالين بالنسبة لتوزيعي "فيشر" و"كاي مربع" بلغت (47.04%) و(37.31%) على التوالي، وهما أكبر من 5% وهذا يعني أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية في كلا التوزيعين، وبذلك فإنه يمكن قبول فرض العدم ( $H_0$ ) ورفض البديل ( $H_1$ )، ومن ثم فإنّ النموذج المقترح لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي لحدود الخطأ العشوائي.

ب. ثبات تباين الخطأ العشوائي عبر الزمن:

من بين فرضيات الخطأ العشوائي باستعمال طريقة المربعات الصغرى أن تباينه ثابت، وتمّ التأكد من هذه الفرضية باستعمال اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH)، حيث وبالاعتماد على برنامج (Eviews) الإصدار التاسع تمّ الحصول على النتائج الموضحة بالجدول الآتي:

الجدول رقم (5-25) : نتائج اختبار ARCH على النموذج المقترح التاسع.

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.989251	Prob. F(1,15)	0.3357
Obs*R-squared	1.051786	Prob. Chi-Square(1)	0.3051

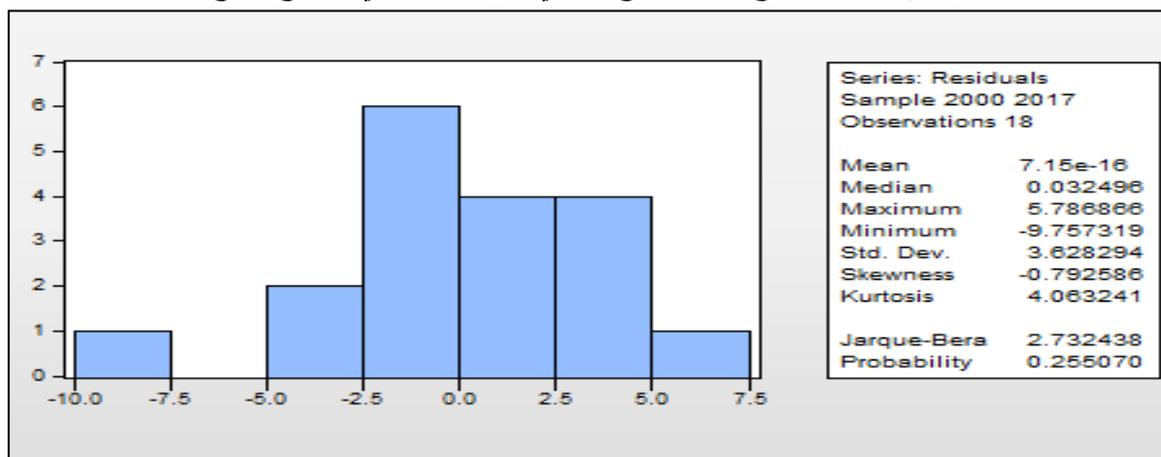
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews.9)

من خلال الجدول (5-25) نلاحظ أن قيمة الإحتمالين بالنسبة لتوزيعي "فيشر" و "كاي مربع" هي على التوالي (33.57%) و(30.51%) على التوالي وهما أكبر من 5%، وهذا يعني أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية في كلا التوزيعين، وبذلك نرفض الفرض البديل ( $H_0$ ) ونقبل فرض العدم ( $H_1$ )، أي أن تباين حد الخطأ العشوائي ثابت.

ج. التوزيع الطبيعي للبواقي:

بالاعتماد على برنامج (Eviews.9) تم الحصول على النتائج الموضحة بالشكل (5-4) أدناه:

الشكل رقم (5-4) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي على سلسلة بواقي النموذج المقترح.



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews.9)

من الشكل رقم (4-25) نلاحظ أن إحتمال إحصائية "جارك - بير" أكبر من 5%، حيث بلغت قيمتها (25.50%) وهو ما يعني أن القيمة الحسابية لإحصائية "جارك - بير" أكبر من القيمة الجدولية

"الكاي مربع" وبذلك نقبل فرض العدم ( $H_0$ ) الذي ينص على أنّ البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يجعلنا نقبل النموذج المقترح التاسع، والذي من خلاله تبين أنّ الحد من فساد الأعوان العموميين وكذا تحسين الممارسات المتعلقة بشفافية الميوانية العامة للدولة تُعد من أهم آليات تحسين كفاءة البرامج العمومية وبالتالي ترشيد الإنفاق العام في الجزائر.

### المبحث الثالث- آليات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر:

من خلال العرض السابق للنماذج المقترحة لأكثر الآليات تأثيراً في كفاءة البرامج العمومية وبالتالي ترشيد الإنفاق العام، تبين لدينا أنّه من أجل ترشيد الإنفاق العام في الجزائر ينبغي العمل على الحد من ظاهرة الفساد التي انتشرت بحدّة خلال فترة تنفيذ برامج الإستثمار العمومي (2001-2014)، وكلفت الخزينة العمومية مبالغ مالية طائلة، وأيضاً يتعيّن على السلّطات المالية في الجزائر (وزارة المالية) العمل على تحسين شفافية الممارسات المتعلقة بالميزانية العامة للدولة.

ما يجدر التنويه إليه، هو أنّ التركيز على هاتين الآليتين فيما سيأتي، لا يفي وجود آليات أخرى من شأنها أنّ تُسهم في ترشيد الإنفاق العام في الجزائر، من قبيل إصلاح منظومة الإدارة التقليدية والحد من البيروقراطية السلبية من خلال إعمال قواعد التسيير العمومي الجديد؛ وأيضاً التحديد الدقيق لمجالات تدخّل القطاع العام من أجل الحيلولة دون هدر الأموال العمومية، ناهيك عن العمل على إصلاح النظام الميزاني المعمول به في الجزائر وجعله يتماشى والمعايير الدولية المعمول بها على الصعيد العالمي، على غرار العمل بنظام ترشيد خيارات الميزانية العامة للدولة (RCB) من أجل ترشيد القرارات المتعلقة بالاستخدامات البديلة للموارد المالية العامة المتاحة، وتبني إطار النفقات العامة متوسط الأجل (CDMT) الأمر الذي من شأنه تحسين القدرات التقديرية للسلّطات المالية فيما يتعلّق بنفقات الدولة، و أيضاً اعتماد التسيير المرتكز على النتائج (GAR) في إعداد وتنفيذ ميزانية الدولة عوضاً عن ميزانية البنود المعمول بها حالياً، والتي لا تراعي الإتجاهات الحديثة لتسيير النشاط المالي للدولة.

### 3-1. الحد من ظاهرة الفساد في الجزائر:

تبيننا فيما سبق أنّ الحجم الإستثماري العمومي الذي تمّ إعماله في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، شكّل مناخاً خصباً لتفشّي ظاهرة الفساد، حيث ومن خلال إستعراض أهم مؤشرات التصنيف المعمول بها على الصعيد العالمي لهذه الظاهرة (مؤشّر ضبط الفساد، مؤشّر مدركات الفساد ومؤشّر هدر الإنفاق العام) اتضح أنّ الجزائر تُصنّف ضمن قائمة الدول الأكثر فساداً في العالم، مُتقدّمة حتى عن بعض الدول الإفريقية والعربية؛ هذا الواقع، لا يعكس حجم الجهود المبذولة في الجزائر من أجل الحد من هذه الظاهرة، وهو الأمر الذي يطرح تساؤلاتٍ جدّية عن مدى صدقية هذه الجهود وعن حقيقة إعمالها في

أرض الواقع؛ في الآتي سنحاول تقديم قراءة في آليات محاربة ظاهرة الفساد في الجزائر والتي تتراوح بين قانونية ومؤسسية.

### 3-1-1. الآليات القانونية لمكافحة الفساد في الجزائر:

فرض تصديق الجزائر على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في 31 أكتوبر 2003<sup>1</sup>، وكذا إتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته المعتمدة في مابوتو بتاريخ 11 جويلية 2003<sup>2</sup>، على السلطات العمومية في الجزائر حتمية إعادة النظر في الترسانة القانونية المتعلقة بالوقاية ومكافحة الفساد، فكان إقرار القانون رقم 06-06 شهر فبراير 2006، والذي يُعدّ مدونة تجمع النصوص القانونية السابقة المتعلقة بمحاربة الفساد، ومن خلاله تمّ إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته؛ تلاه إصدار الأمر 07-01 الذي يتعلّق بحالات التنافي والالتزامات الخاصة ببعض المناصب والوظائف، والذي تمّ من خلاله إنشاء الديوان الوطني لقمع الفساد.

#### 3-1-1-1. القانون 06-01:

يُعدّ القانون 06-01 المعدّل والمتمم المؤرّخ في 20 فبراير 2006 المتعلّق بالوقاية من الفساد ومكافحته<sup>3</sup>، أهم النصوص القانونية المتعلقة بمحاربة الفساد في الجزائر ويُعرف على أنّه "القانون المضاد للفساد". جاء هذا القانون تنويجاً لمصادقة الجزائر على إتفاقية الأمم المتحدة المعتمدة في 31 أكتوبر 2003، وإتفاقية الإتحاد الإفريقي الصادرة بتاريخ 11 جويلية 2003؛ وبحسب المادة الأولى من نص هذا القانون فإنّه يهدف إلى:

- دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته؛
- تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص؛
- تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته، بما في ذلك إسترداد الموجودات.

من أجل تحقيق الأهداف السابق الإشارة إليها، يتضمّن القانون - إضافةً إلى إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته - جملة من التدابير، منها ما يتعلّق بالقطاع العام ويخص مجالات الوظيفة

<sup>1</sup> مرسوم رئاسي رقم 4-128، مؤرّخ في 19 أبريل 2004، يتضمّن التصديق، بتحفظ، على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر 2003، الجريدة الرسمية عدد 26-2004، ص 12.

<sup>2</sup> مرسوم رئاسي رقم 06-137 مؤرّخ في 10 أبريل 2006، يتضمّن التصديق على إتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، المعتمدة بمابوتو في 11 يوليو 2003، الجريدة الرسمية عدد 24-2006، ص 4.

<sup>3</sup> القانون 06-01 المعدّل والمتمم المؤرّخ في 20 فبراير 2006 المتعلّق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية عدد 14-2006.

العمومية، التصريح بالامتلاكات بالنسبة لموظفي القطاع العام المنتخبين، الصفقات العمومية، تسيير الأموال العمومية والشفافية في التعامل مع الجمهور:

➤ **الوظيفة العمومية:** تنص المادة 03 من القانون 06-01، على أن تُراعى في توظيف مُستخدمي القطاع العام مبادئ النجاعة والشفافية ومعايير الجدارة والكفاءة، وأن يحصل هؤلاء على أجور تتلاءم وطبيعة المهام التي يؤدونها، كما ينبغي أن يخضع مستخدمي القطاع العام لبرامج دورية للتدريب والتأهيل والتكوين المتخصص.

➤ **التصريح بالامتلاكات:** تُلزم المواد 04، 05 و06 من القانون 06-01، موظفي القطاع العام والمنتخبين باكتتاب تصريح بالامتلاكات يتضمّن جرّداً للأموال العقارية والمنقولة التي يجوزها المكتتب أو أولاده المُصرّ، ولو في الشبوع، داخل أو خارج الجزائر.

➤ **مدونات قواعد سلوك الموظفين العموميين:** بحسب نص المادة 07 من القانون 06-01، فإنّه وفي سبيل دعم مكافحة الفساد، ينبغي على الدّولة، المجالس المنتخبة، الجماعات المحليّة المؤسسات والهيئات العمومية وكذا المؤسسات العمومية الإقتصادية أن تعمل على تشجيع النزاهة والأمانة وروح المسؤولية بين موظفيها ومنتخبيها، من خلال صياغة مدونات سلوك تُحدّد من خلالها الإطار السليم والنزيه لأداء الوظائف العمومية والعهدات الانتخابية.

➤ **الصفقات العمومية:** تضمّنت المادّة 09 من القانون المتعلّق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المبادئ الأساسية التي تحكم إعداد، إبرام وتنفيذ الصفقات العمومية، وهي حرية المنافسة، المساواة في معاملة المترشّحين وشفافية الإجراءات.

➤ **الشفافية في التعامل مع الجمهور:** تقترح المادة 11 من القانون 06-01 جملة من التدابير التي من شأنها أن تُضفي شفافية أكثر على كيفية تسيير الشؤون العمومية، من قبيل تمكين الجمهور من الحصول على معلومات تتعلّق بتنظيم وسير المؤسسات والإدارات العمومية، والرّد على شكاوى وعرائض المواطنين.

كما تضمّن القانون 06-01 أيضاً تدابير تتعلّق بالحد من الفساد على مستوى القطاع الخاص، من بين هذه التدابير نذكر ما نصّت عليه المادة 13 من هذا القانون:

- تعزيز التعاون بين الأجهزة المختصة في محاربة الفساد وكيانات القطاع الخاص المعنية؛
- تعزيز الشفافية بين مؤسسات القطاع الخاص؛
- التدقيق في حسابات القطاع الخاص.

تمّ تعديل وتنظيم القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته مرتين، الأولى بموجب الأمر رقم 10-05 المؤرخ في 26 أوت 2010، حيث تمّ إستحداث الديوان المركزي لقمع الفساد، والثانية بموجب القانون رقم 11-15 المؤرخ في 2 أوت 2011، ومسّ التعديل المادّتان 26 و 29 من القانون 06-01، واللّتان تتعلّقان بالعقوبات التي تطال موظفي القطاع العام المخالفين لأحكام تنظيم الصفقات العمومية، ومرتكبي جرائم تبديد، إتلاف واختلاس المال العام، على التوالي.

### 3-1-1-2. الأمر 07-01:

يتعلق الأمر رقم 07-01 المؤرخ في أول مارس 2007<sup>1</sup>، بحالات التنافي والإلتزامات الخاصة ببعض الوظائف والمناصب العليا للدولة، ويشكّل حسب نص المادة الأولى منه، أداة قانونية تهدف إلى الوقاية من تضارب المصالح التي تعني الأعوان العموميين الذين يمكن أن يوظفوا خلال وبعد ممارستهم لمسؤوليات في الإدارات العمومية والمؤسسات العمومية الاقتصادية بما فيها الشركات المختلطة وسلطات الضبط المراقبة أو التحكيم.

من أجل ذلك، يمنع نص المادة رقم 02 من هذا الأمر هؤلاء الموظّفين من أن تكون لهم خلال فترة نشاطهم، بأنفسهم أو بواسطة أشخاص آخرين داخل البلاد أو خارجها، مصالح لدى المؤسسات والهيئات التي يتولون مراقبتها أو الإشراف عليها أو التي أبرموا صفقة معها أو أصدروا رأياً بغية عقد صفقة معها؛ ويمتد هذا المنع بحسب نص المادة الثالثة لمُدّة سنتين بعد نهاية مهامهم؛ وعند إنقضاء هذه المدّة يكون على الأشخاص المذكورين أعلاه - حسب المادة 4 من الأمر 07-01-، والذين يرغبون في ممارسة نشاط مهني أو تقديم استشارات أو الحصول على مصالح لدى الإدارات العمومية والمؤسسات المشار إليها أعلاه، بتقديم تصريح مكتوب لمُدّة ثلاث سنوات متتالية لدى الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، آخر لدى آخر هيئة مستخدمة أو السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية، وهذا في أجل شهر ابتداءً من تاريخ بداية ممارسة النشاط.

### 3-1-2. الآليات المؤسسية لمكافحة الفساد في الجزائر:

إضافة إلى جملة النصوص القانونية المشار إليها أعلاه، تتولّى عمليات الوقاية من الفساد ومكافحتها في الجزائر الهيئات التالية:

<sup>1</sup> الأمر 07-01 مؤرخ في أول مارس 2007، يتعلّق بحالات التنافي والإلتزامات الخاصة ببعض المناصب والوظائف، الجريدة الرسمية عدد 16-2007.

### 3-1-2-1. الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:

تمّ إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بموجب أحكام المادّة 17 من القانون 01-06 المتعلّق بالمتعلّق بالوقاية من الفساد ومكافحته<sup>1</sup>، تتمتع الهيئة بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتتبع لرئاسة الجمهورية، وتتولى بحسب نص المادة 20 من القانون السابق الإشارة إليه، المهام التالية:

- اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد، تعكس النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير الأموال العمومية؛
- تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد، لكل الهيئات والمؤسسات والأشخاص المعنيين؛
- إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين؛
- جمع واستغلال كل المعلومات التي يمكن أن تُساعد على الكشف والوقاية من ظاهرة الفساد؛
- التقييم الدّوري للتدابير القانونية والإجراءات الإدارية المتعلّقة بالوقاية والحد من ظاهرة الفساد؛
- تلقّي التصريحات بالامتلاكات (السابق الإشارة إليها)؛
- الاستعانة بالنيابة العامة من أجل جمع الأدّلة والتحري حول وقائع الفساد؛
- السهر على تعزيز التنسيق بين القطاعات، وبين هيئات مكافحة الفساد وطنياً ودولياً؛
- دعم وتقييم النشاطات المتعلقة بالبحوث والأعمال المنجزة التي تتناول الوقاية من ظاهرة الفساد والحد منها.

عملياً، تأخر إنطلاق الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في ممارسة المهام المنوطة بها، إلى غاية سنة 2012، وهذا بعد صدور المرسوم الرئاسي رقم 12-64 مؤرّخ في 7 فبراير 2012، يعدّل ويتمم لمرسوم الرّئاسي رقم 06-413 مؤرّخ في 24 نوفمبر 2006، يُحدّد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفيات سيرها.

### 3-2-1-2. الدّيون المركزي لقمع الفساد:

تمّ إنشاء الدّيون المركزي لقمع الفساد بموجب أحكام المادة 24 مكرر من الأمر رقم 10-05 المؤرّخ في 26 أوت 2010 والذي يُتمم القانون رقم 06-01 المتعلّق بالوقاية من الفساد ومكافحته؛ يُعدّ الدّيون

<sup>1</sup> أنظر أيضاً:

- المرسوم الرّئاسي رقم 06-413 مؤرّخ في 24 نوفمبر 2006، يُحدّد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفيات سيرها، الجريدة الرسمية عدد 74-2006.
- المرسوم الرّئاسي رقم 12-64 مؤرّخ في 7 فبراير 2012، يعدّل ويتمم لمرسوم الرّئاسي رقم 06-413 مؤرّخ في 24 نوفمبر 2006، يُحدّد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفيات سيرها، الجريدة الرسمية عدد 8-2012.

مصلحة مركزية عملياتية للشرطة القضائية مكلفة بالبحث عن جرائم الفساد ومعايبتها، وتتبع الوزير المكلف المالية وتمتتع بالإستقلالية في عملها وسيرها.

يتشكّل الديوان المركزي لقمع الفساد من أعوان الشرطة القضائية التابعين لوزارة الدفاع الوطني والداخلية والجماعات المحليّة، وأيضاً من أعوان عموميين أكفأ في مجال مكافحة الفساد؛ يتولّى الديوان المهام التالية<sup>1</sup>:

- جمع، مركزة واستغلال كل المعلومات التي تسمح بالكشف عن أفعال الفساد ومكافحتها؛
  - جمع الأدلة والقيام بالتحقيقات في وقائع الفساد وإحالة مرتكبيها على الجهات القضائية المختصة؛
  - تطوير التعاون مع هيئات مكافحة الفساد وتبادل المعلومات؛
  - إقتراح كل إجراء من شأنه أن يسهم في ضمان حسن سير التحريات التي تقوم بها الجهات المختصة.
- يُمارس ضباط الشرطة القضائية مهامهم وفقاً لقانون الإجراءات الجزائية، ويمتد إختصاصهم المحلي في جرائم الفساد والجرائم المرتبطة بها إلى كامل الإقليم الوطني<sup>2</sup>.

ما يجدر التنويه إليه، هو أنّ عمل الهيئات المكلفة بالوقاية من الفساد والوقاية منه (الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته والديوان المركزي لقمع الفساد)، تدعمه هيئات رقابية أخرى على غرار مجلس المحاسبة، المفتشية العامة للمالية، المصالح الخارجية للمديرية العامة للميزانية، المصالح الخارجية للمديرية العامة للمحاسبة..

### 3-1-3. قراءة في آليات مكافحة ظاهرة الفساد في الجزائر:

كنا قد أشرنا فيما سبق إلى أنّ ما تعرضه التقارير الدولية وحتى تقارير مجلس المحاسبة عن واقع ظاهرة الفساد في الجزائر لا يعكس حجم الجهود المبذولة والتدابير المتخذة من أجل الوقاية والحد من هذه الظاهرة، وهو ما يثير تساؤلات جدية عن أسباب الفجوة الموجودة بين واقع هذه الظاهرة في الجزائر وما تُعلن عنه السلطات العمومية من تدابير ترمي إلى الوقاية والحد منها.

من خلال الإطلاع على النصوص القانونية المنشأة والمنظمة لعمل هيئات مكافحة الفساد في الجزائر (الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، والديوان المركزي لقمع الفساد) السابق الإشارة إليها، يتبيّن لدينا أنّ هاتين الهيئتين تابعتين عضوياً، وظيفياً وحتى مالياً للجهاز التنفيذي، وباعتبار أنّ أغلب عمليات

<sup>1</sup> المادة 05 من المرسوم الرئاسي رقم 11-426، المؤرخ في 8 ديسمبر 2011، يُحدّد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكيفية سيره، الجريدة الرسمية عدد 68-2011، ص 11.

<sup>2</sup> المادة 24 مكرر 1 من الأمر 10-05، مرجع سبق ذكره، ص 16.

الفساد التي قد تطال المال العام تتعلّق بنشاط هذا الأخير، فإنّ التساؤل الرئيسي الذي يثار هنا، يتعلّق بمدى إستقلالية هذه الهيئات في أداء المهام التي يخولها لها القانون، واتخاذ الإجراءات الضرورية لمكافحة الفساد على مستوى الجهاز الخاضعة لسلطته.

فبالنسبة للهيئة الوطنية للوقاية ومكافحة الفساد، نجد أنّ المادة 03 من القانون 06-01 المتعلّق بمكافحة الفساد، تنص على أنّ هذه الهيئة تتبع رئيس الجمهورية (على الرّغم من أنّ نفس المادة تنص على أنّ الهيئة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذّمة المالية المستقلة)، هذا الأخير الذي يتولّى تعيين أعضائها وإنهاء مهامهم أو تجديد عضويتهم، ما يجعلها في تبعية وظيفية مُطلقة لرأس السلطة التنفيذية، الأمر الذي من شأنه أن يؤثّر إلى حد بعيد على صدقية نشاطاتها ومصداقية التقارير السنوية التي تُعدّها وترفعها إلى رئيس الجمهورية<sup>1</sup>.

سُلطة الجهاز التنفيذي على الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، تمتد إلى تحديد النظام الداخلي للهيئة، حيث نصّت المادة 05 من المرسوم الرئاسي 12-64 على أنّ التنظيم الداخلي للهيئة يُحدّد بموجب قرار مُشترك بين السلطة المكلفّة بالوظيفة العمومية والوزير المكلفّ بالمالية ورئيس الهيئة.

في ذات السّياق، تنص المادة 22 من القانون 06-01 على أنّه " عندما تتوصّل الهيئة إلى وقائع ذات وصف جزائي، تحوّل الملف إلى وزير العدل حافظ الأختام، الذي يُخطر النائب العام المختص لتحريك الدّعوى العمومية عند الإقتضاء"، ما يعني أنّ دور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته يقتصر على القيام بالتحريات في قضايا الفساد، أمّا القرارات النهائية بشأن تلك القضايا فتُرجع إلى الجهاز التنفيذي ممثلاً في وزير العدل حافظ الأختام.

أمّا بالنسبة للدّيوان المركزي لقمع الفساد، فقد كان يتبع الوزير المكلفّ بالمالية منذ إنشائه<sup>2</sup>، قبل أن تُحوّل تبعيته إلى وزير العدل حافظ الأختام بموجب أحكام المادة 02 من المرسوم الرئاسي رقم 14-209<sup>3</sup>؛ تبعيّة الدّيوان للجهاز التنفيذي تتجلّى أيضاً في أنّ تشكيلة هذا الجهاز تتحدّد بموجب قرار مشترك بين الوزير المعني وزير العدل حافظ الأختام، هذا الأخير الذي له صلاحيات تعيين المدير العام للدّيوان وإنهاء مهامه<sup>4</sup>؛ نشير أيضاً هنا إلى أنّ الأعضاء المشكّلين للدّيوان المركزي لقمع الفساد (ضباط الشرطة القضائية

<sup>1</sup> أنظر المادتين 03 و 24 من القانون 06-01، مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup> المادة 03 من المرسوم الرئاسي 11-426، مرجع سبق ذكره، ص 11.

<sup>3</sup> المرسوم الرئاسي رقم 14-209 مؤرّخ في 23 يوليو 2014، يعدّل المرسوم الرئاسي رقم 11-426 المؤرّخ في 8 ديسمبر 2011 الذي يُحدّد تشكيلة الدّيوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكيفية سيره، الجريدة الرسمية عدد 2014-46.

<sup>4</sup> المادة 02 من المرسوم الرئاسي 14-209، ص 8.

وغيرهم من الموظّفين) يبقون تابعين وظيفياً للقطاعات الأصلية التابعين لها ويخضعون للأحكام التشريعية والتنظيمية والقانونية الأساسية المطبّقة عليهم<sup>1</sup>.

مالياً، وإضافةً إلى كون ميزانية الديوان المركزي لقمع الفساد تخضع للموافقة المسبقة لوزير المالية، حيث تنص المادة 23 من المرسوم الرئاسي 11-426 الذي يحدّد تشكيلة الديوان وتنظيمه وكيفيات سيره على " يُعدّ المدير العام ميزانية الديوان ويعرضها على موافقة وزير المالية"، فإنّ الديوان ل يتمتع بالاستقلال المالي وهو ما يُضيف قيداً آخر على إستقلالته الوظيفية ويُفاقم من تبعيته إلى الجهاز التنفيذي.

من خلال ما سبق، يتّضح جلياً أنّ هيئات مكافحة الفساد في الجزائر، هيئات صورية، تمّ إنشاؤها إستجابةً للإتفاقيات الدولية التي إتّزمت بها الجزائر، وليس لأغراض مكافحة الفساد داخلياً، حيث أنّ إنشاء هذه الهيئات وإخضاعها لسلطة الجهاز التنفيذي الذي كما سبقت الإشارة إليه يُعدّ المرتع الأساسي للفساد، يجعل منها فاقدةً للإستقلالية في مزاوله مهامها؛ وعليه ولأجل تفعيل دورها وإضفاء المصدقية على نشاطاتها يتعيّن:

- منح الإستقلالية المطلقة لهذه الهيئات عضويّاً، وظيفياً ومالياً، عن الجهاز التنفيذي، (لاسيما بالنسبة للديوان المركزي لقمع الفساد)؛
- توسيع صلاحيات هيئات مكافحة الفساد لتتجاوز القيام بالتحريّات، وجمع المعلومات المتعلّقة بقضايا الفساد؛
- دعم التنسيق والتكامل بين الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد والديوان المركزي لقمع الفساد؛
- توفير الحماية اللازمة لأعضاء هيئات مكافحة الفساد، ما يجعلهم في منأى عن أي مضايقات أو ضغوط أو تهديدات؛
- حصر سلطة إصدار النصوص القانونية المتعلّقة بتنظيم وسير وتشكيل هذه الهيئات، في البرلمان (أي في صيغة قوانين)، حيث أنّ ما تمّت ملاحظته من خلال العرض السابق، هو أنّ أغلب النصوص القانونية والتنظيمية السابق الإشارة إليها صادرة عن رئيس الجمهورية (أمر ومراسيم رئاسية).
- دعم الترسانة القانونية المتعلّقة بمكافحة الفساد، وتشديد العقوبات المقررة ضد مرتكبي المخالفات والجرائم المتّصلة بالمال العام.

<sup>1</sup> المادة 7 من المرسوم الرئاسي 11-426، مرجع سبق ذكره، ص 13.

### 2-3. تحسين شفافية الممارسات المتعلقة بالميزانية العامة في الجزائر:

يخضع النظام الميزاني المعمول به في الجزائر لأحكام القانون 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المعدل والمتّم، هذا الأخير الذي لم يعد يستجيب لمقتضيات التسيير الرّشيد للنشاط المالي للدولة، ولا للتحوّلات الإقتصادية والمالية التي شهدتها الجزائر منذ ثمانينات القرن العشرين.

إنّ قِدَم وجود القاعدة القانونية التي تحكم النظام الميزاني المعمول به في الجزائر، جعل هذا الأخير يعاني العديد من النقائص، منها ما يتعلّق بالآليات والتقنيات المعتمدة في تقدير نفقات وإيرادات الميزانية العامة، ومنها ما هو مرتبط بمدونة الميزانية العامة بحدّ ذاتها، ومنها خاصة ما يتعلّق بعدم فعالية آليات الرقابة ونقص الشفافية في إعداد، اعتماد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة.

فيما يلي، سنتناول بالتحليل أهم الآليات التي من شأنها أن تُحسّن شفافية النظام الميزاني المعمول به في الجزائر:

### 1-2-3. تحسين شفافية حسابات التخصيص الخاص وتقليص عددها:

سبق وأن تبيّن أنّ الحسابات الخاصة للخزينة، وحسابات التخصيص على وجه التحديد تُشكّل إستثناءً على إثنين من المبادئ التي تحكم إعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة في الجزائر (مبدأ الوحدة ومبدأ السنوية)، على أن تُقرّر عمليات هذه الحسابات ويرخص بها ويتمّ تنفيذها وفق نفس الشروط المطبّقة على عمليات الميزانية العامة؛ أي أنّ خروج هذه الحسابات عن بعض قواعد الميزانية العامة، لا يعني بأي شكل من الأشكال أن تُعفى أو تُستثنى العمليات المالية المنقّذة ضمن هذه الحسابات من الإجراءات التنظيمية والرقابية التي تخضع لها الميزانية العامة؛ في المقابل تبيّن أيضاً، أنّ القاعدة القانونية المنظمة لحسابات التخصيص الخاص في الجزائر - لاسيما المواد 56-57 من القانون 84-17 والمادّة 89 من القانون 99-11-، تضمّنت العديد من الثغرات التي أثّرت كثيراً على شفافتها، وفتحت المجال أمام الكثير من الممارسات التي جعلت منها عنواناً لسوء التسيير في الجزائر، وهو ما أكّده عليه مجلس المحاسبة من خلال تقاريره التقييمية لمشاريع قوانين تسوية الميزانية، وكذا تقارير البنك العالمي وصندوق النقد الدولي التي تناولت بالتقييم النظام الميزاني الجزائري؛ من أجل ما سبق، وبهدف تحسين شفافية هذه الحسابات، وبلوغ الهدف الأساسي منها، ألا وهو كسر جمود بعض قواعد الميزانية العامة، وإضفاء المرونة اللاّزمة على التسيير المالي لبعض العمليات المتّصلة بنشاط القطاع العام، ينبغي العمل على:

- الحد من لجوء الجهاز التنفيذي المتكرر وغير المبرر في أحيان كثيرة إلى فتح حسابات التخصيص الخاص؛

- حصر فتح حسابات التخصيص الخاص - فقط- في حالة العمليات التي تتوفر لها مصادر تمويل ذاتية مؤكدة، وإلا فإنه يتعين غلقها عوضاً عن البحث عن مصادر تمويل أخرى لها؛
- تحديد نسبة محددة لتمويل هذه الحسابات من الميزانية العامة للدولة في الحالات الإستثنائية؛
- يجب أن تتضمن حسابات التخصيص الخاص برنامج عمل مُحدّد وأهداف كميّة واضحة تسمح بالقيام بعمليات المتابعة والتقييم وتحديد المسؤوليات؛
- تقييد سلطة الجهاز التنفيذي في رفع الإعتمادات (في حالة وجود فائض) أو فتح مكشوف (في حالة وجود عجز)، وإلزامه بالرجوع إلى السلطة التشريعية من أجل الحصول على الترخيص بذلك؛
- تفعيل دور جهاز متابعة وتقييم حسابات التخصيص الخاص المنصوص عليه بموجب أحكام المادة 89 من القانون 99-11، وتحديد صلاحياته وآليات أداء المهام المنوطة به؛
- إخضاع الوسائل المالية المسجّلة ضمن حسابات التخصيص الخاص، لعمليات المتابعة والرقابة الدورية من طرف الهيئات المتخصصة ( مجلس المحاسبة، المفتشية العامة للمالية، اللجان المختصة على مستوى البرلمان)؛
- إلزامية إرفاق قانون المالية للسنة المعنية بقائمة مفصّلة بالحسابات الخاصة للخزينة، تبيّن مبلغ الإيرادات والنفقات والمكشوفات المقرّرة لهذه الحسابات، كما هو منصوص عليه في الفقرة "هـ" من المادة 68 من القانون 84-17.

### 3-2-2. إضفاء المزيد من الشفافية على بند التكاليف المشتركة:

- بحسب نص المادة 24 من القانون 84-17، فإنّ نفقات التسيير ضمن الميزانية العامة للدولة تُجمع في أربعة أبواب هي:
- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛
  - تخصيصات السلطات العمومية؛
  - النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
  - التدخّلات العمومية.

يتعلّق البابين الأوّل والثاني بالتكاليف المشتركة بين الوزارات المختلفة ضمن الميزانية العامة؛ وبالرجوع إلى قوانين المالية المختلفة، نلاحظ أنّ بند التكاليف المشتركة يظهر في القسم الثاني من الجدول "ب" الملحق بقانون المالية، وتقيّد فيه بصورة إجمالية الإعتمادات المالية المرصودة للباين السابق الإشارة إليهما (أعباء الدين العمومي وتخصيصات السلطات العمومية).

إنّ عرض بند التكاليف المشتركة دون تفصيل محتواه، يؤشّر إلى إمكانية أن يتضمن هذا البند نفقات إضافية مبالغ فيها وغير مُبرّرة (لاسيما فيما يتعلّق بالفصل 37-91 المعنون "نفقات محتملة - مؤونات مجمعة")، كما أنّ خضوع الإعتمادات المقيّدة تحت عنوان التكاليف المشتركة للكثير من عمليات النقل والتحويل ( 46 عملية تحويل و 41 عملية نقل خلال سنة 2013)، يُثير الكثير من التساؤلات عن مدى شفافية هذه العمليات، لاسيما وأنّ بعضها يتم وفق آليات مخالفة للقانون، مثال ذلك تحويل لصالح مصالح الوزير الأول بتاريخ 04 نوفمبر 2014 بمبلغ 135 000 000 دج تمّ عن طريق تليكس (Telex)<sup>1</sup> في مخالفة صريحة لأحكام المادة 32 من القانون 84-17 المتعلّق بقوانين المالية التي تنص على " يمكن تعديل إعتمادات الميزانية المفتوحة لفصل يتضمّن نفقات التسيير خلال السنة المالية بموجب مرسوم يقضي بتحويل الإعتمادات أو نقلها، يُتخذ بناءً على تقرير من الوزير المكلف بالمالية".

في سياقٍ مُتّصل، فإنّ إعادة توزيع الإعتمادات المرصودة ضمن ميزانية التكاليف المشتركة - بموجب مراسيم التوزيع- على مختلف الوزارات من شأنه أن يُدخل تعديلات مؤثّرة على الإعتمادات الأولية المقرّرة لهذه الوزارات، ما يؤشّر إلى عدم تحكّم هذه الأخيرة في تقديراتها المتعلّقة بميزانياتها، لاسيما وأنّ حجم بعض عمليات النقل والتحويل على مستوى ميزانية الأعباء المشتركة يُعدّ كبيراً مقارنةً إلى التخصيصات الأولية، فعلى سبيل المثال وخلال سنة 2014 بلغت نسبة هذه التحويلات إلى كمصالح الوزير الأول 111% من الإعتمادات الأولية و 48.98% بالنسبة لوزارة الخارجية و 17.05% بالنسبة لوزارة الداخلية والجماعات المحليّة<sup>2</sup>.

من خلال العرض السابق، نتبيّن حجم الإختلالات التي تطبع تسيير ميزانية التكاليف المشتركة، والتي من شأنها أن تؤثر بالسلب على شفافية النظام الميزاني الجزائري في مجمله، يتعيّن العمل على إضفاء المزيد من الإنضباط والشفافية على عمليات النقل والتحويل التي تخضع لها الإعتمادات المرصودة ضمن هذه الميزانية والإلتزام الصارم بما تُقرّه القاعدة القانونية التي تحكم هذه العمليات ضمن الميزانية العامة للدولة.

### 3-2-3. توسيع حافظة الوثائق التفسيرية المرافقة للميزانية العامة وإتاحتها للإطلاع العام:

ينتظم مشروع قانون المالية السنوي في الجزائر في جزئين، الأوّل يتضمّن إقتراحات الجهاز التنفيذي المتعلّقة بمصادر الإيرادات العامة والوسائل والآليات الكفيلة بضمان التوازنات المالية للدولة، أمّا الجزء الثاني

<sup>1</sup> Cour des comptes, rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant-projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2014, op cit, p 34.

<sup>2</sup> Idem, p 33.

فيعرض التقديرات المتعلقة بالموارد العامة للدولة والمبالغ الإجمالية للإعتمادات الخاصة بنفقات التسيير والإستثمار العمومي والنفقات بالرأسمال<sup>1</sup>.

من أجل تسهيل عمليات الرقابة التي يمارسها البرلمان على قانون المالية للسنة، وضمن شفافية النشاط المالي للدولة في مجمله (تحصيل الإيرادات، دفع النفقات العامة وعمليات الخزينة)، نصت المادة رقم 02 من القانون 89-24 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989، الذي يعدل القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم، على أن يُرفق قانون المالية للسنة بتقرير تفسيري يتناول التوازن الإقتصادي والمالي والنتائج المحصّل عليها وآفاق المستقبل، إضافة إلى ملحقات تفسيرية تُبيّن خاصّة مايلي<sup>2</sup>:

- التقييمات حسب كل صنف من أصناف الضرائب لاسيما الجديدة منها، وكذا التقديرات المتعلقة بمصادر الإيرادات الأخرى؛
- توزيع نفقات التسيير لمصالح الدولة حسب كل فصل، مرفق -عند الإقتضاء- بتقييم حول تطوّر تكاليف الخدمات؛
- توزيع نفقات الإستثمار حسب القطاعات؛
- قائمة الحسابات الخاصة للخزينة؛
- القائمة الكاملة للرّسوم شبه الجبائية.

كما يُرفق قانون المالية للسنة أيضاً، بمشروع القانون المتضمّن ضبط الميزانية للسنة المالية (ن-3)<sup>3</sup>، هذا الأخير الذي يتعيّن أن يكون مرفقاً بتقرير تفسيري يبرز شروط تنفيذ الميزانية العامة للدولة للسنة المعتبرة، و جدول تنفيذ الإعتمادات المصوّت عليها ورخص تمويل الإستثمارات المخطّطة، وأيضاً بتقرير تقييمي يُعدّه مجلس المحاسبة<sup>4</sup>.

ما يمكن ملاحظته من خلال العرض السابق للوثائق المرافقة لقانون المالية في الجزائر، هو أنّ جملة هذه المرفقات، إمّا أنّها تهدف إلى تبرير مقترحات الجهاز التنفيذي المتعلقة بطرق التوازن المالي للدولة خلال السنة المعنية ووسائله، وضمن قدر من الشفافية إزاء البرلمان حول النشاط المالي للدولة (تحصيل الإيرادات،

<sup>1</sup> المادة 01 من القانون 89-24 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989 يعدل ويتمم القانون 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المعدل والمتمم ، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية عدد 1-1990، ص 2.

<sup>2</sup> المادة 02 من القانون 89-24، مرجع سبق ذكره، ص 2.

<sup>3</sup> نفس المرجع.

<sup>4</sup> المادة 76 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم، مرجع سبق ذكره.

دفع النفقات العامة وعمليات الخزينة)، أو أنّها ترمي إلى ضمان قدر من الرقابة البعدية (من خلال مشروع قانون ضبط الميزانية) على سيرورة تنفيذ الميزانية العامة للدولة (للسنة (ن-3).

في المقابل نسجّل غياب تام لأي مرفقات من شأنها أن تُتيح للجمهور العام إمكانية فهم خطط الحكومة لزيادة الإيرادات وصرف المال العام من أجل تحقيق أهداف السياسات العمومية، وأيضاً غياب أي وثائق تتعلّق بالتوقّعات المستقبلية على المدى المتوسّط (السنّتين أو الثلاث المقبلة) عن تطوّر إيرادات ونفقات الدولة؛ في ذات السياق نلاحظ أيضاً أنّ القانون العضوي المتعلّق بقوانين المالية في الجزائر (القانون 84-17 المعدّل والمتّمم)، لا يُلزم الجهاز التنفيذي بتقديم أيّة وثائق أو تقارير وإتاحتها للإطّلاع العام، من شأنها أن تُتيح إمكانية القياس الدّوري لاتجاهات تطوّر الإيرادات والنفقات العامة خلال السنة المعنية (تقارير شهرية، نصف سنوية وسنوية)، وتعرض واقع تنفيذ الميزانية العامة، من أجل إجراء المقارنات مع التقديرات الأولى ضمن ميزانية الدولة وتعديلاتها؛ هذا الواقع تثبته البيانات الواردة في الجدول أدناه، والذي يعرض وضعية توافر ثمانية من الوثائق الرئيسية التي يتعيّن أن تكون مُرافقة للميزانية العامة للدولة -وفق المعايير الدّولية- .

## الفصل الخامس..... آليات مقترحة من أجل ترشيد الإنفاق العام في الجزائر

الجدول (5-26): وضعية توافر وثائق الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 2008-2015.

حالة الإصدار				وصف المستند	المستند
2015	2012	2010	2008		
				يوفر معلومات عن الروابط بين سياسات الحكومة والموازنات وعادة ما يحدد الموضوعات العامة التي ستحدد الميزانية المقترحة التي يتم عرضها على المجلس التشريعي.	بيان الموازنة الأولى
				تعرض مخططات الحكومة التي ترفع الإيرادات من الضرائب وغيرها من المصادر وتصرف الأموال لدعم أولوياتها والتالي تحول أهداف السياسات إلى أفعال.	الموازنة التنفيذية المقترحة
				هي أداة قانونية تجيز للحكومة التنفيذية تحصيل الإيرادات، وصرف النفقات وتحمل الديون.	الميزانية المعتمدة
				تهدف إلى تمكين الجمهور العام من فهم خطط الحكومة لزيادة الإيرادات وصرف المال العام من أجل تحقيق أهداف السياسة.	موازنة المواطنين
				توفر قياسات دورية (شهرية أو فصلية) للإنتاجات في الإيرادات والنفقات والديون، وتسمح بالمقارنات مع أرقام الميزانية وتعديلاتها.	تقارير العام
				توفر لمحة عامة عن المؤثرات في الميزانية في منتصف عام الميزانية وتداول أي تغييرات في الافتراضات الاقتصادية التي على سياسات الميزانية المعتمدة.	المراجعة نصف السنوية
				يحتوي على معلومات تقارن التنفيذ الفعلي للميزانية نسبة إلى الميزانية المعتمدة.	تقرير نهاية العام
				هو تقييم للحسابات الحكومية من قبل هيئة البلاد العليا للمحاسبات. عادة يتم تقييم إذا ما حققته الحكومة التنفيذية من إيرادات وإنفاق الأموال بما يتماشى مع الميزانية المعتمدة، وإذا كانت حسابات الحكومة من الإيرادات والنفقات دقيقة وتعطي صورة موثوق بها لوضع المالي.	تقرير المراجعة (المحاسبة العمومية)

غير منجز/ تأخر في نشره.

منجز لأغراض داخلية.

تم نشره.

المصدر:

- International budget partnership- open budgets, **enquête sur le budget ouvert- Algérie 2012-2015**, site d'internet : [www.internationalbudget.org](http://www.internationalbudget.org), date de visite : 12-03-2017.

بيانات الجدول أعلاه تبين بوضوح أنّ الوثائق المتعلقة بالميزانية العامة في الجزائر -وفق المعايير الدولية- إما أنّها موجودة لكنّها غير متاحة للإطلاع العام ويقتصر إعدادها للأغراض الداخلية الخاصة بالجهاز التنفيذي وهي الحالة الغالبة، أو أنّ إعدادها وإتاحتها للجمهور يتم خارج الآجال المناسبة، أو أنّها غير موجودة أصلاً (أي لا يتم إعدادها)، هذه الوضعية -وكما سبقت الإشارة إليه- جعلت النظام الميزاني الجزائري يُصنف ضمن قائمة الأنظمة الأقل شفافية بحسب مؤشر الموازنة المفتوحة الذي تعدّه منظمة شراكة الموازنة الدولية والذي يعتمد 109 مؤشراً فرعياً.

وعليه ومن أجل تحسين الممارسات المتعلقة بشفافية الميزانية العامة في الجزائر، يتعيّن العمل على توسيع حافظة الوثائق المرافقة لقوانين المالية السنوية، مع ضرورة أن تتضمن هذه الوثائق معلومات وبيانات شاملة، دقيقة وواضحة، وكذا إلزام الجهاز التنفيذي بإعداد التقارير الدورية التي تصف الوضعيات الآنية والبعديّة لتنفيذ الميزانية العامة للدولة (وضعية تحصيل الإيرادات وتنفيذ الإعتمادات المصوّت عليها من طرف السلطة التشريعية) وتمكين جميع الأطراف المعنيين من الإطلاع عليها بما في ذلك الجمهور العام.

كما ينبغي أيضاً إلزام الجهاز التنفيذي في الجزائر بإعداد وتقديم قوانين ضبط الميزانية (تسوية الميزانية)، كما هو منصوص عليه المادة رقم 02 من القانون 89-24، مع تقليص مدّة التأخر في عرضها على البرلمان المقدّرة بموجب ذات المادة- بثلاث سنوات، لاسيما وأنّ ما تمّت ملاحظته هو أنّه ومنذ ثمانينات القرن العشرين إلى غاية سنة 2018، تمّ - فقط - إعداد تسعة قوانين تتعلّق بضبط الميزانية العامة في الجزائر، وتقديمها للبرلمان من أجل المصادقة عليها، تتعلّق هذه القوانين بالفترة 2008-2016.

### 3-2-4. إعادة النظر في مدونة النفقات العامة ضمن الميزانية العامة للدولة:

تُبوب النفقات العامة ضمن الميزانية العامة في الجزائر إلى نفقات التسيير التي يتمّ توزيعها بين مختلف الوزارات (الدفاع، المجاهدين، المالية، التربية الوطنية...)، ونفقات التجهيز (الإستثمار) التي تتوزّع حسب القطاعات المختلفة (صناعة، فلاحية وري، التربية والتكوين...).

إنّ التبوب المعتمد في الجزائر لأعباء ميزانية الدولة والقائم على الفصل بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز، تعتريه العديد من السلبيات التي أثرت سلباً على كفاءة النظام الميزاني في الجزائر، وجعل من إمكانية بلوغ أهداف السياسات الإنفاقية العمومية أمراً بالغ الصعوبة، من بين هذه السلبيات نذكر<sup>1</sup>:

- إنّ الفصل بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز يجعل من الميزانية العامة في الجزائر موحّدة من حيث الشّكل لكنّها مزدوجة من حيث الممارسة<sup>2</sup>؛
- تقسيم الموازنة العامة إلى الكثير من الفصول والمواد يصعب كثيراً من عمليات الرقابة وتحديد المسؤوليات؛
- تشكّل الفصول والقطاعات وفق هذا التبوب الوحدة الأساسية لتنفيذ إعتمادات الميزانية العامة في الجزائر، في حين أنّ الإتّجاهات الحديثة تتبنى مفهوم "البرنامج" الذي يسمح من جهة بتوحيد مدوّنة

<sup>1</sup> أنظر:

- Ministre des finances, **expose des motifs de la loi organique relative aux lois des finances n° 18-15**, p p 1-10.

- La banque mondial, **à la recherche d'un investissement public de qualité**, op cit, p p 45- 46

<sup>2</sup>Idem, p 46.

الميزانية العامة من حيث الشكل ( إلغاء الفصل بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز) ومن حيث الممارسة؛ ومن جهة أخرى يعطي مفهوم "البرنامج" حرية أكبر للمسير العمومي لكن أيضاً يُخضعه لمساءلة أكبر.

- في ظل التبويب المعمول به حالياً لنفقات التسيير، قد تتضمن بعض العمليات الإستثمارية نفقات تشغيلية (غير إستثمارية) كنفقات الصيانة مثلاً، وهو ما يعطي تقييماً خاطئاً لحجم الإستثمارات العمومية؛
- التبويب الحالي لنفقات التجهيز، يتعارض في أحيان كثيرة مع مبدأ سنوية الميزانية، ما يظطر الجهاز التنفيذي في كل مرة إلى اللجوء إلى فتح حسابات تخصيص خاص من أجل تنفيذ العمليات الإستثمارية المقررة؛
- إن اعتماد الميزانية العامة للدولة المقاربة الكمية التي تركز على حجم الإعتمادات ونسب نموها وإستهلاكها، بدلاً من اعتماد مقاربة التسيير المرتكز على النتائج، ما يجعل منها ميزانية وسائل لا ترمي إلى بلوغ أهداف محددة وواضحة؛

من أجل كل ما سبق، وفي سياق إصلاح النظام الميزاني في الجزائر، يُعيد القانون العضوي رقم 18-15<sup>1</sup> المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، صياغة مدونة ميزانية النفقات العامة في الجزائر بحيث يلغي التبويب القائم على أساس الفصل بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز، ويعتمد معايير تبويب جديدة لأعباء ميزانية الدولة، هذه الأخيرة التي سيتم تبويبها وفق المعايير التالية<sup>2</sup>:

**أولاً. النشاط:** يعتمد هذا التصنيف من البرنامج وتقسيماته؛

**ثانياً. الطبيعة الاقتصادية للنفقات:** وفق هذا المعيار، تتوزع أعباء الميزانية العامة للدولة إلى:

- نفقات المستخدمين؛
- نفقات تسيير المصالح؛
- نفقات الإستثمار؛
- نفقات التحويل؛
- أعباء الدين العمومي؛
- نفقات العمليات المالية؛
- النفقات غير المتوقعة.

<sup>1</sup> القانون العضوي رقم 18-15، مؤرخ في 02 سبتمبر 2018، يتعلّق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية عدد 53-2018.  
<sup>2</sup> المادتين 28-29 من القانون العضوي 18-15 المتعلّق بقوانين المالية، مرجع سبق ذكره، ص 11-12.

ثالثاً. الوظائف الكبرى للدولة: يعتمد هذا التصنيف على تعيين القطاعات المكلّفة بتحقيق الأهداف المحدّدة؛

رابعاً. الهيئات الإدارية المكلّفة بإعداد الميزانية وتنفيذها: وفق هذا التصنيف توزّع الإعتمادات المالية على الوزارات والمؤسسات العمومية.

ما يجدر التنويه إليه، هو أن القانون العضوي الجديد المتعلّق بقوانين المالية والذي سيكون قانون المالية لسنة 2023 أوّل قانون يُحضّر وينقّد وفقاً لأحكامه، يتبنى مفهوم "البرنامج" كوحدة أساسية لتنفيذ الإعتمادات المالية<sup>1</sup>، بحيث يتضمّن البرنامج الإعتمادات المرصودة لتجسيد عملية أو عمليات متماثلة تابعة لنفس الوزارة، تكون هذه العمليات محدّدة الأهداف بدقة، غاياتها تحقيق المنفعة العامة، وقابلة للتقييم والمساءلة<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> المادة 79 من القانون العضوي 18-15 المتعلّق بقوانين المالية، مرجع سبق ذكره، ص 28.

<sup>2</sup> Ministère des finances, **expose des motifs de la loi organique relative aux lois des finances n° 18-15**, op cite, p 3.

### خلاصة الفصل:

من خلال الفصل الخامس من هذه الدراسة تناولنا بالتحليل أهم العوامل التي نعتقد أنّها ساهمت في إضعاف كفاءة وفعالية سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، حيث تبين أنّ عدم رشادة قرار اعتماد حسابات التخصيص الخاص كآلية للتسيير المالي لعمليات الإستثمار العمومي خلال هذه الفترة في ظل عديد النقائص والمخالفات التي تعرفها عمليات فتح وتسيير هذه الحسابات؛ وأيضاً قصور آليات إعداد وإبرام الصفقات العمومية عن مواكبة الحجم الإستثماري العمومي الضخم الذي تمّ إعماله خلال هذه الفترة نتيجةً للتغيرات العديدة التي عرفتها القاعدة القانونية الحاكمة لهذه الآلية (الصفقات العمومية) وأيضاً للمخالفات المتكررة لأحكامها؛ إضافة إلى الفساد الإداري الذي تفتشّى بشكل كبير خلال المدى الزمني 2001-2014، ناهيك عن عدم مراعاة راسم السياسة الإنفاقية العمومية في الجزائر للطاقة الإستيعابية للإقتصاد الوطني؛ شكّلت أهم الأسباب التي حالت دون بلوغ سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر للأهداف المرجوة منها، وساهمت في إحداث الفجوة بين ما تمّ رصده من وسائل مالية ضخمة وما تمّ تحقيقه من منجزات على أرض الواقع.

نتيجةً لهذا التحليل وأيضاً لما تمّ تناوله في الشق النظري من هذه الدراسة إقترحنا نموذجاً قياسياً لأهم الآليات التي من شأنها أن تُساهم في ترشيد الإنفاق العام في الجزائر، حيث تراوحت هذه الآليات بين تخطيط الإنفاق العام وتحسين شفافية الميزانية العامة، الحد من ظاهرة الفساد الإداري، تحسين أداء الإدارة العمومية من خلال إعمال مبادئ التسيير العمومي الجديد، وتحديد حجم أمثل للقطاع العام في الجزائر من أجل تفادي سوء التسيير وتبديد المال العام؛ غير أنّ نتائج التحليل الإحصائي ( ومردّ ذلك قد يعود إلى قصر سلسلة البيانات المعتمدة) أظهرت أنّ اثنين فقط من بين الآليات الأربعة المقترحة لها تأثير على ترشيد الإنفاق العام في الجزائر، ويتعلّق الأمر بالحد من ظاهرة الفساد الإداري، وبدرجة أقل بتحسين شفافية الممارسات المتعلّقة بالميزانية العامة للدولة.

## الخاتمة العامة:

شكّلت المتاحات المالية المعتمدة التي تحققت للجزائر مع بداية الألفية الثالثة تحت تأثير التحسّن الذي عرفته أسعار النفط في السّوق العالمية، محفزاً للسلطات العمومية من أجل مباشرة نهج تنموي تدخلي أساسه التوسّع في الإنفاق العام، بأهداف معلنة تمحورت حول إنعاش الإقتصاد الوطني، تنمية وتطوير البنى التحتية، وتدارك التأخر الذي عرفته أغلب مؤشّرات البعد الاجتماعي، نتيجةً لإعمال برامج الإصلاح الإقتصادي خلال عقد التسعينات.

تجسّد النهج التدخلي للدولة في الجزائر مع بداية الألفية الثالثة، من خلال إطلاق ثلاثة برامج للإستثمار العمومي على طول الفترة 2001-2014، بداية ببرنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، بغلاف مالي إبتدائي تجاوز 7 مليار دولار، تلاه برنامج تكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 تجاوزت مخصصاته المالية الإبتدائية 55 مليار دولار أمريكي، أخيراً وفي ظل إستمرار نمو المتاحات المالية أطلقت السلطات العمومية برنامجاً خماسياً من أجل توطيد النمو للفترة 2010-2014 بغلاف مالي بلغ 286 مليار دولار أمريكي، وهو ما يعني حجماً إستثمارياً عمومياً سنوياً يفوق 57 مليار دولار.

من خلال هذه الدّراسة التي انتظمت في خمسة فصول، حاولنا بدايةً التعرّف على المنطلقات النظرية التي استندت إليها سياسة التوسّع في الإنفاق العام في الجزائر، وكذلك الإحاطة بالإطار النظري لمفهوم ترشيد الإنفاق العام واستعراض مقاربات المؤسسات والهيئات الدولية في هذا المجال؛ ثمّ ومن خلال الشق التطبيقي، وبعد أن إستعرضنا تطوّر النهج التنموي في الجزائر من إقتصاد الخطط المركزية إلى إقتصاد البرامج الإستثمارية العمومية، حاولنا تقييم برامج الإنعاش الإقتصادي الثلاث التي تمّ إعمالها خلال الفترة 2001-2014، من من خلال تحديد وتحليل طبيعة الإنجازات التي تحققت على صعيد أهداف السياسة الإقتصادية (معدّل نمو الناتج الداخلي الخام، معدّل البطالة، معدّل التضخم و رصيد ميزان المدفوعات)؛ ثمّ وبعد تحليل أوجه القصور التي اعترت تنفيذ البرامج الإستثمارية الثلاث التي تمّ إعمالها خلال الفترة 2001-2014، وبالإستعانة بالأساليب الإحصائية الكمية إقترحنا نموذجاً قياسياً لأهم الآليات التي من شأنها أن تفود إلى رفع وتحسين كفاءة البرامج الإنفاقية العمومية وبالتالي ترشيد الإنفاق العام في الجزائر.

## نتائج إختبار الفرضيات

نتائج إختبار فرضيات الدّراسة كانت على النحو التالي:

➤ أثبتت الدّراسة صحة الفرضية الأولى، والتي تنص على أنّ سياسة التوسّع في الإنفاق العام التي باشرتھا الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة، استندت إلى النظرية الإقتصادية القائلة بأهمية السياسة المالية لاسيما في

شقّها الإنفاقي في إحداث صدمة إيجابية في جانب الطلب الكليّ، تنتقل آثارها من خلال آليّاتي المضاعف والمعجّل إلى جانب العرض الكليّ؛ حيث أنّ عودة النهج التدخّلي للدولة في الجزائر بهدف حفز النمو الإقتصادي والحد من البطالة، من خلال تبني سياسة إنفاقية توسّعية تفضي إلى خلق طلب عام إضافي (إستهلاكي واستثماري) يُسهم - بالإضافة إلى الطّلب الخاص - في رفع مستويات الطلب الكليّ ومن ثمّ تحسين القدرات التشغيلية للإقتصاد الوطني، وأيضاً تحسين مؤشّرات الوضع الاجتماعي. يجد منطلقاته النظرية في مساهمات الفكر الكينزي المتعلّقة بدور الدولة في حفز الطلب الإستثماري من خلال إقامة المشاريع العامة (مشاريع البنية التحتية)، وكذا الطلب الإستهلاكي عبر إعادة توزيع الدّخول بين أفراد المجتمع ومن خلال التحويلات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة لخلق في النهاية ما يسمّى "الطلب الفعّال"؛ وهنا نُشير إلى ما جاء في خطاب رئيس الجمهورية آنذاك الذي تضمّن الإعلان عن برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، "...لقد إنتهى عهدنا بالإقتصاد المخطط، واستقرينا بصفة لارجعة فيها على نهج إقتصاد السوق الذي لا يستبعد فكرة التخطيط المركزي ولا يسبعد إمكانية تمويل الدّولة للتجهيزات الاجتماعية والبنى التحتية... إنّ إنعاش الإقتصاد عن طريق السياسة المالية لا يشكّل أي خطر، إذا ترافقت هذه الأخيرة مع سياسة نقدية متأنية وصارمة فيما تعلق بقيمة العملة ومستويات الأسعار"؛

➤ أثبتت الدّراسة صحة الفرضية الثانية حيث أنّ سياسة التوسّع في الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 سياسة ظرفية أملتھا المتاحات المالية المعتبرة التي تحققت للجزائر مع بداية الألفية الثالثة تحت تأثير التحسّن الذي عرفته أسعار النفط في السّوق العالمية، كون أنّ عائدات الجباية البترولية تشكّل أكثر من ثلثي إيرادات الميزانية العامة للدولة، الممول الرئيس لعمليات الإستثمار العمومي؛ نشير هنا إلى أنّ تراجع إيرادات قطاع المحروقات كان السبب الأساسي في إقفال حساب التخصيص الخاص رقم 143-302 الذي عنوانه "حساب تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015-2019، بتاريخ 31 ديسمبر 2016، وصب رصيده في حساب نتائج الخزينة؛ كما تُضيف تجربة تراجع القدرات التمويلية للدولة بعد أزمة أسعار النفط سنة 1986 تأييداً عملياً لهذا الطّرح.

➤ أثبتت الدّراسة صحّة الفرضية الثالثة والتي تنص على أنّ سياسة التوسّع في الإنفاق العام خلال الفترة 2001-2014 لم تمكّن من بلوغ أهداف السياسة الإقتصادية الكلية، حيث أنّ مستويات الإنجاز على صعيد أهداف السياسة الإقتصادية تُؤكّد محدودية الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة التوسّع في الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، وهنا توصّلت الدّراسة إلى:

- معدّل نمو الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة الذي كان متذبذباً وغير مستقر خلال فترة الدّراسة حيث تراجع من 5% كمتوسط للفترة 2001-2004 إلى 3.0% خلال الفترة 2005-2009، ثمّ 3.3% كمتوسط للفترة 2010-2014؛ لم يتجاوز عتبة 3.7% في المتوسط، وهو ما يؤثّر إلى ضعف إستجابة الإقتصاد الوطني لسياسة التوسّع في الإنفاق العام؛
- قطاعياً تباينت معدّلات النمو من قطاعٍ إقتصاديّ إلى آخر، حيث سجّل قطاع المحروقات الذي ساهم بأكثر من 36.5% في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2014، معدّل نمو سالب بلغ في المتوسط -1.2%؛ من جهته قطاع الصناعة، الذي لم يساهم سوى بـ 5.5% في الناتج الداخلي، لم يتجاوز معدّل نموه 4.2% في المتوسط خلال الفترة 2001-2014؛ في المقابل كان أداء قطاع الخدمات أفضل، إذ حقّق معدّل نمو متوسط بلغ 6.7% بالنسبة للخدمات المسوّقة و 4.7% للخدمات غير السوقية. أعلى معدّلات النمو القطاعية خلال الفترة 2001-2014 حقّقها قطاع البناء والأشغال العمومية متضمّناً الأشغال المرتبطة بقطاع النفط بـ 8.8% كمتوسط؛ في حين، البيانات المتاحة عن أداء قطاع الفلاحة خلال الفترة 2001-2014، تُشير إلى عدم إستقرار معدّل نمو القطاع على طول فترة الدّراسة، فمن 13.2% المسجلة خلال سنة 2001 تراجع معدّل النمو إلى -1.3% خلال السنة الموالية، ليعاود الإنتعاش مرّة أخرى خلال سنة 2003 ويبلغ 19.7%، وهو ثاني أعلى معدّل نمو يسجّله القطاع خلال هذه الفترة بعد ذلك المسجّل سنة 2009 والذي بلغ 20.0%.
- التحليل الإحصائي لأثر برامج الإنعاش الإقتصاديّ على النمو الإقتصاديّ في الجزائر، أظهر وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للتغير في الإنفاق العام خلال الفترة 2001-2014 على الناتج الداخلي الخام الحقيقي، حيث أنّ الزيادة في حجم الإنفاق العام بمقدار دينار واحد من شأنها أن تولّد زيادة قدرها 0.19 دينار في حجم الناتج الداخلي الخام؛
- معدّل البطالة وإن تراجع بشكل ملحوظ خلال فترة الدّراسة، حيث انتقل من 23.5% بين سنتي 2001-2004، إلى 10.3% خلال المدى الزمني 2010-2014، إلّا أنّ إعتقاد المقاربة الإجتماعية كمحدد أساسي لسياسة التشغيل في الجزائر قبل سنة 2008، أضعف - من جهة - الرابط بين نمو القوة العاملة ونمو الناتج الداخلي الخام في إشارة واضحة إلى ضعف إنتاجية مناصب الشغل المنشأة خلال هذه الفترة؛ ومن جهة أخرى، فإنّ جعل قطاع الإدارة العمومية ملاذاً لامتنعاص فائض عرض العمل في الجزائر خلال هذه الفترة، أسهم بشكل ملحوظ في نمو الإنفاق العام الجاري غير المنتج (لاسيما البنود المتعلقة بالرواتب والأجور)، ما خلق في المقابل، طلباً إستهلاكياً خاصاً إضافياً عجز الجهاز الإنتاجي الوطني عن مقابله، ما فرض حتمية اللجوء

إلى الأسواق الخارجية لمقابلته. في المقابل ظلت مساهمة القطاعات المنتجة في امتصاص فائض عرض العمل متواضعة على طول فترة الدّراسة، في هذا الصدد تشير البيانات المتاحة إلى أنّ اليد العاملة في القطاع الصناعي لم تشكّل سوى 10.6% من مجموع القوى العاملة على طول فترة الدّراسة؛

- التحليل الإحصائي لأثر برامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، أظهر أنّ توسّع الإنفاق الاستثماري العام بمقدار واحد مليار جزائري من شأنه أن يُسهم في تراجع معدّل البطالة بـ 0.02 وحدة مئوية؛

- معدّل التضخم وبالرغم من جهود السلطات النقدية من أجل ضبطه ضمن مستويات مقبولة اقتصادياً واجتماعياً، إنّ من خلال التدخّلات المستمرة لبنك الجزائر أو من خلال سياسة استهداف التضخم المعلنة بدايةً من سنة 2010، ما فتى يرتفع من فترة إلى أخرى، حيث انتقل من 3.4% كمتوسط للفترة 2001-2004 إلى 4.7% خلال الفترة 2010-2014، تحت تأثير عاملين أساسيين هما نمو فجوة الطلب المحلي المتولّدة عن التوسّع في الإنفاق العام، وتفاقم تبعية سوق السلع والخدمات المحلية للسوق الأجنبية، وما حمله ذلك من أثر مباشر لموجات التضخم العالمية على المستويات العامة للأسعار محلياً؛

- أظهر التحليل الإحصائي لأثر سياسة التوسّع في الإنفاق العام على معدّل التضخّم في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، بوجود علاقة طردية موجبة بين نمو الإنفاق الاستثماري العام ومعدّل التضخم، وأنّ زيادة في الإنفاق الاستثماري العام بـ 1 مليار دينار جزائري من شأنها أن تُسهم في رفع معدّل التضخّم بـ 0.06%؛

- رصيد الميزان التجاري وإن حقق فوائض موجبة على طول فترة الدّراسة، إلا أنّ هيمنة المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية من جهة، وقصور الجهاز الإنتاجي الوطني عن مقابلة فائض الطلب المحلي المتولد عن برامج الإستثمار العمومي خلال هذه الفترة من جهة أخرى، جعل منه رهينةً، من جهة، لتقلبات أسعار النفط الخام في السوق العالمية ومن جهة أخرى، للنمو المطرد الذي شهدته فاتورة واردات السلع والخدمات؛

➤ أثبتت الدّراسة صحة الفرضية الثالثة، حيث وفي ظل مؤشرات عديدة توحى بضعف الطاقة الإستيعابية للإقتصاد الوطني، على غرار جمود الجهاز الإنتاجي الوطني وانخفاض استجابته لأي طلب إضافي، قلة مكاتب الدّراسات، ضعف الإمكانيات المادية والتقنية والبشرية لمؤسسات الإنجاز الوطنية وتعقد الإطار التنظيمي المتعلّق بالصفقات العمومية، إضافة إلى لمّاخذ العديدة على مناخ الإستثمار في الجزائر، ناهيك

عن مشاكل عديدة تتعلق بتعبئة الأوعية العقارية اللازمة لتنفيذ مشاريع الإستثمار العمومي، لم يتمكن الإقتصاد الوطني من إمتصاص الحجم الإستثماري العمومي الذي بلغ كنسبة متوسطة من الناتج الداخلي الخام 13.6% سنوياً؛ ومن مظاهر ذلك، عمليات إعادة التقييم المتكررة وغير المبررة في بعض الأحيان لرخص مشاريع التجهيز العمومي، ضعف إستهلاك الوسائل المالية المرصودة، التأخر في تنفيذ المشاريع المقررة وتدني نوعية المشاريع المنجزة؛

➤ إختبار الفرضية الخامسة، والتي تنص على أنّ النظام الميزاني المعمول به في الجزائر يعاني من عديد النقائص التي أضعفت كفاءة التسيير المالي لعمليات الإستثمار العمومي المنقذة خلال الفترة 2001-2014، أظهر أنّ إعتقاد الميزانية العامة في الجزائر المقاربة الكمية التي تركّز على حجم الإعتمادات ونسب نموها وإستهلاكها، بدلاً من إعتقاد مقارنة التسيير المرتكز على النتائج والأهداف، غيب مؤشرات المتابعة، قياس الأداء والتقييم، التي تسمح بتقليص هامش الخطأ في صناعة القرار العام المتصل بالإنفاق العام إلى أدنى مستوياته، وتضمن بلوغ الأهداف المحددة بدقة وفي الأجل المقررة؛ وهو الأمر الذي أسهم -إضافة إلى عوامل أخرى- في تواضع نتائج سياسة التوسّع في الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014؛

➤ إختبار الفرضية السادسة، أظهر أنّ الحد من ظاهرة الفساد بالدرجة الأولى، وكذا تحسين شفافية الممارسات المتعلقة بالميزانية العامة بدرجة أقل، تُعد أهم آليات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر، حيث أظهر التحليل الإحصائي وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشر ضبط الفساد ومؤشر الموازنة المفتوحة على كفاءة البرامج العمومية، وأنّ كل تحسّن في قيمة مؤشر ضبط الفساد بوحدة مئوية واحدة من شأنه أن يُسهم في رفع قيمة مؤشر كفاءة البرامج العمومية بـ 0.64 وحدة مئوية، في حين أنّ كل زيادة في قيمة مؤشر الموازنة المفتوحة بوحدة واحدة يقود إلى تحسّن في مؤشر كفاءة البرامج العمومية بواقع 0.08 وحدة مئوية؛

### نتائج الدرّاسة:

توّصلت الدرّاسة أيضاً إلى:

➤ تمّ الترخيص ببرامج الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2014 من خلال قوانين المالية للسنة أو قوانين المالية التكميلية، وتمّ التكفّل بالتسيير المالي للعمليات الإستثمارية المقررة ضمنها، من خلال حسابات التخصيص الخاص، وبالمقارنة مع المخططات الإنمائية للفترة 1967-1989 سجّلنا غياب إطار قانوني خاص تتحدّد ضمنه أهداف هذه البرامج، محاورها ووسائلها المالية؛

- إظطلاع رئيس الجمهورية بمهمة الإعلان عن برامج الإستثمار العمومي من خلال خطاباته ( بالنسبة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009) أضفى عليها طابعاً سياسياً إضافة إلى طابعها الإقتصادي والإجتماعي؛
- عدم رشادة قرار السلطات المالية في الجزائر إعتقاد حسابات التخصيص الخاص كآلية للتسيير المالي لعمليات الإستثمار العمومي المقررة خلال الفترة 2001-2014، في ظل النقائص والإختلالات العديدة التي تعتري هذه الحسابات، والتي منها:
  - إعتقادها شبه الكلي على الميزانية العامة للدولة كمصدر تمويل على خلاف ما ينص عليه القانون؛
  - تحويلها إلى ميزانيات موازية للميزانية العامة، وتضخم حجم الوسائل المالية المجمدة ضمنها؛
  - قصور آليات الرقابة والمتابعة المتعلقة بها؛
- قصور آليات إعداد وإبرام الصفقات العمومية المعمول بها خلال الفترة 2001-2014 عن تأطير عمليات الإستثمار العمومي خلال الفترة 2001-2014، نتيجة للتعديلات المستمرة التي طالت النصوص التنظيمية المتعلقة بها وكذا الفهم الخاطئ لبعض أحكامها لدى الأطراف المعنيين (المصالح المتعاقدة، المتعاملين المتعاقدين وهيئات الرقابة)، الأمر الذي ساهم من جهة في التأخر في إنطلاق العديد من مشاريع الإستثمار العمومي، ومن جهة أخرى في جعل الصفقات العمومية مجالاً خصباً لتفشّي ظاهرة الفساد؛
- جمود الجهاز الإنتاجي الوطني وضعف إستجابته لكم الطلب الإضافي الذي أحدثته سياسة التوسّع في الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، بدليل تواضع معدّل نمو القطاع الصناعي وضعف إستخدام الطاقات الإنتاجية المتاحة الذي لم يتعدّى 47% بالنسبة للصناعات المعملية والتحويلية و48% بالنسبة للصناعات خارج المحروقات؛ الأمر الذي ساهم في إحداث تسرّب قدر معتبر من الوسائل المالية عبر قناة التجارة الخارجية إلى الخارج، حيث نمت واردات القطاع بمعدّل سنوي متوسط فاق 14%؛
- عرف معدّل تبعية الإقتصاد الوطني للقطاع الصناعي الأجنبي، والذي يعبر عنه بالنسبة بين الواردات من السلع والنتائج الداخلي الخام، نمواً مطّرداً خلال فترة الدّراسة حيث انتقل من 17.3% سنة 2001 إلى 21.1 سنة 2004، ثمّ 27.0 سنة 2009 ليستقر سنة 2014 عند 27.8%؛
- عدم فعالية سياسة إستهداف التضخّم في الجزائر، بدليل إستقرار معدّل التضخّم الفعلي عند مستويات تفوق معدّل التضخّم المستهدف في أغلب سنوات فترة الدّراسة؛

➤ ترافقت سياسة التوسّع في الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مع سياسة نقدية توسّعية، حيث بلغ معدّل النمو المتوسّط للكثلة النقدية بالمفهوم (M2) (النقد المتداول + الودائع تحت الطلب + الودائع لأجل) 14.67%، فيما نمت مجموع وسائل الدّفْع المتداولة في المجتمع بمعدّل وسطي بلغ 18.9% خلال نفس الفترة؛

➤ نمو الإنفاق الإستهلاكي بشكل مطّرد خلال فترة الدّراسة، أسهم بصورة مباشرة في نمو واردات السلع الإستهلاكية (الغذائية وغير الغذائية) بمعدّل ناهز 117%، وجعلها تتصدر قائمة واردات الفترة بنسبة بلغت 35%، في إشارة أخرى إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي الوطني على مقابلة كم الطلب الإستهلاكي الإضافي الذي أحدثته سياسة التوسّع في الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014؛

➤ من خلال مقارنة تجربة المخططات الإنمائية للفترة 1967-1989، مع سياسة البرامج الإستثمارية العمومية للفترة 2001-2014، تبين لدينا عدم إستفادة السلطات العمومية في الجزائر من التجربة السابقة، بدليل تشابه مواطن الضعف وأوجه القصور بين التجريبتين، والتي من بينها:

- إستمرار الإعتماد على عائدات قطاع النفط كعمول رئيس للميزانية العامة للدّولة وللإستثمارات العمومية؛
- تضخّم تكاليف تنفيذ المشاريع المقرّرة؛
- عمليات إعادة التقييم متكرّرة وفي بعض الأحيان غير مبرّرة؛
- ضعف إستهلاك الوسائل المالية والحجم المعتر للباقي للإنجاز.

### المقترحات:

من خلال العرض السابق لنتائج الدّراسة، نقترح جملة التوصيات التالية:

- إعادة بعث هيئات التخطيط والإستشراف التي توكل لها مهمّات رسم السياسات الإقتصادية وتحديد الأولويات الإنمائية، وتفعيل دور القائم منها على غرار المديرية العامة للتنبأ والسياسات على مستوى وزارة المالية؛
- إعداد إستراتيجية وطنية للنهوض بالجهاز الإنتاجي الوطني وتعزيز التكامل بين قطاعاته المختلفة؛
- التعجيل في تطبيق مخرجات مشروع إصلاح النظام الميزاني في الجزائر، لاسيما بعد صدور القانون العضوي رقم 18-15 المتعلّق بقوانين المالية؛
- الحد من لجوء الجهاز التنفيذي المتكرّر وغير المبرر في بعض الأحيان، إلى فتح حسابات التخصيص الخاص، وإصلاح القاعدة القانونية المنظّمة لهذه الحسابات؛

- تفعيل دور هيئات الرقابة على الإنفاق العام، على غرار مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية، وتوسيع صلاحيتها، والأخذ بعين الاعتبار للتقارير الدورية التي تُصدرها؛
- توسيع سلطات وإختصاصات البرلمان في ممارسة مختلف أنواع الرقابة على الإنفاق العام، في مختلف مراحل (الإعداد، الإعتماد، التنفيذ وبعد التنفيذ)؛
- منح الإستقلالية المطلقة لهيئات مكافحة الفساد في الجزائر عضويًا، وظيفيًا وماليًا، وتوسيع صلاحيتها؛
- دعم الترسنة القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد، وتشديد العقوبات المقررة ضد مرتكبي المخالفات والجرائم المتصلة بالمال العام؛
- إصلاح نظام الجباية العادية والعمل على رفع حصيلتها، من أجل تخفيف حدة إعتماد الميزانية العامة للدولة على عائدات الجباية البترولية وارتهاها لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية؛
- إصلاح منظومة الإدارة العمومية الجزائرية من خلال تطبيق مبادئ التسيير العمومي الجديد؛
- مراجعة التنظيمات المتعلقة بالصفقات العمومية كونها تشكل أهم مجالات إنفاق المال العام، من خلال العمل على إيجاد أفضل توليفة ممكنة (مرونة أكبر - شفافية أكثر)؛
- إصلاح قطاع التجارة الخارجية والمنظومة المصرفية، من أجل الحد من التضخم غير المبرر في أحيان كثيرة لفاتورة الواردات، والتحكم في عمليات تحويل العملة الصعبة إلى الخارج؛
- تتمين المكتسبات - على تواضعها-، التي حققتها سياسة التوسع في الإنفاق العام خلال الفترة 2001-2014، لاسيما على صعيد البنى التحتية.

### آفاق الدّراسة:

- على ضوء ماتمّ تناوله عبر هذه الدّراسة وبناءً على النتائج المتوصّل إليها، نقترح جملة المواضيع التي نعتقد أنّها تشكل آفاقاً لهذا البحث:
- حوكمة السياسات الإقتصادية في الجزائر بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف؛
  - الإصلاح الميزاني في الجزائر في ضوء القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية، ودوره في ترشيد الإنفاق العام؛
  - ترشيد خيارات الميزانية العامة كمدخل لترشيد الإنفاق العام في الجزائر؛
  - النمذجة القياسية لدور ترشيد الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر؛

## الملاحق

الملحق رقم (01): نتائج تقدير النموذج الخطي لأثر الإنفاق العام الإستثماري على معدّل نمو الناتج الداخلي الخام:

Dependent Variable: PIB  
Method: Least Squares  
Date: 03/30/19 Time: 09:00  
Sample: 2001 2014  
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2828.399	495.3053	5.710416	0.0001
DEP	2.765406	0.764000	3.619643	0.0035
R-squared	0.521947	Mean dependent var		4566.029
Adjusted R-squared	0.482109	S.D. dependent var		634.1043
S.E. of regression	456.3308	Akaike info criterion		15.21588
Sum squared resid	2498853.	Schwarz criterion		15.30717
Log likelihood	-104.5111	Hannan-Quinn criter.		15.20743
F-statistic	13.10182	Durbin-Watson stat		0.490638
Prob(F-statistic)	0.003517			

Dependent Variable: PIB  
Method: Least Squares  
Date: 03/30/19 Time: 08:18  
Sample: 2001 2014  
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	172.6058	114.2167	1.511213	0.1589
DEP	-0.191741	0.143203	-1.338941	0.2076
PIB(-1)	1.023922	0.037065	27.62475	0.0000
R-squared	0.993207	Mean dependent var		4566.029
Adjusted R-squared	0.991972	S.D. dependent var		634.1043
S.E. of regression	56.81518	Akaike info criterion		11.10489
Sum squared resid	35507.61	Schwarz criterion		11.24183
Log likelihood	-74.73425	Hannan-Quinn criter.		11.09222
F-statistic	804.1661	Durbin-Watson stat		2.427017
Prob(F-statistic)	0.000000			

## الملاحق

الملحق رقم (02): نتائج تقدير النموذج الخطي لأثر الإنفاق العام الإستثماري على معدّل البطالة، ورصيد

ميزان المدفوعات:

Dependent Variable: CHOM  
Method: Least Squares  
Date: 03/30/19 Time: 09:01  
Sample: 2001 2014  
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	32.75759	4.625052	7.082644	0.0000
DEP	0.028397	0.007134	3.980525	0.0018
R-squared	0.569036	Mean dependent var		14.91429
Adjusted R-squared	0.533123	S.D. dependent var		6.236229
S.E. of regression	4.261116	Akaike info criterion		5.868503
Sum squared resid	217.8853	Schwarz criterion		5.959797
Log likelihood	39.07952	Hannan-Quinn criter.		5.860052
F-statistic	15.84458	Durbin-Watson stat		0.871553
Prob(F-statistic)	0.001825			

Dependent Variable: balp  
Method: Least Squares  
Date: 03/30/19 Time: 14:34  
Sample (adjusted): 1990 2014  
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	24134.88	4096.517	5.891562	0.0000
DEP	33.13937	8.089446	4.096617	0.0004
R-squared	0.421853	Mean dependent var		9323.032
Adjusted R-squared	0.396716	S.D. dependent var		12397.06
S.E. of regression	9628.960	Akaike info criterion		21.25956
Sum squared resid	2.13E+09	Schwarz criterion		21.35707
Log likelihood	263.7445	Hannan-Quinn criter.		21.28660
F-statistic	16.78227	Durbin-Watson stat		1.063059
Prob(F-statistic)	0.000442			

## الملاحق

الملحق رقم (03): نتائج تقدير النموذج الخطي لأثر الإنفاق العام الإستثماري على معدّل التضخم:

Dependent Variable: INF  
Method: Least Squares  
Date: 03/30/19 Time: 14:24  
Sample: 2001 2014  
Included observations: 14

Variable	Coefficient t	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.634868	1.886259	0.336575	0.7423
DEP	0.005287	0.002910	1.817255	0.0942
R-squared	0.215810	Mean dependent var		3.95714 3
Adjusted R-squared	0.150461	S.D. dependent var		1.88545 6
S.E. of regression	1.737833	Akaike info criterion		4.07471 9
Sum squared resid	36.24078	Schwarz criterion		4.16601 3
Log likelihood	-26.52303	Hannan-Quinn criter.		4.06626 8
F-statistic	3.302415	Durbin-Watson stat		2.02357 2
Prob(F-statistic)	0.094219			

Dependent Variable: INF  
Method: Least Squares  
Date: 03/30/19 Time: 14:25  
Sample: 2001 2014  
Included observations: 14

Variable	Coefficient t	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP	0.006236	0.000692	9.018095	0.0000
R-squared	0.208407	Mean dependent var		3.95714 3
Adjusted R-squared	0.208407	S.D. dependent var		1.88545 6
S.E. of regression	1.677519	Akaike info criterion		3.94125 8
Sum squared resid	36.58290	Schwarz criterion		3.98690 5
Log likelihood	-26.58880	Hannan-Quinn criter.		3.93703 2
Durbin-Watson stat	1.979119			

## الملاحق

الملحق رقم (04): نتائج تقدير النماذج المقترحة من متغيرين:

• نتائج تقدير النموذج المقترح السادس:

Dependent Variable: Y Method: Least Squares Date: 05/03/19 Time: 19:09 Sample: 2000 2017 Included observations: 18				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.208864	0.165324	1.263360	0.2257
X2	0.669123	0.157395	4.251244	0.0007
C	4.470164	7.795139	0.573455	0.5748
R-squared	0.568771	Mean dependent var		33.55137
Adjusted R-squared	0.511273	S.D. dependent var		5.340829
S.E. of regression	3.733719	Akaike info criterion		5.623698
Sum squared resid	209.1099	Schwarz criterion		5.772094
Log likelihood	-47.61329	Hannan-Quinn criter.		5.644160
F-statistic	9.892140	Durbin-Watson stat		1.295896
Prob(F-statistic)	0.001821			

• نتائج تقدير النموذج المقترح السابع:

Dependent Variable: Y Method: Least Squares Date: 05/03/19 Time: 19:10 Sample: 2000 2017 Included observations: 18				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.254578	0.232455	1.095172	0.2907
X3	0.206708	0.147569	1.400754	0.1816
C	22.32251	8.689803	2.568816	0.0214
R-squared	0.159180	Mean dependent var		33.55137
Adjusted R-squared	0.047071	S.D. dependent var		5.340829
S.E. of regression	5.213615	Akaike info criterion		6.291436
Sum squared resid	407.7267	Schwarz criterion		6.439831
Log likelihood	-53.62292	Hannan-Quinn criter.		6.311897
F-statistic	1.419868	Durbin-Watson stat		1.360425
Prob(F-statistic)	0.272440			

• نتائج تقدير النموذج المقترح الثامن:

Dependent Variable: Y Method: Least Squares Date: 05/03/19 Time: 19:11 Sample: 2000 2017 Included observations: 18				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.249252	0.243949	1.021736	0.3231
X4	-18.19131	22.79091	-0.798183	0.4372
C	30.46702	10.42095	2.923631	0.0105
R-squared	0.087933	Mean dependent var		33.55137
Adjusted R-squared	-0.033676	S.D. dependent var		5.340829
S.E. of regression	5.430013	Akaike info criterion		6.372772
Sum squared resid	442.2756	Schwarz criterion		6.521167
Log likelihood	-54.35495	Hannan-Quinn criter.		6.393234
F-statistic	0.723081	Durbin-Watson stat		0.884762
Prob(F-statistic)	0.501418			

## الملاحق

### ● نتائج تقدير النموذج المقترح العاشر:

Dependent Variable: Y Method: Least Squares Date: 05/03/19 Time: 22:26 Sample: 2000 2017 Included observations: 18				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X2	0.666800	0.168215	3.963964	0.0012
X4	-2.390886	16.50725	-0.144839	0.8868
C	12.75109	8.276664	1.540608	0.1442
R-squared	0.523552	Mean dependent var		33.55137
Adjusted R-squared	0.460026	S.D. dependent var		5.340829
S.E. of regression	3.924599	Akaike info criterion		5.723417
Sum squared resid	231.0371	Schwarz criterion		5.871812
Log likelihood	-48.51075	Hannan-Quinn criter.		5.743879
F-statistic	8.241488	Durbin-Watson stat		1.210762
Prob(F-statistic)	0.003847			

### ● نتائج تقدير النموذج المقترح الحادي عشر:

Dependent Variable: Y Method: Least Squares Date: 05/03/19 Time: 22:30 Sample: 2000 2017 Included observations: 18				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X3	0.183175	0.150816	1.214558	0.2433
X4	-12.85276	22.19500	-0.579084	0.5711
C	35.73782	7.434638	4.806935	0.0002
R-squared	0.111805	Mean dependent var		33.55137
Adjusted R-squared	-0.006621	S.D. dependent var		5.340829
S.E. of regression	5.358482	Akaike info criterion		6.346250
Sum squared resid	430.6999	Schwarz criterion		6.494645
Log likelihood	-54.11625	Hannan-Quinn criter.		6.366712
F-statistic	0.944089	Durbin-Watson stat		0.935458
Prob(F-statistic)	0.410973			

## قائمة المراجع

### ❖ المراجع باللغة العربية:

#### ➤ الكتب:

- 1- أحمد إبراهيم منصور، "عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية ( رؤية إسلامية مقارنة )"، الطبعة الأولى، وكز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 2007.
- 2- إسماعيل محمود علي، إبراهيم جابر حسنين، " تاريخ الفكر الإقتصادي"، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 3- المرسي سيد حجازي، " مبادئ الإقتصاد العمومي"، الدار الجامعية، لبنان، 2002.
- 4- بول آ. سامويلسون، ويليام د. نوردهاوس، "الإقتصاد"، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة أسامة الدباغ، الطبعة الثانية، الأهلية للنشر والتوزيع، 2006.
- 5- جورج باكلي، سوميت ديساي، "كل ما تحتاج إلى معرفة علم الإقتصاد"، ترجمة أحمد المغربي، الدار الجزائرية للنشر والطبع والتوزيع، الجزائر، 2013.
- 6- جون مينارد كينز، "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود"، ترجمة جمال سعيد، الطبعة الأولى، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2014.
- 7- جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، " الإقتصاد الكلي - الإختيار العام والخاص"، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر-الرياض، 1999.
- 8- دامودار جيجاراتي، "الاقتصاد القياسي"، ترجمة ومراجعة هند عبد الغفار عودة وعفاف علي حسين الدش، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2015.
- 9- دردوري لحسن، لقليطي الأخضر، "أساسيات المالية العامة"، الطبعة الأولى، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2018.
- 10- وديع طوروس، "مبادئ إقتصادية، المؤسسة الحديثة للكتاب"، ط1، طرابلس، لبنان، 2010.
- 11- وليد خالد الشايحي، " المالية العامة الإسلامية"، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2005.
- 12- وليد عبد الحميد عايب، "الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي- دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية"، مكتبة حسن سعد العصرية، بيروت لبنان، 2010.
- 13- حازم البلاوي، " دور الدولة في الإقتصاد"، دار الشروق، القاهرة، 1998.
- 14- حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الإقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، دار البيزوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009.
- 15- حسن محمد القاضي، "الإدارة المالية العامة"، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014.
- 16- طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان، 2009.
- 17- لطيفة كلاخي، "أثر السياسة المالية في استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة دول MENA"، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2017.
- 18- لعمارة جمال، "منهجية الميزانية العام للدولة في الجزائر"، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
- 19- محمد ابراهيم عبد اللاوي، "المالية العامة"، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.
- 20- محمد الحصاونة، "المالية العامة: النظرية والتطبيق"، دار المناهج لنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014.

## قائمة المراجع

- 21- محمد بلقاسم حسن بملول، "سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 22- محمد بلقاسم حسن بملول، "تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر- إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني"، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون -الجزائر، 1999.
- 23- محمد حسن القاضي، "الإدارة المالية العامة"، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014.
- 24- محمد شاعر عصفور، "أصول الموازنة العامة"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، 2008.
- 25- محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، " الإقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق"، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1999.
- 26- محمد عفر، أحمد فريد ، "الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
- 27- محمد عمر أبو دوح، "ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 28- محمد طاقة، هدى العزاوي، "إقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، 2010.
- 29- محرز محمد عباس، "اقتصاديات المالية العامة : النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة"، ديوان المطبوعات الجامعية - الساحة المركزية - بن عكنون - الجزائر، 2008.
- 30- ميشيل ب. تودارو، "التنمية الاقتصادية"، (ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق)، دار المريخ، الرياض، السعودية . 2009.
- 31- محمود حسين الوادي، " مبادئ المالية العامة"، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 32- مدني بن شهرة، " الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل ( التجربة الجزائرية )"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2009.
- 33- نجم الدين حسين صوفي عبد القادر، "السياسة المالية وأدواتها في الإقتصاد الإسلامي- دراسة مقارنة بالسياسة المالية في الإقتصاد الوضعي"، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2015.
- 34- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، " السياسات الإقتصادية-الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الإقتصاد الكلي"، الطبعة الثانية، اليازوري، الأردن، 2014.
- 35- نوازاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2005.
- 36- سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد ، "السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي"، الطبعة الأولى، 2008 .
- 37- سعيد عبد العزيز عثمان، "المالية العامة- مدخل تحليلي معاصر"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- 38- سعيد علي العبيدي، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة، جمهورية العراق، 2011.
- 39- عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

## قائمة المراجع

- 40- عبد المجيد بوزيدي، "تسعينات الإقتصاد الجزائري- حدود السياسات الظرفية"، الترجمة من الفرنسية إلى العربية: جريب أم الحسن، موفم للنشر، 1999.
- 41- عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 42- عادل العلي، "المالية العامة والقانون المالي الضريبي"، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 43- عادل رزق، "إدارة الأزمات المالية العالمية"، مجموعة النيل العربية، 2010.
- 44- علي الماوردي، "أدب الدين والدنيا"، الطبعة 16، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1979.
- 45- علي غربي، "واقع التنية في الجزائر-دراسة سوسيولوجية للصراع الصناعي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، 1999.
- 46- فليح حسن خلف، "المالية العامة"، عالم الكتب الحديث، 2008.
- 47- روبرت صولو، "نظرية النمو"، ترجمة ليلي عبود، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 48- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، "مبادئ الإقتصاد الكلي"، الطبعة 10، دار وائل للنشر، 2009.

### ➤ الأطروحات:

- 49- بن عزة محمد، "ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف- دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر"، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، 2014.
- 50- دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي (حالة الجزائر 1990-2004)"، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
- 51- كردودي صبرينة، "ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة- الجزائر، 2013-2014.

### ➤ التقارير:

- 52- الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر، "تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة"، 2008.
- 53- البنك الدولي، "تقرير عن التنمية في العالم (البنية الأساسية من أجل التنمية)"، الطبعة الأولى، مطابع الأهرام التجارية، جمهورية مصر العربية، 1994.
- 54- البنك الدولي، "تقرير عن التنمية في العالم (الدولة في عالم متغيّر)"، مطابع الأهرام التجارية، جمهورية مصر العربية، 1997.
- 55- التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016.
- 56- مصالح الوزير الأول، "ملحق بيان السياسة العامة"، الملحق II، قوام برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفترة 2010-2014.
- 57- مصالح الوزير الأول، "مخطط عمل الحكومة"، ملحق 01، سبتمبر 2017.

## قائمة المراجع

- 58- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قسم الدراسات الاقتصادية، " ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمم لسنة 2008".
- 59- صندوق النقد الدولي، " النسخة المعدلة لدليل شفافية المالية العامة"، 28 فبراير 2001.
- 60- صندوق النقد الدولي، " دليل شفافية المالية العامة 2007"، 2007.
- 61- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، " أفضل الممارسات لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في مجال شفافية الميزانية"، 2002.

### ➤ المقالات والمدخلات العلمية:

- 62- سارة بوسعيد، عقون شراف، " واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الخامس، العدد الأول، جوان 2018.
- 63- صالح صالح، "تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والإندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة 2001-2014"، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، جامعة سطيف 11-12 مارس 2013.
- 64- محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، عدد 10، 2012 جامعة قاصدي مرباح ورقلة -الجزائر، ص148.

### ➤ النصوص القانونية:

#### أ- القوانين:

- 65- الأمانة العامة للحكومة، "قانون الاستثمار، 2007.
- 66- القانون رقم 80-11 مؤرخ في 13 ديسمبر 1980 يتضمن المخطط الخماسي 1980-1984، الجريدة الرسمية عدد 51/ 1980.
- 67- القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية، المؤرخ في 07 جويلية 1984، الجريدة الرسمية عدد 28-1984.
- 68- القانون 89-24 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989 يعدل ويتم القانون 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المعدل والمتمم ، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية عدد 1-1990.
- 69- القانون 06-01 المعدل والمتمم المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية عدد 14-2006.
- 70- القانون العضوي رقم 18-15، مؤرخ في 02 سبتمبر 2018، يتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية عدد 53-2018.

#### ب- الأوامر:

- 71- الأمر رقم 65-320 المؤرخ في 31 ديسمبر 1965 والمتضمن قانون المالية بسنة 1965.
- 72- الأمر 70-10 المؤرخ في 20 يناير 1970، خاص بالمخطط الرباعي 1970-1973، الجريدة الرسمية عدد 7-1970.

## قائمة المراجع

- 73- الأمر رقم 74-68، المؤرخ في 28 يونيو 1974، يتضمن المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، الجريدة الرسمية عدد 1974-52.
- 74- الأمر 01-07 مؤرخ في أول مارس 2007، يتعلق بحالات التنافي والإلتزامات الخاصة ببعض المناصب والوظائف، الجريدة الرسمية عدد 2007-16.
- ج- المراسيم:
- 75- المرسوم 87-266 المتعلق بإحداث المجلس الوطني للتخطيط، المؤرخ في 8 ديسمبر 1987، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 1987-50.
- 76- المرسوم الرئاسي رقم 02-250 المؤرخ في 24 جويلية 2002 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، الجريدة الرسمية عدد 2002-52.
- 77- مرسوم رئاسي رقم 4-128، مؤرخ في 19 أبريل 2004، يتضمن التصديق، بتحفظ، على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر 200، الجريدة الرسمية عدد 2004-26.
- 78- مرسوم رئاسي رقم 06-137 مؤرخ في 10 أبريل 2006، يتضمن التصديق على إتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، المعتمدة بمابوتو في 11 يوليو 2003، الجريدة الرسمية عدد 2006-24.
- 79- المرسوم الرئاسي رقم 06-413 مؤرخ في 24 نوفمبر 2006، يُحدّد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفيات سيرها، الجريدة الرسمية عدد 2006-74.
- 80- المرسوم الرئاسي رقم 07-119 مؤرخ في 23-04-2007، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري و يحدد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، عدد 2007/27.
- 81- المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ 7 أكتوبر 2010 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، الجريدة الرسمية عدد 2010-58.
- 82- المرسوم الرئاسي رقم 11-426، المؤرخ في 8 ديسمبر 2011، يُحدّد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكيفيات سيره، الجريدة الرسمية عدد 2011-68.
- 83- المرسوم الرئاسي رقم 12-64 مؤرخ في 7 فبراير 2012، يعدّل ويتمم لمرسوم الرئاسي رقم 06-413 مؤرخ في 24 نوفمبر 2006، يُحدّد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفيات سيرها، الجريدة الرسمية عدد 2012-8.
- 84- 14-209 مؤرخ في 23 يوليو 2014، يعدّل المرسوم الرئاسي رقم 11-426 المؤرخ في 8 ديسمبر 2011 الذي يُحدّد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكيفيات سيره، الجريدة الرسمية عدد 2014-46.
- 85- المرسوم التنفيذي رقم 91-434 المؤرخ في 9 نوفمبر 1991 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، الجريدة الرسمية عدد 1991-57.
- 86- المرسوم التنفيذي رقم 09-148 المؤرخ في 02 ماي 2009 يعدّل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 92-227 المؤرخ في 13 جويلية 1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز.
- 87- المرسوم التنفيذي رقم 96-137 ، المؤرخ في 15 أبريل 1996، يحدد أسعار الحليب المبستر عند الإنتاج وفي مختلف مراحل التوزيع، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 24-96.

## قائمة المراجع

88- المرسوم التنفيذي 96-335 ، المؤرخ في 08 أكتوبر 1996، يحدد أسعار الحليب المبستر عند الإنتاج وفي مختلف مراحل التوزيع، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 60-96.

➤ مواقع الأنترنت:

- 89- [www.andi.dz](http://www.andi.dz)
- 90- [www.cnes.dz](http://www.cnes.dz)
- 91- [www.ons.dz](http://www.ons.dz)
- 92- <http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/fr>.
- 93- [www.mf.gov.dz](http://www.mf.gov.dz)
- 94- [www.mfdgi.gov.dz](http://www.mfdgi.gov.dz)
- 95- [www.ons.gov.uk](http://www.ons.gov.uk).
- 96- [www.premier-ministre.gov.dz](http://www.premier-ministre.gov.dz).

❖ المراجع باللغات الأجنبية:

➤ المراجع باللغة الفرنسية:

➤ الكتب:

- 97- A. Dahmani, « l'Algérie a l'épreuve –économie politique des reformes 1980-1997 », préface de Bernard chavance, l'harmattan, 1999.
- 98- Abdelhamid Ibrahim, « l'économie algérienne », opu, 1991.
- 99- Abderrahmane mebtoul, « bilan des politiques économiques de 1963-2010 », dans : « le développement économique de l'Algérie- expériences et perspective », ouvrage collectif sous la direction de hafsi tayeb, Casbah éditions, 2011.
- 100- Alain Béraud et Gilbert Faccarello, " Nouvelle histoire de la pensée économique- Des scolastiques aux classiques- ", tome1, éditions la découverte, paris, 1992.
- 101- André Bernard, « politique et gestion des finances publiques Québec et canada », presses de l'université du Québec, 1992.
- 102- André Paysant, « finances publiques », 4<sup>e</sup> édition, armand colin éditeur, paris, 1997.
- 103- Carine Bouthevillain et al, « les politiques budgétaires dans la crise- comprendre les enjeux actuels et les défis futurs », 1<sup>er</sup> édition, de boeck, 2014.
- 104- Christian Comelieu , « la croissance ou le progrès ( croissance, décroissance ,développement durable », édition s.duseuil ,paris VI, 2006.
- 105- Dennis C.Mueller, et al, « choix publics- analyse économique des décisions publiques », traduction de la 3<sup>e</sup> édition américaine, de Boeck, 2010.
- 106- Dominick Salvatore, « économie international », 1<sup>er</sup> édition, De Boeck, 2008.
- 107- Eric Devaux, « finances publiques », Bréal, 2002.
- 108- Jacques Percebois, « économie des finances publiques » , Armand Colin , Paris , 1991.
- 109- John maynard keyns, « critical assessments- second series », edited by john cunningham wood, volume V, ROUTLEDGE, 1994..
- 110- Jean-Pierre Fragnière et Roger Girod (Éds), « Dictionnaire suisse de politique sociale », Réalits sociales, Lausanne, 2002.
- 111- Hal R. Varian, « introduction à la microéconomie », traduction de la 9<sup>e</sup> édition américaine par bernard thiry, 8<sup>e</sup> édition, De Boeck, 2014
- 112- Hamid A.temmar, « la transition de l'économie émergente-références théoriques, stratégies et politiques », office des publication universitaires, 2011.

- 113- Hamid A.Temmar, « l'économie de l'Algérie- les politiques de relance de la croissance 1970/2014 », tome III, office des publication universitaires, 2015.
- 114- Isabelle waquet, marc montoussé, « macroéconomie », bréal, 2007.
- 115- Giuliano Bonoli, fabio Bertozzi, « les nouveaux déficit de l'état social », première édition, presse polytechnique et universitaires romandes, lausanne, 2008.
- 116- Goumeziane Smaïl, « Le pouvoir des rentiers : essai sur l'histoire de la rente et des rentiers des origines à nos Jours », Paris-Méditerranée, paris, 2003.
- 117- Gregory N.Mankiw, Marc P.Taylor, « principes de l'économie », 5e édition, deboek supérieur, 2019.
- 118- Laurent braquet, david mourey, « politiques économiques », deboek superieure, 2017.
- 119- Louis-Marie Philippot, «rente naturelle et composition des dépenses publiques », Reflets et perspectives de la vie économique, (Tome XLVII), 2008.
- 120- S.dagostino et al, « Dictionnaire de sciences économiques et sociales », breal, 2008
- 121- Marc montoussé, « Macroéconomie- introduction l'économie », édition Bréal, 2006.
- 122- Marc montoussé, dominique chamblay, « 100 fiches pour comprendre les siences économiques », 3e édition, Bréal édition, 2005.
- 123- marc montoussé, serge d'agostino, arcangelo figliuzzi, « 100 fiches pour comprendre l'histoire économique contemporaine », 2e édition, Bréal. 2008.
- 124- Mattieu caron, « budget et politiques budgétaires », bréal, 2007.
- 125- Mohamed Cherif Ilmane, « bilan de la section des biens d'équipement en Algérie », crea.enag. Alger, 1984.
- 126- Paul R Krugman,Robin Wells, « macroéconomie », traduction de la 4e édition americaine par Laurent Baechler, 3e édition, de boek, 2016.
- 127- Pierre cliché, « gestion budgétaire et dépenses publique », presse de l'université de Québec, 2009.
- 128- Xaffier Greffe, « pricipe de politique économique », economica, paris, 1989.

➤ الأطروحات:

- 129- Marcel Guenoun, « le management de la performance publique local (étude de l'utilisation des outils de gestion intercommunal) », thèse pour l'obtention du doctorat en sciences de gestion, université Paul Cézanne , Aix-Marseille III , mars 2009.
- 130- Musa foudeh, « libéralisation financière, efficacité du système financier et performance macroéconomique - Enseignements pour l'Egypte, la Jordanie et le Liban », thèse pour le doctorat en sciences économiques, université de limoges, 2007.
- 131- Zakïa Belogbi, « Adaptation du modèle macro économétrique de Haque et alii à l'économie algérienne », these pour l'obtention du diplôme de doctorat d'état en sciences économiques, université d'Alger, 2004-2005.

➤ التقارير:

- 132- ANAT, PNUD, « carte de la pauvreté en Algérie », mai 2001.
- 133- Banque d'Algérie, « évolution économique et monétaire en Algérie », rapport annuel, de 2000 à 2017.
- 134- CNES , « Rapport de conjoncture pour le deuxième semestre de l'année 1998 », site d'internet : [www.cnes.dz](http://www.cnes.dz).
- 135- Cour des comptes, « rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant-projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2013 ».

- 136- Cour des comptes, « rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant-projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2014 ».
- 137- Cour des comptes, « rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant-projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2015 ».
- 138- Cour des comptes, « rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant-projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2016 ».
- 139- Déclaration de rio sur l'environnement et le développement, principes de gestion des forêts, site d'internet : [www.un.org](http://www.un.org).
- 140- FONDATION EUROPEENE POUR LA FORMATION, « Aperçu sur l'enseignement professionnel et la formation en Algérie », 2000.
- 141- Fonds monétaire international, « les dépenses publiques improductives- analyse pragmatique de l'action des pouvoirs publics », série des brochures n°48-f, washington, 1996.
- 142- La banque mondiale, « Algérie-le plan de développement quinquennal et les perspectives a moyen et long terme », 25 juin 1982.
- 143- La banque mondiale, Algérie-le plan de développement 1985-1989 et les perspectives a moyen et long terme, 30 septembre 1987.
- 144- La Banque mondiale, « manuel de gestion des dépenses publiques », collection-pratique de pointe en management public, 2000.
- 145- La banque mondiale, « la république démocratique et populaire de l'Algérie a la recherche d'un investissement public de qualité –une revue des dépenses publique », volume 1, 15 aout 2007.
- 146- La charte d'Alger, ensemble des textes adoptes par le 1er congres du parti du front de libération nationale du 16 au 21 avril 1964, site d'internet : [www.elmouradia.dz](http://www.elmouradia.dz).
- 147- La direction générale de la prévision et des politiques, « Situation Résumée des Opérations du Trésor SROT 2000 – 2017 ».
- 148- Le gouvernement algérien, « Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement »,Alger, 2005.
- 149- Le gouvernement algérien, «2eme Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement », Alger, 2010.
- 150- Le gouvernement algérienne, « objectifs de millénaire pour le développement – rapport national 2000-2015 », juin 2016.
- 151- Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement , « Plan National d'Actions pour l'Environnement et le Développement Durable (PNAE-DD) », 2002.
- 152- Ministère des finance, « La situation économique et financière à fin 2001 », 2000.
- 153- Ministre des finances, « rapport de présentation de la loi de finance », de 2001 à 2014.
- 154- Ministre des finance - caisse national d'équipement pour le développement « résultats de l'évaluation des grands projets par la CNED », janvier 2014.
- 155- Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme, « SCHEMA DIRECTEUR D'AMENAGEMENTTOURISTIQUE-SDAT 2025 », Livre 1 Le diagnostic : audit du tourisme algérien,2008.
- 156- Ministère de l'Habitat et de l'Urbanisme, « La revue de l'habitat », n°4, septembre 2009
- 157- Ministère des travaux publics, « démarche et programme du secteur des travaux publics », rapport de synthèse, novembre 2009.

- 158- MINISTRE DE L'AGRICULTURE DE DEVELOPPEMENT RURALE, « Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014 », 2010.
- 159- Nation Unis, « Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement: Examen de la politique de l'investissement Algérie »,2004.
- 160- NATIONS UNIES, «le premier rapport sur les objectifs de développement du millénaire pour l'Algérie »,2004.
- 161- OCDE, « transparence budgétaire : les meilleures pratiques de l'ocde », publications service, 2002.
- 162- OCDE, « 50 ans de recherché en économie des transports- l'expérince acquise et les grands enjeux », conférence européenne des ministre des transports, Budapest,29-31 octobre 2003.
- 163- OECD, « Employment in Government in the Perspective of the Production Costs of Goods and Services in the Public Domain », gov/pgc/pem (2008)1 28-Jan-2008.
- 164- Ons, « activité industrielle- 2005- 2015 », série statistiques économiques n°89, novembre 2016.
- 165- Ons, « activité industrielle –année 2012»,collections statistiques, n°180.
- 166- Ons, « activité industrielle –année 2014»,collections statistiques, n°193.
- 167- Ons, « les comptes économiques en volume de 2000 a 2012 » , n 648.
- 168- Ons, « les comptes économiques en volume de 2000 à 2015 », n° 751.
- 169- Ons, « rétrospective des comptes économiques de 1963 a 2005 », collection statistiques, Alger, novembre 2006.
- 170- Ons, « rétrospective statistique 1962-2011 », édition 2013.
- 171- Office des nations unies contre la drogue et le crime, « rapport d'examen de l'Algérie », cycle d'examen 2010-2015.
- 172- PNUD, « guide de la planification, du suivi et de l'évaluation axés sur les résultats du développement », new york, 2009.
- 173- PNUD, « guide du suivi et de l'évaluation axée sur les résultats », bureau de l'évaluation de pnud, new york, 2002.
- 174- Rapport national de mise en œuvre de l'agenda 21 en Algérie (Rapport national Algérie pour le Sommet Mondial du Développement Durable. Johannesburg. 2002).

➤ المقالات والمدخلات العلمية:

- 175- Ahmed Zakane, « l'impact des dépenses d'infrastructures sur la croissance en algerie, une approche en series temporelles multi variées (var) » , Les Cahiers du CREAD n°87 /2009.
- 176- Anne amar, ludovic berthier, « le nouveau management public :avantages et limites », revue RECEMAP, janyary 2007.
- 177- Baya Arhab, « les effets sociaux du pas dan le cas de l'Algérie », cahiers du cread n° 46-47, 4ème trimestre 1998 et 1er trimestre 1999.
- 178- James daniel et al, « l'ajustement budgétaire comme instrument de stabilité et de croissance », série des brochures ,fond monétaire international, washington, 2006.
- 179- Jean-Charles godard, « rapport sur la rationalisation des choix budgétaires (la méthode R.C.B) », services du premier ministre français ( comite central d'enquête sur le cout et le rendement des services publics), février 1970.
- 180- HADIBI A, ET AUTRES, « Analyse de la mise en œuvre du plan national de développement agricole dans la première tranche du périmètre de la Mitidja Ouest, Algérie », Actes du quatrième atelier régional du projet Sirma, Mostaganem, Algérie, 26-28 mai 2008. Cirad, Montpellier, France, colloques-cédérom ,2008.

## قائمة المراجع

- 181- CHIGNIER Antoine, « Les politiques industrielles de l'Algérie contemporaine, le développement en faillite des relations entre Etat et appareil de production dans une économie en développement », UNIVERSITÉ LYON 2, Institut d'Etudes Politiques de Lyon, Séminaire Économie nationale du Monde Arabe, 7 septembre 2007.
- 182- Georges mutin, « implantation industrielles et aménagements du territoire en Algérie », revue de géographie de Lyon, vol 55, n°1, 1980,(document généré le 23-03-2016).
- 183- Marc Raffinot et Boris Samuel, « Les cadres de dépenses à moyen terme: un instrument utile pour les pays à faible revenu », revus STATECO N° 100 , 2006.
- 184- OMAR BESSAOUD, « la stratégie de développement rural en Algérie », Options Méditerranéennes, Séré. A / n°71, 2006.

➤ النصوص القانونية:

➤ القوانين:

- 185- Loi n°01-20 du 12 décembre 2001 relative à l'aménagement et au développement durable du territoire, journal officielle, n°77-2001.

➤ المراسيم:

- 186- Décret n°63-95 du 22 mars 1963 portant organisation et gestion des entreprises industrielles, miniers et artisanales ainsi que des exploitation agricoles vacantes, journal officiel n° 17 du 29mars 1963.

➤ الكتب باللغة الإنجليزية:

- 187- Irvin B. Tucker, « macroeconomics for today », 6th edition, south-western cenageage learning, 2017.
- 188- John A.vasquez, Marie T.henehan, « the scientific study of peace and war », LEXINGTON BOOKS, united states of America.
- 189- M.Maria jhon kennedy, « public finance », PHP learning private limited, 2012.
- 190- Ramesh chandra das, « handbook of military expenditure on économique and political resources », IGI Global, united states of America, 2018.
- 191- Thomas cate, « an encyclopedia of keynesian economics », second édition, Edward elgar, cheltenham, uk, Northampton, MA, USA, 2013
- 192- TR jain, SJ kaur, Ashok gupta and Pal gupta, « public finance and international trade », VK publication, New Delhi, 2008.

➤ المقالات والمدخلات العلمية:

- 193- Antonio Afonso, Ludger Schuknecht, and Vito Tanzi, « Public Sector Efficiency: An International Comparison » , European Central Bank Working Paper, N.242, July 2003.
- 194- Aviral Kumar, A. P. Tiwari, « Defence Expenditure and Economic Growth:Evidence from India”, Journal of Cambridge Studies, Vol. 5, No.2-3, 2010, pp, 118-119.
- 195- Barro. R, “ Gouvernment spending in a simple model of endegeneous growth” , Journal of political economy ,1990,vol.98, n° 5, part 2 (the problem of development ; aconference of the institue for the study of free systems), oct 1990, pp 103-125.

- 196- Barro, Robert J, Xavier Sala-i-Martin, “Public Finance in Models of Economic Growth”, The Review of Economic Studies, Volume 59, Issue 4 ,Oct 1992, pp 645-661.
- 197- Hope, K, R., « The new public management: context and practice in Africa », international public management journal, 4(2001).
- 198- Joseph E. Stiglitz, “The Role of the State in Financial markets”, Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economic,1993,( <http://www.worldbank.org>).
- 199- George A. Larbi, “The New Public Management Approach and Crisis States”, Geneva- United Nations Research Institute for Social Development-Discussion Paper No. 112-, September 1999.
- 200- Lewis B. Dzimiri, “Experiences in New Public Management in Africa: The Case of Performance Management Systems in Botswana”, Africa Development, Vol XXXIII, No 4, 2008.
- 201- Livio Di Matteo, “measuring government in the 21st century- An international overview of the size and efficiency of public spending”, p 18, at [www.FraserInstitute.org](http://www.FraserInstitute.org).
- 202- Miguel St. Aubyn, Álvaro Pina, Filomena Garcia and Joana Pais, “ Study on the efficiency and effectiveness of public spending on tertiary education”, Economic Papers 390, Directorate-General for Economic and Financial Affairs Publications, November 2009.
- 203- Santiago Herrera and Gaobo Pang, "Efficiency of Public Spending in Developing Countries: An Efficiency Frontier Approach", May 2005, at: [http://www1.worldbank.org/publicsector/pe/PEAMMarch2005/Efficiency of PublicSpendingin.pdf](http://www1.worldbank.org/publicsector/pe/PEAMMarch2005/EfficiencyofPublicSpendingin.pdf) .
- 204- Thomas J. Sargent and Neil Wallace, « rational expectations and the theory of economic policy », Working Papers N° 29, Federal Reserve Bank of Minneapolis, 1974.
- 205- Ulrike Mandl, Adriaan Dierx, Fabienne Ilzkovitz, "The Effectiveness and Efficiency of Public Spending", Economic and Financial Affairs, Economic Papers, N.301, European Commission, February 2008.
- 206- Vito Tanzi, “the quality of the public sector”, Prepared for delivery at the IMF Conference on Second Generation Reforms, octobre 19, 1999
- 207- Vito Tanzi , Ludger Schuknecht, Public Spending in The 20th Century, A Global Perspective, Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom, 2000.

➤ التقارير:

- 208- International bank for reconstruction and development and international development association, “fiscal policy for growth and development”, march 22, 2007, pI, at ([www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)).
- 209- International budget partnership- open budgets, « enquête sur le budget ouvert- Algérie 2008-2010-2012-2015 ».
- 210- International monetary fund, « Algeria : report on the observance of standards and codes fiscal transparency module », IMF country report No 05/68, February 2005.
- 211- world economic forum, « the global competitiveness report 2012-2013 ».
- 212- world economic forum, « the global competitiveness report 2014-2015.

## الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم الآليات الكفيلة بتحسين كفاءة وفعالية برامج الإنفاق العمومي في الجزائر، وتبحث في السبل الكفيلة ببلوغ الرشادة في تخصيص و إنفاق المال العام، من أجل ضمان تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية بأقل تكاليف ممكنة.

من أجل ذلك، تناولت الدراسة بالتقييم والتحليل سياسة الاستثمار العمومي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، والتي تمّ خلالها تنفيذ ثلاثة برامج للإنعاش الاقتصادي ( برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 والبرنامج الخماسي لتوطيد النمو 2010-2014) بمخصصات مالية غير مسبقة.

توصّلت الدراسة إلى أنّ سياسة التوسّع في الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، لم تمكّن من تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية حيث أنّ مستويات الإنجاز على صعيد هذه الأهداف كانت دون المأمول؛ كما توصّلت الدراسة أيضاً إلى أنّ الحد من ظاهرة الفساد وتحسين الممارسات المتعلقة بشفافية الميزانية العامة تُعد أهم الآليات الكفيلة بترشيد الإنفاق العام في الجزائر.

الكلمات الدالة: الإنفاق العام، ترشيد الإنفاق العام، برامج الإنعاش الاقتصادي، الاستثمار العمومي في الجزائر.

تصنيف *Jel*: H500؛ H530؛ H570؛ H590؛ H800.

### Summary:

The objective of this study is to identify the most important mechanisms to improve the efficiency and effectiveness of public expenditure programs in Algeria, as also to examine several ways to achieve the rationalization in the allocation and spending of public funds, in order to ensure the achievement of the objectives of economic policy at the lowest possible cost.

For this purpose, the study examine with evaluation and analyze the public investment policy in Algeria during the period of: 2001-2014, under the three economic programs: Economic Recovery Program 2001-2004, Supplementary Program to Support Growth 2005-2009, and Five-Year Program for Growth Consolidation 2010-2014, With unprecedented financial allocations.

The study result that the policy of expansion of public expenditure in Algeria during the period of: 2001-2014, was not able to achieve the goals of economic policy, in which the levels of goal's achievement were below the desired; The study also found that the most important mechanism to rationalize public spending in Algeria are: the reducing the corruption, and improving the practices due transparency in the public budget.

**Key words:** Public expenditure, rationalization of public expenditure, economic recovery programs, public investment in Algeria.

**JEL Classification Codes:** H500; H530; H570; H590; H800.